



قال في كشف الظنون ومن الحاشية المشهورة عليه اي على الدرر  
حاشية المولى حالي مصطفى بن پير محمد بن الشير بوزمي زاده  
المتوفى سنة ١٠٤٠ اربعين دالف وهو معتبر

5530

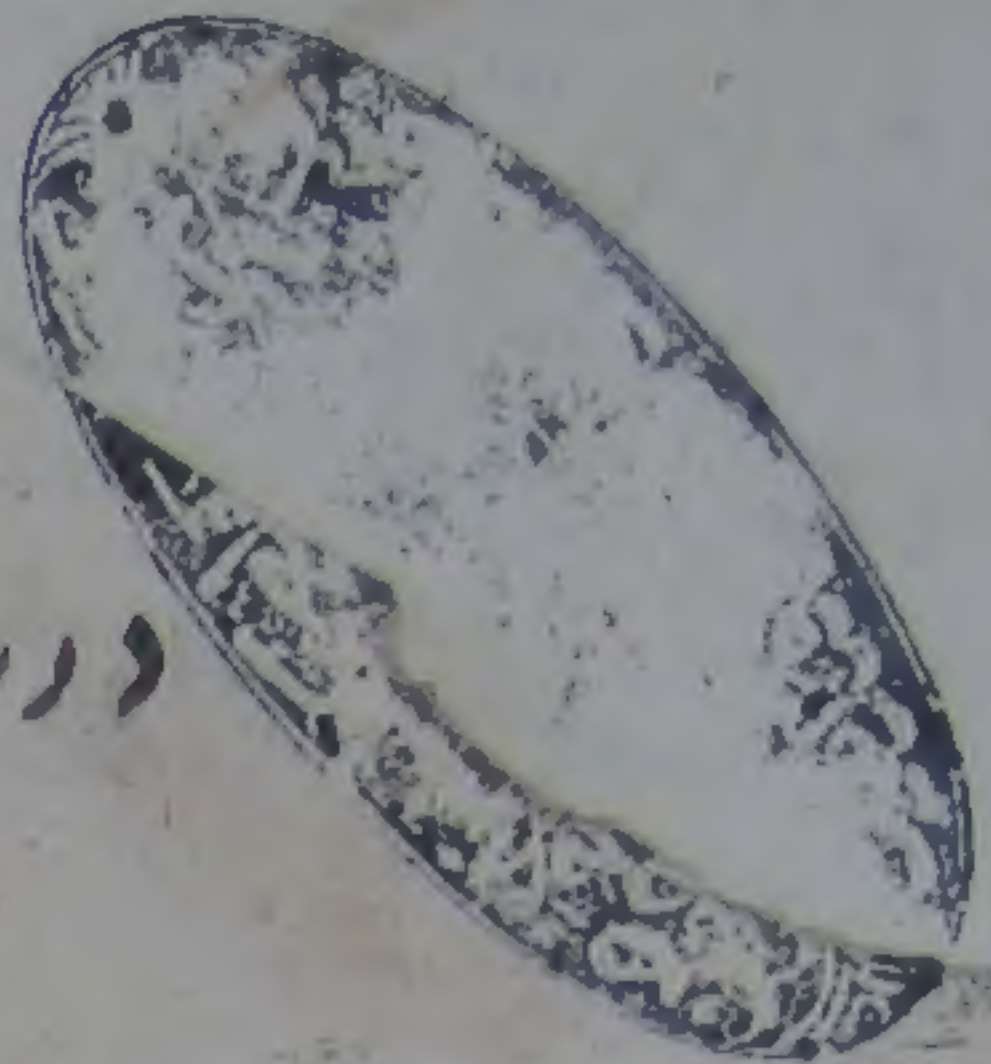


678

|                         |       |
|-------------------------|-------|
| Süleymaniye Kütüphanesi |       |
| Kisim                   | 1241R |
| Yeni                    |       |
| Eski No                 | 154   |



# در خاشبه سی غری



**کتاب الطهارة قول** واقفا وصدما ای الطهارة الشریعة ولذا قال لا تمسها  
فی الاصل مصدر و اراد بالاصل معناه اللغوی المنقول عنه **قول** ومن جمعها  
قصد التفریح به الطاهر ان الضمیر مجرور بالكثیر ولوقال قصد الی انواع المختلفة لكان  
موافقا لکلام اهل العربية قال فی الغایة وانما جمع الطهارات نظر الی انواعها **قول**  
ولما ادرهنا المعنی الاول لبیوتة بالنوازل فی لفظیات حج والتمرد لبیوتة بدلیل متواتر  
ثم ان النوازل بحجده غیر كاف فی كون الدلیل قطعیاً وقد یقال لمراد ههنا هو المعنی  
الثانی لذكر كحدود الخفاية والمقدار الاجتهادی وقد یقال الاولی ان یراد به ما یطلق  
الفرض بطریق العموم المجاز فیم کل معنی الفرض **قول** قالوا انما كان ذلك قبل نزول  
المائدة ولا یبدل روية مسیحة علی السلام قبل نزول المائدة علی جواز المسح مطلقاً هو كمدعی  
قال المصنف فی حوائج هذا هو محل الاستدلال یدل علی ثبوت الوضوء قبل نزول المائدة  
وانما نقل قول قال اسلمت فتمسك بالحایة ولا دخل له فی الاستدلال انتهى **قول** فجوز  
ان یثبت الوضوء ای الاصلین نزول ایه المائتة وهو تقریر علی قوله لا یلزم من حفظ تعلیله  
لما ثبت فی صحیح مسلم وغیره ولما قال فی جمع البیان هذا ما سأل لربط بقول المص  
محافظ **قول** محاذل علیه ما روى ان صاحب التوضیح صرح فی ان العجل شرایع من  
قبل لا یجوز الا ان قصده الله تعالى فی كتابه الغرر و کلام صاحب الکافی فی اوائل کلامه  
فی تعیمها لما قصه الرسول علی السلام ایضا ونقل صاحب الدرر عنه هنا لك وعليه  
یحکم کلام ههنا **قول** وايضا اذا اورد فيه الوجی المتوینة اختلاف العلماء الذی هو  
رحمة فيه ما فيه لان الوجی المتکون لا یوجب بحجده اختلاف العلماء الا ان یقال نعم لكنه  
وسيلة الیه ومبدوله وذلك لما كان الاجمال من اوصاف اللفظ لیس الا اذا  
لم یکن فی اللفظ لا یكون اجمال مؤدیا لما ذلک لا اختلاف **قول** بل نقیل حکم ما تحت  
الیه حکم العذر نفعه داخل فی اللیجة علی ما یشره به کلام القوم قال طاهر استقام هذا

و انما لا یبدل روية مسیحة علی السلام قبل نزول المائدة علی جواز المسح مطلقاً هو كمدعی

محاذل علیه ما روى ان صاحب التوضیح صرح فی ان العجل شرایع من

عام

هذا الكلام من البین **قول** قال قاضی فی اشهر الروایات ان مسح المسترسل ایضاً  
فانه یكون زیادة علی الفرض المذكور ثم ان مسح ملاق البشرة قول نقله صاحب معراج  
الدراية عن الایضاح ومسح ما یسترسل البشرة كما ذكره قاضی قول آخر فلیست  
ان یجعل احدهما شرطاً للآخر فلیست **قول** ای ریح الملاقی ملاق البشرة فی اللیجة  
الاربع اللیجة وقد حملوا علیه قول من قال مسح ربهما فرض عند ابی حنیفة ربهما یظهر  
من کلام صدر الشریعة لانه قبل رأسا **قول** بناء علی الاختلاف فی منع نفوذ الماء عند  
كان النوازل ان یقول فی نفوذ الماء وعدمه وان یسقط قوله وعدمه **قول** ونهاية الضیق  
یترفع او یجرك قال فی الخیلة وفي مجموع النوازل تحریک الخاتم سنة ان كان واسعاً  
وفرض ان كان ضیقاً بحيث لم یصل الماء الی ما تحته انتهى وفي الخیلة لو كان فی الصبوة  
خاتم واسع لا یحتاج الی تحریک وان كان ضیقاً ولم یجرکه روى حسن عن ابی حنیفة لعمالة  
وابولسما عن ابی یوسف ونحوه جوز وقال بعضهم فی الضیق لا بد من التحریک انتهى وفي  
خواتم الغوی لا یجرب تحریک الخاتم ضیقاً كان او واسعاً عند الوضوء والغسل انتهى و  
سجی من المص ان تحریک الواح من اداب الوضوء **قول** ای قصد القلب بالوضوء  
او رفع حدث فی حال التریقی والمذهب ان ینوی ما لا یصح الا بالطهارة من العبارة  
او رفع حدث فی حال التیمم فی الکافی ینوی رفع الحدث او اقامة الصلوة **قول** کیفین  
ای یداء من السنن العلما قال فی معراج الدراية بل فی عامة شروح الهدایة لیس ان  
عرضاً لا طولا **قول** بمياه جدیدة عبارة الوقایة المضغفة بمياه والاستنشاق بمياه ولعل  
المص انما اكتفى بذكر لفظ بمياه مرة واحدة وجعله في كلامه متعلقاً بكل واحدة من المستنشقين  
على سبیل التمازج توابعاً توصیف المياه بالجدیدة فان الجدة لا یتصور فی ماء واحد  
لیستعمل المتوضی فی مضغفة واستنشاقه **قول** والمبالغة فیها ظاهرة ان یكون کل  
من المضغفة والاستنشاق سنة والمبالغة فی کل منهما سنة اخرى و لیس الامر كذلك  
بل السنة هی المضغفة جملة والاستنشاق جملة لکن کل منهما فی الخارج حد ومبالغة  
هنا ما فی الخلاصة فیسبیه ما قال الیهما ما یكون قرینة بلامرته **قول** والترتیب المنصوص علی  
فی آیه الوضوء قال الزیلعی ای الترتیب المنصوص من جهة العلماء وهو ان یداء بما بدأه  
تعاذ بذكره فلا یض علیه من جهة الشارع وهو سنة عندنا وفرض عند الشافعی انتهى **قول**  
فان وضوء المعذور قبل الوقت ینتقض عند زوال الوقت و ایضا ینتقض علی قول  
ابی یوسف بخروج الوقت لانه یقول ما ینقض وضوء المعذور بخروج الوقت ودخوله

انما یجرب تحریک الخاتم ضیقاً كان او واسعاً عند الوضوء والغسل انتهى و سجی من المص ان تحریک الواح من اداب الوضوء

فیه کلام علی المصنف



وعلى قول الى حنيفة وجدهما الله تعالى بان تقاض وضوءه المفذور بخروج الوقت لكن  
اختياره انما يعيد في غير صلوة الظهر خماسي جميع ذلك قبل باب نظير النجاس  
**قوله** وتكرير فاته الواجب جعل الزبني تكرر انما تم من الاداء من غير ان يعيده بالوا  
وقد سبق قريبا ما نقله صاحب النجاسة من مجموع النوازل ان تكرير النجاس ان كان في  
سنة فالمصطلح بالنقل في صحيح ذلك التعيد على كونه من الاداء **قوله** وعند  
مسح رأسه واذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول كما ذكرنا في مسج هذا الباب  
والصواب وعند مسح رأسه اللهم اجعلني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك وحسنك وعند  
مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين لا كفالي في شرف الكبر الربيع **قوله** لان الاستسقاء في الجنب  
فرض وهو يكون بايصال الماء الى الارض فاذا سال الدم الى الارض يتحقق ذلك فيستفيض  
الوضوء وهذا نظر انما انما تقضى الوضوء خروج نجس الى ما يلحق حكم التطهير في الوضوء  
او الغسل كما سبق فان الماء يلحق حكم التطهير في الغسل وان لم يلحق حكم التطهير في الوضوء  
وعبارة المبسوط على ما نقل الاتفاقي فان الاستسقاء في الجنب فرض وفي الوضوء سنة  
فليست **قوله** من الدبر الذي يظهر من كلام الربيع ان خروج كل شيء من السبيلين ينقض  
الوضوء وعليه كلام قاضي حيث قال ان خروج الدود من قبل المرأة او الذكر  
فكذلك الحكم فكان الصواب ان يقتصر هذا على قوله من الدبر على ان قوله في  
الشعر لان ما عدا من النجس وان قل حدث في السبيلين يقتضي كونه النجس  
كذلك فيهما لا في الدبر فقط وقد صرح في الكافي بان السبيلين يتنظم الذكر والدبر  
والغسل انتهى **قوله** لان النجس يخرج كاهرج الذي يظهر ان المراد خروج الماء الى الخارج  
بعد ما كان مائلا للنجس يعني امر مقرر بالآخرة فيرد عليه ما خرج ان خروج النجس من النجس لا  
ينفسر الاطلاء عليه فكيف اقيم مقامه وهذا لا يرفع يكون النجس من غير  
المعدة مستصحب للنجاسة كاهرج كما قال الحسن على عبارة الهداية وهي قوله لا يخرج  
ظاهر افاضته خارجا لا يخل هذا المعنى بوجه من الوجوه **قوله** الاخذ الى يوسف اذا طلع  
الشم وكان البلاء صاعدا من الجوف كما بين **قوله** عند اي عند الى يوسف لا يذبح عليك  
ان هذا الاضمار ليس في محله لانه يؤم خلاف المقصود فان المسئلة المذكورة فيسئل عن  
لا يتعلق بها بل الى يوسف بخصوصه **قوله** ولو نام على دابة هي حيوان اي من السبع او  
كما ظهر من النقابة قال في المغرب فربس على ليس عليه ولا ليد ولا يقال فربس  
حيوان كما يقال رجل على انتهى **قوله** نقصان في صلوة قال في معراج الدراية ذكره

سراج المصنف

سراج المصنف

في السلام في اصوله ان قهقهة النائم لا يكون حدثا ولا تقضى صلوة بها وفي المحيط وقع  
في بعض الكتب قهقهة النائم في الصلوة لا تنقض وقال شاذ بن اوس قال ابو حنيفة  
يعيد صلوة ولا يرد وضوءه وهذا اقل القهقهة عبد الواحد وقال ابو محمد الكوفي  
تعد وضوءه ايضا وبه اضافة المتأخرين اختياها انتهى **قوله** فلا ينقض غير القهقهة  
الحق تفريع على قيوام المسئلة باجمعها على سبيل التوزيع لا تفريع على قوله فيقتصر عليها  
كما ظن لا باء قوله والمفعل عن ذلك **قوله** الا ان يعتمد المصطلح في القهقهة الحق  
الظاهر ان هذا الاستثناء لا محل له كما ذكرنا في الخصة نقل عن الاصل ان القهقهة في  
الصلوة تنقض الوضوء والصلوة سواء كانت القهقهة عامرا او ناسيا انتهى التعليل  
بقوله لانما يكون خروجها بصدور ليس بجملة اذ ليس في مساق الكلام كونه القهقهة  
في آخر الصلوة **قوله** فاذا خرج الامام عن الصلوة به اي بقهقهة القهقهة اخذ في كفاية  
وجارته اذا خرج الامام عن صلوة لا على وجه القطع بل على وجه الافاد بان قهقهة  
او احداث متعديتها قهقهة المأموم لا ينقض وضوءه المأموم لان الجهر الذي لا قهقهة القهقهة  
واحدت العدد من صلوة الامام قد فسد وبفادى ذلك الجهر من صلوة المأموم فلهذا  
لو كان المأموم مسبوقا بصلوة المسبوق فاذا فسدت الصلوة للمأموم لا ينقض طهارته  
بالقهقهة عند انتم ان قوله الا ان يكون مسبوقا فانما يكون في انما صلوة لم يجر في كتب  
القوم ما يدل على ذلك ولعل حكم المسئلة على خلاف ما ينهم منه واما قول قاضيها فلهذا  
لو كان المأموم مسبوقا بصلوة المسبوق فليس مناه ذلك والمراد به واضح على  
من تدبر مساق كلامه **قوله** يعني ولا تنقطع قال في الاساس سقي العرق سال انتهى وفي  
عبارة الصحاح الصالح يقال في عينه غيب اذا كانت تسيل ولا تنقطع وموعها انتهى  
واختار في الهداية التام اي المذكور ثانيا في المثل لا في الشعر قالوا المراد بها الاية و  
انما قال سورة لان العادة كتابة سورة الا خلاص ونحو ما على الدرام كذا قال صدر  
الشريعة **قوله** قال في المحيط كونه بعض من النجاس المصحف بالكم الى بعض الائمة  
غير بان كلامنا في الحديث ليس الا وهو المذكور في المحيط نقل عن بعض المتأخرين هو حكم  
ما ينقض هو النجس والنجس واما كون الحديث في حكمها حتى يتم التقريب فيحتاج الى ضم  
شي آخر **قوله** واختاره في الكافي ايضا في عبارة الكافي ولا يكره لها ما بالكم عند  
المجهر كذا في المحيط وضمير المنفي في كلامه للنجس والنجس وليس كلامنا الا في الحديث **قوله**  
ذكره في مجمع الفتوى وغيره قال صاحب معراج الدراية وفي التحفة لا يباح للحديث من

سراج المصنف

سراج المصنف



وكتب التفسير واما كتب الفقه فلا بأس به انتهى كونه مخالف لما في الهداية فان المفهوم منه  
هو انه يترخص من كتب الشريعة بالكم ثم ان رجوع ضمير رخص الى المتكلم باليد كما وقع في  
شعره على ما قل اذا التذكرة فيما قبله هو المتكلم بالكم باليد **قوله** حتى داخل القلفة  
قال في المغرب القلفة الجلدة التي تغطيها الحاشية من راس الذكر والاقلف الذي لم يقطع انتهى  
**قوله** وغسل السرة وان ركب الحبل قبل لو ترك لفظ الغسل وعطف السرة على القلفة  
لما كان احسن لانه يتنعم وجوب غسل داخل الشارب والحاجب والنجاسة صريحا ويندفع  
شبهة التكرار للمفهوم قوله وسائر البدن انتهى لا يذهب عليك ان ما قاله يستلزم اطلاق  
البدن على ان ركب الحاجب والنجاسة وهو مجرور ظاهر مع ما فيه من بجهة اطلاق الداخل  
على ما تحت الشارب ركب الحاجب قال في الحاشية وينبغي للحجاب ان يدخل اصبعه في سرة عند  
الاختال وان علم انه يصل الماء اليه من غير ادخال الاصبع اجزاء انتهى **قوله** كالعين في  
الخروج فيه الكفاءة والحداد كالعين ولقب المضم والآن يلزم الاختلال في نظم الكلام ثم ان التوضيح  
في المتن لعدة المسئلة دون حكمها بدريج **قوله** نقص صغيرا وبها الظاهر ان صغيرا للضعفة  
وفيه ان حكم المسئلة كما في الكافي عدم وجوب بل ذواب امرأة اذا ابتل اصل صغيرا فكان  
الواجب ان يقول وتبل ذوابا كما في سائر الكتب **قوله** فيه اشارة الى ان لو كانت منقوصة  
لجاءت خبر بان النقص هذا الضعيف فانه مأخوذ من ضعف الجبل اي قلته فكون الضعيف منقوصة  
علا لا يكا ويتصور والصلاب الى ان لو كانت منقوصة الشعر كما في الكافي **قوله** لم يقل ثم غسل  
رجليه بالخر عطف على قوله منكبيه الامين او قوله بيقته بدنه **قوله** وليس له من لانه غسل رجليه جزءا  
خبر من الغسل فلا معنى للمعبر به لا حقيقة ولا اضافة **قوله** ولو في نوم قال في غايه البيهقي لا يقال  
خروج المني من النوم موجب للاختال وان لم يكن بشهوة فكيف شرط المحض في الشهوة  
لانا نقول كان القياس ان لا يجب لكنهم استخوانا وجوب الان الخارج به بالاضطراب انتهى ثم ان  
التعرض للنوم مما استدرك استيفاء احواله فيما يجي بعد كسر حيث قال وعذر روية مستيقظ  
**قوله** قبل بالانه اذا خرج الى لوقال قبله ارجاعا للضمير الى الاتصال بشهوة لكان احسن ليكون  
قوله بشهوة احتراز عما اذا خرج بشئ فقبل مثلا وقوله عند الاتصال احتراز عن قول اب يوسف  
فان المعبر عند الشهوة عند الاتصال وخروج كليهما **قوله** وكفه كما اذا سقط من مكان  
عال وهو مجرور عطف على مرفول الباء **قوله** وان لم يخرج الى كاهر البدن بل الى الشهوة بهذا  
قول اب حنيفة ومحمد فلا ياب يوسف فانه يشترط الشهوة عند الخروج ايضا واما اذا انفصل  
عن مقعره من الصلب بشهوة ولم يخرج عن راس الذكر فلا غسل عليه بالاتفاق كما صرح ابن

في سائر الكتب  
في سائر الكتب  
في سائر الكتب

ابن الهمام **قوله** ولم تذكر الدفء والشهوة كما في الهداية **قوله** لانه ليس بشرط  
عند اب حنيفة ومحمد كما يظهر من كلام صاحب النهاية حيث قال هما جعلتا سبب  
الاختال خروج المني ولم يجعلوا الدفء شرطاً حتى قال ابو جوب الغسل فيما اذا  
ازيل عن شهوة وان خرج منه غير دفي كذا في مبوط شيخ الاسلام والمختلق  
انتهى ثم الظاهر قول صاحب الخلاصة والمعتبر منارقة المني على سبيل الدفء  
والشهوة وعند اب يوسف المعبر بظهوره على وجه الشهوة انتهى تحقيق الدفء  
والانفصال عن الصلب وهو خلاف ما يظهر من النهاية من كون الدفء غير  
متحقق لا عند الخروج **قوله** من مقطوعا اي كائنا ذلك القدر بعض ذكر مقطوع  
الحشفة وكونه حالاً من قدر ما هو ما يقتضيه المعنى ويستدعي صناعة العربية والظن  
الواقع حالاً لا يكون الا مستقراً متعلقاً بمحذوف عام فنقول المصنف في شعره متعلق  
بقدر ما ليس له وجه واضح الا ان يحمل على التعليق المعنوي متعلق بقدر من قدر  
في ايلانج ذكره الريلقي في كتاب الطلاق في فصل ما يحل به المطلقة فعلا عن الجامع  
الصغير انه لو جامع امرأة فلام لم يبلغ ومثله كجلب وجب عليه الغسل وانما وجب  
عليه لا لبقاء الحاشية وهو سبب لنزولها ولا غسل للصبي لعدم الخطاب وانما  
يؤمر به تحلياً ليتعود به ويصير له سجة قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند وجوبه انتهى  
**قوله** او حاشية قال في الحاشية قال شيخ الاسلام شمس الائمة الشريفي لو طهرت  
الكافر ثم ظهرت من حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها والاحوط الوجوب انتهى ويظهر منه  
انه كان الصواب ان يقول او بعد النكاح حيض **قوله** قيد للمجموع اي ليس بل الثلث  
اما الاوليان فلما في فتاوى قاضيه والاحوط الوجوب فيهما واما الثالثة فلما نقل  
صاحب معراج الدراية عن امالي قاضيه حيث قال وفي الصبي اذا بلغ بالاقتلام  
اختلف المشايخ والاصح الوجوب انتهى **قوله** او بلغ بسن الظاهر ان معتده في  
هذه المسئلة ما نقله صاحب معراج الدراية وهو قوله ويستحب غسل الصبي والمجنون كما  
للتقيد وهو لمصلحة التوقيع بين القول بوجوب وبين القول بالندب فيستدبر **قوله**  
ولان المسجد الحرام الذي يظهر ان يكون هذا عطف على قوله لتسايتوهم وهو علة اخرى  
لا احتياج الى ذكر الطواف بعد قوله وحرم على الحنبل دخول المسجد مع ان الطواف لا ينافي  
الابد قوله وحاصل هذا الدليل كون حرم البيت مانعاً من الطواف كما ان حرمه ان  
مانعه عن الدخول فيها وانت خبير بان ذلك الحاصل لا يستدعي كون قوله لان المسجد



اجرام امر عارض معطوف على قوله لانه في المسح كما ظن ثم ان هذا التعليل ايضا مذكور  
 في معراج الدراية وجارته مع ان المسح عارض لم يكن في زمان ابراهيم عليه السلام  
 وانت خير بانه انما يتم ان لو ثبت عدم جواز الطواف للجنب قبل زمانه عليه السلام وهو  
 مسلم بعد **ول** ولو قدر انه لم يكن المسح كان تامة والمسح مرفوع فاعلم ان المسح  
 يوجد **ول** لا يجوز الطواف للجنب في حكمه **ول** وجب عليه ما ايجز وهو الدم  
 قال في جنائيات الحج وجب دم غنم من طائف للقدوم جنباً انتهى وضيم المشي للجنب  
 كما يظهر منه بعض ما خذه **ول** اذا كانت الصبيحة او اللوح او الوسادة على الارض  
 لفظ الايضاح هكذا على ما نقل صاحب معراج الدراية ولعل توجهه ان من عادة بعض  
 الكتاب ان يضع اللوح المكتوب عليه حين كتابته على الوسادة الصغيرة فان وضع  
 تلك الوسادة على فخذ يكون مكرماً للتحقق لكل وعلى ما يظهر من تعليقه حيث قال لا يس  
 يحل خلافه اذا وضع الوسادة على الارض لعدم تحقق التحلل فيه ثم ان امرؤ من هذه الاشياء  
 الثالثة هي التي ما يكتب منه من القرآن عليها لا يكتب منه من النسخة على ما دل عليه كلام  
 صاحب الخلاصة حيث قال فان كان اللوح موضوعاً على وسادة او رجل لا بأس به  
 بان يكتب عليه حرفاً انتهى **ول** لان كتبه الحروف تجري مجرى القراءة هذا غير مستقيم  
 ابي يوسف كما يظهر من سياق كلامه فيكون هذا من رد المخالفات المختلفة ولا يرد  
 عليه ما في الخلاصة من ان قراءة القرآن حرفاً بل قراءة ما دون آية تامة لا يمنع منها الجنب  
 على الصحيح انتهى **ول** على ما سبق فيه تأمل فان التبع هو عدم كراهية مس القرآن بالكم  
 للمحرم لا للجنب **ول** ودفع للصبي قال في الهداية ولا بأس بان يدفع المصحف الى  
 الصبي وقال في معراج الدراية انما ذكر هذا المسئلة مع ان الصبي خير مما يطالب به ثم ترو  
 وهو ان الدافع البالغ الى الصبي المحرم ان لا يدفع اليه كما يجب عليه ان يلبس الذكر  
 من الصبي المحرم وان لا يمس في غير ما بان حكم المس مع المحرم في قبيل حكم المس  
 ولبس المحرم لكن تعلق به امر ديني وهو حفظ القرآن وحفظه في الصغر كالنقش في الحجر  
 انتهى ولا يذهب عليك ان الموافقة لتفصيل صاحب الهداية انما يكون لو ذكرت هذه المسئلة  
 عقيب احكام المحرمات وقد مررت لا عقيب احكام الجنب فافعل كما ليس مستحسن على  
 انه قال فيما سبق البائع لا يمس مصفها والظاهر ان لفظ البالغ هنا لك انما يرد احرازاً  
 عن هذا المسئلة وبه يحصل الغنية عن ذكر ما استقلنا **ول** ويجوز ان يكون بما ينقذ به  
 الملح كما في حيون المذاهب قال الزيلعي ولا يجوز بما والمحل وهو مجيء في الصنف وينوب

لأنه في بعض النسخ  
 والظاهر ان صاحب الهداية  
 قد مررت لا عقيب احكام الجنب  
 فافعل كما ليس مستحسن على  
 انه قال فيما سبق البائع لا يمس  
 مصفها والظاهر ان لفظ البالغ  
 هنا لك انما يرد احرازاً عن هذا  
 المسئلة وبه يحصل الغنية عن ذكر  
 ما استقلنا

سنة ١٢٠٦

وينوب في الشئ انتهى والظاهر ان هذا ليس بذيوبان الملح كما في المصنف **ول** فتوجه  
 بعض شروح الهداية ان لفظ الاصلاح ولا يذهب عليك ان هذا الشرح موافق  
 للمصنف فلا وجه له فائدة الى توهم والظاهر ان في الهداية مبنى على رواية صاحب  
 النهاية نقلها عن استاده كما يظهر من عبارته حيث اطلق على ما في الهداية رواية صاحب  
 وقد مررت بان رواية موافقة لرواية قاضية ولما ذكرتم في الفتاوى قال الزيلعي ينبغي  
 ان يحل قول من قال ان غير احد او صافه جاز الوضوء على ما اذا كان النجاسة نجاسة  
 في الاوصاف الثلاثة ويحل قول من قال اذا غير احد او صافه لا يجوز على ما اذا كان نجاسة  
 في وصف او وصفين انتهى **ول** لو نفع الحمض والباطل اذا شربت قشرت واذا  
 خففت مدت كما في الصحيح واذا وجد مكتوباً بالالف يتعين المد والتخفيف ثم ان  
 هذا اذا تغير ماؤه بدون الطبخ واما اذا تغير به فلا يجوز الوضوء كما في الهداية وسيجي  
 نقله من الكافي **ول** ولكن شرط ان يكون باقية رقة لا يذهب عليك ان قوله  
 بعيد هذا في المتن ان بقي رقة يعني عن ذكر هذا الكلام ههنا **ول** ان بقي رقة قال  
 في الحاشية ولو توضأ بما السيل يجوز وان خالطه الشراب اذا كان الما غالباً رقيقاً واذا  
 كان نجساً كالطين لا يجوز التوضي **ول** فافهم ههنا في الهداية والكافي وهو ما يجب  
 بينه في ان صاحب الهداية ذكر هذا القول ثانياً وبصفة التبريض وما ذكره أولاً  
 انما هو تفسير لما جازي بما يشكر استعماله **ول** ان لم يدرك انما فعدم الرؤية بعدم  
 الادراك ليسم الطعم والرائحة عاظه **ول** حتى ان روى لم يحرم استعماله قال في الفتاوى  
 اشارة الى ان النجاسة لو كانت مريضة لا يتوضأ من جانب الوقوع انتهى **ول** ان شئ  
 اذرع في عشرة بذراع الكعبين وفي الحاشية يعتبر ذراع المصاة لا ذراع الكعبين  
 وفي الكافي بذراع الكعبين وهو سبع قبضات لانه المصاة وذراع المصاة في المصاة  
 وقيل بذراع الكعبين توسعة للامر على الناس لانه اقصر من ذراع المصاة باح  
 والصح ان يعتبر في كل مكان وزمان ذراعهم انتهى **ول** بالغرق هو بفتح الغين ويكون  
 الرء المهمة مصدر ومعناه اخذ الماء باليد **ول** للتوضي وقيل للاغتسال وانت خيم  
 بان لحم في تفسير الغدير العظيم الذي يكون في حكم الماء الجاري مسكبين ذكر كل منهما  
 في الهداية والكافي احدهما ما ذكرناه من انه عشرة في عشرة والاخر ما ذكرناه من انه  
 الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه وهذا  
 الاختلاف الذي ذكره المصنف انما هو فرع للمسكك الثاني ولا يتعلق له بالمسكك الاول

سنة ١٢٠٦  
 في بعض النسخ

سنة ١٢٠٦  
 في بعض النسخ

سنة ١٢٠٦



فذكره في خصال المسك الاول كما وقع في المص لعمدة ليس له محل صحيح قال في الهداية  
وعنه ابا حنيفة لعمدة لعمدة تحريك بالاختال وهو قول ابي يوسف لعمدة وعنه بالتحريك  
باليد وعنه محمد لعمدة التوضي انتهى ثم ان المراد بالتحريك بالاختال ان يكون متحركا  
فيه كما يظهر من لفظ معراج الدراية **قوله** ان كانت اى النجاسة **قوله** وعنه  
مشايخ العراق يتجس فيها ولم يفرقوا بين كون النجاسة مائية وغير مائية والقول  
الاول مذهب مشايخ بخارى وبلخ **قوله** وهذا العبارة احسن مما قبل كالشربة  
فانه على عموم شكل الظاهر ان فائدة صاحب الوقاية فان اراد بقوله فانه على عموم  
شكل انما اختص من شجر انما هو الرياس بخصوصه فلا يكون الجوع في تحريكه في التمثيل  
في كلامه غير مصر وفا ما اختص من شجر فقط حتى يرد ذلك بل انما اختص من شجر  
او شجر على ما افصح عنه صدر الشريعة في اختص من شجر من الاشربة هو الرياس  
وما اختص من الشجر هو التفاح ونحوه وهذا ظاهر **قوله** انما يكمل الاقتران والامتنان  
الاختلاط بين الشئ حتى يمتنع التمييز **قوله** او بقلته الممتزج وهو لكامل الاجزاء  
كما في الكافي **قوله** اما بالطلع بظاهر كماء الباقلاء والمروق كما في الكافي **قوله** لا يقصد به  
التنظيف قال في الكافي الاقتران بالطلع انما يمنع الوضوء به ان لم يكن مقصودا  
للمرض من الوضوء وهو التنظيف كالاشنان والصابون اذا طين بها الا اذا غلب  
ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط الزوال اسم لها عنه **قوله** او يشرب النبات  
الما كما في عبارة الكافي يقال تشرب الثوب الورق لشدة كذا في القاموس بحيث لا يخرج  
بلا علاج اى يبلغ الامتنان مطلقا يمتنع خروجه بالاعانة بالاعلاج وهو العوض ههنا  
**قوله** كالا المستعمل يعني اذا خلط بطاهر **قوله** والمستخرج من النيات بالتقصير  
مثلا الورود وقال في الهداية ولا يجوز نجاسة عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كما ورد  
وهو جرد موطوف على الماء المستعمل وخر المبتدأ وهو قوله يعبر فيه الغلبة بالاجزاء **قوله**  
والثاني ان غير الثلث او اثنين اى اراد بالثلاث ههنا ما يخالف الثاني جميع صفاتها **قوله**  
وان خالفه في صفة او صفتين فالنظر الى قوله او بعضها ولو قال ههنا والثالث  
لما كان كلامه اسلم عن الاستنباط **قوله** وعنه محمد بالثلاث اراد به ما ذكره في المتن ثانيا وهو  
رفع الحدث وهذا على الصحيح شمس الائمة **قوله** اما الاول اراد بالاول عدم طهارة  
جلد الخنزير بالرباغ واراد بالثاني عدم طهارة جلد الادمي به فمن قال فان مقام  
الائمة ينافيه قوله فلما رآه وقد غفل عن ذلك **قوله** وما اى جلد لعمدة لو قال اى

فله كلام علمه

اى اما كان احسن وان ارجع الى جلد لعمدة التعلك واجيب عنه بان تقوير  
الكلام ما يظهر جلد به بالرباغ بطهر جلد بالذكرة فخرج الضمير ليس باجنبى عن  
الاول لما كان مضافا الى ضميره فلا يلزم ما ذكره من المحذور كذا قيل قلت وقد  
قيل مثل ذلك في احاب قوله تعالى والذين يتوفون منهم ويذرون ازا واجابهم  
بانفسهم فان رجوع الضمير يترتب الى الازواج مفعول عن رجوع  
الضمير الى الجملية الجبرية الى المبتدأ لما كان مرجعه واقعا في خلال الصلة فكان  
قيل يترتب ازا واجهم فذلك رجوع الضمير فيما نحن فيه الى الجملية المضاف  
الى ضمير المبتدأ يعنى رجوعه الى نفس المبتدأ **قوله** بخلاف لحم في الصحيح  
الضمير راجع الى ما هو في كلامه عبارة عن جلد ولا ينبغي اضافة اللحم الى الجلد  
فكما عبارة الهداية فان في عبارة عن الحيوان نفسه وغاية ما يمكن ان يقال  
الضمير راجع الى ما و الاضافة اليه لا في ملاب **قوله** فاصاب ثوبان  
اى اكثر من قدر الدرهم كذا في معراج الدراية **قوله** افده اى لا يجوز به الصلوة كذا  
في معراج الدراية **قوله** وبول يؤكل لحمه نجس يحيى ذكره مع سائر الاحوال في باب  
تطهير النجاس فذكره ههنا منفردا اما لا يظهر جهة حسنة **فصل المبر** **قوله** ذكره  
قاضي انما ذكر ذلك في صدره تفسير قولك ان البر بمخرقة النهر الجارى لاني  
صدور ذكره مذهب اصحابنا والاصحاب ان يذكروا قوله وعندها البر بمخرقة الجوف  
الصغير يغيب ما يغيب به الجوف الصغير الا ان يكون كبير اعشر اى عشرة انتهى نعم  
حكم الجوف اذا كان عشرة اى عشرة ذلك لانه في حكم الماء الجارى وقد سبق الكلام  
فيها ثم ان عبارة ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه على ما هو الظاهر **قوله** وتقاطر بول كرويس  
الابر الخ في باب تطهير النجاس ما يتعلق بذلك **قوله** يشير الى ان الثلث  
كثير بدلتنا من البعوت **قوله** والبعوت الخ اى قال في النهاية البعرة للبعير  
والردث للفرس والحارو الخى بكسر الخاء للبق انتهى **قوله** لم تذكر النجاسة لان  
حكمه في تعرض لصاحب الوقاية حيث قال او مات حيوان وانتج او قسح  
او سجي ثم انما ما يتعلق بذلك عند قوله وان انتج او قسح ثم ثلثة ايام  
اي **قوله** او مات نحو ادى اراد بنحوه الشاة والكلب كما يظهر في الهداية **قوله** اى  
كل ما اشار الى ما قرره الربيع وغيره من ان الفعل استدل الى البر وهو ما واما  
رطلا فالسهم محل على حال كونه جري المزب وسأل الوادي انتهى **قوله** وان

منه

تفسيره



نخرج كلها بان كانت البيرة معينة كما في الهداية **قوله** او رجلين لها شعور ومعرفة  
 ضمن كلامه اشارة الى ان ذوى بفتح الذال والواو وسكون الهمزة صيغة التثنية  
 ونونها ساقطة بالاضافة كما في قوله تعالى واستشهدوا ذوى عدل منكم وقد صرح الرضا  
 بان الاسماء الستة اذا شئت او جمعت فاحاطت بالاسماء المتناهية والمجموع انتهى  
 فيكون في حالتها جرح والنصب بالياء **قوله** ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور البيرج والاليزم  
 اذا نقص بشير بنزج عشرة من اهلها ان نقص بشير بنزج منكم اسفله كما قال الرضا  
**قوله** لان ابارك كثره الا لا يستوجب التقدير بهذا العدد **قوله** وانما في حجة او دج  
 قلت واستشهد كما في الهداية **قوله** هو ايضا كما قرأ في العشر من بطون الوجوب الستون  
 بطون الاستجاب كما في الهداية والمناسب ان يقال في الاول والرابع بطون  
 الوجوب الستون بطون الاستجاب لان يقال والعشرون بطون الاستجاب كما  
 في الدرر **قوله** وما بين الدجاجة ولو كان كالثاة لكان حكم نزع الماء فانها في حكم  
 الاوتى على ما يظهر من الهداية فلو ضمن سياق ذكر حكم الثاة صريحا لكان احسن **قوله**  
 ولو وقع اكثر من فارة فارة الاربع الى اراد بالاربع والخمس والستة والعشر الفارات  
**قوله** وفي السور بنزج كذا واما السور الواحد فهو في حكم الدجاجة والحجامة على ما يظهر  
 من الهداية **قوله** لانه باب وجود الفارة في الثوب قال الرضا ولو وجد في ثوبه  
 نجاسة ولم يدر من اصابته لا يبعد شيئا بالاجماع على الاصح ذكره صاحب الشهاب **قوله**  
 حتى كانوا غلبوا الشياطين اي بما لها في العبارة الرضا في ان هذا الكلام تفرع على  
 قوله في حكم نجاسته في الحال عبارة الرضا **قوله** يؤيده ما قال في مخرج الدابة الصناعية  
 ان الصناعية يغني تقول ابعينه فيما يتعلق بالصلوة ويقول لها فيما سواه انتهى **قوله**  
 حيث جمع في الاول بين الانتاج الى اراد بالاول قوله في اول الفصل او مات  
 حيوان او انتفخ او نفخ **قوله** وكان الواجب العكس فيه نظر فان  
 حواله جواب المسئلة على طريق الاولوية ليست بواجبة على المصنفين  
 بل الاختياط عدمها **قوله** وقال لا يخرج اي فيما لم ينتفخ او نفخ كما يظهر من  
 شرح الهداية **قوله** اي غير كسبر والكلب فان فيهما نجس الماء كله وان لم يكن  
 اصابته الغم ذكر في النهاية ولانه حيث قال في غايه البيا وان كان الواقع  
 في البير او ميا وخرج حيا لا ينزج اصلا الا اذا كان عليه نجاسة حقيقة او شبهة  
 او نوى الغسل او الوضوء انتهى **قوله** او نجس لا عينه كالحمار والبغل والدة

فانما هو في حكم النجاسة  
 فانما هو في حكم النجاسة  
 فانما هو في حكم النجاسة

والدة وسائر السباع كون هذه الحيوانات نجسة ممنوعة لم نجده فيما عداها  
 من الكتب فهو منه مطالب بتفصيل النقل على ان قوله فيما سجد لان بدن هذه  
 الحيوانات طاهر لا يناقض هذا مناقضة ظاهرة وايضا قال في آخر هذا الفصل  
 ان طاهر البدن من طاهر حكمه بمعنى ان ما يلاقيه من المائعات لا يكون نجس لضرورة  
 الاستعمال وهو لا ينافي كونها باطنها نجس لا تنافي لضرورة بالنظر اليه انتهى ولا بد  
 ان مؤدى هذين الكلامين بل مؤدى كلام جميع القوم ان النجس انما هو نجس ولا  
 ماس لما يجي فيه بالتحكم كيف وكلامنا فيما اذا خرجوا واحدا من في البير حيا ثم ان  
 المفهوم من كلام قاضيها ان البير اذا وقعت فيه نجاسة او بغل او حمار وما يوكلم  
 منه الابل والبقر والطيور والدجاجة المحبوسة واخرج حيا يكون ماؤه طاهر او طمورا  
**قوله** وسائر السباع ناظر الى كون النجاسة من السباع كما وقع في الحديث السبع كالثاة  
 والشعير وغيرهما لكن ذكر في المحيط وفي قفا وقاضيان ان سائر السباع بمنزلة الكلب  
 يعني اذا وقع سبع من السباع واخرج حيا لم يصب فيه الماء ينزج ما يركب بمنزلة الكلب في  
**قوله** وان كان مكرهة فمكرهة فيستحب نزعها الطاهر من نزع الماء كذا في نظر قال في الخلاصة  
 ويستحب ان ينزج منها عشرة دلاء وفي رواية النصب عشرون دلاء احتياطا انتهى  
**قوله** وسوء كل ما كمل كذا كذا الذي يظهر من ان لا يكون سوءا غير ما كمل كذا كذا  
 وفيه ان الغرس غير ما كمل كذا كذا في حقه مع ان سوءا طاهر عند في حقه كما في  
 بخلافه على قول الامامين فان لم الغرس عند ما كمل كذا كذا وسوءه طاهر وسوء هذا الكلام  
 على قوله لا يبعد جده **قوله** او سجن كذا كذا الزيادة فيما عندنا من الكتب نعم قد ذكرنا في  
 في جامع الكردري في سورث رب آخر ليس نجس قال الرضا ولو كنت ساجدة ثم  
 شربت لا تنجس عند ابي حنيفة لعلها فانما يلعابا وعنه محمد بن الحسن لان ازاله النجاسة  
 لا يجوز عن الامام ابو يوسف قلح محمد بن احمد الصب هو شرط عنده وقبله ان  
 فقط اعتبر الصب للضرورة انتهى **قوله** بل كرهه قال ابو يوسف غير مكرهه كما في  
**قوله** هذا يشبه الى الترتيب ان يكون المراد بالمكرهه كراهية تحريمية وهو قول الطحاوي قال  
 في الغاية القول الاول هو الصحيح والاقرب للموافقة الاثر **قوله** او التردد في الضرورة  
 قال الشيخ الاسلام على نقل عنه صاحب النهاية والاصح ان دليل النجس هو التردد  
 في الضرورة واما جمل هذا التردد ونفس النجس كما وقع في صاحب الدرر فليس بذلك  
 ثمس هذا المحل حاشية نسب الى المصنفين من غير ما نقل شرآج الهداية

كلامهم  
 كلامهم  
 كلامهم



عن شيخ الإسلام **و** كذا في الكافي عبارة الكافي وعليه جمهور لا ما قاله **و** لا ذكرنا ان  
 العبرة للام الا ترى ان المذنب لو نوى الحج وبكى امينة في اوائل كتاب العتاق نفل عن  
 الزبلي انه معتبر لاسم في البراهيم ايضا حتى اذا تولد بين الوشي والاهلي او بين المال كقول  
 وغير المال كقول يوحى اذا كانت امة ما كوله انتهى **و** فالمراد به اي بالنسبة الذي خلف  
 فيه فان كان غليظا كالذي لم يحجر الوضوء به **و** معروفه يقال عورى فخره ذاك  
 عيانا فهو لازم ومتعد كذا في النهاية خال من الضمير المستكن ولو كان من المفعول قبل  
 معروف **و** والنقل فعل النبوة هو نقل معنوي **و** في الاحكام المذكورة هي الحج  
 والطهارة والحجامة والكفاية **و** على هو الاصح في الرواية كما سبق في نقله  
 من الكافي ايضا حيث قال وقيل الشك في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا  
 في الكافي لان معناه وموداه ليس الاطارة السور كما لا يخفى **باب التيمم** **و**  
 حتى ان رجلا انتبه من النوم فوجد عذنا اي قبل التيمم للنجاسة كما  
 وجه لتغييره **و** يتيم اي للنجاسة **و** ولم يجب عليه الوضوء عندنا اي قبل التيمم للنجاسة كما  
 قاله الشافعي ونظيره في الكافي **و** خلافا للشافعي فان مذهبه ان يتوضأ ثم يتيمم قال لان  
 الضرورة لا تحقق الا بعد استعمال الماء فيا يكفيه ولنا انه اذا لم يظهر عن النجاسة فاستعمل  
 يكون تضييقا فان توضأ وتيمم للنجاسة فحدث تيمم لحد كذا في الكافي **و** اما اذا كان  
 مع النجاسة حدث بوجوب الوضوء بان احدث بعد التيمم يعني اذا تيمم للنجاسة ثم احدث فحدث  
 ما يكفي الوضوء ويجب عليه الوضوء فالتيمم للنجاسة بالاتفاق كما قيل ولا يخفى انه لا مجال  
 للحكم في هذه الصورة لان عدم جواز الصلوة بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك  
 فيه وكذا لا احتمال للتيمم آخر الوضوء لوجود ما يكفي الوضوء ويجب عليه الوضوء فالتيمم للنجاسة  
 بالاتفاق كما قيل ولا يخفى انه لا مجال للحكم في هذه الصورة لان عدم جواز الصلوة  
 بالتيمم الذي قبل الحدث مما لا شك فيه وكذا لا احتمال للتيمم آخر الوضوء لوجود ما يكفي الطهارة  
 قلت قوله بان احدث بعد التيمم زيادة من صاحب الدرر ومنه اخرج قول صدر الشريعة  
 اما اذا كان مع نجاسة حدث بوجوب الوضوء من ظاهره وتأويله بان يكون حدث بعد التيمم  
 للنجاسة لا ان يجتمع معا غيره وعليه ما ذكره لعل لو اقيمت للمعينة على طهارة يحصل المقصود بلا  
 محذور وذلك لان اجتماعها ليس بمستغرب الا يرى الى قوله صدر الشريعة في هذا الباب  
 حتى اذا كان به حدثان كالنجاسة وحدث بوجوب الوضوء يشفي ان ينوي عنهما ومعنى قوله  
 فيجب عليه الوضوء وجوب الوضوء عليهما في الصورة المذكورة قبل التيمم للنجاسة كما قال

هذا هو الوجه في التيمم بالوضوء  
 في كل وقت من اوقات الصلاة  
 في كل وقت من اوقات الصلاة  
 في كل وقت من اوقات الصلاة

كما قال الشافعي في المسئلة الاولى وبذلك تحصل المناسبة بين المسئلة من جهة  
 الحكم ايضا وج يكون قوله فالتيمم للنجاسة اتفاقا تصرفا للمسئلة من جهة  
 النجاسة بالاتفاق دون الوضوء ولا يكون الاختلاف بيننا وبين الشافعي الا في المسئلة  
 الاولى من جهة وجوب الوضوء بذلك اما الموجود وقيل التيمم للنجاسة وعدم دون المسئلة  
 الثانية فاتفقا ايضا فاتفقوا فيما بوجوب الوضوء بهذا اما الموجود وقيل التيمم للنجاسة كما قاله  
 الشافعي وفايزة هذا الكلام سراجا ان تصرف ذلك اما التيمم للنجاسة فقدر ما يكفي ثم  
 يتيمم الحدث الوضوء فانه يكون التيمم للوضوء لا للنجاسة فليست برفقة من عزالى الاقدام  
 ثم ان وضع هذه المسئلة ايضا على ان كان اما الموجود كما في الوضوء لا للفعل كالمسئلة  
 الاولى **و** فهو ايضا على هذا الحكم فعندنا يتيمم للنجاسة ولا يجب الوضوء بالما الموجود وقيل  
 التيمم واما عند الشافعي فلانه ان يتوضأ او لا بذلك ثم يتيمم **و** اربعة الاف خطوة نظر  
 اربعة مرفوع بدلا من ثلث المرفوع فيكون المرفوع اثني عشر الف خطوة كما قيل في الجاهلي  
**و** لا يقدر على استعمال الماء استعمال الماء بنفسه ولم يجد من يوضئه في ظاهر المذهب  
 لا يتيمم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة انه يتيمم وعندهما لا يتيمم كذا قال الزبلي **و** او يرد  
 قال الزبلي يشير الى انه يجوز للمحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا وهو قول بعض  
 المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم انتهى **و** خلافا لما قاله لا يجوز في المصروف البرد لان  
 الغالب وجود الماء السخن ووجوده يسند فانه وعده نادور **و** او عده او سجع اي  
 لوفها ما يلحق به ما هو مثله خوف الجنة والنار **و** لغير الاولى لان الاولى هي الاعادة  
 فلا فوات في حق كذا في الكافي **و** بنيت الصلوة او سجدة التلاوة قال في التجسس  
 النية المشروطة في التيمم هي نية التطهير هو الصحيح خلافا لما قاله ابو بكر الرازي ان النية  
 ينوي التطهير عن النجاسة والحديث عن الحديث الاصح انتهى ولا يذهب عليك ان قول  
 صاحب الدرر في اول الباب يقصد التطهير غير مناسب لما قاله من ان بل لا ذكره صاحب  
 التجسس او لا فيلند بر **و** فالمعبر ان ينوي عبادة الحج هذا قول ابي حنيفة ومحمد  
 واما على قول ابي يوسف فيعتبر تيمم الكافر للباسم وهو عبادة يصح بطهارة **و** مقصودة  
 اراد لكونها مقصودة ان لا ينجس شي في ضمن شي آخر بطريق التبعية بل شرعت ابتداء  
 من غير ان يكون تبعا لآخر فكل منس محض ودخول المسجد كذا في معراج الدراية **و**  
 بضرنيين ان استوجب وجهه ويديه بمرفقيه عبارة الوقاية ضربة لمسح وجهه وضربة ليد  
**و** مرفقه ولا يذهب عليك انما اوضح في بيان المقصود من لفظ الدرر **و** متعلق

هذا هو الوجه في التيمم بالوضوء  
 في كل وقت من اوقات الصلاة  
 في كل وقت من اوقات الصلاة  
 في كل وقت من اوقات الصلاة



ايضا جازي كما يتعلق به قوله **ول** وعلى هذا لا يرد ما يرد على قول صدر الشريعة اذا  
 لم يدخل الغبار في كذا قال الزبلي وتجب تحليل الاصاب ان لم يدخل غبار مع قول  
 الكثر بظاهر الارض وان لم يكن عليه نفق **ول** كالتراب والحجر الى وقال ابو يوسف  
 والشافعي لا يجوز الا بالتراب كذا قال الزبلي **ول** ولو كان ذلك المظبل نفق اي  
 غبار قال الزبلي وقال محمد بن النعمان لا يجوز الا اذا كان عليه نفق انتهى **ول** بلا غير عن  
 الصنعيد وقال ابو يوسف لا يجوز بالغبار مع القدرة على التراب وعند غيره لا يروى  
 وروى عنه ابيهم ويعيد كذا قال الزبلي **ول** ولم يجز التيمم على الارض الى الظاهر من ارض  
 وكأنه ميل الى المعنى في جهة كون التيمم عبارة عن الضربين كما قال فيما سبق على ظاهر وهو  
 متعلق بقوله بغير تين **ول** فان قدر على الضمير راجع الى التيمم اي اذا قدر شخص على الماء  
 وبعد ما يتيمم لعدم الماء مثلا **ول** وان لم يكف لاصحها اي لم يكف شي من الماء بل يكفي  
 بعضها الملقه او الوضوء **ول** وان كفي لاصحها بعينه حين لا يجد لايذهب الى المشية  
 قوله غلبه في كل من الصورتين يحتاج الى التحمل **ول** وان كفي لكل منهما منفرغا في الموضع  
 يضم اللام الموضع الذي لا يصيبه الماء في الوضوء او الغسل كذا في القاموس **ول** حتى لو مر  
 النائم اي التيمم النائم الذي يضطج او يتيك وكان الناس كناية عن عدم استغراق النوم  
 في التحمل باحد جانبيه او قد افاض صاحب الدرر عبارة هذه المسئلة من الجمع وليس لفظا يرد  
 الكتب على ذلك **ول** وينتقض تيمم بالنوم لا المروءة اي فيد حل حكمه تحت  
 قوله وناقضه ناقض الوضوء او لا يكون من مسئلتنا **ول** كما يستتقظ اي كالتقاض  
 الى لا يذهب عليك ان ذكر القدرة على ما كاف فصل عن حاجته من غير ذكر المستيقظ  
 واما مجرد ودور المستيقظ بالامع قطع النظر عن قدرة استعماله ففي كونه ناقضا كلام ولم  
 نجد من جهة غيره **ول** وان لم يكن اكثر من حجر وحال لا يذهب عليك ان هذا اللفظ تناو  
 صورتين احدهما ان يكون اكثر اعضائه سالما والحكم فيه ما ذكره لاحاله وانما كون نصف  
 جرحي ونصف صحيحا ولا رواية فيه واختلف في بيان مناهم او جب التيمم لانه ظاهرة  
 كاملة ومناهم من اوجب غسل الصحيح مسح الجرح لانه ظاهرة حقيقة او حكما كان الاك  
 والاول شبه كذا قال الزبلي وانت خير بان ما ذكره صاحب الدرر من كون حكم المسئلة  
 واحدا من هذين القولين لا يوافق كلامه فليست **باب المسح** **ول** لان مراد صاحب  
 الكافي بالمسح وجه الجواز في نظر الشارع بحيث يترتب عليه الثواب الذي يظهر ان يرد  
 الذنب او لا يجوز لا يترتب عليه الثواب **ول** ثم قالوا الموضع موضع النقي فلا يجز

من غير تين

من غير تين

من غير تين

فلا يحتاج الى التصوير قال في معراج الدراية قال العلامة مولانا خير الدين الموضع موضع  
 النقي فلا يحتاج الى التصوير وفي الجنازية المسئلة لا يحتاج الى صورة معينة فان  
 من اجنب بعد لبس الحنف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح مطلقا لان الشرع  
 جعل الحنف نفاقا سرية احدثه الاصفهاني لا اكبر لان شرع المسح لدفع الحرج وفي الجمع  
 بين الغسل والمسح يرد الحرج فيعود على موضعه بالنقض انتهى قلت واذا تحققت  
 هذا النقل تعرف في ربط قول صاحب الدرر فان من اجنب بعد لبس الحنف الى ان  
 ليس له محل صحيح فان مداره في الجنازية على ان المسئلة لها صور كثيرة لاحاله  
 الى تصويرها بصورة يندرو قوعها كما وقع من القوم بخلاف حميد الدين فان مناه  
 على الاعتراض تصويرها بالحكمة على ان ما ذكره بقوله فان من اجنب بعد لبس الحنف  
 الى هو على الصورة الاولى حيث قاله لكن قبل صورته ان بليس خفيه الى  
 فتعيل عدم الاحتياج الى التصوير بذلك ههنا ثم جعله صورة المسئلة يؤدى  
 الى تناقض ظاهر **ول** هذا حسن مما قيل اذ البسها الى هذا ملقط من كلام  
 صدر الشريعة خير قوله وانما قلنا احسن الى وقابل الكلام المذكور هو صاحب الكثر  
 فيما رايناه **ول** حتى لو غسل رجله فليس خفيه قال الزبلي تغربا على منعه  
 حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اتم الوضوء قبل ان يحدث جازله المسح  
 عليه لوجوه والتمام عند احدث انتهى وجعل هذه المسئلة تغربا على قولك في  
 لتغير حكمه من جواز المسح الى عدم مسحه كما وقع من صاحب الدرر وهو ظاهر كيف لا  
 والترتيب فرض عند الشافعي فلا يمكن غسل الرجل او لا ثم اتمام الوضوء عند الوضوء  
 التفريق على مذهبه بما لو غسل احدى رجله فادخلها الحنف ثم غسل الاخرى فادخلها  
 الحنف لا يجوز له ان يمسح حتى ان يفرغ الاول ثم يدخلها فيه كما كانت كما وقع من  
 الزبلي فليست **ول** بانى طريق كان الى سواء كان تاما في وقت يحدث فقط  
 او تاما فيه وفي وقت اللبس ايضا به يدفع ما عسى ان يقال ان المفهوم  
 من الكتاب عدم الجواز عند كون اللبس على طهر تام وقت اللبس مع انه ليس  
 كذلك **ول** وظاهر ان ذلك الوقت زمان بقا اللبس لازمان حدوثه الذي  
 يظهر منه ومن قوله فيما سيجي في توجيه عبارة القوم وعند حدوث متعلق بتمام  
 ان هذا السبب انما هو على كون قوله عند احدث متعلقا بقوله تام على ما يظهر  
 من تقرير كلامهم وقد صرح به الزبلي حيث قال في تفسيره اي تام وقت احدث

من غير تين

من غير تين



يشير الى انه لا يشترط التمام وقت اللبس بل وقت الحدث انتهى ثم ان الزبلي  
 حرم بان معنى قول صاحب المنزلة ان لبسها على وضوء تام ان وجد لبسها وضوء  
 تام سواء كان ذلك اللبس ابتداء بالبدن او بالرداء عليه واستظهر على ما ذكرناه  
 بالجنب بالبدن او بالرداء عليه في يمينه لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس وهو في الكلام  
 صدر الشريعة وصاحب الدرر فان اخذهما في الابداء لا يلبس الا  
**نوب** بدلًا ما نعال سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل بجارية الكافي في الاول  
 سرية الحدث الى وظيفة وفي الثاني يمنع السرية الى وظيفة الرجل **نوب** ولذا  
 قلنا اذا حدثت بغير بعد ما لبس الحنف على طهارة ثم ان يصح هذا التفرع فيقتصر  
 الى تدبر زائد **نوب** لان حكم المسح استقر بالحرف فصاح انت فيه بان هذا التعليل  
 لا ينظم الصورتين بل انما ياتي في صورة المسح بالحرف وقد عطل صورة عدم المسح  
 بالحرف في الكافي بان ابتداء مدة المسح من وقت الحدث وقد انقصه الحنف فلما  
 تحول الى الجرمي نعم لو قال لان حكم الحدث استقر عليه كما قال الزبلي لان التعليل  
 منتظم للصورتين **نوب** اقول ليعلم منه جواز المسح في ذلك من جهة انه يؤخذ من  
 سبابة كون الجرمي بدلًا من الرجل لا من الحنف **نوب** وتمايز هو بفتح الف وضمها  
 كما في الصحاح **نوب** وانما لم يجر عليه لانه لا يقع في خروج ولا خروج في تركها كل واحد منهما  
 المؤث الى العامة والضمير في انه للمسح وجارية معراج الدراية هكذا في المجتبى  
 بين الاضغاث مسح الرأس فرض بالكتاب ولا يخرج في نزع العمامة فيفضل للمسح  
 ولا يلج بالحرف لاستفاضة وفي غير الحنف لم يوجد الا اذا جاز الزيادة على  
 الكتاب انتهى ثم قال وكذا لا يمسح على ضمير المرأة لما روي عن عائشة رضي الله  
 عنها ولو مسحت على حمارها ونقذت البتة الى رأسها وانبل به قدر الربع يجوز انتهى  
**نوب** اعتبر اصابع القدم لانها الاصل في القدم حتى يجب الدية بقطعها بلا كف  
 كذا في الكافي ولا يذهب عليك ما فيه فان سبأ في الكلام في القدم ليس الا  
 والمفرغ حال اليد لا محالة مع ان حكمها في هذه المسئلة واحد فان في قطع كل  
 اصبع يد او رجل عشرة دية فيكون في جميع اصابع اليد والرجل دية كاملة بدون  
 قطع الكف لا يمسح في حمله **نوب** وللاكثر حكم الكل والثلث اكثرنا **نوب** ولاننا المنكشفة  
 ضمير المؤنث الى القدم لانه مؤنث سمائي دون الاصابع فان الكلام على كون  
 المنكشف قدر ثلث اصابع من اي موضع كان من الحنف لا على انه الاصابع

في قوله لا يشترط التمام وقت اللبس بل وقت الحدث انتهى ثم ان الزبلي حرم بان معنى قول صاحب المنزلة ان لبسها على وضوء تام ان وجد لبسها وضوء تام سواء كان ذلك اللبس ابتداء بالبدن او بالرداء عليه واستظهر على ما ذكرناه بالجنب بالبدن او بالرداء عليه في يمينه لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس وهو في الكلام صدر الشريعة وصاحب الدرر فان اخذهما في الابداء لا يلبس الا

الاصابع بخصوصها **نوب** هذا اذا كان حوق الحفاض الاشارة الى اعتبار الاصل  
**نوب** اما اذا كان مقابلها فالمعتبر ظهور ثلث اصابع اليها كانت ولا يعتبر  
 الا صغر حتى لو انكشف الا بها م جازتها وهي قدر ثلث اصابع من اصغر ما يجوز  
 المسح وان كان مع جازتها لا يجوز كذا قال الزبلي **نوب** لان كل اصبع اصل  
 في موضوع عبارة الزبلي ولا يعتبر الا صغر لان كل اصبع بنفسه فلا يعتبر بغيره  
 انتهى **نوب** تحت الثاني اي تحت ساق الحنف كما قال السكاكي **نوب** المعذور  
 بمسح في الوقت لا بعده خلافا لغيره من المسئلة من سائل المجمع على ما صرح به  
 في شرح المسمى بالمنع على اربعة اوجه اما ان يكون الدم منقطعا وقت الوضوء  
 واللبس واما ان يكون سائلا في الحالتين جميعا واما ان يكون منقطعا وقت  
 الوضوء وسائلا وقت اللبس واما ان يكون سائلا وقت الوضوء منقطعا  
 وقت اللبس فان كان منقطعا في الحالتين فيحكم حكم الاصل فاما الفصول الثلاثة  
 فهي محل الخلاف فتقدم علمنا الثلثة لا يمسح خارج الوقت اما تمام المدة وعند زفر  
 يستكمل مدة المسح كالصحيح انتهى فنقول صاحب الدرر المعذور يمسح في الوقت  
 لا بعده منتظم لهذه الالوجه الثلثة بالخلافية واما ما ذكره بقوله اذا انقطع وقت  
 الوضوء واللبس فهي الوجه الرابع المتفق عليه وقوله حتى اذا وجد حال الوضوء  
 لا اللبس الى تفرع على الاستثناء المذكور بعكس يقتضيه فيكون في الحقيقة تفصيلا  
 للمشتبه منه المذكور اعني قوله يمسح في الوقت لا بعده ويرجع حاصله الى التنبه  
 على جريان تلك الخلافية في الصور الثلث دون الرابعة كما انصح عنه ابن الملك  
 حيث قال اعلم ان هذه الخلاف فيما اذا كان دم المعذور سائلا حال الوضوء ودون  
 اللبس او بالعكس او في الحالتين معا واما اذا كان منقطعا فيهما فيمسح اما  
 تمام المدة اتفاقا انتهى ويظهر لك مما قررناه ان الضمير المستتر في هذا العذر لا  
 الى الانقطاع كذا قلنا كيف لا وانقطاع العذر في الحالتين من المسائل المشتهرة في  
 المتن بعينها وحكمها حكم الاصح في صحة المسح بعد الوقت كما تحققت فلا يصح ترتيب  
 قوله لم يمسح بعين جزاء على الشرط المذكور وهذا ظاهر لا يقال ذكر الصورتين من وجود  
 العذر في حال الوضوء واللبس وعكس ذلك مع وجود العذر في الحالتين  
 معا فان عدم المسح بعد الوقت اذا تحققت مع وجود العذر في احد الحالتين فهو وجود  
 العذر في كلا الحالتين يكون اولي لانا نقول هو جري على عادة علماء علم الخلاف من ان

في قوله لا يشترط التمام وقت اللبس بل وقت الحدث انتهى ثم ان الزبلي حرم بان معنى قول صاحب المنزلة ان لبسها على وضوء تام ان وجد لبسها وضوء تام سواء كان ذلك اللبس ابتداء بالبدن او بالرداء عليه واستظهر على ما ذكرناه بالجنب بالبدن او بالرداء عليه في يمينه لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس وهو في الكلام صدر الشريعة وصاحب الدرر فان اخذهما في الابداء لا يلبس الا



الاحتمالات العقلية ثم تعيين ما هو المتفق عليه والمختلف فيه منها حتى انتهى رجايزكون  
 في استقرارهم الاحوال الممهلة التي لم يقل بها احد لان كمال اعتبارهم سببا في الخلاف  
 والاختلاف وهذا المسئلة من مسائل ذلك العلم لا حيلة ولهذا لم يذكر في الهداية  
 وغير ما وقد ذكرنا صاحب المنظومة في باب الاقوال المخصوصة برفعة قلت وتجب  
 التبيين لمن طالع كتاب الدرر ان الجمع لا بين الساعات من احدى افعده وهو على  
 صرح به مصنف المذكور في ديباجة كوي مختصر الشيخ ابي الحفص الشافعي والاول  
 يهدي الى لغة المذهب والاخرى تعرف لخلاف بين المذاهب فلا عذر لخاص  
 الدرر ان عامل في مسائل ذلك العلم معاملة علماء **قوله** بخروج اكثر القدم الى ان  
 المراد ساق الحنف وهذا بناء على الاكثر والاف كالحنف غير معتبر حتى لو لبس حفا  
 لاساق له يجوز المسح ان كان الكعب توركا كما في الكافي **قوله** وقيل اكثر العقب لفظ  
 اكثر جبر والمعنى وقيل لو كان التزج بخروج اكثر القدم الى ان **قوله** والعقب بخروج  
 ويدخل الظاهر ان خروج العقب عن الحنف مع كون القدم مستقرا في مكانه يتصور ان  
 يخرج عقب الحنف عن عقب الرجل وهذا يظهر في خلف لاساق **قوله** لان الانتقاض  
 في الوظيفة الواحدة لا يتجزى عبارة الزبلي ولنا ان طهارة الرجلين لا يتجزى اذ هما  
 وظيفة واحدة ولهذا لا يجوز ان يغسل احدهما ويمسح الاخرى فاذا انتقض في  
 احدهما انتقض في الاخرى ضرورة عدم التجزى انتهى **قوله** لان نزع احدهما لعدم  
 التجزى فصار كنزع احد الحنفين حيث يجب عليه نزع الاخر ولا نزع في ظاهر الرواية  
 لانه لو لبس الجرمي فخرج الحنف الواحدة في الابتداء كان له ان يمسح عليه على الحنف  
 وفائدة نظره في مسائل ذكر بعضها معراج الدراية وبعضها الزبلي ومن جملة الثبوت  
 بمدة وما ذكر بعينه ولذلك اوردناه بقاء التفريع **قوله** فلا يتوقف بمدة كالغسل  
 اي بخلاف المسح على الخف **قوله** ويخرج به اي بالغسل اي بخلاف المسح على الخف  
 كما سبق **قوله** وجاز اي المسح على الجيرة ولو شئت الجيرة على وضوء اي بخلاف  
 المسح على الخف **قوله** وترك المسح على الجيرة ان ضم والافلا ترك فيه اقوال عديدة  
 والظاهر ان معتد صاحب الدرر ما في معراج الدراية تغلغ عن الايضاح من ان ترك  
 المسح عليهما وذاك بضمه جاز بالانفاق وان لم يحف الضم لم يجز في قوطها ولم يحك  
 في الاصل قول ابي حنيفة واجب عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا في الدرر  
**قوله** ولا يبطئه الى المسح ارجح ولو نزعها قبل البس يبطئ كذا في معراج الدراية **قوله**

**قوله** وان لم يسقط عن برء اما بان لا يسقط او يسقط لكنه يح الذي يظهر  
 كان الاقتصار في تفسيره على السقوط لا عن برء كما فعله الزبلي اذ المحتاج  
 الى البيان لا اذ انك واما صورة ان لا يسقط فليس مظنة البطلان  
 حتى يحتاج الى ادخالها في البيان **قوله** ويكفي المسح على اكثر العصابة ارجح ويظهر  
 منه ان الجيرة يجب استيعابها بالمسح وفي رواية بخلاف الحنف فانه لا يجب  
 استيعاب نسخ رواية واحدة كذا قال الزبلي **قوله** ولا يشترط فيه الاستيعاب  
 اي المسح على العصابة كلها سواء كان تحت حواشي **قوله** اول **قوله** وان لم يفرطها  
 بل نزعها عن موضع الجيرة يفرطها جزء قوله كلها وقوله نزعها مبتداء خبره  
 قوله يفرط وهذا الجملة معترضة بين الشرط والجواز **قوله** واما الموضع الظاهر من  
 اليد كذا في اكثر النسخ والقواب من البدن كما وقع في عبارة صدر الشريفة  
 والظاهر ان الظ بالطاء المعجمة **قوله** ما يلي بين العقدين يدل من قوله الظاهر من  
 البدن ثم ان عبارة صدر الشريفة ما يلي العقد عن العصابة **باب** **قوله** وما  
**يختص بالآ** **قوله** فلا وجه لافذه في حد الحيض اي فلا وجه لافذه هذا القيد  
 في حد الحيض لا يخرج ما تراه الآية عنه لانه يقر حيفضا على المذهب الاصح ولوقال  
 بدل قوله لانه مختلف فيه لان ما تراه الآية حيفض على الاصح لكان اظهر **قوله**  
 ولان مدة اللزوم كذا قال الزبلي وذلك لان الاقامة من حيث هي لا تارة  
 والسفر يحدث احيانا وكذا الطهر بالنسبة الى الحيض وحاصله يرجع الى كون  
 تلك المدة معتبرة في الشرح توقيتا لا لزوم ونظيره هذا ما يحكي في باب كتابته  
 العبد المشترك ان ثلثة ايام ضربت لا يلا الاغراض كاجمال الحضم للدفع والدفن  
 للقضاء ومنه هذا اللزوم بلزوم العباد فمقط خبط خبط عشواء **قوله**  
 فان قيل قد تقرر ان اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام يح الذي يظهر  
 ان هذا سهو ظاهر ولا منش لهذا السؤال اذ لم يقل احد ان اقل الحيض اكثر  
 يجمع مع اقل طهر واحد ولا هو مما يستدعي كلامهم حتى يشبه وجهه على ان يبل  
**قوله** فحينئذ يكون لاكثره عادة كذا في النسخ والظاهر غاية كما في شرح الهداية  
 لانه استثناء من قوله ولا حد لاكثره والحد بمعنى الغاية **قوله** واختلفوا في تقدير  
 مدته اي مدة نصب العادة كذا قيل **قوله** لان العادة نقض لظهور خبر يحمل  
 عن طهر يحمل كذا قال صدر الشريفة وجبارة الكافي لان الطهر المختل بين الدين

في بيان صحة القول في  
 هذه المسئلة كذا في شرح  
 الهداية

مسح على الجيرة



دون مدة الحمل انتهى **و** صورته الى بعينها مأخوذة من كلام صدر الشريعة  
 مبتدأة اي التي رأت الدم في مبداء بلوغها الذي يفهم من كلام صاحب الغنية  
 جواز كونها اسم فاعل واسم مفعول والذي يظهر من صورة الخط في نسخ هذا  
 الكتاب كونها على صيغة المفعول فكانت جعلت بمنع امرأة ابتداء بها الدم كما  
 قيل وان قال المطر زى في المغرب لا يقال ابتداء زيد لان الابتداء لا يتعلق  
 بالشخص كالارادة انتهى فانه يجوز ان يكون في غلظ الفقهاء **و** ستة أشهر  
 طهر او هذا قيد اتفاق كما قيل وكذا قال في الكافي بدلهما ستة أشهر وصاحب  
 الكفاية جمع بين ذكرهما باد الفاصلة **و** ثم استمر الدم قيل هذا مبني على قول  
 ابو يوسف من حيث انه لا يشترط العادة في العادة انتهى قلت له اخره فان  
 الفتوى على قوله كما في شرح المحج وغيره **و** والثلثة اطهر قيل هي من حيث  
 لانها لا تحتاج الى الثالث والواجب ان قائل ذلك القول بني كلامه على جواز ان  
 يكون من فروع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهر كما يظهر من كلام  
 صاحب الكفاية **و** وهو في الاصل ولادة المرأة الظاهر ان هذا كان في افادته  
 فقوله بعد ذلك اذا وضعت حنولاً طائلاً تحت **و** فالعشرة التي بعد الثلثين كذا  
 في نسخ هذا الكتاب وجازة صدر الشريعة فالعشرة من بدل العشرة  
 ومعنى الصواب قيل لم يقل فالعشرة التي بعد الثلثين على قياس ما قاله  
 تحت ايام بعد السبع استخاضه لان المحتاج الى البيان العشرة التي بعد الثلثين  
 لما فوقه انتهى وهو توجيه ناقص لا يابى حصة في هذه العبارة من فتح ايام  
 خلاف المعروف فان الظاهر هذا القيد هو كون حكم العشرة التي بعد الاربعين  
 على غير هذا الحكم على ان مقتضى ما ذكره هو الاقتصار في صورة الحيض اي على  
 الاثنين اللذين كون العشرة فان المحتاج الى البيان ليس الا انها ولعل حملها  
 على التسهيل من ارتكاب مثل هذا التوجيه وليس باول فارورة كبرت  
**و** خلافاً لما في قال في معراج الدراية ولما في ثلثة اقوال احداً وهو  
 الصحيح انه يعتبر من الاول ابتداء المدة كما قال ابو حنيفة ومحمد نعم الله انتهى عليه السلام  
 عند قول صاحب الكفر زودم كما مل استخاضه **و** لهم انها حامل به عبارة الحمد انه  
 حامل بعد وضع الاول فلا يصير نفياً كما انها لا تجب ولو اسقط صاحب الدرر لفظاً  
 من كلامه كان اصوب **و** فلا يكون دمه من الرحم والنفاس هو الدم الخارج

سبعة أشهر  
 سبعة أشهر  
 سبعة أشهر

الخارج عقيب الولادة **و** وانقضاء العدة متعلقاً بوضع حمل مضاف إليها  
 اي في قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن **و** فيتناول  
 الجميع اي كالحمل قال في معراج الدراية والحمل اسم لكل ما في البطن وما بقي الولد في  
 بطنها موجوداً كان الحمل قتيلاً ولهذا قال ان كان حملك غلاماً فانت حرة  
 فولدت غلاماً وجارية لم تعتق لان الغلام صار بعض الحمل قتيلاً ولا لاية وفي  
 مسئلة التعليق ذكر الحمل في موضع الشرط فيتناول الحمل ولا كذا في مسئلة  
 انتهى **و** ويجتنب لو كان علق يمينه بالولادة اي اذا قال ان ولدت فانت  
 طالق تطلق بخر وج سقط طهر بعض خلقه كذا قال صدر الشريعة **و** بل هو ان يقع  
 في السن ما لا يختص وذلك تفريق بالاجتهاد كذا قال الزبيلي **و** فمأثرته بعد الطلاق  
 حيض اي اذا لم يجد فان رأت بعد ذلك وما في قال الزبيلي وذكر في النهاية معرباً  
 الى الاسبيجاني على رواية عدم التقدير لو اعتدت بالشهر ثم رأت الدم تطلق  
 الشهر وهو المختار عندنا انتهى **و** ولا يذهب عليك ان صاحب الدرر اسقط عن كلامه  
 ههنا ذكر هذا القول المختار وساق كلامه على ان القول للشيخ على تقدير عدم التقدير  
 للباس واحد وليس كذلك كما قرره الزبيلي وعلى ذلك القول المختار لا يكون حيضاً  
 ولا يتأنف العدة ولا تبطل النكاح وكأنه اراد ان يوفق كلامه ههنا مع ما يجي منه  
 في باب العدة حيث قال وفي العدة ولا تبطل النكاح عادتها وما بعد الشهر الحيض  
 يتقارن وغيره فانه ههنا المسئلة بعينها **و** وقد الانكى عبارة الزبيلي وبطل  
 النكاح ان تزوجت **و** يتسبر على من ابتلى بارتجاع الحيض بطول العدة الياء  
 الاول سببية والثانية صلة على ابتلى وذلك لانها لو بلغت في اخصت ثلثة ايام ثم  
 انقضت ستة او اكثر فعدت لا يقتضي بالشهر ما لم تبلغ حد الالباس كما صرح به صاحب  
 جامع الفصولين في فصل العدة في التسهيل قال في هذه الصورة قد ابتلى بسبب  
 ارتجاع الحيض بطول العدة فكون حد الالباس خمسين سنة ايسر عليها ان يكون  
 تحت وخمسين او ستين فيكون الاقرب به راجحاً على الاقرب ما زاد عليه **و**  
 وبطل به الاعتداد بالشهر قبل التمام وبعد دلالة اشارة الى ما ذكر في باب العدة من  
 الكفاية من ان الصدق شهيد كان يفتي ببطلان الاعتداد بالشهر ان كانت رأت الدم  
 قبل تمام الاعتداد بالشهر ولا يفتي ببطلان الاعتداد بالشهر ان كانت رأت الدم  
 بالشهر ولا يفتي ببطلان الاعتداد بالشهر ان كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد



انتهى وما يدل عليه كلام قاضيان من ان لا ينفذ النكاح بعد انقضاء عدة الاشد على  
قول من يرى تجديد الايس منبهاه اختيار طريقه اخرى من جواب المسئلة فليست **دو**  
ويستوعب الوقت كله زاده المحض وليس في كلام المنقول عن تلك الكتب ذلك  
كما يظهر من شرح الكثر الزيلعي **دو** ويكون للثبوت مثل الانقطاع ان يريد ان شرط  
ثبوت ابتداء ان يستوعب استمرار العذر وقت الصلوة كالملاك لا لقطع  
لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله **دو** بدليل ان شرائع اجماع الخاطي قالوا  
في شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت ظاهر لفظ الخاطي  
مواضع لما في غاية السروح نقلا عن الكتب المذكورة فان المتبادر من لفظ حيث  
شبه زوال العذر في استيعاب الوقت بالثبوت كون الاستيعاب حقيقة  
فيهما كما سبق منه **دو** وللشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاً ولو حكماً  
واخر حقيقة انت خير بان مدارك دفع قوله او حكماً فقط لكنه لما كان التقييد بقوله  
حقيقة في صورة الزوال من مستحباته قال ذلك ليدفع براعي ان يتوهم  
من ان يكون استيعاب الانقطاع في الزوال ايضاً كذلك في جوارحه من التام  
ما لا يخفى **باب تنظيم الانجاس قول** اذا لم يمتنع زواله واما اذا امتنع زواله بان  
يحتاج الى صابون او خض او غيرها فعدم ازاله وسقط حكم النجاسة بالضرورة  
ولان الانعبارة عن اللون والنجاسة ما كانت باعتراف النجس والعين وكلاهما  
قدز الاكذافي مزاج الدراية نقلاً عن مبسوط شيخ الاسلام وبما يعزى الى المالك  
من ما عاى اى سال كذا في مزاج الدراية **دو** فان فيه وسوء الى الظاهر ان هذا  
التعيين ينظم اللبن والدهن لا الدبس الذي هو ايضا في حكمهما وعكس في  
مزاج الدراية للثبوت بانها تنبسط النجاسة ولا تزول انتهى **دو** اعلم ان  
ما لا يفسد في قال الزيلعي كالحرف والابح والحب والحدود والكلد المدبوع بالفس  
وعلى هذا الخلاف **دو** بالما النجس يتعلق بالمسئلين على سبيل التنازع  
ثم انه وضع قاضيا مسئلة اللحم في الطبخ بالجم **دو** فطربى غدا وتخفيف  
لعلمه لو قال فطربى طهره لكان اظهر **دو** ان ينتفع الحنطة في الماء الطاهر عبارة  
الزيلعي ويطبخ الحنطة واللحم بالماء الطاهر ثلث مرة ويرد في كل مرة **دو**  
ويفعل ذلك فيهما الذي يظهر ان يكون قوله فيهما متعلقا بهذا الفعل وحده  
ولا يكون معمولا له ولقوله يرد على سبيل التنازع اذ لم يذكر الفعل في مسئلة

مسئلة الحنطة

طربى بالظن النجس

في مسئلة الحنطة حتى يكون تريد هناك بخلاف عبارة الزيلعي ثم انه ليس  
في كلام قاضيا التردد في مسئلة اللحم ايضا وانما هو في مسئلة السكين **دو**  
ولو تجس الغسل في الظان ههنا المسئلة والتي بعد ما ليست من الخلاف المذكورة  
وقد اقتصر الزيلعي في تفرع تلك الخلافية على المثل الثالث المتقدمة فكان  
الاور بغير ذلك السابق بما يد باب ابرام خلاف المقصود **دو** ان طهر  
راس الحنطة قال في النهاية المبنى اليابس انما يطهر بالفرك اذا كان  
راس الذكر طاهراً وقت خروجه بان كان بال واستنجد واما اذا لم يكن طاهراً  
لا يطهر انتهى **دو** دفع لتوهم ان بول صغير لم يطعم يكون طاهراً قال الزيلعي  
لا يجب عند ان فني غسل بول الغلام الذي لم يأكل الطعام بل يرش عليه  
الماء لا غير انتهى والظاهر ان يكون الصغيرة ايضا داخل في الصغيرة تغليبا قال  
في المختار وكذلك بول الصغير والصغيرة اكلاً او لا قد فرق بعض المشايخ  
ان فنية بينهما كما ذكره الزيلعي ثم انه لو قال بالحق ولو لم يصغر لم يطعم كما في  
المجمع لكان اظهر **دو** وخروج دجاجة قال في الخلاصة وخروج ما يؤكل لحمه الطيور  
طاهر الا ماله وراية كحرة الدجاج والاوز والبط وهو نجس نجاسة غليظة **دو**  
وبول ما يؤكل طاهراً نعم الطير وغيره فينبغي ان يستثنى منه الدجاج والاوز والبط  
على حكم ما في الخلاصة **دو** وخروج طير لا يؤكل قال في الهداية وان اصابه جزء ما يؤكل  
لحمه الطيور الكثر من قدر الدرهم اجزأت الصلوة فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد لا يجوز ان يمسها صاحب الدرر اياه مما عفى مادون ثوبه لا يوافقه  
وهو اعتمد في ذلك على ما قاله الزيلعي من ان الصبي رواية الهندي وان وهو ان نجاسة  
تحققه تحذر وعند ابي يوسف ومحمد مغلظة انتهى **دو** اى بول ما لا يؤكل فان  
بول ما يؤكل مختلف فيه هو عين عبارة شرح المجمع لابن الملك بياناً لاطلاق  
المص في مسئلة بول مطلقاً من الانجاس المغلظة حيث يدل على قاعدة الموضوعة  
على اتفاق الاثمة بخلاف صاحب الدرر ههنا فان غاية ما افاده الكلام اذا اهل  
هذا التقييد ان يكون كل بدل انتقم كروس الابر معفواً والعفو انما يتصور فيما  
يكون نجساً فلا يكون قول محمد بان ما يؤكل طاهراً داخل فيه فان الحكم على طاهرية  
بان قليله معفو يكون لغوام الكلام فلا وجه لتوجيهه بانه عند محمد طاهر فكون ما يفسد  
منه عفو او لا على انك قد تحققت ان المراد بالبول ههنا في الكثر وغيره ليس

مسئلة الحنطة



الاول الف على ما هو المتبادر من اطلاقه وما وقع فيها وقع الآفة تفسيره اول الكلام  
**و** انتفى كبرؤس الابر قال الربيع واما البول قدر رؤس الابر فمفعول للضرورة  
 وان امتلاء النوب وعنه ابو يوسف وجوب غسل وقوله قدر رؤس الابر يشير  
 الى انه اذا كان قدر جانبا الاخر يعتبر والحكم انه لا يعتبر للضرورة انتهى وقال في  
 غاية البيا وقدر رؤس الابر احراز عن رؤس المسائل لانها معتبرة حتى اذا  
 زاد ما ترشش من البول على قدر الدرهم يمنع جواز للصلاة اذا كان بول ما لا يؤكل  
 لحم وفي بول ما يؤكل لا يمنع ما لا ينحس عند ابو حنيفة وابو يوسف وعند محمد طاهر  
 لاراد قدر بالاضافة الى غايط كما في المصباح المنيرو وهو يقع الفاف وسكون  
 الدال وككثف ورجل وجل ايضا كما في القاموس **و** كالميتة اذا اصارت  
 ملجأ انت خير بان هذا عين مسئلة الماتى فلا وجه لاي راد ما مع المسائل التي اريد  
 تشبيه مسئلة الماتى بها **و** والخمر هو حجر ور بالوطف على الميتة او على القدرة  
 خلا اى صار خلا **و** يصل على نوب خمر مضرب قال في المغرب بساط مضرب  
 اذا كان تحيطا انتهى **و** بظانته كجته هي ما يلي الارض **و** ففى اى وقع  
 النسب الظاهر كون الفعل المذكور على صيغة المجهول من مصدره كما قيل  
 في توطع بنكم والمفعول وقع القطع والاصح لما قيل اشارة الى انه قبيل تنزيل  
 اللآزم منزلة المتعدي انتهى اذ ليس مثل قولهم يعطى ويمنع على تحويل الكسناد  
 وغسل طرف الاخر منه كذا في الوقاية والظرف منه فان لفظ اخر يمنع وضع  
 المسئلة على النسب **و** كما لو بال جمر قبل خضرا بالذكر لا تقاوع في غلظ نجاسة  
 بولها يغلم الحكم في خبر ما بال دلالة **و** قسم مع لوقسمت الحظمة مثلا يكون كل واحد  
 من القسمين طاهرا اذ يحتمل كل من القسمين كون النجاسة في الاخر فاعتبر هذا الاحتمال  
 في الطهارة لكان الضرورة كذلك شرح الهادي لنافع الشريفة **فصل ثوب**  
 في غسل اللثة النحر ما يخرج من البطن والاستسقاء طلب الفراغ عنه وعن انه انت خير  
 بانه اذا كان النحر ما يخرج من البطن يكون الافعال منه بمعنى الفراغ عنه على ان يكون  
 اعمدة للسلب ويكون الاستفعال منه بمعنى طلب الفراغ عن النحر وبكى الاستفعال  
 بطلب الافعال دون طلب التلاذ وان كان قليلا يحتاج الى سماع من اهل العربية  
 فكلام مثل صاحب المحل كاف في ذلك وقد عرفت وجه دلالة عليه **و** كيد وحب  
 له وعود وحقه وقطن وجلد وما اشبهه كذا قال الربيع **و** فيرد عليه انه غير مرتبط

من طهر على ما يشاء  
 من طهر على ما يشاء  
 من طهر على ما يشاء

مرتبط بما قبله لان العدد ايج قد اجاب عنه صاحب المصالح والايضا بان  
 المنفى بقوله بلا عدد لزوم العدد في اقامة السنة لانه وللتنبيه على ذلك  
 قال يدبر بالجر الاول يعني اذا احتجج في اقامة السنة اى العدد يفعل  
 ذلك **و** ثم اضرب بقوله بل استحب كذا قال في النسخ والصبوب بل  
 نذب ويعمل بالاول ويدبر بالثاني في شتاء في الف ما في كلام صدر الشريعة من ان  
 الرجل يقبل بالاول ويدبر بالثاني والثالث شتاء **و** والمرأة في الوقتين اى  
 الصيف والشتا مثله صيفا قال الربيع والمرأة يقبل في جميع الاوقات مثل يفعل  
 الرجل في الشتاء لكنه ما في الدرر موافق لما في النوازل والواقعات وقتاوى  
 قاضيان **و** وجب اى غسل المخرج لمي وزرة ما فوق الدرهم اى قلت هذا  
 مسلك صاحب الوقاية والذي يظهر من الكثر وشرحه للربيع ان ههنا مسلكين  
 احدهما ان يجب الاستسقاء بالما اذا اجاوزت النجاسة المخرج والاخرى ان يكون  
 القدر المانع من الصلوة اغنى الاكثر من قدر الدرهم ما جاوز المخرج من النجاسة فقط والا  
 الثانية والثانية خلافة فان المعبر عند محمد لله الما وزرع موضع الاستسقاء فالحل  
 فمحتاج الى زيادة تدبر بعد **و** ما فيه من تحقير المال المحترم قلت الاصول ما ذكره الربيع  
 من انه عليه السلام قال في الوطء لا يستنج به فانه طعام اخوانكم يعني الجن قطعنا  
 اوله ان لا يستنج به **و** وفيه اشارة الى ما ذكره الاجناس اى حيث قال عليه  
 السلام اذا اتيتم الغايط **و** ولو في النيان هو بمعنى ما بيني كما في المصباح المنيرو  
 وان لم يذكر في القاموس الامم رلبنى **و** وجب الاستبراء بالمشي اى وهذا  
 الاستبراء قبل الاستسقاء بالما كما يظهر من كلام الربيع **كتاب الصلوة** **و** وجب ببول الوقت  
 على غير مودرج قال في العناية قد تقدم ان سبب الصلوة او فاتا ولكن لا يمكن ان  
 كل الوقت سببا لانه لو كان كله سببا لرفع الاداء بعده لوجب تقدم السبب بجميع  
 اجزائه على السبب فلا يكون اداء وليس دليل يدل على قدر معين منه كالزنج و  
 المحس او غيرهما فوجب ان يجعل بعض منه سببا واقل ما يصلح لذلك الجزء الذي لا يخرج  
 والجزء السابق لعدم ما يراه اوله فان الفصل به الاداء تيقن حصول المقصود  
 وهو الاداء وان لم يتصل الفصل الى الجزء الذي يليه ثم ان يتصدق الوقت  
 ولم يتفر على الجزء الماتى كان الجزء الذي يلي الاداء هو السبب او الجزء المضيق او كل  
 الوقت ان لم يقع الاداء فيه لان الانتقال من الكل الى الجزء كان للضرورة وقوع الاداء

من طهر على ما يشاء



خارج الوقت على تقدير سببية الكل وقد زالت تبعو الكل سببا انتهى وهو موافق الكلام عامة المحققين في اهل الاصول ولا يذهب عليك في كلام صاحب الدرر ههنا من ضبط وصل اما اولاً فلما تبين لك ان سببية الوقت للصلوة عند القوم يتقضم احتما لا مبرر في اول الوقت واخره كما وقع في صاحب الدرر ليس بصحيح فخرج الخبر الذي يلي الخبر السابق اذا اتصل به الاداء ثم وكذا الكل ان لم يقع اداء في الوقت فيكون مرجع الى وضع مسك جديد لم يذهب اليه احد واما ثانياً فلان هذا البحث لا يتعلق له بالمعذور الا وجهه ان سبب وجوب الصلوة في حق الوقت كله لاستدعائه عدم الاداء في اجزاء الوقت من حيث اشتراط الاستيعاب فيه كما سبق وكلامه ليس مقتضياً لذلك واما ثانياً فلان الظاهر كلامه ان يكون صبي بلغ وكافر اسلم وجنون وعق عليه افاقاً وحائض وقتاً طهرت من المعذرين وليس كذلك اما في الصبي والكافر والمجنون والمغني عليه لفظ خصوصاً مع تقييدهم بما يندفع به العذر وحمله على الوجوب على المعذور اذا زال لا تخار الكذورة مستبعداً وكذا الحائض والنفساء في المعذرين بل التي منها هي المستحاضة كما سبق في باب الحيض واما رابعاً فلما انظر الى ان استوعب عند تمام الوقت وكان معذوراً اصطلاحاً يجب عليه الصلوة باول الوقت لما كان السبب في حقه كل الوقت فلا ينبغي لقوله ويجب باول الوقت على غير معذور وجه صحته اذا فرق بين المعذور وغيره اذ الم يقارن الاداء في اجزاء في اجزاء الوقت **قوله** كقبي بلغ في البلوغ والاسلم والافاق والطهارة معقودة باخر الوقت وسبب منه في آخر هذا الباب انه لو اسلم الكافر او بلغ الصبي او طهرت المرأة يلزمهم فرض الوقت عندئذ حاضت فيه عندئذ لا تقصر خلافاً للفتي انتهى وانه خير بان الحائض والنفساء في المعذرين واما المعذور في المستحاضة كما يظهر من صريح لفظ الكثرة في باب الحيض واما عدم كون الصبي والكافر والمجنون والمغني عليه من المعذرين في اصطلاحهم فلا يحتمل النزاع **قوله** باخره قيل في توجيهه لفظ ان المراد بالآخر ما يتقابل الاول فيقتول اناء الوقت وانتهاه وانت خبير بما فيه لان العذر اذا استوعب تمام الوقت كما هو شرط لا يكون الوجوب مقتضياً اناء الوقت واخره بل يضاف الى كل الوقت كما روي جبرئيل عليه السلام ام برسول الله صلى الله عليه وسلم فيما اى في الكعبة وعجابه حديث عند البيت **قوله** اى زوالها وعليه الاكثر

هذا هو الذي هو شرط

هذا هو الذي هو شرط

الاكثر عبارة الزيلعي وعليه الاجماع على غير محله الصحيح **قوله** واما الثاني فلما ماته عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت اراد بذلك الوقت ما قبل بلوغ الظل مثليه كما هو حكم النهاية بحسب الظاهر عليه في الكلام وما قبله هو بلوغ الظل مثليه فيوافق لفظ الحديث في صلوة الظهر وهو وصلي في الظهر في اليوم الثاني حين زالت الشمس وصار ظل كل شئ مثله وهو حكم قوله عدم في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين لك ولما منك كما سبق منه والظهير في قوله لا ماته كبر اسئل عدم واياك وان ظلك ان يكون مراده بذلك الوقت ما في المات في بلوغ ظل الشئ الا مثليه فان اياه جبرئيل في اليوم الثاني في ذلك الوقت انما هو للعصر وكلامنا في الظهر **قوله** واما ان الزوال لا دلالة له على حصوله عند الزوال فلا يعتد في لا يذهب عليك ان حقيقة الاضافة محال للاختصاص مثل التملك واستعمالها في غير هذا يكون اما لجواز ان لو خطت العلاقة والآن يكون تاحاً وليس هذا اولاً في ذلك **قوله** وفي المبسوط قولها اوسع اى للناس حيث لا يلزم كثير ترقب لوقت العشاء لانه او ان النوم خصوصاً في الصيف وذلك لانه ليس بينه وبين وقت المغرب وقت مهمل بالاجماع **قوله** وقوله احوط قال ابن الهمام ان الاحتياط في ايقاد الوقت الى البياض لانه وقت مهمل بينهما فيخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء اتفاقاً ولا صحة لصلوة قبل الوقت فالاحتياط في الظاهر انتهى والظاهر ان مراده وجهه بوجه ومعنى الشفيعين ليس الا ذاك بان يريد غروب الشفيعين على كلا المعنيين ولو قال لوجود معنى الشفيع لكان اوضح لكن بلوغ بالبال ههنا شبهة وهي ان الاحوطية في هذا القول قد تحققت بالنسبة الى العشاء والقول الآخر لا يتحقق فيه الاحوطية ايضا بالنسبة الى صلوة المغرب فانها اذا اصلبت عند غروب لجمرة لا يكون ادأخذها فيخرج احداهما على الاخرى بدون وجه شئ آخر لا يكاد يوضح **قوله** قبل طلوع الفجر اى قبيله بحيث لا يبع الضوء والصلوة والآفاق الواجب الاداء للقضاء **قوله** هذا عند اية حيفة الاشارة الى ما يستفاد من عبارة المات في كون وقت العشاء والوتر واحد **قوله** وعند هاتين الوتر بعد العشاء اى يدخل وقته بعد ما صلا العشاء **قوله** لان الترتيب يسقط بمثل هذا التعليل يوم الصورتين المذكورتين وهذا بناء على ان الوتر لا يقدم على العشاء على مذهب ابي حنيفة ايضا لكن لا لان وقت الوتر لم يدخل بل لاجل

مسألة حكمه على ما هو

صواب







للقضا فهو منون ايضا لا يرد انكالا لانه في وقت القضاء ولا يصير كونه بعد وقت  
 الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقت بقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكر ما قال  
 ذلك وقتها انتهى وحاصل ان توطئ من الاذان للقرآن في وقتها ينظم الاداء  
 والقضاء بما تجمل فلا يحتاج في تصحيح الكلام الى زيادة شئ اخر لا سيما اذا كانت  
 مفردة فليست بـ **قوله** وجاز وضع يديه في لفظه تاج فان مقتضى هذه العبارة  
 على اذنيه بجلا ما في المتن وقال في شرح الجمع ضمن وضع يديه مع الاداء في قوله  
 بنى انتهى ثم ان ما يريد ذكره في الشرح رواية عن ابي حنيفة ذكره الزبيلي  
 انتهى **قوله** اي تمهل ولا يسرع وفي التارخانية نقلنا عن النبايع الرسل  
 في الاذان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف ثم يقول مرة اخرى مثله وكذلك  
 يقف بين كل كلمتين الى اخر الاذان انتهى **قوله** وانما لم يقل وبما التفتات  
 في الجملتين يعني في الاقامة كما قال في الاذان ويلتفت في الجملتين و  
 الواقع قوله وقال التمر تاشي حاله اذ قد ذكر قوله مسند الجواز التفتات  
 في الاقامة في جملة اي يفهم من هذا اللفظ عدم اجواز اصلا وليس الامر  
 كذلك على ما افصح عنه التمر تاشي **قوله** وانت فخير بان المفهوم منه في اي  
 من قوله وكره بتركها للاولين قيل لو قال المفهوم منه كراهة ترك المسافر  
 الاذان وهو ليس بمكره في حقه لكان اظهر في ادائه امره انتهى قلت قد  
 بنى صاحب الدرر هذا التفسير على كراهة ترك المسافر الاذان وهذه  
 غير مسلم عندها وان اراد منع تلك المقدمة فعليه البيان **بشرح وطول الصلوة**  
**قوله** هذه العبارة احسن من عبارة الكثر والوقاية قال في الكثر هي طهارة  
 بدنه من حدث وخبث ونوب ومكانه انتهى وقال في الوقاية هي طهارة  
 المصباح من حدث وخبث ونوب ومكانه انتهى وانما قال احسن لاحتمال  
 عبارتهما التوجيه بما يندفع به الركعة اما في لفظ الكثر فبان يقال قوله نوب  
 ومكانه عطفان على لفظ طهارة بدنه بتقدير المضاف اي وطهارة نوب ومكانه  
 وكذا يكون التقدير في عبارة الوقاية ويحتمل ان يكون كلاهما في توزيع  
 المجموع بحسب ما يليق بانقسام بينهما فيكون التقدير هي طهارة بدنه ومكانه  
 من حدث وخبث فليست بـ **قوله** في كون طهر عن وبطنة عورة على ما يستفاد  
 من سياق الكلام **قوله** بعد الصلوة يكشف ربيع الوضوء كان الواجب

الواجب ان يقول ربيع عضوا ليعلم على وجه الوضوء ان الكلام في عضوا  
**قوله** كالقيل والدبر لفظ الزبيلي والغليظ القيل والدبر وما حولهما وكيفية  
 ما عدا ذلك من الرجل والمرأة انتهى **قوله** وعند ابي يوسف يكشف اكثر  
 من نصفه كما في لفظ الكافي وغيره ويظهر منه ان الحكم المذكور في المتن هو  
 قول ابي حنيفة وحده رحمهما الله **قوله** بعدما ذكر الخلاف في الكشف المانع انه مقدار  
 الربع والنصف عبارة الهداية فان صلت وربع ساقها او ثلثها مكشوف  
 فقد الصلوة عند ابي حنيفة وحده ان كان اقل من الربع لا تنفذ وقال ابو يوسف  
 لا يعتد ان كان اقل من النصف وفي النصف عنه روايتان **قوله** انتهى وفي  
 كلام صاحب الدرر على تعميم قوله ساقها جميعا بعد عورة حقيقة من اعضائها وقوله  
 والنصف اشارة الى قوله ابي يوسف كما ان قوله مقدار الربع اشارة الى ما ذهب  
 اليه ابو حنيفة وحده رحمهما الله لكنه لو قال واكثر من النصف لكان البعد عن  
 الاشتباه **قوله** ورأسها وشعرها اي وكل من رأسها وشعر رأسها وهو عين عبارة  
 الاصل والمراد بالرأس فيها ما عليه من الشعر فثبت ان المراد بالشعر غيره وهو  
 النازل من الرأس كذا في الكافي فزيادة لفظه مطلقا من صاحب الدرر غير  
 بالنازل وغيره يكون لغوا لا طائل تحته **قوله** واذا نزل اي من اذنيه قال الزبيلي  
 واذن المرأة عورة بانفرادها يعني ان كل اذن عورة بلا انضمام شئ اخر من جواربه  
 لان المنطقة الاذنين اذ ليس لهما قران والظان لا يحمل ذكر الاذنين ههنا اذ  
 فيه خلاف ولا مظنة عدم الانفراد بخلاف الذكر والاثني والنازل وغيره في شعرها  
 وندي المرأة وصدرها **قوله** ونديها المتدلى اي وكل من نديها المتدلى والصدر كما  
 يقتضيه سياق العطف فانك في ذكر احد هاتين ذكر الآخر تقويلا على القرينة قال الزبيلي  
 وندي المرأة ان كانت مرة فهي تنبع بصدرها وان كانت منكرا فهي اصل نديها  
 والمتدلى من دلي اي الرسل فتدلى كما في الميزاب **قوله** عضو غير لقوله كل انت خبر بان  
 مؤدى ذلك كون كل واحد من هذه الاعضاء عورة تمنع كشفها في جواز الصلوة  
 فيكون بناء الكلام على تحريم الفقيه الى اللبس وما صححه صاحب الهداية من ان  
 انكشف الربع من الشعر النازل يمنع جواز الصلوة وهي عورة احتياطا والرواية  
 الاخرى فيه ان لا يمنع خلاف شعر الرأس اي الماصول فان منع انكشف ربيع  
 جواز الصلوة ليس فيه خلاف ولا تعدد رواية كما يظهر من النهاية وغيره **قوله**

سلك على الصلوة







الفرق المذكور في سورة التوبة فمن ظن ان ما في الدرر مخالف لما في السراج الوهاج  
 فقد سبى سبوا مبينا **قوله** دون السورة اي لا يؤمر بالعادة بترك السورة عند اكل  
 ما قرأناه **قوله** وثلاث ايات هي مبتداء خبره تقوم وهو ناظر الى قوله في المتن او ثلث  
 توضيحي لكون ثلث ايات في حكم السورة هنا قوله وكذا هنا اي في مقام بيان ضم شيء من  
 القرآن الى الفاتحة **قوله** وكذا الآية الطويلة الى الآية الطويلة ايضا تقوم مقام السورة  
 في الايجاز **قوله** وهذا بيان لمثله زيادة على ما ذكر في المتن **قوله** عجلة لفظ الكافي وحالة السفر  
 اما ان يكون ضرورة بان كان على عجلة في السير او غايضا في عدد اوتق انتهى ولعل صاحب  
 الدرر لاحظ تحقق العجلة في صورة الخوف عنها ايضا فانهم على ذكر ما **قوله** وامنه نحو البروج  
 وانت في هذا الاطلاق منه موافق لما في الوقاية لكن كلام صاحب الهداية صريح في انه اذا كان  
 في السفر في امته وقراءته يتراءى ما بين السورتين في الفجر فقط وقال في الكافي  
 يتراءى الفجر والظهر نحو البروج وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب  
 بالقضاء جده انتهى **قوله** وفي الحضر استحس احب كذا في الوقاية والمراد حال  
 الاحتياط ولذا قال فيما بعد في الضرورة بقدر الحال **قوله** وفي الضرورة بقدر  
 الحال اي بقدر ما لا يفوت الوقت **قوله** من الخرج طول الى ذكر الترتيب ان المفضل  
 قل اعوذ برب الناس بلا خلاف واختلفوا في اوله على اقوال فخرج صاحب الدرر  
 من بينها هذا القول فانه نسب لاصحابنا وهو موافق لما في الوقاية وشرح الكنتز  
 للترتيب وبه يحصل المنزوبة عن تعسف التوفيق بين الوقتين بتقدير المصداق  
 اي آخر الجرات كما قيل فان كان مخالفا لما في الكافي فلا بأس به ثم المفضل يقيم  
 الى الطوال والاواسط والعصار ويستبي مفضلا لكثرة الفصول فيه وقيل لقلة  
 المسنوع فيه كذا قال التلبي والحوال بكسر الطاء جمع طويل **قوله** وهو مكين  
 الجوارح في الركوع مع الاطمينان مطلقا فانه اعم كما سيظهر **قوله** الذي هو من  
 تعديل الاركان وفي ايرادة بمنه التبعية اشارة الى ما قرأناه من عموم تعديل  
 الاركان له وبغيره قال في العناية هو القومة اعني الاستواء قايما بعد الركوع  
 والجلت بين السجدين والطمينة في الركوع والسجود اي القرار بينهما ثم  
 ان تعديل الاركان ليس بوضع خذ ابه حيفة وقال ابو يوسف لم يفترض  
 ذلك ويقدر الطمينة بمقدار شبيه وهو قول الشافعي وقاعدة الخلاف  
 تظهر في جواز الصلوة بدون تعديلها يجوز وعند ابو يوسف لا يجوز ولم يذكر

في هذا القول ما هو موافق لما في السراج الوهاج

في هذا القول ما هو موافق لما في السراج الوهاج

ولم يذكر هذا الخلاف في هذا ظاهر الرواية وانما ذكره المصنف في نوادره ثم اذا لم يكن  
 التعديل عنده فرضا فهل هو واجب او سنة فاما الطمينة في الانتقال وطى القومة  
 والجلت فهي سنة عندهما واما الطمينة في الركوع والسجود ففي تخرج لغير جاني  
 سنة وفي تخرج الكافي واجبة حتى يسجدتا السجود بها عنده انتهى **قوله**  
 فان الاطمينان في السجود اي في القومة بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدين  
 وعند المسلمين واحدة لكون القومة جهة واحدة بينهما على ظنه ثم ان ما ذكر  
 من الفرق بين الطمينة في الركوع والسجود وبين الاطمينة في القومة والجلت حيث  
 كان الاول واجبا والثاني سنة هو قول الكافي واما عند ابى عبد الله لغير جاني  
 فالاطمينة في جميعها سنة وانما قلنا على ما ظنه لان عبارة القوم وفي الجملة  
 بين السجدين كما هو الصواب فان ما بين السجدين ليس بقومة  
 لا حالة وانما تطلق القومة عند هم على الاستواء قايما بعد الركوع كما يظهر من الكافي  
**قوله** لانما شرعت للفرق بين الركعتين كذا في النسخ قبل الصواب بين الركعتين  
 يعني بينهما الركوع والسجود في القومة والسجدين في الجملة ثم ان المفهوم من  
 الكافي انما شرعت وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده وهذا بخلاف **قوله** فالحاصل  
 ان مكمل الغرض احب انت خير بان كون ذلك حاصل لا ذكره لتعليل المسلمين  
 لا يكا ويصح بل حاصله على ما ذكر في الكافي وبغيره هو الاطمينة في الركوع والسجود  
 انما هو لتكملة كون مقصود فيجعل للكل واجبا والاطمينة في القومة بعد رفع  
 الرأس من الركوع والجلت بين السجدين انما هو لتكملة ركن غير مقصود بل شرع  
 لغيره فشرح الحال بالسنة كالتسليم في الطهارة ليظهر التفاوت بين المكملين  
 كما ظهر التفاوت بين الركعتين على ان صحة هذا الحاصل موقوف على ان يكون  
 القومة والجلت واجبين وليس الامر كذلك بل هما سنان كما سجي من صاحب  
 الدرر وهو موافق في الهداية وبغيره قال في الكافي ثم القومة بعد ما رفع رأسه من  
 الركوع والجلت بين السجدين سنة عندهما انتهى وايضا انما يصح التمام بهذا الكلام  
 بما قيل ان كان الركن المقصود فرضا البتة والركن المقصود لغيره واجبا البتة ليس  
 الامر كذلك فكيف يكون هذا موافق لما قبله فضلا عن ان يكون حاصله ولو كان له  
 وجه صح كان مسلما اخذ الفرق الذي ذهب اليه الكافي ولعل من ثا فاعلم في الكافي  
 من ان الواجب الحال الفرائض والسنن الحال للواجب والاولى الحال السنن ولا يرد عليه

في هذا القول ما هو موافق لما في السراج الوهاج

في هذا القول ما هو موافق لما في السراج الوهاج

في هذا القول ما هو موافق لما في السراج الوهاج



عنه محمد بن هبة  
في نسخة بخطه

— १११ —

فتاویٰ محمدیہ اسلامیہ

سراج الترشيد  
مجلد الاول  
في الاصول  
والفروع

طاهر بن عبد الله

وكلما ان اجب فوزه فيما بعد الا ان يدين عليه

وَمَا قَالُوا صَدَقَ الْمَلَكُ قَوْلُهُ وَالْمَلَكُ الَّذِي  
أَتَى رُسُلَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَوْلُهُ قَالُوا  
يَعْلَمُ الْغُيُوبُ وَغَيْرِهَا



وذكر الامام الترمذي ان البدين والقديين العبارة في العناية كذا والحمد لله رب العالمين  
والقديين بمصونة السجدة **قوله** حتى لو اخر القيام الى الثالثة بزيادة الشهادتين  
تقريب على ما تضمنه قوله والبوارق واجبة من كون الاقتصار على الشهادتين في القعدة  
الاولى واجبا **قوله** وهي سنة عندنا وفرض عندنا في هذا استغن عن مكان  
قوله فيما سيجي والصلوة والدعاسة **قوله** عطف على شبه القرآن اي لا القرآن وهذا  
موافق لقول صاحب الهداية ولا يدعي بان شبه كلام الناس تحريزا عن الف وولم يذكر  
بالاثر المحفوظ انتهى لكن ليس في كلامه ذكر القرآن فما فعله صاحب الدرر محل تدبير  
بعيد **قوله** منه ان يقول الحق يريد ان الاثر ليس بمخصص فيه وما قيل لم يقل مثل  
ان يقول كما قال في اخيه كذلك لتلايتهم انه ليس عين المروى انتهى ليس  
محل صحيح كيف لا وكل ما دخل عليه مثل ونحو وكان مشترك في ذلك وهو المباح  
المشهور على ان مقتضى ذلك ان يقول في اخيه ايضا ومنه **قوله** اي لا يدعي شبه  
كلام الناس فيه تليح الى ان لا عطف والمعطوف عليه شبه لالفاظ القرآن لكنه  
لا يلزم الاصل الا ان كان المذكور فيه كلام الناس بقية لا ما يشبه واقتصر واني  
التمثيل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال اشارة الى الترتيب  
بين القراءة والركوع وانت خبير بان ما نقله فيما سيجي عن الجلالية من ان الترتيب ليس  
بفرض فيما تعدت شرعية في كل ركعة كالسجدة مع لو تذكر في يدافع ما ادعاه من  
الاقتصار فان مؤدى نفي فرضية الترتيب في هذه الصورة كونه واجبا يتدارك  
قوة السجود السهو وكون الركوع والسجود من الاركان ليس محل كلام  
**قوله** ان ما احدثت شرعية يراعي وجوده صورة ومعنى في محله لا يخرج قال الربيعي  
في تعليل تحريز عن تفويت ما يتعلق به جزاء وكلا اذا لم يكن استيفاء ما يتعلق به جزاء  
وكلامه جنب لضرورة اتحاده في الشرعية والافراد بالشرعية دليل افراد ذلك  
عليه انتهى **قوله** فان من ترك الثانية اي السجدة الثانية **قوله** وقام الى الركعة  
الاولى **قوله** وان لم صلوة لا يدخل في جواب المسئلة كما سبق وهو قوله في المتن ترك  
السجدة الثانية فقد ذكر قبل التمام **قوله** ذكره شرح الهداية وعليه كلام صاحب  
الحا في ايضا **قوله** حتى قال في الجلالية اي في حواشي الهداية المنسوبة الى جلال الدين  
النجاري **قوله** حتى لو تذكر في الركوع في رايته بخط الموصاف على الغاربي في  
ما من شرح الوقاية لصد الشريعة عند قوله يقضي ويكون القيام معتبرا في

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

ما نصه سالت الاستاذ اعني الشيخ المحقق ابن قطب الدين حتى يقضي في آخر الصلوة  
ام في الركعة الثانية فاجاب ناقلنا عن الفتوى انه يقضي في الركعة الثانية قبل  
سجدة واحدة لو اخره بطلب صلوة انتهى والذي يقضي ان يكون قضا السجدة  
المتروكة بعد الاخطا من الركعة الثانية ولو كان التذكر قبل **قوله** ومن الاجزاء الحادثة  
كان الاظهر ان يضم اليه كونها جزءا صوريا واخلان في الهيئة كما صلت فان تمام السؤال  
وهو كون حقه ان يكون فرضا موقفا على ذلك كما تبين من كلامه السابق **قوله** انما **قوله**  
فاني سر في جعل مراتب الترتيب بينهما واجب لا فرضا الذي يظهر ان يكون ضمير التثنية  
في بينهما الركوع الركعة الثانية واحدى سجدة الركعة الاولى اذ لا معنى للترتيب بين  
السجدتين كيف لا وقد فسره فيما سبق بالتقديم بقصد الترتيب وهو غير مقصود  
بينهما وانما الواقع بينهما المقارنة ولا مانع لها بالترتيب وهذا ظاهر لا اعتبار فيه  
لكن قوله فيما سيجي في اتقاء الجواب ولو فرض الترتيب بين السجدتين لا يظهر  
بان عن ذلك كل الا باء ولعل الصواب ان يقال هناك ولو جعل الترتيب  
بين ركوع الركعة الثانية وبين كل واحد من سجدة الركعة الاولى فرضا لكان  
كذا **قوله** مساواة ثبت بالفعل اي بفعله عليه السلام كما سبق **قوله** كما ثبت بالفعل  
اي نفي القرآن على ما هو الواقع وان كان قول النبي عليه السلام ايضا اقدم على فعله  
على ان القرآن بينهما بحيث بعد المساواة بين حكمها محذورا محل توقف **قوله**  
مع ان الاول على رتبة من الثاني الظاهر الصواب مع ان الثاني على رتبة من الاول كما  
قيل **قوله** فان معناه ان مراعاة الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة لحي  
انت خبير بان لفظ الذخيرة لا يبعد هذا الاخذ فان قوله فلان مراعاة الترتيب  
واجبة جواب لما في قوله اما تقديم الركعتين والتمثيل بمسئلة القرآن معترض بينهما فتداه  
كون حكم كل كذلك ليس الا **قوله** مخالف لما صرح به شرح الهداية في لا مانع فيكون  
فقط كما زعمه صدر الشريعة **قوله** فانه اذا وقع بعد السجود لا يصح مؤذابه تعليل  
للزوم الاضطرار عنه وذلك لان عدم وقوع ذلك الركوع معتد به من احكام كون  
الترتيب بينهما فرضا وكلام صاحب الهداية في عده واجبا **قوله** لما عرفت ان القراءة ليست  
من الاركان التي لها مدخل في الترتيب هذا يخالف ما نقله صدر الشريعة عن الذخيرة حيث  
قال اما تقديم الركعتين نحو ان يركع قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة عند اهلنا  
وليس مقتضاها ان رعاية الترتيب واجبة مطلقا لكن مراده واضح وقد عرفت

كلام على الصلوة

كلام على الصلوة



حال الاعتراض الثالث **قوله** ليست بركن قبل قد عرفت انه تمام الصلوة  
 لما روي عن ابن مسعود ولا شك ان تمام الشيء جزء من ذلك الشيء انتهى فيه  
 ان الجزئية مطلقا لا تقتضي الركنية وكان ذلك القائل ظن الركن مراد فالحق  
 وليس الامر كذلك قال في النهاية نقلنا عن مبسوط شيخنا السيد والقعدة الأخيرة  
 فهي وان كانت فرضا لا انما ليست بركن أصلا في الصلوة وانما شرعت شرط  
 للتجليل انتهى **قوله** والقعدة الأخيرة من حيث هي أخوة هي تجل القيام من حيث  
 هو قيام والركوع من حيث هو ركوع فانه يمكن فك الترتيب بينهما وقد يقال  
 للحصم ان يقول يقبل ذلك بالنية فانه اذا كبر بعد الركوع ونوى انه بكبرة التمام  
 او قعدة السجدة ونوى انه القعدة الأخيرة يوجد فك الترتيب لا محالة  
 انتهى **قوله** وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل شرط وعده من العرائض  
 كما وقع من صاحب الهداية لا يقتضي كونه ركنا على ما ظن الابرار الى ان يصرح صاحب  
 الدرر بعد اسطر بالعدم الركنية لا ينافي الفرضية وتحقيقه ما قاله صاحب النهاية  
 من ان الفرض اعم من الركن والشرط **قوله** وقد وقع عنهما من بعض اهل السلف  
 ومنه حوص على رد كلام المجتهدين والسلف اراد به الشيخ بدر الدين ابن قاضي  
 سمانه صاحب التمهيد والسلف كما في القاموس المندرج باليس عندك  
 كما هو العادة الشيخ المذكور في تصانيفه وعلى متعلق بركن وشعف على سبيل التنازع  
 فعده شعف يعني مبنية على تحمل يقال شعف كعب شعفا وهو بالعين المهملة احواف  
 المجبة **قوله** ما يتبع الناظر فيه من حاله هو ان وجوب السجود في تقديم ركن على اخرى  
 الركوع قبل القراءة تأخر ركن القراءة عن محله فوجب السجود في التأخير وان كان  
 الترتيب شرط لا واجبا انتهى ووجه كون هذا الكلام مما يتبع الناظر فيه حال ذلك  
 القائل هو انه لم يقل فذان فوات الشرط بوجوب السجود والسهو كما سيظهر ان شاء  
 الله **قوله** وقيل لا ينوي النسيح كان الواجب تأخير هذا عن نية التلبية الثانية  
 ايضا كما في الهداية **قوله** بالتمام صلواتكم صحه وفي ذلك ان في الكافي وكان الظن  
 الاقتصار على ذكر الصلوة فان الزام الفاد ما لا محالة **قوله** بقدر ما يجوز في الصلوة  
 اي لا يبادر به فانه لو اسره بما دون الآية في موضع الجهر او جهر موضع السرار  
 لا يلزم ترك الواجب حتى لا يجسدة بتركها اي على هذا القول بخلاف القول  
 الاول **قوله** وطحا اداب الادب فاعلم رسول الله عليه السلام ولم يواظب عليه

هذا هو الوجه في قوله لا ينوي النسيح  
 لان النسيح هو ترك الواجب  
 والركن هو ما لا بد منه  
 والشرط هو ما لا بد منه  
 والواجب هو ما لا بد منه

هذا هو الوجه في قوله لا ينوي النسيح  
 لان النسيح هو ترك الواجب  
 والركن هو ما لا بد منه  
 والشرط هو ما لا بد منه  
 والواجب هو ما لا بد منه

هذا هو الوجه في قوله لا ينوي النسيح  
 لان النسيح هو ترك الواجب  
 والركن هو ما لا بد منه  
 والشرط هو ما لا بد منه  
 والواجب هو ما لا بد منه

عليه كالتريادة على الثالث في تسبيح الركوع والسجود وكذا قال ابن الشحنة  
 في شرح الكنترو **قوله** والواجب في قعود قبل الجهر في الملهة وكسر ما يكون  
 الجيم والراء المهملة بالفارسية كقارم دم انتهى قلت قد فسره جرجان في الكتب  
 اي كتب اللغة تحفة وهو ما دون ابط الى الكنترو ولا يمكن النظر اليه في الصلوة  
 فصيلا عن ان يكون بلا تكلف وتفسيره بلفظ كقارم دم لا يوافق كلام اهل  
 اللغة فكان القائل المذكور لم يعرف معنى ذلك اللفظ الفارسي ولعل الاظهر  
 كونه بضم الحاء المهملة وفتح الجيم واخوه زاء محبة جمع جرة بضم الحاء وسكون الجيم  
 مثل برودة وجرة وجر دغزة وحرف وهي مقدار الارزاع جوع جمع ذلك  
 في نهاية ابن الاثير وقوع النظر في القعود الى معاقلة الارزاع بلا تكلف ليس  
 بحل شبهة فليست بركن ولو كانت العبارة الجهر بالراء المهملة فلا شبهة ان يكون  
 بكسر الحاء وسكون الجيم بمعنى ما بين يديك من نوبك كما في القاموس **قوله**  
 اي ستره فسر الريلكي كضم الغم بامتساك الغم ثم قال وهو ما بعده **قوله**  
 فليكن ما استطاع لفظ الحديث فليكن فاه **قوله** والقيام عند الجنب الا ان  
 اي حين قال حتى على الصلوة شيء في هذه المسئلة على ملك المختار والمذكور في الكتب  
 وكثير من الكتب حين قيل على الفلاح وقد تعرض صاحب ملتقى الاجرة للقولين  
 والشرع عند قدامت الصلوة وهذا عند ابا حنيفة وخمد رحمهما الله وقال  
 ابو يوسف يشرع اذا فرغ من الاقامة ذكره الربيعي **مصل** **قوله** ووتر بعد ما  
 فيه ان يكون الجهر في الوتر مشروطا بان يكون بعد التراويح خير مسلم فان الامر  
 كذلك فيما لو ترك التراويح وصل الوتر بعد العشاء وعبارة الربيعي وكذا الجهر  
 في التراويح والوتر اذا كان اماما للتواريت انتهى **قوله** يخالف بما ذكره شمس البائية  
 الخ فانهم قالوا المنفرد بخير في الاداء بين الجهر والخافه والجهر افضل فذلك في  
 القضاء لان القضاء يكون على وجه الاداء وهو ما نقل عن الكافي بعينه **قوله** واجيب  
 بان ما ذكره المصنف من سبب الجهر فيها فان او هما يجب ان يكون محولا على منع  
 الخلو حتى يفيد المدعى يعني ان السبب للجهر اما هذا او اما ذلك بالاستغناء وليس  
 امر ثالث يصلح للنية له يقول صاحب الدرر في حجة بل الاجماع على كون كل منهما سببا  
 للجهر ليس له محل صحيح وعلى ما قرناه لا يبقى للتفصيل محل **قوله** معلق بما ينهم من  
 الحديث وهو كون صلوة هذه الهيئة مستدعية لصلوة صفوف الملائكة وما ينهم

هذا هو الوجه في قوله لا ينوي النسيح  
 لان النسيح هو ترك الواجب  
 والركن هو ما لا بد منه  
 والشرط هو ما لا بد منه  
 والواجب هو ما لا بد منه

هذا هو الوجه في قوله لا ينوي النسيح  
 لان النسيح هو ترك الواجب  
 والركن هو ما لا بد منه  
 والشرط هو ما لا بد منه  
 والواجب هو ما لا بد منه



من حيث يكون سند الاجتماع على ما قرأناه **قوله** فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد والجهرية ايضا الفصل لو قال فينبغي ان يجوز الجهر في القضاء المنفرد الجهرية ايضا الفصل كان اللجاج مناسباً للسياق **قوله** بدلالة الحديث اي على ما هو العلة وليس المراد دلالة النص كما هو المتبادر **قوله** الجهر اسماع غيره والمراد بالوجه كل من يكون منه مكان سماع فيه صوت يسمع منه ما في الخافية من انه اذا قرأ الامام في صلوة الخفية بحيث تسمع رجلاً او رجلاً لا يكون جهراً حتى يسمع الكل انتهى ولعل قول صاحب الوقاية وادنى الخافية اسماع نفسه مني على تلك المسئلة بان يكون سماع رجل او رجلين مثلاً في الخافية ولا يكون داخل في الجهر فليست برغم ان قوله بجهر اسماع غيره والخافية اسماع نفسه موافق للفظ الهداية وجارية الكافي والوقاية ان في الجهر ان يسمع غيره وادنى الخافية ان يسمع نفسه والمال واحد فان المراد من لفظ الهداية بيان الطرف الاذني لا حاله والمقام معين ثم انه قد سبق مناقشة لسطوة لفظ الادنى في كلامنا **قوله** وقال الكوفي يجب اسماع نفسه والخافية يسمع لغيره لفظ الهداية وقال الكوفي ادنى الجهر ان يسمع نفسه وادنى الخافية تسمع لغيره لفظ الكافي فان صحح الحروف ولم يسمع نفسه يجوز عند الكوفي ثم قال فادنى الجهر عندنا ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره ثم ان ما دون اسماع نفسه ليس بقراءة عند الكوفي كما في الكافي **قوله** والطلاق والعتاق والاستئناس حتى لو طلق امرأته او عتق امته او استثنى بان قال له على الف الامة فان صحح الحروف فيها ولم يسمع لا يقع ولا يقع الاستئناس على ما هو الصحيح **قوله** قرأها اي السورة بالفاتحة جهراً ثم تقدم على الفاتحة عند بعضهم وعند بعضهم تقدم الفاتحة وله ان يترك الفاتحة وتقرأ السورة عند بعضهم وقال بعضهم ليس له ذلك والتفصيل في شرح الكنتر للربيعي **قوله** لما اورد سائر الصلوة وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله خلافاً لمحمد رحمه الله ذكره في الكافي وفي مواج الدرزية الفتوى على قول محمد وفي الجهرية وقيل يوافق ما في المحيط **قوله** يعني لم يجر تبينه الجواز الصلوة وفيه نظر لان المراد بعدم تعيين سورة لجواز الصلوة عدم ذلك في جهة الرابع لانه جهة المصطفى **قوله** لانه نسخ الضمير بقيد المطلق **قوله** لم تنزل السجدة تنزل يضم اللام على حكاية ما وقع في القرآن وقد وقع في اللفظ البعوي من قرأ لم تنزل السجدة في بيته لم يدخل الشيطان بيته ثلثة ايام والسجدة المخرجة لذلك السورة فالظاهر كونها منصوبة على انما عطف بيان للاسم الاول وجبارة الربيعي

في قوله الجهرية اي في الجهرية

في قوله الجهرية اي في الجهرية

الربيعي الم السجدة بدون لفظ التنزيل وهو الظاهر **قوله** وان قرأ الامام انه تترتب او ترهيب يعني لا يأل الجهرية عند قراءة آية الترهيب ولا يتقو من النار عند قراءة آية الترهيب ذكره في شرح المجمع **قوله** فانما امر واهل بيته اي امر واهل بيته والامر في الخطبة **قوله** اي المؤتم يسمع الخطبة وينصت الذي يظهر من كلام الربيعي ان يكون قول الكنتر وان قرأ امامه ترهيباً وترهيباً له متعلق بالانصات وصدق وان لا يكون له تعلق بالاسماع اصلاً فليست ما يفهم من كلام صاحب الدرر في عقد مواضع **قوله** بان ظاهر قوله وخطب الخ الاظهر في العبارة بان الظان قوله او خطب محطوف ولعل قوله ظاهر اشارة الى الاحتمال من تصحيح الكلام بالتقدير مثل ما قاله صاحب الدرر **قوله** لانه يقتضي ان يكون انصات واجبا قبل الخطبة والصلوة على النبي عليه السلام وتام كلام الربيعي فيصير معنى الكلام يجب عليه الانصات فيها وان قرأ آية الترهيب او خطب انتهى قبل بل يقتضي ان يكون الانصات قبل الخطبة اشد وجوباً على ما هو مقتضى ان الوصلية انتهى وبلوح بالبال انه جعل النقيض الاول بالكل حال صلوة الجمعة لانه دفع جميع ذلك **قوله** وهذا لا يخفى كان يمكن الدفع بان يكون المؤتم بمعنى ما مضت انه ان يؤتم فيكون من باب عموم الجواز لشمول ذلك لمن يقتدى بالفعل وفيما يأت وسامع الخطبة معتد للامام فيما يأت وان لم يكن معتد بالفعل ومن وجهه بان سامع الخطبة وان لم يكن المؤتم بالتفصيل الا انه بمنزلة المؤتم لقيام الخطبة مقام الركعتين من الظاهر انتهى فتعذر صرف اللفظ عنه غير محتمل الصحيح ثم انه لا يذهب عليك تأويل المؤتم به وبغيره لازم على كل حال ولا يدخل في السؤال المذكور فلو كان اسقط من هذه الاثناء وتعرض لذكره الربيعي بعد هذا الكلام او قبله كان اصوب نعم يرفع به سوال اخر ذكره الربيعي حيث قال وانما يقتضي ان يكون الخطبة وهذه الصلوة واقعين في نفس الصلوة وليس المراد ذلك انتهى **قوله** اي اكثرهم صلوة بالليل كذا في الكافي وهذا لا يكون الا على طريقه الكنية وقوله لما روى يكون بياناً لوجه الكنية المذكورة والظاهر كلام الربيعي ان يكون على ظاهرة فان صياحة الوجه ايضا يكون سبب لكثرة الجاهة من جهة ميل القلب اليها **قوله** فان نطف ثوباً قال في مواج الدرزية المراد به النظافة عن الوسخ لا عن النجاسة لان الصلوة مع النجاسة لا يصح ومن النظافة عن الوسخ بميل قلوب الناس الى الصلوة خلفه فيكثر الجاهة بسببها **قوله** فانهم اذا صلوا لم يتقدم امامهم



بين لوجه تشبيه العروة بالناسم الظاهر ان يدخل فيه كراهية جماعتهم ايضا على  
 ما يظهر من كلام الزبلي ليكون الكلام اعم فائت **قوله** لان التيم طهارة مطلقة عندنا  
 اي عند ابا حنيفة و ابا يوسف رحمهما الله وعند محمد بن يعقوب لا يجوز اقتداء المتوضي بالتيم قال  
 في الكافي لان التيم طهارة ضرورية اذ يصار اليها في التيم استعمال الماء والطهارة  
 بالاصلية والتاخذ فاته من الركن وهو القيام لهما ان التيم طهارة مطلقة لا رتبة  
 حتى لا يتقدر بوقت الصلوة ولو كانت ضرورية لتقدر به كطهارة المصطفى انتهى وهذا  
 مع قوله ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة **قوله** الا ان يومي المؤتم قايده او كذا قايما على ما يظهر  
 من كلام الزبلي **قوله** لقوله عليه السلام انما رجل صلى يقوم ثم تذكر جناية له كذا في  
 الكافي والذي يظهر ان مناه كونه الحديث في حكم الجنب قال الزبلي وعلى هذا الخلاف  
 الجنب والذي في نوبه او بدنه نجاسة انتهى **قوله** اقتدى ابي او قاري ياتي هذه المسئلة  
 فيها خلاف ابا يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الكافي لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيا  
 او تقدير او لا تقدير في حق الا في عدم الاحلية انتهى **قوله** في الاخيرين قال في تاج الاما  
 الاخرى ضد الاول والاخرى ايضا تأنيث الآخر انتهى والمراد به في هذا المبحث هو المعنى  
 الاول **قوله** جازية يدل على ان لفظه لو ساقطة ههنا فم المصنف **قوله** والثانية كون  
 المجازية مشبهة قال في الكافي وان يكون المرأة من اهل الشهوة بان يكون بالغة  
 او صبغة مشبهة حتى لو كانت صبغة لا تشبه وهي تعقل الصلوة في وقت الرجل  
 لا تعد صلوة **قوله** هو الصحيح اخبرنا عن ابي عبد الله ان كون المجازية مشبهة عبارة عن كونها  
 بنت سبع وقيل عن كونها بنت تسع والاصح ان السن الذي ذكر لا جبره بان لا  
 للمجاء بان تكون عيلة فحجة ذكره الزبلي **قوله** والمراد كونها من اهل الشهوة في الجلية  
 اي حالا او ماضيا كما في العناية وبه يظهر من قوله ولو كانت مجنونا او مجنونا لكانت  
 على حد كونه الباق **قوله** حتى لو كانت مجنونة لكانت مجنونة لكانت مجنونة لكانت مجنونة  
 الصلوة حتى ان المجنونة اذا حاذت لا تعد صلوة انتهى وبواقع كلام الزبلي فتدبر  
 صاحب الدرر ذلك على كون المجازية مشبهة بعيد عن صواب الصواب **قوله**  
 وان كان يصلي بالاجابة بعد ان كانت الصلوة مطلقة في الاصل ثم ان اشترطها  
 في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المدرك كذا قال في العناية حتى لا يكون للمجازاة  
 في اداء ما سبق مسفده لان المسبوق في اداء ما سبق منقذ بدليل وجوب القراءة  
 وسجود التسوية فلم يكن مشتركين اداء انتهى **قوله** والوتر في رمضان هذا اللفظ

في قوله جازية يدل على ان لفظه لو ساقطة ههنا فم المصنف

في قوله حتى لو كانت مجنونة لكانت مجنونة

اللفظ يقتضي بظاهره ان يكون الجماع في الوتر تابعة لرمضان لا للتراويح وقد عرفت او ابل  
 هذا الفصل كالف **قوله** وادناه قدر مؤخرة الرجل قال في المغرب مؤخرة الرجل لغة  
 في اخيه وهو الخشية الفريضة التي تحاذي رأس التراكب ومنها الحديث اذا وضعت  
 احدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبال من عوراء ذلك وتشديد  
 خطا انتهى **قوله** ولهذا لم يفر دما بالذكرا لم يفرده الفرجة بالذكر والكتفي بذكر الكايل  
 لما كانت الفرجة في حكم الكايل وقائمة مقامه **قوله** وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا  
 قال الزبلي لكن عبارة وادناه والضمير للفرجة كذا في لفظ المقص وان كان  
 بتاويل **قوله** وبعضهم اعتبر القدم يعني ان يحاذي قدم المرأة خصوصا من الرجل  
 كما في الصناية **قوله** ولو فخر ما قال في العناية او حليلة **قوله** فدت صلوة واما  
 صلوة المرأة فالظاهر ان يفد فيها اذا كان الرجل الحي اذى اما ما في جهة الفاد  
 في صلوة اما ما في خلاف ما اذا كان معتد يا **قوله** والاصلوترها ان لم ينوا ما متها  
 تجل ما اذا كان معتد يا اي ان لم ينوا ما متها فقد صلوة المرأة كذا قال صدر  
 الشريعة **قوله** وتحتمل وقد اتممت قيد الكلام بنظرين والمراد بكونهن  
 تحتمل عدم كونهن معهم على الظلة فلان منافاة بينهما وهو موافق لعبارة الثانية  
 وما يوجد في بعض النسخ وهو تحت قد اتممت لاصحته **قوله** وصف ان قال  
 في الثانية فان كن ثلثا في ظاهر الرواية يفد صلوة ثلثة من الرجال من كل صف  
 اما آخر الصفوف ويجوز صلوة الباقي وان كن صفا واحدا يفد صلوة  
 الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلثا فهو صف حتى لا يجوز صلوة الكل انتهى **قوله**  
 ولو كذا اتمم الضمير الذين فوق الظلة **قوله** فلا يخفى اذاه ههنا كان الصواب و  
 لا يخفى اذاه بالواو كما في الثانية فان كلامها مفد للصلوة على حدة **قوله** وقد  
 ما يمكن الاصطفا ف فيه اي بين المتقدم والامام اذ اتى بوجد في عامة  
 فتح هذا الكتاب باو الفاصلة فالمراد باللاتح ما هو دون الفضل والواو  
 لان الثانية هو الواو فيكون عطف تفسير ليدفع به احتمال اشتراط التسعة بالفا  
 ما بلغ على ما ينبغي ومن لفظ الفضل **قوله** بماقت الاقتداء اكثر ما ذكره فيه  
 ما قد من فتح القدير لابن الهمام ولكون الاحكام اللاحق والمسبق متوقفة  
 في المتوق والمسبق قصد ذكرها ههنا مجموعا وجعلها تكملة لفصل الامامة  
 وهذا مما تفرده من ترتيب هذا واللاحق من فاته كلها كذا في فتح القدير

في قوله جازية يدل على ان لفظه لو ساقطة ههنا فم المصنف



هو من فاته بعد ما دخل مع الامام بعض صلوة الامام ركعة مثلاً ثم خالف النوم  
 اوزحمه ولم يجد مكاناً فانه يبدا في القضا بما ادرك الامام فيه ثم يسبح به وهذا  
 عند زفر فرض وعندنا واجب فلو عكس هذا الترتيب لم يصح صلوة  
 عندنا انتهى **قوله** اي باقى بالتثنية اذا قام اما قضاء ما سبق به اذا ادرك  
 الامام الحق لا يثنى في هذه الصورة حتى يقوم اما القضاء **قوله** ويتقوا اي  
 للقرأة فيما يقضى وعن ابي يوسف يتقوا عند الدخول في الصلوة وعند  
 القرأة ايضاً كذا في الحاشية **قوله** وينبغي ما يقضى بترك القرأة قال في الحاشية  
 المسبوق بركنين اذا ترك الفاتحة في احد ركنيه فسدت صلوة انتهى **قوله**  
 ويتقوا اي الاربع ما يقضى الحق لو كان سافراً فتوى الامامة فيه تنقلب رجباً  
 كما في فتح القدير فان لم يجد حتى يسجد بمضى وعليه ان يسجد في آخر صلوة انتهى  
**قوله** وان لم يحضر المسبوق في السهو اي كان سهوه قبل ان يدخل الى الصلوة  
 كما يظهر من فتح القدير **قوله** وبأية المسبوق تكلياً بشرع اي اتفاقاً **قوله**  
 تجل المنفرد اي لا يحل عليه عند ابا حنيفة في محل ذكره ان شاء الله تعالى **قوله** كانه خلف  
 الامام يريد ان يحكم المقتدى **قوله** ولا يأتى بقرأة اي فيما يقضى **قوله** ولا بما لا يأتى  
 بما تركه امامه بالسهو انت خير بان ما تركه امامه بالسهو هو الركن الواجب وليس  
 المراد افادة عدم اتيان ذلك بل عدم السجود مع الامام بسهو الامام بل  
 يقوم للقضا ثم يسجد عن ذلك بعد الحكم بخلاف المسبوق كما مر **قوله** وعلمه الحق هو  
 حجر وعطف على الجزاء اي لو تبدل اجزئها وه فيه في القيد لا غير مجتهد الامام بعد  
 فخره الامام نفسه **قوله** قضى بعين اي بعد الامام بعينه بعد تسليمه وعبارة الحاشية  
 ثم قام اما قضاء بعد تسليم الامام **قوله** وفصل بقعدة اي فصل بين الركعتين  
 المذكورتين لان الركعة التي اصلا ثمانية قال في فتح القدير ولو ترك التشهد جاز  
 استحساناً لا قياساً **قوله** ولو ادركها اي ركعة من ذوات الاربع قال في الحاشية  
 ولو ادرك ركعتين ههنا يقضى ركعتين ويقراء فيها ويشهد ولو ترك القرأة فيها  
 او في احد ركنيه فسدت صلوة انتهى **قوله** صلى ركعة اخرى اي بعد قيام الى القضاء  
**قوله** لانه كان يصلي ركعتين بالنظر الى التشهد عبارة في فتح القدير لانه يقضى الاخر  
 في حق التشهد انتهى **باب الحديث في الصلوة** **قوله** ما سبعة حديث اراو بسبب الحديث  
 وقوعه بدون اختياره ونسب ذلك حديثاً سماه ياكزاني غاية البيان **قوله**

**قوله** يختلف قال في الهداية والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي **قوله**  
 استخلافه كذا في اصل النسخة والصلوات ان لفظ يجب ساكط ثم فله شبه عليه بعض  
 العلماء في ما مش كتابه **قوله** توهم انه رفع الرغاف الدم الخارج من الانف  
 من باب نصره وباب فتح بفتح وباب حبس حبس كذا في تاج الاسماء فلعلمنا  
 الركني **قوله** خلافاً لما فلا يجوز له عندهما ان يستخلف فيما حصر عن القرأة  
 بل بينهما بلا قرأة لانه ليس في معنى الحديث لانه نادراً والاختلاف للضرورة كذا  
 في الكافي **قوله** ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستحلال بخلاف بل يركع ويمضي  
 على صلوة ولو استخلف بعد صلوة ذكره الزيلعي **قوله** وينبغي ما يقضى ما مضى  
 لفظ الوقاية ثم يتوضأ ويقيم ثم او يعود فممن الزيادة من صاحب الدرر ليس لها  
 فائدة غير ان الكلام فان النبأ ليس من قبيل الترويد لانه اذا خذوه اما مكانه  
 لا يكون بعد النبأ بل قبل **قوله** والعود اي الرجوع اما مصلاه كما في الكافي **قوله**  
 اي كماله للمقتدى اذا سبعة تحدث اي يعود اما مكانه قطعاً ان لم يفرغ امامه  
 ولو اتم بوقت صلوة في بيته لم يجز وان كان امامه قد فرغ يجز كذا في الكافي ثم اذا المقتدى  
 بعد فخره الامام قبل قبل صلوة وهذا عن ابن سميحة في نوادره وقيل لا يفرغ  
 وهذا اختيار السرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده ذكر الاتحادي **قوله** والافضل للمنفر  
 ومقتدره امامه الاستيناف قال في الهداية والكافي والاستيناف افضل ليكون  
 البعد عن شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل وقيل بالمنفر يستقبل وينبئ الامام  
 والمقتدى احرار الفضيلة اجماعاً انتهى كلامهما وبوافقه عامة الكتب التي عندنا وقد رأينا  
 من اقتصر على القول الاول ترجيحاً له وما رأينا من اقتصر على الثاني غير صاحب الدرر ثم  
 الظان قوله ومقتدره امامه زيادة مسألة تكثير للفتنة وليس من باب سبب  
 الحديث فان المقتدى الذي فرغ امامه لا يكون له خير الاستيناف **قوله** ليكون البعد  
 عن شبهة الخلاف فيتحقق الاداء بلا خلل هذا انما يصح تعليلاً للقول المذكور في الهداية  
 والكافي اولاً على ما نقلناه فاما جعله تعليلاً للقول الثاني الذي اختاره الدرر فذكرنا  
 لا كما ويصح **قوله** وينبئ الامام والمقتدى الحق الظان هذا الكلام منه اشارة  
 اما فائدة تخصيص المنفر بالذكر في المتن حيث قال والافضل للمنفر فينتضم  
 عبارة المتن ذلك القول المركب الذي ذكر في الهداية والكافي ثانياً ثم ان المراد بنبأ  
 الامام ما يكون بطريق الاستخدام كما صرح به في الاختيار شرح المحتار **قوله** لوجود

كلام على المصنف هذا الشيخ  
 على المقاصد في شرح  
 الكفر لابن الفصيح

كلام على المصنف

كلام على المصنف

كلام على المصنف



المشاركة في التسمية وصحة الاستحالة لوجود المشاركة في التسمية والحاجة الى اصلاح صلوة فجاز تقديمه فقام مقام الاول ويتم ما بقى عليه كذا في الكافي **قوله** لانه اقدر على اتمام الاى لان المدرك اقدر على ذلك لانه لا يحتاج الى الاستحالة للتسليم والمسبوق يحتاج اليه كذا في الكافي **قوله** يعجزه على التسليم بفارق ركعة عليه كذا في الكافي **قوله** واذا انتهى الى موضع السجود قدر مدركا بان تأخذه فله كما في الكافي **قوله** قدم مدركا بان تأخذه فله كما في الكافي **قوله** قدم مدركا بان تأخذه فله كما في الكافي **قوله** هم اي يستعين بمن يقدر عليه ثم يقوم هو فيفصل ما بقى عليه كما في الكافي **قوله** يفرضه المراد بالفرهنا الف وكما يظهر من شرح الجمع **قوله** والمراد من صلوة هي منصوبة والمراد افادة كون الكلام على تقدير المضاف **قوله** المضاف فاعل يفرضه يعني يفرض صلوة المسبوق ان عمل فيها ما يتاها كالقنطرة ويفرضه يعني يفرض صلوة الامام الاول وكونها ومنه الخروج من المسجد ذكره صدر الشريعة **قوله** وان لم يسبقه اي الامام الاول حدث قد عرفنا في اول الباب ان معنى سبق حدث وقوة بدون اختياره وهذا مقابل له اي ان كان هناك حدث غير سابق بل كان باختيار المصنف لقوله في المتن عدا يجب ان يجعل قيد القول له فله ولقوله حدث معا على سبيل التنازع وانت خير بان تقييد الامام بالاول ويوهم كون هذه المسئلة هي من فروع استحالة المسبوق وليس الامر كذلك بل هي مسئلة اخرى متأنفة على ما اوضحه صاحب الوقاية حيث قال ولو احدث عدا بعد التشهد او على ما فيها تمت وتبطل عند ابنه صفة له فله الامام وحدته عدا بعد التشهد صلوة المسبوق انتهى نعم الحد في العمدة والفتاوى ما تناقوا في الشأ مطلقا كما سيجي من صاحب الدرر وانما وقع فيها وقع لتغيره ترتب صاحب الوقاية اما ما ترى فلم يسهل له الخروج عن عهده **قوله** فانه منه هو بعض الميم وسكون النون وتنوين الآخر اسم فاعل من انتهى قال في النهاية المراد من المنتهى ما يكون مستخفا بالتسمية اما بصفة الاتصال كالسجود بصفة الاتصال او بصفة الاتصال بالخروج انتهى **قوله** ولكنه يقطع في ادائه وهو ما بعد التشهد **قوله** وكذا الخروج من المسجد الاشارة الى الكلام يعني ان الخروج من المسجد كالكلام في كونه في معنى السجود **قوله** والقراءة ذاهبا وجائيا يريد ان القراءة ذاهبا مانعة كما ان القراءة حائلا كذلك لان المانع جمعها **قوله** بخلاف التسبيح قال في المجتبى احدث في قتيبه فسبح

فتسبح ذاهباً او جائياً لم يغرد ولو قرأ أو شذ وقيل انما تسجد اذا قرأ ذاهباً  
او جائياً لم يغرد ولو قرأ تسجد وقيل بخلافه تسجد وقيل على العكس والخيار  
على ما قلناه **وله** عطف على الحديث العهد والقرأة هذا الشر ويدل على ان المعطوف  
اخبر بجوز ان يكون عطفاً على ما ذكر قبيله وعلى ما ذكر اولاً مما عطف هو عليه والنقص  
له هما مع كون الظاهر تأخيراً اما آخر المعطوفات وهو قوله واخرج من المسجد  
الحج ليعتصم بهذه الافادة فايذرة اخرى وهو الاخر اخرج كون قوله هذا عطف على  
التسبح فقد الميع **وله** ولو عمل عمدا بعد التشهد منافع الحج هذا مع ما سبق مما  
فرغ عليه ابتداء كلام لا تعلق له بحسنة البناء ما يظهر من الكثرة والوقاية ثم ان  
لفظ الوقاية ولو احدث عمداً في عمل بني الصلوة **وله** اي ثوباً يجوز فيه الصلوة  
قال الربيعي بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلوة او كانت فيه وخلف ما  
ينزل النجاسة او لم يكن عند ما ينزل النجاسة ولكن ربه او اكثر منه ظاهر وسائر  
العورة انتهى **وله** ودخول وقت العصر في الجمعة قال في الكافي على اختلاف  
القولين عند اذا صار ظل كل شيء مثليه وعندهما مثله انتهى وقال في معراج  
الدراية فان قيل كيف يتحقق الخلاف فيه فان دخول العصر عند اذا صار  
ظل كل شيء مثليه وعندهما اذا صار مثله قلنا هذا قول من زيا وانا  
عند وقت مهيأ بين خروج الظهر ودخول العصر فاذا صار الظل مثله يتحقق  
اخرجه عند الصلوة تامة وعند باطله وقيل يمكن ان يقع في الصلوة بعد  
ما تعد قدر التشهد مقدار ما صار الظل مثليه في يتحقق الخلاف انتهى **وله** ودوال  
عذر المعذور كالمسح ومن بمخافاً اذا استوفى الانقطاع وقتاً كاملاً على ما تقدم في  
كتاب الطهارات كذا قال الربيعي **وله** فان هذا الاشياء مفردة للصلوة بما  
قال في الكافي فاحترض هذا العوارض بعد التشهد قبل التسليم كاحترض انما  
الصلوة ولو احترضت في اثباتها بعد ما جهنا انتهى ثم ان الظاهر اسقاط قوله  
بلاصفه **باب ما يفيد النقطة ما ذكره فيها قوله** بل هو كلام ويحاطب والهم  
مفرد عما كان او هو كذا قال صدر الشريعة **وله** اي سواء كان عمداً  
وسواء كان في النوم كما في الوقاية نعم ذكر في الخبر الاسلام انه اذا تكلم النائم لم يفسد  
صلوة لصدوره عن ليس له يتجسس والحق راحة الوقاية لان الكلام قاطع الصلوة  
كذا قيل **وله** والدعاء بما يشبه كلاماً كالحج لفظ الكافي والدعاء بما يشبه كلاماً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

ضمیمہ

وَقَالَ صَدِّيقُ اللَّهِ  
خَيْرُ الدِّينِ وَفِيهِ أَوْ اعْلَمْ أَنَّ



من كلامنا وقال في الوقاية والدعا بما يئمل عن الناس **قوله** بعد فيها في  
 الوقاية وذكر الجنة والتارك كذا قبل قلت قد خصصه صاحب الصحاح بالتوجه  
**قوله** لا لذكر الجنة والتارك عبارة الوقاية ولا يندرج ما كان من ذكر الجنة والتارك  
 والمفهوم من لفظ التارك ان يكون الصواب ايضا مفعولا ليس في كلام  
 صاحب الوقاية دلالة على ذلك **قوله** لان الاثنين وكوه اذا كان في كلامه  
 اشارة الى ان قوله في المتن لوجه او مصيبة قيد للشيء الرابع لا للبيان  
 بصوت فقط **قوله** اي مصاب تفرقوا هو يعين مفتوحة وزاء مشددة  
 وبعد ما و اوجع من غير تنوين قلت له احسن الله عزال اي رزقك الله  
 الصبر كس واصله من خايعي من باب تعب اي صبر على ما نابه كما في المصباح  
 المنير **قوله** بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا كذا في الكافي وقال في الغاية اي  
 لم يكن بحيث يستطاع الامتناع عنه انتهى قال في القاموس دفعه والرد عنه  
 الاذي كمنع انتهى فليست **قوله** وجواب خبر سو الذي يستدعي عطف على قوله  
 وسار ان يكون لفظ خير متونا وسوء صفة له وهو فتح السين وسكون الواو  
 مصدر بمعنى اسم الفاعل من ساءه يفيض سراه **قوله** وجب بالجملة كذا في  
 نسخ الدرر والواقع في الوقاية عجب وهو لفظ **قوله** جاز صلوة اتفاقا هذا  
 وقوله مفدا اتفاقا مبينا ما ان المسئلة المذكورة في المتن خلافة تعد صلوة  
 عند ابي حنيفة وحجدهما الله ولا تفر عن ابي يوسف ذكره في الكافي  
 فتح المقتدى على المقتدى اللفظ الاول على صيغة اسم الفاعل والثاني  
 على صيغة اسم المفعول بان يكون المستفتح اماما والفتح مأموما والصلوة  
 مختلفة انتهى وهي من صورة فتح المقتدى في غير امامه لا محالة **قوله**  
 وقيل ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة اي الامام كذا يظهر من لفظ صدر الشريعة  
**قوله** وقيل ان اتفق على هذا مع القول الذي قبله قول واحد **قوله**  
 اما بعض المتأخرين ثم قال وبعضهم قالوا لا تغد في شيء من ذلك وسميت  
 ان الفتوى على ذلك انتهى **قوله** وللامام ان لا يلجهم اليه وجد بخط الزيلعي  
 في ما مش مشرعه كنز ما نصه وتفسير الاشارة ان يرد والكلمة او يقف  
 ساكنا انتهى **قوله** حتى لو اعاد ما على موضع كما مر صرح في سجدة ويمضي كذا في الكافي  
**قوله** لان واضعها عليه كترك في الاظهر في العبارة لان وضع اليدين

لان وضع اليدين والركبتين عليه وكذا الحال في قوله وترك وضعهما في  
 كما يظهر من الكافي **قوله** يعني انه لا يعتبر قدرا اداء الركعتين في السجدة  
 على صيغة المعلوم **قوله** عطف على قرأته فيه ان المشهور في مثل هذه  
 المعطوفات اما العطف على المعطوف عليه الاول لكونه اصلا واما العطف  
 على اقربها ولا يخفى ان المعطوف عليه الاول ههنا قوله عليه السلام والاقرب  
 قوله وكل على كثير كذا قيل **قوله** وفيما ياتي بلا تحريك **قوله** او مرورا  
 في الصبر او تقييد هذا المسئلة بالصحة او موافق لما في الكافي وبوافقه كلام  
 صدر الشريعة وان كان سوء كلام الزيلعي على الاطلاق حيث قال في كلامه  
 في المواضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلوة وهو من قدمه الى  
 موضع سجده انتهى **قوله** وهو من قدمه الى موضع سجده قال في الكافي  
 ونه كبريم ما واده نصيب على المارة وقيل بقدر الصفاين وسجي في شرح قوله  
 مطلقا اي سواء كان ما بينهما قدر الصغير او اكثر ناظرا الى هذا القول الاخير **قوله**  
 فانه لا يبعد الصلوة لتعليل مرور ما تحت النقي فان مؤداه عدم افاد  
 الصلوة **قوله** ان ظن المرور يلحق بالقاله الزيلعي من انه لا بأس بترك السجدة  
 اذا من المرور ولم يواجه الطريق انتهى **قوله** اي رفع ثوبه من بين يديه لموافق  
 للفظ الكافي ان يقول هو رفع ثوب من بين يديه او من خلفه عند السجدة انتهى  
**قوله** من غير ان يلوي عنقه بحيث يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة كما في الكافي  
**قوله** واقترأ من زراعية اي بسطها وهو يكون في حالة السجدة وكذا في الكافي  
**قوله** للنهي عنه ايضا والرضعة في المرة لتعليل لقوله في المتن وقلب الحصى الآخرة  
 والفظ الرضعة بخروجها بالعطف على النهي والنهي عنه ناظر الى كراهية قلب الحصى  
 والرضعة لما لا يفهم من الاستثناء **قوله** فلا يكره عدها بالقلب في تغييره على عبارة  
 المتن والاول مستفاد من قوله باليد والثاني كون السين في الصلوة فكان الكلام  
 مقيدا **قوله** الا ان يكون صغيرة بحيث لا يندد لناظر الا بتأويل وذلك لان  
 الصفة هذا لا يعيد وكذا اذا كانت مقطوعة الرأس فانه لا يعيد بل رأس  
**قوله** بان كانت في موضع جلوسه وقيامه تصويره لعدم السجدة عليها **قوله**  
 فان السجدة عليها في تعليل ما يفهم من السجدة من الكراهية اذا وقع السجدة  
 عليها والاظهر عبارة الزيلعي وهي والسجدة عليها شبهة بما رتأ فيكره انتهى

رتأ فيكره



**قوله** ويكره غلق باب هو بفتح العين الموحدة وسكون اللام واما الغلق بفتحين فهو بمعنى المغلاق وهو ما يغلق به الباب كذا في تاج الاسماء **قوله** وبالذهب كذا في اكثر النسخ والموجود بخط المصنف في نسخة الفرع مجردة عن النسخ وبما الذهب كما في الكثرة **قوله** وكذا حاتمة سورة ركعة او سورتين في ركعتين الى آخر لفظ الغنية وكذا حاتمة سورتين في ركعتين او حاتمة سورة في ركعة عند الاكثر قيل لا تكرر وقيل تكرر فيها انتهى قلت قوله عند الاكثر راجع الى المسئلة الاخيرة فقط وكذا قوله وقيل لا يكره وقيل يكره ليس بحجة والصواب في الاول ايضا وقيل لا تكرر بل الثانية ناظر الى احدى المسلتين والالام مع ما قبله على انه قلب ذكر المسلتين ولم يأت بهما على ترتيب الغنية فلو كان الى بل الثانية يلزم منه قلب الحكم لا محالة **باب الوتر والنوافل قوله** تقريره على كونه غير اعتقاد في الترتيب وانما لا يكون جاحدا لانه ثبت بحجة واحد فلا يعبرى عنه بشبهة انتهى وما لها واحد **قوله** ولان وجوبه لما كان بالسنة يريد بالسنة خبر الواحد كما افصح عنه الاتفاق **قوله** تشكر قال في المحيط هنا بحجة بدل من شئ وفي بعض النسخ المصحح بالواو في يكون معطوفا على ما قبله انتهى **قوله** وتخضع لك هذه الزيادة موجودة في النسخة التي هي بخط المصنف بالي المجمع والعيان المهمة الخضوع والذل كذا في الصحاح **قوله** والقوم تابعون الامام اذا هذا الظان وضع هذه المسئلة في وتر رمضان وان لم يكن الوتر الجهر **قوله** اي يتبع في قراءة القنوت حنفيا يقتضيه بعد الركوع ان يظهر ان يكون وضع هذه المسئلة في وتر رمضان ولا حاجة الى فرض وضوئه في تلك الصورة النادرة الوقوع قال الربيعي في تفسير هذا القول من الكثرة اي يتبع المقتدى الامام القانت في الوتر في قنوته وكيفية هو والقوم لانه دعا وقيل يحيد الامام ذكره في الموقد وقيل عند محمد ويقتضيه الامام دون المؤمن كما لا يقرأ والصحيح الاول انتهى وهو صريح فيما قلنا **قوله** لان اختلافهم في البحر الظاهر ان الضمير لائمتها وانتم **قوله** اي الركوع فيه لانه لا يتظم هذا الجواب بالنسبة الى المسئلة الثانية وهو تذكر ترك القنوت في القيام من الركوع **قوله** ولو قننت في القيام بعد الركوع اي فيما اذا تركت القنوت وتذكره في الركوع او في القيام منه كما في الثانية وقال في الخلاصة ولو تذكر الركوع انه لم يقننت فيه روايتان في رواية يعقود ويقننت

هذا هو الوجه في قوله  
بالذهب كذا في اكثر النسخ  
والصواب في الاول ايضا  
وقيل لا يكره وقيل يكره  
ليس بحجة والصواب في  
الاول ايضا وقيل لا تكرر  
بل الثانية ناظر الى احدى  
المسلتين والالام مع ما  
قبله على انه قلب ذكر  
المسلتين ولم يأت بهما على  
ترتيب الغنية فلو كان الى  
بل الثانية يلزم منه قلب  
الحكم لا محالة

ويقننت ولا يعيد الركوع وعليه التمسك عاد او لم يعيد قننت او لم يقننت انتهى والرواية المذكورة فيما صرح بموافقة كذا في الثانية وهي التي ذكره صاحب الدرر **قوله** وسجد للسهو لكنه ليس بخصوص بصورة اعادة الركوع كما يوهم لفظ **قوله** على ما ظهر فيما قلناه عن الخلاصة وفي البحر الرابع وجوب سجود السهو بترك القنوت انما هو عند واما عندهما فلا لانه سنة عندهما كما لو ترك انتهى **قوله** اي اربعة اربعة كذا في النسخ والظاهر اربع اربع كما في عامة الكتب **قوله** لان الاصل عند ابا حنيفة قال الربيعي اذا لم يقرأ في الرابع يقضي ركعتين عندهما لان التسمية بطلت بترك القراءة في الاوليين فلم يصح شروع في الشفع الثاني وعند ابي يوسف يقضي اربعا لان التسمية لا تبطل بترك القراءة فتصح شروع في الشفع الثاني فيقضي الكل انتهى وتقريره وافية **قوله** مع قدرة القيام ابتداء قال صدر الشريعة اربعا لان ابتداء حال الشروع وبكال البقاء حال وجوده الذي بعد الشروع انتهى وسيأتي في باب الصلوة على الدابة **قوله** ينبغي اشتراط السفر على ما هو الصحيح من ان المأخر في ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر وهو امر ارجح قول ابا حنيفة وابي يوسف من ان جواز التطوع على الدابة يطلق بالمال فخاصة لان اجاز بالمال على خلاف القياس لاجل الضرورة والضرورة انما تحقق في السفر لاني اخبر كما ذكره صاحب النظائر **قوله** انقطع عنه النافلة هكذا في اكثر النسخ وهو موافق للحكم الربيعي حيث قال وهو ينقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة **قوله** لا ينبغي بل يستقبل **قوله** لانه افسد ما شرع فيه الذي يظهر ان مناه تلعيل المسلتين بان التزول عمل سحر والركوب عمل كثير لا حثية فيه الى استعمال يديه كما في الكلام وعلى تسليم صحة هذا التحمل كاف الاظهر ان يقول ولان في الاول سجود والعاطفه فانه على احوال المسلتين كما يظهر من كلام صدر الشريعة **قوله** لان في الاول يؤدبه التحمل لما وجب عليه فان ما وجب عليه هو الايمان **باب اركان الفريضة قوله** اي شرع الامام في تلك الفريضة ثانيا هذا التفسير ما قرره صاحب النماية مما انه اريد بالاقامة شروع الامام في الصلوة لاقامة المؤذن لانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يتم الركعتين بلا خلاف كذا في الظاهرة وفي صحة رد ما ذهب اليه صدر الشريعة مما ان الضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يقال ضرب ضرب

وهو خلاف ما  
في شرح الترمذي لم يقع عليه الحكم



انتهى **و** لا تأخر بجل القطع لا محال عبارة الهداية لانه يحمل الرخص والقطع الا محال  
او الضمير المذكور في المصطلح واما الضمير المؤنث في لفظ صاحب الدرر فينبغي ان يرجع  
الى الفريضة التي لا يجزئها الا **و** من غير ان يصل فيه ولا يذهب عليك  
ان الاستثناء الثاني هو قوله والاصل في الظهر والعشاء عطف على قوله الا يتم جماعة اخرى  
ولا ينظم قوله هذا مع الاستثناء الثاني وهذا ظاهر **و** الاصل في الظهر والعشاء مرة في  
الذي يظهر من كلامه ان يكون غيرهما اوقاتا اذا صحت مرة مستثنى من كراهة الخروج  
من مسجد اذن فيه وليس الامر كذلك بل هذا الحكم بغير محنة كما ينبغي عنه تعليلهم  
بانه قد اجاب داعي الله مرة فلا بأس في تركه ثانيا واما تخصيص هذين الوقتين  
بالذكر كما وقع من صاحب الهداية فمشتاؤه التوطئة للاستثناء صورة الاقامة بجل  
سوق صاحب الدرر نعم لو اصل حكم الاوقات الثلاثة على الاولوية لكان الكلام وجهه في  
الجملة لما انه لا يصح النقل بعد تلك الثلاثة بجل هذين الوقتين **و** لا يكره الخروج  
بعد النداء اي بعد الاذان قبل الاقامة الا يكون هذا من المسئلة الالائية فانه لا يخرج  
ايضا اي عند الاقامة في المسجد يعني بجل صلاة الظهر والعشاء مرة اذا ليس له الخروج  
والامر في صورة الاذان على خلاف ذلك **و** كراهة التفتيل بعد ما كما سبق قال  
صاحب الشريعة لانه ان يصل يكون نافلة والنافلة بعد العصر والفجر مكره واما في الموضع  
فان النافلة لا تشرع ثلث ركعات انتهى فلا يذهب عليك ما في سوق صاحب  
الدرر الاوقات الثلاثة على وثيرة وحيدة في القصور **و** فينبغي ما وراه على الاصل  
اراد بما وراه ما ذكره مورأت الجرح فضا **و** بعد الزوال وغيره تابع للفرض واراد  
بالاصل عدم القضاء في السنة وهو القياس قال الزبيدي والاول استثنانا انما  
**و** خلاف لفرق قال الزبيدي لا يجوز صلوة اذا لم يعد الركوع ذكره الزبيدي **و**  
لوجود المشرك في جزء تقليل لقول الجمهور اي في جزء الركوع لانه ينطبق عليهم  
الركوع موقوف محال في ركعة في الطرف الاول دون الآخر بان ركع معه ورفع قبله  
ذكره الزبيدي **باب قضاء الغوايت** **و** فان صحاح ذكر في شرح الطحاوي صورة  
المسئلة فقال رجل ترك صلوة الفجر وصلى بعد الظهر والعصر والمغرب العشاء  
في اليوم الثاني والظهر مع التذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماعا وما صل قبله فافضل  
انتهى **و** ان ادعى فرضا وسأصح الحل اي السنة صح لما سمي العروض  
الوقفية الواقعة بعد الغائبة المفروضة في صارا ما وقع بعد هذا الخمس

منه  
منه  
منه

الخمسة من نوعها وسأهلها لاجل ذلك لانه هذه السنة التي صلت  
في اوقاتها ليست بغائبة حقا لا اولاً ولا اخرها كما ان الاول كذلك نعم ينبغي فروض  
الوقت فوايت في صورة ان يكون هذه الوقتات نوافل وليست هي  
هذه التي صليت فلا يراد عليه ما قيل ان قوله ان ادعى سادس ليس في  
محله فانه بملاحظة الغائبة والخمس بعد ما يكون سابقا لاسدس انتهى اذ لا يخفى  
بل في الغائبة التي لم يصل بعد مع الفروض الوقتية التي صليت تحت عذر خاص  
حتى يكون سبعة ويجعل اجزاء المجموع سابقا وبما قرناه يحصل الغنية عما قيل  
في دفع ذلك لا يراد وهو ان الفرض التي على ستة احدا ما الغائبة الاولى والوقت  
الخمسة التي صليها بعد ما الا ان انما من تلك الخمسة ما كانت في وقتها الا ان يصير  
الغوايت التي يجب قضاؤها خمسة والاخيرة التي في وقتها الا ان يجب عا ذرا **و**  
فان صلى السادسة يصير تلك الخمسة ايضا قضا فيصير الغوايت ستا انتهى ولا ينبغي  
عليك ما في من التسعف الظاهر وقد عرفت مما ذكرناه انما ان قول ذلك القائل فيصير  
الغوايت ستا لا معنى له ولو سلم صحة جميع ما قاله بحسب نفس الامر فلا يخفى عليك عدم  
تأنيده في عبارة صاحب الدرر وصاحب الوقاية **و** اذا ادعى فرضا سادسا اي  
ثم قضى تلك الغائبة قال في الجمع قضا فائنة بعد ست ذكرا بما سبق انتهى **و**  
صح الحل اي الست عند لعله لو علم للغائبة ايضا لكان احسن ثم ان قوله  
عند احتراز عن قولهما قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وعندهما يفرده  
فنادا بان لا يجوز لها محال وقد عرفت ذلك في موضعه **و** كما كانت كذلك  
عند ابي يوسف قبل قضاها كما ظهر من السبأ حيث تلخص منه انه اذا صحت  
من الفروض ذكرا فرضا فائنا فند عند وصف الفريضة من الخمس حتى **و** طها  
ان الخمسة هي الضمير لما بين فانها قالوا بنى وغير موصوف وان كان النكس  
عندهما وصف الفريضة وعند الآخر اصل الصلوة **و** له بالقول بنى ورجله  
خير مقدم مبتدأ به جميع ما يجي بعد من الدليل وقوله وفي القول بنى دلالة  
ايضا خير مقدم ومبتدأ به قوله ملاحظة وجوب الترتيب وكذا الحال في قوله  
وفي القول بالتوقف فانه خير مقدم مبتدأ به قوله ان وجوب الترتيب لكنه بتقدير  
المضاف بمعونة السبأ اي ملاحظة ذلك **و** وفي القول بالتوقف ان وجوب  
الترتيب لا اي ملاحظة ذلك كما يظهر من السبأ **و** بسقوط الترتيب الواجب

المرجع هو الزمان



بينهما نفسها وبينها وبين اغيرها لو قال بسقوط الترتيب الواجب بين الوقت  
نفسها وبينها وبين الوقتية كما في الهداية لان لفظ اول على المعنى المراد **قوله**  
ويستقط ايضا تضييق الوقت بان ضايق الوقت عن القضا والاداء **قوله**  
فيصير وقتي من ترك صلوة شهر الحج قال في العناية صورته رجل ترك صلوة شهر  
سفرها ومجانته ثم ندم على ما صنع واستغل باداء الصلوة في مواقيتها فتقبل ان يقضي  
تلك الواجبات ترك الصلوة دون الست وصلوة اخرى وهو ذكره في الهداية  
الهداية قال بعض المتأخرين من من يتأخر عن هذه الصلوة قال في النهاية **قوله**  
وقال بعضهم لا يجوز ان يتركها في وقتها في هذا اذا صلها ما ذكره المأخوذ  
عليه كما في العناية **قوله** فيصير ادأ الوقتية قال في العناية هل يجوز الوقتية اولم  
يجز عن محله رويان واختار صاحب الدرر مسلك الجواز على خلاف الهداية  
**قوله** وعنه بعض المشايخ قال الرزبلي هو اختيار الفقيه ابو جعفر وقال صاحب  
الهداية وهو الاظهر **قوله** والاول اختيار شمس الايمه الحج قال في العناية وما  
اما يجوز ابو حفص الكبير واختار ما ذكره ملتقط في كلام الرزبلي قال في العناية  
وهو مختار صاحب المحيط قاضي وغيرهم قال في النهاية وعليه الفتوى انتهى  
**باب صلوة المريض قوله** من التريح ونحوه اراد بغير التريح الاقتران  
والاختيار مثلا **قوله** ولو ترك هذا خفت ان لا يجوز صلوة نسب صاحب  
مخراج الدراية هذا اللفظ اما ابو جعفر الهندواني وبوجه في بعض النسخ  
خيف وهو الظاهر لان نسبة هذا اللفظ الى شمس الايمه التحريمي رحمه الله  
غير متحققة بعد **قوله** ادبى قاضي او هو افضل من الاجاد قاضي يريد ان يخرج بين  
قاضي او بين الاجاد قاضي وان كان التا افضل كما قرر الرزبلي **قوله** لقوله عليه  
السلام لمريض دخل عليه اخو الحديث في الهداية ونحوه ما قام برأسك  
وقوله لما روي في مسجدي مبني على ما ذكر قوله رأسك ههنا كما سنبين **قوله**  
او سجد على ما لا يجزى انت خبر بان هذا ليس من مسائل هذا الباب ولم نجده  
ههنا في كلام احد من اصحاب المتون والشروح **قوله** لوجود الاجاد  
اي لا يوضع الرأس على ذلك الشيء **قوله** فيه تارة انما لا تسقط اي  
لا تسقط الصلوة عن المريض اصلا قال الرزبلي وهذا اذا كان قليلا فظاهر  
وكذا اذا كان مقيفا بينهم مضمون الخطاب في رواية قال صاحب الهداية هو

هو الصحيح فجاء المعنى عليه حيث يسقط عنه اذا كثر على ما نبهت وذكر قاضي  
انه لا يلزم القضا في الاصح كما لمع عليه ومثله في المحيط واختار شيخ الاسلام  
ونحو الاسلام لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب عليه انتهى **قوله** لما روي  
وهو قوله عليه السلام ان قدرت على ان يسجد الى قوله برأسك وان كان هذا  
اللفظ ساقطا من لفظ الدرر كما به هناك عليه ولعل قوله ما في معراج الدراية  
نقل عن المجتبى والتخفة من انه لو وضع بين يديه وساء فالصلوة جهة فان هذا  
دنى الاختار جاز والافلا انتهى كيف لا د الكلام في الايمان وهو غير السجود ولا  
محالة ان النظام قوله والافلا ههنا المسئلة دونه حرط كقوله **قوله** فيصير  
اي الصلوة راجع وساجد قاضي اي قاعدا في صلوة فيكون حالا سببا والا  
يفد المعنى فان الركوع والسجود ليس في حال القعود **قوله** بيني قاضي اي بيني  
على صلوة وهو عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد يستقبل بناء على اختلافهم  
في الاقتداء كذا في الهداية **قوله** ان اعني اي تعبد وهو قيد للمسلمين **قوله**  
قضى تحس وقال ان فني لا يقضى اذا اعني عليه وقت صلوة كما لا والله  
عليه يفرع من نسخ او ادنا لا يجب عليه القضا بالاجماع ذكره الرزبلي **قوله** وان زاد  
اي التحس **قوله** لا ما نقل عن ابى يوسف فيه ما فيه لما قال في الهداية ثم الزيادة  
تغيرت حيث الا وقتا عند محمد لان التكرار ليحقق به وعندهما حيث انما  
التي ينفرد بها اهل النجوم وهي اربعة وعشرون جزء في يوم وليلة مع انها  
المباذير منها **باب الصلوة في السفينة قوله** لفت ونشر قيل فيه تأمل  
فان مقتضى اللف والنشر كون كل جزء من النشر مخصوص بكل من اللف  
وفيما نحن فيه ليس الامر كذلك فان لفظ فيها مشترك بينهما انتهى قلت  
ما قاله هذا القائل ممنوع فان قوله قاعدا مخصوص بمسئلة القادر على القيام  
في السفينة وقوله فيها مخصوص بمسئلة القادر على الخروج واما تعبد المسئلة  
بالسفن تارة بظاهرها وتارة بضميرها فهو مأخوذ من سباق الكلام لانه في  
المذكورة ههنا **باب صلوة المسافر قوله** جميع البيوت اذ لو بقي امام بيت  
الحج لما ان اجمع المضاف من الفاظ العموم كما اذا قال عبيدي احرار فانه يعنى  
جميعهم **قوله** تجمع جاوز ولم يقصد قال في معراج الدراية لو طاف جميع الدنيا  
بما قصد مسيرة ثلثة ايام لا يكون مسافرا ولا اعتبار المقصد مع السير للسير

مسألة كلامه عليه السلام

مسألة زعم الصلوة

تجمع البيوت







كما في قوله تعالى وسبح كرسية السموات والارض **و** لا يبر الحوسم وهو الذي امر بتبوية  
 امور الحجاج لا يخرج وان كان مقيماً لانه ما نور باقاة لجمعة الا اذا كان ما دونها  
 في جهة من له الاذن وقيل ان كان مقيماً يجوز وان كان مسافراً لا يجوز  
 الصحيح هو الاول كذا في البدائع **و** واقلها ثلثة رجال سوى الامام هذا  
 عندها ومع عندها يوسف ذكره في الاصلاح والايضاح بطلت الجمعة  
 واستقبلوا الظهر كما في الكافي وقال وفيه وقال ان نفر واحد كبره صلى الله عليه  
 وان نفر واحد كبره صلى الله عليه عندهم وقال زفر استقبال الظهر اذا نفر  
 قبل ان يعقد انتهى **و** لا تأكل شراً له هذا زيادة منه على قوله  
 الزبلي ولعل الصواب لانه ارجاؤه للضمير الى الدوام والضمير في له راجع الى  
 الانتقاد لا الى حاله **و** فاذا تحل جاز عن فرض الوقت ذلوه وجب غير ما  
 يتقدرا قاتماً لعدا الامر على موضعه بالنقص والابطال كذا في الكافي **و**  
 وقال زفر لا يجوز انما خسر واجبه عليها عبارة الكافي لانه لا فرض عليها فانه  
 اقتداء المفترض بالمتنفل فصار دكاً لصبيان والنسوان انتهى **و** ولنا  
 انهم اهل الامامة وانما سقط عنهم الوجوب كذا قال الزبلي والواضح في  
 الكافي وهو وانهم صالحوا الامامة خسر الجمعة فكذا الجمعة وعدم الفرضية  
 لعدم الاحلية في كل فرض الشرع الترك لاجله فاذا حضر واودو  
 يقع فرضاً وكان اقتداء مفترض انتهى **و** وانما سقط عنهم الوجوب  
 تخفيفاً للرخصة الظاهر ان قوله للرخصة تعليل للمعلل اعني سقوط الوجوب  
 عنهم لاجل التخفيف **و** متعلق بقوله ظهر معذوراي باعتبار المضاف للمقدر  
 وهو لفظ صلوة قلما صار لفظ ظهر قائماً مقامه فكانه هو هو المتعلق للجا ليس  
 بشرط الاتصاف بالظهور عندهما وهو مخالف لما ذكره شيخ الاسلام في موطأه  
**و** او سجد وسهوان قلت لا يوتي في الجملة بسجود وسهوان عليه  
 في الثانية فما وجه قوله او سجد وسهوان قلت ذلك قول بعض المتأخرين وهم  
 لا يكرهون جوازه بل يقولون ان تركه او لا كمال يقع الناس في ثنته كذا في الاصلاح  
 والايضاح **و** وقال محمد ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بان ادرك في  
 الركوع **و** وان ادرك اقلها حج بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع  
 في الركعة الثانية كذا في الكافي **و** يعني ان الاستحلاف للخطبة لا يجوز اصلاً

والمعنى ان السجود وسهوان عليه  
 في الثانية فما وجه قوله او سجد وسهوان عليه

في الجملة

اصلاً هذا الحكم منه بملاحظة الاستثناء الآتية اي لا يجوز زبلاً اذن اصلاً وكذا قوله  
 وهذا مع ما يجي من ثنته وهو قوله لا اذا اذن حتى يتضح التحمل في قوله وهذا مع  
 ما قال له وكان الاول له تأخير ذكره من ذلك القول الآتية لا محالة ثم ان قول  
 صاحب الهداية هذا امر لوط بقوله قيد وليس للقاضي ان يستخلف على  
 القاضي الا ان يفوض اليه ذلك لانه قلد القضاء دون التقليدية فصارت توكيل  
 الوكيل انتهى **و** واعتبر هذا بالوكيل بالبيع لا يملك توكيل الغير الا ان يكون  
 ما ذواته **و** وقالوا في مقام مقام غيره بغيره كما في صورة الاستحلاف للخطبة  
 والتوكيل بالبيع **و** لا يكون لان يقيم مقام نفسه اي بغيره من اقام مقامه  
**و** وفي مقام مقام غيره لنفسه كما في مسئلة المستعين **و** لان الجمعة للخطبة  
 كشيء واحد قال في الكافي اذا فقر للخطبة انتهى وتوضيح ان الخطبة صارت  
 طهراً بمنزلة ركعتي الظهر وصلوة الجمعة بمنزلة ركعتي فكانت كصلوة واحدة  
 فلما قدم امام واحد **و** خطب صبي باذن السلطان وصل بالبحر جاز  
 او روي عليه بعض العلماء انه نسي ما ذكره من انه لا يجوز الاستحلاف في الصلوة  
 ابتداء **و** واذا قدم المائة المصروم لجمعة في هذه المسئلة مفهومة  
 اجمالاً في قول المصنف فيما سبق بشرط وجوبها الاقامة بمصر **باب العيدين**  
 وما نقل عن محمد انه قال عيدان اجتماع قال في الكافي اراد بهما العيد وجمعة  
 الا انه سمي عيداً للحديث لكل مؤمن في كل شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد  
 انتهى **و** وان كان القياس بخلاف هذا زيادة منه على لفظ القينة ولعل  
 وجهه استحباب تقديم صلوة الميت وفيه تأمل **و** ونقل الزبلي عن ابي جعفر  
 انه قال ينبغي ان يمنع العامة من ذلك اي من التكبير جبراً **و** نقله زغيره في الميزان  
 يريد انهم اذا توجهوا الى فعل غير ينبغي ان لا يمنعوهم من ذلك فانه لا يقسمه منهم  
 كل حين **و** والشئ على قيد في كيد بالكم بمعنى المقدار كذا **و**  
 ويخطب بعد ما خطبتين ولو خطبة قبلها جازت لانه لو تركها يجوز الصلوة  
 فتفسير ما اوله ويكره بخلاف السنة ذكره الزبلي **و** والشرط مقدم قال الزبلي  
 بشرط الشئ يتقدمه او يقارنه **و** والاحكام المذكورة في الفطر من الشرط  
 والمندوب **و** ولكن فيه نذب تأخير الاكل عن ابي الصلوة قال الزبلي قبل  
 الصلوة مكره والمختار انه ليس بمكره لكن يستحب ان لا يأكل انتهى ولا يثبت عليك

مع على الصلوة



ان لفظ صاحب الدرر تنظيم القولين عليهما **قوله** بخلاف الفطر انت خير بان هذا الكلام  
غير واقع في محله كيف ويكون المعنى وفيه يعلم الامام في خطبة الاضحية تكبير التشريع  
والاضحية ولا يعلمها في خطبة الفطر وفيه السجدة ما لا يخفى وانما المراد ويعلم  
في خطبة يوم الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريع كما يعلم في خطبة عيد الفطر  
صدقة الفطر واحكامها كما سبق فكان الصواب ان يقول بدل كما يعلم في خطبة  
الفطر صدقة الفطر واحكامها **قوله** والتشريع في اللغة التقدير قال في غايه  
البيان وحج التشريع بمعنى تقدير التعميم ومنه سمي ايام التشريع لان نجوم  
الاضحية في تقديره في سنة اي قدوة انتهى **قوله** فالاضافة للبيان متعلق بقول  
الخليل كما قيل لا يقال معنى العبارة المذكورة على ظاهر ما قاله الخليل تكبير  
التكبير وهو ممنوع في الاضافة فلا يقال هو مخبر عن على ما قرره ابن الهيثم حيث  
قال والاضافة بيانية اي التكبير الذي هو التشريع قال التكبير لا يسمى تشريعا  
الا اذا كان بتلك الالفاظ في شئ من الايام المخصوصة على اعتبار اضافة العام  
الى الخاص مثل سجد لجامع وحركة الاحاب فيجب اعتبار ما وكذلك يصح في هذا  
حينئذ تفريع على قول الحق انتهى ثم ان ما ذكره الخليل انما هو كون التشريع بمعنى  
التكبير في جملة مؤداه تأمل حمله عليه في بعض المواقع كما هو حكم المشتري بحسب  
معانيه وعن جملة مواقع هذا الاستعمال قولهم ايام التشريع وقوله عليه السلام  
لا جمعة ولا تشريع الا بمصر الحديث ولا يلزم من هذا الوجه ارادة التكبير في جميع  
وقوع فلا حاجة الى ان كتاب تفسير في تقييد قولهم تكبير التشريع على ما قاله الخليل  
كما وقع من صاحب فتح القدير وتبعه صاحب الدرر **قوله** فقيل التسمية بتكبير  
التشريع وقعت على قولهم هذا ما نقله صاحب معراج الدراية عن الكوردي  
ولعله ناظر الى المعنى الاول ويكون مع تكبير التشريع تكبير تقدير التعميم والاضافة  
اليه على قولها ايضا انما هو باعتبار ان ذلك التكبير في ايام تقدير التعميم **قوله** ويجوز  
ان يقال باعتبار القرب اخذ اسمه وهذا ما قال الكوردي ان ادنى المناسبة  
كاف في الاضافة كما ذكره صاحب معراج الدراية **قوله** فبقي في الاخيرين واجبا  
هو بكسر الخاء اراد به مني بعدهم **قوله** ولا يترك المؤنم وان ترك الامام وتبطل  
المقتدى الامام حتى ياتي شئ يقطع التكبير وهي الاشياء التي تمنع البناء كالحرج  
من المسجد والحديث العهد والهم وان سبقه حدث قبل ان يكبر توشا وكبر في الصحيح

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

في الصحيح كذا في التبيين **قوله** فلم يكن الامام فيه فيما لا يكون الا قد اوجبا  
متعينا **قوله** لانه يؤدي في الصلوة عبارة الزيلعي في حرمة الصلوة ثم قال لا ترى  
انه يجوز الاقتداء به في حالة السجود ودون حالة التكبير انتهى **باب صلوة الكسوف**  
**قوله** ولا جهر اى بالقراءة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
عليه جهر فيها كذا قال الزيلعي **قوله** كالخسوف اى كخسوف القمر حيث يصلى فيه  
مرادى لانه قد خسف في جهر عليه السلام مرارا ولم ينقل اليه انه عليه السلام  
جمع الناس له كذا قال الزيلعي **باب صلوة الكسوف** **قوله** لاجتماع فيه هو قول  
ابي حنيفة رحمه الله في رواية ابو يوسف عنه قال محمد يصلى للامام امرنا به نواب  
بجماعة كما في الجمعة وابو يوسف معه في رواية ومع ابي حنيفة في اخرى كذا  
قرر الزيلعي ثم ان معنى قوله لاجتماع انه ليس في الاستشفاء وصلوة مسنونة  
بالجماعة كما صرح به في الهداية وغيره فلا ينافي ذلك ما هو المفهوم من قوله  
فيما سيجي فان صلوا افرادى جاز **قوله** لانها مدة ضربت لا يلا اذ اراد  
قيل الا يلا بالياء الموحدة الاقضاء انتهى وقائده مطالبنا في ذلك بالنقل ثم  
يجي بمعنى كمنه كرون ومنه قول النبي **قوله** ابلو الهوى اسفا يوم النوى يوم  
وفرق الهوى بين الجفنى والوسن والاقضاء لازم له والمعدة ما في الهوى يقال  
ابليتة عذرا اذا بينت بياننا لا يوم عليك بعد حقيقة جعلته بالياء عذري  
اي حاييرا عا لما بكنهه انتهى وقال الامام المطرزي في المعرب قوله ما لم يبل العذر  
اي لم يبينه ولم يظهره وهو في الاصل تعدي الى مفعولين يقال ابليت فلانا  
عذرا اذا بينت بياننا لا يوم عليك بعد انتهى ويجي في آخر كتاب الكفالت  
من الدرر بعض تفصيل عينيك على تحقيق هذا الاجمال **قوله** في ثياب خلوي بال  
يستوى فيه المذكور كونه في الاصل مصدر كذا في تاج الاسماء ومقتضى  
ذلك هو استواء المفرد والمتن والجموع ايضا ولذلك صح جعله صفة للثياب  
ههنا **باب صلوة الكسوف** **قوله** باداء الحذف الذي يظهر ان يكون ذلك  
على الحذف والايصال واصل الحذف منه كما يقال في المشترك في المشترك  
**قوله** لو كان سافرا وصلوة رابعة بترتبة مقابلة مع صلوة الفجر **قوله** وفي غير  
الثاني كذا في النسخ ولعله لو قال في غير الثاني يترك الواو لكان او صح **قوله**  
ومضوال الحذف قال في الكافي فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية وهو

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠

سنة ١٠٠٠







وشراح تلخيص جامع الكبير بجمعهم لانه المثلثة التي تحتاج الى توضيح فان علمنا  
ما اذا كان قابلاً للقولين واحداً او وقع الاختلاف في النقل عنه وما نحن فيه ليس  
كذلك على ما تحقق قال الحدادي ولو سمعوا من يائز او مني عليه او مجنون فيجوز  
احتكامه لا يجب وفيه فتاوى اذ اسمعوا من مجنون لا يجب عليه السجود **ول** يؤثر ما نقل  
الراهندي عن النوادر ان المجنون لا يجوز عليه ان الكلام في وجوب السجدة بالسمع  
عن المجنون لا في وجوبها على المجنون بالسمع من غيره وهذا المنقول كما يدل على  
الثبوت الاول ولا بد منه ما قبله ان كل من وجبت عليه السجود وبالسمع من غيره  
وجبت السجود وعليه غيره بالسمع عنه من غير عكس لكونه غير مستند الى النقل  
ممن يعتني بشأنه **ول** يلزم اي يلزم سجدة التلاوة للمجنون بهذا الجنون في لفظ  
مساجد والعبارة في بعض النسخ ان المجنون وبوتيق قوله فيما سجد وهو المذكور  
في النوادر والمساجد انما يكون في قوله فكان يوماً وليلة **ول** فالتحقيق ان الجنون  
على ثلثة مراتب انت خبير بان تقسيم الجنون الى ثلثة غير مجموع من احد غيره  
لا اهل الاصول ولا من غيرهم واما البطور في كتب القوم النفاة الممتدة  
وغير ممتدة فالواحد الاول سقط كونه الثاني والامتناد في الصلوة بان يزيد على  
يوم وليلة باعة وما سماه الراهندي قاصراً هو سماه القوم غير ممتدة وقد  
تبين لك حصول الغنية عن هذا التعسف بما قررناه فليست بر **ول** احداً من تلزم  
بتلاوته عليه وبسماها منه سجدة اي من تلزم عليه بتلاوة نفس سجدة ومن  
تلزم على غيره سجدة بسماها منه **ول** لكن يلزم بسماها منه على غيره الذي  
يظهر ان يكون تلزم بالتمام الفوقانية كما وقع في بعض النسخ وضمير المؤنث الى  
السجدة والمؤنث لا يذهب عليك ان مؤدى كلامه هذا هو ان لا يجب السجود  
على خارج سماع اية السجدة من المؤنث وهو مخالف لما سجد منه من قوله بخلاف  
الخارج سماع اية السجدة من المؤنث يجب عليه نعم في المسئلة قولان قال السجدة  
وفي خارج السمع من المؤنث خلاف لاختلاف القول ثم قال والصحيح هو الوجوب  
نص عليه في الهداية وغيره ما وفي الخلاصة قبل الوجوب هو قول محمد وفي  
التحفة والقنية انهم اجمعوا على انها يجب على الخارج الشارح مع من المقتدى  
انتهى فكان الواجب على صاحب الدرر اما الاقتصار على الاصح من القولين  
كما في سائر المتن او ذكرهما في كل واحد يرجح احدهما او لم يرجح ثم الظ

ممن يعتني بشأنه

ثم الظ ان يقول صاحب الدرر في القول الاول انما هو على الكلام الذي نقله  
من صاحب تلخيص الجامع وقد شبه صاحب فتح القدير الشيخ الاسلام **ول**  
او اتم في ركعة اخرى سجد خارجها قال الزيلعي وان ادركه في الركعة الثانية  
اختلفوا فيه قيل لا يصير مؤدياً للسجدة ولا يصير هي صلوتية فيؤدى خارج  
الصلوة وقيل لا يصير مؤدياً لها ولكن يصير صلوتية فلا يؤدى بها انتهى فصاحب  
الدرر اختار القول الاول واما في صورة ما ان اتم فيها بعد سجود امامه فلا  
يسجد مطلقاً باتفاق الروايات كما ذكره الزيلعي **ول** لانه صار مدركا لها اي  
للسجدة **ول** وسجدة قلها الصلوة اي سجدة تلاوة وجبت في الصلوة  
فلم يسجد بها فيها كذا في الهداية لانها صلوتية والسجدة الصلوتية هي سجد  
التلاوة التي قلها الصلوة كما صرح به صدر الشريعة **ول** لم يقل وسجدة  
وجبت في الصلوة ايج هذا كلام اخذه بعينه من كلام صدر الشريعة اراد  
به التفرقة لصاحب الهداية **ول** او سمع من امامه ايج التامير والنقص بغير  
المسئلة باعتبار التام لا باعتبار ذلك ايج مع **ول** الاصل ان مبنى  
السجدة على التداخل ومعناه ان يجعل التلاوة وكلها كتلاوة واحدة تكون  
الواحدة منها سبباً والباقي تتبع لها **ول** وهو البوق بالعبارت قال الزيلعي  
اذ السبب حتى تحقق لا يجوز تركه ولهذا يحكم بوجوبها في موضع الاحتياط حتى  
تبرأ ذمته بتعين انتهى وقول صاحب الدرر بالاختلاف اجمال لهذا الكلام  
بما يفهم وقد عرفت من شاء توهمه **ول** والثالث بالعقوبات قال الزيلعي  
لانها شرعت للزجر فهو يتزجر بواحدة فيجعل المقصود فلا حاجة الى الثانية  
والفرق بينهما ان التداخل في السبب تنوب فيه الواحدة عما قبلها وما بعدها  
وفي التداخل في الحكم لا تنوب عما قبلها انتهى **ول** كثر ما راكبا ايج لو قال هو  
يسير كما في عبارة الكنته كان احسن **ول** يضاف الى راكبا لكونه يصنع  
منه اذ هو يانها لا يضاف اليه اي راكبا بل الى ايم والرجح الا نادراً في بعض  
شروح تلخيص الجامع **ول** قال الله تعالى وجوب بهم فاستدجروا الى النفس  
دون راكبا **ول** فذلك عند ابى يوسف ذكره بعض شروح تلخيص الجامع  
ان هذا قول الاخر وهو القياس والقول الاخر وهو تعدد السجدة  
وعدم كفاية الواحدة على قاعده اتحاد المجلس استحسان نسبة صاحب



تلخيص الجامع الحجة على قول الصدوق عليه السلام وجه القياس اظهر وفي الكلام  
 انها احدى الى بل الثابت التي رجح فيها ابو يوسف عن الاستحسان الى القياس  
 والثانية في الرهن والثالثة في الجنائيات والماخوذ هو قول ابو يوسف انتهى  
 قلت ولهذا جعل قوله مسئلة المتيقن **قوله** اي تبدل مجلس التالى اي في  
 التامع كما في عبارة صدر الشريعة وهو لازم لا يخفى **قوله** لا يوجب سجدة  
 اخرى على التامع هو احد القولين قال الزبيلى الاصح انه لا يتكرر **قوله** الا ان  
 في ركوعه على الفور قد ذكر تلك المسئلة انما بقوله ويؤدى بر كوع الصلوة اذ كان  
 الركوع على الفور ان نواه **قوله** وندب ضم آية او اكثر اليها سواء كان ما ضمته  
 ما عليها او متاخرا عنها كما في الخاتمة والمنقول عن محمد بن المنسوب هو ان يقرأ  
 آية او آيتين قبلها كما في التبيين وهو المذكور في الوقاية **قوله** ولان الحوز  
 فيه يحمل الحوزة مثل الصدور مصدر حوز بمعنى سقط قال في الكفاية ولان الحوز  
 سقوط من القيام والقراءة ورد به وان لم يفعل لم يضره انتهى **باب الجنائز**  
 لانه اشرف عليه الى على الوضع في القول والشئ اذا قرب من الشئ اخذ  
 حكمه كذا في الغاية **قوله** وجاز الاستلقاء قال صاحب الهداية الاستلقاء هو المختار  
 في بلادنا انتهى **قوله** ويلحق بذكر الشهادتين عند الضمير المرفوع المستتر في  
 يلحق والضمير المحرور في عنده كلاهما الى المختص والظرف المذكور متعلق بالذكر لا بالثاني  
 ولفظ الهداية يلحق الشهادة **قوله** ولا يؤمر بها كان الظاهر ان يقول لا جازا  
 للضمير الى ذكر الشهادتين **قوله** وبعد مودة يشد ليها هو بفتح اللام وسكون الهمزة  
 المهملة تنبيه على ذلك وتفسيره بالفارسي جاي ريش كما في صراح الثقة **قوله**  
 ويخص عناية من التبعض او الاغراض وكلاهما مذكور في تاج الاسماء والفعل على  
 صيغة المفعول **قوله** يوضع على تحت حجر وتراب في يد المرحوم الى السرير فثنا او  
 اوسعا كذا في الغاية وقال الزبيلى لا يقرأ على الخش والتحت بتأني فوقيتين  
 بينهما فاجبة هو لوج الميت كذا في تاج الاسماء **قوله** ويستمر عورته الغلظة و  
 بترك تحذاه مكشوفين وهو ما في ظاهر الرواية كما في الكافي **قوله** وقيل مطلقا اي  
 من تعبد العورة بالغلظة بان يرسم الشرة الى الركبة كذا في الكافي **قوله**  
 وحوض مثل فعل هو بائي والراء المهملة وصاحب مجمع الشان ذكره في المصباح  
 الميزان يسيل كفاية بذلك **قوله** ثم ينشف ثوب على صيغة المجهول وضميرها الجاء

هذا هو الوجه في  
 بيان ما مر من  
 بيان ما مر من

الخاقان في المصباح الميزان شفا لما شفا من باب لقيه والشفاء يكون  
 اسم منه وشفاء الثوب يشفه بفتح السين ولا يتعدى وشففت لما شفا من باب  
 ضرب اذا اضره من ارض بجرقة وكوما وفي حديث كان النبي عليه السلام حرقه  
 ينشف بها اذا توضأ انتهى وما في الدرر من الاستعمال الاخير ولفظه موافق للفظ  
 صاحب الهداية وقد فسره صاحب النهاية بما قرأناه **قوله** من لا مال له فكفنه  
 قال في الخاتمة ومن لا يكبر على النفقة في جونه كاولاد الاعمام والعم والاهوال والحالات  
 لا يكبر على الكفن انتهى **قوله** بعد ما وضع الحرب اوزارها قال في المصباح الميزان وقوله  
 حتى يضع الحرب اوزارها كناية عن الانقضاء والاصل حتى تضع اهل الحرب انكاحهم  
 فاسند الفعل الى الحرب مجازا ويسمى السلام وزر النفقة على لسانه انتهى **قوله** قائل بقوله  
 يغسل ويصل عليه في هذه المسئلة قولان ارجحهما هذا قال الامام الكوراني الاصح  
 انه يغسل ويصل عليه كما هو رأي الامامية وبه افتى الامام الحلواني قال في الظهير  
 اختلف المتأخر في قائل بقوله بعضهم قالوا لا يصل عليه وكان الشمس الاية الحلواني  
 يقول الاصح خذى انه يصل عليه انتهى **قوله** بحيث يكون صدر كل قدام الامام انت  
 خير بان تأتي كونه صدر كل قدام الامام على القولين المذكورين في اثنا عشر مقصور  
 املح قول ابن ابي ليلى ظاهر واما على القول الآخر وهو ان يكون رأس كل خذ  
 رأس صاحبه فلانه لا ملازمة بين ان يوجد المجازاة في رؤسهم وبين  
 ان يوجد في صدورهم اذ يجوز ان يكون في صدورهم تقاونا كالصبي الصغير  
 مع الرجل الكبير قال في الكافي ويقوم للرجل والمرأة بخذ الصدر انتهى وهو مسئلة  
 مستقلة ذكرها صاحب الدرر قبيل هذه حيث قال ويقوم الامام بازا صدر  
 الميت مطلقا ولا يتعلق له بما كان فيه فلو كان اسقط عن هذا المقام لكان  
 اثم فان نفقه لاي وي بمفردة **قوله** منتظر ليكبر الامام فيكبر معه **قوله** لم يقل الولي  
 لتناول السطاح فان لفظ الولي لا يتناول قال الزبيلى وانما يقدم السلطان  
 على الولي اذا حضر كمالا يكون اذ وراءه لانه الولاية اليه انتهى **قوله** وكهنت  
 في مسجد هو فيه الضمير المرفوع عائد الى الميت **قوله** اما الذي بني لصلوة الجارية  
 فلانكره فيه هو عبارة الزبيلى وهو استدراك عما وقع في كلامه قبله من تعبد  
 المسجد بجماعة فلما ذهب عليك ما في سوى صاحب الدرر من القصور  
**قوله** واختلف في الخارج اي فيما اذا كان الميت في خارج المسجد يعني

كلام على صاحب

كلام على صاحب



اذا وضع الميت في الخارج من غير عذر والقوم كلهم في المسجد والامام  
 وبعض القوم خارج المسجد والباقيون في المسجد واما لو كان بعذر  
 فلا يكره كذا قرره الربيعي قال في الحقايق اذا كانت الجنازة والامام وبعض القوم  
 خارج المسجد وباقي القوم في المسجد كما هو المعروف وفي جواب عن لا يكره بانها  
 اصحابنا وان كانت الجنازة وحدها خارج المسجد فيه اختلاف المتأخرين انتهى  
 الفاضل المولى في الاصلاح والايضا في كذا الذي يظهر من سياق كلام الربيعي يكون  
 الصلوة الاولى ايضا اختلافية ويوافق ما ذكره الشمني في شرح مختصر الوقاية نقلًا  
 عن المحيط **و** ان الكراهة لاجل التلوين فلا يكون كراهة في الصلوة في المسجد  
 وان كانت الميت في خارج **و** في ظاهر الرواية الصواب في غير الظل وانه كما قال  
 صاحب الهداية قال وهو المختار **و** والصبي اى اذا قرأ الصبي بالاسلام وهو يعقل  
 لانه صح اسلامه استحسانا كما في الهداية **و** يفسد ولو المسلم حج قال في الاختيار  
 وان شأ دفعه لاهل دينه ما يفعلون بموتاهم انتهى **و** لا يخل كفل المسلم اى  
 كما يغسل الميت المسلم بالهداية بالوضوء وبالثياب من بل يغسل غسل الثوب الخ  
 كما هو في الهداية **و** وبدنه في حفرة اى من غير مراعاة سنة التكفين والتحنن  
 ولا يوضع فيه بل يلقى كما في الهداية **و** يحذف الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكف  
 اليمين وهذا في حال التناوب كما في الهداية قال في الوقاية وسن في حمل الجنازة  
 اربعة **و** بلا عذر قال الربيعي وحق ان يسرع به بحيث لا يضطر للميت  
 على الجنازة انتهى **و** ذكر الجوس اذا بلغوا القبر **و** الا في ارض روضة  
 قال في المصباح المنير الرفو بالكسر اللين السهل **و** القعدة التي على  
 الكفن خوف الانتشار اى القعدة التي عقدت لذلك وفي تعليقه من المسألة  
 ما لا يخفى ولو كان اسقط هذا التعليق في هذا المقام اكتفاء بما سبق منه صريحًا  
 كان اولى **و** وسجي قبرنا قال الربيعي اى قبر المزة نبوت حتى يكمل اللين  
 عليه لا قبر الرجل انتهى وهو التسمية بمعنى التقطية وفش في المصراع بوجوب  
 مرده را وبهال التراب عليه قال في المصراع اما له ريتين **و** ويسمى القبر  
 حج والمراد من تسمي القبر وضعه في الارض مقدار شبر او اكثر كذا في النهاية **باب**  
**الشهود** **قوله** كالجنب والحائض والنفس فان كلامهم يغسل ويصلى عليه  
 اذا قتل وكذا الصبي وكذا من قتل حدا وقصاصا وكذا مقتول وجب بقتله

١٤٩  
 ج ٢٨  
 ج ٢٨

بقتله مال وذكره صاحب الدرر بعضا فيما يجي صريحا وكفى في بعضا بذكر القيد  
 الا حتر اى عنه ههنا **و** لان الاب اذا قتل الاب شخصا آخر ووارثه ابنة  
 وكذا اذا وجبت الدية بالصلح ذكره الربيعي يقال ارتث ايجرح كذا في الصحاح  
 ويورد عليه ان منناه الفعول عن ابن مني ايجرح داخل في مفهوم الارتث  
 قال في غاية البيان ارتث من صار خلقا في حكم الشهادة لينل مراتب الحيوة  
 والارتث من الرث وهو الشئ **و** او وجد عطف على قوله قتل ظلمًا  
 صريحًا يتأخر موكلهم قال في الهداية من قتل من البني او قطاع الطريق لم يصل  
 عليه انتهى ولا يوافق كلام صاحب الدرر فان مؤداه ان يصل عليه بخلاف كلام  
 صاحب الهداية فانه صريح في ان لا يصل عليه بخلاف كلام صاحب الهداية فانه  
 صريح في ان لا يصل عليه قال الاتقاني في شرحه ثم انه لا فرق بينهما اذا كان  
 قتلوا في الحرب او اخذوا ولو قتلوا احدا حيث لا يصل عليه كذا روى محمد في النوادر  
 انتهى لا يقال لعن مني كلامه الفرق بين اذا قتلوا في حال الحرب وبين ما اذا  
 اخذوا وقتلوا احدا كما نقل الاتقاني عن واقعات الصدر الشهيد بان يحمل كلام  
 الهداية على الشئ وكلام صاحب الدرر على الاول لانا نقول كلاما فان ما ذهب اليه  
 الصدر الشهيد هو ان اهل البني ان قتلوا في حرب لا يصل عليهم وان قتلوا  
 بعد ما يصل عليهم كما قرره الاتقاني واما تقييد المسئلة اولا قتلهم في المعركة ثم حكم  
 بانه يصل عليهم فلم ينب الى احد فليست به **و** اى موكله البني اى من قتل لاجل  
 بني بان كان مع البنية وارا د بنحو الباني قاطع الطريق فانه حكمه على ما صرحوا به  
 اى من قتل لاجل قطع الطريق **و** انتهى عنه كما مر حيث قالنا لا يصل في  
 هذا الباب شهيدا احدا كل من ينفاهم يلج بهم في عدم الغل **و** لان  
 رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله قد افصح عن ذلك صاحب الكنز حيث قال  
 او قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بجديرة كلاما انتهى **و** لان نفس هذا القتل  
 اوجب القصاص كما انه بالجدية **و** واما وجوب الدية والقامة فلما فرض  
 العجز عن اقامة القصاص كما انه بالجدية **و** واما وجوب الدية والقامة  
 فلما فرض العجز عن اقامة القصاص لما ان القاتل غير معلوم فلا يتصور للقصاص  
 محل **و** اقول كانه لم يتأمل في عبارة الهداية اى كان صدر الشريعة نظرا  
 الاستثنائي قوله الا اذا علم انه قتل بجديرة ظلمًا فان الاستثناء لا يكون الا بعد

ارفع الحيوة فانها

فانما هو الذي ذكره في المتن  
 فانما هو الذي ذكره في المتن  
 فانما هو الذي ذكره في المتن



تمام الحكم والحكم لا يتم الا بعد قوله غل ومقتضى قوله لان الواجب فيه القباة كون  
الموجود غير معلوم فيكون تقدير الكلام منه وجهد قتيلا في المصروف لم يعلم قاتله قبل  
في جميع الازمان الا في زمان علم انه قتل كجديده ظاهرا فيكون الاستثناء من خبر غل  
ويكون القيد السابق وهو عدم العلم معتبرا فيه ايضا على ما لا يخفى من ادبي  
ورتبة في اساليب كلامهم انتهى **وله** ولم ينظر في شروحه فانه صرح بوجاهة ارادته  
غاية البيع والغاية بل في مخرج الدرية ايضا فان كلامه وان وقع على قول المصنف  
ظاهرا كما نقله لكن ماله يرجع الى حمل قوله الا اذا علم على ذلك استثناء منقطع كلاما  
على اخذ صدر الشريعة وان لفظ الكتاب ينسب اليه لانه قال الواجب فيه القصاص  
اي وحمل صدر الشريعة على كونه بالنظر الى نفس القتل بقطع النظر عن العوارض  
وبذلك سقط لفظ الكتاب عن طعن عن الاشارة الى ذلك نعم وبذلك ظاهر  
اللفظ انما هي على افتقار شرايحه الهداية لا على ما ذهب اليه صدر الشريعة **وله**  
لانه انما كان ظاهرا اذا كان القاتل معلوما قبل في هذا الحكم منع ظاهر فانه يجوز ان يعلم  
كون القاتل ظاهرا مع عدم العلم بالقاتل ككون المقتول ظاهرا مثلا انتهى ويمكن دفعه  
بان مسألة الصبي خصوصاً تكملة مت في عبارة الهداية على هذا المسئلة حيث  
قال وعلى هذا الخلاف الصبي فيكون الكلام فيها خصوصاً بغير الصبي تلك المعونة وانما  
ذلك احد في غير الصبي ايضا كما يدل عليه قوله لانه كذا كذا في قوله **وله** لانها  
من الدليل وهو قوله لان الواجب فيه القصاص **وله** يفهم من الدليل ايضا وهو قوله  
لان الواجب فيه القصاص **وله** او خرج وارثه مواتي لاني الوقاية والفظ  
وارثه كما في الهداية قال الصحاح ارث فلان اي حمل من الميراث رثنا اي جريا  
وبه رمي انتهى وخرج داخل في مفهوم الاثبات وقد نبه عليه المولانا ابن محال بان  
في جواهر الصحاح والايضاح **وله** او آداة قال في المغرب دى اليه التواء ونضم  
او ياءه غيره ابواء ومنه قوله فان آداة سقطت انتهى **وله** او نقل من الميراث اي  
كما في الوقاية **وله** الا خوف وطى الخليل قال في المحيط بهذا اذا حمل للعداوى ولو حمل  
كيدا بطاؤه حيوانات فمات لا يقبل لانه لم يحمل لا يصلح الراحة انتهى لانه بذلك يصير  
حلقا في حكم الشماوة هو بنحوين وآخيه اتفاق صفة من خلق النوب بالضم اذ ابلى  
بحسب في عبارة غاية البيع **كتاب الزكوة** قوله اقول هذا التبرع يتناول  
قبيل يمكن دفع هذا الاعتراض والاعتراض الذي اوردته الزبيني بان المتبادر

قوله الواني

بان المتبادر من قوله خبر ما سمي عدم جواز التملك له على المعروف عند اهل هذا الفن  
فيكون حاصل التعريف تملك المال بحيث لا يجوز له ما سمي ذلك انتهى قلت حاصله اخذ  
قديمه بقوله اهل هذا الفن فانه لا ينافي الحد الذي وضعه فقهاء الجرد ووضعا ان يستظهر بما هو  
المعروف عند اهل هذا الفن فانه لا ينافي الحد الذي وضعه فقهاء الجرد ووضعا ان يستظهر بما هو  
الزبيني بر وعليه الكفارة اذا ملكت الحج احترزه عن صورة الاطعام فانه بالاباحة لا  
بطريق التملك كما يجي في محله ان شاء الله تعالى **وله** لا يفضل عنه كذا في نسخ هذا الكتاب  
والصواب والفضل عنهما كما في نسخ الزبيني لان من جرد الكفارة لا محالة **وله** فقلت  
جزءا للناير وعليه ذلك فان منبأه بلا احتمال في نفسه لغير التملك كما لا يباحه فان  
الكفارة في نفسه لا تقتضي التملك قلت فيه نظر فان ابر او الزبيني ليس بالكفار  
مطلقا حتى يدفع بذلك بل بكفارة ملكت وهي ما يكون بكسوة اذ هو يقتضي  
في نفسه التملك لا محالة كما في مال المكاتب قال الاتحادي قوله ملك تام احتراز  
عن الملك التام حيث لا يجب فيه الزكوة كالمبيع قبل القبض لا زكوة فيه لان  
تمام الملك لم يوجد بدليل ان المشتري لا يجوز تفرقه قبل القبض ومنه ذلك المال  
المفصوب والعبد الاتي والمال المحج اذا عاد الى صاحبه لا زكوة فيه عندنا خلافا  
لرفره والاشفي انتهى وقال صاحب الكافي وشروط ان يكون النصاب تاما حتى  
لا يجب على المديون لان الدين يوجب حلقا في الملك حتى يتمكن الدين من اخذه  
بلا قضاء ولا رضا وانتهى وعبارة صاحب المدر خيرانية في دخول اكثر من مال  
فيما يحترز بقوله الملك التام **وله** فارغ من الدين قبيل يمكن ان يخرج به مال ليس  
للمولاه على العبد دين صحيح على انه انما ذكر مال المكاتب فيما سبق بطريق التمثيل  
والظان فانيق قوله الملك التام ليست بمحصنة في الاحتراز عنه بل هو احتراز  
ايضا عن المبيع قبل القبض والمال المفصوب والعبد الاتي والمال المحج وعلى ما قرره  
الاتحادي وقد سبق منا نقل كلامه ثم انه قال في الكافي ومال الدين ليس بمفصل  
بل هو مستحق الى جهة الاصلية وهي دفع المطالبة والملازمة والحس في الحال  
والمواخذه اذ الدين حائل بينه وبين الجنة وقد تولى هذا المال نقضا ودينه لانه  
يكون بالملك وهو متعين في ملكه فصار كمالا المستحق للشرب انتهى وانت  
خير بان مقتضى ذلك صحة ان يقتصر على الفرق عن الحاجة الاصلية فانه ينظم  
الفرق عن الدين ايضا **وله** المراد به دين له مطالب من جهة العباد في شرب

اراد بالاباحة صورة الاطعام  
كما انه ذكر في كتابه الكافي ان  
ادارة النسيب في نسخة واما قوله في  
الملك التام  
انتهى لعله مدفوع بما قرره الاتحادي في  
هذا المقام من انه



الهداية لتأجيل الشريعة كالتمتع والاجرة والمهر مؤجلا كان او مفعلا انتهى **قوله**  
 حتى لا يمنع دين النذر والكفارة قال تأجيل الشريعة في شرح الهداية لان اثره  
 يظهر في احكام الآخرة نصرا كالعدم في احكام الدنيا انتهى والمطالب ينبغي  
 ان يضبط بكسر اللام **قوله** ويمنع دين الزكوة حال ثبوت النصاب قال في النهاية  
 صورته رجل ملك مائة درهم فمضى عليه حلال ليس عليه زكوة السنة الثانية  
 لان وجوب الزكوة في السنة الاولى ولو حال الحول على المؤتمن فاستهلك النصاب  
 قبل اداء الزكوة ثم استفاد مائة درهم وحال الحول على المستفاد لا يجب عليه  
 زكوة المستفاد لان وجوب زكوة النصاب الاول دين في ذمته بسبب الاستهلاك  
 فتمنع وجوب الزكوة في المستفاد انتهى **قوله** لان الايام يطالب بها فيكون دينه  
 مطالب من جهة العباد **قوله** النما اما تحقيقي حج هذا بعينه مأخوذ من كلام الزبيدي  
 وقد قال بعد ذلك وذكر المص النما الحقيقي والتقدير يني وينقسم كل واحد منهما  
 الى قسمين حقيقي وفعل في فاعلي الذهب والفضة لانها خلقا للتجارة فلا يشترط  
 فيها النية والعقل ما يكون باعداد العبد وهو العمل بنية التجارة كالشراء  
 والاجارة فان افترقت به النية صارت للتجارة والافلا انتهى وعلى ما قاله يكون  
 التجارة اعم من التجارة خلقه ومن التجارة نية فدخل الذهب والفضة في النما  
 الحقيقي ومن لم يصل الى مغري هذا الكلام قال قال وما بعد عن المراد ثم ان ما ثبت  
 هو ملك صدر الشريعة وهو غير ملك قرره الزبيدي وتوفي صاحب الدرر وما ذاك  
 الا تم خلط احد المسلمين بالآخر وسبب ذلك **قوله** ولو كان دينه مائتين  
 حج اي في صورة ما اذا كان له اربعة مائة درهم **قوله** تفريع على قوله وحاشا الاصلية  
 قال في غاية البيان والاصل في ذلك ان الزكوة انما يجب فيها سوى الايمان اذ  
 وجد في الملك طلب النما بالتجارة او بالسوم ولم يوجد واحد منهما في هذا الاشياء  
 فلا يجب فيها الزكوة انتهى وهو ملك اخر غير ما قرره الزبيدي ومن تابعه **قوله** والآيات  
 المحتملين هي مثل قدور الطباخين والصباغين وفاس النجار وقوارير العطارين  
**قوله** وهو ليس من معاريفه قال صاحب النهاية بل في الاجانب فانه ان كان من  
 معارفه فقد كره بعض من كان عليه زكوة ما مضى كذا في الجامع الصغير فهاضما انتهى  
 اللفظة توجب في نسخ هذا الكتاب بالبا على زنة مناجيح والصبوب المواقف لما كتب  
 الفقهاء والمعارف بلا ياكلا صارف قال في التاموس هو من المعارف اي المعروفين

في قوله  
 وهو ليس من معاريفه  
 قال صاحب النهاية  
 بل في الاجانب  
 فانه ان كان من  
 معارفه فقد كره  
 بعض من كان عليه  
 زكوة ما مضى  
 كذا في الجامع  
 الصغير فهاضما  
 انتهى

اي المعروفين انتهى **قوله** ثم صارت له بعض من الحج واما اذا كانت له بنية تج عليه  
 الزكوة كذا قاله الاتحاف **قوله** اذ يمكن الوصول اليه بهذا نظرا الى الله **قوله** اذ يوطئ  
 التحصيل هو ناظر الى المعنيين والظاهر ان المراد بالتحصيل المديون حتى ينزل به  
 اعتبار **قوله** اي حكوما بافلاسه وفسره صاحب النهاية بما في الصحاح حيث قال في التفسير  
 تغلب اي نادى عليه انه فلس وتبوء الاتحاف في ذلك **قوله** الاثقاء انما التقدير  
 وفيه نظر لان النما التقدير على ما قرره فيما سبق يكون بالتمكن من الاستئمان بل يكون في يد  
 او يدنايه والظاهر ان الاشياء المذكورة ليست بخارجة عن يدنايه ومقتضى  
 التفريع على ذلك ان يجب فيها الزكوة نعم قال صدر الشريعة لا يجب فيها الزكوة تعريفا  
 على روم بنية التجارة في وجوب الزكوة في غير الذهب والفضة وانما في غير ذلك  
 عند الزبيدي ومن نبه **قوله** قال في الهداية وعلى هذا كثر العلم لاهلها قال الاتحاف  
 اي لا زكوة فيها وانما قيد بقوله لاهلها لانها اذا كانت المبسج يكون فيها الزكوة لوجود النما  
 بالتجارة **قوله** او بنية التجارة وهي في غير ما ذكر حتى لو كان له عبد لا لخدمة او دارا للسكنى  
 ولم ينو التجارة لا يجب فيها الزكوة وان حال الحول عليها وهذا على ملك صدر الشريعة  
 وكلام صاحب الهداية على انه اذا حال الحول على النصاب يجب الزكوة سواء وجد النما او لم  
 يجد كما في السمع فانه اقيم مقام المشقة سواء وجد المشقة ام لا وقال صدر الشريعة  
 بعد ما قرر كلام صاحب الهداية على الوجه المذكور وليس كذلك بل لا بد من الحول مجتبي  
 هو التمنية او السوم او بنية التجارة الى غير ما ذكر انتهى **قوله** لاتصال النية بالمال  
 للاستخدام قال في الهداية لاتصال النية بالعمل وهو ترك التجارة انتهى **قوله** لانها لم تنان  
 عملها اي على التجارة لان التجارة هي ما يعتاده التجار لاكتساب الاحوال وهم لا يتبعون  
 هذه الاعمال لاكتساب الاوال في عموم الاحوال لانها مباداة المال كذا في بعض شروح  
 الهداية **باب صدقة السوايم** **قوله** او ما بين النصابين عفو قال الزبيدي والعفو بين  
 الواجبين من خمس الى خمس وعشرين اربعة اربعة ومنها ما وجوب بنت لثوب  
 عشرة ومنها الحققة عشرة ومنها ما خدعه اثني عشرة ومنها ما بنى لبون اربع  
 عشرة ايضا ومنها ما حققت اربعة عشر ايضا ومنها ما واجب اخوه وحواله  
 بعد الاستئناف على ما ذكر ثلث وثلاثون انتهى وبهذا السويع منقول كذا الحكم  
 في سائر النصب الابنية والنصب على وزن عنق جمع نصاب **قوله** لان امرها يكون  
 خاصة اي حائلا باخرى عادة كذا في النسخ والصبوب محاضراته وفاقا لما وقع



في عبارة الترتيب مع ان فيه

في عبارة الترتيب مع ان فيه بخلافها فان الحاض على في الصحاح وغيره الجاهل من  
النوع وجمع لا واحد له لفظه فلا يصح تفسيره بالجاهل ثم قال في الصحاح ومنه قيل  
للفصيل اذا استكمل الحول ودخل ثمانية ابن محاض والاشي ابنة محاض لانه فصل  
عن امه والحقت امه بالمحاض سواء تحت او لم تلحق انتهى وما قيل حتى التعبير ان يقال  
لان امها تدخل بين المحاض او تكون ذلت محاض فان المحاض بجي مصدر بمعنى  
وجع الولادة انتهى الوجه الاول ما خوذ من الصحاح والوجه الثاني ما باه سلامة الطبع  
فان تقدير المضاف في مثل تصف ظاهر **فـ** شاة بالحقين اي مع الحقين كما  
في عبارة الهداية والحقان للمقدار السابق والخصوص بالحقين هو الشاة وهذا ما ولده  
اقصر وانى الكثر والوقاية على ذكر الشاة ههنا فان وجوب الحقين بالمقدار السابق  
معلوم من قوله فاما قوله فيما سجد شاة ثلث حقا **فـ** وفي مائة وخمس اربعين  
اي بزيادة خمس وعشرين على المائة والعشرين التي بقية كما يظهر من كلام  
الترتيلي **فـ** ثلث حقا قال في المصباح المنزه كذا بالكسر من الابل اطلع  
في السنة الرابعة واجمع حقا والاشي حقه والجمع حقوق مثل سيرة وسدر  
وقيل حقا ايضا انتهى وما نحن فيه من القول الآخر **فـ** ففي كل خمس اي اشي  
وعشرين بنت محاض اي بدل شاة وهي مع ثلث حقا كالثاة في صورة  
الحسن فيكون ههنا مع الاول مائة وخمس وسبعين وهو المراد بقول صاحب الكثر  
وفي مائة وخمس وسبعين ثلث حقا ونبت حقا قال الترتيلي **فـ**  
وفي ست وثلثين بنت لبون هي بدل الشاة في الصورة الاولى وبدل بنت  
للحاض في الصورة الثانية فالتقدير اجتماع ثلث حقا ويكون مع الاول  
مائة وستا ونمائين كما في الكثر **فـ** وفي ست وستين اربع حقا لئلا ياتين  
قال في النهاية فاذا بلغت مائة وستا وستين فغيرها اربع حقا الى مائتين ثم ان  
اوى منها اربع حقا من كل خمسين حقه وان شاة ادى خمس نبات لبون من  
كل اربعين بنت لبون كذا في المبسوط وفي تافهين قال الترتيلي وفي ست  
واربعين حقه مع الثلث الاول فيكون جملة الابل مائة وست وستين وهو المراد  
بقول صاحب الكثر وفي مائة وست وستين اربع حقا **فـ** كما في الخمسين التي  
بعد المائة والخمسين انما خصصوا الخمسين ههنا بالذكر مع ان ستا واربعين  
ايضا في حكمها على نيل عليه قوله وفي مائة وست وستين اربع حقا الى مائتين



في عبارة الترتيب مع ان فيه

الى مائتين كما ان الجاهل في تأخير اداء الزكاة بعد ما كانت الابل مائة وستا وستين  
الى ان يبلغ مائتين فان الواجب فيها واحد فيؤدى حين يبلغ النصاب الى مائتين كما  
صرح صاحب النهاية قلت لا يبعد ان يقال ان ذلك لما ان الظاهر حال المذلي  
تأخير حابه الى زاس العقد لما فيه من السهولة عليه وكذا وضع المبدل على  
ذلك تسهيل الغم على الطالب وبه يرفع الاشكال عن قوله حتى يجب في كل خمسين  
حقه ايضا وهو لفظ صدر الشرية بعينه نقول من قال لو قال في كل ستا واربعين  
اي خمسين كان او لا انتهى ينبغي ان لا يؤتد به **فـ** قيد بذلك كذا هذا الى آخر القول  
ما خوذ بعينه من كلام صاحب النهاية والمراد بالاستيناف الاول هو الاستيناف  
الذي بعد المائة والعشرين على صرح به فيما ولكن بعض الاما اورد عليه  
ما نفه ولا يخفى ما فيه من الرككة اذ ليس في الثاني ايجاب اربع حقا بل فيه  
ايجاب حقه فقط وانما لزم الثلث قبله فالظاهر ان يقال ولان ايجاب حقه فيه  
في الثلثين وفي الثاني في ست واربعين ثم لا يخفى ان الاول في التعليل ان يقال  
لان التاخر بعد المائتين هو الاستيناف الثاني دون الاول لان ما ذكره بيان الوقت  
بينهما لا يابى وجه التقييد المذكور انتهى **فـ** حتى قالوا ان البقر يتناول لها الذي يظهر  
من هذه العبارة ابتداء هذا التناول بحسب اللغة على كون حكمها واحدا في التفرع وهو  
عكس الموضوع والظاهر ما خذ كلام قول الترتيلي الجاهل نوع من البقر فتناولها  
النصوص الواردة باسم البقر انتهى ولا يذهب عليك ما في تقريره من القصور **فـ**  
ونصاب الخيل خمسة ارجل في الخيل هل فيها زكاة او لا فوجدنا حنفية وزفر حنابلة  
اذا كانت الخيل ذكورا واناثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس دينار  
وان شاة فومها واعطى من كل مائة درهم خلافا لابي يوسف ومحمد اذ لا شاة في الخيل  
عندها وهو اختيار الطحاوي ثم اختلفوا على اصله هل يشترط فيها نصاب ام لا قيل  
يشترط واختلفوا في قدره فعون الطحاوي انه خمسة وقيل اثنان ذكره واثني والصحح  
انه لا يشترط لعدم النقل بالتقدير كذا قال الترتيلي قلت قد مان القول الصحيح صاحب  
الدرر وهو ان يكون في كونها نصاب **فـ** وفي كل فرس من المختلط به الذكور والاهام  
ان موصوف المختلط مخدوف وهو خيل فانه المذكور فيما قبل وهو نعم المذكور والمؤنث  
من الا فراس ولفظ صاحب الدرر يحتاج الى تحمل **فـ** حيث كان قيمة كل فرس  
رج فيه نظر ولفظ صاحب النهاية لتعارفا في القيمة قال الترتيلي وانما خسر عمر رضي الله عنه







فقد ذكرت هذه المسئلة في باب واحد مكرره بلا تأمل **قوله** ولو استهلك بضم و هو يخرج  
 بما علم من تقييد المسئلة تكون المخرج غير متلف وليس ذلك من وظيفة المتون وقد عول  
 عند ذكر هذه المسئلة الثاني افادة ذلك على تقييد ما بهلاك النصاب وحصل بالاشارة  
 عن صورة الاستهلاك على صرح جوابه ولذا اقتصر صاحب الكافي في الواقي على قوله لا يضمن  
 مفرط غير متلف **باب زكوة الاموال قوله** ان زكوة التامة غير مقدرة بربع العشر  
 لا يذهب عليك ما فيه من ثابته المصادرة على المطلوب وزن سبعة هو حجر ورعي انما  
 من قوله درهم كما سيظهر **قوله** فمنها عشر دراهم على وزن عشرة مثاقيل كل درهم  
 مثقال كذا في الكافي **قوله** درهم وثلثان الصواب واحد وثلثان والواحد عبارة  
 عن المثقال فانه محل ذكره لا لذكر الدرهم كما يشهد به سجع الكلام فاجمع المجمع هي  
 اي من المثاقيل فيكون احدا وعشرين اي مثقالا **قوله** وعرض تجارة ويشترط  
 نية التجارة حالة الشراء اما اذا كانت النية بعد الملك فلا بد من اقتران عمل التجارة  
 بنية حتى يعمل بنية لان حجر و النية لا يعمل كذا في النهاية **قوله** وهو مخرج ما يبيع الضمير  
 المرفوع اليه قيمة واراد ما بعد قوله فيما يبي نصاب من احدهما كذا في الصحاح ثبت  
 صاحب الصحاح ذلك اما ابا عبيد والظاهر ان المخرج عند ما قدمه عليه حيث قال في  
 المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم والدرناير فانها عين انتهى وقد اصاب صاحب  
 النهاية حيث نسبت به في ترجيح كون العرض بكون الرأ **قوله** واما العرض فتخرجها  
 فمخرج الدنيا ويتناول جميع الاموال قال في الصحاح ما كان من مال قبل وكثر انتهى  
 وتفسير صاحب الصحاح العرض بكون الرأ بما فسره به ثم ان ما ذكره صاحب  
 من جهة ترجيح العرض بكون الرأ ما هو في كلام صاحب النهاية **قوله** فانه لو اشترى  
 ارض خراج ونوى للتجارة لم يكن للتجارة لان الخراج واجب فيما هذا عبارة الربيعي  
 بعينها ولعله لو قال لم يكن فيما زكوة لان الخراج واجب عنما ولا يجب فيه الزكوة  
 لانها لا يجتمع كما قال في العشر كان مراده اوضح ثم ان ما قال الربيعي يمكن دفعه  
 بان يقال اضافة العرض الى التجارة تقيده حيث الاختصاص ان ما ليس من  
 عرض التجارة بحيث لا يكون لها بالنية لا يجب فيه الزكوة فلا يكون في اطلاق  
 محذور على ان سوغ الكلام ههنا تعيين المقدار لا على وجوب اصل الزكوة فاعلم  
 من عرض التجارة ما يجب فيه الزكوة منها فخرج الارض الحرجية بلا محذور **قوله** لانها  
 من العقار قال في الصحاح العقار الارض والنبات والتخل انتهى ثم ان النذر كذا

منه في النسخة

كذلك لكان قول صاحب الصحاح في تفسيره لا يدخله كيل والاقتصار على الاول تصوير  
 منه كما لا يخفى وانت خبير بان مبنى رده على ان العرض جمع ارض بكون الرأ **قوله**  
 يفسره بما نقله عن صاحب الصحاح فيما مر ولعل كل واحد منهما ممنوع عند الربيعي  
 وقد شبهنا على ان ذلك قول ابا عبيد وليس بخماره والذي اعتمد عليه ذلك بل  
 قدمه وهو تفسير العرض بكل شئ سوى الدراهم والدرناير و لا يكون الارض غير  
 العرض على ما ادعاه بل يكون داخله فيه **قوله** والعرض يقابل العقار كما يظهر من  
 تفسيره المنقول من الصحاح حيث قال ولا عقارا **قوله** فلا يقطع التصرف  
 الاقوى وهو الزراعة في مسئلة البذر **قوله** اي اذا كان التقدير بالدراهم النفع  
 للفقير قوم عرض التجارة بها وان كان مح قال الربيعي ومعناه يقوم لما يبلغه  
 نصا بان كان يبلغ باحدهما ولا يبلغ بالآخر اختصارا على الفقراء انتهى **قوله** فان  
 الزكوة في الكسور لا يجب عندنا هذا عند ابا حنيفة قال صاحباه ما زاده على الامين  
 فزكوة تجابه وهو قول الشافعي كذا في الهداية اذا التفتان للتجارة وصفا للعرض  
 جعلا فيكون الايراد في العرض في جهة العباد في التقديرين في الله تعالى كذا في  
 النهاية **قوله** ولا يظهر الاختلاف عند تكامل الاجزاء اي كما في الصور الثلث المذكورة  
 عندنا لا عندهما **باب العاشر قوله** وان لم يكن في تلك السنة عاشر آخر **قوله**  
 لم يصدق كذا في يمين لان الامين اذا اخبر بما هو محتمل صدق واذا صح اخبر بما هو كذب  
 يقين لا وقد ظهر كذا به ههنا يقينا فلا يصدق يقينا كذا في الكافي **قوله** كذا اي يصدق  
 باليمين قوله ادبت اما معصية والمراد به ان يدعي الادب بنفسه من الاموال الباطنة  
 مغفوض اليها صاحبها ما دام في المعصية فاذا ادعى الادب بنفسه قبل الاخراج فقد ادعى له  
 ذلك وكان منكر ان يوب حق الاخذ للشي كذا في الكافي ثم ان الصواب يصدق  
 في قوله **قوله** الا في السوايم فانه اذا قال في ادبت بتفسيره الى الفقراء فانه لا  
 يصدق وان خلف **قوله** الاموال الباطنة بعد الاخراج كالظاهرة اي اذا ادعى  
 الادب الاموال الباطنة بعد اخراجها الى السفرة فانه لا يصدق ويضمن كما اذا ادعى  
 الادب الاموال الظاهرة وسئلة قوله الا في السوايم ثم الظاهر ان سائر اموال التجارة  
 غير الذهب والفضة في حكم السوايم **قوله** الا في قوله ادبت مقتصر عليه كما في لفظ  
 الربيعي على ما نقله وعليه مدار صحة التعليل بقوله لان قوله اهل الذمة ليس بمصاح  
 لهذا الحق وليس له ولاية التصرف في مصالح المسلمين فانه اذا كان وضع المسئلة

انما يشترط في كل كلام ان يكون

في كلام على الصلوة



بسم الله الرحمن الرحيم

على ما قاله في المتن كان الواجب الاقتصار على التعليل الاول ثم ان قوى الترتيب  
لان فقر اهل الذمة لم يحل تأمل فان قوله في وضع المسئلة او يتأمنهم ويقيم  
غيرهم كفقراء المسلمين **قوله** وان علم اخذ مثله اي ان علم انهم يأخذون منا  
ربع العشر ونصف العشر ياخذونه بقدره كذا في الكافي **قوله** لو كان ما اخذوا  
منا بوضعا اي بعض المال بخلاف ما لو كان ما اخذوا منا كل المال فانه اذا علم ذلك  
لا يؤخذ مثله وهذا ما قال في الهداية واما ان كان ما اخذوا من المال لا يؤخذ الكُل لانه خذ  
انتهى وانت خير بان كون لوفى هذه العبارة كما قيل وصليته لا يلبس على اللفظ المعنى  
**قوله** وان لم يبلغه اي ما له نصيبا لا ياخذ منه شيء قال في الكافي الا ان ياخذ منا  
من مثله تحقيقا للمجازات انتهى **قوله** اذ قمر بها ذم اي قمر على اليأس ذم مع قمر  
وقمر برب **باب الركا** **قوله** خمس هو بالتخفيف فعل مجهول فخمست خمسا من باب  
قتل اي اخذت خمسة لانه خمس بالتشديد لان خمست الشيء لا يكون الا بمفعول  
جعلته خمسة اخماس كما في المصباح المنير **قوله** في ارض خارج او عشر اي ليست  
ملكك للواحد **قوله** وسيا في حكمه في موضعها وهو ان يجب قمر بها ذم الرضا على نفسه  
ان كان قمر او على غيره ان كان غنيا كذا في الكافي ووجد ركا زاني صحرا دار الحرب  
اراد بالصحرا الذي لا يكون ملك احد كالمها **قوله** ووجدناهم اعلم ان الفاظ  
المتابع اختلفت في تفسير المتابع ولكن الصحيح انه اراد كل ما يستمتع به ثيابا كان  
او اثاثا او طعام او ائنة ذهب او فضة او حديد او رصاص الا ترى ان ادعية الطعام  
اريدت بها في قوله تعالى ولا تقوا من الله ما يحكم في جميع هذه الاجناس ما ذكره في الكافي  
كذا في شرح الهداية لتابع الشريعة ثم اضاف المتابع الى الكفا لعلها مأخوذة من  
قول صاحب الهداية لانه غنيمة وان كان لفظه مطلقا وسبج منه ما يدل على غفولة  
عن ملاحظة هذه العبارة فليست بـ **قوله** لان الفاظ لفظ وجد على صيغة المبني  
للفاعل لا ممنوع بل ظاهر من خبره حيث غير اسلوب الرفع ان يكون وجده  
على صيغة المبني للمفعول وركاز مرفوع على انه قائم مقام الفاعل ولعل مدار  
ما قيل في جعل ان يكون مراده ان وجد ركل من الراجلين مع الامام ركا زمنا  
الكفا في ارض من دار الحرب ولم يكن ملكا لاجد من المسلمين في ذلك الزمان  
وما فيه للواحد انتهى على ذلك وهو ان شبه ما قيل في هذا المقام **قوله** فالمعنى  
ان وجد المستامن الى المراد به تاجر منا دخل دار الحرب با مان كما افصح عنه

بسم الله الرحمن الرحيم  
قوله خمس هو بالتخفيف فعل مجهول فخمست خمسا من باب قتل اي اخذت خمسة لانه خمس بالتشديد لان خمست الشيء لا يكون الا بمفعول جعلته خمسة اخماس كما في المصباح المنير

قوله وسيا في حكمه في موضعها وهو ان يجب قمر بها ذم الرضا على نفسه ان كان قمر او على غيره ان كان غنيا كذا في الكافي

عنه صدر الشريعة في سبب هذا الكلام **قوله** اما الاول فظاهر من جهة ان المفهوم من  
كلام صاحب الوقاية **قوله** واما الثاني اي كونه غير صحيح في نفسه فلما صرح شرح  
الهداية في وايضا بهذه المسئلة المذكورة صريحا وانت خير بان بنا كلام صاحب  
الوقاية على قصد الموافقة مع ما في الهداية مع ما ينبئ عنه من جهة وضع المسئلة  
وجوابها لا ينبغي ان يصدر من امثال صاحب الدرر **قوله** فالصواب ان يقطع وجوب  
قبلة الحج اي كما فعله نفسه والظاهر ان يكون المسمى كونه كلام نفسه موافقا لقصد  
صاحب الهداية بما ذكره في آخر الباب وانت خير بان قول صاحب الهداية هناك  
لانه غنيمة يتبوع عن كون الارض ارضا على ما اقر به نفسه فلا يكون اضافة الارض  
الى المسلمين موافقة له على ان ترتيب كلامه يقتضي ان يكون ما ذكره في آخر  
الباب من مسائل دار الحرب لانه مسائل ارضا تقدمت في اول الباب ثم ان  
الدرر على ما قرره هو ما ذكره صاحب الهداية فيما سبق بقوله ثم ان وجده في ارض  
مباحة حج كما يشهد به التأمل الصادق لا ما ذكره في آخر الباب كما يظهر من كلامه  
**باب العشر** **قوله** وفي غل ارض عشرية قديما لانه اذا اخذ من ارض الحراج فكل  
فيه لا عشر ولا خارج **قوله** وكري الانهار يقال كربت الارض كربت بانه باب ربح حفرية  
كذا في المصباح المنير **قوله** وبلا اخرج البذر زيادة منه على ما في الكافي وبالمعبر  
وفيه نظر **قوله** اوروت عليه لعل الصواب روت على البايح كما في الهداية والكنز  
لان المسلم الذي روت الارض عليه ذلك المسلم الذي هو في الشفعة ثالث  
للمتباينين وقد يقال الضمير في اليه راجع الى لفظ المسلم في اول المسئلة لا الى الذي  
ذكر قبلة غايته ان يرجع الضمير الى ما هو بعيد نقول على قيام القرينة **باب المصدا** **قوله**  
وهو ما يكفي واعوانه هو منصوب عطوف على الضمير المنصوب في يديه **قوله** مسمى  
للمرؤم الطريق ومن لزوم شيئا اليه كما يقال ابيع الغني وابس الفقير كذا في  
الكفا **قوله** ولا اتى بينهما ولا ضمير المنثني اما من يعطى الزكوة ويعطى بمعونة السبا  
والسبا **قوله** ولا زوجه زوجها خلاف لما كذا في الهداية **قوله** اي مدبره ومكانه  
الحج عدم ادخال الفل تحت تفسير المملوك غفلة منه كما لا يخفى **قوله** لانه مدبره كذا في  
الشيخ وخبره الهداية لانه حر مدبره خذها **قوله** لانه لا يناسب قوله وما لا يناسب  
اليه لانه حر مدبره خذها قال في الكافي اللهم الا ان يقال المراد منه انه احتج  
بعض نصبه وهو محتمل انتهى **قوله** فان العبد اذا كان كله له حج قال في الكفا في صورة

بسم الله الرحمن الرحيم  
قوله خمس هو بالتخفيف فعل مجهول فخمست خمسا من باب قتل اي اخذت خمسة لانه خمس بالتشديد لان خمست الشيء لا يكون الا بمفعول جعلته خمسة اخماس كما في المصباح المنير

قوله وسيا في حكمه في موضعها وهو ان يجب قمر بها ذم الرضا على نفسه ان كان قمر او على غيره ان كان غنيا كذا في الكافي



عبد لم ير احق بوضعه ووجب السعاية في البعض الذي لم ينفقه عند الحاجة فلا يجوز  
 ان يدفع زكوة اليه لرجل فان قيل اذا كان المعقوب مسرا فلما يجب عليه الزكاة قلنا  
 لا يجوز ان يجب عليه الزكاة كغيره من كل واحد من العلماء في حاشي نسخة الكفاية والفق  
 امواله في البحر فصار مسرا لانه مكاتب انتهى **ول** كان كل واحد من علي ما ذكره  
 في الاسلام في اجماع الصغير كذا في الكفاية **ول** وبصورة المسئلة عبد بن ابي  
 اختف احداهما بغيره وهو مسر فلو وقع الشريك في الزكاة اليه يجوز  
 عند ايه حنفية لا يضمن له المكاتب وعندهما يجوز لانه حر مبرور كذا في الكفاية **ول**  
 اي صدق عنه الزكاة سواء كان تطوعا او واجبا كالزكاة وصدقة الفطر والذبح  
 وقال ابو يوسف لا يجوز صر في الواجب الذي لا يجوز صر في الزكاة اليه كذا في شرح  
 مختصر الوقاية للشمسي **باب الفطر** **ول** وكذا العبد بين اثنين عند ايه حنفية وقال  
 علي كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاختصاص اي الكور حتى لو كان بينهما خمسة اخبر  
 يجب على كل واحد من الصدقة الفطر عن العبدين ولا تجب عن الخامس كذا في العناية  
**ول** وان بيع المملوك المشترك بين اثنين لا يذهب عليك لانه لا يتعلق هذه المسئلة  
 بكون المملوك مشتركا بين اثنين كما يظهر بالنظر في الهداية ونحوه على ان في لفظ ابراهيم  
 خلا المقصود من جهة ان يكون العبد في احداهما الا الاثنين وليس كذلك بل هو المالك  
 المتباين كما يدل عليه بقوله في شرحه ايضا او قيد المملوك بالمشترك لا ان يملكه في يوم  
 في شرح المسئلة فعلى من يصير له ما اذا رد العبد على البائع ما قرره ان العبد المشترك  
 يجب له صدقة على احواله للمالكين **ول** بخلاف احداهما قيد المسئلة بذلك لا كان جواها  
 التوقف وهو انما يتحقق في هذه الصورة قال في غاية البيا وان كان اختيارها جميعا  
 او شر البائع اختيار غيره فعلى البائع ايضا سواء ثم البيع او الفسخ انتهى **ول** معناه  
 اذا مضى يوم الفطر او روعليه ان نصبه ليس بلازم بل وجود اختيار وقت طلوع  
 فخره كان على ما بين في الكفاية فعلم ان الاولى ان يقول بول قوله مضى مخرجا وقع في الهداية  
 وغيره والنوع واضح لان المضى يقتضي الاتقضا وليس بلازم كما عرفت بخلاف المرد  
 انتهى **ول** فعلى من يصير له قال في غاية البيا اي يبقى له لان اختياره اذا كان للبائع  
 فتعقبت البيع لا يصير له بل يبقى له انتهى فقلت وعليه يعني قول صاحب الدرر فانه  
 لو رد يهودا قديم ماله **ول** فيستوقف ما يستني عليه وهو ادا صدقة الفطر **ول**  
 والافرق بين مدة ومدة احترار عن قول خلف ابن ابي جابر يجوز تعجيلها بعد دخول

منه ان جازي

ودخل رمضان لا قبله عما قيل يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وقيل في العشر  
 الاخير لكن الصحيح ما ذكره من عدم الفرق بين مدة ومدة كما قاله الربيعي ونحوه  
 فافصح ما قاله خلف ابن ابي جابر وقال في النظرية وعليه الفتوى **كتاب الصوم**  
**قوله** قال النبي صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله  
 الحج الحديث الذي اوله هذه العبارة ليس اخوه بهذا الترتيب بل ذكر فيه اقام الصلاة  
 ثم ايتا الزكاة ثم صام رمضان ثم حج البيت كما في المصباح نعم حديث اخر ذكره في شرح  
 المشار ذكر فيه اقام الصلاة ثم ايتا الزكاة ثم صام رمضان ثم الحج لكن اوله  
 ليس لهذا العبارة المذكورة بل يلفظ بني الاسلام على خمس الا يوجد الله تعالى  
**ول** كما قال بعضهم اراد به القدوري اي كفارة العيدين الحج تفسير لما اراد به الكفاية  
 ههنا وهي التي ثبتت بالكتاب على ما صرح به الربيعي وقال في فتح القدير ثبتت  
 بهن بالاطلاع سند او متنا والاجماع عليها انتهى **ول** لانه قد يطلق ايضا على ما بعد  
 طلوع الشمس الاخر وبما في الذي يظهر من كلام ان الزكاة يطلق على معينين والعدول  
 عنه انما هو لدفع الاشتباه فكذلك كلام الربيعي حيث قال لم يقل زكاة كما قال القدوري  
 لانه الزكاة اسم لما بعد طلوع الشمس الاخر وبما لا تسمى قوله عليه السلام صلى الله  
 عجا فلم يكن صحيحا خلاصا انتهى فقلت لعل ايجي ما جزم به صاحب المصباح المنير من ان  
 الزكاة في اللغة من طلوع الفجر الاخر وبالشمس وهو يوم او في اليوم وهو في الفرق  
 العام من طلوع الشمس الاخر وبما انتهى **ول** وهو نوعان معين كصوم رمضان او قضا  
 انت خير بان صاحب هذه التفسير فيما رايه هو الربيعي وهو قد جعل صوم رمضان او العيدين  
 وصومه قضا من غير المعين فجعل صاحب الدرر قضا صوم رمضان ايضا من المعين انتهى لا يوافق  
 كلامه وقوله فيما سجي اذ ليس لها وقت معين يتبادى باي صورت على ان ما فعله ههنا  
 سهو منه ثم ان عد صاحب الدرر الكفارة من فرض الصوم موافق لكلام الربيعي وقد عناه  
 في فتح القدير انما صاحب البديع وصاحب المجمع كونهما في الوقاية وعامة الكتب  
 فليظهر فيما **ول** وفدية الاذي في الاحرام صرح به الربيعي عند صاحب الكفر والحيال  
 والمرضع ان خاف على الولد وعلى النفس انتهى ان الفدية كفارة **ول** اجاب بان  
 الكتاب عام خص منه ما ليس به جنه واجب اي فلم يكن قطعاً وصار كغيره الواهد  
 والاية المأذنة ومثله ثبت الوجوب لا الفرض كذا في الكافي **ول** واحترض عليه  
 صدر الشريعة الحج اي جعل الفقهاء النذر المعين واجبا لا فرضا ولا يتعلق له بالجواب

فيه تعديلا على المصنف

من الصحيح ان الزكاة في

فيه تعديلا على المصنف

اي ان يفسر من فضل الصوم

منه واجبة على كل من



المذكور وان كان بناءً قوله سدا لاجماع المذكور قوله تعالى وليوفوا نذوركم وهو عام  
مخصوص كما تحقق وتكون ذلك منه النذر بالمعصية وصلوة الجنازة على ما ذكره  
تاج الشريعة **قوله** اتول جواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي  
الحاصل هذا الجواب يرجع الى منع ما يلحق من كلام صدر الشريعة من ان ما ثبت  
بالاجماع فيكون قطع الثبوت مطلقا شبيها في ذلك المنع بما تقر به هذا الاصوليين  
من ان ذلك مقيد بان يكون ذلك الاجماع منقولاً بالآثار وذلك في هذه الاجماع  
ممنوع وان مقتضى قواعدهم المقررة خلاف ذلك حيث حكموا بالوجوب دون  
الفرضية مع كون دليله الاجماع علمنا ان قصور الاجماع المذكور من جهة التواتر ليس  
الا **قوله** كما يدل عليه عبارة الهداية حيث قال وعلى فرضية صوم رمضان فقد  
الاجماع ويكفر جاحده وان قال في اول الكتاب الصوم ضربان واجب وتقل و  
اراد بالواجب ما يتم الفرض **قوله** والفرضية بهذا المعنى لا يثبت بمطلق الاجماع على  
الفرضية المنقولة بالتواتر كما كان الظاهر ان يقول بل بالاجماع المنقول بالتواتر  
**قوله** كما في الحديث اي كما ان الحال في الحديث كذلك ان كان متواتر فيغير القطع  
والافلا **قوله** صح صوم رمضان اي اداء وسجي قضاؤه **قوله** لا ما قيل في الزوال  
اي بدل قوله الى الضحية وقائلة القدومي في محضره **قوله** وصح الصوم بمطلقها  
النية اراد الاطلاق وصف الصوم فلا ينافيه التقييد باصله كذا قال صاحب الامتياز  
والايضاح **قوله** وبنية النقل الذي يظهر من عبارة الاصوليين حتى صاحب الدرر  
في المرأة والمرقة ان الخطأ في الوصف نعم ان ينوي صوم القضاء او النذر او الكفارة  
او النقل فلا وجه لتخصيصه بالذكر **قوله** في اداء رمضان لا يذهب عليك ما في زيادة  
هذه العبارة من ارتكاب الخشوف وقد كان الصواب الاقتصار على قوله بمطلقها  
كما فعل صاحب الكنز فان معناه وصح صوم رمضان بمطلق النية بدلالة السبب والاعتبار  
عنه بجعله في الخبر اي على قطع النظر عن المضاف اليه لا يوافق اصطلاح قوم من اعلام  
**قوله** بكتلة رمضان مرتب بقوله ان الوقت متعين لصوم رمضان **قوله** الا اذا وقع  
النية في رمضان او ما فر حيث يحتاج الى التعيين ولا يقع عن رمضان هذا قول الباقية  
وانما خذها كما في مطلق النية وبنية النقل وخطا الوصف يقع عن رمضان **قوله**  
بل يقع عما نوى واجبا كان ما نواه او نفلا وهذا على احدى الروايتين في النقل قال  
في الهداية وعنه في نية التطوع روايتا انتفى وكلام صاحب الدرر متوقف على كون النقل

له وجهان في هذا الجواب

في هذا الجواب في هذا الجواب في هذا الجواب

في هذا الجواب

النفل في حكم الواجب في الوقوع عما نوى وهو احدى الروايتين واما ما في الجملة  
من انه اذا نوى النفل يقع عن رمضان فهو على رواية اخرى **قوله** والنذر الموعود  
يقع عنه واجب نواه مطلقا ولا يقع عن نفل نواه ذكره الزيلعي يقع عن ذلك الواجب  
لا يكون عنه النذر كذا قال الزيلعي **قوله** سواء كان مسافرا او لا الحج بيا الفائزة  
قوله في الماتى مطلقا **قوله** فلا بد من التعيين في الابتداء قال الزيلعي فلم يتعين  
لها الا بنية من الليل او بنية مقارنته بطلوع الفجر فلم يصح بنية من النهار انتهى قلت  
انتظام التثبيت بصورتين محل تدبر **قوله** قال تقدموا الشهر بصوم كذا في نسخ  
الزيلعي واصلا لا تقدموا في حذف احدى التائين من اول المضارع **قوله** ويصوم  
فيما هو اصح قال في الهداية والمخير ان يصوم المفتي بنف اخذ بالاختياط اكل  
ثم قال وينبغي العادة بالتلوم وقت الزوال ثم بالافطار نفيا للتمتة انتهى اى نفيا  
لتمتة الرقبة عن العادة قال في النهاية ذكر في الغوايد الظهيرة انه لا خلاف **قوله**  
بين اهل السنة والجماعة انه لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان غير رمضان  
وقال الروافض يجب ان يصام يوم الشك عن رمضان انتهى ثم ان المتكلمة في  
الابح ان يقول ههنا بعد الضحية الكبرى ولقد اصاب الزيلعي حيث يزل قولهم  
الى التلوم وقت الزوال الى قوله ان يذهب وقت النية انتهى فاشارة الى  
ان ذلك من رد المختلف الى المختلف ووجدت بخط بعض العلماء في ما مش الهداية  
ما نصه انما لم يقل بعد الضحية الكبرى مع انه مختاره سابقا لان الاختياط ههنا في  
التوسعة انتهى **قوله** لان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تامة الغلط فادرس  
شبهة انت خير بان سببا كلامه على انتظام العلة للمسلمين وهذا التعليل لا يقيم  
عدم الكفارة فيما اذا اكل عند رؤية هلال الفطر والعلة فيها على ما ذكره الزيلعي  
هو انه يوم غير عتق فيكون شبهة ثم ان الدليل الشرعي الذي هو تامة الغلط  
منه انه هو التمسك بالرواية كما نبه عليه في بعض مشروحات الهداية **قوله** وهذه الكفارة  
تندرى بالشبهة اى بكتلة سائر الكفارات حيث يجب مع الشبهة والفرق ان الكفارة  
انما يجب لاجل خبر الغائب في الصوم حصل بخبر القضا فكانت زاجره فقط  
فثبتت الحد وتندرى بالشبهات ولهذا لا يجب بالكراهة والخطأ بكتلة سائر  
الكفارات كذا قرره الزيلعي في الباب الاتي بعد هذا الباب **باب موجب**  
**الافساد وموجب قوله** من خير ففعله اي لا يفطرون وان كان منه قصد الى اصل

كلام على كماله

في هذا الجواب في هذا الجواب في هذا الجواب

في هذا الجواب في هذا الجواب في هذا الجواب



الفعل كالمضمضة مثلاً **قوله** اي امسني في الفخذ او تبطن اي امتني في البطن لا يجب عليك ان تحسبه التفخيز والتبطين بهما يودي الى ركائز قوله وانزل فاللزام تفسيرهما مجرّد اخذ الامعاء **قوله** او اكل او شرب غذاء او دواء الظاهر ان يكون مجموع قوله غذاء او دواء وشرب الغذاء كما في اللبن **قوله** ولو بوجه اي شرب الشيء الى باطنه فيكون غلة في غير موضعه فلا يكون معذراً **قوله** الا اذا افتاه معتبر هو من يتبطل قوله في الماتن وكفر والاستثناء منه **قوله** وكفارة اعتقاق رقبته ثم ان عجز عنه في ضمن تقريره الاشارة الى وجه تخصيص كفارة الظاهرية من بين سائر الكفارات وذلك من جميع جهة ان كفارة الصوم كفارة الظاهر حيث اجترأ بين فضائلها الترتيب بخلاف سائر الكفارات فان المعبر فيها التجرّد عن الترتيب فكفارة الظاهر حيث اجترأ فضائلها الترتيب بخلاف سائر الكفارات فان المعبر فيها التجرّد عن الترتيب **قوله** اي عليه وسعة قال في غاية البيان ودره التي سبق ان كانت عليه خرج منه ذكره صاحب المغرب انتهى قلت المفهوم منه دخول الخروج من الغم في المفهوم ودره فذكر الخروج بعد كما وقع في صاحب الدرر ليس بوجه **قوله** واستفاء غداً فيلغض هو من تمام حديث النبوي ووقع في عبارة الهداية ومن استفاء غداً ما فيه غلبة القضاء على موافقة لفظ الحديث وقال في الاتقاني في شرحه وذكر العمد **قوله** تأكيد لان الاستفاء استفعال من القى وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف فيه الا بالبعد انتهى قال النووي في تحريم التنبه استقاء بالمد والهمزة اي استدى القى فاحضره انتهى قلت واما ما قاله صاحب العناية من ان قوله عمد الاحتراز عن الناس فليس بواضح **قوله** لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد واما عند ابي يوسف فيفرض صومه لانه خارج حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل كذا قال **قوله** اذا عاود افطر هذا التردد كسب احتمال المسئلة للمرين وذكر جواب كل واحد للاحتمالين بعد ذكر نفسه وهذا كثير اما يقع من اصحاب المبتون وقد سبق من صاحب الدرر مثله في باب الركاز حيث قال او وجد خيره لم يرد ولا انتهى ومن هذا التعليل ايضا قوله بعد هذا واكل وكذا قوله او عاود فليتنه لوجوب الادخال بعد خروج ضمن كلام الاشارة الى ما قرره الربيعي حيث قال في تعليل قوله وان عاده افطر بالاجماع ولو وجد الصنع عند محمد والخروج عند ابي يوسف انتهى **قوله** وان عاده في الصحيح وان عاده في هذه الصورة افطر بالاجماع لوجوب الصنع

من عاود افطر بعد ان كان صائماً لم يرد ولا انتهى

من عاود افطر بعد ان كان صائماً لم يرد ولا انتهى

الصنع عند محمد والخروج عند ابي يوسف كذا قال الربيعي وقد احال صاحب الدرر حكم بين المسئلة على مدلول ان الوصلية حيث تدل على ان عكس مدلولها اولى بالحكم المذكور فان ما هو مجمع عليه اقوى من المختلف فيه لا محالة **قوله** او اقل من عاود افطر عند محمد عبارة الماتن او اقل لاني الصحيح وهو قول ابي يوسف فذكر قول محمد في هذا الحال اورث الاختلال **قوله** وهو قول ابي يوسف لعدم الخروج قال ابن كثر في شرح الكفر ولا ياب يوسف انه اذا لم يملأ الفم لا بعد فارجحاً فلم يجد واحلاً حكماً لاستدعاء سبق الخروج انتهى **قوله** فغيره روايتان عبارة الكتب ففيه روايتان والضمير لابي يوسف **قوله** وفي اخرى يفيد لكثرة الصنع قال في العناية وهو صنع الاستقاء وضع الاعادة انتهى **قوله** وعند ابي يوسف يفطر اذا ملأ الفم بناء على الاختلاف من انتفاض الطهارة الذي سبق منه في ذلك الماتن هو ان البلغم لا ينقض مطلقاً الا عند ابي يوسف في صاعد طلاء وهو ما اطلق قول ابي يوسف ولم يستثن الصاعد منه **قوله** بان لم تجد المرأة من يفيض لصيها الطعام ممن لا يصوم كالحائض والنفسا ونحوهما **قوله** ولو كان السواك غشياً قال في المغرب العشي ما بين زوال الشمس الى غروبها والمشيهور انه آخر النهار انتهى والمراد به ههنا هو المعنى الاول بقولهم وكبره الش فقي بعد الزوال **قوله** ولا فدية صرح الربيعي بان الربيعي الفدية كفارة وانت خبرني في عطف الفدية على الكفارة من ابراهيم التباير بينهما فينبغي ان يعتد رجه بان المعروف في كلامهم اطلاق الفدية على ذلك العذر المعين من تبرؤهم وتغيير جلا سائر الكفارة وان كانت الفدية منها على ما تحقق **قوله** اي في ذلك العذر اراو بذلك العذر سقمه او مرضه **قوله** فان الفاتت اذا كان عشرة ايام اي الفاتت من المسافر كما يدل عليه قوله فيا قام حج فيكون ذكره على سبيل التمثيل ويقال في صورة المرض فصح بعد رمضان ايام ثم ان قوله وان كان صحيحاً حج زيادة وقوت منه وهي ايضا مسئلة المسافر ولا يتعلق بمسئلة المريض وان كان لفظه يوجبهم ذلك في مبداء النظر فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات اي مات غير ان يقضى شيئاً من صومه عشرة ايام **قوله** فعليه فدية تلك الايام اراو تلك الايام المحضة بعد رمضان **قوله** وان تبرع ولنبه به اي بما قرأه جاز في كلامه هذا اشارة الى انه ان لم يكن بومن لم يلزم الوالي ان يطوعه كما صرح به الربيعي **قوله** وان صاع او صام عنه لا اي ان صام ولى الميت لغوات الصوم

كلام على الصحيح

كلام على العطف بسبب عنده  
والظاهر في ذلك العطف



او صاعته لغوات صلوة قال الربيعي والصلوة كالصوم استحسانا لكونها اتم ويؤتى  
 صلوة يصوم هو الصحيح ولا يصوم عنه الوبي ولا يصلي انتهى **قوله** كذا كفارة اليمين  
 والقتل بخير الايمان يورده عليه وعلى قوله في الشرح يعني اذا تبرع بالطعام ولو  
 في كفارة اليمين والقتل جاز بان كفارة القتل انما هي الاعناق والصوم متساويان  
 وليس فيها التكفير بالطعام والكسوة فكيف يصح هذا من صاحب الدرر بل من الربيعي  
 ايضا قلت العبارة الصحيحة هي عبارة صاحب الكافي وهي وصح التبرع في الكسوة  
 والاطعام لا الاعناق الحج والموضوع في كلامه هو الكفارة مطلقا وما وقع فيما سياتي  
 كلامه ذكر كفارة يمين او قتل وهذا قد استمر في مسئلة الاعناق وذهل الربيعي عن  
 حقيقة الحال في كلامه على تعلق هذه المسئلة بهما وقال قال واقترن امره صحتها  
 وليست كل عشرة يقال **قوله** لانه وقت لفظ الكافي لانه في وقته وهو لا يتقبل غيره انتهى  
**قوله** حتى كان ان يتطوع اي قبل ان يقضي **قوله** وعند الشافعي تجب الغدية اي فيما اذا  
 اخره بخير عزز قال الربيعي **قوله** كصوم يوم اي كفطرة صوم يوم وعبارة الكافي بعبارة  
 صلوة يصوم **قوله** وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم لو قال صلوة يوم وكذا  
 كما في الكافي كان اطهر **قوله** ولهذا قال صح بغيره انه لو كان اريد بالصوم ههنا الفرض لفظ  
 كان حتى الكلام ان يقال ههنا وجب مكان صح فان الفرض يكون لازما في الصورة المذكورة  
 لا في الجاه على ما صرح به نفسه بقوله وفي رمضان يجب وذلك لان الوجوب بدل على الصحة مع  
 زواله على ما فيكون اكثر فافترق لانه لو اريد بالصوم الفرض لخصه لا صح ان يقال صح كما ظن ثم  
 ان ما قاله صاحب الدرر ههنا مأخوذ من ظاهري الربيعي ولعله على ما ظن فان ما تحت المسئلة وهو  
 فوطهم نوى المأخر الاطهار لا يتطعم صورة النقل الا بتقدير **قوله** وانما يختلف في الوجوب  
 وعدمه قال الربيعي وانما قال يختلف في الروم حتى يلزم ان ينوي الصوم اذا كان ذلك  
 في رمضان لان السفر لا ينافي وجوب الصوم الا ترى انه لو نوى وسافر في رمضان لا يجوز له  
 ان يعطى في ذلك اليوم فهذا اني انتهى **قوله** كما يجب على من تمام صومه الحج في هذا التثنية  
 ضمنية اما اشترى المسلمين في العدة المذكورة كما يفصح عنه كلام الربيعي على نقلها فحدها  
 علة لا ولا نصير كما ظن **قوله** حتى لو كان متمسكا ببيتا داخل في شعبان هو صومه قلم  
 والصلوات في رمضان كما وقع في لفظ الربيعي **قوله** لعدم النية عبارة الربيعي لعدم وجود  
 ما يدل على وجود النية انتهى وصح اوضح والمراد بما يدل على وجود النية صلاح الحال **قوله**  
 ويقضي ايام جنون افا في وقت اراد بالوقت رمضان وكل من الطرفين متعلق

في بيان الوجوب

عليه

في بيان الوجوب

بافاق

بافاق وحاصل هذا الصورة عدم استيقا الجنون لكل الشد فيقابل الصورة الآية المذكورة  
 بقوله ولا يقضي كل الشهر المستوعب **قوله** اي بالجنون اشارة بنفسه الضمير المحرور في  
 ذلك ان لان الباقية ليس لتقدير المستوعب فان استوعب متعديا على انطق  
 به كتب اللغة ولو كان لتقدير لتعين رجوع الضمير الى الامم الموصولة في لفظ المستوعب  
 كما قالوا في مثل المفعول به والمفعول به **قوله** من ان صوم الايام الستة بعد الاطهار متساوية  
 الحج اراد بالاطهار الاكل يوم العيد **قوله** متساوية حال الايام الستة اي غير فصل بينها  
**قوله** فهو ابو من الكراهة يوجد ههنا في ما مثل بعض النسخ خالية منقولة من المصنف  
 وهي مانعة وانما قال بعد لان اصل البعد من الكراهة والتشبيه يصلح بالاقصا في العبد  
 لكن اذا فرق صوم تلك الايام من شوال كما قال به بعضهم كان العبد انتهى **قوله** والفرق  
 ان النذر سبب في الحال والمأخر تحت الحج اي الفرق بين نذر غير معين ونذر معين وما  
 قدمه هو حال نذر معين كما يدل عليه قوله فيما يجي تحت المعلق **باب الاحتكاف قوله**  
 لان مبنى النقل على المأخر حتى جازت صلوة النقل قاعدة او راكعا مع قدرته على القيام  
 والنزول بخلاف الواجب **قوله** وفرض باكل وشرب الحج الذي يظهر ان يكون الباقي البهارة  
 المذكورة داخل على المقصور اي حصت ههنا الاشياء بسجدة احتكاف فيه ولا يكون خارجة كما  
 يدل عليه سياج الكلام وقوله في الشرح يعني يفعل المعتكف ههنا الافعال في المسجد  
 دون غيره تصويم لمعناه والضمير في غيره للمسجد **كتاب الحج قوله** الجاهل بين العبارة  
 المالية والبدنية فان الحج مالي في حيث اشترط الاستطاعة ووجوب الاجرة في باعتبار  
 خطوراته وبدني من حيث الوقوف والطواف السعي على ما قرره الربيعي فيما يجي وطواف  
 الزيارة ويقال له ايضا طواف الفرض وطواف الكرم وطواف يوم النحر كما قال الربيعي  
 وقال ايضا وهو الذي سيجي طواف الزيارة عند اهل العراق وطواف الاوقاف عند  
 اهل الحجاز انتهى **قوله** وطواف الصدر لانه يصدر عنه اي يرجع والصدر الرجوع كما  
 قال الربيعي ثم قال وتسمى ايضا طواف الاضام لانه لاجل تقبض الى البيت من ثي  
 وتسمى ايضا طواف اخا اعتد بالبيت لانه لا طواف بيت انتهى **قوله** فالجواب  
 اكل الذي بين المواقيت واحرم فلا يتفاوت في حقه جميع امكنة ذلك لكل فحرم  
 من اي موضع شاكرا في النهاية **قوله** وقال المفرد هو يضم الميم وكسر الراء ثم افرده  
 بجح عن العمرة فعلت كل واحد على حده **قوله** اي سبع مرات كما في غاية السالكين وقال  
 في المصباح الميز الشوط بحري مرة الى الغاية وهو الطواف وجمع اسواط وطواف

لفظ المستوعب  
 صفة للجنون  
 بكرة



أشواط كل مرة من الحجرات الحنوط انتهى **قوله** ويخشى في الباقي على هيئة قال في النهاية  
أنه سار على هيئة أي عادته في السكون والرفق يقال أمشي على هيئتك أي على  
رسلك انتهى **قوله** يجب بعد كل أسبوع قال في المصباح الميزان الأسبوع من الطوافات  
بضم الهمزة سبع طوافات وجمع أسبوعاً وأسابع انتهى **قوله** يردون الأبل يقال  
في تلبية ردى الأبل رديته بالكسفيف كما يقال ارديته بالهمزة ولفظ التلبية  
على ما قالوا ما نحو ذمة الثاني **قوله** فصل باذان ولثامتين الظهر والعصر قال الزيلعي  
بيانه أنه يؤذن للظهر ويقوم للظهر ثم يقوم للعصر انتهى **قوله** ذكره الزيلعي عبارة و  
المراد بالأحرام أحرام الحج انتهى ولعله قصد به الاحتراز عن أحرام الصلوة فإن هذه  
الشيء صلوة شفع أيضاً كما مر **قوله** هذا التقريع أحسن الحج لكن صاحب الدرر فات  
صورة ما إذا صل الظهر محرماً وبجاءه لكن لم يصل العصر لهما جمعاً أو صلتهما بأحدهما  
قال الزيلعي عند قول صاحب الكنز بشرط الأيام والأحرام فيهما وبني عليه باني وأقسط  
صاحب الدرر لفظ فيهما فوق فيهما وقع **قوله** ثم أحرم الظاهر أن هذا القيد مغلق  
بصورتي الأفراد والجماعة جميعاً **قوله** أن فحلاً أي الرمل والسبي قيل إن يطوف  
بأبنت طواف الزيارة سبعة أشواط لا يرمل فيه ولا يسبي بعد بين الصفا والمروة  
أن كان رمل في طواف القدوم وسبي بين الصفا والمروة بعد والآخر رمل في  
هذا الطواف ويسبي بعد كذا قال الزيلعي وفي الأوليين أي ما يلي مسجد الحيف  
الحج الذي يظهر أن الأوليين صفة للحج أسبوعاً مرتين وما في قوله أي يلبس الحج عبارة  
أيضاً عن الحمار السبع ولا يذهب عليك ما في هذه العبارة من التامح والأوضح  
وفي الأوليين البري شيئاً أفضل **قوله** لكن لا يكف وجهها لأرأسها كان الظاهر  
يقول لكن لا يكف رأسها ولا يذكروا الوجه لأنها لا يجال الف رجل في الوجه وإنما يجال  
في الرأس فيكون في ذكره تطويل بلا فائدة لا يقال إنما ذكره ليعلم أنها كالرجل  
فيه ولو سكنت عنه لما عفا لأنه إنما ذكره على سبيل الاستئناس وهو خير وجه مما قاله  
الزيلعي **قوله** ولا يكلف لوقال ولكن تقصر كما في عبارة الكنتز كان كلام البعد  
عن الاستتباب **باب زكوة الأموال** **قوله** بالتكبير والصواب بالتلبية على ما يشهد به  
كتب اللغة كذا قيل **قوله** صام ثلثة أيام أخر ما عفا قال الزيلعي والأفضل أن يؤخرا  
الأخر وقتها فيصوم اليوم السابع ويوم التذرية ويوم عفا كذا روى حمزة عن علي رضي الله  
عنه انتهى **قوله** وسبعة أيام بعد أيام التشريق يعني بعد ما قضى أيام التشريق

قال في التي توسل اهل اللع  
 دفع صوته بالانيسة وفي المصباح  
 البشير اهل اللع دفع صوته بالانيسة  
 حشرنا حشرنا

التشريع من الصوم فيما كذا في الزبدي **قوله** أي سواء صام في مكة أو غيرها أي  
يجوز له أن يصوم السبعة بعد ما فرغ من أفعال الحج ولو صامها بمكة كذا في الزبدي **قوله**  
فإن مات الثلثة قبل أن لم يصم الثلثة في الحج وجب عليه الدم ولا يجب أن يصوم  
الثلثة ولا السبعة بعد ما قال الزبدي **قوله** وبالوقوف قبل العمرة أي أن لم يدخل القار  
مكة ووقف برف كذا قال الزبدي **قوله** وإذا حصل منه خير المأم بأهله المأم صحيحاً قال في  
شرح تاج الشريعة الإمام الصليح النزيل في وطنه الأصل حلالاً انتهى **قوله** ولم يوجد  
الإمام بأهله المأم صحيحاً الظان بهذا الكلام منه زيادة لا طائل تحته لأن قوله فيما سبغ  
إذا حصل منه غير المأم بأهله المأم صحيحاً من غير **باب الجنائيات** **قوله** أو للفضل جذا  
أي للطواف الفرض وهو طواف الزيارة **قوله** وكذا إذا كان أكثره جنباً كذا في أكثر  
النسخ والأصوب أكثره بالضم كما يجب في بعضها ليكون الكلام مخصوصاً بطواف  
الفرض ثم أن الحدث في هذه المسئلة في حكم الجنب عاماً صرح به الزبدي **قوله**  
ولاشئ بترك طواف الزيارة هو سهو أو الهاتب والصحيح تأخير طواف الزيارة  
كما لا يخفى كذا قيل **قوله** وبترك أكثره بقي محرماً حتى يطوف قال الزبدي لو ترك من  
طواف الزيارة أكثره وهو أربعة أنواط فصاعداً بقي محرماً ابتداءً حتى يطوف بغيره في حج  
النسأل أن لا أكثر حكم الكل فصارك أن لم يطف أصلاً **قوله** أي خلق أيام النحر وأما إذا  
خرج حج قال الزبدي أي يجب الدم إذا خلق في كل الحج والعمرة والمراد فيها إذا خلق  
الحج في غير الحرم في أيام النحر وأما إذا خرج أيام النحر فخلق في غير الحرم فعليه وإن عند  
الابيضته وذلك لأن الحلق يتبين بالزمان والمكان عشرة بخلاف الحلق للعمرة لأنه لا  
يتبين بالزمان بالأجماع لأن أفواها لا يتبين بتعين المكان عند اباضته ومحمد انتهى  
فيظهر من كلامه وجوب الدم عند خلقه فيما إذا خرج أيام النحر في غير الحرم أما هو في  
في الحج دون العمرة لأنها جميعاً كما يوجهه تقرير صاحب الدرر فعليك بتدبر كلامها حتى  
يتبين لك ما بينهما من التباين الظاهر **قوله** وعلى من طاف للركن جنباً والمصدر الحج هذه  
النسخة هي الموافقة لما في الكتب من وضع المسئلة وأما ما وقع في بعض النسخ من  
أو الناصلة فلا معنى له **قوله** وكسر البيضة البيضاء فتج البيا وسكون الياء جمع حبي للبيضة  
كتمر وتمر **قوله** بأن صام نذره كذا في النسخ والأصواب نذراً قال في القاموس نذر  
البيضة كفر من نذره فسدت انتهى قال في الأصح نذر فنجس بالفارسي كذا في  
بيضة انتهى **باب المحرم** **قوله** أحصر حج والظاهر باب الإحصار كما في سائر المتن

19

ای صورت  
تقسیم  
الافکار  
و معانی الی جمیع  
مواضع فی الکافی  
الواقیہ بدین  
مفرد  
فان کلمات  
عربیہ علی  
الکتاب  
فان کلمات  
عربیہ علی  
الکتاب

فما كنت فريداً فذاً في أيام الخالد  
واحد في فضاء في أيام الخالد  
من جبهته في فضاء في أيام الخالد  
فما كنت فريداً فذاً في أيام الخالد  
واحد في فضاء في أيام الخالد  
من جبهته في فضاء في أيام الخالد



غاية ان يكون ذكره اعداه فيه استطراداً وكان عند الباب **قوله** يقال حصره العدو  
واحصه المرض الذي يظهر منه ان يكون حصره خصوصاً بالمرض ففي قوله احصره بغير  
ومرضه الركائز لا يكتفي الا ان يقال هذا الفرق انما هو بحسب معناه اللغوي ولا  
يلزم منه كون معناه الاصطلاحي على ذلك الفرق بل يجوز ان يستعمل الفقهاء الاصطلاح  
في العدو والمرض سواء قلت نقل صاحب المصباح المير ذلك الفرق عن ابن السكت  
وتعلب والفرق ثم قال وقال ابن الفوطي وابو عمر والشيباني حصره العدو  
والمرض واحصره كلاهما بمعنى جهته انتهى فالمناصب ان يجعل المعنى الفقهي مأخوفاً  
من ذلك ومتى عليه **قوله** وان مات مستمر الفجر حتى لو اخرج عن نفسه وهو مرضي  
يكون مراعياً فان مات به اجزاه وان فوفاً في بطل ذكره الربيعي ثم ان شرط عجز الميت  
انما هو للرجحان لا للنقل لانه في الترجيح النقل يجوز الانابة مع القدرة لان ناس النقل اعم  
كذا في الكفر وشهره للربيعي **قوله** قال قاضياً هذا اذا كان اعم لعدو مرتبط بقوله  
فلا يرد قوله فلا ان معناه وان لم يوجد الشرطان لم يصح الاجماع **قوله**  
عن الميت بالامر عبارة اكانية هكذا والظاهر ان امر الميت بذات قوله  
لمن اراد بناه اعم من اوقوله للوصي اوقع المال اعم من كسبه **قوله** وقيل لا يقع  
عن الميت المخرج عنه بل عن اجماع والامر ثواب البقعة وهذا القول مردى  
عن محمد ذكر الربيعي ثم ان وضع المسئلة في اجماع الميت موافق للنجاسة لكن من  
خلافه جارية في الاجماع عن الغير مطلقاً كما يدل عليه صريح كلام الربيعي فلو قال  
بدل قوله في عن الميت حج عن الغير لكان كلامه اعم فائين **قوله** يعني رجل امره فلا  
بان حج عنها حج لوقال بان حج عن كل واحد منهما لكان اظهر كما سيظهر **قوله**  
وفي الاول يفعل بام حكم فقد خالف فيقع عنه قال الربيعي فان نويهما جميعاً وهي  
مسئلة الكتاب فقد خالفهما لان كل واحد منهما ان يخلص له الحج وان ينوي به  
عند الاحرام اذا لم يفعل صار مخالفاً ولا يكون عن احدهما اذ ليس احدهما اولى  
من الآخر موقع على المأمور ولا يمكن ان يجعل عن احدهما بعد ذلك لانه قد وقع عنه  
نقص فلا يجوز على جعله لغيره انتهى **قوله** ولا في حنيقة ان قسم الوصي وعمله  
المال هو مني غل الشيء واخره **كتاب الاضحية** **قوله** وهي اسم لما يضحى بها عبادة  
الربيعي ولعل مني التائب في الضمير هو تأويل المولى بانه او بدنة **قوله** من الضحية  
يضحي الظاهر كونه بياناً للفظ الاضحية من جهة الاخذ **قوله** انه قال بخبر تابع رسول علم البقرة

البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة الظاهر ان البدنة في هذا الحديث اريد بها البعير  
بقربة المقابلة وان كان بحسب اللغة نعم البقرة ايضاً **قوله** ويجوز عن ستة او خمسة  
او ثلثة وكذا عن اربعة واثنين وواحد كما في المتن قال الربيعي لانه مأخوذ لما جاز  
عن السبعة فعن دونه اولى انتهى **قوله** لم يخبرني نصيب الابن ايضاً اي كماله يخبرني  
نصيب المرأة لان نصيبها ثمن وهو اقل من السبع **قوله** لغوات وصف القرنية في البعض  
وهو نصيب المرأة **قوله** وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ورواية عن ابي حنيفة كما في  
الكاظمي **قوله** فلا يجوز سواها وفي الاشتراك ذلك ذكره الربيعي **قوله** فثبت الحاجة الى هذا  
اي الاشتراك او لا ثم طلب الشك ولو لم يوجد ذلك وهو مدفوع شرعاً قال الربيعي  
**قوله** ليكون ابعد عن الخلق اي الخلف الواقع بين زفر وغيره وابو حنيفة مع زفر في  
رواية **قوله** وعن صورة الرجوع من القرية قال في النهاية ان هذا رجوع عن بعض  
ما تقرب ربه وذلك حرام شرعاً **قوله** في يجوز صرفاً للجنس خلافاً للجنس وذلك  
لان العشرة فيها معنى المبادلة **قوله** او مضى وصيه بعلم اي بعد الاب عبارة الربيعي  
وان كان للضحية قال يضحى عنه ابوه او وصيه من ماله عند ابي حنيفة انتهى وهي اجزاء واضحة  
**قوله** وايضاً البقرة يجوز عن سبعة هو توطئة لما سيجي من المتن فقوله لبقره عن اضحية مرتبط  
بالمتمم كما انه مرتبط بهذا الشرح **قوله** لان البهائم ثلث الاكل والادخار والطعام  
هذا لا يوافق صاحب الطعام فان الثالث فيه هو الهبة بذل الادخار والطعام وكان الهبة  
ان يذكر ههنا الهبة دون الادخار نعم ذكر الادخار هنا موافق لكلام صاحب الهدية  
والربيعي لما ان المذكور في كلامهما اولاً هو الادخار لا الهبة فلا يذهب عليك في كلام  
صاحب الدرر من الخلط بين المسكين **قوله** لانه ليس من اهل الزكاة هي بالذات  
الدال بمعنى الذبح وما يوجد في بعض النسخ بالراء اخذ المراء فليس له وجه صحيح **قوله** تجل  
الجوسي اي اذا امر ما بذبحها **قوله** لانه ليس من اهلها اي من اهل الزكاة فكان افاً  
لا تقرباً قال الربيعي **قوله** كالا طمة من لحم وخشيرة فهو تمثيل لما ينتفع به بعد الاستهلاك  
**قوله** لاستهلاكها اي لا بما ينتفع به بعد الاستهلاك **قوله** تصدق ثمنه اي ثمن احدهما من اللحم  
والجلد اراد ثمنه ما ينتفع به **قوله** لان القرية ينقل الى بدله لان تملك البدل من حيث الشئ  
ساقط فلم يبق الا جهة القرية وسبيلها التصديق كذا في النهاية **قوله** ويغرم اي يضمن  
كل واحد منهما صاحبه وهو قول زفر لانه متعدي بغير امره فيضمن كذا قال الربيعي **قوله**  
فيلجئ كل صاحبه ويخبر بها لانه لو اطمع في الابتداء يجوز وان كان غنياً فكذا انه ان يكلمه

ومن ذكر البقرة في كتابها  
وقد قيل ان في كتابها  
ولم يلاحظ فيها كسبها  
وقال قال



في الانتهاء كذا في الهداية **قوله** وضمتها الموجود في النسخ المنقول عليها ضمير المنفي موافقا  
 لما في نسخة الوقاية وكون المستلزم على الضم يدل عليه كلام صاحب الهداية **قوله**  
 وفي الوديعه يصير غاصبا بالذبح لفظ الهداية هكذا اجلا ما لو ادعى شاة ففحق بها لانه يضمنه  
 بالذبح فلم يثبت الملك له الا بعد الذبح انتهى وتوجب منه لفظ الكافي فتوله هكذا في الهداية  
 والكافي ليس بمنه السفل بالمعنى كما اخذه صدر الشريعة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة  
 ممنوع بل الظاهر تحق ذلك وكذا لا يذهب عليك ان الكافي في قوله ككلب يعني غنا  
 لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح واحل لكم صيدها علمتم والجوارح كواب الصيد وانتصاب  
 مكاتبين على الحال من علمتم وفائدة ما قبلها في التعليق كذا في تفسير القاسمي **كتاب**  
**الصيد قوله** وبعلم المعلم ترك الاكل الكلب ثلثا لو قال او يعلم المعلم من الكلب ترك ثلثا  
 ومن البازي رجوعه عند الوتاد ومن الغنم وكذا بها كان كلامه اكثر انتظاما **قوله** اي  
 لا يؤكل ما صلوه قبل اكله قال صدر الشريعة فان الكلب اذا اكل علم انه لم يكن كلبا  
 معلما وكل ما صاده قبل ذلك الاكل فهو صيد جاهل فيجوز ان اذ بقى في ملك الصيد وانتهى  
**قوله** وما ليس بجوزبان كان في المفازة لا يذهب عليك ان ما في كلامه على لزوم  
 الاضطرار عن هذه الصورة وانت خبير بان قول الامام ابو حنيفة لهما اذا واقف سائر  
 الائمة في صورة لا يحتاج الى الاضطرار في ملك اصحاب الملوك **قوله** والجوز في بيته  
 يحرم عن خلافهما هو سلة المنع ومع ما قاله ان الملتزم في متون الفقهاء الحنفية  
 هو ذكر قول ابو حنيفة متفردا او وقع قوله غيره **قوله** وما يقر ذاب بطنه بالبا الموصدة  
 والقاف كذا في نسخة الهداية قال في القاموس بقره شاة انتهى **قوله** اي يحرم ايضا  
 اذا جرحه التركية اي اذا وقع في بطنه ولم يتمكن ذبحه اما لفقد الاله او لضيق الوقت  
 وفقد الاله ان لا يجد الاله اصلا وضيق الوقت ان يكون الاله موجودا الا انه لا يستحي  
 عن الوقت ما يتمكن فيه الاستئذان فحصل الاله والاستعداد للذبح كذا في الكفاية  
**قوله** وكذا الواسل على صيد كثير وتسمى مرة واحدة اي فيقول الكل على جميع تلك التسمية  
 الواحدة على ما افصح عنه لفظ الكافي **قوله** بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة  
 لان الشاة يصير منه بوا يفعل خولا بد من تسمية اخرى حتى لو اجتمع احد يتما في الاخرى  
 فذبحهما مرة واحدة حلنا بتسمية واحدة كذا في الكافي **قوله** فان الحنة الاول يقال  
 الحنة الجراحة اي ادهنته كذا في غاية البيان فتوله اي اخذه عن غير الامتناع تفسيره  
 بلازم معناه **كتاب الذبايح قوله** وهي حيوان من شاة ان تذبح انما تصدى

تسمى الشاة  
 من شاة ان تذبح  
 انما تصدى

حيوان من شاة ان تذبح  
 انما تصدى

انما تصدى صدر الشريعة لتفسير الذبيحة بذلك ليصح قول صاحب الوقاية حرم ذبحه لم تذكر  
 يقال فيخرج بهذا التفسير السمك والجراد اذ ليس من شاة الشاة انتهى واما  
 تفسير الذبيحة الواقعة لفظ كتاب الذبايح بذلك كما وقع من صاحب الدرر هناك  
 فضلا عن تقريره حل السمك والجراد على ذلك التفسير ثم قال صدر الشريعة اذ لو حل  
 على المعنى الحقيقي لما يتناول حرمه ما ليس بمذبح كالمتردية والنطحة وكذا هما انتهى  
 وقول صاحب الدرر ويدخل المتردية والنطحة وكذا هما لم يوجب ان ذلك وانت خبير بان  
 لا معنى لان يقال حرم مذبح لم يذبح فلا بد من حمل الذبيحة على ما شاة ان يذبح ولم يذبح يذبح  
 اعتبارا او اضطرار في لم المرام واما التسمية فهي شرط لكل الذبيحة فلا ينبغي ان  
 ادخله ههنا في ما في الكلام وقد ذكر الزيلعي غير مرة ان الشاة اذا ذبح بشرط  
 وذكر مطلقا ينصرف اليها كقوله تعالى اتم الصلوة اي يشترطها ومنه ما روى عنه عليه السلام  
 اذن في اكل لحم الخيل اي اذا ذبح بقي ههنا بحت وبهوان هذا الباء انما الحقت بالذبيحة  
 والرمية فرقا بين ما يوصف به كذا امرأة قبيل وبين ما يجعل اسماء به انما يذبح وغيره  
 قوله فاذا قالوا ذبح كان المعنى انه وقع الفعل واذا قلت ذبيحة فان الذبح غير واقع  
 وكذا الضحية لان المعنى انه بعد ان يضحى صرح به الشيخ عبد القاهر في شرحه للايضاح  
 الح على الفارس بالمقصود هذا فيعيد ما افاده القائل الذي انتهى اليه صدر الشريعة  
 فان من شاء انما هو كون الذبيحة بمعنى المذبح على ما يشعر به قوله وانما حملناه  
 على ما ذكرنا لا على المعنى الحقيقي **قوله** فلا تحل القعدة الزلوة الطان معناه وضع  
 المسئلة فيما اذا كان ولم يذكر **قوله** والحجين قال في المغرب لحي العظم الذي  
 عليه الاسنان انتهى **قوله** والودج الودج بفتح الواو والدال وجمعه اوداج وكل  
 حيوان ودج كذا في طلبه الطلبة **قوله** والمرى جري العلوق قال في القاموس  
 هو كامي **قوله** فانما يرى الجنة التي جمع مدينة وهي السكين كذا في طلبه طلبه  
**قوله** فانه صادر من الجنة قال في طلبه الطلبة لان الجنة بغير المنزوع يفعلون  
 ذلك لان عادتهم ان لا تعلمون الاطهار ويكدون الاسنان بالمرود ويقايلون  
 بالحدش والعض فان بقيت حية يقطع عرونها انت خبير بان جعل قطع  
 العروق جواب المسئلة ليس كما ينبغي والارواح ما قاله صاحب الهداية وهو فان  
 فتح الشاة من قفا ما بقيت حية حتى قطع العروق هبل لتحقيق الموت بما هو ذكوة  
 ويكره لان فيه زيادة الالم فيخرجها من قفاها ثم قطع الارواح وان مات

صاحب الدرر  
 صاحب الوقاية

كلام على

كلام على

قوله فانما يرى الجنة  
 التي جمع مدينة



قبل قطع العروق لم يؤكل لوجود الموت باليس بذكوة فيما انتهى **قوله** فلم يوجد  
 وهو شرط كما سيجي في قوله والشرط في التسمية هو الذكر كما في الصالح المجرى ما قال  
 ابن مسعود جرد والتسمية حتى لو قال عند الزج اللهم اغفر لأكمل لانه دعا واول  
 انتهى **قوله** نحر الابل يذب وكره ذبحها النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر  
 والذبح قطع العروق في اعلى العنق تحت اللسان وكذا قال الربيعي **قوله** ان شاء الله  
 ايج قلت يظهر كلام صاحب الكافي والربيعي ان هذا المسئلة ليست بمسئلة اخرى  
 مستقلة كما يوهم عبارة صاحب الدرر بل رواية عن محمد بن عيسى مسئلة تعم توفس  
 او سقط في بره فليست **قوله** والمصر خارجة في البقر والبقر اي يحل البقر والبقر بالعم  
 فيها **قوله** والضيال كالنذر قال في المغرب نذر البعير نذرا او نذرا او نذرا او نذرا انتهى  
**قوله** وحكي في عبد الرحيم الكرمانى قال في القاموس كرمسية وتحقق بلدة بجوار **قوله**  
 والسكك بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الخاء المهملة والثابت يقال لها  
 السكك محمداً وداوود سحفي مقصور كذا في القاموس وقال في الصحاح السكك  
 واحدة السكك انتهى وما زاد عليه شيئا والذي يظهر ان يكون السكك بضم  
 السين سحفي مقصورة كثره وتمروا ما وقع في كثير من نسخ الدرر من شتبا بناء الطويل  
 فلا يظهر ما واه وكل مبنية ولم يفصل بين صيد وصيد وميتة وميتة كما في الكافي ولم تذكر  
 سبق ذكر لهذا الحديث في كلام صاحب الدرر **كتاب الجهاد** **قوله** لا على صبي وجسد  
 ولا امرأة ولا اعمى الا اورد وجميع على نبيج واحد لا شتر اكهم في مطلق عدم الوجوب  
 عليهم وان تنا وتواني الكيفية فان الصبي والاعمى وتظهير اعنى المقعد والاطع  
 لا وجوب عليهم بحال واما العبد والمرأة فانما يجب عليهما الجهاد اذا لم تكن النفقة  
 ولذا اورد المصنف تعليل كل واحدة وحدها نظم الدرر والفرع من هذه النكتة حيث  
 نظم الكل فيما في سطر واحد التعليل وقال لانهم عاجزون والتكليف بالقدره انتهى  
 قلت ما قاله على بحث فانه اذا اشتركت جميع ذلك في مرتبة عدم الوجوب عليهم  
 في غير صورة النفقة العام يكون نظم الكل في سطر واجب بهذا الاعتبار فالتبا  
 على ركاكة فان ذلك السبب انما هو لغير نفقة طعام فانما حكم تغير العام فجاء بعد ذلك  
 في كلام صاحب الدرر استقلا وتبين الفرق المذكور بين الفريقين هنا لك نعم  
 لو قيل ان بقوله لانهم عاجزون والتكليف بالقدره لا ينظم العبد والمرأة لكان له  
 وجه ولذا ضم اليه الربيعي قوله والمرأة والعبد مشغولا بخدمة الزوج والموت وحماها

سبحان الله وبحمده  
 والحمد لله رب العالمين

وحقها مقدم على حق الشريعة لما جرتها وعن الشريعة انتهى ثم ان نظم الكل  
 في سلك واحد وهو سلك القدوري وصاحب الكفر وليس صاحب الدرر  
 القبل لما غورته **قوله** ولم يعزم اى لا يضمن ما تلف في الدماء والاموال وقال  
 الشافعي يضمن كذا في الكافي **قوله** لانهم غير معصومين لفظ الكافي لعدم العصمة  
 المقومة لانها يكون بالاحراز بدرايا **قوله** وان اصابوا منه فلا دية ولا كفارة  
 وقال الشافعي يجب فيه الدية والكفارة لانه قبل مسلم خطأ فيجب موجبه ولاطلا  
 الضرورة فلا ينافي الضمان لكل مال الغير في المحضة كذا في الكافي **قوله** لكن الخيال  
 في المغنم خاصة الغلول بضم الغين المعجمة بمع الجناية وجبارة الربيعي هو سعة  
 من المغنم **قوله** اى تكل من التفصيل قال في تاج الاسمان تكل به تكلبا اى جعله  
 كالاى اخره لغيره وحمله على النكول انتهى **قوله** فيعتد بغيره قال صدر الشريعة بقوله  
 فيقتل بالنصب اى لان ثقله بغيره والفعل المضارع ينتصب بان مقدرة بعد  
 الفا اذا كان ما قبلها سببا لما بعده بعد عدة اشياء منها النفي فينتفى ان يصير عدم  
 قتل الابن سببا لقتل غير الابن اياه بان يشق بغيره ليجي اخر فيقتل انتهى ولان  
 من اجتنابه في كلام صاحب الدرر ايضا لئلا يتردد من الكلام وان كان قوله في الشرع  
 وابنه لا يمنع عنه ياتى من ذلك بعض الايام **قوله** بنذ اليهم اى ارسل اليهم خبر النقض  
 قال في المضاج المير بنذت الغنم اليهم نقضه وقوله شاعرا بنذ اليهم على سواء  
 معناه اذا ما وبت قوما فقلنا منهم المخفض الغنم فلا يقع الغنم بهم سببا  
 الى النقض حتى تعلم انك نقضت الغنم فيكونوا في علم النقض سواء وقع منهم  
 انتهى وقال في المغرب بنذ الشئ من يده طرده وبنذ الغنم نقضه انتهى وفي الغنم  
 ما معناه ان النكاح الاول لانه طرح له ثم قال لبنذ اليهم اى بعث اليهم فبعلمهم  
 بنقض العبد انتهى ولعل صاحب الدرر يبنى نكاحه المذكور على كلام وهذا كله طريق  
 ان قول الفقهاء بنذ لا يابى ليس بموافق لهذا الاستعمال والذي يظهر ان يكون قوله  
 بنذ الشئ من يده اى طرده بان يراد بنذ الامانة بغيري الاستفارة **قوله** حتى  
 ينظر وايج امرهم الظاهر ان يكون ضمير الجمع في ينظر والمرتين اى يوسع لهم  
 ان يندبروا امرهم ويرتدوا عما كانوا عليه ومنه قال في تفسير هذا القول اى المسلمون  
 في امورهم اى امور المرتدين او امور المسلمين ايضا لم يأت الشئ **باب**  
 المغنم **قوله** ذمة للمسلمين اى اهل ذمة كذا قال صدر الشريعة وفي الصحاح المير

قوله اراد بالصالحين  
 كلام على السوء العادى

منه صاحب الجهاد  
 صاحب الجهاد

ما ذكره



وتفسير الذمة بالعهد والمال ما وبالصفا وقولهم في ذمتي كذا في ضمانتي انتهى **قوله**  
ولا يبيعها وتوطأ اي لا يبيعونه بالذهب والفضة والعروض لان جواز البيع  
يعتمد الملك ولا ملك ولا يبيع له التناول للحاجة له لا يملك البيع كذا في الكافي  
**قوله** او دعه معصوما كذا ما اذا كان موضوعا بخذ مسلم او ذمتي لا يباح فضايلنا  
بالاستيلاء كذا في الكافي **قوله** الرضخ اعطاء شئ قليل والهراد ههنا قدر ما يراه  
الامام يخرجضاطهم على الغنم وهو قليل عن سهم كما سيوضح ثم الرضخ بفتح الراء  
المهمله وسكون الصاد المبعوضه واخره فاحتمل كما يظهر من القاموس وغيره **قوله**  
او دل لذي على الطريق لان في دلالة منفعة للمسلمين لا يذهب عليك ان وصح  
الذي بالقتال داخل في قوله وانما يرضخ لهم اذا ابتشر والقتال واما زيادة  
رضخه على السهم في صورة الدلالة فمذكورة بذكر قوله ولا يبلغ الرضخ السهم بطريق  
الاستثناء فذكر دلالة فيما بينهما ركبت حيا وكان الواجب اسقاط هذا الحكم في  
البيان **قوله** وقدم فقر اذ ذوى القرى عليهم قال في الكافي لان الاجماع الفقهاء  
على سقوط حق الاقرباء واما فقر او هم فيدخلون في الاصل السبعة اي ايتام  
ذوى القرى يدخلون في سهم النياح وما كين ذوى القرى يدخلون في سهم  
المساكين وابن السبيل في ذوى القرى يدخلون في ابن السبيل انتهى ويريد  
بالدخول الدخول على وجه التقديم ويظهره تقريره ان ضمير الجمع في غلبهم لا يراد  
على النياح والمساكين وابن السبيل على سبيل العدل والايكس فساد المعنى وظاهر  
المقصود ولو قال وقدم ذوى القرى الفقراء منهم عليهم كما في اكثره كان مراده اوجه  
**قوله** لانه اي لا يستحق الامام الغول استئناسا في من قبله انا في ساقية ولا عطفه  
مقوله من قبله انا في من قبله تبيلا بخذف حرف الجر وقوله اي لا يستحق الامام  
الغول اذا قال بيا لمؤدى الحكم وتقريره فاصل المعنى **باب استيلاء الكفارة قوله**  
او غير اليهم هذا عبارة الوقاية بعينها ولا يذهب عليك ما في عطف غير على قوله اموالهم  
في الركائز فان هذه المسئلة لا تعلق لها بمسئلة سبي الكافرين بعضهم بعضا بخلاف  
ما هو المعطوف عليه **قوله** وقدرت اي بدو المولى وسبب زوالها تباين الدارين  
على ما صرحه الرزيل **قوله** بخلاف المترد اي الذي ترد في دار الاسلام واستولى عليه  
الكفار **قوله** فمنع ظهوره بده تملكهم لو اقتصر على قوله فمنع ظهوره كما وقع في الهداية  
والبيان لكان كلامه سائما بغير او بعض العلم عليه بما نصه قوله تملكهم لا معنى له

في بيان ما هو المقصود من قوله

في بيان ما هو المقصود من قوله

في بيان ما هو المقصود من قوله

له في هذا المقام وانما يناسب ذكره في مسئلة الابح الداخل الى دافع انتهى وتوضيح الحكم  
مسئلة العبد الابح المتردد في دار الاسلام هو تملك الكفارة اذا استولى عليه فينا نصه  
هذا الحكم منه وتصدي لوقع هذا المحدث في قوله فمنع ظهوره بده مترد على قوله وظاهر  
من على نفي انتهى وهو توجيه حسن ولو لم يكن بينهما فصل بالاجنبي لكان حسن **قوله**  
ملكه اي يملك الابن بالهبة كما وقع في لفظ الرزيل **قوله** فمن وجدته ماله مال الذي  
ملكوه واما الذي لم يملكوه فبما خذ حيا مطلقا كما يأتي في العبد كان ينبغي تقديره  
هذه المسئلة على قوله لاخرنا ومتردنا كما في سائر المتون كذا قيل **قوله**  
في الغانين اي بر الغانين على ما صرح به صدر الشريعة **قوله** وانما قلت قيل  
فسمت لكم ما وقع في ابن جبير بان التقييد بقوله في الغانين يعني ههنا  
الاضافة **قوله** واسلم عديته لوقال عديته كما في عبارة الوقاية لكان مراده  
اظهر **قوله** ولا يشبث الولأ من احد لان هذا اعتق حكيم انتهى يريد ان ما وقع  
في شرح الطحاوي لا يدل على ثبوت الحق الحكمي في جميع المسائل الخمس على  
ما يظهر من تقرير صاحب الدرر **باب المستأمن قوله** عن الكفاية الادابة البيع  
بالدين واما اذ ان يشهد بالدين فهو انقل بمعنى حل الدين انتهى **قوله**  
ولا دلالة وقت الادانة اصلا اي لانه اذ انة حربة للمستأمن ولا في حكمه  
نحلا عدم الولاية وقت القضاء فانه مخصوص بصورة ان يكون الدين على المستأمن  
ولذا اضم شرح الهداية الى ذلك قوله لم يحال لا يقضي على الحربة لا يقضي على سلم  
تحقيقا للمعنى **قوله** قضى بينهما اي قضى للدائنين على صاحبه بالدين كما في الكافي  
**قوله** لا التزمهما الاحكام بالاسلام اراد بالاسلام الاحكام الشرعية المرتبة على الاسلام  
ومنها القضاء عليه لانه الادانة من الافعال الواقعة بين العاقدين فلا يراد عليه  
ما قيل فيه انه اراد بالاحكام الاحكام الواقعة بعد الاسلام فالام كذلك وان اراد  
اعم منها ففيه تأمل كما لا يخفى انتهى **قوله** واما الغضب فلما ذكر في قال الرزيل واما  
قال لا يقضي بالغضب لان الغاصب ملكه على ما بينا من ورود الاستيلاء على مال  
مباح ولا يؤخذ بالرد لان ملك الحربة بالغصب صحيح لا حيث فيه انتهى **قوله**  
وفي الخطا عطف على قوله في العمد اي واما وجوب الدية في ماله في الخطا **قوله**  
ولا شئ في العمد اصلا لعدم قدرية على من هو في دار الحرب **قوله** لان العصمة  
لا يبطل بعارض الكسير يريد بالعصمة عصمة المقتول المنقومة بالاحراز بارادنا **قوله**

في بيان ما هو المقصود من قوله

في بيان ما هو المقصود من قوله

في بيان ما هو المقصود من قوله



وفصل الخطأ بالكفارة كما مر في بشرح قوله قتل مسلم مستأن ثم في حيث قال  
 فلهذا لا كفارة في العمد عندنا **قوله** فيها ونعت وجواب الشرط محذوف أي فكما سبيل  
 عليه كما سبج التصريح به في الشرع **قوله** لئلا يصير غنيا لهم العين ههنا بمعنى  
 الحاسوس **قوله** لا يترك ان يرجع الى دار الحرب الظان ان يترك ههنا مأخوذة  
 من فوطهم تركت التمسك كما أي لم أخيرة عن حاله ذكره القوي في المصباح المنير  
**قوله** نكنا أي الجزية توضع بعد السنة أي استوفت عليه الجزية حول بعده **قوله**  
 الآن يشترط اخذها في الفوق بين ابتداء وضع الخراج عند تمام السنة وبين هذه  
 عند واضع **قوله** ويقال في بالنصب عطفها على الفعل المنصوب بان أي وان  
 يقال له في جانب الامام فهو تفسيره ثم ان الموجود في النسخ وتأخذ بالواد  
 وليس له وجه ظاهر وربما يتكلف بان يحكى عطفها على محذوف من قول الامام والتقدير  
 نضع عليك الجزية وتأخر **قوله** ومانى دار الاسلام من ناله على خط الخط فحين هو ان  
 على الا هلاك كذا في الصحاح وابعده من الماتن موضع لذلك كما يظهر من لفظ الهداية **قوله**  
 أي صار في اشارة الى ان في تضم الهمة على صيغة المفعول من الافعال يقال فاء الله  
 المال صيره غنيمة وقوله وديعة قائم مقام فاعله **قوله** لان يره بها اسبق عبارة التلي لان  
 يره فيها وهو الظن الوسي الصبي قبل أي مع انه فانه لو سبي بدون الام لا يظهر فائدة  
 التسمية **باب** الجاني فانه يحكم بسلامة بغيره الدار ايضا على ما مر في كتاب القلوة **قوله**  
 وجا بار الاسلام كذا في النسخ والقواب وصار كما في عبارة التلي **قوله** وظاهر  
 ان الدية في هذه الصورة انفع لانها تكون داخل في بيت المال فيكون وسيلة  
 لانتظام مصلحة الجمهور تحقيقا وليس هذا القتل نفس واجب لغيره بالنسبة  
 عن الاقدام على القتل فانه امر موهوم بعد بالنسبة الى النفع الاول شيئا يسيرا  
 وانما يرجح ذلك يكون موجب العمد هو القود عينا ويظهر ما قرناه ان قول من  
 قال وهذا على اطلاقه من كل فان القتل قد يكون النفع ليس بشي **باب** الوفاة **قوله**  
 اما اقصى حجر هو فحين بمعنى الضحى لانه وقع في اما ابا يوسف الضحى ويظهر ذلك  
 ان من روى سكون الجيم ومن نسهه بالجانب فقد صرف كذا في الغاية **قوله**  
 بمدة بالنسخ والسكون اسم رجل وقيل اسم قبيلة ثبت اليها ابا الميرنية مسمى  
 بذلك المقام فيكون بمدة بلام قوله باليمن كذا في الغاية **قوله** ولو قسمها  
 بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت سفي بما اخرج كذا في اجماع لهذا

في قوله قتل مسلم مستأن  
 في قوله قتل مسلم مستأن  
 في قوله قتل مسلم مستأن

في قوله قتل مسلم مستأن

هذا لا يدخل له في هذا السبج والسبج الحقيقة **قوله** سواء الوق اي ارض سواء العراج  
 وبه صرح الامام الترمذي فيقال سواد الكوفة والبصرة اي قراها وتسمى سواد الوق  
 به لحجرة اشجاره ورزدي كذا في النهاية **قوله** ويقال من العلت اي يدل قول اولين  
 من النقلة وهو نفع العين وسكون اللام وقرب موقوفه على العلوية وهو اول العراج  
 شرقي دخل كذا في الغاية **قوله** وما حياه مسلم تقييد وضع المسئلة بالمسلم مستفاد من  
 كلام الرليحي حيث قال وهذا التفصيل في حق المسلم واما الكافر فيجب عليه اخراج مطلقا  
**قوله** وكل منهما اي من الارض العشرية والخراجية قد سبج من ارض العشرية والخراجية  
 على وفق ما في الهداية وسائر المتون ولم يتوض هنا لك كون المأخوذة خارجا بوجه  
 من الوجوه فخرج ضابط المأخوذة على ما سبج فتقدم في اجماع الصغير مع ما سبج منه كما يقتضيه  
 كلامه متستر بل متغذر كما لا يخفى غير ان صاحب الهداية قال بعد ما قسم الارض الى العشرية  
 او الخراجية على الوجه الذي ذكر في اول الباب وفي اجماع الصغير كل ارض تحت عبوة  
 فوصل اليها ما الاثر في ارض خارج وما لم يصل اليها الاثر في ارض خارج منها عين في ارض  
 عشر لان العشر متعلق بالارض النامية ونما وما بما في غير السقي بما العشر او بما الخراج  
 انتهى قال صاحب الغاية في شرح قوله في اجماع الصغير لهذه الفاتحة انتهى ويظهر ذلك  
 من كلامه ان المقصود من ايراد ذلك التشبيه على اختيار محمد لانه في ارض تحت عبوة  
 لمسك آخر خارجا بما سبج وهو الاعتبار بما لا ولا مذهب عليك ان سوق كلام صاحب  
 الدرر بمفرده عن ذلك المقصود ثم ان لفظ اجماع الصغير صريح في ان ضابطه المأخوذة  
 في ارض تحت عبوة فاما كون جميع الارض العشرية والخراجية داخلا فيها كما يقتضيه  
 ساق كلامه فلا يري له وجه صحة ونسبة الى اجماع الصغير كما سبج منه قرينة بلامرية  
 ثم قال صاحب الكافي في المونة في غير المنصوص عليه يزور مع ما لكن لفظ صاحب الدرر  
 لا يحتمل التوجيه بحمله على ذلك فليندبر **قوله** الارض كافر سفي بما العشرية في غير  
 بان الاستثناء المذكور لمجرده يعني في قوله سفي بما العشرية قال في اجماع الصغير العشر  
 والخراج متعلقان في هو تخصيص لا نقل صاحب الهداية على ما نقلناه قبل اسطر ومسئلة  
 الماتن مبني على ذلك **قوله** وقال الرليحي مراده فضاء التفصيل في حق المسلم في هذا  
 بيان منه لاستثناء ارض الكافر في صورة العشرية **قوله** لا يجب عليه اخراج او العشرية  
 كذا في النسخ ولفظ الرليحي او العشرية وهو الموافق لما سبج من صاحب الدرر **قوله**  
 ثم لما ذكرنا ان ارد ان يبينه فقال لا يذهب عليك ان تقسم المأخوذة على هذا الوجه انما ذكره

في قوله قتل مسلم مستأن  
 في قوله قتل مسلم مستأن  
 في قوله قتل مسلم مستأن

في قوله قتل مسلم مستأن



صاحب الكافي في مسئلة احياء الارض فان ما ذكر سابقا من الاعتبار فيه بقرب اعقر الارض  
خارجية او عشرية انما هو قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن عيسى ان احياءا ما جاء  
السماء او عين استنبطها او سر محفرا او ما الفرات ودجلة وحيون وانما العظام التي  
لا تملكها احد فهو عشرية وان احياءا ما بناها رصفها الا عاصم فهي خارجية انتهى **قوله**  
في ارض عشرية لعلك اذا لحقت ما قرناها يظهر لك كون قوله هذا زيادة مؤنة  
ما هو المقصود من الكلام وكذا قوله في ارض خارجية الا يرى ان قول صاحب الكافي المؤنة  
في غير المنصوص عليه تدور مع الفائدة اراد بالمنصوص عليه الارض العشرية والخارجية  
على ما هو المذكور في اول الباب والامر بغيره ههنا ارض حيازة ليست من المذكورات  
فيما سبق فكان الواجب عليه اسقاطها بينك العبارتين كما في لفظ الكافي فتلاحظ محمد  
بن عيسى **قوله** لكل حريم قال في الكافي لان المومن متفاوتة فالمرارع اكثر مؤنة  
والكرم احقها والركاب بينهما والوظيفة لتفاوتة تتفاوتها فالواجب فيما سقت السماء  
العشر وفيما سقى بغير او ذابية نصفه انتهى ثم ان الامر من قوله لكل حريم  
كل حريم يصلح بذر على في الكافي وهذا لا بد منه لينظر مقابلة بما ذكره **قوله**  
صاحبا قال في الهداية هو القفيز الياسمي وفي الكافي المراد بالقفيز الصاع وهو ثمانية  
ارطال اي اربعة امنا خلافا لابي يوسف انتهى **قوله** من تروا عشر هذا ما ذكره صاحب الهداية  
مغربا لا فاضلا ونقل صاحب الكافي عن كتاب العشر والخراج ان هذا القفيز يكون  
تمايزه في تلك الارض وهو صحيح وقيل من تحفة فقط وهو ايضا مذكور في الكافي  
**قوله** او التخل متصلة التخل جمع تحفة كتمرة وثمره ولذا انت حاله **قوله** فان كانت الاشجار  
ملتقة لا يمكن زراعتها فهي كرم كذا في الكافي ولا يذهب عليك ان ذكر قوله في الكافي  
والتخل متصلة يكون الحكيم على هذا التفسير فان التخل المتصلة هي الكرم **قوله** ويزاد  
عند محمد هذا الحكم فيما اذا لم يكن له من الامام توظيف واما في كل بلدة فيما توظيف من  
الامام فلا يعتبر ولا يزداد في قولهم جميعا صرح به في الخلاصة كذا قيل **فصل في تجزئة**  
فيه اشارة الى ان ما في ايديهم من العقار يرجع فيه تأمل لان ملكهم بما في ايديهم قبل النظر بهم  
موضح لاضافة الاملاك اليهم كالمشبهة لاسيما مع كيفية العبارة المذكورة **قوله** واربعة  
دراهم وزن سبعة قوله وزن سبعة حجر ورطابا بدل من دراهم فانه مضاعف الاربعة  
وقد سبق منه ما يتعلق بتحقيق هذا الدرهم في اول باب زكاة الاموال من كتاب الزكاة  
**قوله** ولا على مرتبة في كلامه ههنا على وفق ما في الهداية ولو قيل وكذا المرتبة كان

كان كلامه اعم تقفا وابتعد عن ابراهيم ان خلا فان عرض المرتبة وطفله ايضا اذا ظهر عليهما  
في حكم عرض الولي العتيق وطفله على ما صرح به الربيعي **قوله** انه يوضع عليه اذا كان  
يقدر على العمل لا بد الصنيع للقدرة فصار كماله عطل ايضا خارجية كذا في الكافي **قوله**  
ويعلم على درهم لئلا يستغفر لهم قال في الهداية ويجعل على درهم علامتا كيلا يقف  
عليهما بل فيدعوهم بالمغفرة انتهى **قوله** ونقص عهده والظكون الفعل المذكور على  
صيغة المعلوم وعلمه الذي وعهده منصوب على انه مفعوله وقد وقع في عبارة  
الهداية واذا انقض الذي العهد ويجعل ان يكون على صيغة المجهول على قيل او وقع  
في عبارة الربيعي فلم ينقص النبي عليه السلام عهده ذلك اليهودي **قوله** ولما ان ما  
ينتهي به القتال دليلنا هذا يتعلق بقوله في المتن ان امتنع عن الجزية وابنت خبير  
بما في ترتيب كلامه من القصور فان الظاهر من ذكر دليلنا هذا اعقب خلافة السبب  
ان يكون هذا دليلنا من جانبنا وليس كذلك بل دليلنا فيما هو سبب في قوله سبب  
النبي عليه السلام يحكما يظهر من الهداية فكان الواجب عليه ان يذكر دليلنا في خلافة  
السبب عقيب قول الشافعي فيما على هو المعتاد ثم يذكر ما يتعلق بمسئلة الامتناع  
عن الجزية ولا يظهر الوجه لفصل الكلام بين المتعلقين بمسئلة السبب بما يتعلق بالامتناع  
كما في الجزية وهو ظاهر **قوله** اللهم الا ان يرد بالالتزام تأخر ما انصوب ان يقال  
بالامتناع كما قيل **قوله** والكفر القارن اي القارن لذات الكافر وقت التحول الجليل  
**قوله** ايضا قال يهودي الرسول صلى الله عليه وسلم اتاكم عليكم كذا في النسخ والمؤيد  
في نسخ الربيعي عليك بالافراد **قوله** والبدري يوجد في نسخ هذا الكتاب على هذه الصورة  
بالا المؤيدة والذال الممهلة ولا يعرف في الرجال المؤيد من هو على هذه النسبة صوابه  
الشورى بالنساء المثلثة والواو كذا في النسخ البرازية وهو سفيان بن الثعالبي او بينهم  
في القاموس نور ابو قبيلة من موافق سفيان بن سعيد **قوله** ضعف ركانان يلزم منه  
ان يكون ما خطوه زكاة وقد قل عمر رضي الله عنه من جزية نسما ما شئتم كما ذكره الربيعي  
وقد مر في اول باب الزكاة ما يتعلق بهذا البحث فذكره **قوله** بمنزلة مولد القريش حيث  
يؤخذ عنه جزية وكراج وان كانا لا يؤخذان عن القريش نفه فكذا من يؤخذ عنه  
جزية وكراج من معق القلي وان لم يؤخذان من القلي والامر بالمولى ههنا هو  
المعق بفتح النون **باب المرتبة** قياسا على ابا الزوج قال في كتاب النكاح في الدرر اذا  
فرق القاضي بينهما فان كان الابا من طرف الرجال لانه الشافعي انتهى **قوله** فان النكاح



لما انسخ بالردة صحح كلامه هذا وقع ما يقال ان الفرقه تقع بين الزوجين  
بالارتداد وكيف يتصور الطلاق من المرتد وطريق رخصه تصوير ذلك بصورتين احدهما  
هذه والاخرى ما ذكره بعد ما يظهر من العناية **قوله** وكذا اذا ارتد امراة فطلقها  
مما كذا قال صدر الشريعة وتعلل الصواب اسقاط قوطها في سلماتها كما فعل صاحب  
الكافي فان المقصود في المقام انما هو تصوير الطلاق من المرتد لا ما وراءه **قوله** لانها  
تقتضي المساواة في الدين حتى لا يجوز شريكه المفاوذه بين مسلم وذمي كما يجيء في كتاب  
الشريعة ان شاء الله **قوله** لان كون المرتد ميتا بالوفاة بدار الحرب فخر فيه كما قال في  
الكافي في باب الاول والاكفائه كتاب النكاح في مسئلة حيار البلوغ ولا يكون بين  
الفرقة الا عند القاضي لان في اصله اذا هو مختلف فيهم من ابا ومنهم من راي ان  
وقره الريلبي واما ما قيل ان الصواب ان يقال انما اجتمع الالف لقطع الاحتمال لان  
الفتح الى دار الحرب ليس بحكم لاحتمال العود فاذا انصل القضاء ليصير حكما لان الاصل  
في كل احتمال ان ترتفع احتمالات القضاء والقاضي كما في المفقود وخبره انتهى فقيه ان اطلاق  
الحكم على مثل ذلك غير موافق لاصطلاح القوم **قوله** لاستغنائه لكونه كالميت الضمير  
ان للمرتد الحكم عليه بدخول دار الحرب **قوله** وان ازاله عن ملكه اي ازاله الوارث  
مال المرتد وفيه في التعليك لا يخفى ثم ان ازاله اعم من ان يجزعه عن ملكه او تلفه على  
يظهر من كلام الريلبي **قوله** وتقتضي عبادته كذا في الاسم وانت خبره بان تحتمل ان يكون  
فاعل يقتضي ضمير اسم بدارتداده كما يظهر من عبارة قاضيها وليس فاعل كما في قوله  
ذلك بل ضمير دخوله الى دار الحرب ثم قوله في الاسم متعلق بقوله تركها ولا يصح جعله متعلقا  
بالفعلين على سبيل التنازع لان الفعل الاول يقتضي ان يكون المراد به الاسم  
بعد الارتداد بخلاف الفعل الثاني فانه يقتضي ان يكون المراد به الاسم قبل ولا يتنازع منه  
في باب التنازع **قوله** وجازب المسلمين زمانا كذا في العناية وهو محل تردد **قوله** والمسلم  
يرث المرتد قال في بعض شروح الهداية وقوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر لا يتناول  
لان المرتد ليس كافر مطلقا لانه يجز على الاسلام والكافر المطلق لا يجز على الاسلام انتهى **قوله**  
فيكون مسلما اي تبنا للاب كما قال الريلبي **قوله** وان جازت اكثر منه كان الظاهر ان يقول  
وان جازت سنة اشهر كما في سائر الكتب **قوله** كان العلوي من ماء الترديد قال الريلبي  
نحو ما اذا جازت سنة اشهر لان لم يتفق بوجوده عند الردة حتى يكون مسلما متبنا  
انتهى ولا يذهب عليك ان تقريره اوضح من تقرير صاحب الدرر **قوله** فالحق اي اذا وقع

اذا وقع في الغنمة ولا سبيل لورثته كذا قال الريلبي والمسلم لتقريره ان يكون وظهر  
عليه على حقيقة المجهول **قوله** لان الاول ان يجز فيه الارث اراد بالاولي بدون ماله  
افصح عنه صريح لفظ الهداية ثم ان كون الدخول الاول في المسئلة الثانية بلاما لا يفتي  
لتصوير صدر الشريعة والاوضح كما في الهداية وجبارة فان لم يرجع واخذ ماله والحق  
بدار الحرب فظهر على ذلك المال فوجدته الورثة قبل القسمة ميرد عليهم انتهى فانه لو دخل اول  
مال ووضعه في دار الحرب ثم رجع واخذ ماله اخر يكون من هذه المسئلة لا حاجة وقوله  
فظهر على ذلك المال من عن التقيد المذكور بل شبهة **قوله** بحكم القاضي بلحاظه واما اذا  
قبل حكمه واخذ ماله ولحق به ثانيا فلا سبيل لورثته على ذلك المال لانهم لم يملكوه قبل حكم  
هم بلحاظه على ما بينا غير مرة **قوله** فكان الوارث مالها قديما وللمالك القديم ان يأخذها  
قبل القسمة بغير شئ وبعده او من التي غير بالعوض ذكره الريلبي **قوله** فبدل اي بدل  
الكتابة فيه بغيره لان وضع المسئلة على كون بدل الكتابة غير مؤدى الى الابن فانه اذا رجع  
المرتد لثانيا بعد ما أدى بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة ذكره في العناية **قوله** لنفوذ ما بديل  
منفذ لصدور ما من الاب حال ولا يه كذا في الكفاية **قوله** وحقوق العقد فيه يرجع الى الموكل  
يجيء في اول كتاب الوكالة من العقود التي ترجع وحقوقها الى الموكل ثم ان الموجود في النسخ  
فيه والظهير فان يرجع الضمير هو الكتابة **قوله** فبدل اي بدل الكتابة لسيده والباقي لوارثه  
هذا الجواب اذا وفي ما ترك كتابه واما اذا لم يترك كتابه لولاه لانه مات عبد المارث  
وما ترك كتب عبد المرتد والعبد اذا ارتد واكتب في حال ردته فكتب سيده لانه لم  
يزل ملك المولى بالردة عن رقبته لانه صار دمه مباحا واباحه دم العبد لا يبرئ ملك سيده  
عنه كما لو وجب عليه فوكذا اقرره صاحب الكافي **قوله** والردة لا تؤثر في الكتابة قال الريلبي  
فانه الكتابة لا تبطل بالردة والالتحاق بدار الحرب لانها لا تبطل بحقيقة الموت فبالحكم او لا  
ان يبطل بغير ملكه لانه لا ينصرف في حاله **قوله** فكذا الكتب اي الكتب المكتات بغير  
ان الردة اذا كانت لا تؤثر في هذه الكتابة فكذا لا تؤثر في الكتب الحاصلة بسببه كما يظهر  
من تقرير صاحب العناية ثم ان النسخ على هذا والظهير في العبارة فكذا في الكتب والفظ صاحب  
الهداية والكتب لا يتوقف بالردة فكذا الكتب **قوله** فجلست المرأة في دار الحرب قال  
في الكفاية قبل ذكر دار الحرب وقع اتفاقا فانما اذا اجبت في دارنا ثم لحقت به بدار الحرب  
فالجواب كذلك ولعله يشمل على فائدة وهي ان العلوي متى كان في دار الحرب كان العبد  
عن الاسلام ومتى كان في دار الاسلام كان اقرب الى الاسلام باعتبار الدار تكون الدار



الاستتار فالحق هنا لك يكون جبراً هنا بالطريق الاول انتهى **قوله** والولد يتبع الام  
 اي في كبرية والرق فالحق تشرع فكذا اوله **قوله** لا ولده اي ولد الولد وهو كما هو الرواية  
 كما سيظهر ثم انه لم يتعرض لعلته في الشرح وهي ما قرره الربيعي من انه لو اجير ولد الولد لما  
 اجير ان يجبر تبعاً لابييه ولا وجه له لان اياه كان تبعاً والتبع لا يكون له تبع او يتبع لجدته  
 فلا وجه له ايضا لان تبعية الابائي الذين قال على خلاف القياس فلا يلحق به احد **قوله** لان الاولاد  
 يتبعون الابائي الذين قال الربيعي ويجوز الولد على السلام بتبعاً لابويه لان الاولاد يتبعون الابائي  
 في الدين لقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه  
 عليك ان ما اقتضاه سوق كلامه ان يكون المراد بالاباء ههنا الاباء والامهات بطريق  
 التغلب وهذا اذا كان الاب والام على وجه واحد واذا اختلفا دينا فالمتبع  
 هو خير الابوين دينا لا محالة وعلى هذا يكون قول صاحب الدرر كما يجيز لوجه عليه قاصراً  
 بل كان ينبغي ان يقول كما يجيز ان عليه على قوله الربيعي ثم ان هذا التعليل ناظر في الاول  
 الاول يجيز على السلام **كتاب احيا الموات** **قوله** فطريق الاول اراد بالاول ههنا المجي  
 اولاً وهو فاعل حي في قوله حي ههنا بخلاف الاول في قوله لانه اذا سكنت عن الاول  
 فانه احد الاربعه الذين اخاطوا جواب الرابع **قوله** للعطن وهو محرر وطعن الابل  
 ومركها حول الخوض ومرعى النعم حول الماء وجموعه اعطان كذا في القاموس **قوله** وهو  
 بئر تاج الابل في المناسب لهذا التفسير ان يقال بئر العطن كما في الوقاية وخبرنا  
 وكذا بئر الناضح ثم ان لو قيل وهو بئر يستقي تأكيد كما في الكافي والبيهقي ليحصل من  
 تفسيرهما تفاوت بينهما في الحكم كان **قوله** وهو بئر يستخرج ما وما يبيع الابل  
 ونحوه قال في الكافي وجا به بئر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع ليس فيه الناضح وهو الابل  
 وبطول الوث انتهى والمراد بجو الابل النعل والحجار والبقر مثلاً وانت جبر بما في عبارة  
 من الركاكة فان الناضح هو البعير فكيف تدخل في سباق تفسير بئر الناضح البئر التي  
 يستخرج ما وما يبيع غير ما يحتاج رفعها الى العسف **قوله** والاصح ان خمسمائة درهم كل  
 جانب مائة وخمسة وخمسون ذراعاً كذا في الكافي **قوله** وان ياخذ بكيس ما ثم  
 اي يلزمه اصلاح حريم وطريق الاطلاء ان يكبس الاول اي يملأ ما بالتراب يقال  
 كبس البئر اذا طلاء ما بالتراب **قوله** وقاله مسنة بان يكون مسنة النهر خياله  
**قوله** واذا لم يكن له حريم الا كبحر يشير الى ان الكافي قوله خمسينه فصح وهذا احد  
 الطريقين فيما على ما اوضحه العلامة التفتازاني في شرح الكشاف والذي يظهر

يظهر انه لا حاجة الى جعل الفاضحة بالتقدير بل يكفي جعلها تعريفية على انه لا يخرج للشر  
 الا كبحر اذ كون المسنة لصاحب النهر على قول الاماميين مبني على كونها حريم النهر في  
 لطيفه وخبر ذلك على ما يظهر من الكافي **قوله** وارض لاخران بان يكون تلك الارض  
 حلف المسنة يلزمها كذا في الكافي **قوله** لصاحب الارض هذا اذا ادعى صاحب الارض  
 مسنة وادعاهما لصاحب النهر ايضا ثم ان ما ذكر جوابي حقيقته رحمه الله وقال لصاحب  
 النهر جرم للطيبة **فصل في مسائل الشرب** **قوله** الشرب نصيب الماء  
 بك الشرب قال الربيعي الصواب نصيب من الماء قال انه تعالى لها شرب ولكم شرب يوم  
 معلوم **قوله** صح دعواه اي الشرب طالحه ولا ارض لا يذهب عليك ان بين المسئلة  
 والماء الذي بعد ما من فروع الانهار المملوكة فما كان ينبغي ذكره من ههنا بل كان الكتاب  
 ان يذكر ان الماء ليس في ذكر الانهار المملوكة ففي كلامه من سوء الترتيب ما لا ينبغي **قوله** وتغل  
 موضع مشترك بالنسبة ناظر الى مسئلة نصيب بحر **قوله** الا ان يكون رحي نصيب في ملكه  
 غير مصر بالنهر والماء هذا في النهر المملوك كما يدل عليه قوله بل اذن شرهه وبسبب من قوله  
 فكبري نهر ونصب رحي بلا ضرر للعامة ليس الا في الانهار العظام غير مملوكة فليس  
 في كلامه شائبة التكرار **قوله** لا تقادم العهد دليل على انه حقه اجماع الكلام الربيعي حيث  
 قال وانما لا يكون له ان يسوق شربه الى ارض له اخرى ليس لها شرب لانه اذا  
 فعل ذلك يخشى ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر مع ان الاول اذا تقادم  
 العهد يستدل على ذلك بالمحذور لاجراء الماء اليها انتهى وبوافقه بنفعه لان في بوضي  
 بالانتفاع بعين الشرب ولا يوصي بعين الشرب ولا تغلق ولهذا التقييد بمسئلة  
 الارث **قوله** وجاز ان يقوموا مقامه فيما لا يجوز تملكه كالماء وصاحبه عبارة الربيعي فيما لا  
 تملكه بالماء وصاحبه وهو الظاهر **قوله** ولا يضمن اي ما اختلفه مع الشرب بهذا الطريق **قوله**  
 وان لم يجد قبيل لصاحب النهر لو قال يدل قوله لصاحب النهر لصاحب الماء لينظم المذكورات  
 عليها كما قال الربيعي كان اصوب **قوله** وفي انهار مملوكة ان هو متعلق بقوله فستكون فيما  
 اي في الشقة فقط فهو متعلق بقوله فيما يسبح يشترك الكل في ما اورده نهر مملوكة كمرحلة  
 ان فان حاصلة ان يشترك الارض والبرهايم والارض في مياه تلك الادوية وحاصل  
 ما ذكره ههنا ان يشترك بنو آدم والبرهايم فقط في انهار مملوكة وبسبب وجوب وقناه  
 ويكون الفرق بين المياه وتلك المياه من جهة الاراضي فقط قال في اكثره وفي الانهار  
 المملوكة والاباء والحياض لكل شربة ويستفي دابة لاراضه انتهى بقي ان قوله اي بلا

يشتركون في الشرب



محل تأمل والصواب بلا اشتراك لهم في الشرب محل تأمل والصواب بلا اشتراك  
لهم في سقي الاراضي **قوله** وكان القول بالاشتراك فيما مقتضى القول يجوز سقي  
الدواب من هذه المياه وكان الواجب ان يقول يجوز سقي الدواب من هذه المياه  
مطلقا **قوله** وان لم يجد قبل لصاحب الشرع لو قال بدل قوله لصاحب الشرع لصاحب  
الشرع المذكور كما قال الزبيدي كان اصوب **قوله** فانه بلا صلاح هذا اذا كان في فضل  
من صاحبه كما ذكره الزبيدي كان اصوب فانه بلا صلاح هذا اذا كان في فضل من صاحبه  
كما ذكره الزبيدي وقد فات ذكر هذا الشرط صاحب الدرر **كتاب الكراهة والاشياء**  
**قوله** فاذا استعمل الكراهة في كسبه اراد به الحرام اي اذا استعمل لفظ المكروه مطلقا  
اراد به الحرام واما اذا ذكر المكروه التنزيهي فيذكر بالتقييد **قوله** فبسته الحرام نسبة  
الواجب الى الفرض قبل فيه ان هذا انما يتأتى على قول محمد انتهى قال في التبيين والمكروه  
نوعا مكروها كراهة تنزيهية وهول التحلل اقرب ومكروه كراهة تحريم وهول الحرام اقرب  
وعند محمد لا بل هذا احرام لكن بغير القطعي كالواجب مع الفرض انتهى **فصل قوله** ذكره  
الحكم الامان ولنبهنا قال في النهاية واما خص الامان مع شمول الكراهة لحكم سائر الحكم  
ليست بغير عطف الدين عليه اذ الدين لا يكون الا امة الامان انتهى وفيه بحث فانه  
لو قيل كراهة التحريم الاصل ولنبهنا كان اعم فانه مع عدم قوات ما قاله **قوله** لم يقل  
حرم لان فيه خلافا مالك كان الظاهر ان يتعلّق هذا بقوله في الامان كراهة لكن لا يبرى  
وجه صفة فان المشرع في المتن كناية عن قول ابي حنيفة نعم دون قولهما فضيلا  
عن قول مالك ولعل قال لو قال لتعارض الادلة فيه كان النسب الا ان يراى  
مالك المتعارف بتعارض الادلة ايضا انتهى فلو كان كذلك المحذور ومقتضى دفعه  
بان يجعل ضمير لم يقل غايه الى ابي حنيفة ولكن لا يذهب عليك ما فيه من الشك  
**قوله** كذا لم يقل ولنبهنا مكروه وعند ابي حنيفة وذكر صاحب النهاية ان لبن الخيل عند  
ابي حنيفة على رواية هذا الكتاب حلال لا يابس به والحل لم يحرم **قوله** قبل كراهة  
الحق قد سبق منه الاختلاف في كتاب الزباج **قوله** خلافا لما كان في حلال بلاكراهية  
اصلا عندهما واعتبر بان مقتضى الحق المعترض هو صاحب التمسك ابي بن قاضي  
سماوة **قوله** اقول من شأوه الغفلة عن عبارة المشايخ في قول بعض العلماء  
فيه نظرا ما اولافان عبارة اجله المشايخ وقعت بكلمة في دون كالمجامع الصغير المحيط  
والذي فيه حتى ان عبارة الحديث الشريف الذي هو الاصل في هذا الباب خرجت

57  
خرجت بكلمة في واما ثانيا فلان هذا في الجواب عن الاعتراض المذكور وهو الفرق بين استعمال  
التعارف وغير المتعارف وهو يكفي في ذلك من غير حاجة الى صيغة الابتداء انتهى **قوله** وهذا  
الاختلاف فيما اذا اخلص كذا في نسخ هذا الكتاب والظن فيما اخلص كما في عبارة الزبيدي  
فان المناسب للمقام كونه من اخلص لانه التخليص لان مراده بالحل والحكمة يحصل  
في ضمن ضمنه المعاملة قبل باقى عنه ماقام كلام صاحب الكفر فان مقتضى قوله والظن  
في المعاملة ان يكون التحلل والحكمة في ضمن المعاملة فانه جعل قوله في المعاملة مقابلا لقوله  
ويقبل قول الكافر في التحلل والحكمة انتهى وفيه بحث فان ذكر المعاملة في العبارة المذكورة  
لا يتعلق له بالخالف بل هو في الفاسق ليس الا ان يستوضح ما قاله صاحب الدرر بما ذكره  
الزبيدي في انه اذا قيل قول المحخير في المعاملة وكان في ضمن قبوله فيما قبله في البيانات  
ضمنا لان كل معاملة لا تخلو عن ديانته فلو لم يقل قوله فيما من ضمن المعاملة لادى الى خروج  
وكان يفيد المعاملة بالكلية وهو مفتوح فيقبل قول المحخير فيما ضرورة تجل البيانات المقصودة  
وانا لا يكفر وقوعها كالمعاملة فلا يخرج في اشتراط العدالة انتهى **قوله** لا مطلقا الحل والحكمة  
احتمار به عن دخول ما هو قصدي من الحل والحكمة بان يقال هذا احلال وهذا احرام كما يوضح  
من سورة كلام الزبيدي **قوله** وكونه من اهل الشهادة في الجملة كما في شهادة الكافر على اهل  
**قوله** والعجب ان بعد ما اعترض عليه بهذا الاعتراض نقل حصول كلام الكافي حيث قال ولا يل  
قول الكافر في البيانات الا اذا كان قبوله في المعاملة يتضمن قبوله في البيانات في ضمن  
المعاملة فيقبل قوله فيما ضرورة وكمنه في شئ ثبت ضمنا وان لم يصح قصد انتهى وهو حصول  
كلام الكافي وان لم يكن ذكره بطريق النقل **قوله** وقيل قول فرد لو كان كافرا او اشقي  
او فاسقا او عبدا في المعاملة انت خبير بان المعاملة على ما قرر والاحكام في نسخته  
الاصول وشا رده صاحب التحقيق على ثلثة انواع الاول هي التي تنفك عن الالتزام  
كالوكالة والمضاربة ميمر عدلا كان او غير عدل جسيما كان او بالفاسقا كان او كافرا  
وفي الثاني بغير العدد والعدل ولفظ الشهادة وفي الثالث بشرط احاطة  
الشهادة بالعدالة او العدد عند ابي حنيفة نعم انتهى فالمراد بالمعاملة هو ما يتبع  
ان يكون النوع الاول ويدخل فيها الوكالة والازن في التجارة بلا مراد في عبارة  
صاحب الدرر خلل من وجهين **قوله** بشرط العدل كالحق الذي يظهر ان الاسم ايضا خبر  
في العدالة كما صرح في كتب الاصول في التحقيق وخبره ان الكافر اذا اخبر بخبر  
المال يعمل السامع بخبره وان وقع في قلبه صدق بل يتوضا بذلك كما ولكن ان اراق



الما اذا وقع في قلبه صدق ثم يتم بعد كان افضل وان يتم من اراقة وصل لا يجوز صلوة  
انتهى فكان الاحوط زيادة لفظ المسلم ههنا ايضا كما في الثاني كما زاد فيما فرغ على  
صنع المسئلة بحيث قال فان اخبر ما مسلم عدل **فصل ثلث** كانوا يلبسون الجرق قال  
في النهاية آخر اسم لنوب سداه حبر ولحمه صكوف حيوان يكون في المدة انتهى **قوله**  
لا عرفان العبرة لاخر جزئ الطلة يريد ان الحكم اذا تعلق بعلته ذات وصفيين نصيا  
الحكم لا اخرهما على ما اوضحه صاحب النهاية وقال الزبلي الحكم بضاف الى تمام العلة وهو  
اخر ان وصاى انتهى وليوديهما واحد ثم ان هذا تعليل صاحب الهداية ومن تبعه في  
المسئلة وقال صاحب النهاية بعد ما قرره وهذا احد وجهي التعليل في المسئلة  
والثاني ان التهمة يكون على ظاهر النوب ترى وتشاهد وتلاوة البشارة وكان  
ترتيب بلخير فعلى قضية هذا الوجه الثاني يكره ليس الغنا يكون سواء كاهرا  
كذا في الجامع لقاضيان بخلاف على التعليل الاول انتهى فمن قال فيه انه يخالف ما  
نقل عن النهاية من ان حاصل المسئلة على ثلثة اوجه يح هذا بعد عن القود بالمرام  
ومناه الغفلة عما افاده سباق الكلام من كون الحاصل المذكور سقيا على تعليل فصح  
لا تعليل غيره وهذا ظاهر **قوله** والشبه هو جبر يضرب الى الصفة يتخذ منه الخاتم ويحل  
في حالة السيف فينفع المعدة وعن ابن كثير باذ الصيغة السيف بالفاء وكذا  
في القاموس وفي بعض النسخ بالميم وتحريك السين خطأ كذا في المغرب وقال  
في تاج الاسماء حجر الشب دوار معروف وهو ليس بحجر البشم انتهى **قوله** اول  
يرد على صاحب الهداية والثاني انا لانتم كون تلك العبارة نصا كما قال بعض  
العلماء مبنى كلامه كون النص في كلامهما ما هو المصطلح عند اهل الاصول وهو  
ممنوع منعا ظاهرا بل المراد به الصريح فينظم ما قاله قاضي في عبارة الظاهر  
ولو سلم ذلك فليس في كلامهما ما يدل على المنع من التأويل فيه دلالة على صحة  
التأويل لان النص المصطلح محتمل للتأويل كما تقر في محله واقر به نفسه ههنا  
ثم ان ما ذكره انما هو تقرير ما ذهب اليه الامام محمد وليس فيه ما يدل على جعلها  
عبارة للجامع الصغير معاوضة للحديث كما توهمه صاحب الدرر فلا يبعد كون  
الحديث المذكور غير ثابت بشرط عند محمد بعد فلا يعتبره كذا انتهى **قوله**  
حتى اذا طلع الحجر ان لا يراد الا الذهب والفضة مع ان الحجر كثير **قوله** والتم  
جمع رتبة واما الترتيب كما في البيت الاني فهي جمع رتبة وكلاهما بمعنى **فصل ثلث**

**قوله** لقوله عليه السلام غرض بمرح هو بضم العين الموحدة وتثنية الضاء والموحدة هي  
الشيء اذا كفتته وفي تاج الاسماء غرض طرفه اي حافته **قوله** قيد لانها اذا حوت  
عليه كلامة المحوسية والمشركة ايج قال بعض الافاضل حشر بتعريف الحلال عن الحكم  
كما اذا كانت تجوسية او منكوبة للغير او محرمة بالرضاع والمهاجرة لان اباة النظر  
اما الفرج مبنية على اصل الوطى فيستفي بالتقائه انتهى وهو احصر مما في الدرر **قوله**  
كامة غيره كان الاصول اسقاط قوله كامة غيره لانه داخل في سباق المسئلة  
فلا موقع لهذا التنبه **قوله** ان امن مشهورة قال في الاصلاح والايضاح وهو  
ولا بد من هذا ايضا صرح به في الهداية فمن قصر انتهى **قوله** وما حل نظره منهما اي  
من محرمه وانه غيره حل لا بد ان يعيد هذا الحكم بما اذا امن من الشهوة حتى  
اذا لم يامن لا يجوز كالنظر لتأخير خلع المسئلة المذكورة بعد ما ونظره تقابلها  
بهذا الوجه على ما قرره تكون المسئلة الثانية كالمستشاه من الاول فلهذا الظاهر  
من كلام الزبلي وان كان لفظ الوقاية على هذا الاجمال ويمكن توجيه كلام صاحب  
الوقاية فان ساقه قال عن هذا القيد فليست **قوله** لما روى انه عليه السلام قال  
للمغيرة اذا اردت ان تترقج امرأة كان المواقف للردا والى المذكورة في النهاية وغيره  
لما اراد ان يترقج امرأة **قوله** فانه اخوى ان يؤدم بينكما اي ان تكون بينكما  
المحبة ولما تواقع يقال ادم الله بينهما يؤدم ادم بالالف ووفق كذا  
في نهاية ابن الاثير والهاء في فانه ينبري الى مصدر ابصر كقوله من احسن كان  
خير له وان يؤدم احله فبان يؤدم في وقت الباء والمعنى فان الابصار او بالاعلام  
واقعا الالف والوقاية بينكما كذا في النهاية **قوله** اما الحصى فليقول عايشة رضي الله عنها  
الحصى مثله ايج مثلث به اذا جرت الفة واذنه او ذكره او شيئا من اطرافه والام  
المثثة كذا في نهاية الاثير **فصل ثلث** فكذا لانه لا يملك محاسبه قال في الثاني  
بان كانت عبدا على امة هو الصواب **قوله** او مشربة من حرما اي محرم الامة لكن غير  
ذي رحم حتى لا يعتق عليه ذكره صدر الشيرازي **قوله** بان باء ابوه او وصية وكذا  
الحكم اذا اشتراه من ولده الصغير كذا في النسخ والصواب بان باعها واذا اشتراها  
كما وقع في عبارة النهاية **قوله** ورد بان الوطى حرام الاحتمال وقوي في ملك الغير  
ايضا اي كما انه حرام لتلاخلط الماء ونسبة النسب وان لم يكن الدواحي مشركة  
مع الوطى في لزوم احتياط الماء واستنباه النسب لكنها مشركة في احتمال وقوعها



في ملك الغير وهو معنى قوله وهذا مع وجود في الدواخي وهذا ظاهر وان فني على قول  
من قال فيه ان لفظه ايضا ليست في موقعها بعد قوله موجودة في الدواخي انتهى **قوله**  
ثم وقع عليها قال في المصباح المنيروني وقع على امراته جامعاً كما يقال واقع امراته ولو وقع  
ووقفاً **قوله** وليس فيه تقديره كاهن الرواية قال في الكافي الا ان ما يتجلى  
قالوا بين ذلك بشهرين او ثلثة اشهر **قوله** لان هذه المدة متى صلت للنفقة عن  
شغل يتوهم بالنكاح في الاماء هذا يصحح من صاحب الكافي بان عدة الوفاة لتعرف  
برأة الرحم ومن زعم انه للماتم على الميت لا للنفقة برأة الرحم مطالب بالنقل من  
نوارس هذا المضار **قوله** في سبأ او طاس على وزن اصنام واديد يا ربوزان  
ذكره في العاموس **قوله** والاحياء جمع حابل وهي التي لا حمل لها على خلاف القياس  
لازدواج بالجماع وهي جمع جلي والقياس حوايل كذا في غايه البيا كذا في  
الصورة المعدودة فيما سبق وهي كون الجارية بكراً او مشربة من امرأة او غيرها  
او من مال الصبي **قوله** لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة يوجد في مال  
بعض النسخ حاشية ما نصه يؤتى ما قال قاضياً اذا جاءت البكر فمادون الفرج  
فدخل الماء فرجها فجلت وقد دامت او ان ولادتها قال بزوال عذرتها بصفة  
او طرف درهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون انتهى **قوله** وقد تقرر ان  
نكاح المزنية ووطئها جائز بلا استبراء فيه ان الكلام في استحالة ملك البهيمن ليس  
ولامس ملك النكاح بالمقام **قوله** واعترض على قوطهم ان اصل هذا الاثر  
وجوابه المذكوران مأخوذان من كلام صدر الشريعة لكن زاد على اعتراضه ما بعده  
ولفظه فاذا كانت الامة بكراً او مشربة من لبن ولد ما منه وهو ان يكون  
الولد ثابت النسب ينبغي ان لا يجب لان عدم الشغل لا يمتنع في هذه الدواخي  
انتهى والظاهر ان مراد صدر الشريعة بان يكون الولد ثابت للنسب صورة الزنا  
على ما يدل عليه قوله بالانحصر ولو سلم صحة تفسيره بما قاله فكان ينبغي ان يقتصر على  
ان يقول بان زوج المولا امته من رجل ثم باعها باخر فليست **قوله** لان الحمل ثابت  
النسب فلا يلزم ان قال بعض افاضل المحققين ان معنى قوله لان الحمل  
ثابت فلا يلزم ان بعد قوله وبعد انقضاء عدها باعها من رجل مع ان ادلا الاجمال  
اجلهم ان يضمن حملهم انتهى **قوله** فلا يقتض الحكم بما يوجد فيه الحكم **قوله** كما ان مع  
بين حكمه في حصة المحرم بقوله تعالى انما يرث النبطان ان يوقع الآية تمامها بينكم العداوة

العداوة والنفقة في المحرم والميسر ويصدقكم عن ذكراته وعن الصلوة فهل انتم  
منتهون وهي في صورة المايق **قوله** وان كان في يد المشتري ان وصليته وهذا الكلام  
متعلق بالمسئلة الاخيرة فقط على ما يظهر من كلام الرضا **قوله** او بعد القبض في الشراء  
النايذج هو عطف على قوله او بعد البيع وقبل الاجازة اي ولا التي يوجب **قوله** ثم عجزت  
الكتابة اي وردت الى الرق **قوله** وقبضه من وقت الشراء اي وقت شراء العبد **قوله**  
فكما اشترى ما بطل النكاح الكافي في فكما كاف القرآن يقال كما جاز زيد جازع والى كافي  
عمر ومقارنا لمجي زيد ذكره الرضا **قوله** فهي اي الجملة ان يتر وجهها المشتري قبل الشراء  
ان لم يكن تحت حرة لو قال وهي ان لم يكن تحت حرة ان يتر وجهها لكان كلامه  
اوضح دلالة واكثر انتظاماً **قوله** او تتر وجهها المشتري قبل القبض ان قال في النهاية ثم  
ان الزوج وان كان قبضاً حكماً ولكن ليس بقبض تمكن في الوطى والقبض الممكن  
من الوطى جزء العلة فلا بد منه الملك فلا بد ان يقع الاستبراء بعد ما انتهى **قوله** مفقود  
ير وجهها اي مفقود بان يتر وجهها في الموضوعين على سبيل التنازع ويؤتى على صيغة  
المفقول كيوجه وكذا يعتمد في تفسيره وانما قيد بقوله من يؤتى به لانه ربما لا يطلقها  
فلا يكره في اسقاط الاستبراء من الجملة وذكر في فتاوى قاضيا واذا اشترى جارية  
واراد ان يتر وجهها قبل القبض وخاف ان يتر وجهها من غير او اجنبي ربما لا يطلقها  
الزوج فاجملة ان يتر وجهها على ان يكون امرها بيد ما فطلقها متى ما انتهى **قوله**  
ثم يشترى بها المشتري ويقضها هو ناظر الى المسئلة الاولى وهي ان يتر وجهها البائع قبل  
البيع كما ان قوله او يتر وجهها المشتري قبل القبض ناظر الى المسئلة الثانية وهي ان يتر  
المشتري قبل القبض من يؤتى به وقوله فيطلق الزوج متعلق بالمسئلتين كما نبه عليه  
بنفسه وان شبه ان يكون الماتن ثم يشترى بها ويقضها او فيقبضها فيطلق الزوج  
ويكون قوله يتر وجهها المشتري قبل القبض من يؤتى به ثانياً من الشرط كما يوجد  
في بعض النسخ وقوله من قال هكذا في نسخ رايها الا ان الصواب ان يسقط قوله او يتر  
المشتري قبل القبض من البين فان قوله الا بعد ثلثة اسطر او يتر وجهها المشتري  
قبل القبض من يؤتى به من غنه انتهى لم يتفطن بما قرناه **قوله** ثم يطلق الزوج وفقاً لكلام  
تقديم لا ينهم من قوله فيما سجي فيطلق الزوج وفقاً للانتظار **قوله** فيطلق الزوج بخلاف  
ما اذا أطلقها قبل قبض المشتري فانه يكون عليه ان يستبرأ اذا قبضها في الصحيحين  
عن محمد كذا في النهاية **قوله** صفة امية لا يقال قوله لا يجتمع لها حجة وهي نكرة فكيف يصح



جعله صفة للفظ امية وهو معرفة باضافة ال الضمير لانا نقول غاية ما يمكن في توجيهه  
ان يقال ان الضمير في امية راجع الى ما في قوله من فعل بشهوة احد مح وهو نكرة موصولة  
لكنها عبارة عن مجهول معروض فكذلك الضمير العائد اليها فيكون اللفظ المضاف اليها ذلك  
الضمير نكرة ايضا **قوله** غالب عليها قال في الحقايق وهو اربع الفذرة الا اذا كان  
مفعولاً بالتراب انتهى وانما يوجد هذا التقييد في المتن **قوله** حيث جاز في الصحيح فيه  
انه ليس في السرقين خلاف بين ايتمنا قوله في الصحيح ليس بصحيح والظاهر ان  
من انوجه ظاهر قول صاحب الوقاية وصح في الصحيح محلو طبع السرقين والتشبيه  
في كلامه كجيب صفة الما جرة والضمير **قوله** بخلاف المسلم قبل الا اذا وكل ذمتا ببيع فخره فانه  
يجوز عن خلافها ولا بد من هذا الاستثناء حتى ينطبق ما ذكرنا على اصله انتهى **قوله** وعطف  
بفتح النون وسكون القاف مصدر نطق حرف اعجمي كما في القاموس **قوله** وجاز دخول  
الا في المسجد الحرام او غيره كما في الكافي **قوله** وعند مالك والشافعي بكرة قال في  
الكافي وقال مالك بكرة ذلك في كل مسجد وقال الشافعي بكرة في المسجد الحرام انتهى  
جمع قولهما في سبط واحد لا يرى له وجه صحة **قوله** واستجرا النظر في هذا الما آخر القول  
زيادة من الرتبة على ما في الكافي **قوله** فيجوز من كل عصبة ومن ذوى الارحام عند عدمهم  
ولا يجوز من غيرهم وهذا اخذ به حنيفة كما ذكره الرتبة **قوله** لاننا لا نملك اطلاق منافع  
بغير عوض له قال في الكافي لان الام تملك اطلاق منافع بغير عوض بالاستخدام فلان  
تملك اطلاق منافع بغير عوض كالا جارة او لا وكذلك التمس والمقتطع انتهى وهو واضح  
ما يكون في تحقيق المقام **قوله** وجاز اجارة امه فقط لو قال وجاز اجارة لأمه فقط  
كما في الوقاية لان كلامه واضح **قوله** وفي شرح الطحاوي اي الحج الذي يظهره سباق  
كلامه ان يكون ما في شرح الطحاوي في الف الرواية اجماع الصغير وليس الامر  
كذلك فان حاصل ما سبق هو ان ما كان من ضرورة حال الصغار جائز مع بقوله ونحوها  
عليه كالاخ والنعم والام والمقتطع اذا كان في حجرهم وانه جاز اجارة امه فقط  
دون المذكورين وما نقل في الفصول العمانية من شرح الطحاوي ليس ذلك بل  
ان الولاية في مال الصغير لمن هي مطلقا فليست بـ **قوله** والا فلا اي وان لم يكن يعلم  
واجارته بمنزل القيمة او باقل مقدار ما يتغابن الناس فيه لم يحرق قوله لا يتوقف  
على الاجارة الحج من احكام عدم اجازة **قوله** وكذلك استجراهم للصغير وشراؤهم  
شروجه في بيان استجرا المذكورين وشراؤهم للصغير وما قبله كان كليا استجرا

استجرا نفس الصغير وماله وبيع من قوله وعقارة **قوله** وان كان اكثر اى من المعروف  
وقوله ما لا يتغابن الناس بينا لاكثر وليس بدلالة المعنى وجوده ولا النافية  
في هذه العبارة كما توجد نسخ الفصول العادية **قوله** نفذ عليهم اي على الاخ  
والنعم والام **قوله** ولا يجوز عليهما اي على الصغير والصغيرة **قوله** لكن جوز الشئ  
اليسير للضرورة استحسانا لا يذهب عليك ان يقتضي ذلك تقييد عبارة اللان  
باليسير لما كان ينبغي ما فيها من الاطلاق **قوله** ليجتمع اليه كما هو في المتن  
المجاز عند العامة الغنى من التجارة وكانه اريد بالمجتهد وهو الذي يبيع التجار  
بالجار وهو فاضل المتاع او ليس اقرب به في الما المجاز انتهى **قوله** ملاعته الرجل ايله  
هكذا وقعت عبارة الحديث في كلام الرتبة وعبارة في الهداية مع اهله وهو  
الظا ومناضلة لقوله كذلك في اكثر نسخ هذا الكتاب باللام والظا بقوله  
بالا كما في النسخ الرتبة قال في القاموس نا ضلته ونضالا باراد في الرمي  
ونضلة سبعة فيه انتهى وقال في تلج الاسماء النضال الغلبة في الرمي **قوله** لقوله  
عليه السلام لسبع الا في حقه الحج قال في الثانية ويجوز انما في اربعة اشياء  
في اخف يعني في البعير وفي الحافر يعني الفرس وفي النضال اعني الرمي والشئ  
بالاقدام اعني العدد انتهى والاشبه ان يكون النضال في هذه العبارة بالفتح  
المجتمعة وان كان معناه وفي كتب اللغة الغلبة في الرمي لانه لم يفتي **فصل في الف**  
**التي تغيرها المسلم كافر العباد بالله قوله** جرى على انه عكس فلا يكفر اي  
بينه وبين الله تعالى كذا في النزاهة **قوله** وفي سير الاجناس غم ان ياتر غيره  
بالكفر وكذا اذا غم على الكفر بعد حين يكفر في الحال كما في النزاهة **قوله**  
ولو علم بها من قبل القوم ذلك منه فقد كفر واي كلامه من قائل وسامع  
واراد بالذكر الواعظ وعبارة النزاهة ولو تعلم به الواعظ على المنزلة انتهى **قوله** لان  
الترجيح لا يقع بكثرة الادلة كذا في النزاهة وهو محل توقف فان كثرة الادلة  
انما يتصور صورة اجتماعها لا في احتمال كل واحد منها **قوله** وابتداء ايماننا وحققا  
هو على صيغة الفعل خبر بعد خبر لان اى شرح الكافر في الايمان ومعرفة ربه في تصدق  
حاله وقوله ايماننا وحققا مفعولان للفعل المذكور وهو عبارة النزاهة بعينها  
**قوله** في بيان الالفاظ التي يصير بها الكافر مسلما **قوله** وفي الفتاوى من يقرر  
بالتوحيد ويجحد الرسالة محمد عليه السلام مطلقا **قوله** واذا قال محمد رسول الله يصير



مسلم قال في البرازية وان قال لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ممن بقولها  
فهو دليل اسلام انتهى **قوله** واما اليهودي والنصراني اذا قال طهيا اليوم  
الضمير المشي لكتفي التوحيد على ما يظهر من كلام البرازية في سبأ كلامه ايضا ما يدل  
عليه **قوله** يقول هو رسول الله اليكم بقوله تعالى هو الذي بعث في الاقبيان رسولا  
منهم كذا في البرازية **قوله** وان زاده وقال ادخل في دين الاسلام هو على  
الكلام اخبار في معنى الاشياء والوجود في النسخ البرازية وادخل بالواو  
**قوله** لان معناه المسلم للحي من التسليم بمعنى انقاد **قوله** وان قال ناسم  
في دين الحق لم يكن مسلما هو مقابل لقوله ان يقال اردت به تراج وداخل في  
جواب السؤال المذكور كما ان قوله وان لم يبالح مقابل لقوله بالشي  
تريد ثم ان الموجود في اكثر النسخ هو دين الحق بدون بقاء المتكلم كما يقع في نسخ  
البرازية فاما ما يوجد في بعض نسخ الدرر من كون العبارة في ديني باليا فلا يركب  
وجه صحة **قوله** وان ما قبل ان يسم او يصح كذا في النسخ والصواب قبل ان يبال  
كما في البرازية فان اكثر ما في هذا الفصل ما هو ذخرا بعبارة **قوله** قالوا ينبغي ان  
يصير مسلما قبل ان يفي كل من الصورتين انتهى وفيه نظر فان عبارة البرازية  
الا اذا قال انا مسلم منك فينبغي ان يصير مسلما انتهى وما ذكره غير متواتر فيها  
لكن الظاهر ان يجعل قوله لانه اخرج الكلام جوابا للكلام خبره تعليل للمسلمتين  
وتليها ما ذكره الاصوليون في مثل ان يقول قائل فاذمعي فقال المدعي ان  
تعذبت فامر ان طالع من ان التعدي مقيد بما هو حاضر بجملا ما اذا قال ان  
اليوم فامر اطلاق وتفصيل المسئلة يعرف من محل ذكرها وحاصله ان الكلام اذا  
اخرج جوابا للكلام خبره يكون المعبر فيه قدر السؤال فان زيد عليه شيء يجعل على  
فائدة زائفة ولما كان قوله انا مسلم في الصورة الاولى جوابا عن قول الغافل انه  
يباع من المسلم يجعل على كونه جوابا للغافل المحرر يحصل السعة ولما زاده الصورة  
الثانية قوله منك مع ان الجواب عن السؤال المذكور للمصلحة المذكورة يتبرر  
قالوا ينبغي ان يصير مسلما لتلاخيل الزيادة على قدر الحاجة عن فائدة زائفة ولم يظهر لنا  
هذا التحقيق الا بعد اجتهاد كثير وحوض تبارك عميق والله الموفق للصواب واليه المرجع  
والعاقبة **قوله** لم يقبل شهادتهما وصفت المسئلة في النجاسة على ان يكون ان هذا ان ذميين  
ثم قال فشهادتهما باطلة لانه مرتين في زعمهما وشهادة النجاسة على كونه باطلة **قوله**

**قوله** وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام قد اعتد قاضي على هذا  
الرواية حيث قال ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو مجتهد  
بحره الامام على الاسلام وبجبه ولا يقبله لان ثقتا لا تقبل بشهادة الكفار  
كذا في النجاسة **كتاب النكاح قوله** واختار صاحب المحيط الح وحكي المبرور عن  
البصريين وغلام تغلب عن الكوفيين انه عبارة عن الجمع والوطئ كذا في مزاج  
الدرية **قوله** قال الشافعي ان القبول تنكح الايامي النسوة الارامل البتاني الايامي  
جمع ايم وهو الذي لا زوج له والتي لا زوج لها يقال رجل ايم وامرأة ايم ايضا بل  
كانت او شيئا نسوة كان تزوج من قبل ولم يتزوج كذا في تاج الاسماء ورجل ارجل  
وامرأة ارجل وهو الذي لا زوج له وجمع ارجل كذا في تاج الاسماء والبتاني جمع  
بتيم كالايام ولم يجد المصراع الثاني على هذا المنوال الا في الدرر وهو في غاية البتاني  
وقع هكذا والصيغة الاصحاح البتاني **قوله** فلا حاجة الى زيادة قولنا في محلها كما زيد  
في النهاية الح زيادة العبارة اما وقت من صاحب الهداية حيث قال ولما ان التعليل  
سبب ملك المتعة في ثيابا بوسط ملك الرقبة والسببية طريق الجاز وما وقع من صاحب  
النهاية هو التصدي لبيتا فائق تلك الزيادة بما ذكره ومنه هذا الاختلاف هو تفسير المتعة  
بالوطئ مطلقا وعليه ما في الهداية والنهاية واما اذا فسر به صاحب الدرر حيث قال اي  
حل استمتاع الرجل من المرأة فلا يظهر لهذه الزيادة محل وهو ما دون اثباته حوط الفاعل  
**قوله** المراد بالعقد اي اصل بالمصدر وروى المعنى المصدر الذي هو فعل المتكلم **قوله** بل الاجزاء  
المرتبطة الذي يظهر ان يكون هذا عطف على قوله لا على قوله ارتباط اجزاء التصرف لعدم صحة  
المعنى اذا اجزاء المرتبطة لغيرها لا يكون حاصلا بالمصدر وهو موضوع تأمل بعدد سميت  
الالفاظ الاثنية باسمي معاينها اراد بالمتكلم ههنا الاحكام الموجودة شرعا عند  
وجود الفاظها لا ما يستفاد من اللفظ **قوله** واريدها اي بكل منهما **قوله** ولذا اطلق  
النكاح ههنا على العقد ولما كان العقد عبارة عن تجميع بين الايجاب والقبول ظهر ارتباط  
هذا الكلام بما قبله واما الكلام في ساس قوله مع ان العقد موضوع للنكاح شرعا بما قبله  
ولعله مال والعقد موضوع للنكاح شرعا توطئة بما بين كان اظهر ثم ان المراد بالايجاب  
والقبول ههنا ينبغي ان يكون لفظين من حيث ان الالفاظ الاثنية ههنا عبارة  
عنهما **قوله** فظهر ان التام في ملك المتعة ليست صلة الح وجه التفرع انه اذا انقضى كون  
العقد موضوعا للنكاح شرعا يتحقق كونه غير موضوع في الشرع الشيء اخذ لم يقبل



احد بان له في الشرع معينين ثم ان في ذلك اوضح لصدر الشريعة فان الظاهر  
من تقريره كون اللام في العبارة المذكورة صلة للوضع **و** ويندفع به ما يرد عليه من  
اولا النكاح بعقد موضوع تلك المتعة انت خبر بان لا مدخل لذلك في تحقق الثاني  
فكان الاو لا اسقاط هذا الكلام ويقول ان صرح بان النكاح اجماع ثم ان حاصل الثاني حكم  
اولا بان الايجاب والقبول مع الارتباط مع النكاح ثم الحكم ثانيا بان النكاح مع الايجاب  
والقبول مع الهبة فان مؤدى العبارة الاو ان يكون الايجاب والقبول معي ومؤدى  
العبارة الثانية ان يكون لفظين وفيه بحث وانما يتأتى منهم ما قاله ثانيا من العبارة  
الثانية ان لو كان المراد بالمعنى في قول صدر الشريعة فيحصل معنى شرعي باستفاد من  
اللفظ وليس فليس **و** وان كانت عبارة قاصرة عن افادة قصور عن  
عن افادة مراه ممنوع وحاصله ان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجود  
حتا مرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعي هو اليقين فالبيع عبارة عنه  
ذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط  
الشرعي ولا يذهب عليك ان جعل البيع الذي هو معنى شرعي عبارة  
عن هذا المجموع لا يتأتى كونه مستقدا من الايجاب والقبول الموجودين  
حتا المرتبطان ارتباطا حكما اذ المراد بالمجموع المركب من المفهومات مع قطع  
النظر عن اللفظ وفان في الكلام المذكور انه اذا قيل البيع عبارة عن الايجاب  
والقبول مع الارتباط الحكمي يكون كل من هذه المفهومات الثلاثة عبارة عن  
المفهومات مع قطع النظر عن الالتفات بخلاف ما اذا حكم الشرع فمما سبق في  
منهج كلامه فالنكاح على امور لفظية واذا تحققت ما قررناه يظهر لك ان هذا  
الحل ليس محل الاستنباه وان حقي على كثير من الفضل والقله لقصور الاستنباه  
**و** ارتباطا حكما اراد صدر الشريعة بالارتباط الحكمي ما هو حكم الشرع لا الذي  
بحسب اقتضا العقل والحس او اللغة وذلك حيث حكم الشرع بان اذا  
اجتمعا يحصل بينهما ارتباط يرتب عليه كذا ولذلك قال صدر الشريعة مع ذلك الارتباط  
الشرعي ان يكون متحد حيث قال بعد قوله فذلك المعنى هو البيع  
فان المراد بذلك المجموع المركب اجماع فان المفهوم فيه كون النكاح عين الايجاب  
والقبول مع الارتباط الشرعي مع انه جعل ذلك في المتناهي بين النكاح  
وبالعكس **و** لان يكون احدهما معنى لاخر كما هو المفهوم من المتناهي

من المتناهي حيث قال في اولها ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط  
معنى النكاح في ثانيها ان يكون النكاح معنى الايجاب والقبول **و** او يثبت  
لاخر خيار القبول هو من باب الافعال فان الايجاب بمعنى الايجابات  
واجب **و** فغير اشارة الى انه لا يتوقف بالكتابة في الحاضر زيادة منه على ما في  
الدراية كما عرفت لكن قوله وكبت المرأة على ذلك الشيء عقيب سدي التقييد  
بذلك ولعل وجه التقييد به هو ان عدم انعقاد النكاح في صورة الغيبة كتميل  
ان يكون مضافا الى عدم اتحاد المجلس وان كان القبول على الفور غير مشروط  
بخلافه اذا كان في الحضور وكبت المرأة عقيب الزوج ثم ان الظاهر ان يقول  
في حضورهما **و** كذا في معنى الدراية عبارة وانما قيد انعقاده باللفظ ليجوز  
الكتابة فانه لو كتبت رجل على شئ امرأته زوجتي نفسك وكبت المرأة على  
ذلك الشيء عقيب زوجه نفسي منك لا يتوقف النكاح انتهى وانت خبر  
بان ليس في سبب صاحب الدرر ذكر اللفظ الا ان يقال قوله الايجاب والقبول  
وضعا يدل على كونها ملفوظين وفيه تأمل **و** ان صدر الرجل لو قال ان صدر  
عن ولها او وكيلها كان اصوب ليثبت ما اذا صدر عن امها او اختها **و**  
فانه موضوع للاستقبال لا يذهب عليك ما فيه من التام فانه ليس بموضوع  
للاستقبال بل الاستقبال من لوازم ما وضع هو له **و** كثر وجني اي يقول الرجل  
الناطب لولي المرأة زوجتي نفسك او للمرأة زوجتي نفسك كذا في الكفاية **و**  
جعلوا ما وضع للقبول من الايجاب والقبول وهو مخالف للكتب لا يذهب عليك  
ان جميع ما ثبت به صاحب الدرر ههنا لا يتأتى سميت زوجتي ايجابا بحسب  
الاصطلاح الا يرى ان تفسيرهم له بما تقدم من كلام العاقدين وهذا كما قلنا  
**و** وان لم يعلم معناه قال في الاصطلاح والايضاح هذا اذا لم يكن احد  
اللفظين مستقبلا او امرأه اياه الايجاب اذ لا بد من العقد وذلك لا يكون  
بدون العلم ثم ان فيه اختلافا فالشيخ ذكره في التحسين وهو لعدم الرواية عن  
اصحابنا على ما تقدم من الثانية والقوى على ذكره في النصاب **و** قال في الفتاوى  
الظهيرية هو عين ما في الثانية **و** او زوجت نفسها كذا في الثانية ويوجد بعضها  
لو زوجت لاحد **و** وعن نجم الدين النسفي انه اجماع هو مسئلة اخرى مستأنفة  
لا تتعلق بها بمسئلة الميم **و** قال الامام فاضل بن عبيد ان يكون ايجاب على التفصيل



ان اقر بعقد ما مضى من مثل ان يقول الرجل تزوجتك وقالت المرأة نعم **و** وان اقرت  
 المرأة انه تزوجها من هذه الصورة هي ما ذكره سابقا حيث قال وكذا لو قال للمرأة  
 هذه امرأة ارجو فختلف الجواب في المسئلة المذكورة بالنفي والاثبات وينتج التفصيل  
 المذكور ما هي الا هذا **و** وهذين لم يفهما كلامهما انت خبر بان لا ينبغي تعريفه على مسئلة  
 عدم التماثل هو معللة باستراطهم كلام القاديين من ان هذين كما يظهر من  
 كلام الربيعي **و** وان سمع احد الشاهدين فاحيد على الاخرى من الظاهر ان قوله في  
 المتن معا احتراز من هذه الصورة **و** قوله قولهما اي قول القاديين اولى من قول  
 الوقاية لفظ الزوجين من قرينة بلامية فان جارية ساموية معا لفظها ليس  
 في سبيل كلام لفظ الزوجين حتى يتعين جو ضمير المثنى اليه **و** اي سواء كان مشتركا  
 شهادتهما النكاح مسلم او كافريه بان شرط النكاح في حيث الشهادة على مسلمين  
 احدهما ما كان مشتركا بين المسلم والكافر فذكرها بقوله مسلمين نكاح مسلمة وامثلة  
 صحة نكاح مسلم ذمية بشهادة ذكيتين فداخل في الاول لان كونها مسلمين نكاح  
 مسلمة واما مسئلة صحة نكاح مسلم ذمية بشهادة ذكيتين فداخل في الاول لان  
 كونها مسلمين ليس بشرط **و** واما الغاية ثمة الاداء فلا يثبت بغوتهما يظهر  
 من كلامه انه يتعقد النكاح بحضرة الا على وان لم يقبل اداء شهادته منه هو موافق  
 لما في الهداية ويخالف كلام قاضيان حيث قال ولا يقبل شهادة الاعمي عندنا لانه لا يغير  
 على التمييز بين المدعي والمدعى عليه الاشارة اليهما فلا يكون كلامه شهادة ولا يتعقد  
 النكاح بحضرة انتهى **و** وان ادعى المسلم تقبل له اي تقبل الشهادة للمسلم  
 على المرأة الذمية وكان المناسب لقرينة ان يقول وان كانت هي المنكرة قبلت  
 شهادتهما كما قال الربيعي **و** ومثله ارجو لا بد من اعتبار الشهوة في ماسه والنظر  
 الى ذكره ايضا وقد افعله كما يظهر من الكفر والوقاية على ثبته عليه بعض العلماء **و**  
 اذ بالزنا ثبت لصاحبه عندنا تخصيص العلة بصورة الزنا مع ان قوله في المتن  
 وفروجهت ينظم جميع الصور المذكورة تصور لا يخفى **و** اي لا يحرم تزوج المنظور  
 الا فرجها الداخر الصواب اصل المنظور الا فرجها كما هو في طور من الكتب ويقتضيه سياق  
 الكلام وكذا الصواب ان يقول بدل قوله يحرم هي له يحرم اصلها **و** وما دون منع  
 سنين ارجو لا يذهب عليك ان هذا خبر من بطايق قبل فان ام المرأة لا يتصور كونها في  
 سنين او دونها وانما ذكره صاحب الوقاية بعد ان قال وحرم فرج مريضة وممكنه

وممكنه ومثله ومنظور الا فرجها الداخر بشهوة واصلا من فان الممسة في حال السن  
 يجوز ان يكون في تسعين او دونها وكذا الماسة وكذا المنظور الا فرجها الداخر وينفرد  
 على الشهوة وعدمها حرمه الفرع والاصل وعدم حرمها بخلاف ما ذكر في الدرر وهذا هو  
 فكان الوجه تقديم هذا لا عقيب قوله وتزوج فرج وعرض كما فعله صاحب الوقاية فان  
 بنت تسعين قد يكون مستهامة وقد لا يكون من هذا ما هو في بعض كلام صدر الشريفة  
 والذي في الخلاصة هو ان بنت تسعين مستهامة في حكم الشرع **و** وهو حرام  
 اي ذلك الابن حرام على تلك المرأة لانها زوجه ابية هذا عبارة صدر الشريفة  
 بعينها لكن المناسب بسبب الكلام ان يقول وهي حرام عليه **و** واما المرأة الاولى  
 لو فرضت ذكرها فلا يحرم عليه تلك المرأة لو قال اما المرأة لو فرضت ذكرها فلا يحرم  
 عليه البنت اذ لا قرابة بينهما ولا رضاعا كان اصوب واظهر **و** ونسب الاول هو  
 على صيغة المعلوم وضميره راجع الى الزوج فكذا قوله علم في الشرع اي نسبي  
 الزوج العقد الاول منهما وهو لفظ الوقاية وجبارة الجمع وهو جاهل به قال شارحه  
 اي والحال ان الزوج لا يدري نكاح احدهما على التعيين وانما يقدره لان الزوج  
 لو عين احدهما بالفعل بان دخل بها او بين انهما باقية قضى بنكاحها لتصادقتهما و  
 غير قاطنة وبين الاخرى ولو دخل باحدهما وبين بعد ذلك بان الاخرى باقية يعتبر  
 الكتاب الاول بيان دلالة الكتاب صريحا والدلالة لا تقاوم الصريح انتهى **و** بالتميز  
 النفقة والكسوة من غير قضاء حاجة هو ناظر الى الضرر عليه كما ان قوله وصيرورة المرأة  
 ناظر الى الضرر عليها **و** فان طلبت المهر اى ادعت كل واحد منهما التقدم لاستحقاق  
 المهر **و** لا تدري الادلية كذا في جميع نسخ هذا الكتاب ولا يرى له وجه صحة والصواب  
 الموافق لا الكتب الاول والاوامر اي الاول من العقدين او الاوامر المفكوكين **و**  
 فنصطلح على اخذ نصف المهر هذا مبني على وضع المسئلة على عدم الدخول وقد فاته  
 التقييد بذلك في السابق **و** فلما تمام المهرين اي ان فرق بعد الدخول بكل  
 واحدة المهر كما ذكره الربيعي ونصف مهر لو قبل سواء كان دعواها بينية او لاصرية به  
 المقاضي بدر الدين في تهليله **و** وان اختلفت قال الربيعي وان كان مختلفين  
 ينقض الكل واحدا منها بربع مهرها وان لم يكن مستمرا في العقد بمتعة واحدا  
 لها بدل نصف المهر واما ما فعله صاحب الدرر من تفتيت الاقسام فلم يرد من جهة غير  
**و** بان ايها الفلانة **و** فلكل منهما ربع مهرها المسمى لو قال فلكل منهما ربع المهر



كما في عبارة القوم كان اصوب فان اكرادهم بالمر الذي هو اقل المهرين المستبين  
لكونه متيقنا لا مذكر كل واحد منهما **قوله** فنصف اي فكل منهما نصف اقل المستبين في كتب  
القوم في صورة من صور هذه المسئلة مثل هذا الجواب بل المتحقق من كلامهم ان يكون  
الصواب فالأقل من نصف المهرين كما في الكافي والكفاية او اقل نصف مهرهما كما في  
التسريع للقاضي بدر الدين ومالهما واحد وكذا كون كل واحد منهما مستحقه ربع  
المهر يرجع اليه كما يظهر من شرح الهداية واما ما فعله صاحب الدرر فلا يظهر له وجه  
صحة بوجه من الوجوه ولو قيل فكل منهما ربع اقل المستبين واقلهما نصف اقل المستبين  
كان له صحة لكن يكون عيب ما ذكره بقوله فكل منهما ربع مهرهما فيحصل التكرار واما  
الفرق الذي تصدى له صاحب الدرر في وضع المسئلة فالقوم لا يعرفونه فيستدبر **قوله**  
لا حكم لم يجز عندنا حصة نعم ويجوز عندنا كذلك في الهداية **قوله** وعندنا ان في  
لا يتزوج الآلة واحدة فيكون في قوله واما احراز عن قوله ونكاح جلي من زني مح  
جواب المسئلة الانية بعين انما هو قول بي حصة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف للكا  
فاسد كما في الهداية **قوله** واما اذا كان ذلك اي اذا كان النكاح غير الزاني فالنكاح  
صحيح عند الكل لا اي ليس فيه اختلاف بين المتبا كما كان في صورة كون النكاح غير الزاني  
وهو مسئلة المتن ثم ان المناسب لنقله ما في النهاية ههنا ان يذكر الاختلاف الواقع في  
هذه الصورة اذا كان النكاح غير الزاني ولم يسبق منه تعريض له اصلا **قوله** ولهذا ينبغي  
ولما يجزى تعبيه اي من غير ان كان كذلك انما قال الزبلي **قوله** ويستحب للزوج ان يستبرأ بها  
صيانة لانه هو موافق لما في الهداية وان كان المعهور نسبة الاستبراء الى المشتري او الزوج  
ثم ان الضمير المنصوب في قوله ان يستبرأ بها عايد الى الموطنة بملك جميع مطلق **قوله**  
وقال لا يسم على مهر مثلها يعني اذا كان المسمى القاشا نظرا الى مهر مثلها ويقسم المسمى  
عليها فما اصاب حصته التي لا تخل بسقط من الزوج واما اصاب حصته الاخرى شئت  
عليه كذا في النهاية **قوله** وكذا يجوز وطئ المذكور ارا بالملكو كرا الجوسية والوتية و  
الضابنة **قوله** لم يجز له ان يتزوج رابعة المراد بالربوة ههنا هي التي صلح عليها  
حاشية في المتن لا التي اطلق عليها الربوة فيه ولا غيره لما ان تلك الحاشية يقع بعد  
تطبيق واحد من الاربوة رابعة فجازع بعض المتأخرين للمأخرين في هذا المقام من ان  
العبارة المذكورة سهو والصواب انها من قصور النظر ليس الا **قوله** ولو كان نكاحها  
في حق آخرة من طلاق باين او غثا **قوله** فان التعليق لا يصح قال في الحاشية النكاح

النكاح عقد لا تعلوق بالجاز من الشرط **قوله** وان صحح النكاح هو موافق لما في الحاشية  
والعمادية ولفظهما والنكاح ولا يصح تعليقه بالشرط والاضافة ولكن لا يبطل بشرط  
ويبطل بشرط انتهى فلا وجه لما قيل بل النكاح غير صحيح واستثنى منه صورة لا اذا  
كان المتعلق عليه في المجلس واما اذا كان الشرط كائنا كما سيذكره انتهى على انه  
لو سلم ذلك فلعقل المراد بقوله وقال فلا يتزوجها قول ذلك من فلا بعد ما دخل  
الدار في مجلس الشرط فيكون هذا من احد الصورتين المستثنيتين نعم قال في  
فتح القدير لا يجوز تعليق النكاح بغيره لو قال اذا جاء فلان فتزوجت كنتي فقول  
فيجاء لا ينعقد انتهى وهو في لف لان العمادية لا تقر ان التعليق بالشرط يحتمل  
بالاستقالات المحضة تبديل لعدم صحة التعليق فقط ولم يتعرض في اثباته لتعليل  
الحكم انما قيل معنى اختصاصه بعدم صحة ما ليس منها به كما هو الحكم في جميعها انتهى  
اي لا يلزم صحة التعليق فقط فيما ليس منها كما زعم صاحب الدرر فقال فان التعليق  
لا يصح وان صحح النكاح له مثل ان يقول في المحرم مثلا زوجه فلانا في الصفر قال  
في المصباح المبيح من الشيء تحركا وباسم المفعول سمي الشرط الاول الجسنة  
وادخلوا عليه الف واللام لها للصفة في الاصل وجعلوه علما بهما مثل النجم والدران  
ولا يجوز دخوله على غيره عند القوم وعند قوم يجوز على صفر ونحوه انتهى **قوله**  
ولا اضافة اما امر في المستقبل عبارة العمادية اما زمان في المستقبل ولا يظهر  
وجه التغيير **قوله** وقال فلا قبلنا لا يصح النكاح قبل هكذا في نسخ رأينا ما ولكن  
لفظة النكاح ليست في موقعها قبل الصواب ان يقال كلمة لازيدة في لا يصح  
انتهى وانت خبير بان ذلك سهو ظاهر مقتاؤه عدم الفرق بين التعليق والاضافة  
نعم الذي يظهر من الحاشية والعمادية ان يصح النكاح في صورة الاضافة ايضا و  
ان كانت الاضافة لا يصح فان من قواعدهم كقوله ان ما يصح مع التعليق به  
يصح مع الاضافة وقد تحققت ان النكاح في صورة التعليق صحيح وموداه  
ان يكون صحيحا في صورة الاضافة ايضا **قوله** ويبطل الشرط دونه اي دون  
النكاح انت خبير بان هذا متعلق لمسئلة تعليق النكاح بالشرط فلو كان  
قدمه مع استثنائه على مسئلة الاضافة لكان اصوب نعم ان هذا المتن على ما قال  
في الشرح سابقا من ان التعليق لا يصح وان صحح النكاح وقد عرفت  
كونه موافقا لما في الحاشية والعمادية فما قيل هذا في النكاح بشرط فاسد لا في صورة



التعليق بالشروط ينبغي ان يترفع عن الاستثناء ولو صح الامر انتهى لا يظهر له وجه  
صحيح ولعل من شأنه قول صاحب الحاشية النكاح عقد لا يتعلق بالمال في الشرط  
لا يبطله انتهى وانت غير بان ليس مناه ان الفاسد في الشرط لا يبطله ويبطله  
الصحيح حتى يكتم بعدم ناسية في صورة التعليق بالشروط بل انما خصص الشرط الفاسد  
بالذكر لكونه مظنة الابطال بخلاف الصحيح **قوله** الا ان يكون الشرط كائنا قبل هذا  
الاستثناء يتبع ان يكون في قوله لا يصح كما لا يخفى انتهى ولعل قائله اراد به ان الاستثناء  
لو جعل في قوله ويبطل الشرط دونه يلزم ان يكون موجب بطلان النكاح وليس الامر  
كذلك بل النكاح صحيح كما يظهر مما تقدم في العادة فليست **باب الولى والكفو قوله**  
وعند محمد بن قيس موقوف في النكاح والصواب ينقد موقوف في النكاح في الهداية وسائر الكتب  
كيف لا يكون العقد نافذا او كونه موقفا متناقصا **قوله** وروى عدم جواز اى  
عدم جواز نكاح خرة مكلفة بلا ولى سواء كان النكاح في كفوا وغيره **قوله** لان الكفو  
عن المطالبة اى مطالبة التزويج **قوله** اى البالغة الطاهر البكر البالغة **قوله** بشرط  
ان تعلم الزوج لا المهر لا يذهب عليك لان مقتضى قوله بعد الشرط الصحيح ان الزوج  
اذا كان اباً او جداً فذكر الزوج يكفي انتهى تخصيص هذه الصورة بالاب واجتهاد  
كما يستدعيه التقابل مع قوله ويشترط في استئذان غير الاقرب علامهما وانت غير بان  
في البتة هو الواجب مطلقا فقد فاته هذا التقييد الذي لا بد منه وان كان المبلغ فضوليا  
اي يعني اذا كان مبلغ جزاء النكاح غير الولى ووكيله ورسوله لم يكن في نصاب الشهاد  
او لم يكن واحداً اعدا لا كونهما فحكما وبكلا واما غير صوت لا بعد رضى لا يقال ان يكون  
عدم رد ما صرح بعدم اعتد او ما بالمبلغ فقوله هذا امر يتعلق بقوله مما سبق فعملت بوصول  
خير التزويج اليها كما يتضح من تقدير صاحب الهداية **قوله** ويشترط في استئذان غير الاقرب  
اعلامهما الذي يظهر من صحيح هذا القول على ما ياتي ان يكون المراد بغير الاقرب في الصورة  
المذكورة غير الاب واجتهاد وهو خلاف ما يقتضيه اللغة وعرف الشرع اما الاول فظاهر  
اما الثاني فلا الاقرب والقريب انما يطلقان على غير الاب واجتهاد كما ياتي في الوصايا **قوله**  
في استئذان الاب واجتهاد الاستئذان المشرورة **قوله** والمرأة تدفع اى بالانكار والقول قول  
المكر **قوله** وتقبل بينة على سكونها مخالف بما قاله الربيع في انه ابهاما قام البينة قبلت  
بينته انتهى لكن ما في الدرر موافق لما في الهداية والوقاية **قوله** لفقد علة الصحة في غير  
اى غير الاب واجتهاد **قوله** اذا كان ذلك العقد بمهر المثل وكفولهم قال بعض العلماء الظاهر

الظاهر من تقييده بقوله ان كان الحج ان عقد الاب واجتهاد اذا كان بغير فاش  
او بغير كفولهم لازم بحيث لا خيار الفسخ بالبلوغ وليس كذلك بل هو لازم مطلقا  
صريح به صدر الشرعية وغيره فالاول ان يحذف قوله اذا كان الحج انتهى وقيل هذا  
الشرط انما هو على قوله فان العقد اذا كان بمهر المثل كقولهم عندها ولم يفسخ  
اذا كان بغير فاش او غير كفولهم بغير لانه يجوز وله الفسخ واما قول ابي حنيفة فانكاح  
هي الثانية لان شرط لزوم اجتماعهما لان عدم اللزوم يتحقق بعقد واحد فليست  
وفي عقد غيرهما من الاوليا خيار فسخ بالبلوغ قال في التلويح ولو زوجهما غير الاب واجتهاد  
من غير كفوا وبغير فاش لم يصح النكاح اصلا وانما صحت بذلك لانه قد اشتر  
في بعض البلاد وتعلقا بمحض انه يصح النكاح في هذه الصورة لكن يكون لها  
الفسخ وهكذا اورد في الشرع للوقاية ولا يوجد له رواية اصلا انتهى قال في  
الحاشية شرح المنظومة ومن غير الاب واجتهاد من الاوليا لا يجوز النكاح بالغير الثاني  
بالاجماع حتى لو اجازة بعد البلوغ لا يعمل اجازة انتهى ثم ان خيار الفسخ بالبلوغ  
في عقد غيرهما من الاوليا متقرر في صورة ما اذا كان النكاح بمهر المثل وعن كفول  
عليه صاحب التلويح قلت ينبغي ان يحل كلام صاحب الدرر على ذلك ليكون مجرى على  
الصحة **قوله** اذا علم بعد البلوغ اى علم بالنكاح كما صرح به الربيع **قوله** اى عند البلوغ  
هذا اذا كان لها علم بالنكاح كما صرح به الربيع **قوله** لا يبطل بلا صريح رضا او دلالة  
احترز بذلك عن التكوّن فان خيار الغلام لا يقطعه **قوله** ثم العصبية بنف على  
ترتيب الارشاد في الصورة وان كان الاب من ارباب الفروض ايضا ثم ان ما  
ذكره قول ابي حنيفة وابا يوسف رحمهما الله وقال محمد ابو مالانها اشفع من الابن وذكره  
الربيع **قوله** قولي المجنونة الابن مع وجود الاب لان الابن مقدم على الاب بالعصبية  
وهذه الولاية مبنية عليها كما قاله الربيع وبه يظهر انتظام قوله والمولا المأقولة الكفا ولا يجب  
عليك ان ذكر ذلك في صدر اعتبار الكفاة نسباً غير موجه فان الاعتبار في كفاة المولا  
الاسلام والحرية على ما صرح به الربيع وغيره ولعل من شأنه غلط صاحب الدرر وهو عبارة  
الهداية حيث قال ثم الكفاة تتغير في النسب لانه يقع به التفاضل فترش بعضهم الكفاة  
لبعض بطن بطن والورث الكفاة بعضهم لبعض قبيلة والمولا بعضهم الكفاة لبعض رجل  
بعض رجل انتهى فقد غفل عن ان قوله وان المولا بعضهم الكفاة لبعض رجل انما ذكر  
لكونه تمام الحديث المستدل به لانه متعلقا بالنسب ويقع ذلك كثير انا في كلامهم **قوله**



يعني العجم سموه بذلك لانهم نفروا العرب في قول الربيعي سمي العجم موالا لان بلادهم تحت  
عنقرة بايدي العرب وكان للعرب استمرقاتهم اذا تركوهم اخرار فكانت لهم اعتقودهم والموال  
المعتقون انتهى **و** - لان التعريف يقع بالابوين اراد بالابوين الاب وابجد يعني ان الهم  
اوشهد على ميتا وغايب بحبل يذكر اسم الاب وابجد لان تعريفهم لا يكون الا بذكرهما  
**و** - ويعبر ايضا حرة فغير او موقوف قد فاته اعتبار الكفاءة في ولاد الفتاة ههنا وقد  
ذكره في كتاب الولاءين ذلك بان يكون عقدة التاجر كفو المعتق العطار دون الدباغ  
انتهى **و** - فليس فاسق كفو الصالح الاول مأخوذ من الجمع والاشتمال الوقاية وعليه  
ما روي عن محمد بن ابي اذ كان الفاسق حرة ما عظم عند الناس كاحوان السلطان يكون  
كفو النبي الصالحين انتهى وانت خبير بان اصلاح الاب شرف زائد فلا يبعد ان يعتبر  
في الكفاءة بالنسبة الى الفاسق ولا يبرح حلية قبل كمال ان يكون بنت الصالح فاسقة  
فيكون كفوا انتهى لاحاجة في دفعه الى ان يقال ان الغالب ان بنت الصالح صالحة  
كما قيل **و** - لان المراد بالمرقد ما توارثوا به كمالا اي بالمر الواقع في عبارة الفقهاء  
في هذا المقام ولفظ الربيعي والمراد بالمرقد المجل وهو ما توارثوا به ولا يعتبر الباقي ولو كان  
حالا انتهى فلو قال صاحب الدرر والمراد بالمرقد المجل كان كلامه موافقا لكلام الربيعي **و** -  
لا غنى اي الكفاءة لا تعتبر من جهة الغنى **و** - الصحيح انه لا تعتبر ذكر في الجمع وشروط هذا  
قول ابو يوسف جعل ذلك المرء والنفقة كفو الفاقة الغنى وقال لا يكون كفوا **و** -  
قال علي بن ابي طالب هلك المشركون الا من قال بما له هكذا اي تصدق به قال في نهاية ابن  
الانبار العرب تجعل القول عبارة عن جميع الاعمال وتطلق على غير العلم واللسان فيقول قال  
بيده اي اخذ وقال به جلد اي شئ فقال ان شئ وقالت له العيان سمعا وطاعة اي اوقا  
وقال بنو به رفته وكل ذلك على الجواز والاشاع انتهى ومن غفل عن هذا الاستعمال قال في  
تفسير تصدق به بان عينه في وجوه الخيرات انتهى وذلك يرجع التصديق اما القول باللسان  
بالتأويل وقد خفت ما فيه **و** - العجم العالم كفو للعرب الجاهل قال في مخرج الدرر في وفي جامع  
فاضل الحساب كفو للنسب حتى ان الغضبة كفو للعول لان شرف العلم فوق النسب وكذا  
الفقيه الفقير كفو للغني الجاهل والعالم الجاهل كفو للعرب الجاهل انتهى والظاهر ان كلامه سوي على  
قول ابو حنيفة وقد تحقق ان الكفاءة بالغنى معتبرة عند وعنده خلافا لابي يوسف فغيبه  
ان صاحب الدرر في كلامه او لا قال قول ابو يوسف عما عرفت ان ذكر من المايل وحول مسئلة  
لون العالم الفقير كفو للجاهل في الغنى مبنيا على قول ابو يوسف حيث قال ما عرفت ان الغنى خير

خير من غير علم فيجوز به عدم كفاءة الجاهل العالم **و** - لان شرف العلم بقاوم شرف النسب  
الظاهر لان شرف العلم بقاوم شرف العربية ظاهر لكون النبي عليه السلام مبعوثا في العرب وكذا  
منه لانهم لم يسموا ان عبارة فاضل في الجامع لان شرف العلم فوق شرف النسب وغيره  
الما تراه ومبناه الغفول عما قرره صاحب النهاية في انه اذا تزوجت المرأة رجلا فغيرها  
فليس للزوجة ان يفارق بينهما لان الكفاءة غير مطلوبة من جانبها لان الولد لا يتغير بان يكون  
تحت الرجل من لا ينافيه لان نسب الولد يكون الى ابيه لا الى امه **و** - لما عرفت انه يجب ان يفرد  
على المهر المجل والنفقة يفهم هذا الوجوب من عدم كون الفاجر عنها كفو الفقيرة ولا الغنية  
كما سبق تحقيقه فالفقير الذي لا يقدر على المهر المجل والنفقة خارج عن المهر ولنا جعل  
الفقير ههنا بمعنى غير الغني بمعنى المسكين مثلا **و** - وللعول عطف على قوله للجاهل الغني اي  
العالم الفقير كقوله والذي يقتضيه عبارة فاضل على ما نقلنا ان يكون مقابلة العالم الجاهل  
الفقير **و** - فنزوجه اي امه غيره كما قال الربيعي سجي وجه هذا التقييد قوله كما اذا زوج  
امته فمبني لموضع التمه والضمير في لامة الى الامور به **و** - ولم يكن مانع كما اذا كانت  
تحت حرة تقييد بوازمسئلة المقت **و** - فاجازه اي اجار الغايب كقوله لو اكتفى  
بقوله فان كان قبل عنه واحد جاز والافلا ولو اسقط ههنا العبارة وشروطها  
من هذا البين لكان كلامه ابعده الاستنباه فعليك بتأمل يؤدي الى الانباء **و** -  
اي تزوج ذلك الرجل تلك المرأة بان قال زوجت فلانة في نفسي علم ما  
صرح به في الحاشية وعليه يتفرع قوله فيما يجي فقوله زوجت يتفهم **و** - ولو كانت  
رجلا تزوجها في وضع المسئلة على هذا الوجه موافق لما قاله الربيعي والموافق للحاشية  
ان يقال تزوجها من رجل والفرق بينهما واضح **باب المهر قوله** فان الباء لفظ بمعنى  
الاصلح بمعنى انه حقيقة في الاصلح جاز في غيره ترجيحاً للمجاز في الاشتراك كذا  
في البلوغ فيدل قطعا على امتناع انعكاس الابتداء فالقول بالانعكاس كما ذهب اليه  
ان في ابطال العمل الخاص كذا في المرأة والمهرات **قوله** وهو العقد الصحيح قال  
في التلويح الابتداء هو الطلب بالعقد لا بالاجازة والتمتع لقوله تعالى فمما يبيع  
والمراد العقد الصحيح اذ لا يبيح المهر بنفس العقد الفاسد اجماعا بل يبيح المهر  
انتهى فلا يذهب عليك ما في لفظه صاحب الدرر من قصر المهر **قوله** فان قيل الابتداء  
ورد مطلقا لعل الصواب ان يبدل لفظ الابتداء بلفظ النكاح ويصحح بان النكاح  
في الآية المذكورة بمعنى الابتداء لما لا يخفى في هذا الباب **قوله** او الحولة الصحيحة



لم يذكر الخلق في هذا المقام صريحة من الكتب بل يقتصر في عامتها على ذكر الموت  
مع الوطئ ان حكمها ايضا حكمها في وجوب تمام المستمى وكانهم عموا الوطئ في الحقيقة  
والحكمي فادخلوه الخلق الصحيح في الثنا وسجي كون الخلق كالوطئ **و** اي وجب  
نصف المستمى قبل الاول القيل نصف الواجب لتمامه ما اذا سمي اقل من العشرة  
فان الواجب في هذه الصورة نصف العشرة لان نصف المستمى **و** بشرط  
ان يتزوج الاخر بنته او اخته كان الواجب عليه ان يزويها على ذلك على ان يكون  
بضع كل واحد صدق للآخرى كما في الكاف كيف وقد قال فيلما مجموعا انه لو قال **و** فيكون  
ابنتي على ان تزويجنني انتك ولم يقل على ان يكون بضع كل واحد صدق للآخرى  
بجواز النكاح ولا يكون سفارا انتهى **و** والصحيح انها تستحق اي فتجب لها حصة  
**و** عطف على ما لم يتم كذا في اكثر النسخ والظاهر ان السقاط كان في بعض النسخ **و** او يرجع على الزوج  
الحرة اي يرجع ذلك كحر الآخر **و** ولو نكحها على رعي الغنم الى اي نكحها الزوج الحرة على  
ما يظهر من الاستدلال الآتي وقال صاحب الهداية لانه من باب القيام بامور الزوجة  
فلا تامة قصة انتهى **و** والصواب ان يتم لها العبرة بهكذا في الآتي وهو تخفيف  
اللام قال في تاج الاسماء سلم له الشيء سلما فخلص ومنه رجلا سلما لرجل انتهى  
اي يتخلص للمرأة في تلك المدة بان رعي غنمها او زرع ارضها كما هو حكم الجواز **و**  
ولو كان الزوج عبدا بان يتزوج باذن سيده على حصة سنة كذا في الكافي **و**  
لمفوضه بكسر الواو وهي التي تزوجت بلا ذكر مهر او على ان لا مهر لها قال في التلويح  
من التفويض وهو التسليم وترك المزاولة وقد يرد المفوضه بفتح الواو على ان الواو  
زوجه بلا مهر وكذا الالة اذ ازوجهها سيدا بلا مهر انتهى **و** وقيل يعتبر بالهماوية  
قول ثالث بسبب الكفر وهو ان يعتبر حالها في المتعة الواجبة وحاله في المتعة  
المستحبة **و** متعلق بقوله يتنصف الظاكون متعلقا بقوله لا يتنصف وقوله يقطع  
على سبيل التنازع والعبارة في بعض النسخ لا يتنصفان بغير فائدة التفرع بما قلنا  
اي خط المرأة من مهرها لعل الصواب من المهر المستمى كما صرح به ابن الملك في شرح  
الجمع وهو الذي يقتضيه الدراية **و** الخلوة مبتدأ خبره قوله الالة كالوطئ الى اياك  
وان تحمل الخلق صحتها المعهود اليه وهي الخلق الصحيح لان بعض ما ذكر في  
اثناء هذا الكلام من الخلق الفاسد كما يستظهر عليك **و** في مكان لا يطلع عليها  
احد غير اذنها قال في الكافي والحان الذي يفتح فيه خلق ان يامن فيه اطلع غيرهما

غيرهما عليها بلا اذنها كما ليست والدار فحكما المسجد والحمام انتهى **و** او لا يطلع عليها  
احد لظنه قال الزبيدي كذا لا يفتح الخلق على سطح الدار ذكره في المتن مطلقا قالوا او الم  
مكن على جوانبه سائر الابواب اذ كانت في الظلمة انتهى وما ذكره صاحب الدرر هو ذلك  
قياس ويكون الزوج عالما بانها امرأة قال الزبيدي ولو دخلت عليه ولم يعرفها ثم  
خرجت او دخل هو عليها ولم يعرفها لا يفتح الخلق بهذا اضراره ابو الليث وقال الفقيه  
ابو بكر يفتح ولو عرفها هو ولم تعرفه هي يفتح الخلق انتهى **و** نحو خيض ونفاس فان البنية  
السنية تنقرون جماع الحايض والنفاس **و** وصوم فرض هو صوم رمضان عليه  
لو قال في المتن وصوم رمضان كما في الوقاية قصر للمنفذ ولما يكون مع قوله فيما سجي  
او صائم قصار كما في الوقاية **و** صحيحة كانت او فاسد كلام صاحب الهداية صريح  
في انه ان كان احد الزوجين مريضا او صائما او محرا باج ففرض او نفل او لعة او كانت  
المرأة حائضا فليست الخلق صحيحة حتى لو طلقها لها نصف المهر انتهى ونظره من تقريرنا  
هذا ما في كلام صاحب الدرر من القصور وكان عليه ان يفرق الخلق الصحيح عن الفاسد  
هناك ليحتمل كلامه هذا احواله عليه **و** وحتى الزوج في سنة نصف المهر في خلوصه  
كما وتحقق في الدرر السابق ومنه قوله ولم سلم **و** وكذا اذا كان المهر ميلا او موزونا  
آخرا الزمة اراو يجوزون آخرا غير الدراهم والدنانير على ما نص عليه الزبيدي **و** او موزونا  
آخرا الزمة هذا على ان يكون وضع المسئلة في الدراهم والموزون الاخر يدخل فيه الدراهم  
ايضا **و** وكذا لو قبضت احد اي لا يرجع عليها بشئ في هذه الصورة ايضا وهذا اخذ  
ابن حنيفة وقال لا يرجع عليها بنصف المقبوض **و** او وجبت الباقي في ذمة الزوج اي  
النصف الباقي ولم يذهب من المقبوض شيئا وهو شرح بقوله في المتن او ما بقي يعني  
انه لا يرجع عليها بشئ في هذه الصورة ايضا اخذ ابن حنيفة وقال لا يرجع عليها بنصف  
المقبوض **و** لم يرجع عليها بشئ ايضا اخذ ابن حنيفة وخذها يرجع عليها بنصف  
مقبوضها كما صرح به في الهداية وشعر وهما **و** فعند يرجع عليها بماية فان حكم المسئلة  
عند الرجوع عليها الى تمام النصف كما صرح به في الهداية وشعر وهما والمقبوض في وضع المسئلة  
هو سائمة ونصفها ثلثا ماية قال في النهاية لان عند تقبضها يسلم الزوج وعندها المقبوض  
هو للمعتبر فكانت تزوجه على ما قبضت نصف والمقبوض في سلتها على الوضع المذكور هو بماية  
ونصفها ومنه تخرج القوم بما قرأه كيف يفتح قول من قال في توجيه قولها كانها موهبة بنصف  
الدين لانه جنس حقه ونصف الدين بعد قبض سائمة ما يمان فيرجع المثلث ماية ليكمل الدين



كما هو معتبر مجموع الدين وهو ظاهر انتهى ولعله سمي موطأ من بناء الفقول عن أن  
فيه هو أن لا يخط لا يخط أصل العقد بباب النكاح عند لا عند مما جعل على ذلك  
بعض الشرح في الهداية وقد صرح صاحب الهداية بهذا الأصل في غير موضع **و**  
ما تبين مثلاً بدل من قوله **و** من مقامها هو بفهم الميم الأول في موضع إقامتها وهو  
البلد **و** أن إقامتها عبارة إجماع الصيغة على نقله الاتفاقي أن إقامتها في بلد  
والذي تقتضيه المعنى أن يكون إقامتها بمعنى جعلها مقيمة ولم يجر في ما عندنا من كتب اللغة  
ويحتمل أن يكون من عبارة الفقهاء **و** وإقامتها موافق لما في الكافي والكثرة والوقاية و  
الظان منها المسألة بناء على ظهور المراد **و** هذا عندنا بصيغة الإشارة إلى  
حكم المسألة الأخيرة لا الحالة كما يظهر مما سبق إذا فصل بين المختارين المسألة الأولى  
والثانية على ما يظهر من الهداية **و** وعندنا الشرح حتى كان لها الالف  
أن إقامتها بالالفان أن آخرها كذا في الهداية **و** وعندنا فاسد ويكون طاهر منها  
لأنه من الالف ولا يتراد على الفين كذا في الهداية **و** لا تفرقها ضمير المشي للرجل  
والمرأة المتناكح **و** فإن كان أقل من أو كسماج قال صدر الشريعة أن كان  
مدر المختار ما يالقيمة أحدهما يجب هذا العبد انتهى ثم أن لفظ الترتيب أن كان أو  
أو أقل وكذا لفظ في المسألة الثانية أن كان مثل إرضعها أو أكثر وقد فات صاحب  
ذكر صورة مثل الأوكس ومثل الرفع **و** صرح إمامنا فرس أراد به كل حيوان ذكره  
لأنه ولو تزوج على حيوان ولم يبين جنسه بان تزوجها على دابة بنظر التسمية يجب  
مدر المختار لخاص الجاهل **و** والنوب هروى ذكر النوب موصوفاً لأنه أن ذكر  
النوب ولم يزد عليه يجب مدر المختار لأنه يكون من جهالة الجنس إذا التباس  
شيء بالحيوان وأما إذا سمى جنساً بان قال نوب هروى أو مروي فتصح التسمية  
ويجب الأوسط ويجوز الزوج لا يثبت في الحيوان كذا أقره الترتيب **و** ولزم الخط  
أو قيمة هو من جواب مسألة الفرس والنوب الهروى والمكيل والموزون فإن جمعها  
بتجمة الزوج بين المسمى وبين وقع قيمة وأنها أدنى كبر المرأة على قبوله كذا أقره الترتيب  
ثم أن المراد بالموزون غير الدراهم والدينار ذكره الترتيب **و** وإن بناها أي الصفة  
أيضا أي كما بين جنساً هو متعلق بالمسألة المكيل والموزون فقط فلا يذهب عليك  
ما في كلام صاحب الدرر من عدم الاتظام ثم أن معنى قوله فالموصوف إلى الألف هو أنه إذا  
ذكر جنس وصفه بغيره على تسليمه لأن موصوفه يجب في الذمة بنوعاً صحيح كذا أقره الترتيب **و**



**و** لا يخط والعقد لفظ كذا قال الترتيب لا يمكن في النكاح الفاسد ليصح قوله ولا العدة  
لوجودها في خلق النكاح الصحيح ولو كانت تخلق فاسد كما مر منه في هذا الكتاب **و** وكل من  
فسخ بغير محضه صاحبه أي الحكم المتناكح بعقد فاسد فسخ النكاح بعد تخلق بغير محضه  
صاحبه **و** وقيل ليس له ذلك بعد الدخول هو الوطئ كما مر وبه يظهر مخالفة ما قيل لا ذكر  
قبله والتفريع إنما هو على القول الأول وذلك لعدم تأكيد النكاح الفاسد بالوطئ والقول  
الثاني منه على أن التأكيد بالخلوة أيضاً يصلح أن يكون مانعاً عن ذلك **و** كما في البيع  
الفاسد بعد القبض فإن لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ بغير محضه صاحبه قبل القبض  
وليس له ذلك بعد القبض كذا في النهاية **و** بخلاف البيع كذا في فسخ هذا الكتاب  
والصواب المبيع كما في الترتيب **و** لامة آخر الوطئيات كما ذهب إليه زفر وأخبره  
أبو القاسم الصفار وقوله هو الصحيح احتراز عن قولهما والنسب ثبت النسخ على أن  
قوله والنسب من الماتن وقوله ثبت من الشرح والصواب أن يجعل مجموعهما متناً  
أولاً كما وقع عطف لفظ النسب على ما قبله أولاً معني في النسب للوجوب **و**  
فترتب على الثابت من وجه وهو النكاح الفاسد **و** من الوطئ عبارة صاحب  
الهداية وشراحها وصدر الشريعة بل عبارة عامة الكتب الفقهية هي من الدخول  
وكذا في نقل قول محمد المفتي به فيدل صاحب الدرر في منه لفظ الدخول إلى الوطئ ورتبه  
الإشارة عند ذكر قول محمد الوطئ بناء على أنها في عرفهم واحد بدل عليه قول بعضهم  
في أول باب المهر فليعلم المسمى أن دخل بها أو مات عنها وقول بعضهم فالمسمى عند الوطئ  
أو موت أحدهما **و** في اصطلاح الفقهاء بخلاف قوله مهر مثلها فإن المراد منه المعنى  
اللفظي ولهذا قال هناك ذي مهر امرأة مماثلها **و** ولا يعتبر باتها إلا أن يكون من قوم  
أبها كان تكون بنت عمها لا يذهب عليك أن قوله كان يكون بنت عمها هو ظاهر فإن  
بنت عمها يكون بنت لأمه لا لخاله ولا يجوز كماله والصواب كان تكون بنت  
عمه أرجحاً للصيرار الأب كما وقع في لفظ صاحب الهداية أو بنت عم أبيها كما وقع في لفظ  
صدر الشريعة صرح ضمان الولي مهر ما أراد بالولي وتلى المرأة كما يظهر من كلامه في  
الشرح لكن الحكم وهو الضمان لا يتفاوت بين وليها وولي الزوج كما أنه ذكر في التسمية  
من أن الأب إذا زوج ابنة الصغير امرأة وضمت له المهر وأدى متطوعاً استحساناً لأنه  
إذا شهد عند الأداة أدى يرجع في نفسه لا يكون متطوعاً ويرجع في ماله كذا في النهاية  
لأنه من أهل التأمير يعني أنه حر عاقل بالغ فيصح التأمير كذا في شرح الهداية لتأجيل الشريعة



**وله** وقد اضافه الى ما يقبل الا التزام ما يقبل الالتزام وما يقبل الالتزام  
 ههنا هو المهر لانه دين صح فيه الكفالة والضمائم كما في النكاح رضى كذا في النسخ  
 فضمير الموثق الذي يوافق الكتب رضىها ما بينة الضمير لان اعتبار الرضا باجازه  
 الوطى ايضا كما هو جاز في الخلق وعليه قوله على هذا وان لم يثبت فيه بان الوصلة صحيحة  
 ففيه بينه على ان قوله بعد ووطى او خلق رضىها ليس بقيد احراز حتى يكون ثبوته  
 ليس لها من قبيل ووطى او خلق رضىها ومدخل ان الوصلة هو موضع خلافها كما  
 سيظهر وكون حكم يقضى ما دخلت عليه ان الوصلة على خلاف ما ذكرنا وما ينبغي  
 على ذلك فانه الثاني قال الربيعي لها ان تمنع نفسها اذا زاد الزوج ان ياف  
 بها او يطأها حتى تأخذ مهرها منه ولو سلمت نفسها ووطئها برضاها وخلق برضاها  
 في هذا كما لو طئ انتهى ثم قال هذا عند ابا حنيفة وقال ابا يوسف ومحمد اذا دخل  
 بها برضاها او خلاها ليس لها ان تمنع نفسها انتهى **وله** او اخذنا بتجملتها قال في  
 الكافي وان لم يبين شيئا ينظر الى المسمى وان المرأة ان مهر مثل هذا المرأة كم يكون  
 لها من مثل هذا المسمى تجلأ كم يكون مؤجلا في العرف فيقتضى بالعرف انتهى **وله**  
 تعرف ان الصواب من مهر مثلها كما في الوقاية وغيره لا من مهر مثلها كما في الدرر **وله**  
 والنفقة وتوضيحها انما اذا امتعت نفسها فندع لها النفقة لانها ليست بناترة  
 لان الامتناع يحج وعندها لا نفقة لها لانها ناشرة كما في الكافي **وله** والسفر  
 وخروج صح الاوضح في افادة المهرام كما يقتضيه المقام ما قاله الربيعي من انه ليس  
 للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزلها حتى يوفيه مهرها لانه حتى اجنس  
 انتهى ولما راد بجنى اجنس ما هو جانب الزوج للمرأة والمهراد في قوله لاستيفاء  
 الحق هو البضع والمهراد بالانباء تسليم الزوج مهرها اليها ثم ان قوله بلا اذنه  
 تأكيد بما يؤم من سبب الكلام فان تقديره ولها السفر والخروج **وله** بعد اداءه اي  
 اداء ما بين تجليله او قدر ما يجعل بمثلها لفظ الربيعي واذا اداها مهرها او كان كله  
 مؤجلا بغيرها حيث لا لقوله على الآية وكذلك اذا دخل بها بمهرها ما عداها بسقوط  
 حق اجنس وعندها حنيفة ليس له ذلك لبقائه **وله** واختاره ابو القاسم الصغار  
 يعني يقول ابا حنيفة في المنع من السفر ويوجبها في عدم المنع يقال ههنا مركبة من دعوى  
 النكاح ودعوى المال على ما اشار اليه صدر الشريعة في كتاب الدعوى والمفهوم من تقريره  
 ان يكون للمسئلة ههنا فان نظرنا حكم الوجه دعوى النكاح لا يحلف ويحكم بمهر مثل

قوله ان الصواب من مثل  
 مهرها فانهم  
 منع المهر

المثل وان نظر الوجه دعوى المال يحلف فان نكل يحكم بالمهر المسمى انتهى قلت لو كانت  
 المسئلة موضوعا فمنا على ما وضعت عليه في كتاب الدعوى كان كما قاله ذلك العالم  
 وجه في الجملة وليس الامر كذلك الا يرى القول صدر الشريعة ههنا في تصوير المسئلة  
 اي اخلافا فقال احدهما لم يسم مهر وقال الآخر قد سمى فان مبناه على اتفاقهما في اصل  
 النكاح ثم اخلافا فيما في كون المهر مسمى او لا بخلاف مسئلة كتاب الدعوى ولذا اوصوا  
 على ادعاء المرأة النكاح وطلبها المال ومسئلة النكاح التي لا تخلق فيها عند وكيف عدا  
 هو ان يدعى رجل على امرأة انه تزوجها واكرت وبالعكس على ما صرح به في شرح  
 الهداية كالغناية وغيره وايضا اذا كانت له جهتان فلا وجه لادعاء صدر الشريعة على صاحب  
 الوقاية بانه لا يحلف في النكاح عند ابا حنيفة فمنا مع ان الواقع على ما ادعاه ذلك  
 القائل هو جواز التحليف عند في الصورة المذكورة من جهة المهر ثم ان تفويض حكم  
 المسئلة الى نظر الحاكم على الوجه المذكور بناء على وجود الجهتين غير محمود في الاحكام  
 الشرعية فالقول به حجة على المجتهدين بل على الشارع **وله** حكم مهر المثل في  
 حج لا يذهب عليك ان التعريف للحكم مهر المثل ههنا لم يقع في محله لانه انما يجري في  
 صورة قيام النكاح بل في صورة سنه لانه مهر المثل لاحد من الزوجين الاول له ان يقول  
 في انشاء شرع قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل بمينه فيحكم مهر المثل ويترك التعرض  
 له ههنا **وله** فالقول لمن شهد له مهر المثل بمينه في انكاره الزيادة بانه ما تزوجها على الغيب فان  
 نكل اعطاهما الغيب وان حلف لا يثبت الفضل كذا في غاية البيان **وله** وان كان  
 مهر المثل بينهما اي ان كان مهر المثل بين ما يدعي الزوج والمرأة ولا بينة لاهدها كذا  
 قال صدر الشريعة واعلم ان اقتضار الخالف على اذا كان مهر المثل بينهما هو قول المأري  
 كما ذكر في الهداية فاما اذا كان هذا الاحد هما كان القول قول من شهد له مهر المثل  
 مع يمينه والآتيان فان اولا سواء كان مهر المثل بينهما او كان بينهما ثم يحكم مهر المثل بعد  
 ذلك وكلام صاحب الدرر في باب الخالف من كتاب الدعوى على ذلك ولم يشتر في  
 احد المتعاضدين انهما قولان او ما كان ينبغي له ذلك لانه يؤدى الى وقوع النافذ في  
 ورطة الحرة **وله** فبشهادان يشهد له وبينه ان شهد لها الضمير ان المرفوعا في الغيبان  
 للمنفعة فكان الظاهر بينهما كما في عبارة صدر الشريعة ولعل تذكرهما بناء على المنع **وله**  
 وفي الاصل في اصل القول لمثل التسمية عند لا يذهب عليك ان قوله وفي الاصل  
 متعلق بقوله قضى بمهر المثل وجعل قول الاماين متنا بناء على انه المفق به بربط القول باليمين



في الشرح مما لا يكاد يتصور **قوله** كذا اكل ما بعت هدية وهو قائم اي يسترد عينه ايضا **قوله**  
دون الهالك والمستهلك اي فكشيت في ذلك كذا في الثانية **قوله** رجل زوج ابنة  
هذه مسألة مستقلة ذكرت بتقرير يسير بمثل المانع **قوله** لجواز ان يشتري هذه  
الاشياء لا اشتراها لها كما وقع في عبارة العمادية **قوله** فلما رها يعني ان اسلم كذا في البسيط  
ذكره صاحب النهاية **قوله** ولا بد حنيقة ان المهر صرح الله تعالى كذا قال الزبيدي والمكراد ان  
المهر وجوباً حتى الشرح فانه انما يصير حقاً في حالة البقاء فتملك الابراء دون النفي  
كما صرح به صاحب المهداية في اوائل الباب فما قيل ان لو قيل ان في المهر صرح الله تعالى  
ليس بحس كما لا يخفى على ذوي الالباب ودليل به حنيقة في الهداية والكافي ليس ذلك  
بل هو ان اهل الذمة لا يلزمون احكامنا في الديانات كالصلوة والصوم وفيما يستفادون  
خلافه في المعاملة كبيع الخمر والخمر وولاية الاثر ثم منقطعة بالتيف او بالمحاجة وكل ذلك  
منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا ان نتركهم وما ندينون فصار كما بهل حرج انتهى  
**قوله** اسلم او اسلم احدهما والاسم قبل القبض كما في الهداية **قوله** فلا يحل اخذ ما الصواب  
بالو او كما في عبارة صدر الشريعة لانه ليس بمنفرد على كونه خالياً وكذا في قوله فايحاب  
القيمة **قوله** واما الخمر فمن ذوات القيمة لا ترى انه لو جأ بالقيمة قبل السلام تجزى القبول  
في خمره هذا دليل على ان قيمة الخمر بمنزلة عينه لانه لو لم يكن كذلك لما اجبرت على القبول  
كذا في النهاية **قوله** فايحاب القيمة لا يكون اعراضاً عنه لان اخذ القيمة في ذوات القيمة كاذ  
عينه **باب نكاح الرقيق والكافر قوله** والامة كذا في الوقاية وقيل لامة منذر تحت  
القن وانما ذكر ما ذكره مع العبد لانه القن قلت فتمول القن للعبد والامة بحسب النفقة  
مقرر لا يمكن انكاره لكن يقع القن كثيراً في عبارات الفقهاء مثل صاحب النهاية والزبيدي  
فلو اقتصر على القن لا بعد ان يتوهم اختصاص هذا الحكم بالعبد دون الامة بناءً على ذلك  
الاستعمال فكان هذا ملحقاً بالامة كذا لامة بعد فليتم **قوله** والمهر على القن بعد العقد بهذا الحكم  
يشترك فيه المكاتب والمذنب ايضا في غاية البيان اذا تزوج العبد والمذنب والمكاتب بدون  
اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلما مهر عليه حتى يفتق كذا ذكره الحاكم الشهيد ومن  
الائمة السرخسي في شرحه وذلك لانه دين ثبت بسبب المظهر في حق المولى فصار كدين  
اقر به العبد انتهى وانما اقتصر على القن لينتظم في الكلام حيث قال فيباع فيه **قوله**  
ان كان المهر صوابه ان كان النكاح كما قيل **قوله** بخلافه اذا تزوجت كذا في النسخ  
والصواب اذا تزوج كما في عبارة الزبيدي فان هذا القول بياناً لما ذكره في حق بقوله

بقوله والمهر على القن بعد العقد ان كان المهر بغير الاذن فيكون احوال العبد لا محالة  
**قوله** ودخل بها قبله لان النكاح لا يوجب شيئاً بلاوطي **قوله** اقول يؤيد القول الثاني ان النفي  
المعقد لوجوب المهر لا يتناول العبد وهو قوله تعالى لا يذهب عليك ان المؤدى ما قاله ان لا  
المهر في نكاح العبد اصلاً وليس الامر كذلك وهذا ظاهر **قوله** والاخوان اي المكاتب  
والمذنبين سعيائى اذا تزوجا باذن مولاهما فلا يباحان في المهرين سعيائى فيؤدى  
المهر من كسبهما لانه نفسهما كذا في الهداية ثم ان سعيائى الكلام مخصوص بالمهر فلو ادرج  
النفقة في هذا السعي لا يرى له وجه صحيح وان كان الواقع ذلك **قوله** لانها لا يحتمل النقل من  
ملك الى ملك لا فيستعذر الاستيعان من رقبته لانه لو جاز النقل لزم بطلان استحقاق الحرية بعد  
الكتابة والتدبير وذلك لا يجوز الا اذا اخرج المكاتب عن ادائها كذا في غاية البيان **قوله**  
ويكسبه عطف على قوله برقبته **قوله** هو مخصوص ببيان حال العبد في ذلك اذا كان مأذوناً في  
التجارة بقي انه قال في كتاب المأذون دين وجب بتجارته يتعلق برقبته لانه دين ظهر  
وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستملاك والمهر والنفقة انتهى وهذا في لغة  
ثم ان العبد المأذون لا يترفع الاباؤن المولى لان الاذن بالتجارة ليس اذناً له ذكره  
صاحب الدرر في كتاب المأذون **قوله** اذ هو اذن لانه منع من الثبوت والطلاق رفع  
بعد الثبوت كذا في الكافي **قوله** فيباع فيه اي في المهر مرة الا اذا افاده المولى كذا في غاية البيان  
**قوله** وسات المرأة عتقها قال صدر الشريعة اي ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والمولى  
بالخصه فخذ حصته مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او من اياها اذا كان زائداً فلا  
تأخذ بخصه ما زاد انتهى **قوله** في مثل هذه الصورة هو زيادة من صاحب الدرر في كلام الكافي  
قيل هو اختراؤه عن تزويج المولى بامته انتهى فكسبي ان فيه قولين ويكون بناءً على هذا الاختراؤه  
عن القول الرابع على ما سبق منه **قوله** اقول فيه بحث لان عتق سقوط المهر لو كان حرمان  
المولى في الظاهر انه يرد بالعتق العتق الغائبة يقع لو كان الحكم بسقوط المهر ليعزم المولى  
فانما زاة بالحرمان في عبارة صدر الشريعة معلول لاعتق **قوله** من الارث قيل كان الاسب  
ان يقول منه المهر فان الامة لا تملك حتى يكون ما بقي منها ميراثاً انتهى **قوله** لان بعد الوطى  
المهر واجب في صورتين قيل اي في قتل الامة نفسها وقتل المولى اياها انتهى وفيه  
نظر فان هذا عبارة صدر الشريعة بغيرها وقتل الامة نفسها ليس بمذكور في كلامه لا  
في البيان ولا في النكاح ولعل الصواب تفسير صورتين بقتل الحر وقتل المولى منها  
والاستدلال بالعبارة المذكورة انما هو بحسب الصورة الثانية ثم ان بحث المذكور يمكن



وفيه بان يقال التيجيل الذي يترتب عليه اجزاء بالحرمان هو التيجيل قبل وان تجل القتل بعد  
التمتع بها فان الزوج في هذه الصورة يكون كالمستوفى حقه ولا يستلزم ذلك استحالة  
قتلها بعد الوطى بشرطها وهذا ظاهر **قوله** لا اى لا يسقط بقتل الحرة نفسها قبل الوطى هو الواقع  
لانه الهداية ولفظ الحانية ولو قلقت الحرة نفسها المهر لا يسقط بشئ من المهر عند خلافها  
لشأنه انتهى ولم يبين بكونه قبل الوطى **قوله** ولهذا اذا قتل نفسه بغيره ويقط عليه فيه قوله  
ارجعها هذا وقيل بجريان صاحب الدرر عليه في باب الجنائز **قوله** دفعا للمعار وهو كون الحرة  
فرائض للعبد الذي يظهر ان يكون هذا دليل المسئلة الاتفاقية لكن موقوفة جانب الشافعي  
وانه الدليل الذي تعلل المسئلة المذكورة بها فيجب ان يكون امر التيمم ما كانت الامة تحت الحرة  
ايضا على ما يظهر من صنع صاحب الهداية والكافي **قوله** وكذا الوباة الضمير المنسوب لعبد كجاء  
**قوله** فاجاز المشتري اى اجاز المشتري ذلك النكاح الذي وقع عند مولاه **قوله**  
كذا في الزانية نقلنا عن المبسوط **قوله** بعد موته اى موت الاب وكذا بعد كفره او رقده او جنونه  
فلو قبل بطل قوله بعد موته بعد النكاح ولا يثبت له كلامه اكثر فاني **قوله** اسلم المتزوجان  
بلا شهود اى بعد ان تزوجا في حال كفرهما بكشهو **قوله** او في عدة كافر متعلق بالمتزوجين  
اى اسلم متزوجا حال كون الزوج قبل النكاح عدة كافر وانما قيد به لانها اذا كانت تحت  
مسلم فانه يمكن اثبات العدة حقا للزوج لانه يعتقد بجلال الكافر على ما يظهر من الهداية  
ثم ان وضع المسئلة على ان المتزوجين ذميان كما صرح به صاحب الكافي **قوله** معتقدين  
ذلك على حفظ المنى حال من المتزوجين وهذا عبارة الوقاية وتعلل قول صاحب الهداية  
ومن يتبعه وهو في دينهم جائز او ما منه لان اعتقاد المتزوجين وحدما غير كاف في ذلك  
ولا حكم **قوله** محرمين كما اذا تزوج المجوسى ابنته او امه **قوله** لعدم المحلية المحرمية للام  
في قوله للمحرمة تعليلية متعلقة بعدم المحلية **قوله** بجلا ما قرره اسلم اصل المتزوجين بلا  
شهود او في عدة كافر **قوله** اذ له دين سماوى دعوى اى يجب دعواهم واقفا وهم  
فانهم يجبون ان دينهم ليس بنسوة والافهوليس بدين سماوى الا ان **قوله** وان  
اسلم لم تنقض لها فلا حاجة الى العرض **قوله** لم يبين حتى تختص نكاحا هذا اذا سلمت  
المراء وهى بمن تختص وانما اذا كانت بمن لا يختص فلا تقع الفرقة ما لم تختص نكاحا  
كذا في النهاية ثم انه لا بد من ثلث حوض اخلا لنقض العدة اذا كانت مدخولا بها **قوله**  
قبل اسلم الاخر فاسلم الباقي منها في النكاح الاتفقد وقعت الفرقة بينهما  
عند من يجب عليهما العقد بعد وقوع الفرقة ثبت جرح وان كان الزوج هو المسلم

المسلم فلا يجزى عليه بالاجل **قوله** وانما قلنا او امه الكتاب لان المسلم لا يزوج ابنته  
ان ما سبق من ثلثة التغير لتغير صاحب الكفر من جهة الى ذلك فهو كزوار لا يملك تحت ذكره  
**قوله** اسلم زوج الكتابية قال بعض الاما ان قوله اسلم زوج الكتابية لم يبين يكون  
لقوا مستدركا لان قوله او امه الكتابية يفيد ما افاده انتهى وما قاله محل تدبر **قوله**  
فسخ عاجل احترز بقوله عاجل عن قول الشافعي فان عند ان كان الردة بعد  
الدخول لا يبين منه حتى يفيض ثلثة قرو وان كانت قبل الدخول يبين في الحال  
كما قرره الربيعي واما الاخر ارض قول محمد فيحصل بقوله فسخ اذ لا يقول هو ان ارتد  
احدهما فسخ على الاطلاق **قوله** اى نظر ارتداد الزوج الظان ان امره ان ينظر الابا بالارتداد  
في خصوص المهر كما يظهر من شرحه وموجبه ان لا يعتد به فيما سبق اى المهر في ابائها  
وهو خلاف الواقع الا ترى ان قوله ولا مهر في هذا اى في ابائها لا للموطوءة والتقييد بالزوجة  
يدل على ان الحكم على ذلك كما هو الرسم في وضع عبارة المتون فيكون هذا انكرا لما  
طائل **قوله** وان كان منها لا يجب شئ من الصورة هي ما ذكره بقوله فيما سبق ولا بد  
في هذا اى في ابائها لا للموطوءة **باب القسم قوله** وللمرة ضعف الامة يعني امه رجل وكذا  
وام ولدوه ومدبرته اذا كن منكوفا الاخر فجمعا عند مع احكام **باب الرضا قوله**  
وانفقوا على ان اجرة الرضا اذا اطلقت المتزوج قال في الكافي النص المفيد كولين  
يجل على الرضا حتى لا تسحق على الولد نفقة الارضا بعد ذلك وقالوا ان مدة الرضا  
في حق استحقاق الامة الاب مقدرة كولين عند الكل حتى اذا اطلق امراته وطلبت  
اجرة الرضا بعد كولين واما الزوج لا يجبر على ذلك ولو رفع ذلك في كولين فانه  
يجزى على الاعطاء انتهى **قوله** لم يتعلق به تحريم نظم او لم يعظم كذا قال الربيعي **قوله** ولا يعتبر النظام  
قبل المدة اى قبل انقضاء مدة الرضا واللفظ الربيعي والنظام في مدة الرضا غير معتبر  
**قوله** وذكره تصانف انه اذا نظم قبل مضي المدة هو على صيغة المفعول سند الرضا غير معتبر  
يقال نظمت الموضع الرضا نظاما بباب ضرب واما انظم الصبي وهو يقع دخل في وقت  
النظام مثل احصاء الزرع اذا كان وقت حصاده كذا في المصباح المنير **قوله** وعند ان  
لا يثبت الابن رضى قبل قوله عليه السلام لا تحرم المكنت ولا المصان ولا الاملاجه ولا  
الاملاجان فاذا لم يوجد التحريم يثبت الاربعه يلزم ان يوجد بالجملة انتهى قلت الظ  
ان تمام هذا الكلام موقوف على ما قرره صاحب الكافي من ان المكنت داخل في المصان  
لقوله عليه السلام لا احكم بوما ولا يومان فان التمييز بيومين بجلال قوله لا احكم بوما ويومين



حيث لا ينتهي التمييز بثلثة ايام وكانه قال لا يحرم المصنوع ولا الاملاجة فان شئت احرمه  
عن اربع وضعات بهذا الحديث وتحريم اجماعا انتهى ولعله ضعيف فان المقصود ما يكون  
من جانب الرضيع والاملاجة فعل الرضيع على ما صرح به صاحب المعاني وغيره فاما كتمان  
في كل مادة فلا ينبغي ان يتدخل واحد منها رضية منتقلة حتى يكون المجموع اربع وضعات  
وايضا انما يتم ما قاله ان لو دل على هذا الكلام على اجمع في الوجه وليس كذلك بل يؤده  
ليس الا اجمع في الحكم وهو لا يفيد ما ادعاه وهذا ظاهر ولعل قول صاحب المعاني وفيه نوع  
ضعف اشارة الى ما نقلناه **وله** بان تزوجت ذات لبن ولبنها بسبب زوج آخر كان لها  
من قبل كما قال الرقيق **وله** فان ام الاخت والاخ من النسب كجدة الام ان كان  
الاخ او الاخت لاب وام او لام **وله** او موطوءة الاب اي يكون امها موطوءة الاب  
ان كان الاخ او الاخت لاب **وله** الا اول الام رضاعا للاخت والاخ نسبيا اي كائنة  
اما لها او له من جهة النسب وكذا الحال في الصورة الثانية والثالثة **وله** حيث يجوز ان  
يتزوج ام اخته من الرضاة التي انفردت بالصبي طارعا **وله** الاجنبان اي يكون  
احدهما اجنبيا عن الآخر فلا ينبغي ذلك عن تقييد المرأة بالاجنبية عنهما **وله** وتكلمت  
اخي مطلقا اي رضاعا ونسبا وقد ذكر ذلك في اكثر نصوصها ولذا اشترط صاحب الدرر تصويرها  
ولعل قول من قال لكن هذا مخصوص بما اذا لم يكن الزوج ولدا لمرضاة كما سبقت ذكره  
انتهى مبناه الفصول عن ذلك وحمل قوله مطلقا على جميع الصور والافان خيرا بان طلاق  
المباين مقيد بارتفاع الموانع فليست **وله** اي يجوز ان يتزوج الرجل اخته من الرضاة  
بان يكون الرجل اخ من الرضاة له اخت من النسب كما يجوز ان يتزوج الرجل باخت ابيه  
من النسب اي كما يحل اخت ابيه من النسب بان يكون الرجل اخ من اب له اخت من ام  
فيحل لذلك الرجل ان يتزوج بذلك الاخت من الام ولا حل ايضا بين رضيع وولد من  
عبارة الوان والكنز بين بين مرضعة ولعل هذا التفسير منه غير صحيح فان الرضيع هو من  
من الرضاة على ما صرح به صاحب القاموس فيكون الرضيع بمعنى الاخت من الرضاة والاب  
ولا حل بين اخت من الرضاة وولد من مرضعة لا حل نظام الكلام ولا يحصل الفحوى على ما هو  
للمرام **وله** والمرأة الميتة كجمل ان يكون تشديدا ليا وتخفيفا يقال هي ميتة ميتة وميت  
كما في القاموس ان تلفظ بان خففت اليا ونظما اصلية اليا فانما ما لم تلحق الزكوة وقبل  
النزول التشديد في ميتة الانثى لانه الاصل والتميز التخفيف في غير الانثى فربما ذكره  
في مصباح التمييز **وله** لان قبله نبات وان ز العظم قال انه تعالى وانظر الى العظام كيف

كيف تشربا اي نزعوا الى موضعها وتركها بعضها على بعض **وله** لا يشترط الغلبة فيه  
اي غلبة العظام في عدم التحريم **وله** ولم تسم النار حتى لو طبع بها ينقلق بها التحريم  
مطلقا في قوتهم جميعا سواء كان اللبن غالبا او مغلوبا كذا في الهداية مخروجا  
بشرحه لياج الشريعة **وله** كون الطعام مبتليا اي واضحا ظاهرا غير مضمحل  
**وله** اذا اختص به اي بلبن المرأة الصبي الظاهر ان يكون الفعل المذكور على  
صيغة المفعول والصبي قائم مقام فاعله قال في المصادر احتقان حقه كرون  
وان انكره صاحب المغرب **وله** واخذ رجل لبنها فاجره بالصفيرة الوجور بالفتح  
الدوا يوجر في وسط الفم اي يصب نقول وجرت الصبي واجرته بمعنى كذا في جامع  
اللقية **وله** اي تعدت الفداي فاد النكاح بان علمت بالنكاح وقصدت  
بالارضاع افاد النكاح لا دفع اجور والهلاك واما اذا قصدت دفعا عن  
الصفيرة لا تكون متعدي ولو علمت بالنكاح لانها مأجورة بذلك **وله** هنط  
رضيعتي اي اختي من الرضاة كما سبق نقله من القاموس انما ولو قال تزوجت  
هنط اختي رضاعا كما قال صاحب المعاني كان كلامه اوضح وادل على المقصود  
**وله** وكذا اقرآن ههنا اي الاشارة ههنا الى امرأة اجنبية بخلافه في المسئلة  
التي بقية كما عرفت **وله** وان اقرت به اي وانكره الزوج كما في **وله** ثم تزوجها  
هذا زيادة منه على ما قرره صاحب المعاني والصواب اسقاطا فان وضع المسئلة  
على ان يكون الاشارة الى امرأة الرجل كتاب الطلاق **وله** كالتام والسران  
بمعنى التسليم والتسريح هو زيادة منه على كلام الرقيق وهو اجنبى من هذا العام  
واصله من المعاني حيث قال الطلاق اسم بمعنى التطبيق كالتام والسران  
بمعنى التسليم والتسريح ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان **وله** وطلاق غير موطوءة  
اي واحد كما يظهر من شرفه حيث يعني ان تطبيق غير موطوءة واحد وهو قيد لازم  
فلا بد منه ذكره في المتن او نقول بدلي قوله طلاقا لغيره موطوءة طلاقه غير موطوءة  
واحد وهو قيد لازم فلا بد منه ذكره في المتن او نقول بدلي قوله كما في عبارة الوقاية  
ثم ان علق هذه الطلاق من الطلاق الحسن موافق لما في الوقاية ومختصرا لصدر الشريعة  
لانا في الهداية والمعاني والكنز بل الكلام في جميعها مختص في بيان الطلاق الحسن موافقا  
لما في الوقاية ومختصرا لصدر الشريعة لانا في الهداية والمعاني والكنز بل الكلام  
في جميعها مختص في بيان الطلاق الحسن على ما ذكره للصورة الثانية **وله** متعلق بالتعريف

جسمها



بيان حال قوله في اطار **قوله** او نوى ان يقع عند كل طهر طهارة الشرج على ان هذا  
الشرج ولا يظهر وجهه **قوله** لانه محتمل كلام لانه سني وتوافق هذا التعليق  
للمسئلة الا واما قال الربيع بعد ما قرره واذا صحت نية للحال فاما ان يقع عند كل طهر  
لانه احتمال ان يكون سنيا مطلقا بان يصارف طهر الا جماع فيه انتهى **قوله** فانه يتناول  
مطلقا كلامه لكن ينظم عند نية كما اذا قال كل محوك ما حو أو حلف لا ياكل كما لا يتناول  
المكاتب ولا اللحم السمك الا بالنية لقصور فيه وقد يعرف في موضعه كذا قال الربيع **قوله**  
لانه ليس بزجر من هذا التعليق لم تجده في كتب اللغة ولا يظهر وجهه فان الشبهة  
انما هي من جهة ان يكون للموا التصرّف في طلاق العبد كما ان له التصرّف في نفسه فان  
اجبار عبيد وامة على النكاح كما سبق في باب الاول وان يعلل بان ملك النكاح  
العبد فيكون السقاط اليه دون المولى كما في الهداية **قوله** لان ازالة الملك اقوى  
من القيد الصواب اقوى من ازالة القيد كما وقع في عبارة التوضيح **قوله** وليست الا  
ان اراد بالاول ازالة الملك وبالثانية ازالة القيد **باب ايقاع الطلاق** **قوله**  
وطلاق اي وانت طلاق وليس لذكره ههنا وجه صحة فانه في الحكم مثل انت الطلاق  
بعبارة على ما يظهر من كلام صاحب الكافي والربيع **قوله** قال النخعي فانك طلاقا طلاقا  
عزيمة هذا الاول مصرع من البيت ومصرع الثاني ثلث ومنه واطم يرد به الاستبعاد  
على استعمالهم الطلاق بمعنى الطلاق كالعديل بمعنى العادل **قوله** كما اذا سلم به بقطع الصلوة  
وعلى السهو على ما سبق من تفصيله في باب السهو حيث قال ان سلم به بخطئه السهو  
قطع الصلوة لا يقطع لان نية لتغيير المنسوع قلنوا انتهى فان ذلك المصلي قصد تغيير  
ما عهذ الشارح بسجود السهو ما عهذ الشارح به هو تمام الصلوة فلا يصح التنظير بغيره  
المسئلة لما نحن بصدد الا بوضعه في صورة السهو فمن قال لاحاجة في التنظير لقوله  
وعليه هو انتهى سمي هو انما **قوله** وصدوق في نية الوفاق وهو القيد قال في غاية البيان  
هو بفتح الواو وكسر نون الفتح اقص انتهى فكذلك الحكم لوقال انت طلاق من هذا القيد كما ذكره  
الربيع **قوله** والمرأة كالتفاني اي في عدم التصديق لاني جميع ما ذكره ههنا فان خبر واحد  
يؤثر عند المرأة ولا يعتبر عند التفاني لان شأن التفاني التصديق وشأن المرأة عدم التمكن  
اضيا كما ذكره اقبيل **قوله** صدوق مطلقا لانه قال صدوق لان الظاهر حاله ان يرد بقوله انت طلاق  
الطلاق خبرا وما لا يحكم به عرض له من علي ذلك فبادر لا تتركه بان يصدق لقوله من وفاق وهذا  
كلامه لان استعمال الطلاق في التخليص عن القيد خلاف الظاهر ولو بالتعقيب فلا وجه لقوله من قال ان قوله

ان قوله صدوق تحول على المشاكلة مع قوله وصدوق في نية الوفاق فان التصديق انما يكون  
في امر غير ظاهر والبرهان ظاهر انتهى كيف لا والمثكلة في عبارات الفقهاء غير مبرورة ثم لو قال  
بدل لم يقع في القضاء شئ كما قاله الربيع لكان كلامه اسلم عن الاشياء **قوله** وفي نية العمل  
اي ان نوى بقوله انت طلاق العمل ولو قال طلاقا انت طالق من عمل كذا او من هذا العمل  
دين ديانته بوجود البين الموصول صورة ولا بد من قضاء لعدم الاستعمال فيه كذا قال لا بد  
ولا قضاء وعن ابراهيم بن عبد الله لا قضاء لانه لا يستعمل للتخليص لكنه خلا الطلاق  
قضاء وذكره الربيع **قوله** او طالق الطلاق قال في الهداية ولو قال انت طالق الطلاق وقال  
اردت بقوله طالق واحدة ونحوه الطلاق احدى يصدر لان كل واحد منهما صالح لا يتنازع  
فكانه قال انت طالق وطالق فيقع رجوعيا اذ كانت مدخولا بها انتهى وانت خير بان قول  
صاحب الدرر في جواب يقع واحد ورجعي وان نوى شيئين لا يقع طاهرا بالنية اليه فانه  
من تعقيد ما ذكره بان نوى مجموع هذين اللفظين ثم ان طالق في العبارة المذكورة متون  
والطلاق بالنصب مفعول مطلق فانه قد يجري على الصفة ومنه قوله تعالى والذاريات  
ذروا على ما صرح به في التسهيل وشرو **قوله** او شيئين لما كان وضع المسئلة على الحركة  
على ما هو عا دهم لا يكون كون تمام العدد في الالة شيئين ايضا كما يجي ثانيا عن هذا  
الطلاق لقوله تعالى فاطلعت اخا قدام لها خاضعين والمراد ذاتهم ولهذا جمع هذا الجمع اي  
جميع التسمية المذكور قال الربيع **قوله** فقال فلما رأس القوم كذا في الهداية والظاهر انهما  
في هذه العبارة بمعنى الرئيس وليس المراد به العضو المخصوص حتى يكون من قبيل رأسك  
طالق ولعل التثبت في ذلك يزيل قوتهم امرى حسن ما دام رأسك اي دامت باقيا  
كما ذكره الربيع لكان اسلم وكذا قولهم با وجه العرب **قوله** لكنه لا يجزئ في حق الطلاق  
بجمله البس لان النفس تجزئ في حقه فيقتصر على اجزاء المضاف لعدم الحاجة الى التعدي  
كذا قال الربيع **قوله** يعني اذا اطلق ما نصف التغطية الظان نصف الطلقة وهذه العبارة  
من الربيع ان ما هي على لفظ الكثرة وهي نصف التغطية **قوله** فان الغاية الاولى عند دخول  
تحت المعنى الثانية فان قال له على وجههم الى عشرة يدخل الاول بناء على العوف  
والاستعمال ولا يدخل الاخر عند ابراهيم بن عبد الله لان مطلق الدرهم لا يتناول العاشر فذكر الغاية بذكر  
حكم الوجوب كذا في التوضيح وقد صرح في التوضيح بان الواجب عند تسعة **قوله** وعندهما  
يدخل الغايتان حتى يقع الجمع قال في التوضيح وفي المثال المذكور يدخل عندهما الغايتان  
الاول والثاني لان هذه الغاية غير قائمة بنفسها اذ لا وجه للعاشر الا بوجود تسعة قبله



ولا وجود للآول الا بوجود الثاني فلا يكونان غائبين مالم يكونا ثابتين وذلك بالوجود  
انتهى وقد صرح صاحب التوضيح بان الواجب عندهما في المثال المذكور عشرة اقوال في  
قال لا يقال اذا كانت الثابتان داخلتين عندهما ينبغي ان يقع الثالث في قوله في قوله  
الاشيئ فان الواجب مع اثنين يكون ثلثا انتهى مبناه العقول عن هذا التحقيق ثم  
لا يذهب عليك ضعف ما طعنوا فاعطاه الشكل من ان الواجب في ضمن الشئين يحتمل  
ان يكون الواجب التي هي الاول ويحتمل ان يكون غير ما يقع بانك انتهى فانه غير صالح  
للجواب لم يأت قابله الا بشئ عجيب **قوله** وعند زفر لا تدخل الثاني اجم وقد صرح صاحب  
التوضيح بان الواجب عند في المثال المذكور ثمانية **قوله** حتى لا يقع في الاول اى في الصورة  
الاول واراد بها قوله انت طالع من واحد لاشيئ وما بين واحد لاشيئ واراد  
بالصورة الثانية قوله انت طالع من واحد لثلاث او ثنتين واحد لثلاث ثبت  
عليه صاحب غاية البيان في عبارة الهداية وتسمية الصورتين اول ثم الصورتين ثانية  
باعتبار اتحاد مدخول الاول ما كان مدخول لاشيئ والثانية ما كان مدخولها  
ثلاثا كذا في فتح القدير **قوله** ويقع شئين اى بقوله انت طالع شئين اجم ما جعله مأخوذ  
من الهداية وكون الحكم ما ذكره اذ لم يكن له نية مأخوذ من الكثر ولقد اقول في الشرح  
وكذا اذ لم يكن له نية لكان كلامه اكثر انقطاعا **قوله** اذ لم يكن نية مرتبطة بالمشكلة  
في المتن **قوله** ولو قال كذلك كان باثنا هذا غير الرواية المعتمدة عليها من زفر واقصر صاحب  
على ذكر ما قصر الله في تضمنها الكلام رفع الشكال بردي الرواية المعتمدة عليها وهو انه لا يصرح  
بالطول لا يكون باثنا عند فكيف يمكن ايقاع البابين عند هذا القول وقد اجاب النعم  
عن بوجوه اصحها اعني ان يكون له فيه روايتان وهو المذكور في الكافي **قوله** وان تكهما  
قبل مس اى لو كان تزوجها قبل مس فيما اذا قال لها انت طالع اس كذا قرره  
الزبلي **قوله** وسكت قال الشئ في شرح مختصر الوقاية لانه لو لم يسكت بل قال انت  
طالع موصولا بقوله انت طالع منى لم اطلق فانه لا يقع بقوله انت طالع منى المطلق  
بشيئ وانما يقع بالموصول به وهو انت طالع انتهى ومنه نعرف ان قوله سكت ليظهر ان  
بين هذه المسئلة التي ذكرها بقوله وفي قوله انت طالع مالم اطلقك اجم وما بينهما من فروق  
مسئلة السكوت **قوله** لانه اضاف الظل الى زمان حال عن التطبيق وذلك هو زمان  
قوله انت طالع قبل ان تفرغ من كذا في الهداية **قوله** تطلق بالافرة وهي التطبيق المجردة  
حتى لو قال انت طالع موصولا بفتح اتيان واستحسانا لانه وجد الزمان حال عن التطبيق

عن التطبيق كذا في النهاية **قوله** والقياس ان يقع شئان اجم احدهما متجزئة والاخرى  
مضادة كما يظهر من تقرير صاحب النهاية **قوله** ان كانت مدخولا با واما ان لم تكن مدخولا با  
فيقع المضاف وحده كذا في فتح القدير **قوله** وجه الاستحسان ان زمان البر غير داخل في  
البابين وهو المقصود به هو عبارة الزبلي بعينه اى البر هو المقصود بالبين لكن لفظ  
البابين مؤنث سمعني على ما صرح به في القاموس والمصباح المنيروكان تنكير الضمير  
بتا ويل الخلف **قوله** واصل الخلاف فيمن خلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس فاذا  
نزع في الحال لا يثبت **قوله** وكذا ذلك كما اذا حلف لا يسكن هذا الدار فاشتغل سبعة  
بالاتقال او خلف لا يركب وهو ركب فتمل من ساعته ذكرهما صاحب الكافي ويحيى بن  
هذه المسئلة مشهور في كتاب الايمان وفي جميع هذه المسائل خلافا لفرقة علي بن  
قوله واصل الخلاف والمراد بالاصل في مثل هذا المقام هو التنظير لاصل القياس نية عليه  
في فتح القدير **قوله** فكيفما ليلأ شئت هكذا عبارة صاحب الكافي وهذا ينبغي على ان تعليق  
الشرط كان بالجر ايسمى هذا الفقهاء يمينيا فحصل من البابين به وهو اجم والممنوع  
وعبارة الهداية طلفت كان العبارة محتملا فية من التامح مالا يخفى ولو قال ههنا  
كان الطرف محتملا يكون موبارا له وفيما يات لم يمتد الطرف لان الممتد لا يكون معيارا  
لغير الممتد كما هو المفهوم من لفظ التلويح كان كلامه بعد من الاستنباط **قوله** فيراد باليوم  
مطلق الوقت واليوم حينئذ مجاز عن جزء من الزمان لا يقدر في العرف محتملا او هو الا ان  
سواء كان من الزمان او من الليل بدليل قوله تعالى ومن يومئذ يوطم دبره فان القول  
عن الرخاف حرام ليلأ كان او نهرا **قوله** وهذه العبارة اصل من عبارة الوقاية  
والكثرة لان فيها اشارة الى خلاف المذكور لا يذهب عليك ان افادة خلاف مثل حسن  
البصري لا يعنى به في جبار المتون الفرعية ولا ياب اوى ذلك فوات بيان حكم مسئلة  
اخرى فاذا اخبرت عبارة نعم كما في الكثرة والوقاية لكان الكلام اعم فائدة فان المقصود  
بيان الفرق بين ايقاع الثالث دفعة وبين التفريق وعبارتهما جامعة للصورتين  
واما الاشارة المذكورة فتحصل بذلك ايضا لانه عموم اللفظ على كون الحكم في المسئلتين  
عندنا ذلك ويكفر في ضمنه تيمم ايراد القول الى ان كان **قوله** بخلافها كما لا يخفى على  
الناظر فهما وجبارتهما هكذا ومنه يطلع باننا قبل الوطى وقيل يريد انهما نعم قولنا انت  
طالع ثلثا وقولنا او قوت عليك ثلث تطبيقان محتملان فيهما لا يمتاز عن محل الخلاف  
وقد تحققت فيه وما قيل في جوابه ان المتبادر من ايقاع الثالث قول القائل انت طالع



ثلاثا دون اوقعت عليك ثلث تطليقات تقسف لا طائل تحته ولعله حمل الكلام على لا يبر  
صاحبه **و** كما تقر في الاصول وحاصل قيل في كبرها انه انما يصح اطلاق اسم السبب على  
السبب اذا كان السبب علة شرعية للسبب وهو الحكم بان يكون المقصود من  
شرعية السبب ذلك السبب كالبيع للملك فان الملك يصير كالعلة الفائية اما اذا كان  
سببا محضا اي يفضي اليه ولا يكون شرعية لاجله كملك الرقبة فانه مشروع مع متناع  
ملك المنعة كما في العبد والاخت من الرضاغ ونحوهما فلا يصح اطلاق اسم السبب على السبب  
قال صاحب التحقيق لا يقال لاجل العدة لا يقتضيه فانما يجب على ام الولد من غير الطلاق والنفقة  
وليس بطلاق لانا نقول لما صارت هي فرائث اخذت حكم النكوة واخذت من  
الفراس شبرا بالطلاق فوجب العقد لانا ثبت بالشبهة والواجب لو فاتت بربها  
مقدور لا اعتداد الاقراء الثابت بقوله احتدى وكلها منافية كذا قيل انتهى **و** لا تعلقها  
بحروف الكناية اراو بالضمير فالجواب عن الكلمة لا ما هو المقابل للسم والفعل والضمير ليس  
بهذا المعنى وذلك لما تقر عندهم ان الفعلية والبعدية صفة للمذكور ولا ان لم يعرف الطريق  
بالكناية وان قرنه بها يكون صفة للمذكور آخر كما ذكره الزيلعي **و** لكن الايقاع في الماضي  
ايقاع في الحال قال الزيلعي لا تتجلى حقيقة كما اذا قال لها انت طالق اس يقع في  
الحال **و** فيبقى زيادة ضرما كثره فغلب **و** اما الثاني فلان البعدية صفة للمذكور  
القران بالكناية كذا قال الزيلعي **و** فاقضى ايقاع الواحد وايقاع الاخرى قيل هذا  
فيقتربان لا يذهب عليك في عبارة هذه من الحكم والصور وليس في وسع ذلك  
فيقتربان كما قال الزيلعي **و** واحدة ان دخلت في هذا عند ابيه صنفه سم واما عند  
يقع ثلثا في قوتهم جميعا كذا في المضمرات ثم ان واحد من مرفوعة على الزنا فاعلى يقع ادلتها  
للثاني والثالث فحل يعني فيما اذا قال انت طالق واحدة واحدة او قال انت طالق  
واحدة واحدة وواحدة وهذا ان الكلام في غير الموطوءة ولما كان السبب في مسئلة الشرط  
على كون لفظ واحدة اثنين كان المناسب له ان يقتصر في صورة التخيير ايضا على قوله  
الثاني وكون الحكم اذا تلفظ بثلث واحدة كذا الحال على فهم المخاطب في كل من المستلين **و**  
وقال في غير الموطوءة انت طالق وطالق ان دخلت الدار وما ذكره غير داخل في هذه  
الكناية كما يستفهم وحكم المستلين ايضا تخالف فان حكم مسئلة الثامن عند ابيه  
يو طلق واحدة في صورة تقديم الشرط وثلثان في صورة تأخره وعندهما يقع  
ثلثان فيهما وحكم مسئلة الشرط وقوع الواحدة عند وان شئت فقل عدا اي ان

اي ان قدم الشرط فجلا اذا اخرجنا تقع فيه ثلثان اتفاقا كما يقتضيه صريح  
كلام صاحب التوضيح وانما قلنا كما يقتضيه لانه المسئلة موضوع في التوضيح  
على كون لفظ طالق ثلثا فيكمن جوابا لذلك فجلا ما في الدرر فان لفظ الطلاق فيه  
اشان ولذا قلنا يقع الثلثان اتفاقا فليست **و** فثلاث هذا انما يترتب  
على كون لفظ طالق في الصورة المذكورة اثنين كما وقع في عبارة واما اذا قال  
لغيره قولها انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار يقع الثلث لانها  
على ما صرح به في التوضيح وقد عرفت ان تفسير قوله وان اخرج الشرط بهذه  
الصورة ليس له وجه صحة فكذا ما ينبغي عليه **و** ومن طلق امرأته قبل الدخول  
ثلثا وقع هذا المسئلة لانه فاعلى الاختيار ههنا هي بعينها ما ذكره فيما سبق  
بقوله قال في غير الموطوءة هي مذكورة في عامة المقول فيكمن ذكرها ههنا تكرارا  
بلا طائل ويكون في ذكرها في آخر الباب تكرارا بعد تكرار **و** لا يقال النص قد ورد  
في منشاء هذا السؤال ههنا ما نقله عن صاحب الاختيار حيث قال ومن طلق  
امرأته قبل الدخول ثلثا وقع وقد عرفت ان ذكره وقع تكرارا كان الواجب عليه  
استقاط ما نقله عن الاختيار وذكر هذا السؤال والجواب في اثنا عشر شرح قوله  
قال في غير الموطوءة انت طالق ثلثا يقع ثم ان مراده بالنص النص الذي  
يدل على صحة ايقاع الثلث وهو قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له فان الطلاق ههنا  
محمول على الطلقة الثالثة **و** حيث قال تعالى حتى تنكح زوجا غيره الذي يظهر  
ان الاستدلال بهذه العبارة الشريف على كون الطلاق المذكور فيها قبلها محمولا  
على طلاق المدخول بها غير ثلث فان التحليل لازم على الزوج الاول في صورة  
التطبيق ثلثا سواء كانت المرأة مدخولا بها او لا على ما صرحوا به وان اراد به الاستدلال  
بما فهمه ان النكاح فيه محمول على الوطى بالا جملة ففيه ان ذلك انما هو ووطى الزوجة  
الثاني وطلا منافي ودخول الزوج الاول ليس الا وهذا ظاهر **و** ولا دلالة في النص  
يريد به قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له فان الطلاق فيه مطلق يعطى طلاق المدخول بها وغيره  
كما **و** الا ان ينوي قيمة كل واحدة بينهما فتطلق كل واحدة ثلثا اي قسم كل طليقة  
الانسان الرابع بالاجزاء فاذا حل كل جزء يحكم ان الطلاق يجري تطبيق كل واحدة ثلثا  
بقي ان هذا الحكم بناء في صورة الثلث والرابع واما في صورة الثنتين فان تسمية  
بهذا الوجه لا يؤدي انما ان تطلق كل واحدة ثلثا بل ثنتين وغاية ما يمكن ان يجعل



متعلقاً بمسئلة الثلث والآ فوط **و** - ولو قال يتكلم خمس تطبيقات يقع لكل واحد طلاقاً  
بان يجعل لكل واحد منهن طلاقاً واحداً ويجعل الخامسة مقسومة بينهما ثم يكمل كل جزء  
على حكم ان الطلاق لا يتجزأ فيحصل لكل واحد طلاقاً وكذا صورة الست والستين واما  
صورة الثمان فيقع فيها لكل واحد منهن طلاقاً فانه غير حاشية الى تلك المقدمة **و** - واذا زاد  
عليها طلقت لكل واحد اما في السبع فبان يقع لكل واحد منهن ثلثه وكذا فيما زاد  
عليها فان الزيادة عليها يكون لغواً فانه ان كل واحد منهن طلقت ثلثاً **و** - يراد به  
التي راي ما استمد من الطلوع الى الغروب فانه حينئذ على حقيقة فلا يعدل عنه الاخذ  
تعدله وذلك فيما اذا كان الفعل الذي تعلق به النوم غير محتمل كذا في التلويح ثم ان  
صاحب الدرر ضمن كلامه اصل كون اليوم على حقيقة وهو انما اذا تعلق بفعل  
ممتد بان من شأنه ان يكون طرف الزمان معياراً اذا تعلق بفعل كمتد باللفظة في واما  
اذا لم يكن فيكون مجازاً عن مطلق الوقت ضرورة ولا يظهر كلامه كما ذكره في هذا  
الحكم كما يظن فانه يحتمل ان يراد به ان يراد به حقيقة اخذت ماعر بالحيث ولا احتمالاً  
ثلث كما يدل عليه كلام الزبلي **و** - او اخذت في النكاح فتره صاحب التحقيق قوله  
اي احبب الاقراء ثم قال اذا نوى الاقراء وزوال الابهام **و** - وقيل الدخول  
مستقراً عن الطلاق اذا لا وجود للمقتضى ههنا وهو الاعتداء لانه غير ثابت قبل الدخول  
بالنهي والاجماع كذا في التحقيق **و** - لانه سببه في الجملة اي الطلاق سبب الاعتداء  
من النكاح اخذت العدة وقوله وان لم يكن سبباً له ههنا تحقيق لما ارد به قوله في الجملة هذا  
اشارة الى حاله عدم الدخول وذلك عدة لانه علق فيها **و** - وان لم يكن سبباً ههنا  
اي في حاله عدم الدخول اذا علق فيها **و** - انت واصح عند قومك ان يراد به فيها  
احتمالاً متقدراً فاذا زال الابهام عنها بالنية او بدلالة الحال كان الواقع صحيح الطلاق وهو  
يعقب الرجوع والنقض على الواضح بناء على العقد كذا قال الزبلي **و** - ويحتمل ان يكون ثلثاً  
لمصدر محذوف معناه تطبيقه واحصى كما في الهداية لان قولهم الاحاب لا يفرقون بين وجوه  
الاحاب الى فلان اعتبار بقول بعضهم انه ان مضى الواضح وقع وان لم ينو وان رفع  
لا يقع وان نوى كما ذكره الزبلي ثم ان عبارة القوم باجمعهم لان العوام كيف لا الاحاب  
اهل البادية بخصوصهم فاضافة العوام اليهم محتمل تايعاً والمقام حيثما كان الحكم بالتعبد لا يلزم  
ان يصدر من العرب فكيف من الاحاب وقصد التجسس ورطة يستفيد منها اولو الايتام  
تزوجوا اخذت من الحانية وهو زيادة منه على المليون المشهورة **و** - والطلاق معقب

معقب للرجوع قيل هو على لفظ اسم الفاعل من الاعراب يقال اكل اكله اعصبة  
سواء اى اورثته انتهى والواضح ما قيل ان على لفظ اسم الفاعل من التعقيب هو اتباع  
العمل على ما صرح به في الفائق **و** - بان قال ان دخلت الدار فانت باين  
قيل في الكافي بان ينوي به الطلاق **و** - فانما نطلق اي تطبيقه اخرى وهي المعاقبة  
كما قال ابن السخنة في شرح المنظومة وقال في الكافي اي وقع عليه طلاقاً اخر عند  
زفر لا يقع شيء **و** - وينبغي ان يعتبر في البحر الرابع ان نوى بالباين اثبات البينة  
الغليظة قبل يصدر فيها نوى ويقع الثلث وقيل لا كذا في المحيط واقتصر ان رجوع  
على الوقوع لكن بصيغة ينبغي فكان الوقوع هو المعتمد انتهى كلامه **و** - ولهذا يقع المعليق  
كما ذكره اراد به بقوله ما ذكره بان قال ان دخلت الدار فانت باين كما صرح به الزبلي  
**و** - كذا في الكافي وغيره جميع ما ذكر من كلام الزبلي الا زيادة قوله او حرمه الغليظة  
فانما الكافي والظاهر ان لا فرق بين الباعثين في هذه المسئلة من حيث المعنى وان  
كانت العبارة الثانية اعم من الاولى بحسب المفهوم **و** - اقول يظهر ان ما نقل عن المتكلم  
انه ان اطلق رجوع لفظ المنكحات كان نكاحاً رجوعاً الى طلاق امراته الغير المدخول بها انتهى  
ولا يذهب عليك ان مدلوله انما هو جواز الرجوع بالتحليل في صورة ان اطلق غير المدخول  
بالتلويح لورود اية التحليل في المدخول بها لا التوفيق في عدم وقوع الثلث كما يقتضيه  
اخذ صاحب الدرر نعم ما ثبت صاحب الدرر برهانه من العادة علق بكفي مؤيداً ما في  
المتكلم على ما قرناه ايضا فان حكم مسألة التطبيق ثلثاً على ما صرحوا به ان لا يفرق فيها بل  
تحليل سواء كانت المرأة مدخولاً بها او لا والظاهر ان ما في المتكلم على ما قرناه ايضا فان حكم المسئلة  
منه الاقوال الضعيفة التي لا يعتمد عليها **و** - يقع الثلث كذا في شرح التمهيد للفاضل  
بدر الدين ونقل بعض اصحاب المجامع الفقهية عن الحاوي ان فيه قولين احدهما هذا  
والآخر قول بعضهم لا يقع الثلث سواء كان في العقد او لم يكن ثم قال وهو الاوضح وعليه  
الفتوى لانه باين في المعنى والباين لا يلحق البايين فاجتبار المعنى اولاً في اعتبار اللفظ  
انتهى فليست برهانه حقيقة ما هو اللاجئ بالعمل من القولين **و** - لعدم ثبوتها في المحل ضمن الموت  
راجع الى حرمه الغليظة وذلك لان الواقع بالابانة اولاً على الواضح **و** - ومنه قولهم  
انت طالق ثلثاً فينبذ البينة الغليظة انه لا يراد به دفع سؤالك من سبب الحكم بل  
ان قوله انت طالق ثلثاً اذا كان صريحاً كيف يصح هذا القول منهم لما قران الصريح والباين  
متقابلاً فاجاب عنه بان المراد في قولهم هذا بالبينة اطرمة الغليظة والفرقة الكاملة لا هو



المصطلح الذي يقابل الصراحة المصطلح عند فهمهم كما سبق ثم انه لم يثبت ان الالات ان قابل  
هذا القول منهم واما ما سبق فكل من كلام صاحب الكافي والربيعي فليس في تلك الصورة  
بل في صورة حقوق البابين بالبابين **باب التوقيف** **قوله** فلا يملك بلانية لوزاد عليه  
او دلالة حال ينظم حال مذاكرة الظاهر وحال الغضب كان كلامهم هو ما موافقا لما سبق  
في اول بحث الكفاية **قوله** اي لا يملك الرجوع عن ظاهرها انما يستعمل في التوكيد لا في  
التمليك والمستعمل فيه هو الرجوع لا غير **قوله** وفي ظني ضرورة ان اطلق امره عليه  
الظا الضمير في حكمه بالبابين الثالث واراد بعكس ما ان لا يصح الرجوع فان لا يبعد  
بمجلس عليهما ولا يخفى ما في الطلاق العكس على ذلك من الركعة وعبرة الوقاية  
فلا فاما اي يصح الرجوع عنه ولا يبعد بالمجلس وضمير المتن اما صحة الرجوع عنه  
والقييد بالمجلس كما افصح عنه صدر الشريعة وغيره صاحب المدرس ما ترى  
**قوله** واما ثبوت من عدم القدرة على الازام اي عدم قدرة المؤكل على الازام الوكيل  
على فعله **قوله** او قالت انصار نفسي حطفت على مدخل الباء في قوله بان قال اخترت  
نفسى لان الاختيار لا يتوحد لانه ينشئ عن الخلوص اراد بالخلوص الصفوة كما صرح به  
الكفاية وهذا ما قال في الهداية ثم الواقع بالبابين لان اختيارنا نفسا ثبتت  
اختصاصا بربا وذلك في البابين انتهى وان شئت استيضاح هذا المقال فليكن  
ما ذكره بقوله قبل الظروف وجه وقوع البابين ان اختيارنا نفسا انما يكون بشئ  
اختصاصا بربا وهو في البابين اذ في الرقي يمكن الرجوع من رقبته بامضاء انتهى  
كالظاهر بخلاف البيهقي كذا في الكافي والظاهر ان قوله كالظاهر بيان لغير المتوحد ان غليظة  
وصيفة على ما هو الظاهر اذ قال انت طالع يقع به الرقي سواء نوى واحد ابائنا  
او اكثر منه كما سبق في اول الباب السابق ومنع قوله بخلاف البيهقي انه لو قال  
انت باين فاتي نوعين نوع فخر اصاب لما ان البيهقي تنوع النوعين حقيقة  
وغليظة بخلاف الاختيار فانه عبارة عن الصفوة وخلوص والصفوة اذ حصلت  
فلا من يراها بعد ذلك فلا يحتمل نية الثالث على ما يظهر من كلام صاحب النهاية **قوله**  
ولا تطلق المكرة نفسها بعد زوج آخر يعني فيما اذا قال انت كالتق كالتق فطلقت  
نفسا لا يقع لما ذكره من التعليل **قوله** فوجب اعتبارها خصوصا لا يوجد لفظا خصوصا  
في اكثر النسخ ولا يرد منه لسانه في قوله او غوما وجوده كما وقع في عبارة الربيعي  
ومن قد يكون للكتيبين كقوله تعا فاجتنبوا رجس من الالات انتهى ولا يظهر وجه التعبير

التعبير **قوله** لدلالة اظهر ان جهة اول عموم الصفه الاول ناظر الى مسئلة كل من  
طعامي ما شئت والثاني ناظر الى مسئلة طلق من حيث كانت والعدة لوبيل  
او الفاصلة بالواو والواصلة كان احسن **قوله** لا تقع للمجلس يعني يبقى خيارنا  
**قوله** لان كلامهما لم يجمع الرأي لانهما بسبب استراحة وهي استحضار الرأي كذا في الكافي  
**قوله** حكاه القرافي وسلم لان المبطل هناك لا يفرق بين هذا من يتطبع قوله في المتن  
والمجلس انما يختلف بقيامهما كما يدل عليه صريح كلام صاحب الهداية حيث قال وبطل  
خيارنا بمجرد القيام لانه دليل الاعتراض بخلاف الصنف والسمح فمن قال في تعليقه  
فان القيام لدعوة شخص للمثورة او بطلب الشهادة مبطل فيها انتهى فقط خطا  
فاضنا ومنه كلامه ظن ذلك مرتجا بقوله ودعاء الاب للمثورة وشهود وشهدتهم  
ولما صرح له من علق او جهتم ان ما ظنه سند لم يجل في كتب القوم لاني باب الصنف  
ولاني بالاسلم **قوله** دون الاعتراض اي ليس المعتبر في ابطال العقد هناك الاعتراض  
كما كان في مسئلة التخيير **قوله** وشروط في وقوع الطلاق ذكر النفس اي هذا متعلق بمسئلة  
الاختيار بخصوصها كما يظهر من كتب القوم فكان الواجب ذكره في انشاء تلك المسئلة  
كما فعله صاحب الكفر وغيره وتقديمه عليها محل احسن الترتيب اما وقوع الثبوت الاول  
فقول الباصنف في الصواب في الثانية لان الخلاف المذكور انما هو فيها واما وجوب المسئلة  
الاو فانه قولهم جميعا كما في الهداية وكذا تعليقه المذكور بتعليل المسئلة ومنه الغلط هو  
يتغير عبارة الكفر ترتيبا **قوله** لان ذكر الاول ونحوها من مبنى كلامهما ان هذا اللفظ بعيد  
الافراد والترتيب لان الاول اسم اخو وبنو والوسطى اسم لفردين الشبيين  
متاويين والافرة اسم لفر واحد كذا قرر في الترتيب **قوله** ان كان لا يفيد من حيث  
الترتيب اذ الترتيب باطل لاستحالة الجمع في تلك وانما الترتيب في افعال الاعيان  
كما يقال جاء هذا الاول وكولاه ذاك كذا اقرره الربيعي **قوله** فيقول فجا يفيد وهو الافراد  
كما انها قالت اخترت الطلقة التي صارت اما بالكلية الاول وهي الواحدة كذا اقرره الربيعي  
**قوله** فاذا التا في حق الاصل لاني في حق الفرع اراد بالاصل الترتيب وبالفرع الافراد  
**قوله** لانه صار جوبا لكل فوض اليه وهذا الوجه من عقيب قول الربيعي انما ثبتت  
مرأة وهذا لا يتعلق به كمن صنفه الافراد لغيره كما في الوجه الاول وهو غير قابل للمنع كما ظن  
على ما في كلامهم على كون ذلك يوجب الاعا كونه دليل مستقلا حتى يرد عليه ما اورده **قوله**  
لدلالة النكر عليه اذ الاختيار في حق الطلاق الذي يكره **قوله** ولو قالت في جواب اختاري



ثلاثا وجد في ما من هذا الكتاب بخط بعض العلماء ما نصه قوله ثلاثا لا حاجة اليه كما هو اللفظ  
من سائر الكتب انتهى وهو حق لا يخيد عليه **قوله** لان المرأة انما يتصرف حكما للتفويض في الزوج  
اياما ولا جبرة لا يتبعها وان اوقعت بالصرح والدليل عليه انه لو امر بالباين فاقوت  
رجوعا او بالعكس او قالت طلقت نفسي واحص في جواب الامر باليد دفع ما امر به  
الزوج دون ما اوقعت هي ذكره في الهداية **قوله** والتفويض بطلقة باينة مبتدأ وخبر  
اي التفويض ههنا واقعة بالكون في الكتاب الضمير لا خاري ولو قال في الكتاب التي تقع  
بالباينة لكان كلامه اسلم فان مناهما هو الواقع بالرجعي كما سبق تفصيله **قوله**  
فقبل فيه رواية لعل اللفظ بتدليل فانه بالواو وحاصله تحليص كلام صاحب الهداية في اللفظ  
غاية ان يكون منه ترجيح رواية صدر الاسم في اجماع الصنف وان كان عامتهم على الرواية  
وليس غلبة بدعي من اصحاب الترجيح بناء على قوة دليل ما رجح على ظنه **قوله** وقالت في جواب  
قوله امرك بيديك او الفاضل ههنا كتنويع المسئلة كما هو عادة اصحاب المتنوع على ما مر غير  
مرة واما ان تنويع كونها عاطفة لما بعد ما على قوله فقالت اخبرت نفسي الف والمعنى  
**قوله** طلقت نفسي واحص ههنا نعت لمصدر محذوف وهو التولية على ما ذكر في الهداية **قوله**  
فيكفر الصنف المذكورة في التفويض اراد بالصنف المذكورة فيه البيوت اذ لا معنى لكون امرها  
في يد ما جاز الرجوع **قوله** لا يدخل فيه البطل حتى لا يكون لها الخيار وهذا عبارة الريني وما وجد  
في كثير من النسخ من تنكير الضمير فلا يرى له وجه **قوله** ويرد ما امر اليوم اي اختيار ما زوجه  
فسره به دفع التوهم عدم الافادة في هذا الكلام وحذو يكون المراد من قوله رد ام  
اليوم حكما شرعيا فيغيب ان لا ياله ولو قال بطل امر ذلك اليوم كما في الهداية والكنز  
قصر اليه في كان او لا ثم ان رد في متنه على صيغة المفعول سندا الى ام اليوم كما صرح به  
في الشرح **قوله** فطلت الابانة هذا هو الصحيح وما يوجد في اكثر النسخ وهو بطلت  
مطلق الابانة لا يرى له وجه **قوله** امرت بالثلاث في عبارة القوم باجمعهم في هذا  
المسئلة قالها طلق نفسك ثلاثا وغير المصنف الى هذا اللفظ المحمل فاحتمل الما فيه  
في الشرح بما يعين الظاهر الصريح ووجه ذلك غير ظاهر ثم انه لو جعلت هذه المسئلة  
ملتصقة بما يجي من مسئلة طلق نفسك ثلاثا ان شئت كما في اكثر النسخ لكانت لغوة حسن الترتيب  
لكان احسن **قوله** فصارت مخالفة في الوصف موافقة في الاصل فيصيرت المرأة المحل  
والموافقة على صيغة اسم الفاعل وهو تقول طلق نفسك واحص كذا في النسخ والصواب  
طلق نفسك واحص ان شئت كما في لفظ الريني **قوله** تجلأ امره وهي المسئلة المتقدمة

المتقدمة التي ذكر ما بقوله امرت بالثلاث في نشره اي قال لعل الزوج يطلق  
نفسك **قوله** وهذا بناء على تقدم من اتبع الثالث اتبع الواحدة عندها وعند لا  
اراد بما تقدم ما سبق منه قبل عن سطور عند قوله في المتن ولما عك حيث قال في نشره  
اي اذا قال طلق نفسك واحص فطلقت لا يقع شيء عند اباء حنفية وعندهما تطلق  
واحد انهم ومثيها في مسئلتنا هو عين اتبعها واما ما قبل في تقريره اي بناء على ان  
الثالث مشية للواحدة عندها كما ان اتبع الثالث اتبع الواحدة عندها وعند  
لا انتهى فتعفت يستغنى عن ارتكابه بما قررناه نعم قال الريني وكانت مشية الثالث  
مشية الواحدة عندها وعند ليس بمشيتها انتهى وهو غير مناف لما قررناه **قوله** واما ما  
بالمعلقة الطولية اي ان يقال ان منه ومنه قوله وهي انت بالمعلقة واما الاية ومنه فلو قال  
منه يستغنى بنفسه لا بالباينة ومنه قوله ثلثا اثنا عشر **قوله** بما لا يغير اي بما لا يغيره غناه الامر  
اهم كما نقل في تاج الاسماء من اجوار زغ ذلك من جهة زيادة شرطه ظاهرا ولوارث  
الطلاق كان الظاهر حالها ان يقول شئت آخر وهذا اللفظ هو لفظ الهداية بعينه وعبارة  
الريني ليس في كلامه وكلام المرأة ذكر الطلاق بنفي قوله شئت بهما انتهى **قوله** والنية لا تعمل  
في غير المذكور قال الريني ولا يمكن البناء على ما تقدم لانه انما يشي على الكلام البوع اذا  
اجتمع البوع وههنا قد بطل البوع لا شئت كما لا يغيره فحلى قوله شئت في ذكر الطلاق  
فلم تقع بشي انتهى **قوله** او المشية تبني عن الوجود قال الريني فكانه او جرت او حصلت  
طلاقت وتخصيل الطلاق ويجاذه بابقا لانه لا بد فيه من النية لانه قد يقصد به وجوده  
ملك فلا يقع الطلاق بالثلاث انتهى بخلاف قوله اردت طلاقك حيث لا تبني عن الوجود انتهى  
**قوله** كما اذا قال شئت ان شئت كذا او جده في اكثر النسخ تنكير قال كما وقع في الهداية ومضى  
الحافي وعلل وجه بناء المسئلة على قول الزوج انه يخالف قوله في المسئلة الاية فانها  
لو قالت قد شئت اذ هو على التائب في جميع النسخ على ما وقع في عبارة الريني وهذا المقام  
يحتاج الى تأمل زائد بعد **قوله** فانما لو قالت قد شئت ان كان كذا انما خير بان ما سبق  
من اتيار ما بالمعلقة استحال بما لا يغيره انما هو فيما اذا كان التعليق على حقيقة ولم يقبل  
تجيزا فانه اذا انقلب تخير لا يكسر في ذكره استحال بما لا يغيره بل جوابه القول الزوج كما اذا  
لم يذكر الشرط اصلا وهذا ظاهر وان ضي على بعض العلماء **باب التعليق** **قوله** اي التعليق  
بالملك هو بالرفع تفسير قوله الاضافة اليه فكان الظاهر ان يقول اي الملك تفسير  
لضمير المحرور في اليه **قوله** فلا تطلق اجنبية تفريع على ما ذكره في المتن بصورتين والبيان



ينعقد للمنع اذ حمل يعني ان البيمين ينعقد فيحمل الحالف على الاتيان مما حلف عليه **قوله** قد حلفت في العقد الظاسقاط قوله في العقد اذ لا فرق في ذلك بين كون  
الدخول في العقد او قبله وتأويله بقيام اثر النكاح ليقوم الدخول الواقع قبل الشروع  
في العقد كما قيل لا يرى له وجه صحيح خصوصاً في مقام الاستنباه وبيان الاحكام **قوله**  
كما في الدخول اراد به دخول الدار فيها نوى قال ان دخلت الدار فانت طالوت فقلت  
دخلت والنزوح منك فان القول قوله كما قال الربيعي **قوله** كما في حي العقد حتى انتقض  
الزوجه بقولها انتقضت عدة وكل له النزوح بالثان كذا قال الربيعي **قوله** لما رآه حال انقضاء  
العقد اي حال ينقض العقد فيرأى فلا يقع **قوله** والوطي فان الوطي يحرم بقولها انها حايض  
ويحل بقوله قد طهرت كذا قال الربيعي **قوله** يحكم بالطلاق هذا مسئلة مستندة وليست  
متفرقة عما قبلها كما يظهر من الهداية والوقاية وغيرهما فلا يظهر وجه الثاني **قوله** لما رآه حال  
انقضاء العقد اي حال ينقض العقد فيرأى فلا يقع لعدم الحكمة كما قال تاج الشريعة **قوله**  
فخلا ما اذا قيل ان صحت فانه يقع على صوم سعة قاله صدر الشريعة **قوله** اي احتياطاً  
قال تاج الشريعة الشبهة التي عدس التور وعما هو من مظان الحكمة والاحتياط الاخذ  
بالثقة انتهى فهو تفسير للثقة بلازم **قوله** والاول ان يأخذ بالشك في احتياط هذا  
ليس من عباراتهم والاولى ان يقال ووقوع اثنين اخذ بالاحتياط **قوله** حتى لو كان  
الزوج طلقها واحداً قبل البيمين الظان التقييد بذلك فيرموه وعبارة الربيعي هكذا  
حتى لو طلقها واحداً غير ما او كانت امة لا يرد ما لا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم حارة  
ولادة انتهى **قوله** واراد ان ينزوها اي بعد وقوع الشرط **قوله** لجواز ان يكون  
ولادة حارة او لا ومتنفي ذلك ان يكون مطلقاً ثلثاً واحداً هي الواقعة قبل البيمين  
على ما قاله والشتان هما الواقعتان بعد وقوع الشرط **قوله** او وجد الثانية فقط  
الخلافة بينا وبين زفرنا هي هذه الصورة وقوله وذلك لان صحة الكلام هي متعلق  
بما يخصها ولا ينبوعه تحلل قوله والا فلا لازم لواحد هذه المسئلة **قوله** فهي طالوت  
ثلثاً اي مع الواحد الاول كما صرح به في الهداية **قوله** وذلك لان صحة الكلام هي اي صحة  
هذا الكلام الذي هو البيمين ما بينة المتكلم وهي قائمة به فيكون صحة قائمه بان يكون محله  
ذمة ولا يحتاج لملك كذا في العناية **قوله** لكن الملك يشترط حال التعليق اي هو جواب  
سؤال قد روي ان يقال لما كان محل البيمين الذمة ينبغي ان لا يشترط الملك وقت التعليق  
فاجاب بذلك انتهى **قوله** ليصير الجزاء غالب الوجوه لا سقوطه لاجل عبارة عن ابقاء ما كان

ما كان لعدم الدليل المذيل فاذا كان الملك باقياً عند وجود الشرط بالنظر الى استحباب  
الحال ينزل الجزاء عند غائب لان الاصل في كل ثابت دوامه وان كان يحتمل الملك النزول كذا  
في غاية البيان وقال في النهاية واذا لم يوجد الملك وقت التعليق لا يكون الجزاء حال وجود  
فلا يفيد البيمين فابندتها وهي المنع عن الاقدام على وجود الشرط الذي يلزم منه نزول انتهى  
وهال في ما بين ذلك الحال حال بقاء البيمين يعني ان وجود الشرط الاول ليس حال انعقاد  
البيمين ولا حال نزول الجزاء فلا معنى لاشتراط الملك فيه **قوله** في معنى قيام الملك كما اذا  
علق طلاقها بالشرط فابانها فانقضت عدةها ثم تزوجها ووجه الشرط فانها تطلق  
بالاجماع والبيمين لم تبطل بنزول الملك وكان كالنصاب اذا انتقض في خلال الحول لم يضر  
كذا في النهاية **قوله** اذا ابتاعه بملكه اي بقاء البيمين يحل البيمين وانما ذكره الضمير الرجوع الى البيمين  
وان كانت مؤنة على تأويل التعليق لان تعليق الطلاق والعقود بين عند الفقهاء كذا في  
غاية البيان **قوله** وهو الذمة اي محل البيمين ذمة الخالف فلا يشترط بقاء ملك المحل **قوله** ولم يخرج  
بعد وقوع الثلث القصر منها على ما يقتضي باحدى الصورتين تصور لا يقتضي بل كان الواجب عليه  
ان يضم اليه وقوع الطلاق كما قال فيما سيجي اي على كل من الزوج والمولى **قوله** ولم يصير اي بالثبوت  
مراجعا في الطلاق اي لم يصير راجعاً بالثبوت اذا كان المعلق بالاجماع طلاقاً حقيقياً الا اذا خول  
ثم اولى ثانياً وهذا عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف يصير راجعاً لوجود الماس شهود  
وهو القياس كذا قال الربيعي **قوله** لا يجب نظراً الى اتحاد المجلس والمقصود هو محذور  
خطف المجلس وقوله وهو قضاء الشهود ببيان له **قوله** واذا امتنع اتخذ للثبوت الحج  
وهو شبهة الاتحاد بالنظر الى المجلس والمقصود كذا في الهداية **قوله** وجب له ان يجب  
من الشبهة لا يذهب عليك انه بعد ما علق عدم وجوب الحد بالنظر الى اتحاد المجلس والمقصود  
لا ينبغي وجه لبناء ذلك على تحقق الشبهة والظان في الهداية وهو نقصه واذا لم يجب الحد وجب  
العقد اذ الوطي المحرم لا يخلو عن احد ما انتهى **قوله** والموت ينافي الموجب لا المبطل وهذا  
لان الموجب يستند في المحل والموت ينافي في المحلية فينافي الاجاب بما المبطل فيستدعي صحة الاجاب  
وهو قائم بالنزوح والموت لا ينافيه بل يلازمه في الابطال كذا في الكافي **قوله** وان مات  
الزوج قبل الشرط اي قالت انت طالوت فاخذ في الكلام بان شأ الله تعالى فمات  
قبل تمامه كذا اقرره صاحب الاصلاح والابيضاح **قوله** اذا لم يتصل الكلام الشرط وانما  
يعلم اراد به الاستثناء لقوله قبل ذلك اني اطلق امرأته واستثنى كذا في العناية الاكلية  
**قوله** ولا وجه لكونه تأكيداً جواب عن كونه تكريراً عند هذا وهو محل تأمل بعد **قوله** فيمنع الموطوف



من اتصال الشرط به هو تفريع على كون اللفظ الثاني لغوياً ففصل فصلاً كان  
تكملة كلام آخر انتهى وهو اظهر في افادة الحرام من هذا الكلام ثم ان ما يمنع ينبغي ان يكون  
على صيغة المعلوم والموقوف مرفوع على انه فاعله والضمير المحرور به والضمير المرفوع في يقع  
راجع الى الاول **باب طلاق النفا - قول** لمريض يخرج عن اقامة مصالحة خارج البيت  
الصحيح هو هذا القول الذي صحه الربيعي واقتصر صاحب الوقاية على ذكره لا ما قيل من ان  
القرار هو الذي لا يقوم بواجبه في البت وهو يتكلى لا يكون فائلاً لان الالف فلما تخلو  
فتفريع ذلك على هذا لا يكاد يصح ثم ان قوله هو الصحيح ليس بجواب فان صار قد يراجع  
اعتبار القوم على هذا القول موافق لكلام صاحب الكافي **قوله** وعبارة غيره ما دام نبراد  
بانه فهو مريض والآخر صحيح ثم ان ما ذكره ههنا غير ما ذكره في كتاب الوصايا حيث قال  
المعقد والمفلوج والاشن والمسلول ان طال مدته سنة كما يصحح والآخر لمريض انتهى **قوله**  
يرتبهما الزوج كغيرها فارة ولا تترث هي بطلان بوضاً ما بطلان بوضاً ما بطلان بوضاً ما بطلان بوضاً ما  
ما قاله الربيعي **قوله** ولو لم يغير ما ذكره في المرض والمبارزة وغيرهما احتزبه عما ذهب اليه  
عيسى بن ابيان فانه يقول اذا مات بغير ذلك السبب لا تترث **قوله** واما في الرجعي فترث  
منه مطلقاً سواء كان الطلاق بسوألها او بغير سوألها وسواء كان التعليق بغيرها او بغيره  
وسواء كان الفعل تاماً لا منه بدا ولم يكن سوى قيام العقد فانه مشروط فيها جميعاً  
كذا في النهاية **قوله** فان الزوج قصد ابطاله حج انما يسبغ هذا التعليق في الهداية للبيان  
فلما ذهب عليك في كلامه من تحليل اللفظ فوجاً وتأخيراً وكان الصواب ان يقول عقيب  
قوله في المتن وهو في العقد تترث فان الزوج قصد ابطاله فمرد عليه قصد بناء  
غيره على الزمان انقضاء العقد لدفع الضرر عنها هذا في البائن اما في الرجعي فترث  
مطلقاً اذا مات وهي في العقد لبقاء الرجعية بينهما فانما السبب لارتباطها في موته  
ولهذا يرتبها هو اذا مات بخلاف البائن لان السبب هو النكاح زال **قوله** ولهذا  
يرتبها هو اذا سلمت هي في العقد وهذا من احكام الرجعي فالواجب ربط بقوله لبقاء  
الزوجية بينهما كما يظهر من كلام الربيعي فان ما ذكره قبل من قوله فان الزوج حج من احكام  
البائن ونحوه هذا فلا ينبغي على ما عرفت **قوله** لان السبب وهو النكاح قد زال هو  
فلذا من كلام الربيعي لها ان تترث كما لا يرتبها هو لكن اذا صار فائراً فان طلقها بعد  
ما تعلق حقها به لماله وكانت ممنوعة من ان كانا حيتين متحدتين الدتين رد عليه  
انتهى **قوله** كذا تترث طالبة رجعي اي تبصر بحكمها بالرجعية بان قالت طلقني رجعية

رجعية كما صرح به في الكفر واما قوله فيما سيجي في آخر هذا الباب قالت لزوجها اي  
طلقني فحول على ان يقتصر على طلقني كما يظهر من كلام صاحب النهاية على ما ذكره الربيعي  
**قوله** وكذا تترث مبانة ثلثت في هذا على وضع صاحب الوقاية وقد وضع صاحب  
الكفر في المطاوعة لابن الزوج بدل التقبيل وحكمه في جميع ما ذكره واهد **قوله** فانها لا تترث  
لان الفرقه من جهتها فلم يكن فائراً فكذا اذا اطلقها رجعية ثم طاعت لا تترث لانها  
لان الرجعي لا يزيل النكاح فيكون حرمة مضافة الى المطاوعة وهو فعلها باختيارها كذا  
قال الربيعي وان كان الايلاً ايضاً في المرض تترث اراد به بيان حكم المسئلة فيما اذا كان  
كل من الايلاء ومضى العقد في المرض بخلاف ما قرآن فرض المسئلة هناك على كون  
الايلاء وحده في المرض ومنه زعم انه تكرر فقدره هل عني فائق قوله ايضاً **قوله** ثم مات  
وهي في العقد متعلق بالمباين الثلث **قوله** لانها راضية بطلان حقها في تبديلها  
من عطف قوله ومن طلقت على المحلولة والحجزة اي كذا لا تترث من طلقت ثلثاً بغيرها  
كذلك ثم ان طلقت على صيغة المفعول من هذا الضمير فانها عبارة عن المرأة وهي  
بامرنا بسوألها ما تبنة على صاحب النهاية **قوله** والآخر كان طلقها اي تأخير على الزوج  
اي زمان انقضاء العقد فيما تترث كان رعاية حق المرأة **قوله** ثم صح الزوج متعلق  
بقوله اولاً فوط على ما يظهر من كلام القوم **قوله** يتبين انه ليس بفائراً من معنى الفار  
على اتصال الموت بالمرض وبالمراة منه ليس من مرض الموت ولهذا يعتبر بترتة من  
جميع المال كذا قال الربيعي **قوله** وكان الفعل تاماً لا بدا ولا اختصاراً من قول الربيعي  
وكان الفعل تاماً لا بدا ولا بدله منه انتهى **قوله** اباها في مرضه في هذا على وضع صاحب  
الكافي وعبارة الهداية واذا اطلقها ثلثاً وهو مريض حج ثم ان هذه المسئلة عين ما  
سبق حيث قال اولاً انه ثم صح وليس من اصحاب المتن في جمع بينهما **قوله** فصح اي مرضه  
**قوله** فمات وهي في العقد وان كان الموت بعد مرض آخر على ما يظهر من الكافي لان  
مدلول طلقني طلاق الرجعي قال الربيعي لان قولها طلقني ينصرف الى الواحد الرجعي  
عند الاطلاق ولهذا ينصرف اليه في الوكالة والتفويض والاثان فانه يمكن سوألها  
راضية بطلان حقها انتهى **قوله** واتصافه بالاخوية مع وقت النشر ان قال  
بعض العلماء وقع بخط المصنف من وقت النشر والطائفة تسلموا ولهذا عرفت  
اما التزوج انتهى والظاهر ان العبارة الصحيحة مع وقت الشرط على ما يوجد في  
كثير من النسخ فانها اقرب الى التصحيح اي لفظ الشرع ثم ان الشرط في وضع



المسئلة هو التزويج آخرها قيل ان النسخة من وقت الشرط غير صواب  
وجباره القوم لا تطلق الثانية ما لم تحت التزويج فاذ لمات يقع الطلاق عند النسخة  
مستند الى وقت التزويج وعند هذا مقتضى **باب الرجعة قول** لانه مدعى ان لو كان  
لانه مدعى ما لا يملك انشاؤه من حال فالقول قول الحكم كما قاله الزبيدي كان احصوا ظاهر  
**قوله** تنقطع اى العقد الظاهر اى الرجعة كما فى عبارة الزبيدي فان السباق طلالا  
للعقد **قوله** حتى لو يقع من الوقت كجاء خبر بان هذا الكلام اجنبى عن هذا المقام  
وانما يناسب ذكره في ظن المعتد لا قبل من العشرة وكان الواجب اسقاطه وتجب  
هذا المتن بقوله لان كحيض لا يزيد على العشرة **قوله** او يمضي وقت صلح وهو  
قد راجع في الاختال والتحرية وما دون ذلك بل هو بمنزلة كحيض ذكره الزبيدي  
**قوله** لا قبل المدة اى من يوم التزويج كما قاله الزبيدي **قوله** فصاعدا اى التستين  
**قوله** صحت الرجعة ويصير النسب ما ينافيه كذا فى الحاشية **قوله** وهذا العبارة من  
من عبارة الوقاية والكنز كجاء عبارة الوقاية فلا الرجعة وعبارة الكنز راجع **قوله**  
يؤيده امرأة ولدت لما قبل كجاء الظاهر ان يقول اى طلق امرأة له ولدت لما قبل المدة  
**قوله** اى جاز للزوج الاول تصديقها لو قال كما حها كان اظهر **باب المدة قوله**  
فلا ايلا لو حلف على اقل من الاقلين اراد بالاقلين الاقل في الحرة والاقل في الامة  
والمراد لا ايلا في الحرة لو حلف على اقل من اربعة اشهر بان قال مثلاً والله لا اقربك  
بشهرين او ثلثة اشهر ولا ايلا في الامة لو حلف على اقل من شهرين بان قال مثلاً  
والله لا اقربك بشهرين او بشهر او نصف شهر وما فى كلامه من الاجمال اليهودى  
الى الاصل كان الى هذا التوضيح والله هو الموفق **قوله** بان باخرين اى حين تمت  
المدة بعد النكاح الثا والثالث بان يطلقين غير الطلقة الا ورايتهما الثلث **قوله**  
ولم يفرها اربعة اشهر كجاء وتعتبر المدة من وقت التزويج لان به ثبت صحتها فى الجماع  
وبامتداد صار ظاهراً فيجازى بازالة نعمه النكاح ولا يكره الطلاق ما لم يزوجا فى الاصح  
لعدم منع حقها اذا حلق للمائة الا اذا بانها تبيح طلاقه او طلقين قبل مضي المدة  
ثم تزوجها حيث يكون مولياً وتعتبر المدة من وقت الايلا لان الايلا كان منعقد قبل  
فلا ينظر به ولهذا الموضع اربعة اشهر وصح فى العقد نكاحه كما قرره الزبيدي **قوله**  
لا قوله بعد يوم قال صدر الشريعة فى بيانه اى لو قال والله لا اقربك ومكث يوماً ثم قال  
والله لا اقربك بشهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن مولياً وعبارة الهداية وغيرها

وغيرها ايضا موافقة لذلك فنقول صاحب الدرر شهرين زيادة على ما فى الكتب  
سواء من قلمه وما قبل من ان الظاهر ان يقول لا قوله بعد يوم وشهرين الاولين  
بان يكون مقول القول وشهرين كجاء لاجل حصوله فان عطف كلمة تكلم بها امس على ما  
التمه ذلك القول ساقط من الاعتبار على ان عامة الكتب على تكرير لفظ البيهقي  
صريحاً **قوله** ولو كانت اربعة اشهر والمسئلة كجاءها كجاء هو عبارة الزبيدي غير ما نقل  
مراده بان يكون المسئلة على حالها هو ان يكون احرام عند طلاق وان لم ينوطا على ما يظهر  
من سباق كلامه وانما كون وضع المسئلة في تلك الصورة على ان يقال انت على احرام ليس  
بدخلى في ذلك فان ما يقتضيه صحة المصح هو ان يكون العبارة ههنا امرأته على احرام  
اذ لا مخرج على ما قرره **باب الخلع قوله** كما دون العشرة فانه صالح لبدل الخلع لا للمهر  
**قوله** لانه يعلق الطلاق بشرط قبولها المال والبيهقي بغيره ذكر الشرط واجزا كما قال  
صدر الشريعة **قوله** وبطلان قيامها على مجلس علم اللفظ بشرط الهداية وبطلان قيامها  
على المجلس قبل قبول التزويج انتهى **قوله** وطرف العبد فى الاختال يقع اذا اختل على مال  
**قوله** ومن جانب المولى يمينان جملتان معنى هذا المتن لا يرى له جهة صرح ولو قال وهو من  
جانب المولى يمينان لا تدفع الركاكة **قوله** فيترتب احكام المعاوضة تفريع على قوله فيكون من  
طرف العبد معاوضة **قوله** والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء على كل من البيع والشراء  
صورة مستقلة كما يدل عليه سباق كلامه محل توقف على كلامهما معتمداً للايجاب والقول  
فيكون مجموعهما صورة واحدة ولعل اقتضار صاحب الحاشية على ذكر البيع مبنى على ذلك  
قال فى المحرر ولو قالها بعنك لم نقل اشترى بلفظ الطلاق انتهى وقال فى الثانية وان كان  
الخلع بلفظ البيع والشراء وهو على كونها مسألة واحدة وبالجمل لم يجد فيها رايان الكتب  
صورة الخلع بلفظ الشراء فقط ثم مودى المسئلة الفارسية المذكورة فى الدرر رجع  
الى ذلك فان جعل كلامه يلزم الوقوع فى ورطة التكرار وان حصل التخلص عن ورطة  
اخرى الا ان وجه تغاير اللغتين وربما يشعربك قوله وقد يكون بالفارسية حيث يدل  
على ان هذه المسئلة غير خاضعة للصورة المذكورة عند التحقيق من جهة ان مرجعها الى مسألة  
الشراء **قوله** بان يقول الزوج خالعك على الف درهم لا يذهب عليك ان هذه  
الصورة المذكورة فيما سبق حيث قال بلفظ الخلع غالباً وسوى الكلام ههنا على جهة  
وقوع الخلع بغير لفظ الخلع وكان الواجب اسقاط ذلك من هذا المقام **قوله** فى شئ من  
النور الاربع انت خير بان مافى كلامه يدل على ان احدهما صورة الخلع وان الشراء



صورة مسئلة فيكون الصورة في لاجاله **قوله** ان نشرت قال في النهاية يقال نشرت  
المرأة على زوجها فهي ناشرة اذا استوصيت عليه والبغضت وخرج الزوج النشور يكون  
من الزوجين وهو كراهة كل منهما صالحة انتهى **قوله** اكرهما اي اكره الزوجه المرأة عليهما  
على الخلع قال في التحقيق وهذا فيما اذا اكرهت المرأة بوجيد تلقا وجب على ان تقبل منه  
زوجها الخلع على الف درهم فقبلت ذلك منه ودخل بها انتهى **قوله** لان طلاق الكراهة  
واقوع كان الصواب ان يقول لان وقوع الطلاق ويعتمد وجوب البتول والغايب بالاكراه  
ليس ذلك بل الرضا وكما في التحقيق **قوله** اي الزوم مال كان الظالم موافق بالاعتدال  
ان يفسر لزوم الحال بوجه ينظم مالها عليه وغيره حتى يستغنى عن قوله اي او يكتفى  
مال فان دخول تلك الصورة تحت قوله بلا مال يحتاج الى التحمل زائد بل التزم ان  
يعطى ما لا يتخلص كذا في عامة النسخ بتذكير الضمير المرفوع في تعطيها وتاينست المنصوب  
لكن الصواب ان تعطيها على عكس ما ذكر كما يوجد في بعض النسخ ثم ان المراد بالالتزام  
ما توجب عبارتها فلا ياتي في الاكراه **قوله** ولا ايجاب خيرة لعدم الالتزام الظاهر ان خيرة  
ينتظم قيمة تلك الاشياء ومهر المثل ولم تصر غارة له بخلاف اذا خال على خلق بعينه و  
ظهر خمر الا انما سميت لا انصار مفرورا فيكون عليها وذلك مأخوذة من المهر عند ابراهيم  
وعندهما مثل ذلك الكيل من الخلل للوسط كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة **قوله**  
والزوج بالفرور مبتداء وخبر **قوله** قالت طلقني قلنا اراد بهذا التفسير وقوع احتمال  
اخر في عبارة الامن وهو ان يكون قلنا مصدرا للطلب وموجب ان يعطى طلقا  
ثم اخطا عنها وهو اشتغال بالتفوق **قوله** اي ليدل الخلع لم يسبق ذكره منه صريحا والواضح  
قول صاحب الكفر ولو بالف على انه صام من طلقته والالف عليه انتهى **باب النظر في قوله**  
حتى يكفر يعني لا يرتفع بهنط الحركة الا بالكفارة حتى لو ارتقت زوجته وطلقت بها الحرة  
ثم سببت واشترى ما زوجها او طلقها قلنا ثم تزوجها بعد التحليل لا تحل له وطئها بغير تكفير  
ذكره ابن الملك في شرح الوقاية **قوله** ورأسك هو مرفوع مبتداء وخبر مقدم وهو  
كظن ابي استغنى عن ذكره ههنا كما سيجي من قوله او نصفك كظن ابي ثم ان الجملة المكرمة  
من المبتداء والجزء من تقدير اعطى على دخول الكاف لا واما وهو قوله انت على كظن  
ابي وقوله نحوه او لا مرفوع عطف على رأسك بمفعول **قوله** والقياس ان لا يجوز ان يكون  
الكافي وهو رواية النوادر **قوله** حتى لو كان بحال لا يسمع بان ولد اضم وهو الاخر  
لا يجوز كذا في الهداية وكانه تلخيص بين الروايتين على ما يظهر من قول صاحب الكافي

الكافي وقيل الرواية التي قال منها لا يجوز محمول على صميم اصلي ولا بد ان يكون موحدا  
فانه لا يسمع الكلام لينكح انتهى واما كون الآخر سنية مانعا مستقلا فلا كلام فيه وهو  
مسئلة مستقلة مذكورة في الكافي والتبيين على قول واحد وقد ترك صاحب الدرر  
ذكر ما **قوله** فانه ايضا فانت متفقه المشي اذا لا يمكن من المشي بالعصى **قوله** وهو  
موسر انما قيد المسئلة بذلك اعتناء ببيان خلاف بين ابي حنيفة وصاحبه فيما وان  
لم يكن في كلامه غير وجوب ابي ابي حنيفة صريحا كما في الهداية وقد ذكر صاحب النهاية في  
شرحها انه اذا كان موسرا لا يجوز عن الكفارة بالاتفاق وعليه بناء قول صاحب  
الهداية بخلاف اذا كان المعتق مفسرا ولو لا ذلك لم يكن محذورا في نسبة الحكم  
لذكر كوراما ابا حنيفة من غير تقييد بالاياب رجلي ما تحققت **قوله** فلا يخرج عن الكفارة  
لان هذا الاعتاق يكون في معنى اعتاق عبد الاشياء منه كذا في النهاية نقلا عن الميسر  
**قوله** متعلق بافطر وما عطف عليه لا يذهب عليك ان قوله ليلا عمدا او يوما سهوا  
عما يتعلق بالمعطوف اعني قوله او وطئها فلو جعل قوله في الشهرين متعلقا بالمتعلقين  
كلاهما احتل نظام الكلام فكان الواجب تقديم قوله في الشهرين على كلا المتعلقين  
ليست حكمه عليه ما يقع قوله ليلا عمدا ام عقيب قوله او وطئها والواضح ما في الكفر اعني  
قوله وان وطئ فيها ليلا او يوما ناسيا او افطر استأنف الصوم **قوله** ليلا عمدا قال في الكافية  
ليس بتقيد لان العمد والنسيان في الليل سواء وقد نص عليه في شرح الطحاوي وقال  
ولو جامعها بالليل ناسيا او عمدا فلو اسقط قوله عمدا لكان فاعله صاحب الكفر لكان او **قوله**  
او يوما سهوا قال في الكافية احترار من العمد فانه اذا جامعها بالليل ناسيا او عمدا فاصوم  
والنقض السابغ فيجب عليه الاستيناف بالاتفاق لا تقطع التتابع انتهى والنظر ان تقييد  
اليوم بذلك ليكون المسئلة خلافيه فان استيناف الصوم انما هو قول ابي حنيفة ومحمد  
على ما يظهر من الهداية وشعره فالتقيد بذلك يكون اعتناء ببيان الخلاف في المسئلة كما  
هو شأن المتن والآفل محذورة في صحة نسبة الحكم لذكر كوراما ابا حنيفة بلا تقييد **قوله**  
وهو عند يمكن الاحترار عن كذا في الكافي وهو محل تذكير بعد **قوله** اما في الوطئ فلان الوطئ  
عليه قال الرتبة فلان النص يقتضي تقديم الصوم على الوطئ وان يكون الصوم  
خاليا عن الوطئ فاذا افاقت التقديم وسقط لشعره وطئ ان ياتي بالاخرى وهو الاصل  
لان الوجه عن احد هما لا يوجب سقوطها انتهى وان عجز اي المكفر لو قال اي المظاهر اذا  
كفر لكان كلامه اكثر انتظاما **قوله** اي الاعتاق بسهوه الكسح والصواب اي الصيام



لان جواز التكيف بالطعام انما يكون عند الفجر من الصيام واما عند الفجر من الاعتاق  
فالتكفير بالصيام لا غير كما سبق كذا قيل وهو حق لا يخفى عنه **قوله** اعلم ان ما شرع  
بلفظ الطعام او الاطعام هو كفارة الظهارة والافطار واليمين وجزا الصيد  
والنذر كما في الكافي وقوله فذكر صورة التملك بقوله وذكر صورة الاباحة  
بقوله متفرعان على كون كفارة الظهارة ايضا في القسم الاول وان لم يتفرع لذكرها  
بالخصوص **قوله** وما شرع بلفظ الايتاء والاراء والصدقات كالزكاة و  
صدقة الفطر والخلق في الاذى والعشر كما في الكافي **قوله** فذكر صورة التملك  
بقوله اطعم عنه هو او بانه سبيل مكينا اذا تقرر عند كون الاطعام منتظما بصورة  
الاباحة والتملك كيف يتبين التملك ههنا بذكر الاطعام وهذا ظاهر **قوله** قدر  
الفطرة صدقة الفطر على ما مر نصف صاع من بر او دقيقة او سوية او ذبيرة وصاع  
من تمر او شعير **قوله** كالتبر ودقيقة سج لو كان سقط الحاف كان احسن فان ربع صاع  
من التمر سج فكل ما يستفاد من سباق الكلام حيث قيد جواز سج دفع القيمة بما اذا  
كان من غير المنصوصة ثم ان ههنا المسئلة هي بغيرها بما سيجي في المتن من قوله ويجوز  
اطعام نصف صاع تمر بقيمة نصف صاع من بر فلو قال ههنا ايضا فان نصف صاع  
التمر كما في الكفاية كان الاستنباه بمقول عن كلامه حصول هو المقصود بتمامه  
**قوله** وهي بنى على اصل مقرر في شرح الجامع الكفر في قال في الكفاية والاصل فيه ان كل  
جنس هو منصوص عليه في الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر وهو منصوص عليه  
وان كان في القيمة اكثر كذا في المحيط وهذا لا يحل اعتباره بمعنى النص في المنصوص عليه  
وانما الاعتبار في غير المنصوص عليه انتهى **قوله** او من بر المراد من التمر ربع صاع كذا في  
بعض شروح الهداية **قوله** كذا في التبر هذا ان المراد من التمر ربع صاع على ما مر **قوله**  
يبلغ بالوزن نصف صاع بر او صاع شعير او تمر لان الميزان في وجوب نصف الوجوب  
من كل جنس كذا قال الرزقي **قوله** لما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصة  
قيمة اجتزت بقوله قيمة اداء اعداد المنصوصة نف ولا ينبغي عن ذلك قوله فيجب  
وهذا ظاهر وهو عين عبارة صاحب الكفاية والظاهر ان المراد بالاعداد وهي المعدودات  
على ما صرح به في المصباح المنير **قوله** لا عند اتجادها لانها صادقت محلها لانها شرعت  
للتمييز بين الاجناس المختلفة ولا شك ان الشيء اذا لم يصادف محله بلفظ كذا في بعض  
شروح الهداية **قوله** وفي المختلف فيعتبر في المسئلة الأخيرة ويخرج عن كل واحد

بمنه قوله لا يصدق  
بمنه قوله لا يصدق

واحد نصف العبد ولذا لم يجز كذا في الكافي **قوله** وتوفيجه انه لو نوى قضاء يومين  
يعني فيما اذا صام يوما **قوله** لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بملكه او ر عليه  
بعض العلماء انه ينبغي ان يذكر هذا في مقام عدم تكفير نفسه واما عدم تكفير سيرة  
عنه فوجه ما ذكره صدر الشريعة لان الكفارة عبارة عن فعل الاخر لا يكون فعله  
انتهى والاصل فيه قول الرزقي لانه لا مال والتكفير بمال لا يكون بدونه ولا هو من  
اهل الملك فلا يصير ملكا بملكه انتهى **باب اللعان قوله** هو لغة من اللعن و  
الطرء والابعاد اي عن الجرح كما صرح به في شرح الهداية لتاج الشريعة **قوله** سمي  
لما في خاصة سج بذهب عليك ان هذا متعلق بمفاهيم الشرعي فلا وجه لذكره في  
اتناء الحق اللغوي قال تاج الشريعة اذا اطلق في الشرع يراد به جميع ما يجري  
بين الزوجين بعد العذف من الشرايات الاربع واللعن سمي بذلك لاستقلاله  
على اللعن كما سميت الصلوة ركوعا وسجودا لذلك انتهى ومنه يظهر معنى قول  
صاحب الدرر لما في الخاصة من لعن الرجل نفسه **قوله** ان جاءت به اجزاي ان كان  
ولده الذي اذ به احر **قوله** اسود جودا جاليا الجود جود غير الرأس وهو يقضي البط  
وجود جودا فهو جود وجماله بضم الجيم صم الاغضاء كذا في طلبه الطلبة **قوله** وحكم  
حرمه الوطى والاستمتاع بعد النكاح عبارة صاحب الحناية كما فرغاه اللعان في  
بقوله حصول البيونة التامة لا يكون في محله فان البيونة التامة لا يكون بعد فراغها  
من اللعان بل بعد توريث القاضي الا يري ان قوله فيما سيجي فان النكاح فرق القاضي  
بينهما ولا يتبين قبله وهي مسئلة الهداية قال في الكفاية لا يقع الوطى بنفس اللعان  
حتى لو طلقا في هذه الحالة طلاقا باينا يقع وكذا لو كذب نفسه قبل الوطى من غير تجريد  
الكلام انتهى **قوله** سقط اي اللعان **قوله** او نفي عطف على قوله فزف وان كان نفي  
الولد ايضا فزفا **قوله** اي بموجب العذف وهو ان كان الظاهر في هذا الكلام صورة  
يعني الولد ايضا فانه فزف على عرفت ولا بد من مطالبته به وان كان ذكره في سباق  
الكلام مقابلا للعذف **قوله** حكما باللعن عبارة الرزقي حكما اللعان وهو الظاهر **قوله**  
وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فيتنفى نسب ولما منه اذ قد تبين من كلام  
الرزقي انها لا يصدق ان ابطال النسب وهو الفاضل اقنفي في تريف قول صدر  
ان صاحب الدرر قلت قولها ظاهر على ان كانت العبارة فيتنفى من الانتفاء  
كما يوجد في نسخ الدرر او ينبغي بالياء التي تنفي صيغة المفعول من نفي واما

بمنه قوله لا يصدق  
بمنه قوله لا يصدق



اذا كانت تستفي على صيغة الفاعل بالسناد ضمير ال امرأة كما يوجد في بعض النسخ  
المقول عليها فلا يحصل لصلاحيته لان يكون تفسير القول فنصدقه ولا يلزم في  
غيرها نسب الولد انتقاء نسبة في حكم الشرع وهذا ظاهر **قوله** ولا يتجدد فادفنا  
بان كانت زانية فان الزانية بعد للشهادة حتى لو حكم القاضي بشهرها وتماحق  
حكمه فلا يدخل كونها زانية تحت قوله وهي لا يصلح لها ولد اذا زاد عليه قوله هذا وسبغ  
منه في هذا الباب المرأة بعد الزنا لم تنق اهلها للولاد وهذا لا يشترط احصائها  
في اللعان **قوله** كما ورد به الحديث انك تنكح النكاح من افعال الكثرة ويكفي  
من كثر النكاح والمراد بالغير الزوج ان يتجدد احدا من الزوجين **قوله** او قد فاسنا  
فخر اي اوجد في احدهما كما وقع في عبارة الربيعي **قوله** ونفي نسب ولدان قد فاسا به  
لفظ نفي على صيغة الماضي عطفا على قوله فرق القاضي وصورة هذا اللعان ان يأمر الحاكم  
الرجل فيقول اشهد بانته اني لمن الصادقين فيما ريتك به من نفي الولد وتقول المرأة  
اشهد بانته اني لمن الكاذبين فيما رايته به من نفي الولد كذا في الكافي **قوله** وبانت حلقه الظ  
ان يكون متعلقا بالصورتين لا بالاخيرة فقط وهذا عند الحنفية ومحمد رحمهما الله وقال  
ابو يوسف هو محرم مؤيد كذا في النهاية **قوله** حال جريان اللعان بينهما لوقال ان يكون  
العلوق في حال يجري بينهما اللعان العلوق كما وقع في عبارة الربيعي كان اوضح **قوله** فلا ي  
بعد ما قد جاز له ان يزوجها هذا عند الحنفية ومحمد وقال ابو يوسف ليس له ذلك بقوله  
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعا ابدا رواه ابو داود ومعهنا وقول صاحب الدرر ومع قوله  
عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعا في جواب عما استدلل به ابو يوسف على ما يظهر من كلام الربيعي  
**قوله** لانه قائم مقام حد القذف اي في حق الزوج كما سبق وصرح به الربيعي ههنا **قوله** لان  
قيامه به عند الحمل غير معلوم القبول للموافقة ل عبارة الربيعي عند القذف **قوله** فلا يصح فيه  
بعن كما لو وجد الاقرار صريحا كما قرره الربيعي **قوله** لوجود القذف بنفي الولد في صورتين  
**قوله** وصرح فيها الظا و ثبت وكانه فاس ذلك على توهم صحيح فيه **قوله** اجتمع شرط  
اللعان فيهما كان الاور ان يقول فعذرها ثم طلقها كما في فتح القدير **قوله** فاذا انتفت  
انتفى الزوجية انتفى اللعان **قوله** ما عرفت ان شرط قيام الح هذا عند سقوط اللعان  
واما سبب عدم وجود الحد فهو ما ذكره في فتح القدير من ان قذفه وقع موجبا لللعان فلا يلزم  
للحد **باب اعين قوله** وغيره اراد بغيره الجيوب والكهن والقربنة عذف الفجر فلا يلزم  
عليه قيل انه يشمل القادر على اجماع فلا وجه له والوجه ما نسبته انتهى **قوله** هو اي

اي العنين لعنه لوقال والعنين بالظاهر كان او لا توسط قوله وغيره بين المرجع والضمير  
**قوله** من عن هو على صيغة المفعول **قوله** اذ اجس في العنة اي العنة بهذا المعنى بضم  
العين كما ان العنة اسم من العنين كذا لك على ما يظهر من الصحاح والمصباح المنيتر  
**قوله** هو مقطوع الخفتين فقط اي لا يكون ذكره مقطوعا **قوله** بعد ما وجد غنيا  
او حصيا قال في الكافي ان كان الحضي بحيث ينشتر الله ويصل الى الشئ في اختيار  
لها وان كان لا ينشتر ولا يصل فهو كالعنين يؤجل مثل **قوله** يبيع اجله القاضي يقال في  
التا تاريخه حتى لو اجلته كمرأة واجله غيره القاضي لا يعتبر ذلك انتهى **قوله** ومدتها ثمانية  
اي ما ذكره صاحب الدرر في مدة السنة القمرية والشمسية موافق لما قاله صدر الشريعة  
ويوجد في بعض الكتب كما في الفهريسي **قوله** اي اختلف المزوجان فادعت كمرأة اي  
بالاختلف ههنا الاختلف ابتداء لا بعد التأجيل كما انه عليه صدر الشريعة في محله للاختلاف  
فيما سبق ولذا قال هناك اي بعد التأجيل سنة اي **قوله** خلف على انه وصل اليها كما في فتح القدير  
**قوله** لان الثبابة تثبت بقولهم اي هذا الشرع ان ان تبني الى الكهن كان ينبغي  
ان يذكر في صدر الاختلاف بعد التأجيل كما قرره الربيعي كنيصا وقوله فتجربوا لهن انما يصح  
فيه واما الاختلاف الذي هو قبل التأجيل فالحكم فيه انما هو التأجيل دون التجريب كما هو جليل  
قوله فيما سبق لكنها خبرت ههنا حيث اجل الزوج ثم فان ههنا اشارة الى الاختلاف  
بعد التأجيل كما ان ثم اشارة الى الاختلاف قبله ثم ان التأجيل ثم في الاختلاف قبله  
انما يتحقق في صورتين ذكرهما صاحب الدرر بقوله وان نكل الزوج او قلن انها بكر اجل  
الزوج سنة **قوله** فتجربوا لهن اي ان قلن انها بكر تجزئ كمرأة في الحال بين الاقامة والفرقة  
**قوله** لان المتجربين الشئيين لا يكون له الا احدهما الحجر ههنا اي المرأة والشئيان  
الزوج والفرقة فاذا اختارت المرأة الزوج لا يبقى لها اختيار الفرقة بعد **قوله** بعد التأجيل  
سنة لوقال بعد مضي السنة كما في فتح القدير كان اوضح **قوله** فالحكم كالاور اي حكم المسئلة  
في صورة الاختلاف بعد التأجيل مثل حكم المسئلة في صورة الاختلاف قبله وكان الواجب  
عليه ان يخطا قوله اي ان صدرهما الزوج خبرت مع التساوي فان صورة التقدير الذي  
ذكره فيما سبق بقوله ان اقرانه لم يصل اليه اجل بمغل عن الاختلافين المذكورين كيف لا  
وقد صرح فيما سبق يكون قوله وان اختلفا في خطا في قوله فالحكم كالاور اي ان ما قاله  
غير واقع فان الحكم في صورة التقدير انما هو التأجيل لا التأخير وقد سبق منه ايضا بصرح  
بذلك وان انكر نظر بها الشئ اي والحاصل ان الارادة للبنا مقررين مرة قبل اهل



للتأجيل ومرة بعد الاجل للتخير كذا في شرح الوقاية لابن الملك **قوله** اوله مرتبة اخرى  
بالتحريك مصدر قولك امرأة رتقا وهي التي لا استطاع جماعها لارتقاع ذلك الموضع  
منها كذا في جامع اللغة **باب العدة** **قوله** ملك كذا لو قال بدل ملك منعه يحصل كذا  
عن زيادة قوله او زوال فرائض معتبر فانه ينظم ما كان يملك كذا في ام ولد مات عنها  
مولانا او اعتقها كذا ينظم ما كان يملك كذا في كذا ينظم في الغاية **قوله** اراد به كل شيء  
الصحيحة لا يذهب عليك في تقييده كذا في الصحة في الاختلال بالمقصود اذ انقر  
في باب المهر من الهداية ان المهر في اذ كان احد الزوجين مريضا او صائما في رمضان  
او محرما في فرض او نفل او بعمرة او كانت المرأة حائضا ليست بصحيحة مع ان في جميعها القوة  
احتمالا استحسانا قلت وهذا مع فوطم كذا في الصحة في كذا بلا شبهة في حكم كذا مع كذا في كذا  
في كذا الصحيح فيكون كذا في كذا في كذا بلا شبهة في حكم كذا مع كذا في كذا  
**قوله** احترز في فرائض امه موطوءة غير متولدة اذ لا حدة لها اصلا في صورة في الصور  
يريد ان لو قيل او زوال فرائض مقتصر عليه لوروان يقال هذا يتم كل امه موطوءة متولدة  
او غير متولدة مع ان غير المتولدة لا يجب فيها عدة اصلا بخلاف المتولدة فان فيها يجب العدة  
في الجملة كذا في صورة ان مات مولانا او اعتقها ولا يلزم من ذلك ان يجب العدة في جميع صورة  
المتولدة حتى يكون لما قيل لو ترك قوله غير متولدة كان اظهر فان ام الولد اذ ازوجها  
مولانا قبل العقد يجب العدة انتهى ثم ان بناء هذا الكلام على ان الامة التي فرائض مراد  
للامه الموطوءة وان الموطوءة غير المتولدة ليس لها فرائض معتبر وان كان فرائض في كذا  
وهو ينبغي ان لا يفتى في اخر باب نبوت النسب فخلا عن خزانة الفتاوى في ان الفرائض  
على ثلث مراتب فرائض قوتى هو فرائض المنكوبة وضعيف وهو فرائض الامة وموطوءة  
وهو فرائض ام الولد واما ما به المشهور بين الفقهاء من ان الفرائض نوعان قوتى  
وهو المنكوبة وضعيف وهو فرائض ام الولد واذ لا فرائض للامة فلا حاجة الى تقييد الفرائض  
بالمعتبر الاخر اذ فرائض امه موطوءة **قوله** لكنها لا تخرج اجترافا ومثل هذه الزيادة  
جائز في العقد كذا في خزانة الامة فانها على النصف من عقد امة وقد جلت فرائض فردة  
كذا في السكوت **قوله** واما وجب العدة في صورة الطلاق والفسخ بثلث خيول **قوله**  
والفسخ بمعنى الطلاق اشارة الى دفع سوال مقدر وهو ان الواقع في الآية بلفظ الطلاق  
فكيف يستدل بان الحكم في صورة الفسخ ايضا ذلك ثم ان عبارة الهداية في الفسخ  
اذا كانت بغير طلاق فهو في معنى الطلاق ولعلنا ثبت الضمير في قول صاحب الدرر ايضا وهذا

وهذا يتحقق فيها كما يقع في اكثر النسخ مبني على الذهول في تفسيره الفرقه اي الفسخ  
في اول الكلام **قوله** في الفرقه الطارئة على النكاح وهي ما وقع التبعية في لفظ الآية  
بالطلاق **قوله** كذا ام ولد مات مولانا في هذا في ام ولد كذا ولو كانت لا تحيض فعدتها  
ثلث اشهر وهي داخل في تحت قوله وفيمن لم تحيض للصغر او كبر وان مات عنها او اعتقها  
وهي حامل فعدتها ان تضع حملها وهو في داخل تحت قوله وفي حي حامل حرة والامتنع  
وصرح بجميع هذه الاحكام صاحب الدرر الكافي وغيره ثم ان لو قال كذا ولد مات مولانا  
او اعتقها وموطوءة بشبهة او كذا فاسد كذا في الوقاية كان كلامه اظهر تقرير اقامة  
المقام ليس بمقام الفصل كذا وكذا ثم ان هذا اذا لم يكن ام الولد منكوبة الغير واما  
اذا كانت منكوبة الغير فلا يجب عليها بموت الموطوءة ذكره في البرازية **قوله** كما اذ ائتم  
اليه غير امراته قال في الكفاية يجب عليها العقد وعلى الوطى المهر على ما يفتى في كتاب  
اجود **قوله** او كذا فاسد قال في غاية البيان اراد بالطلاق الفسخ النكاح بغير  
شهود ونكاح الاخت في عقد الاخت ونكاح الحامنة في عقد الرابعة كذا ذكره  
النفس في مختصر الوقاية **قوله** ان وطئت هذا القيد لم يخل في هذا المقام من جهة غيره  
سواء جعل قيدا للصورة المذكورة التي ادخلها عقد الطلاق والفسخ في حي حرة تحيض  
او للصورة الاخيرة بخصوصها وهو متعين عنه على كل تقدير مكان قوله فيما سبق لا يخل  
بالطلاق قبل الدخول لان الوطى والدخول في اصطلاحهم واحد كما مر غيره مرة **قوله**  
ولموت عطف على قوله للطلاق والفسخ عبارة متنة هي ما موافقة للوقاية وما في  
من توجيه العطف على الوجه المذكور موافق لما شريح صدر الشريعة وير عليها عليه  
ان يقتضى ذلك ان يكون العقد في حي حرة تحيض للموت اربعة اشهر وعشر  
الا في حي حرة لم تحض كالآية مع ان حكم الآية في العقد ايضا ذلك استدلالا  
عليه ايضا بالآية المذكورة واما قول صدر الشريعة بعد ما وجه عطف قوله للموت  
على ما ذكر معناه العقد للحرة اربعة اشهر وعشر ليس بحري على قوانين اهل العربية  
وهذا ظاهر في سند ولو قيل وهي للطلاق والفسخ في حي حرة تحيض ثم يقول للموت  
لاورد ذلك المحذور **قوله** اي سواء وطئت او لا قال صاحب غاية البيان في شرح قول  
صاحب الهداية وعقد حرة في الوقاية اربعة اشهر وعشر فاذا كانت حرة فماتت  
عنها زوجها فعدتها اربعة اشهر وعشر سواء كان ممن تحيض او ممن لا تحيض مسلمة كانت  
او كفاية صغيرة كانت او كبيرة موطوءة او غير موطوءة والاصل فيه قوله تعالى والذين



يتوفون منكم الآية انتهى وكان الواجب على صاحب الدرر ايضا ادراج جميع  
ذلك تحت قوله مطلقا وما ينبغي منه هذا الاختصار كيف لا وقد لزم عليه ان يكون  
حكم الآية مثلاً في صورة الموت مطلقاً في كتابه كما بينهما عليه لا يقال قد ذكر حكمها  
فيما تقدم حيث قيل وفيمن لم تحض اصغر او كبرج لانا نقول هو مفروض في البطالة  
والفسخ ولذا ذكر في اثنا وذكر حكمها والكلام ههنا في الموت كما افصح عنه صدر الشريفة  
حيث قال في شرح ما تقدم اى العقد لحرة لا يحض للتصغير ونحوه للطلاق والفسخ  
ثلاثة اشترائى ولهذا اختلف في حكم الآية فيها **قوله** وفي حق امرأة الفالبين  
ابعد الاجلين هذا عند اب حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثلث حيض ومعه اذا  
كان الطلاق بائناً او ثلثاً اما اذا كان رجوعياً فعلى عقد الوفاة بالاجماع كذا قال  
في الهداية وقال الرزقي ان قول ابو يوسف هو القياس وقوله استحساناً انتهى  
**قوله** وللرجعي الموت اى للطلاق الرجعي في حق امرأة امرئته الفار حكمه في الفار وهذا  
وهذا بالاجماع كما نقلناه في الهداية **قوله** لانا لما ورث حج هذا الماتن الالة عين عبارة  
الرجعي مسوق على ان يكون تقليداً للاستحسان الذي في مسئلة الطلاق البابين وهو ما ذهب  
اليه ابو حنيفة ومحمد **قوله** فكذا في حق العقد اى كما جعل قايماً الى الموت **قوله** يعني ان  
المرأة اذا كانت آية اى داخلة في سن الاياس وهو خمس وخمسون سنة فصاعداً  
كما ذكره صدر الشريفة منه ثم ان حكم الآية المذكور في سياق الكلام حيث قال وفيمن  
لم تحض لصغير او كبير وهذا في جملة فروعه **قوله** فظهر انه لم يكن خلقاً اى ان الشتر  
لم يكن خلقاً للحيض **قوله** ومن قوله قيل انقضت باجبارة صدر الشريفة فيقول انقضت  
رأت الدم والضمير في انقضت انما ثلثة اشهر مذكورة صريحاً قبيل هذا الكلام بما في  
هذا التفسير من الركائز ما لا يخفى **قوله** كانه تسهون الناسج والصواب حج انت خير  
بان ما ذكره صدر الشريفة موافق لغوى الصدر الشهيد قال في الكافي وكان  
صدر الشهيد يوجب بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد  
بالاشهر ولا يوجب بطلان الاعتداد بالاشهر ان كانت الدم بعد تمام الاعتداد انتهى  
والجواب ان صاحب الدرر مع قوله في باب دما ويحض بالنساء ان هذا القول هو المختار  
كيف حمل كلام صدر الشريفة ههنا على السهون ثم انه لو قيل ظاهر لفظ صاحب الوقاية  
فيه موافق لما في الهداية صريحاً في تطبيقه بالتأويل لما ذهب اليه الصدر الشهيد لانه  
علينا كان له وجهه وكذا لو قيل غنض نقيض الدم ههنا بما قيد به هناك فلا يكون

فلا يكون ما ذكره صدر الشريفة ههنا عين ما نسب الى صدر الشريفة **قوله**  
لزم حجج الممنوع وهو الممنوع وهو حجج بين البدل والمبدل صل فيه ان الممنوع جمع  
الحيض والاشهر لا جمع ما وقع فيه الحيض من اشهر مع الاشهر **قوله** وهذا النوع من العدة  
غير مذكور في الوقاية والكنز وجب عن اخرى بوطي المعتد بشبهة وتداخلها والمرئ  
منها اما اخوه وذلك لان عقد المرئ من الدم من العدة حيث قال والمرئ منها  
انما يتصور في صورة الطلاق فان عدت ثلث حيض واما في صورة الوفاة فلا لانه عدتها  
ليست بخصوصة بالدم بل باربعة اشهر وعشر ايام وقول صاحب الكنز يدل على البارة  
وحيض تراه منها **قوله** قوله وعقد الطلاق والموت تلحق وان جعلت المرأة انت  
خير بان حق المسئلة في فروج المسئلة الآية بعد ما قلوا اكتفى في الموت بذكر المسئلة  
الآية وجعلت ههنا مذكورة في اثنا عشر حاشياً على الزاوية فروعها على موافقة الكنز  
والبيان لان اصوب وان لم يكن بد من ذكر ما في المتن كان الواجب تغيير ترتيبها  
**قوله** عقيب تقريرة اى تقريري القاضي انت خير بان القاضي غير مذكور في سياق كلامه  
والظاهر ان يرجع هذا الضم الى الزوج والظاهر ان يقول عقيب التفرع كما وقع في لفظ  
الكنز **قوله** وقد مر في باب الرجعة انت خير بان ما مر في آخر باب الرجعة هو انه لو اخرجت  
بعض العدة من الحق كتحمله تصديقاً ان ظن صدقها وهي مسئلة اخرى غير ما ذكر  
ههنا وقد ذكرنا المص ذكر ما في آخر هذا الباب **قوله** وبقي انظر الى القبض **قوله**  
فلا حرمه لغرضه والعقد حيث وجبت يجب حق للعقد كذا قال الرزقي **فصل**  
**قوله** في الاحداد موافقة لما في الكنز وهذا على ان يعقد الفصل له اصالة الحق  
ويكون ذكر ما يل لبيت من باب استطراد **قوله** واتخذ المنفى ميراثه الاحداد  
ما خوذ من المنع كما صرح به الرزقي **قوله** ولم تغيرها ذلك اما في الصورة الاولى  
فلانه ليس فيها نكاح اصلاً واما في صورة الثانية فلانه ليس فيها نكاح تعيد  
بثانه حتى يتأسف عليه **قوله** لدور النفقة عليها من قال زوجها هو ما خوذ من قول  
الربيعي لان نفقة امراد عليها فهو برائين وما يوجد في بعض النسخ براء واجدة  
محمول على سهو القلم اى العدة اى مطلقاً سواء كان على الحمل او غيره كما  
يظهر من الجمع وغيره **قوله** في سفر متعلق بالفعلين على سبيل التنازع كما يظهر من  
عبارات سائر الكتب **قوله** بل هو بناء اى مبني على الخروج الاول **قوله**  
وبينهما اى بين المرأة وبين مصر ما التي خرجت منها **قوله** هذا اذا كان اى المقصد



ثلاثة ايام المشرك اليه هو البعير اذا كان بينهما وبين مصر ثلثة ايام **قوله** ولم يذكر  
 هذا الشيخ اذ اورد هذا الشيخ ان يكون بينهما وبين مصر ثلثة ايام او بينها وبين  
 مقصد ما دون ثلثة ايام **قوله** وهوان الحكم في صورة التاوي اخبار لا يذهب عليك  
 ان هذا انما يحصل بتقدير قوله في المات ولو بينا ثلثة ايام يكون لا المقصد ايضا ثلثة ايام قد حوى  
 انهما صورة التاوي في سبب المات لا يرى له وجه **قوله** وفي صورة اقلية احد هما  
 التعيين الاقل في التبعين بين الاقل وغيره ان ليس في سبب الحكم ما يدل على التاوي  
 وان كان اقل مضى الى مقصده وليس الذي ذلك بل انما هو عبارة المات **قوله**  
 من لم يخص قط بتقدير بالشهر قد سبق منه في او ايل باب العدة ان علق من بلغت سن  
 ولم يخص ثلثة اشهر فيكون ذكره ههنا تكرارا لا كائيل تحت على ان من تقييد بالشهر ليس  
 بمخصص فمن لم يخص قط فلا يظهر تخصيصه بالذكر وجه صحيح **قوله** واختار الشهور في العدة  
 بالايام لا الالهة اي بتقدير ثلثة اشهر بالايام كل شهر ثلثون يوما وهذا عند ابي حنيفة  
 وقال صاحباه بتقدير بعد مضي بقية الشهر الذي طلقا فيه شهرين بالالهة وبكل الشهر  
 الاول ثلثين يوما بالشهر الاخير كذا في الحانية ولفظها صريح في ان هذا الاختلاف بينهما انما  
 هو فيما اذا طلقا زوجا في خلال الشهر واما اذا طلقا في غير الشهر فتقدير ثلثة اشهر بالالهة  
 بلا خلاف فاما ان ينبغي من صاحب الدرر هذا الاختلاف بل كان الواجب عليه ان يشعر في كلامه  
 يكون ذلك فيما اذا كان الطلاق في خلال الشهر وهذا ظاهر نعم ان ههنا المسئلة قد ذكر  
 ههنا بتقريب قوله من لم يخص قط بتقدير بالشهر ولقد اصاب في ذكر قوله تعالى في العدة  
 بينها على جريان هذه المسئلة في علق غير ما ذكر كما مضى عليه صاحب الاختيار حيث قال ان  
 وقع ذلك في وسط الشهر يعتبر بالايام فتقدير الطلاق بستة ايام يوما وفي الوفاة  
 بمائة وعشرين يوما **قوله** طلقا فصلاحة من نفقة العدة اي على اي شئ كان كما في عبارة  
 الحانية **قوله** جاز الصلح لتعيين الشهور فيكون زمان العدة معلوما **قوله** اجبرت  
 المرأة بمضي العدة الى هذه المسئلة المذكورة مفضلة فيما سبق في آخر باب الرجعة  
**قوله** مضيتها اي العدة لا يذهب عليك ما في عبارة من الرجعة ولو قال لو كانت للعدة  
 تحيض فاقبل في كان احسن **قوله** فاقبل اي المدة تصدق امرأة فيه شهران قال في  
 الحانية احرة المطلقة اذا اقرت بالنفقة والعقد بالحيض لا تصدق في اقل من شهرين  
 هو المختار انتهى وفي الحانية واقل مدة التي تصدق احرة في النفقة العدة فيها شهران  
 عند ابي حنيفة وعند حماسة وثلثون يوما انتهى ويوافق عبارتهما صاحب الجمع

ايضا وما في كلامهم يدل على ان مراد القوم بالشهرين في هذه المسئلة الشهر  
 بالايام لا بالالهة ومقتضى ذلك ان يكون ايامهما سنتين كما انما سبق تحقيقه عند  
 قوله واختار الشهرين في العدة بالايام لا الالهة وان كان ذلك فيما كانت العدة  
 بالشهر وهذا فيما كانت بالحيض وعليه بناء تعليل قول ابي حنيفة فيما سيجي من ان يعتبر  
 اكثر من العدة الطهر بعد لا فيكون ثلث حيض شهر او الطهر سنة كما شهران فان جموعه يكون سنتين  
 حكما فيما قيل من ان حوى العبارة ان يقال ستون يوما كما في غيره من الكتب وهو مقتضى  
 تعليل الالهة كما لا يخفى والشهر ان لا يلزم ان يكون سنتين يوما بل جواز ان يكون الشهر  
 سنة وعشرين يوما انتهى ثم انك قد عرفت ان عبارة صاحب الدرر موافق لما  
 في الحانية والحاكمة ولجميع نقول هذا القائل كما في غيره من الكتب غير موافق للواقع ومن  
 اطلع عليه فوليها **قوله** بل الماعم الاغلب بكسرهما اضربا في الضمير في عليهما وهذا  
 العبارة مأخوذة من كلام شارح الجمع ولفظها ينبغي عليها الحكم الشرعي وانما ينبغي  
 على الغالب مكان الصواب ان يقول بل على الماعم الاغلب فانه اذا عطف على الضمير  
 المتصل لا يكون بضم اعادة الجار تقول حررت بك وبغيره ولا تقول حررت بك وبغيره  
 كما صرح به النجاشي **باب نبوت النسب** **قوله** لو بطل من زل الى بقدر مكن ظله حين الدوران  
 وهذا التمثيل غاية اسرعة فان ظل المحفل حاله الدوران اسرع زوالا من الظلال  
 ورواية المبسوط والايضا وبغض نسخ الهداية ولو بغلطة معزلي ولو بدور فلكه  
 معزول والمعنى هو ما في الرواية الاخرى كذا في شرح الهداية والمفرد بتبليغ الحركات  
 الميم وفتح الذال باسم الفارسية روى والفلك بفتح الفاء حجرة مدورة متقوية بجملها  
 النياز في المفرد تسمية الفرس بادريس سميت بذلك لاستدارتها كذا في تاريخ  
 الاسماء **قوله** وان ولدت لاكثر من سنتين لان نبوت النسب يمتد التصور هو  
 الصورة كلها ما لم تقرب بانقضاء عدتها كذا قال الرزلي ومنه يظهر ما افادته ان الوصلية  
 في العبارة المذكورة **قوله** ما لم تقرب بمضي العدة واما اذا اقرت به في مدق تحتمل ذلك  
 فهو كما قالت ما لم يكذب الظاهر كذا قال الرزلي **قوله** ينع اذا جاءت به الاقل من سنتين  
 اما اذا جاءت به الاقل من سنة اشهر فلا اشكال في نبوت النسب لانه كان موجودا وقت  
 الطلاق فكان من علوي قبله وبانت بالوضع لا نقضا العدة واما اذا جاءت به لاكثر  
 من سنة اشهر واقل من سنتين فكل ذلك الحكم في نبوت النسب والبيوتية لانه يحتمل  
 ان يكون من حمل قبل الطلاق فحل عليه كذا قرره الرزلي **قوله** لا نقض الزنى منها اي



لاستواء الزناح الملم طاهر أعلا بالحق الصلاح كما صرح به الزبلي **و** فيكون مراجعاً  
أي يصير راجعاً بالوطي كما صرح به الهداية **و** فلا يتيقن برؤا الفرائض أي قبل العلوق  
كما صرح به في الهداية **و** ولولم تأم بالاعتبارية ههنا موافقة لعبارة الهداية وكان  
الحكم في صورة ما انت به لاكثر من سنتين اصل على الاولوية وقول صاحب الكفر والآ فلا  
اصرح منها وان قصر الزبلي في تفسير ما **و** لحمة الوطي أي وهي في العدة **و** وايضاً  
يحتمل ان يطأ ما في العدة عبارة الهداية لانه التزم له وجه وطناً بشبهة في العدة  
ولا يذهب عليك ان قوله له وجه توجيه لا التزام المذكور وليس بوجه آخر كما ظنه  
صاحب الدرر ولقد استوضح في قال لان بثوت نسب وجهها وهو الوطي في العدة مشبهة  
وقد التزم به دعواه قال الزبلي هكذا ذكره هو شارح الجمع وفيه نظر لان المبتوت  
بالثلاث اذا وطأ الزوج بشبهة كان بشبهة في الفعل وفيما لا يثبت النسب  
وان ادعاه نقض عليه في كتاب الكفر فكيف يثبت به النسب ههنا انتهى قلت  
قد تصدى صاحب معراج الدراية لدفع ذلك النظر حيث قال لا يمكن ان يحل المبتوت  
في كتاب الكفر وفي المبتوت بثلاث او على مال لان المبتوت بالكنيات في ندرغ التناقض  
لما كان الاختلاف في وقوع البابين بالكنيات كما قال شيخنا ولهذا اقتصر صاحب الكتاب  
في الكفر والاطلاق البابين على ما انتهى فتوى صاحب غاية البيا ههنا المبتوت في المطلقة  
طلاقاً بانياً او ثلثاً انتهى محل توقف **و** وكذا امر اهتد اي ثبت نسب ولد المطلقة  
المرأهقة **و** اذا ولدت لاقل من تسعة اشهر وانما اعتبر تسعة اشهر لان ثلثة اشهر  
عدتها تسعة اشهر اقل من الحمل كما قال صدر الشريعة **و** بانياً كان او رجباً وهذا  
المذكور هو قول ابا حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يثبت نسب المائنتين في البان  
والاربعة وعشرين شهراً في الرضعي على ما صرح به في الهداية **و** وذلك  
لانهما صغيره بيقين الحق هذا يقترب صاحب الكافي وهو راجع الى التعليل في صاحب  
الهداية فويلها بان الاقتصار على تسعة اشهر متعينة وهي الاشهر فيمنهضها بحكم الشرع  
انتهى وبه يتضح معنى قوله في آخر الكلام وهو حكم بالاقتصار لا ترو وفيه **و** الباري انه  
لو اقرت بمضي العدة ثم ولدت لسته اشهر لم يثبت النسب الحق بل كما اذا  
اقرت باقتصار العدة بعد ثلثة اشهر ثم جاءت بولد لاقل من تسعة اشهر  
من وقت الاقرار ولا يقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق فانه اذن يثبت نسبته بطور  
كذب بيقين كما قال الزبلي **و** وكذا معتدة الحق اي يثبت نسب ولد معتدة

معتدة فتقوله يثبت ولد ما لولا حاجة اليه سواء جعل خبر مبتدأ وهو قوله معتدة  
او استينافاً **و** اقرت بالمضي اي مضى عدتها قال في الكافي فان اقرت بمضي العدة  
بعد ثلثة اشهر ثم جاءت بولد لاقل من تسعة اشهر في مواج الدراية اما لو اقرت  
بالاقتصار والحق تصح ثلثة اشهر عند ابا حنيفة ستون يوماً وعندهما تسعة اشهر  
يوماً فان ولدت لاقل من تسعة اشهر من وقت الاقرار يثبت النسب الحق وكذا  
المتوفى عنها زوجها لو اقرت بالاقتصار بعد اربعة اشهر وعشر فهو على هذا التفضيل  
الحق انتهى وانما تصديت لمجمع ههنا النقول لتعرف ان الاقرار بمضي العدة في  
ههنا المسئلة مفروض في انواع العدة بجمعها ولعلك لا تجد هذا الجمع في غير  
هذا التصنيف ارجو من الله تعالى ان اشكر بسعي وهو خير لطيف واذا التحقت  
ما قررناه فظهر لك ان تخصيص صاحب الدرر بالمعتدة ههنا بمعتدة الطلاق  
غير صواب وقد صرح صاحب الهداية وصاحب الكافي بانها تناول كل معتدة  
اي سواء كانت معتدة عن وفاة او طلاق بابين او رجباً كما في غاية البيان  
وساير شروح الهداية وهو موافق لما في شروح جامع الصغير لمخر الاسام  
البردوي وغيره وكذا انه اعتبر باقتصار صاحب الكافي في تصوير المسئلة على ان  
يكون الاقرار بمضي العدة بعد ثلثة اشهر وغفل عن كون ذلك بطريق التمثيل  
كما اوضحناه لك **و** هذا هو المصطور في الهداية والكفر وغيرهما انت خبر بان ذلك  
ليس بمصطور صريحاً في الهداية وانما الكلام في اخذ ذلك من تعليل المسئلة بقوله  
لان ظهر كذب بيقين فبطل الاقرار وتوضيحه انما لو اقرت بعد ثلثة اشهر مثلاً من وقت  
الطلاق بمضي العدة ثم ولدت لاقل من تسعة اشهر من وقت الاقرار الحق اشهر  
ونصف شهر مثلاً لان نسب ولد ما يثبت من زوجها وتصير هي كذبة في  
اقرارها شرعاً وانما ما وقع في عبارة صدر الشريعة من قوله من وقت الطلاق  
فانما يحل على التسهيل اذا ولدت لنصف سنة من وقت الطلاق او لاكثر اشهر  
الابن مثلاً يعلم بطلان الاقرار بمضي العدة كما يعلم في صورة الاقل فلا وجه لتخصيص  
الاقل بالذكر خلاف تعيينه بوقت الاقرار فان اقتصاراً وعدتها يكون ثلثة اشهر  
واذا زيد عليها ما قل من تسعة اشهر يكون المجموع اقل من تسعة اشهر فيكون  
العلوق في حال النكاح ويثبت النسب لا يقال قول صدر الشريعة اما ان ولد  
نصف سنة او اكثر وقت الطلاق لا يثبت النسب يدل على خلاف ما قرره وهو



في نقله لانا نقول لو كانت هذه النسخة مقررة لكان الامر كذلك وليس  
فلا يصح ان يكون مبنى **قوله** وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الظاهر ان الاقرار  
وهذا في موضوعين احدهما قوله لانه ولدت كما ولدت لا قبل من نصف سنة  
وقب الطلاق طهر كذا والآخر قوله اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت الطلاق  
لا يثبت النسب وقد يوجد في بعض النسخ لفظ الاقرار بدل الطلاق في كل موضعين  
**قوله** يثبت نسب ولدا هذا اذا جاءت به لا قبل من سنتين من وقت الفراغ  
وان جاءت لاكثر منهما لا يثبت وان كان لا قبل من سنة اشهر من وقت الاقرار  
ذكره الزبلي **قوله** ولم يكن معها احد ولا في البيت اي لم يكن احد معها حين  
الدخول وان كان احد في داخل البيت قبل دخولها وهو اخر ارع من ان يكون  
في البيت حتى قبل دخولها وعبارة صدر الشريعة بان دخلت كراهة بيتا ولم يكن  
معها شئ وهو الظاهر في عبارة صاحب الدرر نعم ان فائق تفسيرها ودية  
بالطريق المذكور رفع لما عسى ان يقال في انه كيف يتصور هذا ولا محل للدخول  
نظر الى خروج الاجنبية وقال الزبلي ثم قبل تقبل شهادة الرجلين ولا ينعقدان  
بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتحقق ذلك من غير قصد نظر ولا تعد ولا ضرورة كما في  
شهود الزنا انتهى **قوله** وعندهما يثبت في جميع الاحوال هو عبارة الكافي اي سواء كان  
هناك حيل ظاهر او لا واخر ارفق قبل الزوج او لا قال في غاية البيان فسر  
المرأة الواحدة في شرح الكافي بالقابلة وينبغي ان يكون القابلة حرة وعنده  
كما صرح به في الشامل قال الحاكم الشهيد في الكافي وقال ابو يوسف ومحمد يقبل شهادة  
امرأة اذا كانت حرة مسلمة ويثبت النسب وله الميراث انتهى في غاية البيان  
**قوله** وقال زفر اذا جاءت به بعد القضاء وحق الوفاة سنة اشهر عبارة الزبلي  
اذا ولدت لتنام عشرة اشهر وعشر ايام حين مات انتهى **قوله** لان الشرع  
حكم بانقضائه عند ما باليهود لتعين الحكمة لانه لا يمكن اجمل ظاهرا فقد حكم الشرع  
بالانقضاء بمضي اربعة اشهر وعشر ذلك اقوى من اقراره كذا في شرح الهداية  
الشرعية **قوله** او ولدت الح انت خير بان لو اسقط قوله او ولدت في القوم وظهر  
على قوله او اقر الورثة بالولادة عطفًا على قوله ولدت لا قبل من ثمانية اشهر  
لكن كلامه احسن واحكم وقد ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة مبتدأة مستقلة  
كما المسئلة التي تقدمت مع فصل بينهما واراها صاحب الوقاية جمعتهما في محل واحد

19  
واحد على طريق الايجاز نظر الى انها مشتركان في ثبوت نسب ولم ينعقد وفاة  
وان تفرقان في ان الولادة في احدهما لا قبل من سنتين وفي الاخرى في كون  
الولادة مقررا من الورثة على ما قرره صدر الشريعة فانفتي صاحب الدرر  
اثره فلا وجه لما قيل من مسئلة مستقلة فلا معنى لجعلها احدا في المسئلة التي  
تقدمت عليها فانها لبيان الوقت الذي يثبت فيه نسب ولم ينعقد بالوفاة  
فانما لبيان الوقت الذي على تصور النظم فانه كما تحققت **قوله** ولم يشهد على الولادة  
احدا من الورثة ولا من غيرهم **قوله** فيقبل فيه بقصد ليقوم اي بقصد يورث الورثة بانها  
ولدت **قوله** اما في حق النسب فثبت في غيرهم اي المراد بغيرهم هم المنكرون  
من الورثة وغيرهم الميت الذي يثبت النسب في حق غيرهم حتى ان رك الدار  
المنكرين ايضا في الارث ويطلب خريم الميت بدنه كذا في غاية البيان قالوا  
اذا كانوا من اهل الشهادة اي قال في خبر الاسام البردوي من هذا الكلام اذا اقر  
جميع الورثة له فيناركم باقرارهم او اقربهم جماعة يقطع حكم شهادتهم بان صدق  
رجلان وامرأتان منهم كذا في غاية البيان ولا يذهب عليك ان العبارة المذكورة  
تنظم سلك الصورتين ثم ان ما ذكره جواب المسحسان وفي القياس لا يثبت  
النسب كذا في غاية البيان **قوله** ولذا قيل يشترط لفظ الشهادة قال في غاية  
البيان اي من الورثة بعد ان يكون في مجلس العلم وذلك لان النسب لا يثبت  
في حق الناس كافة الا بلفظ الشهادة **قوله** وقيل لا يشترط واليه ذهب الفقهاء  
ابو الليث وذلك لان لفظ الشهادة انما يشترط عند قيام المنازعة في مجلس القضاء  
ولا منافاة ههنا لان الورثة لما صدقوا ارتفعت المنازعة فصار ذلك بمنزلة حمل  
الظاهر كذا قرره في غاية البيان **قوله** وما ثبت بتقاضي ايراع في شرط الاصل اذا تابع  
يثبت بشرط المتبوع لا بشرط نفي الكافي ثم ان عبارة القوم لا يرعى  
فيه الشرط ولا يخفى وجهه قيل فيه لان قوله لا يثبت بتقاضي ايراع في شرط الاصل  
الاصل عند ثبوت التبعة ضرورة كما في العبد والجندي انتهى وفيه نظر لان تقييد الحكم  
المذكور بصورة الضرورة لم يوجب في كلام القوم كيف لا وقد ذكر صاحب الكفاية وقف  
المنقول بناء على وقف العقار ثلثا لملكي العبد والجندي ولا ضرورة فيه كما لا يخفى  
ويفصل هذه المسئلة في باب المنازعة كتاب الصلوة فليكن بما راجع كلامهم فيه  
ان اردت تحقيق المقام على ما هو حق **قوله** وهذا هو الصحيح ولذا قيل في المتن



واقرار الورثة دون شهيد وجبارة جامع الصغير صدقها الورثة **قوله** ستة أشهر  
أي من وقت التزويج كما صرح به الزبلي وغيره ثم أنه لا بد من زيادة فصاحة الحق  
كما في الكنز وغيره وقوله فصاحداً في الشرح لا يفي غناه **قوله** فان نفاه ناعنا عبارة  
الهداية والوقاية بل فامة الكتب بلا عن بتذكير الضمير وافراده راجعاً الى الزوج **قوله**  
الصواب اذ قد تقررت في باب اللعان يقال الزوج بترتيب على مطالبة المرأة بموجب  
القذف ثم ان ارجس حتى يلاعن او يكذب نفسه فينتج فان لا عن لا عن  
والا جبت حتى يلاعن فقول صاحب الدرر بلا عن لا يظهر له وجه صحة **قوله**  
فلم يعتبر الولد التابت بشهادة القابلة ليلزم كون اللعان ضمن كلامه الإشارة الى  
ان المراد بالمرأة الواحدة هي صاحبة القابلة لا غيرها وهو مبسوط الإشارة الى دفع  
ما عسى ان يتوهم من انه كيف يجب اللعان بنفي نسب بشهادة المرأة وهو  
كما قرره الزبلي وحاصل الدفع ما قرره ان النسب لم يثبت بشهادة النساء  
وانما يثبت بالتعيين الولد ثم يثبت النسب بعد ذلك في الفرائض ضرورة كونه  
مولوداً في فرائضه ثم يقيده بوجوب اللعان فنصرف صاحب الدرر في عبارة بتقديم و  
تأخير محلاً بما في كلامه من حسن التقرير فلو قال بشهادة النساء كما في بعض الشروح المحذرة  
لكان او لا يكون إشارة الى ان من شأنه كون اللعان حراً او هو لا يثبت بشهادة  
النساء لكونه مندرجاً بالشهادات **قوله** بل اضيف اللعان الى القذف مجرداً عن  
الولد وعليه ينبغي قوله في أثناء الاخر اننا سلم ان القذف المطلق لا يقتضي وجود  
الولد **قوله** ودفعه ان مراد القوم من انما قيل في دفعه من ان مراد المستدل  
القذف المطلق بالولد كاف في لزوم اللعان سواء كان الولد موجوداً او لم يكن انتهى  
لا يرى له وجه صحة فان القذف المعبر في اللعان هو القذف بالزنا او بنفي الولد او بهما  
على ما مر فاذا كان المخطئ في الصورة الثانية قد فاقطاعاً لا يكون ذلك القذف المعبر في  
اللعان **قوله** بلا يمين عند لان الاختلاف ههنا في النسب والنكاح وهي من السنة  
المختلفة فيما كذا قال الزبلي **قوله** فولدت نصف سنة منذ كذا اي من غير نقص ولا زيادة  
لانه اذا جاءت به لا قبل منه بين ان العلوق كان سابقاً على النكاح وان جاءت به  
لاكثر منه تبين انما علققت بعد لاننا كنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة  
لكونه قبل الدخول وخلوة ولم يبين بطلان هذا الحكم كذا قال الزبلي **قوله** لزمه اي  
الزوج نسبة الى نسب الولد من مدهم قال في الهداية اما النسب فلما فرائض

فرائضه لانما جاءت بالولادة اشهر من وقت النكاح فقد جاءت به لا قبل منه من وقت  
الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتصور ثابت بان تزويجها وهوناً لظن  
فواقع الانزال النكاح والنسب يحاط في اثباته واما المهر فلانه لما ثبت النسب  
منه جعل واطناً حكماً فتأكد المهر به انتهى ويوافق كلامه صاحب الكافي والزبلي  
بل عامة اصحاب كتب هذا الفن فلما ذهب عليك ما في قول صاحب الدرر بوجود  
العلوق في الوقف في الجنب والخلل فانه لا يصلح ان يكون علة للزوم النسب ولا للزوم  
المهر كيف لا ولا يتصور في هذه المسئلة علة لاحقيقة ولا حكماً **قوله** وله ان الولادة  
ثبتت ضرورة فان قبول شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال ضروري  
**قوله** اعترض عليه بعض شروح الهداية اراو به صاحب العناية واجاب عنه بعض الفضلاء  
في حواشيه بان للشروع ولاية قد ثبتت لمرأة في بعض الاشياء ولا تنهاه في حق بعضها  
ولها نظاير لا يحصى انتهى **قوله** اقول قوله والشئ اذا ثبت يثبت بجميع لوازمه ليس  
على اطلاقه بل هو في موضع لا يتصور الا نكاحاً كمنح لعد لوقال قولهم والشئ اذا ثبت  
يثبت بجميع لوازمه محمول على اللازم التي لا ينفك عن كماله ووضح واحصر **قوله**  
وقد تقررت كتب الاصول في بحث المقتضا ان قوله الحج الذي يظهر ان يجعل هذا الكلام  
تأيداً للقول بالحقينة رحمه الله ان الولادة تثبت ضرورة فيستعذر بقدر ما **قوله** حتى لا يثبت  
من الاركان والشرايط اي لا يثبت من اركان الشئ بشرائط بعد ما ثبت اصل  
العقد اقتضاها الا لا يمكن السقوط اصلاً ولا يشترط القبول ولا خيار الرؤية والعيب  
نعم يعتبر في الامر اهلية الاحتياق حتى لو كان صبيّاً عاقلاً قد اذن له الولي في التصرفات  
ثم يثبت منه البيع بهذا الكلام كذا في العلوق واذا كان ما يثبت بضرورة يتقدر بقدر ما  
من جهة الاركان والشرايط في صورة الاقتضا حيث لا يعتبر منها الا ما لا يمكن السقوط  
فلان يتقدر بقدر ما في حق عقد مستقل كالطلاق فيما نحن فيه كان أظهر ثم ان المراد بشرائط  
شرايط العقد فلا يدخل فيها الشرايط الجملية حتى يقال الذي نحن فيه ايضا من الشرايط  
التي لا يمكن السقاط **قوله** لزمه الولد والا فلا يلزمه قال الزبلي هذا اذا كان بعد  
الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الطلاق بائناً او رجعيّاً وان كان قبل  
الدخول فان جاءت به الاكثر من ستة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه بما قلنا وان كان  
لا قبل منه لزمه اذا ولد له تمام ستة اشهر او اكثر من وقت الزوج وان كان اقل لزمه  
وكذا اشترى زوجته قبل ان يطلقها في جميع ما ذكرناه من الاحكام انتهى **قوله** لان الولد



في الوجه الاول ولو موثقة لتقدم العلوق على الشر فيلزم سواء اقرب او نفاه وذلك  
لان الشر لم يطل العقد في حق غيره وان بطلت بالنسبة اليه لم يملك البيوع  
صرح به الربيعي كما صرح بان هذا اذا كان الطلاق اصرافا واما اذا كان انشينا ثبت  
ما ولدته اربنتين لان الامه تحرم بالطلاقين حرة غليظة فلا يمكن اضافة العلوق  
الما بعد الشر فلا يضاف لما اقر بالطلاق لعدم الاحكام بل ما بعد اجمالا لاهما  
لا الصلاح **قوله** اذا حدث بضاف لما اقرب وقته وكانت في اقرب الما وحق مملوكه **قوله**  
او لطفل هو اني تنوع المسئلة كما مر غير مرة ثم ان هذه العبارة عبارة الوقاية  
ولفظ الهداية وغيره بعلام وهو الظاهر **قوله** والسبيل ما بنوه الطفل له الانكاح امه  
لما كان صحيحا لانه الموضع للمحل وتوضيحه ما قرره الربيعي من ان النكاح الصحيح هو المتعين  
للسبب فغذا اقراره بالبنوة عليه لم يظهر خلاف ذلك كما يحل عليه عند تقيته عن  
ايه المعروف حتى وجب على الثاني كذا او اللعان ولم يعتبر احتمال سنة اشهر فصاعدا  
واما اذا جأت به لاقبل من سنة اشهر من وقت النكاح فثبت نسبه من المولود اذا ادعاه  
ويحكم بغير النكاح كما صرح به في كثير من الكتب المعتمدة انتهى **قوله** بخلاف البيوع فان المالك  
اذا باع امته وولدت عند المشتري ثم ادعاه البايع ثبت النسب له كجى منه عند  
المسئلة في باب دعوى النسب من كتاب الدعوى لما نصه باع امه فولدت لاقبل  
من سنة اشهر فديعت ثبت نسبه انتهى وما ذكره هناك موافق للهداية فما وقع في كلام  
صاحب الدرر صهيحة الاطلاق لا يرى له وجه صحيح ثم قال في الهداية وان جاءت به لاكثر  
من سنة اشهر من وقت البيع والاقبل من سنتين ثم تقبل دعوة البايع فيه انتهى **قوله**  
فان الفرائض على ثلث مراتب قوى الحق يوافق قول صدر الشريعة في باب التبرع و  
الاستيلاء من الطلاق ما ذكره صاحب الدرر صهيحة انما هي من المقتضى فلا يخبر بما قاله  
بعض العلماء من ان هذا بخلاف ما هو المشهور بين الفقهاء من ان الفرائض نوحان  
قوى وهو المنكوحه وضعيف وهو فرائض ام الولد وانما لافرائض للامه انتهى وقد سبق  
في اوائل باب الفرائض ما يتعلق بذلك فليست به **قوله** صحيح حصص الظاهر في باب خبر كذا  
في تاج الاسماء **قوله** فلا تنفرع الوضاعة حتى اذا سلمت عاده فمما في الحضانه كما اذا كان  
قال في الظهيره **قوله** كذا في الكافي قال بعض العلماء الذي في الكافي او فاجرة غير ما قوته  
ولا ينبغي احوال هذه القيمة لان الكافر ما احق بولدها المسلم ما لم يعقل الماديا فبالجدة  
الملعونة **قوله** لان بنات الابوين او ما من بنات الاجداد وتقبل لتقدم الجدة

باب الحضانه

الاختلاف على الحالة والقيمة **قوله** لانه قرابة الام ارجح في هذا الامم اراد بهذا الابرار  
الحضانه والحالة او ما من بنات الاخ ارجح في ذكر هذه المسئلة صهيحة الربيعي  
والظاهر ان يكون مسئلة مستدرة مناسبة للبيان فان درجتها تحت قوله كذا لك  
كما هو الظاهر لا يظهر له وجه صحيح **قوله** ولان حق الحضانه نوع ولاية الحق لعل في  
غيرهم هذه تلميحا بل ينبغي ان المراد بالولاية الولاية القاصرة وفي الجملة فلا  
ينافي في حق الحضانه الذميه ولدها المسلم من حيث انزاله ليس للكافر على المسلم  
ولاية الولاية الكاملة التي يظهر حكمها في المال والنكاح فلا وجه لما قيل في هذا  
الدليل نوع ضعف لانه في الذميه حق حضانه في ولد ما المسلم على مسيحي  
مع ان ليس للكافر على المسلم ولاية انتهى **قوله** لان الارضاع مسكن على مسيحي  
بفتح الحاء وقوله دينا بفتح الدال المهملة لانه ذكر مقابلا للذكورة **قوله** اعلم ان الام  
اول بارضاع الولد كجى بالاستيثار كما صرح به في شرح الجمع وغيره فهو قابل  
لقوله او عطف ربي يحتاج الى معرفة اذ اب النام القبول والقطع والعسل  
كذا قال الربيعي **قوله** وبعد البلوغ اي بعد بلوغها بالحيض كما يقتضيه السياق  
فان الحيض احد اسباب البلوغ كما يجي **قوله** حتى تستهي وبنت احد عشر سنة  
تستهي في قوتهم وقال ابو الليث بنت سبع سنين وعلينا الفتوى كذا في  
حقه الوقاية للشك في **قوله** اي حضانه غير الام واجدة يعني اذا كانت الصغرة  
عند الاخوات او الخالات والعما فانها تترك عند من ايا ان قبله قد استهي على  
رواية القدوري وحتى يستغنى عن حارم العيشة احق من الاب واجدة وكان  
المسكين يفر من الضمير بان يكون راجعا الى الاب كما في قوله والام واجدة احق بها  
اي بالحيثية من الاب لكن لما كان اخذ الاقوال ودرج فيه كجد مع الاب ليعم الكلام  
مع ظهور المراد انتهى ولعل محل العبارة المذكورة على السهو من المضي اهلون  
مما قرره وليس باول قارورة كذا **قوله** لان الترك عند من يحفظها كجى تعجيل قوله  
حتى تستهي **قوله** ولان المقصود هو التعليم اي تعليم اداب النسأ وقد سبق من ان  
ما هي فليست كمن ان من الظاهر ان مجرد الترك عند من يحفظها لا يغير ملاحظه ذلك لا يكون  
استخداما فلون ترك التعليم الاول وانقص عن هذا المكان مصيبا فيما فعل **قوله** وغيرهما  
لا يملك اي الاستخدام فقد فتح الى الاب امترازا عن المعصية كذا في جامع قاض **قوله**  
لقد رتبها عليه شرعا اي على الاستخدام **قوله** ولا وطرها اي وطرها الذي لم يقع الترفيع فيه



وانما ترك هذا القيد اعتمادا على سبب الكلام **ول** هذا اذا كان بين الموضعين  
سواء كان الموضع مصرين او قريتين او مصر او قرية سوا كان الموضع موقعا  
او موقعا اليه ولذا استغنى عنه النقل من قرية الى مصر **ول** لان الانتقال من مصر فاستدراك  
في التعليل المذكور بوطنة التعليل المستند اليه بالبرهان لا يختلف باختلاف اهل  
القرى **ول** فلا تملك ذلك ووقع العقد فيما لا يمتنع من الانتقال من مصر الى قرية ايضا **ول** الا ان يكون  
الامام وطرا الذي تكبر فيه فتعلم الصورة الانتقال من مصر الى قرية ايضا **ول** الا ان يكون  
وطرا ووقع العقد فيما قال في الهداية لانه التزم المقام فيه عرفا وشرعا قال صلى  
عليه وسلم من تأهل ببلد فهو منهم انتهى يريد ان على هذا كان كانه يجوز ضرره  
حين العقد وهذا واضح وان خفي على من قال فيه تأهل من حيث انما كيف يكونان وجهها  
في جواز ضرر الولد انتهى **ول** وهي اي الام تأهل اي منع من الخصانة العمة على الوجه المذكور  
وهو كونها حائنا وخسارة الخلاصة وهي تلذذ عن ذلك والضمير البارز في تطالبه للاب  
وفي كلامه على ما يظهر من لفظ الخلاصة ايضا **ول** وتطالبه الاجرة الرضاع سواء  
ارضعته بنفسه او ارضعت غيره او اراد بالنفقة ما يكون بعد العظام والظمان  
وضع المسئلة انما هي في مضت خدتها فان طلب الاجرة من الاب من جهة ام الصبي  
انما هو في هذه الصورة كما سبق آتيا وانما قلنا اراد بالاجرة الرضاع اذ لا  
يجب على الاب اجرة على الخصانة زائفة على هذه الاجرة حتى تطالبه لانه كما صرح  
في جواب الفتاوى نقلنا عن قاضنا وكيفية ان اجرة الرضاع بمنزلة الرضاع والرضاع من  
النفقة كما صرح جوابه والنفقة انما تجب على الاب بخلاف الخصانة فانها ليست عليه على ما قرره  
بعض العلماء **باب النفقة** **ول** فاجتمع عليه الف درهم فبيع بجمائة وهي  
قيمة ومشتري عالم ان عليه دين النفقة باع مرة اخرى تصوير مسئلة المهر بهذا  
الوجه مقتضا لصدر الشريعة كما سيجي منه في قريب حيث قال والفرق ان دين  
النفقة يتخذ في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثا بعد البيع فان مقتضى هذا ان يكون البيع  
بعد ان يجتمع عليه جميع ديون النفقة بخلاف ما سيجي والصواب الموانع للمعبرات هو  
انما وجعلوا الاول على خطأ اي على خطأ صدر الشريعة قال في النهاية ثم ان اجتماع  
عليه النفقة مرة بعد اخرى يباع العبد نائبا قال نفس الائمة السري وليس  
في شيء من ديون العبد يباع فيه مرة بعد اخرى الا النفقة وهذا لان النفقة تتجدد  
وجودها بمضي الزمان فذلك في حكم دين حادث ولا كذلك سائر الديون كذات الكفارة

في الذخيرة انتهى وقال الرتبتي ولو اجتمع عليه نفقة اخرى بعد ما يبيع نائبا وكذا نائبا  
انما لا يتناهي وليس من الديون ما يباع فيه مرارا الا دين النفقة وغيره من الديون  
يبيع فيه مرة انتهى وقد رايت بخط بعض العلماء في ما مش صدر الشريعة بالنفقة  
واضح ان كلامه الصورين واقع في كتب النفقة بحيث لم يبيّن شك في الصورة  
التي ذكرها الشرح وان كان ولا يلزم من مخالفة لا يخفى على الفطن انتهى والوجه  
في ذلك عليه قلت معنى التجدد في النفقة يمكن اعتباره في صورة اجتماع الاف  
ايضا قبل البيع وبيان الفرق بينه وبين سائر الديون بذلك ايضا كما لا يخفى **ول**  
في جنس حقهم كان الظاهر سقوط هذه العبارة من الشرح فان قولاي درهم  
او دنانير او طما او كسوة تغيير جنس حقهم لا محالة **ول** او التفريق لعدم الكفاة  
كان الواجب عليه ان يقول في الشرح كخيار العتق وخيار البلوغ والتفريق  
لعدم الكفاة فيستظم كلامه موافق لما في الهداية فان التفريق لعدم الكفاة في التفريق  
لعدم المعصية لا محالة واطلاق التفريق صريحا مبني على انه يقع النكاح في صورة  
عدم الكفاة كما هو مقتضى ظاهر الرواية واما رواية عدم النكاح في الصورة  
المذكورة كما هو رواية الحسن وخيار قاضنا فيمنع من الفاظ المتون فلا تصلح مني  
يظهر ان ما قيل انه من قبيل عطف الخاص على العام اعتمادا بناء على الترتيب بلكفاة  
لا ينعقد النكاح على قوله انتهى لا يرى له وجه في كيف لا وانما لفظ التفريق ينافي  
صريح هذا المقصود **ول** حاشية لا يشترط احد فينا قال في شرح الهداية لتأجيل الشريعة  
هو احراز عما روي عن ابن حنيفة لا ان النفقة على الاب والام انما لا يجب للميراث  
انتهى **ول** كنفقة ابويه وزوجه الظاهر ان يكون التشبيه مبرورا الى الوجوب  
على الاب خاصة وفيه ركازة مالا يخفى وايضا لا يصح تفسيره بقولاي كما لا يشترط  
احد في نفقة ثم انه لو قدم قوله لولول على ذكر هذا التشبيه كان انتظام كلامه اكثر  
لكون التشبيه متعلقا بالطرفين ولقد اصر صاحب الوقاية حيث قال ونفقة  
الطفل فقير على ابيه لا يشترط احد كنفقة ابويه وخبره اي لا يشترط احد في نفقة  
طفله كما لا يشترط احد في نفقة الشخص مفروض في فرض المسئلة لا لكان لافاد  
المعنى **ول** انما كما لا يشترط احد في نفقة نائبا في هذا التفسير ان لو كان قوله  
لا يشترط احد في نفقة نائبا في الهداية وليس نسخ الدرر على ذلك **ول** بقوله تعالى  
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له الاب فاجب عليه لاجل الولاد



فلان يجب عليه نفقة الاولاد بطريق الاول وانما قلنا اوجب عليه لاجل الولاد لان  
الحكم على الاسم المستوح من معنى يدل عليه ذلك المعنى كالشراي وان رقة فاقطعوا  
ايديها كذا قال الزبيعي **قوله** حتى لو كان الصغير غنيا في مال له انت خير بان هذا  
بغير الفقر كان الحسن تقديمه على قوله صغيرا وما قيد الصغير فهو احرازه الباب فان  
البالغ اذا كان ذكرا هو صحيح لا يجب نفقة على ابيه ولا على غيره من الاقارب كما صرح  
الزبيعي ثم الظاهر ان يراد بالصغير ما يتم الصغيرة بطريق التغليب كما هو الحال  
في احواله وذلك لان ما في كلامه فيما سيجي على نفقة البنت البالغة ليست  
على الاب خاصة بل على ابويها اثنا فوجب الماحراز عنها ههنا **قوله** والفقوى على انه  
مقدر بتخليك نصاب حرمان الصدقة هو قول ابو يوسف كما ذكره الزبيعي ثم ان نصاب  
حرمان الصدقة هو ما زادهم فاضلا عن حوائج الاصلية من غير مشروط التماز وحولان  
الحول كما مر **قوله** بدليل قبلها هو قوله تعالى وان جاءها ذكرك على ان يشرك في مالها  
علم فلا تطعها الآية **قوله** قيديه لانهم لو كانوا اغنياً فنقتسم في مالهم بخلاف نفقة الزوجة  
حيث يجب لاجل حسن الدائم كزوي القاضى كذا قال الزبيعي **قوله** بالسوية بين الزوجين  
والاناث اي اذا كانت الولادة ذكورا واناثا موسرين فنفقة الابوين على المذكورين  
الاناث بالسوية كذا في الكافي **قوله** هو الصحيح احرازه عارو عن ابي حنيفة النفقة  
بين الاناث والذكور مثل خط الانثيين كالارث ونفقة ذوى الارحام كذا في الكافي  
**قوله** لان استحقاق الابوين انما هو بحج الملك بمالك الولد بقوله صلى الله عليه وسلم انت  
ومالك لا بيك لا يقال كذا كونه محدث هو للاب بخصوصه فكيف يصح منه هذا الكلام  
وما سيجي منه وهو قوله فان قيل قد سبق ان للام ايضا حق التخليك في مال الاب  
بالحديث لا نأقول مما بيننا على ما سبق من صاحب الكافي فيما مر حيث قال لان  
الاب تأويله مال الولد قال عليه الصلوة والسلام انت ومالك لا بيك ولا تأويل  
في مال غيره والام ملحق به انتهى وقد فاته هذا السبق فوقع فيما وقع ثم ان العبارة  
في نسخ هذا الكتاب حو الملك والصواب الموافق لما في كلام القوم هو التخليك  
وسيجي منه قوله على هذا بلفظ التخليك **قوله** ويعتبر في القرب في جبرية لا الارث  
وتما ينعكس في مطالعة هذا الموضوع استحضار ما ذكره البرازية ههنا وهو ما نفعه الامل  
في نفقة الوالدوين والمولودين اعتبار القرب والجبرية لا الارث وان استويا في  
القرب يجب على من له نوع رجحان وان لم يكن لاهد هما نوع رجحان فوجب بعد الارث

الارث بياته له والد وابن ابن موسر ان على الولد لانه اقرب ولو بنت بنت  
وابن بنت ولخ لاب وام فعلى ولد البنت ذكرا كان او انثى وان كان الميراث  
للاخ لاب وام ولوله ولد والد موسر ان فالنفقة على الولد لتأويل الملك في  
ماله فنظر الرجحان وان استويا في القرب ولوله جد وابن وابن ابن النفقة عليها  
على قدر الارث انتهى **قوله** ففي جملة بنت وابن ابن ابن النفقة على البنت تح  
في غاية ولو كان له ابن وابنة كانت نفقة عليها على السواء وقال بعضهم يكون نفقتها  
عليها اثنا فوجب قدر ميراث والفقوى على الاول انتهى **قوله** وصدق الثاني اخذت  
الزوجة وما سبق منه في اول كتاب الحج حيث قال يحرم من لا يحل له نكاحا على التام  
بقوته او رضاع او مصاهرة هو يتلحق بمهره على ما يقتضيه ذلك المقام لا في المهر  
مطلقا فلا يراد عليه ما قيل من ان هذا يخالف ذلك لان الزوجة فان عدم نكاحها  
على التام يبدل بخلاف افت الزوجة **قوله** ثم لا بد من الحاجة بيان لما بين قول فقهاء وعبارة الكافي  
انما يجب بشرط الفقر والعجز عن الكسب وهذا لانه اذا قدر على الكسب استغنى عن  
مال الزوجة انتهى **قوله** والصغيرة والانثى والرمانة والعجم متبذرة خبر ما قوله اماره الحاجة  
وكذا التخلل وقطع الرجلين ونحو ذلك على ما صرح به في الكافي **قوله** بخلاف الابوين كما في  
اراد به قوله وان قدر واعي الكسب لانهم ينفقون به والولد ما مور به فوقع عنهم انتهى  
**قوله** فوجب نفقة البنت البالغة والابن الرمن البالغ تفريع على ان نفقة الانثى البالغة  
والذكر الفاجر من ذى رحم محرم على المورث بقدر الارث وهذا جعل قول كصاف  
واحسن اختلاف جوابها وان كان ذلك خلافا لظاهر الرواية على ما يظهر من الهداية في  
ههنا بكت وهو ان ما ذكره فيما سبق بقوله او كبر عاجزا عن الكسب هو ما ذكره ههنا  
بقوله او ذكر عاجز وجوابها مختلف احدها يخرج على ظاهر الرواية والاخر على خلافه وما كان  
ينبغي منه تفريع حكم احدي المسئلتين على الاخرى بطريق الترجيح فليست به **قوله**  
وفي غير الوالدوين يعتبر قدر ميراث روية واحق اي في مسئلتى البنت البالغة والابن  
الرمن البالغ كما يظهر من الهداية والكافي ولعل الصواب وفي خبر الوالد بالافراد كما في  
عبارة تمام والمراودة الاب وذلك بان لا يوجد صورة المسئلة وهو بشرط صورتين  
احدهما ما ذكره القوم حتى صاحب الدرر وهي ان يكون لها غير الاب كام وجد  
مثلا واذا قيل في خبر الوالدوين فليست به ومن غفل عن كون هذا الكلام مرتبطا بالمسئلتين  
المذكورتين بخصوصهما قال ما قال **قوله** بان لا يكون محرما لعل الصواب ان يفسر



بان يكون وارثا في جملة وان كان محجوبا بغيره كما في الكافي **قوله** فان ابن العم ليس  
بمحرم فلا نفقة تعليل لما في المتن من وجوب النفقة المذكورة على الحال قال في الكافي  
نفقة على حاله لانه محرم وحجرات ابن عمه لانه غصبته انتهى وقال صدر الشريعة  
فاختار الاقربيه مع اهلية الارث انتهى ولعله اظهره في عبارة صاحب الدرر ما يؤهم  
اختصار سبب النفقة في المحرمية وفيه لا يخفى ثم قال في الكافي واذا استويا في المحرمية  
واهلية الارث يترجح من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وحال او عم وعمه فالنفقة  
على العم لاستوايهما في المحرمية ويرجح الامم بكونه وارثا في الحال انتهى **قوله** فلا يجب على البصر  
نفقة اخيه المسلم في ذكره ههنا يبيح من مبتداء الامر ان بعد ما استثنى الزوجة  
والاصول والفروع من الحكم المذكور يعني كونه من لم يكن القرابة فيه ولا ذاكالاخ والعم  
وتحجها فلا يجب نفقتهم كما ذكره الزبيري **قوله** كنفقة نفقه فكما لا يمتنع نفقة نفقه  
يكفره فكذلك لا يمتنع نفقة جزية بكفره كذا في الكافي **قوله** قيده احتراز عن الجزية و  
المستأنس قال في الكافي فان المسلم او ذمي لا يجبر على نفقة والدويه وولده من  
اهل الحرب وان استأنسوا في دارنا انتهى **قوله** اما الاول فلاننا نهبنا في البرق  
من يتألفنا قال الله تعالى انما نهبناكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين في الكافي **قوله**  
لنفقة الضمير للاب قال في الاصطلاح والايضا لا يترجم قيد الكبير لان القصور  
بيع عفاة ايضا ومن قيد الغيبة ايضا ولو كان حاضرا كسب له بيع عرضة الا انها  
وهذا كله مفهوم من الهداية انتهى **قوله** هذا عند ابي حنيفة واما عند صاحبنا فكل  
ذلك كله ينبغي ان يجعل الاشارة مخصوصة بالمسئلة الاولى ويجعل المراد بكونه  
تعيما الى الوضو والعقار او جعلت الاشارة الى المسلتين يكون المراد بكونه  
ما يتم دينيا سوى النفقة ايضا يكون في قوله ولا يملك البيع في دين سوى النفقة  
مصادرة على الخط **قوله** قال الزبيري في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان للاب  
حال غيبته ابنه ولاية لحفظ اجماعا لا يذهب عليك انه ليس في كلام القوم بتقدير  
ذلك بالاجماع فلا يصح ان يكون مبنى الاشكال على ان ظاهر الحال ان يكون ما هو مجموع عليه  
ولاية لحفظ للاب حال غيبته ابنه غير مفارقات للاختلاف واما صورة مفارقاته بالاختلاف سواء  
كان الاختلاف لدين النفقة او سائر الدون فكونها داخل في الاجماع محل توقف مدعيه  
مطالب تصح النقل ومدار الاختلاف الفرق في الدينين خذله وعدم الفرق بينهما  
**قوله** اقول لا اشكال اصلا لان ههنا مقدمتين احدهما ان للاب ما يرجع ما ذكره الى

الاختصاص الثانية واكتفى بالنزاع في تحقيق معنى المقدمه الاولى فقط على ما قرناه كصلى  
المرام اتم حصول هو مدار كل مهم في الخلاصة **قوله** واما ما منع من البيع بالدين وهو  
المسئلة الواقعة بينهم فهو ان ثبوت الدين يحتاج الى القضا وهذا من جهة ان فرض  
المسئلة في الغائب والقضا على الغائب غير جائز كما سيجي منه تخرج بذلك **قوله**  
بخلاف نفقة الولاد نفقة الولاد ينظم الاصول والفروع وانما تقابل الاخ والعم وكذا  
على ما يظهر من لفظ صاحب الكنز وتقرير الزبيري وانت خبير بان كلامنا ههنا انما هو  
في نفقة الاب في التقييد المذكور لا في ما لا يخفى من الاصل بالمرام وعبارة غايه البياض  
النفقة **قوله** لا يبيع العقار لانه محصن بنف فلا يملك الاب ذلك الا بطلوع الولاية  
وهو عند صدر الولد وجوبه كذا في النهاية **قوله** ثم قال قلت الكلام في انه هل يبيع  
العروض لاجل النفقة الا يرى الى قول صاحب الهداية وصاحب الكافي وغيرهما في وضع  
المسئلة وان باع متاعا من نفقة وهذا مما لا يكاد يرضى الخاره غايته ان يجعل هذا على  
المسئلة منهم لمعونه تخرجهم بعين بانه اذا جاز بيع الاب والتمس من جنس حقه وهو  
النفقة فلا يستيفر انتهى **قوله** على ان الولد لو كان محجوبا بالبيع لربى سوى النفقة  
لحين هذا الدليل فان الدارين اذا ظهر بجنس حقه من مال المحبون له اخذ على صوابه  
**قوله** اقول القوم انما يذكرون جواز البيع لاجل الحاقطة اي بتوطئه وبيع المنقولات  
من باب الحفظ والتمراد جواز المنقولات **قوله** فادعوا ببيع الحاقطة بجنس حقه من مال باع  
حصل مثل جنس النفقة ولا يذهب عليك ان هذا ليس من بيع المنقولات لاجل النفقة  
فاخرجكاه بياض اوله **قوله** بخلاف نفقة الولاد فانما واجبه قبل القضا والخاص اذ  
في بيع الاب لعدم القضا على الغائب كذا في غايه البياض وقدر يورد عليه ان اضياع  
ثبوت الدين الى القضا لا يكون للفرق فانه اذا كان الدين مثبتا ومقتضيا به على الاب  
قبل غيبته فالظاهر ان المسئلة ايضا جازية **قوله** لو اتفق مال اى ماله الذي في يدهما  
كما يظهر من الهداية وغيره **قوله** لا امتناع البيع فيما لو قال لانها لا يقبل النقل بالبيع غيره  
كما قال الزبيري كان اظهر **قوله** والمكاتب على ايمان كسب قال الزبيري في كتاب المكاتب  
حيث لا يؤمر في حقه بشي لانه كالحراذ هو خارج عن ملك المولى بدالته ولم يغير  
بالمال **قوله** رجل لا ينفق على جليل ان قدر حج ههنا المسئلة عين ما سبق منه حيث  
قال فان ان كسب ان قدر على الكسب والنفق على نفسه والا امر به او كان رفيقا فكان  
الواجب عليه ان يجمع جوابا في موضع واحد **كتاب العتاق** **قوله** والاعتاق لوفه



انبات القوة مطلقا هذا اذ يات منه على كل حال الربيعي ولم يذكر الربيعي للفظ الاعتراف معنى  
لغويا والظاهر لم يظفر به **قوله** وهذا القول القائل بالبالغ اعتقت وانا صحتي مع تفرع على  
قوله فلان اجنون ينافي اهلية التصرف ويجدار فيه هو لاسناده التصرف الى حاله الثانية له  
وكان الظاهر ان يقال حتى لو قال القائل اعتقت وانا اجنون **قوله** وهذا لا يملك  
الوصي والولي عليه هو عين جارية للهداية والربيعي والضيق المنسوب في لا يملك الا في  
والجور وفي عليه في الصبي وعلى متعلقه قوله لا يملك اي لا يملك الوصي والولي الاعتراف  
على الصبي ومن قال كان المناسب ان لا يذكر ضمير لا يملك ويكتفي بقوله عليه فذلك سمي  
فان قلت فان يملك لا يتعدى بيعا بل ينفذ **قوله** بلانية الى ملحق ذلك التصريح بعدم النية  
ولعل قول صاحب الكفر نواه اول او لا من العبارة المذكورة في الدرر فان المتبادر  
منها استمر اذ عدم النية لا عدم استمر اذ النية والمقصود هو الثاني لا الاول **قوله**  
فان لفظ الاخبار على قوله كانت حوالا قوله او يا مولاي على طبع اللف والنشر  
مع الترتيب على ما سيجي كذا قيل **قوله** ولا يكتفي بالطلاق قيل عليه ان من جعل كتابا  
الطلاق لا يملك على عليك ولا سبيل ما عليك مع انه يقع بالعتق ان نوى ان يقال ان  
امثال هذا حكم المستثنى والامداد ما هو من كتابات الطلاق سوى ما يكون صريحا فيما بين  
الفاظ العتق بغيره سياق كلامه **قوله** بخلافه اذا قال هذا ابني لا كثر منه سألته  
لو قال يدل قوله لا كثر منه لمن لا يولد مثله بمثل كما وقع في الهداية لكان اظهر من هذا  
الحكم ما اذا قال ذلك لا كثر منه سنة او سنتين مثله **قوله** وفيه خلاف الا ما بين النسخ  
الذي يظهر في الهداية اي خلافه انما هو في صورة ان يقال هذا ابني لا كثر منه ولم يذكر  
في صورة اصغر ثابت النسب خلافا في الكتب فلا يذهب عليك ما في كلامه من سماحة  
التحريم فان الظاهر ان يكون بهذا متعلقا بالسنتين معا او بالسنة الاخيرة فقط  
وليس بكل من الاضماكين وجهه **قوله** اي كما يفتي بقوله هذا ابني على انما انت خير  
ليس فيما مر من المتن ذكر ذلك خلافا حتى يدخل في حكم قوله كذا كيف لا وقد اقتصرت تلك  
المسئلة على ذكر جوابها صنفه وهو العتق فكان الظاهر ان يقول ههنا اي كما يفتي بقوله  
هذا ابني لا كثر منه او الاضماكين ثابت النسب يفتي بقوله كذا **قوله** هذا الى ادنى الابد  
ان يفتي هذا بان لا يولد مثله كما في الهداية وقد فات صاحب الدرر بهذا التقييد **قوله**  
اذ لا موجب له في تلك الابواب وذلك بواسطة غير ثابتة بظاهره فتعذر ان يجعل في زعمه الجواب  
بجملته الشبهة والابوة لانها موجبة في ملك من غير واسطة كذا قال الربيعي **قوله** في دار

في دار السلام متعلق بجوع ما ذكره بقوله او كما في فقط ذكره في الهداية **قوله** الا يرى  
اما ما روي عنه عليه السلام ثلث جده حق جده وظهر له من جده النكاح والطلاق والعتاق و  
يجي في كتاب الايمان هذا الحديث لكن على ان الثالث هو البين **قوله** ولا يصح بيع  
وهبته اي بيع الكل مطلقا وهبته لا الذي اعتق امه لان بيتا ذلك بعد قوله يفتي امه لكن  
لا يخفى **قوله** والقدرة عليه بالنسبة في فله القدرة على التسليم شرط في البيع وقوله  
ولم يوجد منه ان يكون بالياء التمامية ليستظم التسليم والقدرة على سبيل البذل **قوله**  
ثم قيام وقت الاعتراف انما يعرف اذا ولدت بعد عتقها لا قبل منه سنة اشهر بعد قوله اذا  
ولدت في النسخ على وضع المتن ولا يظهر له وجهه سواء جعلت العبارة المذكورة متنا  
او غير متنا فان عتق الكل يفتي امه ليس بمجته تلك الصورة بل يفتي مطلقا وانما الفرق  
بين ان يكون الولاية بعد عتقها لا قبل منه سنة اشهر او اكثر منه جهة الولاية حيث لا يخبر  
الاب في الثاني دون الاول كما سيصرح بجميع ذلك ثم قيام العمل وقت الاعتراف يعرف  
بذلك ليكمل مدار العدم انحرار الولا بوجه حتى يتضح ان يجعل هذا متعلقا به وقيد له **قوله**  
ولا يخبر ولا ده اي الاموال الاب **قوله** لكن يخبر ولا وه الاموال الام الصواب بالموال  
الاب كما قيل **قوله** لان ظاهر ما خالف العبارة القوم حيث قالوا ان اجب عليه بان المراد  
بالتبعية في عبارة صدر الشريعة غير التبعية في عبارة القوم فلا خلاف فان المقصود من  
التبعية في عبارة ما يخفى انما هو الولا لا العتق بواسطة الام مطلقا كما هو المقصود من  
عبارة ثم قد تفرع **قوله** وايضا قوله اذا ولدت بعد عتقها لا قبل منه سنة اشهر قبل قوله  
يفتق يفتي امه ومن ثم لم وقد فصل عنه هذا من المواضع التي يخفى منها الجواب هو صاحب الدرر  
فانه بعدما اقر صحة الاطلاق في توهم العمل بطلان يفتي امه وبان الفرق بين ان يكون  
بين الولادة والاعتاق اقل منه سنة اشهر او اكثر انما هو جهة انحرار الولا وكيف تقول  
ان قول صدر الشريعة اذا ولدت بعد عتقها لا قبل منه سنة اشهر قيد بقوله يفتي امه  
ومن ثم لم وقد فصل عنه ان يكون قوله هذا انحرار الولا بوجه ولا وه الاموال الاب  
متعلقا بمعنى والظاهر انما يخبر في لفظ صدر الشريعة اصلا فتدبر **قوله** اعلم ان العمل يفتي  
يفتق امه وهي حامل في لو اسقطت هذه العبارة من البين وقال اعلم ان العمل يفتي يفتي  
امه مطلقا حتى وقع العتق عليه لا يستظم كلامه وحصل على اتم وجه مرام **قوله**  
وسيا في تمام تحقيقه في بحث الولا قال هناك اذا تزوج بعد رجل امه لا خرافا عتق مولا  
لامه الامه وهي حال من العبد عتقت وعتق حملها وولا العمل لموال الام لا يتعلل عنه ابد الاله







موسر وحقي في الضمان قبل فلا يكون له استسعار العبد بعد ما تبين أنه كذا في الكافي  
وبه تبين ان ما في عامة نسخ الدرر صواب لا يقبل الشبهة وهو مع كونه موافقا لما  
في الهداية والوقاية بل عامة الكتب كيف خفي امر على من قال الصواب سعي للموسر  
على عكس ما قرأناه **قوله** او اشترى اي احدهما نصف ابنه من سيده فنقول صاحب الدرر  
اي احدهما ليس في محله لانه يؤهم ان يكون وضع هذه المسئلة ايضا في التفسير  
وليس الامر كذلك نعم ان هذه المسئلة هي عين ما ذكره صاحب الهداية بعد تمام  
ذكر هذه المسئلة حيث قال ومن اشترى نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان عليه  
عند ابا حنيفة وقال ايضا ان كان موسر او حيث جمع صاحب الدرر سعيهما حصل  
في كلامه تكرار بلا طائل وليس في الهداية والوقاية الا ذكر ما في هذا الموضوع والاعتماد  
انما هو في اختيار موضع ذكرنا **قوله** ان اشترى نصفك فنصفك حر الصواب  
الموافق للحكم القويم وقوله نفاه وعلق عتقه اي حتى جعله بشرا ونصفه هو ان يقول  
ههنا ان اشترى نصفك فانت حر **قوله** اي زيد لا يذهب عليك ما في هذا التفسير  
في الركعة والظاهر اي ذلك المعلق **قوله** لانه ملك شق نصفه فرببه هذا ناظر الى المسئلة  
الاولى كما ان قوله وشراؤه احتياجا ناظر الى المسئلة الثانية **قوله** اي سواء علم انه ابن  
شريكه او لا كما قال صدر الشريعة وقال في التفسير ان يتردد ويقول او انه علق  
عتقه بشرا ونصفه او لم يعلم بشرا صورة التعليل انتهى **قوله** اي لا يضمن الاب  
نصيب الشريك في الصورة المذكورة لا يذهب عليك ما فيه من الركعة لان غالب  
الصورة المذكورة ليس مما يجتمع فيه الاب مع الشريك وانما ذكر صاحب الهداية قوله  
كذلك اذ اوردناه عقيب صورة اشتراء الرجلين اي احدهما وكذا قوله على الشريك  
حاله اولا فيما فعل صاحب الدرر من ذكره بعد الصورة المذكورة لا يرى عليه شيء فيجوز  
الانظام **قوله** وقال لا يخرج الارث ضمن نصف قيمة غنياه ضمن ثلثي من الضمان وضمه لا الاب  
**قوله** وسعي لا يقدر الا سعي العبد الذي هو الابن في نصف قيمة شريكه به هذا  
ظاهر في الهداية **قوله** وابو حنيفة يقول انه رضي باف ونصفه فلا يضمن اي ان الشريك  
رضى باف ونصفه بوجه العبد في الصورة المذكورة ممن ذكره فلا يضمن الشريك  
فلفظ يضمن من التضمن لانه الضمان ولو قال فلا يضمنه كما في عبارة الهداية كان اجد  
عن الاستنباه **قوله** كما ان كان اذن باعنا في نصيبه اي صريحا كما وقع في الهداية **قوله** حيث  
شاركه في تعليل قوله رضي باف ونصفه وانت خير بربان هذا التعليل في الصورة

في الصورة الثانية بلا تحمل ومن لم يفتن بحقيقة الحال طلب الحكم ههنا وقال قال **قوله**  
وهو بشر القريب احتياجا حتى يخرج به عن حصص الكفارة عندنا كذا في الهداية ثم ان  
هو عايد الى العلة والتذكير باعتبار خبر **قوله** وهما موسر ان وضع المسئلة في الكفر على  
ان يكون جميع الشرا موسرين وقال العبد للمدبر رج وقال العبد صار مدبرا للدين  
وبره اول مرة واحتياجا المعنى باطل ويضمن ثلثي قيمته **قوله** وتوقف يوما كذا في نسخ  
هذا الكتاب بتأين فوقاينين موافقا لما في نسخ الكافي والكفر والظن توقف بنا و  
على وزن توجده وصيغة كما وقع في نسخ الوقاية وقد وقع في عبارتهم ههنا فهي موقوفة  
يوما قال صاحب الكفاية في شرحه اي حدة سيدنا ويكتب فيه ما ينبغي على نفسه انتهى  
**قوله** ولشركه نيزع انما كما كانت اي كما كانت الامة عليه في الشريعة **قوله** وعند هذا التفسير  
ان يستسعى بجارته وليس له ان يستحدمها كذا قال الزبيدي **قوله** كالمدة كذا في نسخ  
والصواب كالمدة كما وقع في عبارة الزبيدي اذ لا مدخل لتأنيته في سعي هذا الكلام **قوله**  
ومقتضى الحرية زوال التقويم عبارة الزبيدي وفضيلة الحرية زوال التقويم انتهى فغير ما  
اما ما ترى ولا يذهب عليك ما فيه من الاصل النظام الكلام فان مبناه على الجمع بين الامرين  
**قوله** لكنه تعاقد عن افادة الحرية اكثر النسخ على هذا وهو عبارة الزبيدي والتعاقد يعني  
التعاقص **قوله** حال كونها مشتركة بينه وبين غيره اي مشتركة بينهما في كونها ام ولد فتولد بان  
ولدت ولدا فادعاه متعلق بقوله مشتركة وبيان طريق الاشتراك فيه على ما افصح عنه فيما سجد  
من باب الاستيلاء حيث قال وان ادعيه معا فالولد ثابت النسب منها وهي امه  
ولدهما الصحة ودعوة كل منهما نصيبها ام ولد له تعالى ولما انتهى **قوله** فادعاه كذا في نسخ  
والصواب فادعياه كما يظهر مما قلناه في كلامه في باب الاستيلاء وعليه لفظ الثانية  
وغير ما **قوله** فلما عرف ان البيات ان شاء من وجه توضيحه ما قرره الزبيدي حيث قال لو قال  
احد كما حوفانه لا يتناول المعين وبعد البيات يصير واقعا في المعين فكان البيات ان في  
هذا الوجه ومن حيث انه يجب عن البيان اذا خاضه العبد كان اظاهرا لانه لا يجرى الا  
انتهى **قوله** مستلطين كان الواجب عليه اسقاط هذه العبارة بما قال في الكافي  
ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهداية وقع اتفاق بين لا يحتاج اليه لان الاقدام  
عليه دليل على ابقائه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا يتوقف دلالة على القبض  
انتهى **قوله** فان حصل له الان في لفظه اهل اعتمادا على ما سبق منه ان البيات  
ان شاء من وجه ويوجد في بعض النسخ بدل الان والاشياء والظان سريعا



المعنى **ولم** يكن بياناً عن حق لا يعنى والآخرة كما قال الربيعي **ولم** يصرح كما صرح به الربيعي **ولم** يذر الأول إشارة إلى أن وضع المسئلة على أن يوجد تضاد في الوجود والموت بعد العلم وأما أن ادعت الأم أن العلم ولدته أولاً وأنكر الموت ذلك وأجابه بصيغة فالقول قول الموت لأنه يتكرر بشرط العتق ويخلف على العلم لأنه فعل الغير وأما إذا خلف لم يعنى واحداً منهما إلا أن يعنى البنية بعد ذلك وإن نكل عتقت الأم والبنت لأن دعوى الأم حجة الصغيرة معتبرة لأنها نفع محض وطها عليها ولاية لا سيما إذا لم يعرف لها خلاف إذا كانت كبيرة كذا في الكافي **ولم** أول مرة عبارة القوم أولاً وهو الظاهر **ولم** يعنى نصف كل واحدة أي أم الأم والبنت وأما الابن فيرد في حالين لأن ولادته بشرط حرة الأم فيعتق بعد ولادته فلا يتبعها واعتبار الأحوال معتبر شرعاً إذا استندت الأحوال وذكره الربيعي **ولم** لكن الشهادة على العتق المبرم مردودة الصواب لموافق الهداية وغيره أن يقال لكنه إنما يشترط الدعوى لأنه يتضمن تحريم الفرع عند فساد كاشددة على عتق أحد عبديه كيف لا يكون الشهادة على العتق المبرم مردودة على الإطلاق تنظم العبد والامة مع أنه جعل المانع في صورة العبد أيضاً المبرم في الدعوى لا الشهادة على العتق المبرم فكيف **ولم** لأن التقدير حيث ما وقع وصيته كذا يوجد في أكثر النسخ تكرر وقع كما في عبارة الهداية **ولم** فجماله المدعى وهو أحد العبدتين بهما فهو مكسور العين وكذا في قوله لموجود المدعى تقدير أن المراد وجوده بلا جهالة **ولم** فيكون كل واحد منهما مدعى عليه حقيقة صحيحة هذا الدليل محل تأمل فإن كون كل من الوصي والوارث خلف القوم مقام الموصى في المصلحة لا يقتضي كون كل منهما مدعى عليه بخصوص بل الظاهر أن يكون تارة مدعى وتارة مدعى عليه ثم إن الظاهر أن الجد الجاهل بين الموصى وبين أحدهما في الخليفة بيان يكون الموصى أو واحد منهما أما مدعيين أو مدعى عليهما وقد فات ذلك ما قرره صاحب الدرر **ولم** فيكون الموصى مدعى عليه من أحد لا يذهب عليك أن كون الموصى مدعى عليه وجه لم يذكر في سياق الكلام فلا يصح هذا التفرع إلا أن يلاحظ مقتضى قوله صاحب الهداية وأداء الشهادة في مرض موته فإن أقام البنية على الموت لم يقتضي إظهاره وإخاره لا يكون إلا المدعى عليه فيكون مدعى عليه وجه والأول ما قرره بعض العلماء في الجواب عما أورده صدر الشريعة من أن كونه مدعى حكم باعتبار أن النفع يعود إليه لا يقتضي فلا ينافيه إظهاره هذا في نفسه والآخر خلفه أسهل انتهى وفي الكفاية

وفي الكفاية جعل الوصى مدعى كمالاً يكون دعوى العبد شرطاً وجعل مدعى عليه حتى يخرج عن البيان إذا أنكر وأثبت عليه بالبينة توقيع الحقين انتهى ولعل هذا الاعتبار يعني عن اعتبار كون الوصى أو الوارث مدعى عليه ولو تحقق كما في الدرر ولعل قول من قال والآخر خلفه أسهل إشارة إليه لا يجب أن يوجد خلف ما يوجد في الأصل من العلة **ولم** فاصح هذا الحكم لا يذهب عليك أن أضحيان ما ذكره من قوله لا نألسم أن المتنازع فيه ما ذكره فلا وجه لتعريفه على ما سبق من وجود المدعى تقدير أو مدعى عليه حقيقة ثم إن صاحب الدرر اقتصر في ترتيب كلام صدر الشريعة على دفع الإشكال الذي أورده أولاً وقد هو في بعض نسخ الدرر وهذا خاشية تنسب إلى المحقق وهي ما نصه وأما قوله والدليل الثاني بوجوب الشهادة يعنى أحد عبديه وغير وصيته أن أقيم بعد الموت قبل شيوع العتق بالموت فإن أراد به بيان الواقع فصحيح لكنه خلاف الظاهر وإن أراد الآخر أض فلا لأن الوصية كما أنها طريق إلى قبول الشهادة بعد الموت كذلك الشيوع طريق إليه بعده ولذا قال صاحب الهداية ولو شهد بعد موته أنه قال في صحته أحد كما مر فقد قيل لا تقبل لأنه ليس بوصيته وقيل لا تقبل للشيوع انتهى **ولم** فكيف يقال إن المدعى هو الموصى أو نائبه لا تفرق بينهما إلا أن الحكم في شأن المدعى عليه وظيفته وقد نسب ههنا إلى المدعى وأراد نائبه الوصى أو الوارث كما هو حكم قوله وعنه خلف والمراد بكونها خلقاً عنه أن يقوم مقامه في المصالحات وغيره كما يستمر **ولم** لأننا لاسم أن المتنازع فيه ما ذكره عن الخارج حاصل تسليم كون المتنازع فيه ما إذا أنكر الموت تدبر أحد عبديه ومع كون الكار الوارث ذلك بعد موت الموت وأخيراً كما زعم صدر الشريعة وبهذا يتبين أن الحكم في قوله ليس إلا في صحة الموت على أنه اعتق أحد عبديه أضاً في البنية إلى الكار الوارث فلا يبر عليه ما قيل أن هذا الحكم ممنوع بل يوجد الكار الموت أيضاً فيما إذا شهد في مرض موته لأنه قال في الهداية وأداء الشهادة في مرض موته أو بعده وفاته ومعلوم أن المنكر في مرض الموت هو الموت انتهى **ولم** ليس إلا فيما إذا شهد في صحة الموت على أنه اعتق أحد عبديه قيل كان المناسب أن يقول وبتر أحد عبديه على ما يقتضيه الشك انتهى **ولم** يؤيد ما ذكرنا قال في غاية البيان لما كان العتق في مرض الموت صحيحاً ويوافق ما في العناية حيث قال واخصم في الوصية إنما هو الموصى لأن تنفيذ الوصايا حتى الميت وكان الميت مدعى تقدير أو عنه خلف وهو الوصى أو الوارث فيقبل الشهادة انتهى وأما اعتبار كون الموصى مدعى تقدير أم مع اعتبار كون الوصى أو الوارث مدعى عليه تحقيقاً كما وقع من صاحب الدرر لم يخلط وجهه غير ولا يوافق ما نقله عن غاية البيان أيضاً



**قوله** لان المولى لا يدعى اذ يحصل ارادة من العتق بان لا يتبدل ولا حاجة الى  
 دعواهم ان هذا يدل على ان المولى في صورة الوصية مدعى ولو تميز **قوله** لانه ينفعه كذا  
 في اكثر النسخ هذا الكتاب والصواب الموافق لما في الكافي والبيهقي وقدره  
 بعض النسخ ذلك الصواب **باب الخلف بالعتق** **قوله** اي يواذ اذ وخلقها بغير التنية  
 على ما قرره النجاشي في ان ذلك من حذف الجملة هو تعويض التنوين عن **قوله** اي هو لم يكن  
 مملوك يعني عند البيهقي **قوله** ولا يتناول ما يشترط به بعد البيهقي حتى يعتق بعد عدا او يكون حراً  
 في حال كان في ملكه في ذلك الوقت ولا يعتق ولا يصير مملوكاً بعد ذلك كما قاله الربيعي  
**قوله** وكذا اكل مملوك ملكه كان الموافق لسيا الكلام ان يقول صرحنا وكذا اكل ما املكه  
**قوله** كان اجزاء حرية المملوك او تديره في الحال اي حرية المملوك في الحال او تديره للمملوك  
 في حال **باب العتق على جعل** **قوله** لانه معاوضة المال ولو في غير الحال اذ العبد لا يملك نفسه  
 قال الربيعي وجاز ان يجب المال بمثل وان لم يملك بمقابلته ما سقط من حق المولى شيئاً كما يجب  
 الخلع وان لم يملك المرأة شيئاً بآراء ما سقط من حق الزوج انتهى **قوله** ثبوت الحكم بقول  
 العوض لو قال في الحال كما قاله الربيعي كان احسن فان مدار المقام على ذلك القيد **قوله**  
 لكونه ديناً على حرق قال الربيعي والحال دين عليه لانه الترة بقبوله وكانت ذمته صالحة  
 وقد تكدت بالعتق انتهى **قوله** لانه يثبت مع المنافي وهو قيام الرق قال الربيعي  
 لانه ينبغي وهو عيب والاصل ان لا يكون للمولى على عيب دين فلم يكن بد من الكتابة وثبوت  
 اذ الدين مالا يمكن للمدعي ان يخرج عنه الا بالنقض او الابرار وكون الكتابة وثبوت  
 الخروج عنه بالغير انتهى **قوله** وان لم يعين اي وان لم يكن الحيوان معينا بعد ان يكون  
 معلوم الجنس ولا يباين بجله بالوصف كالجودة والرداة لانها بيرة ولا يجزى النوع  
 لانه معاوضة المال بغير المال في النكاح والطلاق والصلح عن دم العمد وانما لم يمنع  
 الجاهلية البيرة من صحة هذه العقود لانه يجزى النكاح فيها فلا يكون مانعاً من التسليم  
 والتسليم والف باختياره ولهذا الوعد على ملك الغير ولم يجز صاحبه بغيره ولا  
 بغير العقد مع ان القيمة مجهولة بخلاف البيع قال الربيعي **قوله** اي عيب ما دون له  
 في التجارة بالاداء والكتابة بوجوب الحال على العبد بالقول ثبت له ما حصل للكتاب  
 من ملك اليد والكتب وصرها لم يجب من المال على العبد شيء لعدم ملك اليد والكتب  
 كذا قرره الربيعي **قوله** لا انكدي اي لا الاكتب بالانكدي لانه اشارة الى سعة  
 لانها هي المعنوية كذا قال الربيعي **قوله** ومعنى انكدي بالانكدي كذا اي كرون كذا

ع  
ج

كذا قيل وذكر كهريري في درة الفواص ان من اغلظهم مكدس كينس الرسول وهو  
 خطا حيث ابدوا جميعا كفاً والصواب تجد لا شقاق في الاجتهاد وكان الاصل  
 في الجدي المجتدي فادعيت الثاني الدال ثم القيت حركة الحرف كدغم على ما قبله  
 انتهى **قوله** ونزله فاخذ اي جعله بمنزلة القابض بخصه المرتبة ولفظ الربيعي نزله  
 قابضاً بذلك كما هو الظاهر **قوله** ولو اجبر المولى على القبول هذا هو القول المختار عند  
 بعض المشايخ ان ادى البعض لا يجبر على القبول كما قاله صدر الشريعة **قوله** اعتبار  
 للجزء بالكل اي في جردة الاجبار وان لم يعتق قال لم يؤد الفل **قوله** فان كان المال  
 الذي اداه لا كسبه قبل التعليق رجع به الى المستحق وهو لا يمنع العتق **قوله** ولو كان  
 مما كسبه بعد اي بعد التعليق لا يرجع وان فضل منه شيء فهو للمولى لانه كسب  
 عنه كذا قال الربيعي **قوله** عتق يعني من ساعته كما صرح به الربيعي **قوله** وان جاز  
 ان يعتقه الوارث جازاً لكن ضمن الصورة حارجه عن قوله فلان مفهومه عدم  
 العتق بالالف لا عدم العتق مطلقاً وانما قلنا ان مفهومه عدم العتق بالالف  
 لكونه ايضاً لقوله عتق به اي بالالف على ما قرره صدر الشريعة **قوله** وفي مثل لا ينجح  
 الا باعناق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتك بشهر الظان هذا الحصر اضافي للزينة  
 اما العتق حين الموت كما سيجي منه في باب التدبير انه لو قال انت حر بعد موتك بشهر  
 فمات بعد لم يعتق بالموت بل العتق الوصي او الوارث او القاضي انتهى **قوله** اي الزمة  
 احده اذ سلم له المبدل منه كذا يوجد في النسخ باداة الشرط والظاهر الموافق  
 لعبارة الربيعي ان يكون بلفظ اذ التعليقية ثم الظفي سلم ان يكون تحقفاً كسب  
 العين من التسليم ويحتمل ان يكون مشدداً على صيغة المفعول في التسليم لكن القول  
 في الاستعمال تسليم اليه كالتسليم **قوله** قبل اي قبل الخدمة واما اذا بعد مدة منها  
 كبرها فليس قولها ثلثة ارباع قيمة وعلى قول محمد قيمة خدمته ثلثة ارباع المدة وفي الحاوي  
 القاسمي ويقول محمد فاخذ لومرض العبد فخرج احده كذا قرره الشيخ على المقدسي في  
 شرح منظومة الكسرى لابن الفصح **قوله** وتؤخذ من تركته اي تؤخذ قيمة العبد من تركته  
**قوله** عند ابا حنيفة واما يوسف متعلق بقوله في المان تجب قيمة **قوله** وعند محمد عليه  
 قيمة الخدمة في الهبة وهو قول ابي حنيفة اولاً ذكره الربيعي **قوله** بغير كجارية مثلاً  
 فملكك العين اي في يد العبد قبل التسليم وكذا الامرا اذا استحققت كما في الكفاية  
**قوله** انه معاوضة مال بغير مال ليس بالمال كما في الكفاية **قوله** فاستحق اي استحق



العبد قبل تسليم البر كما صرح به في الكفاية **قوله** قسم الالف على قيمته ومهر مثله قال  
صدر الشريعة بان فرضنا مثلاً ان قيمته الف ومهر مثله خمسمائة درهم فبقسم الالف  
على الالف والخمسمائة فنلنا الالف حصته القيمة وثلاثة حصص من المثل فوجب عليها اداء  
ثلثي الالف للمول وسقط عنه ثلث الالف انتهى **قوله** فلا يراد في شرط بل شرط  
المقتضى وهو العتق عليه كلام شرح الوافي وضمير شرط الى البيع **قوله** وهو ثلث  
الالف هو ما حمل على ان لا يكون لتخصيص الثلث من الالف بان يكون حصته من المثل  
ظاهر وما قيل في توجيهه من انه انما كان ثلث الالف لان المنافع ثلثة منفعة البيع ومنفعة  
الاستخدام ومنفعة الوطى والناظر بعقد النكاح الاخيرة فقط كلام مرذول سقط  
منه ذا الذي مات فقط **قوله** فان ابت فليعلم ما هو مقابل لقوله ثم وجهه نفسه فافهم  
من مسألة الاعتاق امته على ان تزوجه نفسها اي فان ابت ان تزوجه كما وقع في عبارة  
الربيعي **باب التدبير** **قوله** بشرط ان لا يعمل كل من لفظ التدبير والتدبير في المطلق  
والقيود في الكلام الربيعي ان لا يطلق التدبير والتدبير بلا قيد الا على التدبير المطلق و  
انما التدبير المقيد فلا يطلق التدبير والتدبير عليه بلا وصف بالمقيد ولا يكون من الاستراك  
اللفظي **قوله** او موت غيره كما سيجي في التدبير المقيد حيث يستفاد من كلامه هناك انه  
لو قال انت حر ان مات فلان يكون تدبيراً مقيداً لكنه مخالف لما في البدايع من ان شرط  
التدبير ان يكون التعليق بموت المولى حتى لو علق بموت غيره بان قال ان مات  
فلان فانت لا تبصر مدبراً انتهى وفي موضع اخر منه ولو قال ان مات فلان لم يكن  
مدبراً لانه لم يوجد تعليق عتقه بموته فلم يكن تدبيراً بل كان تعليقاً بشرط وكان  
كالتعليق سائر الشرط من دخول الدار ونحوه انتهى ثم ذكر في الكفر عدة الفا  
يستفاد منه التدبير المطلق على ما صرح به وخدمنا انت حر بكموت فلان فلو كان  
لم يجزئ شيئاً كلامه اطلاق التدبير على تلك الفاظ لم يجز ذلك لفتاى دفع ما يرد  
على صاحب الدرر اذ لا ماسحة في الاصطلاح **قوله** نعم يرد على المبسوط ايضا ان  
قوله بعد موت مالك ليس كما ينبغي ان قد عرفت مما قلناه عن البدايع ان اطلاق  
المدبر على تلك الصورة مما في انبائه حرط القناد وصاحب الدرر مطالب في ذلك  
بصفة النقل فضلاً عن ان يرد به على صاحب المبسوط **قوله** لو كان مدة مدونه قال  
الربيعي وسعي في جميع قيمته اذا كان علب دين يستوفى ماله كما ذكرنا انه وصية  
ومحل فادما الثلث ولم يسلم للموصي له شئ الا اذا سلم للورثة ضعفه والربيعي

والدين مقدم على الوصية انتهى **قوله** ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته قال  
الربيعي ويمكن نقض العتق فيجب نقضه من غير رد قيمته **قوله** ولولا كدثرة مدبر لو جرد  
هذه المسئلة في النسخ على انه من الشرع ولا يظهر لتقريب ذكرنا ما هو منها  
والفاظ ان يجعل متناً معلماً بعلامة مما يقع غالباً بيان لقوله كوما فقط او رد القيمة  
دايرة النخوة له فهو متعلق بالمسئلة الاخيرة ليس الا ومقابل لقوله فيما سبق  
في المدبر المطلق وغلب مودة قبلها وفائدة الاصرار على ان يقول ان ميتاً الى  
عشرين سنة مثلاً وهو في مائة سنة فان هذا خير واقع غالباً وهذا كما قال في نفسه  
وغلب مودة قبلها بان يكون ابن ثمانية مثلاً ومن غفل عن ذلك قال ما ذكرنا ان  
تحتاج الى كلمة لانه عدم وقوع ما سبق به العتق غالب في الاشياء المذكورة بالنسبة  
الى وقوعه وما عداها في النسخ خال عنه انتهى فانه سهو ظاهراً كما تحققت على احد  
الاشياء المذكورة هو موت وانبات ما قاله فيه امر دون حرط القناد **قوله** هذه  
العبارة احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالباً فان يصح شئ على ان يرد بالمكان  
التردد على ما صرح به صدر الشريعة وهو غير معهود في كلامهم وان كان لا يؤدي الى  
مرتبة عدم الصحة **قوله** صحيح انما قيد المسئلة به لانه اذا كان مريضاً ومات فيه كان حراً  
من ثلث ماله ذكره في اخره **قوله** عتق من كل ماله قال في النهاية العبد في هذه الصورة  
يعتق لمطلق موت المولى وهو مع ذلك مدبر مقيد حتى يجوز للمولى بيعه ذكره في الاسرار انتهى  
قال في اخره ان يعتق قبل مودته بشرط كما قال ثم العتق من كل ماله هو قول با حنفية وقال  
ابو يوسف ومحمد يكون في هذا حراً بعد موت المولى ومن ثلث ماله كذا في الخزانة **قوله**  
ولو مات قبله اي قبل شهر لم يعتق قال في الخزانة بطل هذا القول فلم يعمل شيئاً انتهى  
**قوله** وقيل ثلثا قيمته لو كان ثلثا لان المنافع انواع ثلثة البيع والبيعه والاستخدام  
واضاله والعتاق وتوايه والغايب البيع فقط الثلث ذكره صاحب الهداية في كتاب  
المكاتب **قوله** من حيث الحرز على وزن الضرب نجاً مملوءة وزاً مجتمة كنه تراهم مملوءة  
معناه التقدير والتحسين **قوله** وبالتدبير نفوت الاول وبتقوى كذا ابو جرد في الكفر النسخ  
وهو الصواب الموافق لما في الثانية وقد وجد النسخ على وجوه اخر لا يطالبها **باب**  
**الاستيلاء** **قوله** بشرط ان يطلب المولى الولد من امته بالوطى لا يذهب عليك  
خروج احد قسمه من هذا التفسير هو صورة ان ولدت من زوجها فاشترى امه الزوجة  
ولو قال في الشرع طلب المولى من امته كما قال الربيعي كان اصوب **قوله** اي لم يكن



مملوكة ملكاً تاماً وان بقي فيها الملك في الجملة الظاهر ان هذا التفسير هو منه ومنه  
قول صاحب الكنز لم تملك فترحم صاحب الدرر على صيغة المفعول في المثال في المثال  
وغفل عنه انه على صيغة المفعول في ملك بالتشديد لا يرى ان قول صاحب الهداية لا يجوز  
بغيرها ولا يملكها انتهى على انه قد سبق منه في اوائل كتاب العتاق او يموت مولاهما  
في باب العتاق - وصحتها بالتشديد قال الزبيدي التخصيص هو عبارة عن حفظها  
على وجه رتبة الزنا انتهى - لان هذا الظاهر يقابل ظاهر احترام اراد بالظاهر الاول  
عدم الزنا وبالظاهر الآخر العزل وعدم التخصيص كما صرح به الزبيدي - ولو ادعاه  
المولى لاثبت نسبه لانه ثابت بالنسب من غيره كذا في الهداية - ومعناه اذا  
حصلت في ملكها لم يكن العلوق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت  
الشرا كان دعوة تحريره دعوة استيلاء وضيعة الولد ولا يثبت الاستيلاء لان  
دعوة الاستيلاء وان يكون العلوق في ملك المذموم ويستند تحريره فيما اراد وقت العلوق  
ودعوة التحرير ان يكون العلوق في ملك المذموم وتقتصر تحريره فيما اراد وقت الدعوة  
كذا في غاية البيان - وقصداً بما له على الآخر بهذا عبارة الهداية ولفظ اكثر من كتابها  
قال الزبيدي في تعليقه لعدم فايقة الاستيفاء ثم ان هذا اذا كان نصيباً  
اكثر من نصيب الآخر فيأخذ منه الزيادة اذ المهرج واحد منها بقدر ملكه فيها فالزبيدي  
ايضاً - لانه اقرار بميراثه حكمه وهو حجة في حقه قال الزبيدي لان كل واحد منهما اقر له  
سبوتة على الكمال فيقبل قوله انتهى - كما ادعى نسب ولو جارية الاجنبى فصدقة قال  
بعض العلماء ما حاصله كذا في اكثر من الكتب لكن المفهوم المبسوط هو فيما اذا قال الاب  
لم يكن بيننا كذا فانه لا يترتب منها ما ذكره كثير من الكتب نحو على ادعى دعوى الكا  
او بشبهة الشك فانه يلقى بصدوق الاجنبى بنوث الشبهة في الحمل كما صرحوا به  
في باب دعوى النسب ثم قال رأيت في المحيط البرهان ما يفيد ذلك محمد بن محمد  
على الاصابة - فصدقة فاعلة ضمير المولى كما ذكره الزبيدي صريحاً - واحتملها بالاجنبى اى  
الحج نفى كما صرح به الزبيدي لان رقبته مملوكة له بخلاف كسبهما قال الزبيدي - الا اذا  
ملكه يوماً اى بعد ما كثر له المكاتب - ويروى عنه انه سأل عن موافقة ما في ثمانية  
فلا جرة لما قاله الزبيدي من ان هذا اعلم ان قال ظننت انها كحل - فان قال احل  
المولى في نفي هذه المسئلة على ان يكون صاحب الجارية احد الثلثة المذكورين موافق  
لما في ثمانية ولفظ الزبيدي ولو ولدت منه جارية غيره - ولو صدقة في احد هما فقط لا يثبت

لا يثبت النسب هذا انتظم صورتين احدهما ما ذكر في المبسوط وغيره انه لو لم يصدق  
في الاحلال لا يثبت النسب واما قوله وان كذب المولى ثم ملك فلا يكون له طامس  
بالمسئلة التي قبلها ومنه ثلثة منقطع جبط جبطاً فاحتمل ان انتظام الحكم المذكور  
للمصورتين موافق لما في الثانية ولفظ فان صدقة في الامر من جميعاً يثبت النسب  
والا فلا انتهى وان كان كلام الزبيدي يوافق ما نقل في المبسوط وغيره حيث قال  
ولو صدقة في الاحلال وكذب في الولد لم يثبت نسبه ثم قال ولو صدقة في الولد يثبت  
نسبه - وان كذب المولى ثم ملكها اى تلك الجارية يوماً من الدهر كما في الثانية  
وعبارة الزبيدي فان ملكها يوماً يثبت نسبه وصارت ام ولد له - واما لو لم ينجأ  
او موقلاً كذا في النسخ والاصواب بتدليل او بالو او كما وقع في النهاية حيث  
قال واما كون بدلها منجأ وموقلاً فليس بشرط عندنا انتهى - حتى يجوز الكتابة  
على الماء الحال والمجمل الحال مقابل الموقل والمجمل مقابل غير المجمل وان كان يجزم البدل  
يستلزم كونه غير حال بخلاف عكس - وعندنا ان افعى لا يجوز الامو جلاً للمجملين  
فان الظاهر ان يقول الامو جلاً ومجماً او اقله نجماً - وحكمها في جانب العبد  
انتفاء الحجر كذا في النسخ والعبارة في النهاية والكتابة انما كالحجر على ما هو  
فيما بينهم - اى موقت بازمنة معينة فالمجمل نوع من الموقل لا عينه فلا غيره  
مطلقاً - فان ادعية فانت حر قال في الكفاية لا يترتب منه لان قوله جعلت كحل  
الكتابة ويجعل الضريبة لان المولى يستند بضرية عبط فلا يتعين جهة الكتابة الا بقوله  
اذا اديتها فانت حر بخلاف قولك كانتك لعدم الاحتمال وقوله ان عجزت فانت  
رقيق لا يجنب اليه صرنا وفي الكتابة وانما ذكره هنا على الاداء عند النجوم انتهى قلت  
اراد بالضرية العتق على مال فانه يحقق بالاشاق من جانب المولى لانه ليس بوقد صفا  
كالكتابة كما صرح به صاحب النهاية بهرنا فاذا حصل الما حراز عن العتق على ما بقوله  
فان ادعية فانت لا ينسب وجه لا يراد كشي آخر لا حراز عنه فانه يكون لغو الا طائل  
تحت فلا يخاف لقول من قال ولك ان تقول انما قال ان عجزت فانت رقيق للمجمل  
العتق على مال فان فيه الحجر لا يعود الى الرق انتهى - وان لم يقل اذا اديتها  
الحج اى واقتصر على قوله كانتك على الف - ولطفاً لا يكون للمولى منوعه كزوج  
والسفر قال في النهاية حتى لو بشرط عليه ان لا يخرج من البلدة كان باطلاً انتهى  
- اى حاد ما عجب اذا كان او امة موافق لما في تاج الاسماء لكنه مخالف لما في الموقب

في باب النسب  
منه ثلثة منقطع  
جبط جبطاً  
فاحتمل ان  
انتظام الحكم  
المذكور  
للمصورتين  
موافق لما  
في الثانية  
ولفظ فان  
صدقة في  
الامر من  
جميعاً  
يثبت النسب



من ان الوصف الغلام والجارية وصنف ملك وادى او احوال صاحب العيون لا يتبع  
لان الكتابة وقعت باطله والباطل لا حكم له كما صرح به في غاية البيان ولعل  
هذا مدفوع بان يراد بالفى وما يقع البطلان كما في قولهم باب البيع **الفاصل**  
فالصواب ما في الكافي بان يدل الكتابة على اول وعليه بعض الفضلاء انه لا فرق بين  
بين الوجه الذي خراه الى الكافي في ورود التقصير بالصورة المذكورة عليه ما في  
الاول بورد ذلك عليه واستصواب الثاني ليس بمقول المعنى انتهى ولعله  
مدفوع بان جهالة القدر في العبد المعين والامة المعينة ليست بغاية كمال  
غير المعين منها فيظهر الفرق بين المسئلتين بخلاف تعليل المسئلة بما قاله الربيعي  
**قوله** فكذا لا يصلح ان يكون مستثنى من بدل البذل كذا في النسخ والصواب  
بدل الكتابة كما في عبارة الكافي ووجه هذا التفرع ما تقرر عندهم ان كل ما يصلح  
تسمية استثناء وما لا فلا على ما صرح به الربيعي وغيره واراد بالبدل بدل  
الكتابة لا ينقص منه ويراد عليه كان الظان يقول لا ينقص عن المسمى كما في  
الهداية والكثير وغيرهما اذ ليس في السبق ما يصلح ان يكون مرجعا لهذا الضمير  
**قوله** هذه مسئلة لها نوع تعلق باقبلها غير مختصة بالظان تعلقها باقبلها  
من جهة انهما من مسائل الكتابة الفاسدة ولا ينافي في ذلك ما قاله صدر الشريعة في ان  
هذه المسئلة مبتدأة لا تعلق لها بمسئلة النسخ والكثير من الظاهر غير مختصة بتذكير  
الضمير لانه غايد لا ما قبلها **قوله** يعني ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من  
جنس المسمى كذا قال صدر الشريعة ثم قال ووضع المسئلة في المبسوط  
فيما اذا كانت عند بالف على ان يحذف ابدا فالكتابة فاسدة فيجب القيمة فان كانت  
ناقصة عن الالف لا ينقص وان كانت زائفة زيد عليها انتهى قلت في الكتابة في  
مسئلة المبسوط من جهة التوافق الشرط الفاسد بها فان الحذف ابدا شرط غير ملائم  
لهذا العقد ثم ان معنى كون القيمة من جنس المسمى هو ان يكون الالف المذكور من  
الدراهم مثلا وكان تقويم المقومين واتفاقهما على الدراهم ايضا زائفة في القدر عليه  
او ناقصة عنه وانما قلنا كان تقويم المقومين او اتفاقهما لا نقل صاحب الزماني في  
مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان تحقيق القيمة لا يتصور الا باحد هذين الامرين **قوله**  
فان كانت ناقصة اي القيمة وكذا حال قوله وان كانت زائفة والضمير في منه المسمى  
**قوله** زيدت عليه هكذا وقعت عبارة صدر الشريعة ولعل مبنا على المسألة والمراد

والمراد زيد على المسمى بقدر القيمة فان نفس القيمة لا تزداد ولذا وقعت عبارة  
المبسوط زيدا عليه كما يجب **قوله** لان الواجب عليه رد قيمة له هذا الكلام الى ان ينتهي  
الى قوله فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت كذا في الهداية والبيان في خلال المسئلة  
الباقية فقيمة من الخلط ما لا يخفى على ان قوله فوجب رد قيمته خير من ان يهمل الصواب  
فيجب القيمة اذ القيمة في مسئلتنا ليست لمقبوضة بل بخلاف المسئلة الاولى **قوله**  
لان المواعظ لم يرض بالنقصان اي ان يعتق باقل مما سمي فلما ينقص منه ان نقصت  
قيمة على المسمى ذكره الربيعي **قوله** اذ ايقن قدر المعمول والاجرا اذ بقدر المعمول  
ما يبريد علمه من جهة الطول والعرض والسمك وكيفية البناء وغير ما والاجرا بالمد والشم الجيم  
الذي سمي به فارسي معرب وهو البنية المطبوعة وهذه المسئلة مأخوذة من العجائية  
وعبارتها وصفها بفعل في تصرفات الكاتب **قوله** لا اعتنا بها على ما لا يذهب عليك  
ان هذا داخل تحت قوله لا اعتنا بها مال فان تصويره في العبد ليس للاعتناء به  
الامة بل الحكم على كل ما هو المعهود في مثله ولعل الصواب لا تزوج عبد فانه ايضا  
من الاحكام السابقة في الكاتب **قوله** والتزويج والكتابة ليس ههنا تبيين لموضع  
الضمير في قوله منها لكن تخصيصها بالمرجعية يحتاج الى قرينة مخصوصة طها من بين المسائل  
المذكورة فيما قبله ولفظ الكثير شيئا منه وهو **قوله** وبالبعضية بينهما حكما في حق العبد  
هكذا توجد العبارة في اكثر النسخ ويوجد في بعضها على هذا الوجه وبالبعضية الثانية  
حقيقة وقت العقد والولد المشتري تبقى الثانية بالملك وبالبعضية بينهما حكما في  
العقد انتهى والصواب بثبوت هذه الزيادة على موافقة بخلاف الربيعي فان تمام الكلام  
بالصحة يتوقف عليها **قوله** اشترى الكاتب ام وله كذا الذي استولى به النكاح بان  
تزويج امة الغير فولدت منه ثم اشترى ام قال في كتابي قيد الكاتب لان الكتابة لو اشترى  
زوجها لا يكتب عليها ولها ان يبيعه اتفاقا انتهى **قوله** نكحها بلا اذن اي نكح الكاتب ام  
بلا اذن المواعظ كما صرح به صدر الشريعة **قوله** في الاول ثم ثلثي القيمة او ثلثي البدل كذا في  
النسخ والصواب وثلثي البدل بالواو **قوله** فرع التخيى وعدمه اي تجري الاعناق  
**قوله** لانه احتياض عن الاجل بالعلل كما يجب منه في كتاب الصلح قال هناك اذ الاجل  
حق المديون وقد تركه بازاء ما حط منه الدين فكان احتياضا عن الاجل وهو حرام انتهى  
**قوله** وعند محمد يودى ثلثي الالف حال كونه يعني انه محترق على بين هذا وبين ان يرد  
ربيعي لانه متعين عند صرح به صدر الشريعة والربيعي ثم ان الاصح ان يقول ثلثي



القيمة كما قال صدر الشريعة **قوله** - والباقي الى اجل اراد بالباقي تمام البدل وهو الاصل  
كما صرح به صدر الشريعة **قوله** - فلا يجوز التأخير عنه كذا في النسخ بالايراد والصواب  
تثنية بصيغة التثنية لانه ناظر الى قول ابي حنيفة في المتن ادى ثلثي البدل حالا واما التوكيد  
في قول محمد فهو ثلثا القيمة لانه ثلثا البدل وان كان كل منهما حالا **قوله** - بان كاتبه على  
الف وقيمة الفان كان الواجب ان يقول على الف باجل المايه الى قوله فيما بعد  
لان الحياة وقعت في المقدار وفي التأخير المايه الى قول صاحب الوقاية وفي  
نصف قيمة هذا وتغير صدر الشريعة هنا يقول في المسئلة المذكورة وهي موت  
المريض الذي كاتب غيره على موجل انتهى **قوله** - وكاتبه كالموكل على ذلك يعني اي في  
غير قبول العبد واجازته كما قال الزبيلي ثم ان هذا اذا قيل المرحل ثم ادى الف كما ذكره  
الزبيلي **قوله** - لانه الشرط معدوم يعني ان التعليق لم يوجد في هذه الصورة  
**قوله** - وقبل المحاضر قبل الظاهر لانه لا حاجة اليه بعد قول القائل كاشني بالف فان قول  
القائل هذه وفعل في طبع كاف في الايجاب والقبول يدل عليه كلامه في صورة المسئلة  
الابوة انتهى قلت ما قول صاحب الدرر موافق الكلام صاحب الكافي والزبيلي وقد ثبتا  
الاشارة منافي المسئلة السابقة الى ان الزبيلي تعرض هناك ايضا للقبول **قوله**  
دخل اولادنا تبعا اي دخل في كتابتهما ولد المولود في الكتابة او المشتري فيها  
او المضموم اليها في العقد كما قال الزبيلي **قوله** - وصار المغير الرهن صورة رجل استأجر  
رجل عينا برهنه برهن عليه الآخر فنهى ثم احتاج المغير الى استخلاص عينة فادى الدين  
المتمين بحجر المهرين على القبول **قوله** - فاحصه اي تخلص دينه كذا في النسخ والصواب  
تخلص عينة كما وقع في عبارة الكافي والزبيلي **قوله** - وقبول الغالب لغو قال الزبيلي اي  
لا يعتبر وكذا رده لغو لان الكتابة قد نفذت وتمت من غير قبوله فلا يعتبر جعل ذلك قبوله  
ولا يغير برده انتهى حيث لم يفسد على الامة شئ لفظ الزبيلي عن الام وهو الظاهر  
**قوله** - وادى الغائب قصدا لا قال في الكافي لان الاجل كان مشروطا للمحاضر  
الغائب انتهى **قوله** - وقبلت على صيغة المعلوم وغيره لانه يريد ان قبول الاولاد  
الكلامه ورد مع لا يعتبر كما صرح به الزبيلي ولو قال كاتب المايه عن نفسه او عن طفله لا يفي  
عن ذلك القيد كما يظهر لفظ صاحب الكفر **قوله** - فان ادى لم يرجع اي لا يرجع ولا  
منهم على غيره بما ادى الى المولود بل الكتابة ثم الاظهر في العبارة ان يقول وادى ادى  
كما في عبارة الكفر **باب كتابة العبد المشترك** **قوله** - فهو له اي للقابض والضمير

والضمير المرفوع لبعض المقبوض اي يسلم له وليس للساكن ان يأخذ من نصفه كذا  
في الكافي **قوله** - ينبغي كذلك بعد البيع كذا في الهداية وقال في الكافي في سبيل قولهما  
واذا قبض المالك شيئا يكون مشتركا قبل الفجر وبعد انتهى **قوله** - ونحن نتخير  
اي الكاتب يتخير عند لانها قيد الحرية بدافضارت كالاتفاق في هذه الوجه  
كما قرره في الكافي **قوله** - فله حق الفسخ اي عند الكل وان لم يفسخ حتى ادى بدل  
الكتابة عتق فله عند ابي حنيفة وللكاتب ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما اخذ  
من بدل الكتابة لانه كغير مشترك كذا في الكافي **قوله** - واذن لشريكه بالقبض  
اذ للعبد في هذا شروخ في بيان فائز الاذن بالقبض كما انه قوله وفائز  
ان مسوق بيينا فائز الاذن بالكتابة من الشريك قال الزبيلي ولو كاتبه بغير  
اذن شريكه صار نصيبه كما تباع عند وعندهما صار كله مكتوبا انتهى **قوله** - فيكون  
مترعا في نصيبه على القابض ليس بصواب بل التبرع انما هو على العبد قال الزبيلي  
فيكون مترعا بنصيبه على الكاتب اخص به فاذا قبض به عن دينه اخص به القابض  
وسلم له كله انتهى وهو موافق لما في الكافي **قوله** - ولو قبض كله عتق نصيبه اي القابض  
قال في الكافي فان ادى القابض خطه ولا يضمن لشريكه لانه يرضاه ولكن سمي  
العبد في نصيبه لانه انتهى **قوله** - ثم وطى الآخر كان الواجب عليه ان يقول ثم  
وطى الآخر فمات بولد فادعاه وهو الموافق لما في الكفر وغيره **قوله** - لانه يملك  
نصيبه لما اكتمل الاستيلاء وهذا عبارة الهداية بعينها ولفظ الكافي لانه يملك  
نصيبه لكامل الاستيلاء انتهى ومنه يظهر ان العبارة لما بكسر اللام وتخفيف الميم  
**قوله** - لانه حين وطىها كان ملكه قائما ظاهرا قال في الكافية قيد بقوله ظاهرا بالنظر  
اما ابتداء الكتابة وبالنظر الى الف لا يبقى ملك فيها والظاهر انها تخص على كتابتهما فيكون  
ملك الغالب باقيا فيها انتهى **قوله** - اما عندهما فظاهر ان اثاره ان المسئلة اجماع عبة  
كما صرح به الزبيلي **قوله** - والتدبير يعني الملك شرط التدبير **قوله** - فان حررا اي  
المكاتب المشتركة كما اخص عنه صدر الشريعة **قوله** - وهذا مبني على ما قرره ان  
الآت كانت اذ ضمن المعق انتفى والمفهوم منه عدم تضمين الآت للمعق وبني  
هذه المسئلة خلافه ولذلك انكر بعض الناطرين في هذا المقام مرور ذلك **قوله**  
اي حرره احدهما غنيا ثم دبره الآخر فيه تلميح الى ان قوله عكس على صيغة تثنية  
الماضي المعلوم وينبغي ان يعتبر نسبة العكس اليهما معا اي صدر العكس عنهما



ان ان يند العكس الكل واحد منها على وجه كفايتها ورفاته يخرج المفعول على القصة  
**قوله** او ضمن بشر كذا في الاول فقط ضمن من التفعيل فاعلم ضمير المذنب وقوله بشر كذا  
منصوب على انه مفعول وهما مقصود في الصورتين المذكورتين يعنى المذنب او يرمى  
من العبد ونحوه فان في تضييق المذنب للمفعول في الصورة الاولى يضمنه لان الثانية في جميع  
في الصورة الاولى اختيارا التثنية بخلاف الصورة الثانية اذ لا يجمع فيها الاخبار  
**قوله** وهي ما اذا دبره احد هما او لا يجمع لا يذهب عليك ما فيه من التثنية في الصورة  
الاولى تدبر احد الشريكين وتحرير الآخر ليس الا بخلاف فاضله غاية ان يؤخذ  
حكم الصورة الاولى من اثباته **قوله** واخره اي بالاعتاق فلا يخرج اختيارا التثنية  
عند اراد بالاختيار التثنية للاعتاق والاستسواء لان المذنب يعنى ويستسوي كذا  
قال الزبيلى لان الاعتاق لا يخرج عن فروع حكم فاعلم بصادق التدبير هللك وهو عتق  
كذا قال الزبيلى **باب الموت والبيع** **قوله** كانهما الحضم للرفع فان المدعى عليه ذاب  
الحكم اليه فادعى الرفع وقال له بينه فاحقة انه يؤخر يوما او يومين او ثلثة لا يرا عليه  
كذا في العتية فالرفع بالمال كما يقع في نسخ الهدية لا بالمال كما ظن من قال هو يوفى  
الموافق الى مجلس الشريعة انتهى فانه ضبط لا يخفى **قوله** والمذنبون للقضاء اي كما حال  
المذنبون يعني اذا انبست على رجل بالافعال المدعى عليه امهلني يوما او ثلثة ايام فانه يهل  
ولا يرا عليه كذا العتية ثم ان الزبيلى زاد على المثالين المذكورين بشرط اختياره  
الاخبار واهمال المذنب **قوله** وان مات عن وفاء او عن مال لغيره يبدل الكتابة **قوله**  
وكذا نقول يستند تحريره الى ما قبل الموت جواب تعليل ان افعلة لمذهبهم لغوات  
الحمل سواء ولدوا في كتابته او شرهم حتى لو ولدوا قبل الكتابة لا يتبعونه كذا قال  
صاحب الشريعة **قوله** فان كلامهم يتبع في الكتابة ويعتقوا بعقده فيه كذا ظاهر  
اذ لا يتأتى ذلك في المسئلة الاخيرة والصواب ما قاله الزبيلى من انه اذا حكم بعتق  
احدهما في وقت حكم بعتق الآخر في ذلك الوقت ضرورة اتحاد العقد على ما بينا فيصير  
حكما مات عن ابنه حتى انتهى فيدخل في حكمه دخل تحت العقد الصواب فيثبت كما وقع  
في عبارة الزبيلى **قوله** لا انفصاله اي لكونه منفصلا عنه وقت الكتابة **قوله** لم يكن يغير  
الابية اي ينبغي الكتابة لما رجع لعل المنتظر لان الدين باعتبار رماله مال ولكن لا  
بحكم بعقده حتى يودي البذل كذا في العتية الاجمالية **قوله** لانها تقتضي احوال الولد  
بموال الام لام لانه لم يحكم بعقده لم يظهر للولد ولا في جانب ابيه كذا في العتية

في العتية الاجمالية **قوله** لانها تقتضي احوال مولد الاب لاسلوا كانت  
والنسب انما يثبت من قوم الام عند تعذر اثباته من الاب حتى لو ارتفع المانع  
من اثباته كما اذا اكذب المالك عن نفسه عاد النسب اليه فكذلك الولد قال الزبيلى **قوله**  
والقضاء بما تقرر حكمه الضمير في حكمه للكتابة باعتبار انما عقد **قوله** فيكون القضاء في جملته  
فيه فان الاقتصا رعا ذكر الجناية وهو ما كان في النهاية فان مسئلة تكرر الجناية بحج  
بعد ما والفروع يكونها قبل القضاء او بعد مثله الا ان فلا يصلح حذارا **قوله** كان عليه  
حالا في هذا موافق لما في النهاية يعني انما قال في الجمع ولو جنى الكاتب خطا ثم عجز قبل  
القضاء جنى مولاه بين الرفع والعزاء انتهى والظاهر ان لا يعيد ما في النهاية بالوجه قبل  
القضاء فيقضي بينهما **قوله** وان كان الارش اكثر من قيمة العبد متعلق بقوله يخلص المولى  
برفعه يريد ان الحكم ذلك سواء كان الارش اقل من قيمة العبد او اكثر **قوله** فاذا عجز  
وفيه يخلص برفع قيمة لا يوافق رعا الكلام على ان الحكم في جنابة المذنب وجوب الاقل من  
قيمة ومن ارش الجناية على المولى كما في جنابة ام الولد كما صرح في العتية الاجمالية  
لرمة قيمة واحصل فيسمى الاوليا في الاقل من قيمة ومن ارش الجناية لان رفع نفسه  
متعذر لكونه مكاتباً كذا في شرح الجمع فليست في حقيقة **قوله** ولو جنى فقضى عليه ثم جنى  
وهو بيان لفائدة قوله قبل القضاء **قوله** لان جنابة الكاتب لا تصير دينا الا بالقضاء  
الح الذي يظهر من شرح الجمع ان يكون هذا تعليلا لمسئلة جنابة الكاتب خطا ثم عجز قبل  
القضاء حيث جنى مولاه بين الرفع والعزاء متعلقا بالجواب عن قول زفر من ان له كتابته بعد  
في حال بناء على ان موجب الجناية وهو القيمة كان وينبغي الكاتب لان المانع من الرفع موجود  
وقت الجناية وهو الجناية فيبقى بعد جنة كما لو عجزه بعد القضاء بالقيمة ولما ان الاصل في  
جنابة العبد الرفع وانما يصار الى القيمة متى تعذر الرفع والمانع وهو الكتابة كان محتملا  
للفسخ فلم يثبت الانتقال الى القيمة الا باحد الشئ التثنية ولا يذهب عليك ان ما نحن  
بصيرده لمعول فمن هذا الاحوال فليست **قوله** او جنى مكاتب فلم يوفى الحق قال في  
النهاية ولا فرق بين المستلزم في الصورة الحكم الا ان كان كاتب جناية قبل  
عقد الكتابة وهو ما وجدته جناية بعد عقد انتهى **قوله** لانه الموجب في الضمير راجع الى  
التجيز بين الرفع والعزاء واما العزاء او ارش الجناية عليه صوابه **قوله** ولم يكن  
عالمًا بالجناية اما حين كاتب قال في الكافي لانه لما كاتبه وهو لا يعلم لزمه قيمة لان اعتبار  
للعزاء لم يثبت وقد امتنع الرفع بفعله فغرم قيمة كما لو باع انتهى **قوله** فاذا زال المانع



اي قبل انتقال الحق من الرتبة اداء بالحكم الاصح الدفع او العذر لا انتقال الحق من رتبة الى  
 قيمة بالقضاء موافق لما في الهداية والكافي ومبناه ان يكون الحكم الاصح جائز المكاتب  
 جنابة خطاب وجوب القيمة ورواية الكافي وما في المبسوط هو ان يكون الواجب  
 سعي العبد في الاقل من قيمة ومن ارش الجنابة كما نبه عليه في العناية الاحتمالية **قوله**  
 والقياس ان لا يعتق لانهم لم يملكوه لان المكاتب لا يملك سائر الاسباب فكذلك بالآثار  
 ذكره الزبيدي **قوله** تحت اي المكاتب مع اخذ اصل ههنا المسئلة من الكافي وفائدة  
 ايراد ما كون المكاتب في ذلك في حكم الحر فان احراز اطلاق الامة تنبئان في اشتراط  
 لا يحل طاقيل التزويج بزواج اخر على ما ذكره في التزوية فكذلك المكاتب **قوله** اي لا يجوز  
 ان يملكه زيادة منه على ما في الكافي والظاهر ان يطهر بما يقبل **كتاب الولاء** **قوله**  
 واجيب بان صورة ان يبرئ المولى ويلجج بدار الحرب هذا الصلح ان يكون جوابا عما وقع  
 في الوقاية من قوله فولاؤه لسيده بخلاف ما في الآثار فان اطلاق المعتق على ذلك المبرئ  
 مستبعد جدا وان تحقق العبد **قوله** فولدت لاقل من نصف حول اي ما في وقت الاغتيا  
 كما قال صدر الشريعة **قوله** ولا يحمل لمول الام لا ينتقل عنه ابرأ اي لا ينتقل الولاء  
 من مول الام الى مول الاب ان اعتق ابوه **قوله** وكذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر  
 في حق مسئلة المتن اي مكان الجنين لا ينتقل عنه ولاؤه اذا اعتق قصدا فكذا اذا اعتق  
 ضمنا **قوله** لا يعتق بغير اللام فتبصر في الولاء ولم يتبين بقباه وقت الاغتيا حتى  
 يعتق مقصودا كذا في الهداية **قوله** لا تصال ما عتقها كذا في النسخ والصلوات الموقوفة  
 للهداية بعد عتقها **قوله** قال على السلام الولاء لمحكمة النسخ في الجملة ودروا  
 التوبة بالقرابة في المغرب بنيتك ووصله كوصل النسخ **قوله** فولاؤه لمولاه ما عتقها  
 حتى لو ترك هذا الولاء عتق او خاله لم يكن لها شيء في وجود معتق الام وعصية كذا  
 في العناية الاحتمالية **قوله** وعند الناس حكم ابيه فلا يكون عليه ولا عتاقه وانما يؤثر  
 ما له بين ذوي ارحامه كذا في العناية **قوله** حتى اخبرت الكفاة فيه بان يكون معتقا ناجزا  
 كقول المعتق العطار دون الدباج ثم ان اعتبار ههنا الكفاة قد فات صاحب الدرر  
 ذكره في باب الكفو من كتاب النكاح **قوله** والعقل من العاقل كذا في بعض النسخ و  
 عاترا على سقوط قوله من العاقل وسبج في هذا الباب فابتنع التقييد بذلك  
**قوله** لا ولا عليه مطلقا اي سواء كانت ام معتقة او لا كما سيظهر فلا وجه لتقييد قوله  
 واذا كان كذلك يكون الام معتقة كما قبل **قوله** بعد معنى ستة اشهر من وقت النكاح

النكاح والعلوق الذي يظهر كقاط هذا الكلام من بين المتعاطفين فان المقصود  
 بالبيع ههنا هو تعيين ما يطلق عليه لفظ حر الاصل لان الولاء ممن يكون وقد ذكر  
 ذلك ستون قبيل هذا في مسئلة اعتق امه زوجها ثم ان الصواب في وقت  
 الاغتيا كما صرح به صدر الشريعة وغيره في اثنا تلك المسئلة وذكر العلوق بعد  
 النكاح زيادة نعمه في الطنبور **قوله** وطفا قالوا لا تقبل الشراة بالش مع  
 في الولاء كما في العتق اي كما لا تقبل الشراة بالش مع في العتق وفي الولاء فكذا  
 ابي يوسف ذكره صاحب الكافي في كتاب الشراة **قوله** اذا عتقت ههنا المقدما  
 فاعلم ان صاحب البديع ذكر فيه ان من شرائط ثبوت الولاء ان لا يكون الام حرة  
 اصلية اعلم ان ساداتنا العلماء اما زين الفتى فطه طه الجرسية بالامر لها  
 والنسب كما قال من حين الفتح اما عاترا ههنا هو التمسك بالامر لها  
 افترقوا فبقين فذهب مخرقة منهم الى هذا القول المنقول من البديع كصاحب الدرر المولى  
 ابن كمال شا والمولى بنان زاده والمولى ذكره والمولى سعد الدين بن حسن ج  
 معلم السلطان والمولى صنع الله وذهب فرقة اخرى الى عدم اشتراط ذلك  
 منهم المولى سعدى جلي والمولى علي الجليل والمولى الشهير بجوي زاده الكبير دانه وقد في  
 المولى ابوالسعود اولاً على هذا ثم رجع عنه وصرح بوجوه في فتوى منه فافتي ببيع  
 على موافقة ما في البديع واستقرائية على ذلك لما ان قضى بخرجه جعل الله تعالى سعيدا مشكورا  
 وعلمهم مبرورا ورايت في شرح الوجيز ما نصه من امه حرة اصلية وابوه رقيق لا ولاء  
 عليها وام الاب رقيقا فان اعتق من قبل ثبوت الولاء عليه لولا الاب يحكي فيه قولنا انفق  
 وقال في مخرج الدررية ادعيها ولا ميت واقام كل بنية فالولاء والميراث بينهما فان كان  
 الاب معتقا والام حرة الاصل فهل ثبت الولاء على الولد فيه وجهان احدهما انه لا ثبت لولا  
 انه ثبت انتهى وقد يقال ان المسئلة المذكورة في الهداية وسائر المتون من انه لو اعتق  
 امه زوجها قتل فولدت لاقل من نصف حول فلا الولاء لا ينتقل عنه صريحا في ان الام  
 اذا كانت حرة اصلية لا يخر الولاء الى جانب الاب بالطريق الاول وعلى موافقة ما في البديع  
**قوله** وبذلك الملك بالواسطة ثبوت الملك ثبوته على ما سبق ذكره حيث قال زاده  
 فرغ بثوته وبثوته بين قوله بكلام وبين قوله فيما صنفه والى قسط منه هو اسم  
 صاحب الكافي وقد صرح صاحب الدرر في رسالة المعولة في الولاء بان صاحب  
 الكافي في الفرائض هو الغرض **قوله** بان كانت حرة اصلية او عارضة وسبج

في قولنا ان لا يملك سائر الاسباب  
 في قولنا ان لا يملك سائر الاسباب  
 في قولنا ان لا يملك سائر الاسباب



منه التصريح بان الحركة الاصلية في عبارة الكسبة بمعنى لم يجر على نفسه ربح بل تولد  
 من معتق او ممن في اصلها رقيق وان المراد بالراضية هو المعتقد **قوله** بقوله انه جعل  
 الولد المتولد من حرة عارضية وهي المعتقد حرة الاصل حيث جعل حرة الاصل نسبياً  
 للحرة الاصلية والراضية **قوله** فصوره كون الولد لقوم الاب اذا كان الاب  
 بنظير البنط بنظير البنط قوم ينزلون بالنظير بين الطرفين واجمع الانباط  
 يقال رجل بنطى وبنطاط محل مكنى ويحتمل كذا في الصحاح **قوله** فالولد على الولد يقوم  
 الا ان لم يكن الولد بنطاً للاب كما صرح به الزبلي **قوله** الى شخص ياخذ ما بقي من  
 صاحب الفرض اي عند وجوده بقدره وكل المال عند عدمه ولا يرده عليه ذوى الارحام  
 فانهم يجزون بقوله وكل المال عند عدمه اذ ليس من شأن ذى الرحم اخذ كل المال  
 عند عدم اصحاب الفرائض كما ان يحتمل ان يكون هناك عصبه فانها مقدرة عليه لما حاله  
 ولا حاجة لما قيل في تفسير قوله من صاحب الفرض اي من جميع اصحاب الفروض فخرج  
 بهذا القول ذوى الارحام فانهم لا يجتمعون مع جميع اصحاب الفروض بل مع احد الرضخين  
 فقط انتهى فانه نقسف ظاهر **قوله** وهي على ما تقرر في علم الفرائض انج الضمير للعصبه  
 النسبية **قوله** وهي اني تعصها ذكر وهن البنات وبنات الابن والاخت والاب  
 واهل البيت والاخت والاب يعصون عصبه باخوتهم كذا في السراجية **قوله** وهو من لا فرض  
 ويدخل في نسبه الى الميت انتهى وخالف سراج الدين في فرائضه بكل قريب ليس بنسبي  
 ولا عصبه انتهى **قوله** ولا وارث له اي للمعتق بفتح التاء **قوله** وهو العاقلة اي المراد  
 من العقل هو ما لا يتكلم على العاقلة ولا ما ينظم الدية الواجبة على القاتل بفتح **قوله**  
 او ايا جني عاقل بان ابيه او وصيته قال صاحب النهاية وان ايا جني باذن ابيه  
 او وصيته يجوز ان يبيع ولو عقد مع الصغير او العبد لا يجوز الا باذن الاب  
 والمولى انتهى والظاهر ان اشتراط جهالة النسب انما هو في الظرف الاخر فلا وجه لما قيل  
 من انه لغرض من قوله بان ابيه ان ذكر مجهولة النسب على سبيل الحادة لا على سبيل  
 الشرطية انتهى على انه صرح في شرح الجمع لابن الملك بان كونه مجهول النسب ليس  
 بشرط عند البعض وهو المختار انتهى **قوله** اذا ثبت بسبب كذا في اكثر النسخ وضميره  
 الى اول القامه وانما كون العباده بنسبه كما في بعض النسخ فلا يري له وجه صحة **قوله**  
 على ان يرثه ان بان يقول له واليتك على اني ان مت بمنزلة لك وان جئت  
 فعلى عليك وعلى عاقلتك وقيل الاخر منه كذا في العناية الاكملية **قوله** او عن

او عن ولد اذ يدخل في عقد الكولاة اولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد الكولاة كما كونه  
 الزبلي **قوله** اي الا على كذا في النسخ والقبول السفل كما قيل **قوله** كما في خال الوكيل  
 قصد ان خال الوكيل حال غيبة مقصود الا يصح **قوله** بخلاف ما اذا عقد السفل مع  
 غيره حيث يصح وينسخ العقد الاول **قوله** بمنزلة القول الحكمي في الكولاة كما اتفق  
 العبد الذي وكله ببيع كذا في العناية الاكملية **قوله** في الكتاب اراد به محضر القدر كما  
 فانه من الاعلام الغالبه له عند الفقهاء كما انه من الاعلام الغالبه للقران عند الاصويين  
 والكتاب سبويه عند النجاة **قوله** او التعليق كحتم ان يكون موطوقا على قوله قوله ظهر  
 وان يكون موطوقا على قوله ذكر اسم الله ولعل انما اوله ان فيه رعاية المعنى اللغوي  
 وهو القوة فيها حيث يسحب حكم تقوية الجبر عليه ما في وايضا اليمين هو التعليق  
 الذي يكون لتقوية الجبر لا لتقوية مطلقا كما يلزم من الاحتمال الاول قيل وان قيل  
 في بعض الصور انما قيل فان قوله ان دخلت الدار فانت طالق كذا في التفسير ان  
 يقال لا اريد دخولك انتهى وبيانه ان تقوية الجبر بالتعليق غير متصور في مثل الصورة  
 المذكورة فانه مضمون الجبر هو الطلاق وهو لا يربطه وقوة حتى تقوية بالتعليق  
 كيف لا ومثل هذا التعليق انما هو للمنع لا للمضي فاول بان المراد تقوية عدم وقوع الطلاق  
 فانه ايضا مضمون الجبر بان لا يكون موطوقا للمنع كما عرفت **قوله** وعدم ما على التقوى  
 لا يذهب عليك ان اليمين على الفعل الماضي صادقة ما ترك له في عدم المواضع الاخرى  
 فلا بد من بيان فارجع بينهما **قوله** وهي حلقه على كاذب كذا في النسخ ولا يظهر له وجه  
 صحة **قوله** المشهور في عبارة القوم ان القوم حلف على فعل او ترك كذا قال  
 صدر الشريعة يمكن ان يراد بالفعل مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام وهو صور  
 اتم من ان يكون قائما بالعقل او بالجماد او كونه كذا في النسخ والظاهر له وجه  
 الفعل انتهى قلت لا يذهب عليك ان ارادة الفعل على المصطلح اي مصطلح النجاة لا يتم  
 مع ارادة عدم الفعل في الشرك اذ لا تقابل بينهما **قوله** وقد صرح سراج الهداية وشرح  
 ان ذكر الفعل والمضي ليس بشرط قال في الكفاية وذكر المضي ليس بشرط فانها  
 يكون في الحال ايضا كقوله والله ما لهذا دين على وهو يعلم خلافاً انتهى وبنوع صاحب  
 العناية وانما عدم اشتراط الفعل فلم يجد في شرح الهداية والظاهر في سياج  
 كلامه ان معناه عدم فعل على مصطلح النجاة في الكلام كون المراد بالفعل في عبارة تمام  
 المذكورة مصطلح النجاة محل توقف كما عرفت قوله والبراد الثالين الاخيرين اشارة

كتاب الايمان



ان هذا لا يوجب عليك ان التمثيل باحد ما بيني عن التمثيل بالآخر فكان كل منهما حال  
الفعل والمضي **قوله** كيف يصلح ان يقال هذا الخلف على الفعل الذي يظهر ان مسمى السؤل  
المذكور كون المراد بالفعل مصطلح النجاة كما ينبغي من جوابه وهو محل تدبر كما ينبغي ان  
عليه **قوله** على ان اعتبار الحال التي انتهى كلام صدر الشريعة فينبه وهذا اللفظ صاحب  
علامة على قوله فلا حاجة الى الخلف ان يبرهن وحاصله ان المثال المذكور لا ينافي في الحقيقة  
المذكورين اذ ليس ان المراد ان هذا الشيء هو في الماضي او جري في المستقبل بل  
يتعين ان يراد به هذا الجريان وبهذا التعذر تظهر اذ قوله اعتبار الماضي والاستقبال  
ليس بصواب والصواب على ان اعتبار الماضي كما قيل **قوله** فان قيل  
ما معنى تعليق نفي المواضع على ما وقع في عبارة الكافي **قوله** وقد قال الله تعالى لا تأخروا  
باللغو انما كنتم ووجوب العطف **قوله** فلم يذكره وهو من اى اقسام الحكم ايراد هذا  
السؤل من صدر الشريعة مبنى على اشتراط المضي في الغيوس على ما يقتضيه ظاهر لفظ  
الوقاية واما على ما ذهب اليه شرح الهداية وغيرهم من ان ذكر المضي في تعريف الغيوس  
بناء على الغالب وليس بشرط فلا ورد له ما ان الغيوس يتنظم الماضي والحال على قولهم  
**قوله** بل الصواب في الجواب ان يقال لا وجه لهذا السؤل بعد ما قال اولاً لا وجه لكون  
هذا القسم اذا ثبت تجب ان يكون من الايمان التي اجتمعت بالشرع ورتب عليه  
الاحكام ولا يكون كاليمين على الفعل الماضي صادق حتى يجازيها كما مر في اول  
هذا الكتاب ثم ان مبنى التصدي من صاحب الدرر للجواب بالنظر في المذكور على عبارة  
صاحب الوقاية كما عرفت لا عبارة نفي ما ان الغيوس يتنظم الماضي والحال فيها  
فيكون معنى السؤل ممنوعاً من اول الامر فليدبر **قوله** اى مخطئاً او لو انك  
المذكور ههنا في الكلام القوم بوجهين لما ان حقيقة النسبة في اليمين لا تصور  
كما قال الزبيدي واحداً الوجهين هذا وهو تأويل النسبة بالخطأ وذكر الزبيدي والآخر  
تأويله بالذهول عن التلفظ ذكره صاحب الكافي اما احسن تأويلاً فهو متصور لا يحتاج  
الى التأويل على ما صرح به الزبيدي ومنه يظهر ان تأويل النسبة بالنسبة الى  
اليمين واما بالنسبة الى الحنث فلا يتعلق قوله في اليمين والحنث بقولاً وناسياً  
على هذا لا يجوز عن الركاكة ومنه عطف على قوله قال نفي النسبة بالخطأ الى سخر  
لعدم الفرق بينهما ولكن يمكن الفرق بانه ان جرى على الشك في حال كون القلب  
على ترك الحكم خطأ وان كان حال ذهول القلب عنه يكون نسباً انتهى **قوله**

هنا

**قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام ثلث جبروتهم من الله جبر النكاح والطلاق واليمين  
ولفظ موافق لما هو المذكور في عوارض الاصلية من كتب الاصول وقد سبق من هذا الحديث  
في اوائل كتاب النكاح لكن الثالث هناك هو النكاح ولا فرق من جهة الحكم حيث  
يأتي بالثالث خبراً **قوله** لان الفعل الحقيقي لا بعده الاكراه والنسبة قال الزبيدي  
او حيث لم يأتها او ناسياً فهو قليل للصورة فقط **قوله** وكذا الاعماء واجنون اى  
عما لا بعد ان الفعل الحقيقي ايضا فاذا وقع احيث في حال الاعماء واجنون صارت  
معتبرة ووجب الكفاية بخلاف ما اذا وقع اليمين في الحالين المجرورين حيث لا يجر  
لاشترط العقل في كذا قيل **قوله** والقسم بانه معتد به وفيما يرى القسم يكون  
به من الالفاظ **قوله** فان اراد به يميناً على عبارة الزبيدي فان اراد به الله كان يميناً  
وهو الظاهر **قوله** فصارت حصة ذات وصفاته اى ذكر حصة الذات ههنا استلزام  
لبناء الكلام على قاعه كلية وهو ان كل مؤمن يعتقد تقسيم الله تعالى وصفاته وكلامه  
في هذا الفصل ما خود باجموعه الكافي وهذا انما يكون اذا كان الحكم بها متعارفاً  
اما اذا لم يكن فلا قيل فلما خالف ما نسب الى الظاهر من المذهب من ان جميع ما  
انه تعالى ذلك سواء تعارف الناس خلف به او لا على ما مر آنفاً انتهى قلت ما سبق  
من ظاهر المذهب انما هو في الاسماء والمذكور ههنا الذات والصفات والفرق بين  
الاسماء والصفات حيث اخبر التعارف في الثانية دون الاولى على ظاهر المذهب  
هو ان الفرق انما يعتبر فيما لم يثبت بالنقص او بدلالة واليمين بانه تعالى ثبتت  
بقوله عليه الصلوة والسلام من كان خالفاً بانه فليتحلف بانه اوليتم متفق عليه والخلف  
بما يسميه حلف بانه فصل ذكر ما حلفاً او ما نفاً بخلاف الصفا على ما قرره الزبيدي  
**قوله** وقال محمد بن عمار يكفر ان كان يعلم انه كاذب كذا قال الزبيدي **قوله** اعتقده  
كفر في الماضي والمستقبل اى ان اعتقده ان يكفر بالخلف في الغيوس وبمباشرة الشرط  
في المستقبل يكفر فيها كما فصح عنه الزبيدي **قوله** سوكندي حورم كذاى اى سوكندي  
حورم كذاى كذاى كذاى **قوله** كما ورد في الحديث قيل للنبى عليه السلام ما حق الله  
على العباد فقال عليه الصلوة والسلام ان لا يشركوا بانه شيئاً ويعبدوه ويقيموا الصلوة  
ويؤتوا الزكاة وذكر الزبيدي **قوله** سوكندي حورم كذاى ذكر في الثانية فيما قولان احدهما  
ما هو المذكور ههنا من ان لا يكون ذلك يميناً والقول الآخر ان يكون يميناً ولعل صاحب  
الدرر اقتص في ترجيح القول الاول اثر صدر الشريعة حيث اقتص على ذكره في الثانية مع



على القول الآخر **قوله** لعدم التعارف وعلل في الخاتمة بكونه وعدا أو تخوفا **قوله**  
وقوله أو أشار إلى أن لفظ بالفارسية الواقعة في عبارة الوقاية غير صحيحة قال قول  
الحالف سوكنه فورم كمين كاتكم مسئلة وقوله سوكندم خوام بطاوع كمين كاتكم  
مسئلة حواي كما يظهر في الخاتمة فالفضل بينهما بأداة فارسية يدل على ما يدل عليه أو هو  
لفظة أيا لا صاع له كيف لا وهو في لفظ المصطفى لأم ظلام الحالف **قوله** لانه دعاء  
على نفسه ولا يتعلق ذلك بالشروط ولانه غير متعارف كان الظاهر تخصيص التعليلين  
ببعض المذكورين والآخر ببعضها **قوله** لانه إذا ما بعد السبب كذا في عامة النسخ  
والصواب لا إذا ما بعد السبب كما وقع عبارة الترتيلي **قوله** فائبة التكفير بعد الجرم  
قبل الموت أراد به الجرم في القيد في الحرم **قوله** ولنا أن الكفارة الجناية فانها في الكفر  
وهو المسترك إذ فتح القدير وعبارة الترتيلي يستلزم الجناية باللام جارة وصيغة المصدر  
**قوله** وانما اضيف إليها لانه لا يجب الجنب بعد اليمين حاصل ما قرره كتب الأصول في  
أن اليمين سبب الكفارة مجاز لا حقيقة لانها ليست فلا تصلح الكفارة إذا الكفارة  
تجب عند الحنث ثم انهم قالوا السبب لكفارة ما ينسب إليه من احدى اربعين الحرة والاثم  
والمفهوم من كلامهم الأول أن السبب الحقيقي لها هو الحنث واليمين سبب مجازا  
ومن كلامهم الثاني أن سببها هو اليمين وسبب التوفيق بينهما في كلام صاحب التلويح  
بالاخر مد عليه فاقتم **قوله** ولا اهلا للكفارة قبل نية أن الكلام في الحنث في  
حال الاسلام والمسلم أهل الكفارة فالتة هي ما ذكره أولا وهو قوله أن الكافر ليس  
أهل لليمين لانها تنفك لتعظيم الله تعالى انتهى الذي يظهر من الهداية والكافي وغيرهما  
أن سابق لعدم الكفارة للكافر علقا احدى بان الكافر ليس بأهل لليمين  
فلا ينعقد في حقه حتى يترتب على عدم بركا كفارة والاخرى أن الكافر ليس بأهل  
الكفارة ايضا كما انها ليس بأهل لليمين وذلك لما فيها من معنى العبادة والظاهر  
ليس بأهل لها وهذا يصلح علة مع قطع النظر عن عدم كونها اهلا لليمين كما هو  
مبنى العلة الاولى ثم ان العلة الاخرى جارية في الصور تبلى كون الحنث في حال الكفر  
أو في حال الاسلام بناء على ما قرره صاحب التلويح من انه قد نسي الكلام على السببية الجارية  
لانها اظهر واشهر حتى ذكر صاحب الكشف أن سبب الكفارة هي اليمين بلا  
خلاف لا ضافتها إليها وشروط وجوبها فوات البر لان الواجب في اليمين هو البر  
واليمين وان الغدست بعد الحنث في حق الاصل اعني البر لكنهما فائبة في حق

في حق الحلق فالسبب في الاصل والحلف واحد انتهى وحاصل ان اليمين  
سبب البر والكفارة معا فاما لمعتبر صلاحية الحالف لها حين صدر اليمين منه  
والحالف غير صالح لها عند اليمين وان كان مسلما عند الحنث فلا ينعقد اليمين  
للكفارة في حقه كما انه لا ينعقد في حق البر وهذا ظاهر وان خفي على ذلك  
القائل في ان الكلام في الحنث في حال الاسلام غير مطابق للواقع وكان مبناه القول  
عما يقتضيه ان الوصلية من اولية مدحول ان بالحكم المذكورة وحاصل ذلك ثبوت  
عدم كفارة الكافر في صورة حنثه كافر بطريق الاو كونه وصاف كلام الدرر حنث  
ليس على ذلك العم لو قال ليس الكلام في الحنث حال الكفر فقط فخلص في هذا  
المحذور **قوله** لم يصح حواي حراما لعينه كذا في شروح الهداية فلما بنا في لفظ  
الاستباحة **قوله** اي عامل به معاملة المباح بان ليس ذلك الثواب او اكل ذلك  
الطعام **قوله** الا في النساء وايضا في هذا الاستثناء ذلك ذكره صاحب الكافي  
والترتيلي ولم يذكر في الهداية وشروحه **قوله** لان العبرة للعموم اللفظ لا لخصوص  
السبب الظاهر ان يصرف هذا التعليل الى ظهور الاحتمالين معا كما ينص عليه  
صريح كلام الترتيلي اذ لا فرق بينهما في هذه الجهة فلو وجب لقول من قال في تفسير قوله  
والتك الاول ظاهر اي على تقدير كون سبب النزول تحريم العمل فان التبادر  
من الحنث والحكم يكون في المظهرات والمشروبات فيكون ما عبارة عن العمل  
فمن حنث انتهى فان مبناه تخصيص التعليل المذكور بالا احتمال الثاني على ما قرره  
**قوله** والاعتكاف لا يذهب عليك ان عدم الاعتكاف مما له صل في الفروض لا يظهر له  
وجه صحة فان الاعتكاف اما واجب او سنة مؤكدة او مستحب كما سبق في باب على  
ان وجوبه انما هو في صورة النذر والكلام هو هنا في غير ما كما يقتضيه السماع ثم ان  
المراد بالفروض الواجب كما يظهر من لفظ الترتيلي فيما سبق في الحلف على النكاح والنسب  
حنث قال لا يلزمه بالنذر الا ما له يظهر من الواجب **قوله** وهو قولان في الجديد  
فان في اكثر المبال قولين احدهما قدیم والاخر جديد **قوله** ينبغي ان لا يتخير بل  
الواجب ان يتعين التكفير **قوله** لان التخيير يتحقق من جهة ان الحالف ينظر ان الوفاء  
يسر او الكفارة فانها يكون اخف يكون مباشر له ثم ان بعض العبارة  
من صدر الشريعة لا يظهر لها وجه صحة والا لاخير للكفر بين الاشياء الثلاثة في مقابلة  
امر قبيح وهو هتك حرمة الله تعالى كما قيل **قوله** وفي هذا الظاهر به كما قال في الشرح



فعلية ان بقي به **و** نذر بتدوير عشرة وراهم خبر لفظ النوازل نذر ان  
يتصدق بعشرة وراهم **و** ولا مضاف الى سبب الملك كذا في النسخ  
والظاهر والاضافة الى سبب الملك **و** لا يصح اي لا يلزمه كما في الثانية  
**و** كما لو قال ما في اي ما كين العبارة في النسخ هكذا قال علي رضي الله عنه  
نذره فكت اي لم يقل نذراته مثلاً ولا يذهب عليك ان هذا انكر ازادته  
عن علي بن مسيب المتون اخذت النوازل فان ما سبوع منه قوله وعلى نذرهم  
مقيد ايضاً بقوله في الشرح وان لم ينف عليه كفارة يمين وقوله فكت  
علي بن ابي طالب قوله هناك وان يصف الى الله تعالى **و** لا روى في العبادات  
الثلاثة العبادات جمع عبد الله ولم اذكرهم صريحا في دولة الفقهاء المعروفين بالاعتقاد  
فانهم ثلثة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر على ما قرره الشيخ  
في فضل الراوي واما ما في الحديث فاربوا وراهم ابن عمر وراهم ابن الزبير  
وابن العاص واما ما قيل انهم اربعة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وراهم ابن العاص  
فلما يوافق لا هذا اولاً ذاك **و** فاراد ان يوزن الخليفة على افعال من عصى فلما مثل  
رضي اذا نادى في منسب على ما هو المذكور في الصحاح اي اراد ان يفضيه الخليفة على  
الامام واما تصحيحه بالواو في الاقوال فلما سأل عن الرواية والدراسة **و** ابلغ في ذلك  
الهمزة استفهامية التارة والفعل ثلاثي وكلمة من زائفة في الفاعل **و** انما  
جدي اراد به ابن عباس رضي الله عنهما **باب حلف الفاعل** **و** وقيل في عرفنا  
لا يثبت الذي يوجد في اكثر النسخ هو ان يكون قوله وقيل لا في الحق وخبره في  
الشرح وح ينطبق كاف النسبة في قوله كما لو جعلت بهنك الحكم فيكون حكمك  
هي عليه ايضاً عدم اكنث فيطابق التوقيع واما اذا كانت العبارة المذكورة في  
الحكم ان لا حاله ويجعل امر التنبيه وقد اشتهر ذلك على بعض العلماء حيث قال لفظ  
كما توجه ان الجواب عن هذه المسئلة بل كما في الوقوف على السطح وليس كذلك  
بل الجواب عدم اكنث كما ذكره انتهى ولعل مني كلامه كون العبارة المذكورة باسرها  
في نسخة الشرح **و** وحش في لا يخرج اي بدون الامر كان ينبغي ان يقتصر  
على هذا التفسير في الكلام ما اذا لم يأمره فاخرجه برضاه او اخرجه مكرها كما يدل عليه  
لو اوصليت في قوله ولو كان راضياً **و** لان الانتقال يكون بالامر لا بالخبر والخروج  
الصواب لا بالخبر والرضا كما في لفظ الهداية يعني ان فعل المأمور يتوقف على الامر بامره

بامره فيكون مضافاً اليه بخلاف ما كان منه رضاه بدون امر فمن قال لو قال لان يخرج  
يكون بالانتقال الاختياري او بما في كلمة لا بالرضى به انتهى فكذا في سائر ما  
وقوله لان الفعل لم يتوقف اليه لعدم الامر الصريح فيما قرناه **و** ومثله لا يدخل  
اي مثل لفظ لا يخرج لفظ لا يدخل **و** قيل هو كما لا يتأهل حتى لم يكن مالم يدخل  
وهو قوله من يبي والقبول الاخر قول محمد بن مسلم **و** اذ لم يأت غداً ما منع من  
ما نكح لان الاستطاعة في الشرع سلامة الاسباب وارتفاع الموانع اي في فسخ الاطلاق  
ينصرف اليه لانه هو المعروف وقال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً  
واكثر ادراك الاستطاعة احية كذا قال الربيعي **و** والمعنى الاخر خلاف الظاهر  
ما تقرر في الكتب الكلائية **و** لم يذكر في كذا في النسخ والظواهر في شرح  
ان يقول المبردة يخرج ويكن ان يقال اراد تميم المسئلة بصورة العنوة ايضاً  
خربت ايضاً على فتح التاء والفتح والشرح كذا يكون على تصوير مسئلة  
المتن في صورة مخصوصة لا على انها منحصرة في تلك الصورة **و** يراد بالاكل من  
الشجر ثمره قال في التلويح حلف لا ياكل من هذه الشجرة فان نوى ما يحل الكلام  
فما نوى ما يحل الكلام فعلى ما نوى والا فان كالمسئلة تمام لكل كالمسئلة في الحقيقة  
والا كالمسئلة في ثمرتها والافعال ثمرتها كالمسئلة في ثمرتها كالمسئلة في ثمرتها  
اذا كانت الشجرة مثمرة وان كانت مثمرة كما لا يוכל **و** ويراد بهذا البر قسم انت  
غير بان اليمين في صورة البر ايضاً ليس الا على الحكم فلو قال ومن هذه البر فقه  
عطفه على السحر اي يراد بالاكل من هذه البر فقه كان وجبارة هذه ينبغي  
ان يصحح على حذف المضاف اي ويراد بالاكل هذه البر فقه ثم انه انما اية البر  
معر فالانه اذا كان منكراً فالجواب على قول ابي حنيفة نعم فالجواب عندهما كما  
في النهاية **و** وعندهما كحش به ايضاً اشارة الى ان مسئلة الحسن  
اتفاقية وانما الخلاف بينهم في خبر قال الربيعي وان قصه حش في قوله جميعاً  
انتهى **و** وهذا الخلاف مبني على خلاف اخر بينهما الظاهر بينهم **و** لانه اذا قيد  
بمعين اراد بالمعين كجرحه واد بالاطلاع ارادة الجرح وكجرحه وانت  
غير بان التقييد على اخذ صدر الشريعة للاخترا من اكل الدقيق ثقب **و**  
والقنار والحناء هذا موافق لما في كتب الفروع من ان يكون القنار وغيره كذا  
لان الطب النوى من ان الحنار يبرد واغلط في القنار **و** لانه بعد الاخترا





بقى مستويا اليه الضمير في انه للماء وفي اليه انتهى **قوله** لا يكتف في حلقه لا ياكل في هذا  
اليسر ياكل رطب ثم الحلة على استمرارية او لم يطلع وتاينها حلال وتاينها  
مليح وراينها بر وخامسها رطب وسادسها تمر كما يظهر من الصحاح  
**قوله** لان ههنا الصفات كالمشارة اما البسورة والرطوبة وكونه لثما **قوله**  
او كالم بعد ما شاع في الالبصية او السباحة والضمير نظر الى او ولفظ الربيعي او  
كلهما بعد ما شاع **قوله** لان تلك الموصاف غير داخلة الى البيهيم هذا انما يصح في  
الحمل وليس فيه صفة داخلة الى البيهيم واما في اخوته فينتج صفة داخلة وان كان  
لا يقيد بها كما افصح عنه الربيعي حيث قال لان صفة البصية والنياب وان كانت  
داخلة الى البيهيم لكن هو انه لا اجل صباه على عنه شرعا لا امرنا يتجلى كج ولا يذهب عليك  
ما في عبارة من سوء التورية فان ههنا العلة مخصوصة بصورة الحمل والعلة الثانية  
مخصوصة بصورة السباحة والبصية فجعل احدهما علة للآخرى لا يري كانه وجه صحيح ثم ان  
مسئلة هذا التباين في المتن في باب حلقه **قوله** لان الشرع امرنا بالتجلى  
باخلاف التباين فكان مخرجنا شرعا والمخرج شرعا كالمخرج عادة فلم يعتبر الداعي كذا  
قال الربيعي وجبارة تجلى اخلاف التباين ومرجحة البصية **قوله** وقد مر في الكافي و  
غيره ان الصفة في المعين لغوا لا اذا كانت داخلة الى البيهيم تأييد لقوله لان ههنا  
صفة داخلة الى البيهيم فتعقدتها **قوله** فاشترى كياكة بسر الكياكة عنفوا والنخل و  
اجمع كياكة كذا في المغرب **قوله** الا دام ما يصطبح به قال في المغرب قال الانبارى  
الا دام ما يطيب الخمر ويصلح ويلذ به الاكل ويعم المباح وغير المباح واما الصبي فمختص  
بالمباح وهو ما يغرس فيه الخمر ويكون فيه انتهى والموافق له قول صاحب الوقاية وما  
اصطنع به فادام واما عبارة الدرر فلما **قوله** ولانية له واما اذا انزى فعلى ما نوى  
اجماعا ذكره الربيعي وذلك سبب ملكه اى غزل المرأة من قطن الزوج سبب  
نبوت ملك الزوج في المفرد كذا في الكفاية وليس المراد بالسبب غزل المرأة  
غزلهما من قطن اذا غزلت من قطن مملوك له وقت التذراى مسئلة المتن وقوله  
هذا متعلق بقوله ان غزل المرأة عادة يكون قطن الزوج وما قيل في تفسيره اى  
للاضافة الى سبب الملك بحيث خطأ فاحش كيف والصورة المذكورة ليست  
من الاضافة الى سبب الملك فانها انما يكون فيما لا يتحقق فيه الملك **قوله** لان القطن  
لم يذكر الظاهر ان يجعل هذا تعليلا لما ينبغي من التبعين من كون المسئلة خلافيه والمراد

والمراد عدم ذكر القطن على وجه مخصوص وهو الاضافة اما لانها لا تستفيض  
من مساحة الكلام **قوله** وقال لا يكتف لانه على حقيقة تميز ان اللولو والخاص يدخل  
تحت اسم الحلى **قوله** حتى سمي به في القرآن قال الله تعالى ويستخرجون منها خلية  
تلبسونها واما يستخرج من البحر اللولو والحاصل وقال الله تعالى كما يكون فيها من اس  
من ذهب ولولو كذا قال الربيعي **قوله** وبقي بقوله ما وكذا ذكره المتن قوله على حلقه  
عادية خصوصا بترك التثنية على خلاف صاحب الوقاية حيث خرج يكون ذلك  
قوله **قوله** على هذا التفسير معرقا باللام فهو قرينة بلا مرتبة **قوله** ثم وجد فلا يفسرها  
لفظ الربيعي فوجد ما يوفقا وهو الظاهر الموافق للسياق **باب خلاف القول**  
**قوله** لو لم يكن نائما واصفى اليه انه مضروب على انه مفعول اصفى والضمير اليه  
اما المتكلم **قوله** والتمت الاول اراد لا وان يترتب على تقييد صورة اكنث بالانبات  
اذا كان يكتف لا يسمع لو لم يكن نائما يكتف ايضا ووجه الترجيح انه اذا لم يشهد كان  
كما اذا ناداه من بعيد وهو يكتف لا يسمع صوته يظهر جميع ذلك من كلام الربيعي  
**قوله** او من الوقوع في الاذن هو يضم الممثلة بمعنى العضو مخصوص **قوله** بخلاف قوله  
ان ملكك اى اذا علقه بالملك **قوله** وان باه بيضا بالانبات لا يفتق مرتبط بقوله  
فباه على انه بالحيا ربيوع اشارة الى فائز وضع المسئلة في اختيار **قوله** اقول  
عدم الاستقراض ههنا مشكل لانهم صرحوا بان التوكيل بالاستقراض باطل  
اجم لا يذهب عليك ان معنى حكمهم بطلان ذلك هو نبوت الملك فيما استقرض الامر  
كما صرح به في الهداية وشروحهما وهذا لا يقتضى كون التوكيل بالاستقراض لا يصح  
الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول كسنى اليك فلما ويستقرض ملك انتهى فيجوز  
تصحيح التوكيل بالاستقراض بهذه الصورة بان جعل مرجع الرسالة والرسالة في  
الاستقراض جائرة لاحالة على ما صرحوا به ثم ان عبارة الكثر والكافي ما يكتف بالمباشرة  
لامر كذا او ما يكتف بها كذا او الامر تنظيم الوكالة والرسالة لاحالة فلا ضرورة في التبر  
بالتوكيل تبعا لصاحب الوقاية ثم استشكل ذلك ولو اتفق ان صاحب الكثر والكافي  
ولا وبين نكتة لا يشاره عبارة صاحب الوقاية ثانيا فحصل الانشطار في كلامه مع عدم  
قوات شئ من مراده **قوله** ووجهه ان التوكيل فيها ما يفسر محض حتى لا قد فانه صحتها  
من العقود التي يكون التوكيل فيها سفرا محضا ذكر الصلح في الكار والرحمن وصرح به  
بكونها من ان في كتاب الوكالة **قوله** وحقت بفعله فقط دون فعل وكيله وهذا من العقود



التي ترجع حقوق العقد فيها الى الوكيل **قوله** - والصالح عن مال كذا وقع في عبارة الوقاية  
ههنا ومقتضى كلام صاحب الكافي وصاحب الوقاية وصاحب الدرر في اول كتاب  
الوكالة ان الصالح الذي هو من قبيل العقود المذكورة هو الصالح عن اقرار الصالح  
عن انكاره فانه من قبيل الاول مما كان ينبغي هذا الاطلاق **قوله** - وضرب الولد بان يقال  
ان التوكيل غير ساق فيه ايضا على ما يظهر من تعليله ومدار الحكم فيه هو قوله وبطل  
بالنظر الى الولد مع ان المسئلة مفروضة في صورة التوكيل **قوله** - وحكمة في الاموال هو  
ما خوذ من كلام صدر الشريعة والاياد عليه بتعليم التعريف في تعريف الوكالة في المال  
وغيره اهل من سبب العكس فان هذه المسئلة موضوع في كلامهم على ضرب مما هو  
لا على ضرب الوكيل **قوله** - اي اذا قال لا يكلم خبر فلان لم يذكر حكم من الصورة في الجواب  
قال الربيع وان لم يكن مشارا اليه بحيث في ملكه مطلقا سواء كان موجودا في ملكه عند  
اليقين او حدث بعينه انتهى **قوله** - لان اليقين عقدت في الذي يظهر ان يكون  
لفظ لا بحيث ساقط عن قلم الناسخ الاول قبل هذا وهذا يكون تعليله اذ ليس  
في معنى الكلام ما يصلح ان يكون جوابا عن الشرط الراجع وهو قوله لا يكلم خبره  
فان تقديره لو قال على ما هو المعهود من طر يقم **قوله** - بان اشترى فلان خبزا ارجع  
اليقين كما قال الربيع **قوله** - اي اضاف الى فلان ولم يشتر الى المتعاقب بل طلق بان يقال  
لا اكل طعام زيد **قوله** - اي زوال المضافة بان يزول كان يملك في ذلك الوقت  
عن ملكه فاعلم **قوله** - فلا يشترط دوامها اي دوام المضافة **قوله** - الحق بالجماد  
وقال الربيع حتى يباع كالبهايم **قوله** - لان الشرط قران النية اي بشرط كون  
اعتاقه مجريا عن كفارة اليقين مقارنة نية الكفارة مسئلة وليس فرض النية  
على ذلك بل على كونها مقارنة للشراء **قوله** - واما الشرط ومقارنة  
النية للشرط لا جرة لها **قوله** - فان العتق عند الشراء ايج تعليل لقوله واما  
الشراء فشرط اي الشرط لا علته لان الحكم انما يضاف الى علته لا الى  
شرط **قوله** - فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص بوضوح قوله لا يشترط  
فانقضاء الملك فيه غير ممكن الا ان يراد بالملك الاختصاص **قوله** - لا رضا واما الاضاف  
التالية بهذا الكلام لكنه خلاف الظاهر لانه تخصيص العام كذا قال الربيع **كتاب الحدود**  
**قوله** - ثم يقبل شهادتهم عندنا ويكفون حد الغزو كذا قال الربيع **قوله** - او ما يفيد  
معناه وسياتي بيانه زيادة منه على لفظ الربيع قبل هو معطوف على قوله بلفظ

بلفظ الزنا انتهى ومقتضى ذلك ان يصح الشهادة بغير لفظ الزنا ايضا مع ان قائل  
هذا الكلام صرح بيانه اذ اقبل وطئ وطئا حراما لا يجب لحد احتمال وطئه اياها في حالة  
الحيض مع كونها ملكا انتهى **قوله** - لا تجزى لفظ الوطئ وانما جاع اللفظ الوطئ وانما جاع  
كما في عبارة الكفر اذ ليس الغرض على زيادة شيء وعلى هذين اللفظين  
**قوله** - فانه قد يطلق على كل وطئ حرام لو قال فان من الناس من يعتقد ان  
كل وطئ حرام زنا يوجب الحد كما قال الربيع كان اظهر **قوله** - فان الوطئ حرام  
يقع بلا التقاء التمانين لفظ الربيع احتمال وقوعه حالة الاكراه او تماس  
الفرجين من غير ابلاج الى الحشفة انتهى فان المتقادم من مظان ايجاب  
الحد ثم ان فائض السؤال يخبره ان ليست بحصة في الاحترار عن احتمال  
التقادم بل على كونه في حال صباه او جنونه ايضا كما قال الربيع **قوله** - فانها  
قد يكون في وطئها شبهة اي يكون له شبهة لا يعرفها هو ولا شهود ولو وطئ  
جارية الاين ثم ان القصر على هذه الصورة فتصور لا يخفى قال الربيع لاحتال  
ان يكون امرأته او امته وهذا الاستقصاء انما هو لاحتمال الدرر وهو مندرج  
قال صل الله عليه وسلم ادروا احدو دما استطعنم ذكره الربيع **قوله** - في اربعة  
جالس من جالس القربان يرد القاضي كلاما مر كينذهب حيث لا يراه  
ثم يجي فيفسر كمان الهداية **قوله** - لا يحاكم حتى يسمع القاضي اقراره وراج  
والقربان لا يعتبر كذا في الهداية **قوله** - لقصة ما من تعليل لما في المتن ولا شك  
له بقوله لا يحاكم **قوله** - وبين المحصى على وجه يعلم منه احصان الزنا فان تغير  
المشتق يدل على تفسير مبداء اشتقاقه **قوله** - فان الاحصاء يطلق عليه قال  
الربيع اما اشتراط الحرية فلان الاحصاء يطلق عليها قال الله تعالى فمن لم يستطع  
منكم طولا ان ينكح المحصنات اي الحريرات انتهى ومنه يظهر ان الضم في عليا تنوين ان  
يكون اعيان الحرية ورج تباة الاستدلال بالاية الكريمة فان اطلاق المحصنات على  
الحريرات يدل على اطلاق الاحصاء على الحرية واما عبارة الدرر فلا يظهر له حاصل ارجاع  
الضم المذكور الى ذات الحر كما قيل في العبارة المذكورة لا اصلاح طحا **قوله**  
فالحكمة عما فهم مما قبلها من الوطئ والوطئ تعني موطؤه لا محالة **قوله**  
ونظيره لغيت زيدا اركبين لقد اصاب في ان قال بنظره دون ان يقول دونه  
فان الحال فيما نحن فيه جملة وفي هذا التركيب مفرد وكل صاحبى الحالين مذكور



في التركيب صريحاً وفيما نحن فيه احدى صيغتي كذا وصريحاً والاخر ضمني كما يشعر بذلك  
عبارة **قوله** ومبنى هذا الكلام على الشرع اراد بالشرع ما لا يبلغ من الضرب قايماً  
غير مخصوص بهذا الحد بل جاز في اكد وكلاهما وهو حال في الضمير في بدنه فيكون حال كونه  
لقول علي رضي الله عنه يضرب الرجل في اكد وقايماً والتأقعد وهو متقابل لقوله  
بواسطة وتحد جالس **قوله** قيل هو في الضمير لانه فيكون الشرط عدم الالتقاء  
على الارض مع اكد جليلة **قوله** وقيل ان يحد السوط في قوله لفظ صدر الشرع وقوله  
قيل ان يحد الضارب من فوق رأسه وهو اظهر من عبارة صاحب الدرر **قوله** وقيل  
ان يمكن بعد ضربه اي يمكن على العضو **قوله** وكل ذلك زيادة على المستحق هو الشيخ  
الحائ الذي يستحق الحد ويجب جرمية **قوله** لانه عليه الصلوة والسلام حضوراً مائة  
هي امرأة من قبيلة عامر **قوله** نشره هو كسر امة امرأة عداينة اقرت بالزنا  
محرم كغيره وهو عبارة الحائ في معنيها وبوافقه لفظ الزيلعي ايضا والذي يظهر من ارب  
هذا القول منهم ناظر ان يقيم كمال من كون حملها بالزنا او بغيره فانه منطبق الاستدلال  
من جهة ان الولد الذي على ماء الزنا حقيق بان لا يبايضه بقاءه على فلك ولد الزنا  
فقد اركت كون بهذا الكلام وهذا ينفع ما عسى ان يتوهم من المناقشات في قوله في حق  
حامل زنت وبين قوله والحلوف من ماء الزنا في كرم كغيره فليست **قوله** والحرض لا ينافي في  
اراد بالمرض هي هنا التماس باب **قوله** وحيث غلبت انواع اقتفي  
في ذلك اثر الزيلعي حيث عد الشبهة في العقل نوعاً ثالثاً وقد جعل صاحب الوقاية  
الشبهة الدارئة للحد على ضربين الضرب الاول في الفعل والضرب الثاني في الحمل  
وكذا لم يذكر صاحب الكنز الشبهة في العقد بعنوان الشبهة وانما بناء عليه الزيلعي  
وقول صاحب الدرر فيما سيجي ونالت انواع الشبهة فثبت العقد وثبت بالعقد  
اي مبنى على تنكيت الانواع بخلاف مسلك صاحب الوقاية والكنز **قوله** ووطي الحمرتين  
الامة الموهونة هذا هو رواية كتاب الحدود والام في رواية كتاب المهر من فروع قبيل  
الشبهة في الحمل كما في الهداية قال الزيلعي الرواية الاولى هي انتهى ويرتب على  
ذلك الصحيح وعقد هذا النوع ثمانية ثم ان القول المذكور مبنى ايضا على حد ووطي امة ابو  
نوعين **قوله** في ستة مواضع متعلق بقوله وهي تثبت في الحمل اي ثم ان الصواب  
في خمسة مواضع وكان منشاء الغلط على ووطي الحمرتين الامة الموهونة ثم هذا النوع  
بناء على رواية كتاب المهر من كما مر **قوله** لا الاول اي شبهة الفعل او رد عليه

عليه بعض من يعتني بفتح من علم الروم بما نفعه هذا المصنف في اطلاقه  
فان لمصلحة التثنية السب مع انه شبهة الفعل انتهى قلت ما في الدرر  
من إطلاق موافق لواء الكتب ولا خفاء في كون ما اورده شكلاً لا مائلاً وغاية  
ما يمكن ان يقال ان ما سبق في باب ثبوت النسب من ان المعتقد المبتوتة  
اعني المطلقة طلاقاً بائناً او ثلثاً اذا اولدت لاقول من نسبتين ثبت نسب  
ولم ولو لولهما مالا الا بدعوة ليس في صورة ما كان الوطى في عقد المطلقة  
تقابل على كون الوطى مضافاً الى وقت النكاح بخلاف مسئلتنا فانها مفروضة على  
ان الوطى في حدتها حيث لا يحد الرجل بذلك الوطى ولا يثبت نسب ولعل ان  
ظن حل ذلك الوطى **قوله** وهي تثبت بالعقد النكاح عند اية حنفية في ووطي محرم  
نكحها كان النسب بالزيت الذي اختاره ان يذكر ذلك بطريق التمثيل بان  
يقول كما في ووطي محرم نكحها قال الزيلعي ومن الشبهة في العقد ووطي المتروجة  
بغير شهود او بغير اذن المولا او ووطي امة تزوجها على الحرة او تزوج غيباً في عقد  
فوطئهن او ووطي تجوسية او مشركة تزوجها او جمع بين الاختين في عقد  
فوطئها او الاضيرة لو كان متوافقاً في جميع ذلك لا يجب الحد عند كيف كان  
انتهى **قوله** ولكن يرجع عقدي ان علم بذلك اي يرجع بالضرب ثم زالة كما  
صرح الزيلعي **قوله** وقال ظننت انها تحل في المواقف الكلام القوم وان قال  
ظننت وكذا وان قال حبتها امرأتى **قوله** لان الاخبار يعني ان ظنه اسند  
اما دليل شرعي وهو الاخبار فلذلك **قوله** لا الحرة والحرة فان الحرة  
المستأنية اذ ان زنا لم يحد عند اية حنفية لعمري لا يجب الحد بزنا حرة مستأنية  
بذمة في حق الحرة المستأنية واما الذمية فيحد وهذا عند اية حنفية وكذا لو زنا بمسنة  
بحد المسنة دون حد عند وكذا لا يجب الحد بزنا ذمتي او مسلم مستأنية بحد الذي و  
المسلم دون المستأنية عند اية حنفية ومحمد كما قرر الزيلعي وانه يظهر ان قوله هذا  
من تنقيح المسكتين السابقين **قوله** لانهم ليسوا بالمخاطبين بها لا يذهب عليك  
في كلامه من الكلامان هذا الضمير يجب الرجاء الى المستأنية اذ قد عرفت ان المراد  
بالحرة والحرة هي المستأنية ولا قرينة على ذلك قال في الهداية لانه حنفية ان فعل  
المستأنية زنا لانه مخاطب بالحرة كما هو الصحيح وان يكون مخاطباً بالشرايع  
على اصلها والتعليق من فعل هو زنا موجب لا حد عليها انتهى وهذا تحققت كون



ذلك في حق المتأمن يندفع عنه ناسي ان يتوهم كون ما في الهداية وغيره  
من انه لا خلاف في ان الكفار يحاطون بالايام والعقوبات والمعاملات بالعبادة ويندفع  
في حق المؤمن في الآخرة انتهى ويوضحه ما في الكفاية من ان الصحيح ان الكفر لا يمنع  
من الخطاب بالحرمات وانما لم يتم احدى المتأمن لفقد شرط الولاية وهو الاخليل في  
فعل نصارى كان زناهم غاب والمرأة تابعة في نفس الفعل دون حكم الفعل انتهى  
**وله** وقلن معي عسك كذا في الوقاية ونفهم منه اشتراط اخبار جاحل في البتة  
وليس كذلك بل يكفي خبر الواحد قال في فتح القدير فان قول الواحد مقبول في  
المعاملات انتهى **وله** قضى به عمر رضي الله عنه سهو ظاهر والصواب قضى به عمر رضي الله  
عنه وكان عمر رضي الله عنه في بيت المال على ما صرح به الزبلي وصاحب المال في **وله**  
ولامه وطى محرما نكحها انت في خبر بان قوله فيما سبق وبالفقد عند في وطى محرم نكحها  
مفهم عن ذكره ههنا فهو تكرار بلا طائل ثم ذكره صاحب الكفر ههنا اذ ليس في خبر  
كلامه ما سبق من صاحب الدرر **وله** وضمن الفاعل قيمة الدابة قال الزبلي وان  
كانت الدابة لغیر الفاعل بطالب صاحبها ان يدفعها اليه قيمتها ثم يخرج هكذا ذكر  
واو لا يعرف ذلك الاسماعي فعمل عليه انتهى ولا يذهب عليك ما بينه وبين ما  
في الدرر من الخلف الظاهرة **وله** وعند اب يوسف تحريف الظاهر من كلام الزبلي  
كون محمد في هذا القول **وله** فعند اب حنيفة يعز بامثال هذه الامور بعبارة  
صدر الشريعة بعينها قيل فيه كلام وهو ان هذه الامور قتل وليس يعزير  
كما لا يخفى بل الواجب عند التعزير الشرعي ستوف في فصله كما يعلم من الكتب  
انتهى واجيب عنه بان المراد بالتعزير ليس التعزير المصطلح لانه لا يبلغ مرتبة احدى  
انتهى ولعل هذا الاعتراض سهو ظاهر مبناه التصور في الاخذ والمراد بامثال  
هذه الامور هي وطى اجنبية زفت اليه ووطى محرم نكحها ووطى بيمينه روايتان  
في دبره فالجاذبة في المسائل فان التعزير فيها عند مذکور صريح في كلام الزبلي  
وغيره لا الامور التي اختلف الصحابة بها في حكم الواطئة كحاطن وفي الثاني من اثنان دبر  
يعزير ويودع في السجن حتى يتوب عنه **وله** لانها لا يقام هناك بالجديت  
وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا يقام احد ود في دار الحرب على ما ذكره صاحب  
الهداية وضمير في لانها للحد ودمعونة السب **وله** لانها لم ينفذ موجبة فلا يتقلب  
موجبة كل الباريين بكسر الجيم والفظ الزبلي فاذا لم ينفذ موجبة من الابد

منه الابتداء فلا يتقلب موجبا بالخروج اليها انتهى وانت الضمير الراجع الى الزنا  
بتأويل الفاحشة كما قيل **وله** اي الزنا بان لا يأتوا متاجرا للخدمة فزنا بها  
يجب عليه كذا ما صرح به الزبلي **وله** سواء كان المكر زانيا او مكرية وسواء كان المكر  
سلطا او غيره وهذا على قوطها وعند اب حنيفة لا يجب كذا اذا اكرهه غير السلطان فقد  
عند كذا قال الزبلي فيما في متن الدرر قوطها وانما اختاره لكونه هو المفق به والآن  
فلا يكون بدم تقييد الاكره باكره السلطان **بشهادة الزنا والبرق في حقه قوله**  
شهد بدم متقدم هكذا عبارة القوم والمراد به فيها ما يوجب كذا حقهما وعليه  
قول صاحب الدرر بعد اسطر ولو اقر له اي بالحق **وله** لان الشاهد في الحد ودخيل بين  
حقيقتين اي بين اجرين مطلوبين ليقال احسبت بكذا اجرا عند الله والاسم  
الحبة بكسر الحاء ومعنى الاجر والجمع المحبته صاحب الكفاية عم الصحاح **وله**  
اما الاول فمعناه ان يشهد كل من اثنين كذا في الشبهة والصواب كل  
اثنين كحان عبارة الهداية **وله** وجه الاستحسان وهو وجوب الحد كما ذكر في المتن  
**وله** اذ لو كانت امرأة او امته لفظ صيد الشريعة او امه وولد ولقد اصاب  
صاحب الدرر في هذا التفسير **وله** او اتفق جنتاه في وقته واختلفا في بلع الضم  
ان في جنتاه وفي بلع يتعدان الى الزنا يعني لو شهدا بربنا في وقت معين  
وبلغ معين واربعه اخرى بربنا في ذلك الوقت في بلد اخر كذا في شرح محرم  
الوقاية للشمني **وله** وان شهد الاصول بعد هم ذكر هذه الوصلية بعد ذكر  
جواب المسائل المذكورة حيث قيل لم يجد موافق لما في الوقاية ولعل الصواب  
تقديمها عليه وتعيينه بنبذة بشهادة الشهود على الشهود بها فانها  
من لواحقها كما فعل صاحب الكفر حيث قال او لا او شهدوا على شهادة اربعة  
وان شهد الاصول ايضا ثم قال لم يجد جوابا عما في جميع **وله** واما عدمه في الثاني  
فهذا عند اب حنيفة وعندهما كيد الرجل كحان الهداية وغيره **وله** لان قوطه حجة الضم  
لأن التي ينظران اليها وقلن انها بكر على ما يظهر من كلام القوم كصاحب الهداية  
وغيره وليس في شيئا كلامه ذكره من فلا يذهب عليك في تقريره من هذا الاجال  
المجمل **وله** لثمة الفسوق الظاهر لثمة الكذب كما وقع في عبارة الزبلي **وله**  
لانهم ما سبق المشهود عليه بالزنا كذا في الشبهة والصواب اي الزنا كما وقع في  
عبارة الزبلي **وله** بل فكوا بشهادة الاصول والحكاك للنفذ لا يكون قادرا



كذا قال الزبلي **قوله** لا نثبتها ودمهم قد ردت حج تعليل بقوله لم يقبل ولم يرض  
لتعليل قوله ولم يجزوا ايضا ثم ان هذا التعليل ردها دة الفروع يكون  
رد شهادة الاصول مطلقا وليس كذلك قال الزبلي وانما يقبل في المال شهادة  
الاصول بعد ما ردت شهادة الفروع لان شهادة الاصول لم ترد حقيقة وانما  
حصل منها شبهة الرد والمال ثبت مع الشبهة دون احد انتهى **قوله** لانهم كانوا  
مقامهم بالامر او التحليل كذا قال الزبلي **قوله** وشهادة في حادثة اذا ردت  
لم يقبل فيها ابرأ قال الزبلي هذا اذا ردت شهادة ودمهم مع الاهلية وان ردت  
لعدم الاهلية كالعبد والكفار تقبل شهادتهم في تلك الحادثة بعد العقوق والالام  
لزال الامناع انتهى فيما كان ينبغي من صاحب الدرر هذا الاطلاق **قوله** لا المشعوب  
تنظيم الزكوة والمنية على ما صرح به الزبلي فارجو ان يحل هذا عند خلافها قال الارش  
الضرب على بيت المال كدية رجمه على ما يحكي ومعرفة الارش ان يقوم المحمد وعنه اسلم  
هذا الاثر فينظر ما ينقص به القيمة ينقص من الدية بمقدار كذا في بعض شروح الهداية **قوله**  
لان كلامهم قد ف في الاصل قبل هذا في نسخ رايها هنا ولكن الصواب لان كلامهم  
بغيرية آخر الكلام وهو قوله بقي فزفا انتهى **قوله** فالدية على المذكورين عند قوله هذا اذا  
غير تجزية والاسم اما اذا قالوا هو عدول فظهر واجيبوا لا يضمنون لان العبد قد يكون  
عدلا كذا في الهداية والخاص **قوله** قالوا اعيانها اذا رجعوا عن التزكية حج قال الزبلي  
معناه اذا رجعوا عن التزكية بان قالوا نعمنا ان التزكية مع علمنا بالجهل وهذا عند ابي حنيفة  
وعندهما لم يضمنوا بالاجماع لانهم اخطوا فيما علموا العامة المسلمين انفسا واما قوله  
انتهى وتوقف عن تقريره ان ما ظنه صاحب الدرر قولين قول واحد واما القول الآخر  
فهو ان يثبتوا على شهادتهم **قوله** كما لو قيل من امر برجة فظهر حج قبل لا يخفى ان الظاهر  
المستدرك ان الغرض من هذه العبارة ان يكون ايضا هو كذا في المسئلة وضمن  
الدية من قتل المأمور برجة او زك شهودا فظهر واجيبوا او كذا رايها انتهى قلت  
ما اختاره صاحب الدرر ومنها هو عين عبارة الكثر وكان على اعتبار التشبيه بين  
الضمانين فوط لا منع ما سئل اليها **قوله** فضرر رجل غنقه قال الزبلي معناه فمكة كذا  
بعد تعديل الشهود وقضاء القاضي به انتهى **قوله** ويجب له دية في ماله لانه عدل قال  
في الهداية يجب في ثلث سنين لانه وجب بنفس القتل **قوله** ويجب الدية في ماله  
مربوطة بقوله فعلى القاتل الدية على ما يظهر من كلام الزبلي **قوله** وضمن بيت المال

المال ان لم يترك فخرج اى ضمن بيت المال ذاك الشهود وبالرجم فلم يتركوا  
فخرج فظهر واجيبوا كذا قال كما قال صدر الشريعة **قوله** ان لم يترك كذا في عبارة  
الوقاية ويوجد في بعض النسخ بالياء التمانية وفي بعضها بالوقاية اما على الاول  
فهو فعل اسند الى مصدر اى لم يقع التزكية واما على الثاني فهو اسند الى الشهود  
اذ يصح ان يقال الرجل قتلته وانما الممنوع المسلمون قتلته **قوله** وانما في  
تحريرى على اصله ان شهادتهم غير مقبولة في الاموال قال في المحرر معناه ان شهادتهم  
للامام الراى الاموال والعقود المالية كالبيع والاقالة والاجارة والظمان وحقوق  
المالية كالجار والبرص والاهل وكذا ما ثبت برجلين او رجل وامرأتين واما ما  
عدا ذلك فالعقوبات سواء كانت من حقوق الله تعالى او من حقوق الامم كالنكاح  
لا يثبت الا برجلين وكذا ما بطل على الرجل قال غالب من غير العقوبات كالنكاح والطلاق  
والرجعة والاسلام والردة والجرم والتعديل والموت والاعتبار من هذا القبيل انتهى  
**باب حد الشرب** **قوله** وعندهما ان يهدى مطلقا اى سواء كان في حق  
وجوب تحريم او في حق ما في الوقاية بينهما ان يخصصا لزيد كذا في عبارة ليس  
لاختصاص الحكم المذكور به بل سائر المكدرات ايضا ترك له في الحكم المذكور وانما  
خصص بالذكر لانه للغالب في ديارهم اولاد حيث يذكر في مقابلة فخر يكون كناية  
عن سائر المكدرات بحيث عرف الفقهاء وطحا قال في الهداية او جاء دابة سكران  
وعلى ذلك قوله والسكر بغير ما **قوله** وان اقره اى شرب الخمر قال في الهداية  
وكذا اذا اقره ويحكم بوجوده فيما كان ينبغي هذا الاطلاق واما قوله فيما سبق واخذ بها  
فلا يفتى فيها وكان التعديل ذلك على ما سبق من النصير بانه ان اقره شرب الخمر  
بعد زوال البرج لا يحد ثم ان مسئلة السكر بغير ما لا بد ان يتصور فيما اذا صاح في شرب  
النبيذ مثلا وبقيت رايحة حتى لا يسقط الحد بالتقادم فانه في الشرب انما هو بغير وال  
الراجحة لا بغير والسكر كما مر في باب شهادة الزنا والرجوع عنه قول صاحب الهداية  
ورجها موجود يدل على ما قررناه دلالة ظاهرة فيستدبر **قوله** بلا اقرار وشهادة قبيحة  
للمسكتين ثم ان الراجحة تشترط وجود ما عند العقل حتى لو اخذوه ورجها بوجوبه  
ثم انقطعت فيل ان يثبتوا به الى الامام بعد ما قد يجب الحد ولذا قال صاحب الكنز  
بعد مضى رجها لا بعد ما قد تكانه عليه الزبلي **قوله** او رجع عنه اقرار شرب الخمر و  
شرب السكر عبارة المتق موافقة لعبارة الوقاية وتصرف فيما صاحب الدرر في الشرح



بنحو لفظ السكر بنحوين وتقدر المضاف بين لفظي الخمر والسكر هو لفظ الشرب  
**قوله** بنحوين كذا في النهاية قال في الكفاية وفي المستصفى هو السمع **قوله** وهو  
 عصر الرجل ذاك الشد وهو البند قال في الكفاية ولم يرد به هذا الخاص بل المراد  
 المسكرات التي توجب الخمر وانما قصده لانه الغالب في بلاد فم وجاز  
 ان يراد به السكر وعلى التقديرين لا بد من الاضمار فان مجرد الاقرار بالسكر لا يجب  
 احدهما لم يقل انه سكره الاشارة الى الخمر وكذا الوجه الاخر ان الشرب لا يوجب كذا  
 ما لم يوجب السكر انتهى وتعرف من هذا التقرير ان تقدير مضاف وهو لفظ شرب لا يحكي  
 شيئا في دفع الخمر والوارد على ما افترقه في صحيح لفظ السكر كما ظنه صاحب الدرر **قوله**  
 وقيل هو كل شراب سكران اتفق على عموم الظاهر لا يظهر صحة رواية ورواية وان ارد  
 كل شراب سكر غير خمر فموجبه القول الاول على ما قرره **قوله** واما عدم تبعيتها ووجه  
 ان ربحا فلان الراية محتملة ولا بد من ذلك ان هذا التعليل لا يتقدم الصور بل قال  
 الزبلي فلما لم يحتمل ان شرابا سكر ما او مضطر او الراية محتملة ايضا فلا يجب كذا بانك  
 انتهى **قوله** وكذا الشرب قد يقع عن الكراه او اضطرار الظاهر ان ذلك ناظر الى المستبين  
 ولفظ كذا يفيد كونه تعليلا آخر ولا يجب ان سكره ان سكره البند قال  
 في الكفاية ومن سكره البند اي الذي خلا واشتد فاسم البند يقع على البند والتم والتم  
 فمادام حلوه شربها واذا غلا واشتد وقذف بالزبد وعاقول ايا حقيقه وقول ايا يوقف  
 الا وجه كل شراب دون السكر وعند محمد وان في الاجل انتهى وقال الزبلي المراد بالسكر البند  
 الابيض الخمر على ما يجي في موضوعه انتهى **قوله** كالسبح رواية اجماع الصغار لا يام الجنون  
 تنزل على ان السكر اصل في السبح مباح ولاتنا في بينهما كذا في الغاية الاحتمالية والبرهان  
 جمع رمت وهي رمت وهي من كذا في كتاب جمع الجمع وهي الفرس والردوبة تحت  
 مليل كذا في القاموس **قوله** وكذا الشرب المله لا يوجب كذا ولو سكر من كذا في كتاب  
 الشربة في غابة البيا نقلا عن شرح الطحاوي **قوله** فيجوز فيه الرجوع كما في سائر  
 الحدود وهذا لانه يحتمل ان يكون صادقا فصا شربة واحد وانه كذا قال الزبلي  
**قوله** فلزيادة احتمال الكذب في اقراره اي في اقرار السكران على احتمال الكذب في  
 الاقرار مطلقا فاورث شبهة فلا يعتبر فيما يندري بالشبهات قبل الزنا والشرب ويجوز  
 كذا قال الزبلي **قوله** بخلاف هذا القذف اي بخلاف الاقرار بجحد القذف كما صرح به الزبلي  
 ثم ان العصاص وغيره من حقوق العباد مثل القذف في ذلك لانه لا يحتمل الرجوع

الرجوع ذكره الزبلي **قوله** كما في سائر مقرراته قال فان الاحكام الشرعية كصحة الاقرار  
 والطلاق والعتاق جارية عليه زجره لانه ارتداده لا يثبت لانه امر حقيقي لا يقاد  
 لاحكام كذا في الاوضح **قوله** اقيم عليه بعض احكام بعض هذا الشرب كما تقتضيه سياق  
 الكلام **قوله** لا سيما ان الحدود اذا كانت من جنس واحد متداخلة فيه ما فيه اولى  
 مودى التداخل الاستيناف بل خلافا فهو متقابلا بالتضاد فلا وجه لتعليل المسئلة  
 بذلك ولعل وجه المسئلة هو ان التداخل انما هو في صورة ما اجتمع اسباب متعددة  
 للحد قبل اقامة الحد وما نحن فيه ليس به ذلك في شئ فليست برباب حد القذف **قوله**  
 اي مكلف يعني عاقلا بالغيا لو قال اي حرا مكلف كذا في الوقاية لكان اصوب لان  
 موجب قذف المملوك هو التعزير على ما يجي في باب **قوله** وايضا القذف صادق فيه في  
 وجه غير العفيف بخبرة الزبلي لان المقذوف اذا لم يكن عفيفا يكون القاذف صادقا  
 فيه والصدق لا يوجب الحد **قوله** متعلق بزنا والمعتوقين بعد يعني به التعلق  
 المعنوي فانه في الحقيقة متعلق بمقدور يقع حاله في الاشياء الثلاثة اي كائنه تلك الاشياء  
 في حاله القذف **قوله** يحتمل المعانية يعني مثبته اياه في اسباب المرأة كذا في الهداية  
 حد القذف يطلب للمقذوف المحصن انت غير ما فيه المرأة كذا في النسبة لا قول القاذف  
 ليس لانتك وليس بابين فلان فانه ان اريد بالمقذوف هو اني طبت فيها فاحصا  
 ليس بشرط بل الشرط فيها احصا فلهذا في تقييد المقذوف بالمحصن صحتها وان  
 اريد به انه لا كان القذف راجعا الى حقيقة فالطلب ليس بالطلب بل بالحق طبت على امرها  
**قوله** اوراة المراد به زناه وهو زوج ام ذكره الزبلي **قوله** فلا حد في ثبته بعد سهر  
 ظاهر اذ ليس من مسئلتنا في حقيقة ولا حكم **قوله** فانهم جيل من الناس في سواد العراق  
 تحتصون بلا خلاف ذميمة وخدم فصاحة وهو كذا في النون والباء ثم ان الظاهر في كتب  
 اللغة ان الجبل هو البند واما البند فواحد منهم كروم ورومي وهندي وهندي فقول  
 صاحب الدرر في تفسير البند فانهم جيل لا يكلو له ساحة **قوله** ويطلب عطف على طلب  
 المحذوف من موقع القذف في نسبة ج ههنا المسئلة موضوع في الكثرة وغيره على ان يقول  
 القاذف لرجل بابين الزانية **قوله** خلافا لمحمد الظاهر حكم القوم باجمعهم ان اختلف  
 في هذه المسئلة انما هو لفرق هذا على ما منه **قوله** خلافا لفرق في المسئلة كذا في  
 اصحابها ان المقذوف اذا كان محصنا جارا لابين الكافر او العبد ان يطالب بالحدود  
 الاخرى بنوت حق المطالبة به لولد الولد حال قيام الولد على ما قرره الزبلي وغيره **قوله**



او ولد بنت هو داخل في قوله والولد وان سفل ولا يظهر فائق للتحقق بالذكر وقد  
صدر الشريعة في الحرم فان المسئلة مفروضة على وجود الولد **قوله** وعنه لا يطال  
الامر يثبت بالوصية لم يجد ذلك من جهة خبره وانما المنسوب اليه هو اختلاف في ولد  
البنت فقط قال في الكافي روى عن محمد انه لا يثبت المطالبة لولد البنت لانه منسوب  
اليه لا اليه لانها امه فلا يلحقه الشين بغيره امه انتهى **قوله** لان المطالب في حكمه  
حق الله تعالى اي القالب كما سيجي بهذا اللفظ ايضا والخلاف فيه لثبوت في فان المطالب  
شنع في العبد ثم ان هذا غير موافق لما في كتب المأصول من ان ما اجمع فيه في حق الله تعالى في حق  
العبد غالب عندنا انما هو هذا القذف بخصوصه لا بجمع الحدود وان خبر هذا القذف من الحدود  
خالص حتى انه تعالى **قوله** يقذف امه متعلق بالمسئلين **قوله** احرة المسئلة يعني بها  
المسئلة الميتة لانها اذا كانت حية فالمطالبة لولا انها اصل وجود المقدوف وليس لاخر  
المطالبة حتى اذا كان المقدوف حيا فاما ان ليس لاحد ان يخطئ بالحد كذا في سورة الاحزاب  
**قوله** قد اخذ اذا طالب كل منهما الآخر ولو كان كجيب عبد احد وهو فاحصة لانه قاذف  
بقوله بل انت واخر وان كان قاذفا لكنه لا يجد يقذف العبد كذا في فتح القدير **قوله** حيث  
يحد قاذف الصواب قاذفها كما وقع في عبارة الزبلي **قوله** او يقذف رجل وطئ في غير ملكه  
كل وجه كالاجنية **قوله** والاصل ان من وطئ وطئا حراما لعينه محرم لان الزنا هو الوطئ  
الحرم لعينه وان كان محرما لغيره حد قاذفا لانه ليس بزنائ كما قال الزبلي **قوله** او من زنت  
اي وضع المسئلة في امرأة موافق للهداية سواء كان زنا ما في دار الحرب او في دار الاسلام كذا  
في شروحه الهداية وقال في الكافي التقييد بالنظرانية في الهداية التناقضية وحكم كذا  
لو قذف مسلما زنا في حال كفره **قوله** او يقذف مكاتب في اي لاحد يقذف المكاتب مات  
ونترك ما لا ينبغي بديل كتابته لان الحد انما يجب يقذف احرة وفي حرمية هذا الكتاب اختلاف  
في الصحابة قال صدر الشريعة **قوله** كامة المجوسية او مكاتبته فان حرمه الاول موقفة الزنا  
الاسلام والثانية الزنا بالغير وعندنا يوسف وطئ المكاتب سقط الاصل قال صدر الشريعة  
**قوله** اذا اقر القاذف انما اذا اقر ولم يتم المقدوف بنية على القذف فالقول للفاذف  
ولا يمين عليه لانه لا يخلف في كدود على ما ذكر في كتاب الدعوى **قوله** او اقراره به اي  
بالزنا فعلى الصواب واقر به المقدوف اذا لمعنى لشرائط الاربعة في الشهادة على اقرار  
ولو بالزنا على انه قال في تحفة الفقهاء لا تشهد الشهود على اقراره اربع مرات في مجلس  
مختلفة في حضرة من ليس له ولاية اقامة الحد وقال في لا يثبت من الشهادة لان الزنا

لان الزنا ان كان منكرا فقد رجع عن الاقرار وان مقرر فلا عبرة للشهود وما في الدرر  
بخالف **قوله** اي اربع ايام اربع مجالس وتبين من هذا التفسير ان قوله كما مر متعلق  
بمسئلة الاقرار فقط كما يتضح ذلك من اجابة او ابل هذا الكتاب **فصل التعذيب قوله**  
في الكشاف العذر المنعج قال صدر الشريعة اصل العذر بمعنى الرد والردع انتهى وكذا  
في الكافي **قوله** لان ما دونهما لا يقع به الرجوع اي ما دونهما من جنس الضرب كما يقتضيه  
العلم كيف ولم يذكر خبره في المتن مما قيل ان هذا ينافي في قوله فيما سبق او الصفع  
او تعريك الاذن انتهى مني على تصور النظر **قوله** ولا تعذيب احسا كذا في نسخ هذا  
الكتاب والصواب الاصل كما وقع في عبارة الزبلي فان لفظ احسا ليس بغير ثابت في  
اللفظ ولا موجود في كلامهم وان ثبت فهو جمع حسيته صايف جمع حسيته ولا يفي  
في هذا المقام **قوله** وان منصوصا عليه اي وان كان حد القذف منصوصا عليه الكتاب  
بخلاف حد الشرب فانه ثابت باجماع الصحابة على ما مر غير مرة **قوله** وحد الشرب  
قيل على حد القذف عبارة صدر الشريعة انتهت ههنا وقد سبق من في باب الشرب  
ان حد الشرب ثابت بالاجماع ولم يتفرع بهذا القياس ولا يكون سندا ذلك الاجماع  
قياسا كما يدعي صاحب الدرر **قوله** لان حد الشرب الظاهر ان هذا علة للاصحاح  
متفرع على ما سبق من تعيين الشرب جانيبان دون القذف فيكون المناسبات يقال  
على ان حد الشرب لانه فهم على الاصحاح مرة من التفرع المذكور كذا قيل **قوله** غاية ان سندا  
الاجماع هو القياس لا يذهب عليك ان هذا يحتاج الى النص بالنقل **قوله** احدهما اذا  
اصاب من الاجنية حكم حرام اراد بكل حرام غير اجماع مثل تلبسها وتحننها **قوله** هو لا يجر على  
زنا اهله قال في القاموس عار على امرأة وهي عليه نازخه انتهى **قوله** وقيل  
هي من يكون همها الزنا اي يكون الزنا انما بعد ما تحقق فعله منه على ما يتبادر من  
العبارة المذكورة عليه مني اندر اهتكت قوله ان مقتضى هذه المعاني كذا في ذلك  
في الف كما في الذخيرة حيث في شتر القصة بذلك ثم قيل عقيب فلا يكون هذا قاذفا بالزنا  
انتهى والظاهر ان مناه هو ان التهمة بالزنا لا يستلزم تحقق فعل الزنا وعدم التنبأ  
تأنيبا در من مثل هذه العبارة وما قيل من ان احتمال رادة المعنى الثاني ينافي  
ايراث الشبهة واستطاعت الحد وان لم يتعين الحمل عليه انتهى ليس كلام مجرور لان  
اللفظ لا يكون بالاختلاف في تفسيره محتملا فلا يصلح مدار الايراث الشبهة وهذا  
ظاهر ثم لو تفرع لفظا بئس وبني عليه حكم هذا التفسير كما وقع من صاحب الذخيرة



فلا كلام في صحة **د** وقيل هي المجرى الخشخشة الزائفة في قوله صدر الشريعة **د**  
اقول يريد على ظاهره ان مقتضى هذه المقارحة لا يذهب عليك ان القيمة على الاول  
مفسرة بالزائفة فلا يفيد زيادة امر قبيح وما في ما قلناه من الشناعة لا يجدي في  
ان يابني عليه هذا الامر او من عدم وجوده في ما بين القيمة موافق لما في الوقاية  
ولكن مخالف لما في جامع المضمات شرع القدوري من وجوب التحريم والظاهر ان  
فيه اختلافا بين الشيخ **د** كما وجب في ما بين الزائفة كما مر لا يذهب عليك  
ان مسئلة ابن الزائفة لم تخرج كلامه صريحا نعم المسئلة المعنوية في باب حد القذف  
يطلب منه يقع القذف في نفسه بقذف الميت موضوعه على ان يقول القاذف  
يا ابن الزائفة كما في الهداية والكنز والوقاية وقد اشترنا الى ذلك هناك **د**  
يوتبع ما قال الزيلعي المؤيد ما قلنا من ان الحكم انما يجب اذا قذف بصريح الزنا او  
هو حكم بان يدل عليه اللفظ اقتضاء والقذف بصريح الزنا في هذا الباب ناظر  
اما ما ذكره سند ان السؤال في قوله يا ابن الزائفة **د** نسبة الى الزنا بطريق الالتفات  
قد استوضح الزيلعي ذلك في موضع آخر حيث قال لو قال لغيره لست بابن فلانة غضب  
حد لانه قذف لانه خفية لانه اذا كان من غير ابيه المنسوب اليه كان من الزنا ضرورة هو  
اذا كان لغير ابيه ولا يعتبر احتمال كونه من غيره وبالكتاب او بالوطي بالشبهة لان  
ذلك احتمال بعيد فلا يصار اليه ولو اجمعت على ما وجب الحكم ابد انتهى **د** والمقتضى  
اذا ثبت ثبت بجميع لوازمه لا يبرى الكلام هذا وجه صحة ولفظ الزيلعي اذا ثبت ثبت  
ما هو ضروري وهو الموافقة لما في كتب الاصول فلهذا ما افاده بالتغيير بلا موجب قال  
في التوضيح ان مقتضى ثبت بقدر الضرورة فلا يكون كالملفوظ حتى لا يجب ان يثبت  
جميع شروطه ثبت من الاركان والشروط ما لا يحتمل سقوطه اما ما يحتمل سقوطه  
في الجملة فلا يثبت انتهى ثم ان كون الحكم من اركان الزنا وشروطه ممنوع فضلا عن  
ان يكون مما لا يحتمل السقوط اصلا ففي صحة ما قال الزيلعي كلام ولعل الصواب  
في النسخة عن الاشكال كذا كور ان يثبت بما قاله صاحب الكفاية من ان الجوابين احدهما  
ان مقتضى القياس لست لابيك ان لا يقع الحكم اذ يجوز ان لا يكون ثابت بالنسبة  
من ابيه ولا يكون انه زائفة بان كانت موطوءة بشبهة لكن وجب فيه الحكم  
استحسانا بان ابن مسعود رضي الله عنه كذا بقذف محصنة او نفي رجل من ابيه والاخر  
انه وان كان كناية عن القذف وموجب بسبب القياس ان لا يحكم بغيره وجوب

وجوب الحكم في الكفاية لاستتار المراد اذ لم يكن مستتر الكناية بمنزلة الصريح  
في حد استحسانا كما قال للقاذف هو كما قلت فاذ يحكم وان لم يكن صريحا فليقتصر **د**  
لكنه بعد موضع تأمل لعل وجه التأمل هو ان لفظ القيمة لم يسمع استعماله في غير هذا  
المعنى واخذه من القاب وهو بمعنى السعال لا يدل على ذلك قوله في بيان الفرق  
بين المستلبيين بل استعمل فيه بعد وصفه بمعنى آخر كما مر لا يظهر وجه صحة اي  
حق العبد غالب فيه هذا التفسير مخالف للكلام قال في كتاب القضاء من خلاصة التفسير  
مخصص حتى العبد ولذا يجري فيه الاستخفاف انتهى **د** بخلاف الحد الذي خالص حتى انه  
تلك وهذا الخلف على ان يكون الفارق في الحد وهو ان يثبت كافي في الفرق بينه  
وبين التعزير في الاحكام المذكورة من حيث ان التعزير يخص حتى العبد غالب فيه  
ثم ان ما ذكره اهل الاصول في كتبهم هو ان ما هو خالص حتى انه يثبت الحد واما ما هو  
غير حد القذف والمقصود الاصل هو هنا ذكر حد القذف لتظهر الفرق بينه وبين التعزير  
في الاحكام المذكورة **كتاب بالسيرة د** وشروط كونها سيرة متنا قبل ان لا يذهب عليك  
ان هذا ليس من الشرط بل الشرط هو كون المأخوذ مقدار عشرة دراهم مضمونا  
وهذا التبيين لذلك المقدار **د** حتى لو بريق عشرة بر الايت او عشرة مضمونة  
اي جمعة القيمة كما في الهداية **د** كما في قصاص وهذا القذف قال صدر الشريعة واما  
يشترط الاربعون الزنا بالنسبة على خلاف قياس فما سواه يقي على الاصل وهو ان يكره  
مؤاخذة بقراره انتهى **د** كما في سائر الحقوق قال الزيلعي في شرح العبرة المذكورة  
لا بد من الحد ودفعه يقبل فيه الاشارة الى الرجال ومنه يظهر ان افادة كون  
الانهاد من الرجال مقصودا صلي بخصوصه في تلك العبادة فلا وجه لقول صاحب  
كما في سائر الحقوق وقول من قال قيد للاقرار والشهادة معا لا يقيد في دفع ذلك  
شيئا نعم لو كانت العبارة تنقطع بالاقرار والشهادة لكان لما قاله في حق ان  
تقيد قولان اقررة بقوله كما في القصاص وهذا القذف لا يلزم ما قاله ذلك القائل  
ولعل العبارة كما في سائر الحدود وفيوافق ما قاله الزيلعي وان كانت الشيخ على ما قرناه  
اولا **د** ومتى هي وهذا العلم انها متفاداة ام لا وعليه كلام القوم باجمعهم قال  
في النهاية وتقدم العهد في الرقة يمنع القطع اذا ثبت بالبينه واما اذا ظهر الرقة  
بالاقرار فلا يحتاج الامام الى السؤال عن الزمان لان التفاديم لا يمنع صحة الاقرار كذا  
في المبسوط والخط فاعلم بهذا ان ما ذكره في الكتاب بخصوص بما اذا ثبت الرقة بالبينه



انتهى وقد يقال لا بد ان يعلم ان الرقة في حالة الصفر ام لا وحالة الجنون ام لا فالسؤال  
منها ما دخل في متى فلا يكون مخصوصا بصورة البينة بل يكون في الاقرار ايضا **قوله**  
وكم في قول صدر الشريعة ترفع الى الرقة والمراد المسروق في المام لم يعلم ان  
المسروق كان مضابا ولا انتهى **قوله** وعن سرق فيعلم انه من ذوى رحم محرم ام لا  
قال في النهاية ذكر في المبسوط ولم يذكر السؤال عن سرق لان المسروق منه عام  
لا يخص المشهود منه بالرقة منه فلا حاجة الى السؤال عن ذلك انتهى يريد ان ذلك  
ينبغي ان لا يثبت عن الشهود في حال في الحاشي فاذا بينوا ذلك ولا يعرف القاطن  
ان هذا من قبل حتى يثبت عنهما لانه صار متظافا بارتكاب جريمة ولا يمكن التوفيق  
بالكفيل فلا كفالة في هذه ولا يمكن من القضاء قبل ظهور عدلتهما ويجب انتهى **قوله**  
وان شارك جميع في السرقة تدل على دخول كل واحد منهم جميعا ولا يقدر في ذلك كون  
معين الارجح سارقا قاطنا وبه يظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة دخول  
بيت من واحد ومباذله من هو خارج كما سيأتي فان حكمه في عدم القطع عليهما نعم ولو قال  
فاذا دخل كل واحد في بيتي فبعضهم الاخذ في الحاشي لكان البعد عن الاشتباه قال  
الزبيدي في خبري عليهم جميعا استحسانا سوا الباب سواء خرجوا من الحوز او بعث في فوزه او خرج  
هو بعد هم في فورهم لان بذلك يحصل التعاون انتهى ويظهر من كلامه ايضا كون وضع  
المسئلة على دخول كل واحد من جميعهم **قوله** وكان حقيقا لا يتعل على الواحد قال الزبيدي في تعليل  
لانه لا يرعب في سرقة التفتيل في الابواب انتهى ولعله لو علمه باسقاط الكفالة في الرقة لكان  
اصوب لان ما حمله اثنان فصاعدا لا يأخذ بالحاشي **قوله** وفالكه رطبة وغيره على غير عبارة  
هذه موافقة لعبارة الوقاية وكان الظاهر ان يقال وفالكه رطبة او على شجر مكان الكثر  
**قوله** لعدم الاحرار للمسئلة الاخيرة واما التي قبلها فمعلقة يتنازع الفاء ويجازي  
فيظهر من الهداية نعم ان تعليل الفالكه بالرطبة يخرج الباب من التمر فانه يقطع على الرواية  
المشهوره كما خرج به في الغاية الاكلمية **قوله** لانها يوجدان مباح الاصل يريدان  
جنسهما مباح الاصل غير مرغوب فيه كما خرج به الزبيدي وذلك لان الظاهر ان بعض  
المسئلة في العلم منها وهو ما يرعب فيه في الجملة **قوله** ولو كان سرقة النفس من حوز خاص  
له اى لزوم فيكون قوله في كتمان من حوز خاص له قيد للمسئلة الاولى وهو موافق لما في  
الوقاية وللفظ صاحب الهداية من حوز الاخر فينظم الصورتين وهو الظاهر **قوله** وعام  
نهار الشيخ الموجودة عندنا هكذا ولا صحة له لان عدم القطع في مسئلة اتمام غير متعبد

متعبد بالنار على ما دل عليه كتب القوم والصواب للموافق لقوله في الشرح لوجود الاذن  
عادة في الاول وحقيقته في الثاني هو كون عبارة المتعبد بقوله وحام وببيت اذن  
فيه نارا كما في الوقاية والهداية وغيرهما ولا مانع بجعل تلك العبارة في الشرح لما  
ينسبنا عليه **قوله** والمراد بهما نفس الكم المشدود فيه الدراهم كما في النهاية **قوله** ولو كان  
مكان القطع لانه لما حل الرباط الذي كان وقت الدراهم في الكم فاضاح في اخذ الدراهم  
على ادخال الكم فقد هتك حرز بخلاف ما اذا كان حل الرباط من داخل الكم فانه لا يقطع اليد  
لانه لما حل الرباط من داخل الكم بقيت الدراهم ظاهرة تجلوة وكان اخذ الدراهم خارج  
الكم فلا يقطع اليد لانه لم يهتك حرز واخذ المال لانه وان دخل اليد في الكم انما ادخلها بكل  
الرباط لا لاخذ المال عن الكم انتهى **قوله** او كما قال صدر الشريعة المراد ادخال اليد في الكم فلا  
لاحل الرباط كما مر انتهى **فصل** **قوله** جواب هذا الشرط قوله الاله لم يقطع ليس  
فيما ياتي لفظ لم يقطع والظاهر انه ساقط من قوله سواء او محله غيب قوله وان اقرأت روى  
ثم ان معناه لم يقطع ال روى فينظم جواب المسئلة في قوله او اقرأه احد هاتين  
سبيل اليد فلا ياتي في قوله حيث لا يقطع **قوله** قبل القبض كذا في نسخة المتحفي  
والصواب قبل القطع كما في الوقاية بنه عليه بعض العلماء **قوله** وصاحب الوقاية قال في الكفاية  
تعلق المحيط اراد رجلا باع عشرة دراهم بعشرين درهما وقبض العشرين في حاشي **قوله**  
وسرق العشرين منه يقطع ال روى بحصونه عند علمائنا الثلثة لان هذا المال  
بمنزلة المغصوب انتهى **قوله** ويستبضع قال في مواج الدراية يستعمل منه الضاد وان كان  
الصواب كسر ما انتهى **قوله** اصالة لا ياتية متعلق بقوله ان كذا صمواع الفسهم كان قوله  
لاسترداد ما متعلق به **قوله** فاذا كان اصيلا في الحفوة وجب الاستيفاء وسبغ في كتاب  
الوكالة ان الوكيل يستيف الحق والقود لا يصح فلا يجوز اقامتها بغية الموكل عن المجلس  
لانها ليست بالاشياء فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لانه من نوعه شبهة **قوله**  
ولا يصح شيئا عند ابا حنيفة وعند هاتين قطضان من قطع لاجل حال صدر الشريعة  
**قوله** وان حضر جميعا فقطعت بره بحضورهم لا يصح شيئا بالوفاء يعني ان مسئلة  
المتن في صور الكفاية وفي صورة البعض خلافية كما بنه عليه صاحب الترشيع **قوله**  
وانقص قيمة بحيث لا ياتي في العشرة **باب قطع الطريق** **قوله** حتى اذا ازل  
قد اتمم الجنازة واليهام يقال جنازة القوم تركوا امر الترهيم الى آخره كذا في الصحاح **قوله**



لان الحق لا وجب حقا لله تعالى وذلك لما تقرر في كتب الاصول ان حد قاطع الطريق خالص  
حيث الله تعالى عندنا **قوله** فلكون في النقص ان كانت اجزاء قال في الوقاية عقيب قوله  
فلا حد ولولوى قوده او ارشده وعفوه انتهى والذي يظهر من كلام صدر الشريعة ان يكون  
القود ناظر الى صورة كون القتل عمدا او الاثر ناظر الى كون القتل غير عمد وكلامه صريح  
في كون الارش محرما بمعنى الدية وان كان الاثر في المشهور اسما للواجب على ما دون  
النفس كما يجي في اول كتاب الديات من صاحب الدرر ايضا ثم ان تخصيص القود بالذكر  
في قوله ويكون له اي للمواري القود غير صحيح بل كان اللازم ذكر الارش مواريضا تنظم  
الكلام ما لم يكن عمدا ايضا ولعل من ذلك التفسير المفرد صاحب الدرر هو الفضول  
عن اطلاق الارش على الدية حيث ظنه مخصوصا بالعمد فوقع فيما وقع **كتاب بشرية قوله**  
في ومطبوخ التي مشهور وزان حمل شيئا انه ان يطلع او يمشي ولم يفتح فيقال لم  
في والابدال والادغام غير مشهور لان الاصل في باب لا يدغم وناء الله وغيره بنا  
من باع اذا كان غير فصيح كذا في المصباح **قوله** قال الربيعي وهو الصواب لما روي ان  
كبار الصحابة كانوا يشربون الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه انت جبريل مقتضى العبادة  
المذكورة عموم الطلاء ولهذا القسم الذي هو الثلث اخر غيره ايضا والمذكورة في المحيط  
هو كون الطلاء اسما للثلث لا اعم منه **قوله** وغلط الخ في منع الصلوة بما زاد على درهم  
منها وهو الحق قول واحد وفيما ذهب اقل ثلثه في الغنى اذ اطلع فيه روايتان كما في منع  
التمر والزبيب وما في الدرر على ترجيح رواية الخلطة في الاول ولم تعرض لكم الاخرى في ذلك  
**قوله** وينفع الزبيب بنا لا يذهب عليك ان النفع هو ان ينفع الزبيب في الماء ويترك  
ايما حتى يستخرج الاطلاوية كما صرح به في غاية البيان في اضافة النفع الى الزبيب  
ما لا يخفى وكذا في تقييد البنية فيما سجي بالطلع اذ البنية هو المطبوخ في ماء الزبيب وفي  
طوبه كما صرح به في غاية البيان **قوله** ولم يجز سعيها ولم يصح منافعها اي اذا كانت الخمر  
مسلم كما صرح به في غاية البيان فالاستثناء في قوله الا ان يكون في منقطع زيادة في البيا  
**قوله** وخبره لعدم القاطع لعل منبأه كون النصوص الواردة في تحريم الخمر واقعة بلفظ  
الشرب قال محمد بن الحسن ولا حد عليه لان اجزاء التنقل خالص على الخمر فيصير حكمه كالمسك  
واذا كانت الغلبة للتنقل كان هذا الحكم لا شرعا كما في غاية البيان فلا بد عليه من قبل  
لانك ان خمره قيلت في قطع قطعة ايضا انتهى **كتاب لبيات قوله** وان لا يكون بينهما  
شبهة ولا داي لا يكون المقتول ولد القاتل وان كان كسفا وانما عكس وهو عدم كون

كون القاتل ولد المقتول فيغير مشروطا وجوب العود كما يجي في الباب الثاني **قوله** اما في  
الاول فهو ان القواعد المقررة في الاصول تخصيص بالذكر لا يدل على انخصر تخصيص الخمر  
انت خبر بان مبنى الاستدلال المذكور ليس ذلك بل اقرره صاحب الكفاية من ان حكم الخمر  
القتل المذكور في اية القصاص هو القتل العمدا لا اوجب الدية في القتل الخطا على ما قال في كتاب  
ومن قتل مؤمنا خطأ فخره برقبة مؤمنة ودية مسلمة لا اهل ولا اصل ان يكون كل منهما  
محمولا على حالة فلما اخص ما يوجب الدية بالقتل خطأ في النص القطعي كان ما يوجب القصاص  
غير الخطا لا محالة وهو العمد **قوله** واما في الثاني فهو ان القواعد المقررة في الاصول في ذكر  
في الكفاية وغيره ان الاستدلال المذكور منبأه ان يكون الحدث المذكور مشهورا متقنة الامة  
بالقول وهو يصلح منبأ لما سكت عنه الكتاب انتهى ومنع ذلك مع صريح الثقات في كفاية  
لا يخفى واما ما قيل في دفع هذا الاشكال من ان الحديث دليل **قوله** مستقل في بيان وجوب العمد  
وليس التخصيص ما في الآية حتى يرد عليه في فني الف ليعبر في الهداية وشعره فان سوت  
كلهم جميعا على تقييد ما في الآية بوصف العمدية منبأ على الحديث المذكور والاشكال مورد عليهم  
**قوله** لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فخره برقبة مؤمنة الآية كذا في الكافي ولعله لو قيل  
لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلهم وكثر برقبة مؤمنة فمن  
لم يجد نصيا مشهورا متساعيا كان قهر السادة **قوله** انما شبه العمدية برقبة مؤمنة  
في النفس كما هو المذكور في الشفاء **قوله** يعني اذا اخرج عضو باله حارجه قيل هكذا  
في النسخ الموجودة ولكن الظاهر ان بقول باله غير حارجه لتحقيق معنى شبه العمدية  
**قوله** فليس فيه في فيما دون النفس شبهها في شبه العمد فالذي فيه انها هو عمد او خطأ  
كذا في غاية البيان **قوله** ولو عمدا انت خبر بان تخصيص ذلك بهذا النوع من الخطا يرى  
كالخطا والصواب ما في الوقاية حيث قال في الخطا ولو جسد اقصا الكرمية مسلما ظنه صيدا  
او حوتيا وخطا كرمية خضا فاصاب دمي **قوله** واما قال ولو جسد الرقع توهم ان العمد  
مال في لا يذهب عليك ان مبنى هذا التوهم ان يقال في بيان حكم الخطا وما يجزى جراه والدية  
على عاقبته وكلامه فيما سجي حال عن هذا التقييد **قوله** وضمان الاموال لا يكون في عاقبة  
في اي دفع ذلك اذا كان قبله خطأ يكون الدية على العاقبة او الاجتماع بان يرى ادبيا  
ينظنه صيدا فاصاب غيره من الناس هذا ما خود بعينه في كلام الربيعي وتوضيحه ان الخطا في  
القصص تحقيق بان يرى ادبيا ينظنه صيدا او الخطا في الفعل تحقيق باصا به غير ذلك المادى  
فالا ابتداء في الابتداء الصورة المذكورة والناء في انتهاها وبذلك يكون مثلا لا يمكن



ولا يقدح فيه عدم اصابة ما قصده ثم ان مراد الربيعي وصاحب الدرر من تقرير الكلام  
على الوجه المذكور التمسك على ان قوله اما في القصد والفضل منفصلة مانعة اكلوا ما نفقه جمع  
كما يتبع بعض العلماء **قوله** والكفارة والدية كان مقتضى الكلام ان يقول والدية  
على العاقلة كما ينهناك عليه **قوله** واجتبه في الضمان هكذا في نسخ رايها يكون  
الصواب واجتبه بالخطا كما وقع في عبارة صدر الشريعة **باب ما يوجب القود ومآلا**  
**ويجب قوله** تمام المماثلة فيه تأمل وكان الظاهر تعليل المسئلة بدليل ثم صورة القتل  
بالعدو ايضا **قوله** لان الشك في جنة بانه تفاوت الى انقصا فلا يمنع لا يذهب عليك  
ان هذا يكون تعليل على خلاف النص وهو غير معتبر وان كان على طريق دلالة النص  
**قوله** والمراد بما روي الحرية بفتح الحاء ان المراد بالكافرة الحديث الذي استدل به في  
على مذهبه بحرية يعني المستأمن منهم كما يجي منهم التبرج بذلك حيث قال فيكون  
مستأمن ضرورة قال في النهاية في تفسيره يعني من لا يكل فتك من اهل حرب كالتب  
والصياغة لا يقتل المؤمنون بهم انتهى ثم ان الضمير في سياقه للحديث اي يكون تبعا  
الحديث بيا منقوطة بنقطتين تحت لان العبارة المذكورة بعد ذلك اللفظ  
المستدل به لا قبله وقوله ولا ذو عهد في معنى بدل في سياقه بدل من الكل **قوله** والعطف  
للمغايرة دفع لما عسى ان يقال اهل الجوز ان ايراد بذي العهد المسلم وطرح دفعه  
ان العطف يقتضي المغايرة فاذا انشأ باب ارادة المسلم من ذي العهدتين  
ان ايراد ذي الذي فيكون حاصل المعنى ولا يقتل مؤمن وذو الذي مع ان القصاص  
جاري بين الذين عندنا وعندهم انما يقتل ذو العهد بالكافر بحرية وعلى هذا لا يصح  
حمل لفظ الكافرة الحديث على الذي وادار استدل لا يلزم الا على ذلك قال في الكفاية  
فان قيل هذا ابتداء اي لا يقتل ذو عهد مدة حكمه قلنا المراد بالاول نفي القتل  
قصاصا لانني مطلقا القتل هكذا الثاني تحقيقا للعطف انتهى **قوله** فقد اطل دمه اي اهدر  
ذكره في الكفاية **قوله** كذا اي يجب ايضا شام سلاح حج لا يذهب عليك ان كذا متعلق  
بقوله ولا شئ له على ما صرح به في آخره الكلام فالصواب ان يقول ههنا اي لا يجب  
عليه شئ مكتفيا بذلك على ما سيجي **قوله** قابل دون مالك وتام الحديث حتى تحزنا  
وتقتل فيكون ثم شهد الاخرة وقابل على صفة الامر من المفاعلة ودون ههنا بمعنى  
عند فتعند المضروب عبارة الهداية والوقاية فتعند الاخر فان قتل المضروب وغيره سواء  
في حكم المسئلة على ما صرح به وقول صاحب الدرر في الشرح فاذا اقتل اخراجه مني على

على ذلك مع انه لم يخرج الحق على جراه **قوله** يقتض يخرج ثبت عيانا لا يذهب عليك  
في كلامه ههنا من سوء الانتظام اذا كان من الواجب عليه استجاب كون الحجر وحزنا  
حتى لا انتهى **قوله** ولو كان جرحه اياه بخمس مسئلة ينبغي ان يجعل جرح المسئلة وما يتعلق  
بها في مسئلة الابن مستأف في الذكر اذ لا وجه لربطها بالصورتين قبلها بادا الوصول  
كما يظهر من سياق كلامه صاحب الدرر **قوله** وهو بان في رتبة كل ذلك الواقع في نسخ صدر الشريعة  
كله بالكاف والام والنون والذال المهملة وقدر في ذلك في بعض النسخ التماسية  
بما نصه كلنداردت اقرار انين باسمة فويين ورغابت شديت وانرا كلنك نركون  
انتهى ولعل صاحب الدرر لا اطلاع على ذلك قال في تفسيره كلنك قصر للمعنى او يعني ان  
ذلك التفسير من صدر الشريعة مخالف لما في المغرب من ان المراد هو الذي يعمل به في الطاب  
ومقتضى ان يكون تفسيره بالفارسية بيل وكنت فيج الكاف والنون الاول ولا يقدح في ذلك  
قوله لانه في معنى السلاج فان ما يقال لم يبل قد يجعل في السلاج والحرب به شهورة ديار  
البحر خصوصا فيما وراء الهند ويقال لمن يستعمله من الجيش بيلداران كما يقال شمشير  
داران وينزه داران ثم ان التبرج الميم وتشديد الزاء المهملة **قوله** وروى عنه اذا  
خرج وجب به القصاص لما روي عن ابا حنيفة بغيره عدم جرح في المطلقا وهو مسئلة الحق  
وروى عنه ايضا انه اذا جرح بظهر المرء وجب به القصاص والافلا قال في الهداية وهو  
الاصح فلو جعل في الشرع متنا وما في الحق شرعا كان اولى **قوله** ولا عوده هكذا يوجد  
في النسخ بالضمير الرجوع الى امر كالضمير في ظاهره وهو الصواب كما يظهر من الهداية واما ما وقع  
في اكثر النسخ لفظ عود بلا ضمير فلا يرى له وجه صحة فان القود مطلقا ليس غير العود وقد سبق  
حكم **قوله** وبلى القصاص من يرتج قال في غايه البيان في سيج الدم هو الذي يستحق مال  
المقتول على فرايض الله تعالى لذكره والاشي في ذلك سواء حتى الزوج والزوجة وبه  
صرح الكرمي في مختصره انتهى ويستوفى الكبير قبل كبير الصغير بان كان للمقتول اخوان  
احدهما صغير والاخر كبير كذا في الكفاية **قوله** ويقعد ابو المعنوه من افاد القاتل بالقتل  
فتعدي به كما في القاموس **قوله** لان الابيه ولاية لنفسه فيليه فان استيفاء القصاص  
من الولاية على النفس على ما صرح به في الهداية **قوله** وللولى الصلح فقط اي لا يقدح  
ولا العفو وتعرض في الشرح لتعليل الاول واهمل التعرض للثاني **قوله** وهي  
مختصة بالاب يرجع معنى ولاية النفس **قوله** وما دونها زيادة منه على في النون  
الموجودة عندنا وقوله في الشرح او قطع بين عمدا مترب على تلك الزيادة



ولعلها غير صواب كيف وفي هذه الصورة لا يتصور الارث **قوله** لان الوجود  
منهم قتلان والوجود منه قتل واحد كما في النسخ والصواب للموافق لبيان  
صاحب الهداية والزبلي لان الوجود منه قتل واحد وما يتحقق في حق قتل واحد والتقدير  
لتصريح العبارة المذكورة بارجاع ضمير كجرح الاول والاولى كما لا يخفى **قوله** لكن ان كان  
بلا اجماع اي نحن معاشر الشافعية كما يقتضيه السياق وان كان قولهم في ذلك موافق  
لقول حنيفة وهذا اللفظ الزبلي فاقضى صاحب الدرر انثريه ولو قال لكنه عرف الشرع  
كما في الهداية كان الامر اوضح **قوله** الا يرى ان قول الواجب قتل واحد جماعة  
المصدر في هذه العبارة مضاف الى مفعول ولفظ جماعة مرفوع على انه فاعل كما يقال  
جئت من ضرب اللقيح لجملة دبر فرفع الجملة ما يقتل ولو قال في قتل جماعة واحد اعني  
الزبلي كان اول **قوله** رجل حرج رجلا فاستشهد الجرح او الاوليات في النسخ هذا  
الاطلاق ما في النزاع في آخر الفصل الثالث من كتاب الجنائيات وهو ما نصه الشهيد  
الجرح ان فلانا لم يجرح ومات الجرح ان كان معروفا فاعل الحكم والناس لم يسمع الشهاد  
وان لم يكن معروفا فصح انثريه **قوله** وان غني الجرح او الاوليات بعد الجرح قبل الموت  
جاز العفو استسنا كما في فتاوى المسعودي قال في الثانية جرح اوصى خذ مودة  
ان يعني في قاتله والقتل عند اكلان باطلا في قياس قول حنيفة نعم انثريه **باب العود**  
**فيما دون النفس** **قوله** فقلع ان قلعت ويرد ان كثر هذا موافق لما في الوقاية  
والذكور في الحاشي نكاح الميسرة ان يرد بالبر وقد رماك منهن او اصلها ان  
قلعها ولا تعلق لتعذر المماثلة فربما تغيب ثباته **قوله** ولا تود ايضا قطع يده نصف  
الاعضاء من اول هذا الباب حيث بين في الشرح ان قوله في الفصل في  
المن احترز عنه **قوله** فان شئت وجب العود اي تود النفس **قوله** لا الاتقياض  
والا بنطج يجرى فيها اي فلا يجرى المماثلة كما قال صدر الشريعة **قوله** اي ناقصة الاعضاء  
عبارة صدر الشريعة او ناقصة باصبع وهو الظاهر البعيد عن ارباب خلا المقصود  
**قوله** بخلاف اليد المقطوعة كذا في النسخ التي رايها قال بعض العلماء قد وقع في نسخ  
المقصود بخلاف الشرع بخلاف يد القاطع وقد ضربت بالفهم لعدم صحة المعنى لكن لما وقع في  
بعض نسخ هذا الكتاب المقطوع بدل القاطع خيرة الاما ترى انثريه **قوله** كما في الشارح  
والصحة الا اذا كانت يد القاطع مثلاً او يد المني عليه صحيحة واخذ بديه واحدة وهي  
وية النفس **قوله** ومات في عشرة وهذا اذا ضرب عشرة في موضع ونسوين

وتسعين في موضع آخر موضع التسعين وبهرى موضع العشرة والا لا يمكن  
الفرق بين سرية العشرة وبهرى تسعين كذا في معراج الدراية **قوله** وكذا ان كان  
ان دخلت يقال ان دخل الجرح بهاء كذا في تاج الاسماء **قوله** وان بقي اي الابر وجب طهارة  
عدل في النهاية وان ضرب رجلاً مائة سوط وجرحه وبقى طهارة كجرحه حكمة عدل بقا  
الامر والارث انما يجب باعتبار الامر في النفس انثريه **قوله** عفا المقطوع عن القاطع  
الظاهر عن القطع كما في عبارة الكنتز والوقاية وعليه ينبغي قوله فيما سيجي وعندهما العفو  
عن القطع عن النفس **قوله** هذا عند ابا حنيفة ليعرف الفرق البهينة ليعرف بين هذه المسئلة  
وبين ما يجي بعد ثمانية الرزق على الجنابة واما صاحباه في الحكم في التزويج على اليد عندهما  
حكم التزويج على الجنابة بعينه على ما يجي كذا في شرح الهداية وغيره **قوله** فنجب البرية لعدم  
صحة العفو عن النفس الظاهر ان ذلك لعدم التناول كما ضرب به **قوله** وهو في مالها  
الضم للمدحوع للدية ولعله بالتأويل **قوله** واما سقط لتعذر الاستيفاء ولقيام المانع  
وهو التفاوت بين طرفيها كذا في الكفاية **قوله** ان استويا اي قدر اوصفاً كما طرح  
به الزبلي لان الدية على العاقلة ما اذا كان عمداً لان الدية عليها والمهر على الزوج فلا فائدة  
في استيفاء كل واحد منهما حقيقة فتقاصان كذا قال الزبلي **قوله** ودفع على العاقلة اي  
عاقلة المرأة **قوله** ولا مال سواه هذا قيد ذكره صدر الشريعة ولم يخل من جهة غيره وفانظر  
التقييد بليست بواضح نعم ان عبارة ولا مال سوى هذا الذي يستدعيه صحة المعنى  
ان يكون الاشارة في كلامه الى الدية لان جعلها لمهر المثل على ما عتبه صاحب الدرر لا يجرى له  
محل صحيح لان مهر المثل لها والذي للزوج انما هو الدية كما سبق منه التبرج به قبل  
اسطر ولعل منشاؤه التوضيح في اخذ المهر اذ هو كلام صدر الشريعة فكيف يجوز منوط  
قال في الهداية فمن المآل ان ترجع المرأة عليهم لموجب جنائيتها **قوله** والراي ان  
وصية اي الزانية الدية على مهر المثل لانها الدية كما ان قوله وصيته من الحق فخر المبتدأ  
سابقاً كذا ذكره ههنا لما بين المبتدأ والخبر الظاهر من عجز عادية في هذا الباب  
**قوله** ويصح لانه في الاجانب كذا قال الزبلي ولفظ لا انهم ليسوا بقبول **قوله** فان كان  
يجزى في الثلث برفع عنهم ايضا حق العادة ان تقول برفع ايضا عنهم فان المهر اذ رفع  
عنهم الزانية على مهر المثل كما رفع عنهم مقدار المثل **قوله** فصار كالامام اي القاضي كما في  
الغاية الاحكامية وعليه بناء الكلام فيما سيجي **قوله** بل العفو من ذنب اليه لكن خذت  
الصلة نعيم وعلى ذلك المذهب في الشرح فانه من مذنب الى الامر ندامه باب



قتل دعوتة والفاعل نادب والمفعول مندوب في الشرح فانه من المنبر وكذلك  
وتحت العبارة في الهجاء هو مندوب الى العفو فهي على اصلها **قوله** ويرد على ظاهره  
ان استيفاء القصاص بنفسه في هذه الصورة اذا اوردت شبهة بسقط بها  
القصاص لا يذهب عليك ان ما اوردت شبهة بسقط بها القصاص هو كونه في معنى  
المخطئ لانه قصد استيفاء حق القتل على امر منه لان موث ذلك استيفاء القصاص  
بنفسه نعم لو قال اذا اوردت ما ذكر شبهة بسقط بها القصاص مع استيفاء القصاص بنفسه  
الحال له وجه في الجملة **قوله** كان ينبغي ان يورث حكم القاضي في الصورة الاولى شبهة  
بسقط بها القصاص اذ اورد بالصورة الاولى ما ذكر قبل هذه المسئلة بقوله قطعت  
فما تفتل المقتضى منه واراد بحكم القاضي فيها حكم ثبوت قود قطع يد لغيره على زيد قصاصا  
فوجه الورود ان يقال لا يكون حكم القاضي يقطع اليد شبهة في ذر القتل عنه بعد ما مات  
المقتضى له وينقلب الى دية كما في مسئلتنا **قوله** بل يوجب القصاص على مدعي القطع في  
تصوير المسئلة الشبهة هو كونه يدعي قطع يد زيد قصاصا والامر بالقصاص في العبارة  
المذكورة هو القصاص والقصاص بالقتل امر متبادلا للدية فيه لا القصاص بالقطع كما هو  
الواقع اولا وقد استنبه الامر في هذا المقام على الناظرين فخرم خير واحد منهم بان كل واحد  
من لفظ القصاص ولفظ القاضي ههنا غلط **قوله** واستنبه عند القاضي فامر بالقصاص  
لفظ صاحب الهجاء ومن قطعت يده فاقض له من اليد ثم مات فانه يقتل المقتضى انتهى  
ولما كان من الظاهر ان قوله فاقض له محمول على الاقتصار بحكم القاضي قال صاحب  
ذلك وبني عليه كلامه في انشاء المسئلة الثانية حيث قال وكان ينبغي ان يورث  
حكم القاضي في الصورة الاولى **بالمشهادتين** فان اخبارهما عفو للقصاص  
اي عفو منهما لانها زعمان القصاص قد سقط وزعمهما معتبر في انفسهما كما يقال  
الزبلي وانما قال اخبارهما مع ان السبق على الشهادة بينهما تلبيحا الى ان شهادتهما  
باطلة لانها لا يجزى ان انفسهما نفع وهو انقلاب القود مالا كما خرج بالزبلي وغيره  
فينقلب شهادتهما اخبارا **قوله** ولا مال لهما فكذب القائل ولو شربك قال في  
الهجاء واذا انقلب نصيبهما مالا فلا يقبل الا بجهة انتهى **قوله** لانه لا ماصدقهما  
القائل دون الشهود وعليه كما قال الزبلي **قوله** واذا دعي بطلان حتى ان شربك قال  
لكن يزعمون كلامهم ان نصيب الوالي عليه قد سقط بعفو وهو غير كافي ليقبل قوطم عليه  
وتحول نصيبه ايضا مالا فوجب عليه كل الدية انتهى **قوله** وما اقرت شربك فقد بطل

فقد بطل تكذيبه قال في غاية البين هو مع اضافة المصدر الى الفاعل اي تكذيب المشهود عليه  
في انكار العفو يعني لما صدق المشهود عليك هذين صار تصديقك كذبيا منه لقائل  
في انكاره العفو انتهى وقول الزبلي قد بطل باقراره بالعفو لكونه تكذيبا لم واضح **قوله**  
بان قال احد هما قتل بعضا والاخر قتل بالسيف قال في تحريمه ولو شهد بالقتل  
بالسيف والاخر بالشكين لم يجز ولو كانت الشهادة باقراره جاز انتهى ومنه  
يظهر ان مدار بطلان الشهادة مجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة اصدحا  
العمد وموجب شهادة الاخر الخطا كما في المثال المذكور في الدرر **قوله** لان الاصل في القتل  
العمد قال الزبلي في تعليقه لان المطلق يحل على الكامل فلا يشب الخطا بانك انتهى  
**قوله** اما شهد بقتل زيد عمرا وادخله في الحجة وقال قتلناه جميعا كما قرره الزبلي **قوله**  
اذا لم يظهر كذبهما في شهادتهما وان ظهر كذب كقوله **قوله** ضمن الوالي الدية ولا ضمان  
على الشهود كما في الجنايات التاتارخانية **قوله** في الصورتين للعاقلة انت خير بان  
الدية في العمد لا يكون على القاتل **قوله** في حق الضمان وان كل اراد بالحل يخرج  
عن احوال الحج كما في مسئلة حيث قال ويجب الجزاء على محرم رمي صيدا الحج لان القاتل  
قاطع للشرية بغير جرح الرمي وهو جناية تنقضي بها قيمة المرمي اليه بالاضافة  
اما ما قيل لانه فيجب عليه ذلك حتى لو كانت قيمة الفادهم قبل الرمي وثمما ثمة بعد  
لزمه ضمانا كذا قال الزبلي **قوله** فارتد المرمي اليه يرد ان الضمير مستتر في ارتد راجع  
الى المرمي وهو عبارة عن المرمي اليه **باب الديات** **قوله** وهي الدية المفظة الضمير  
راجع الى كون الارباع من المذكورات في شبه العمدة ارباعا قوا من مسعود وفيه اختلاف  
الصحابة وذكر محمد بن عبد الله في الاصل عمر والمغيرة وابا موسى ان دية منة العتق  
ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون مابين بينة اي نازل عامها كلها خلقه في بطون  
اولاد ما وهو قول محمد والشافعي رحمهم الله عن علي رضي الله عنه ان ثلث وثلثون  
حقة ثلث وثلثون جذعة في بطون اولاد ما انتهى فعند ابي حنيفة دية وابي يوسف  
في هذا التفريع تاج من وجوه والمراد ان القولين المذكورين الذين اصرحوا لابي  
حنيفة وابي يوسف والاخر لم يردوا في يمين تجار حيين عن اختلاف الصحابة  
وان كان قول علي كرم الله وجهه لم يذهب اليه احد من هؤلاء الاثمة الاربعة كما تحت  
مما نقلنا عن غاية البين **قوله** واربعون نسبة كلها الا في عبارة غاية البين واربعون  
ما بين بينة ايا نازل عامها **قوله** وكفا رتهما هكذا يوجد في نسخ هذا الكتاب الصواب



كثارتها بغير المنعني عابداً انما الخطأ ونسب العمد كما يظهر من الكفر وشبهه للزيتي **قوله**  
وندى المرأة قال في الكافي وندى المرأة تنويت منفعة الايضاح بخلاف ندى الرجل  
لانه ليس فيه تنويت المنفعة ولا اجمال على الكمال فتجب فيه حكومة عدل انتهى **قوله**  
حيث يجب في كل ما دية كاملة سواء كان المراد بالشعار حروف العيز والاهدا  
قسمته للرجال باسم الحمل وايتها اريد كان مستقيماً لان في كل واحد من الشعار  
منابذة دية كاملة فلا يحل المعنى ولو قطع الحرفين باسداً بها يجب دية واحدة كذا  
قال الزيتي ثم ان المراد بكل الشعار الاربعة في العينين **قوله** كالاذن ان حصة  
اي المرتفعة في شخص بالغه شخصاً قال في الجهره شخص من مكان الى مكان اذا  
سار في ارتفاع كذا في غاية البيان **فصل** **قوله** ما ذكره الموضحة وهو الياسير  
غوراً بالمبارج **قوله** التي تخرج من جلد اي تحته ولا تخرج الدم مأخوذة من جرح  
القصار والتوب اذا استقم في الدوق كذا قال الزيتي **قوله** تسمى سمي قاي تسمى  
تلك الجلد الرفيعة فيكون تسمية تلك السجة كذلك من مجاز المجاورة  
**قوله** ويجزئه ذكره المراد منها حكمة عند البول كذا في شروح الهداية نقل عن الخيرة  
**قوله** وكلامه في ذلك قال في النجاة بان لم يستعمل انتهى ويجب الدية في ان  
الضبي اذا استعمل وان لم يستعمل كان فيه حكومة عدل انتهى وفي كلام الزيتي مخالفة  
**قوله** ودخل الرشد الحمر هذا على ما سبق من ان العقل اذا ذهب بالضرر الدية وكذا  
اذا ذهب سموا وبصره او شمه او ذوقه وهي مسئلة الهداية **قوله** حتى لو نبت  
الشعر سقط الرشد من هذه المسئلة سيجي في آخر هذا الباب حيث او التيم شجرة  
الح **قوله** والدية وجبت لنوات الشعر اي لغو كل الشعر كما وقع في لفظ الزيتي **قوله**  
بل دية المفصل لعل هذه المسئلة في الزيتي لكن هذا لا يوافق كلامه فانه قال في  
هذه الصورة يكتفي بأش واحد وان لم ينفع بما بقي فان مراده بالأش الرشد  
الاصبع لا الرشد المفصل وهو موافق لما افصح عنه ثابته في حواشي الهداية  
حيث قال وذكر الطحاوي والجامع الصغير البركان والجامع الصغير القاضى طابا  
يجب دية الاصبع اذا استل الباني من الاصبع دية اليد اذا استل اليد انتهى  
نعم قال في الهداية واصبع قطع مفصلة الا على ما يفتي بل دية المفصل والحكومة  
فيما بقي انتهى قال في الكافي وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فمثل ما يفتي من  
الاصبع اذ ظهر اليد فلا قصاص في شيء من ذلك اجماعاً ويشيئ ان يجب الدية

الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل انتهى وما فيها طريقة الزيتي فلا يذهب ما في  
كلام صاحب الدرر من خلط احدى الطريقين بالآخرى ثم ان التعقيب بعدم الانتفاع  
بما بقي اولاً كما وقع من الزيتي زائداً لا يخل بتمتة كما ان التعقيب بالانتفاع لما بقي **قوله**  
وانما كان كذلك لكونها عضو او احداً **قوله** وقال في الخلاصة ثم فيها اذا استودت  
او احضرت او احمرت انما تجب الدية او احمرت او احضرت او دخلها عيب بوجه من الوجوه  
بالكسر لا قصاص ويجب الدية في ماله انتهى ثم قال نقل عن الفتاوى الصغير ثم  
اذا احضرت او اسودت او احمرت انما تجب الدية اذا كانت منفوعة بالمضغ فان لم تنف  
ان كان من الانسان التي ترى تجب الدية لفوات منفوعة اجمال وان لم يكن واحد  
منها لا يجب شيء انتهى ولا يذهب عليك ان ذكرهما مع صاحب الخلاصة انما هو على كون  
كل منهما رواية مستقلة في المسئلة واختار صاحب الكافي الرواية الاولى منها فتعبد  
اطلاقاً بتأنيهاً وقع في الخلاصة من الرواية الثانية كما ذهب اليه صاحب الدرر لا يرى  
وجه صحة نعم لو لم يكن في المسئلة الرواية واحدة وان كان حمل المطلق في الكلام  
على المقيّد توفيقاً بين الكلامين الواقعيين فيهما كان له وجه في الجملة وليس  
اما الاول فلان كل منهما مذكور في كلام صاحب الخلاصة كما عرفت واما الثاني  
فليس بجندج اما البياض على هذا الا يكون كلام الكافي على اطلاقه منطوقاً على الصحة  
فليست به اذا كانت منفوعة المضغ والآفلوكان مما يرى يجب ايضا والآ فلا جعل هذا  
المجموع من عبارة الخلاصة متناً وابتغى غيره مشرراً **قوله** فثبتت سن الاول الى سن  
المقتضى له كما قال الزيتي **قوله** وجب للرشد في الصورين اما في الصورة الاولى  
فظاهر واما في الصورة الثانية فتجب على المقتضى له ارشد سن المقتضى من قرّة النبي  
**فصل** **قوله** وجب خزة اي على عاقلة الضارب كما في الهداية وغيره الا يرى  
لا قوله بعد اسطر ماروي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان الرسول صلى الله عليه وسلم  
جعل على العاقلة في سنة **قوله** فان ضربت اي الامة وجب قيمة حياتها في شكوكا في  
نظر آلا حال التلف كذا في غاية البيان **قوله** وقد مر ان العبرة بحالة الرمي لا الوصول  
لا يذهب عليك انه لا ماس كذلك بما نحن فيه نعم لو قال لان الجناية قد تمت فبها  
لكنها لم تقترن حق الجنين مقصود الا بعد الانفصال فاشبه الرمي الذي ثم من الرمي  
ولم يمت في حق الرمي الا بعد الاصل انتهى **قوله** ويلزم منه كون القيمة للموت لا لموت  
بتأنيث مسند الى القيمة قال في غاية البيان قال ابو الليث ولم يجد في اجماع الصغير

بالمضغ



ان القيمة يكون للموكل او تكون من اثم المضرور فيجوز ان يقال ان القيمة للموكل لانه لا يوجب  
على العاقل القيمة صار كان الرجل قتل مملوكه لان وجوب الضمان استند الى الضرب وقت  
كان مملوكا كذا قال الفقيه انتهى فبني صاحب الدرر كلامه بهذا على ترجيح ابي الليث وقد قيل  
عنه من قال هكذا في عامة النسخ والحق انه تصحف من قوله لانه وورثته انتهى **قوله** ولو امر  
امرأة فقلت لا يضمن المأمورة ان فعل المأمورة مستعمل في الأثرة ولا يواخذة المأمورة  
بشيء فلا دلالة فيه على سقوط الالب من الأثرة فانه اذا كان بلا أدلة يضمن عاقبتها  
الدية والآفل يلزم شيء فلا وجه لما قيل من ان الظاهر هو ان عدم الضمان بعد ان  
اذن لها زوجه في السقاط على ما يدل عليه سوى كلام صاحب الخصة والآفل واما الالب  
لا يكون سببا لسقوط حق الالب وهو ظاهر انتهى **باب تجديد في الطريق وغيره قوله**  
وضمن دية من مات في الظاهر منه ان يكون الضامن هو احدث نفعه وليس كذلك  
بل على قلبه كما صرح به في الهداية بل عامة الكتب اوتام فيه في اثناء الصلوة وكذا الوتام  
في غير الصلوة كما في الهداية والافصح على الاول بوجه ان يكون الحكم في غير الصلوة على  
خلاف وليس كذلك فبذلك باليس لانه ان كان حائطا سقط على ان سقط  
الانف تلف الالب ان يوقع ذلك الشيء المحمول عليه والثاني تلف الالب بذلك  
الشيء المحمول بعد ما وقع في العواقب **قوله** مسلم او ذمي بعد ان كان حرا بالثبوت  
صغير اذن وليته بالخصوص فيه او كان عبدا اذن له مولاه بالخصوص كذا في شرح الطحاوي  
**قوله** ولا حاجة الى الاستظهار حتى لو اختلف صاحباه في طوبى بفضله وجب عليه الضمان وان  
لم يشهد عليه كذا في العناية الاكيدة قال في الهداية ويقبل شهادته رجل وامرأتين  
على التقدم لان ههنا ليست بشهادة على القتل انتهى **قوله** وذكره في الكتب فيمكن  
من الانبات عند التكاليف من باب الاحتياط كذا في الهداية **قوله** ضمن متعلق به  
بطلب فيكبر فيه اظهار في مقام الاضمار لانه من الموصولة عبارة عن ذي خابط مال  
وهو مذکور في اول الكلام والظاهر ان ما قاله مني عن الذبول عن السج والصواب  
ان يجعل في عبارة في قوله ومن يملك بيانه بين ذوا خابط مال **قوله** عطف على ضمير ضمن  
في هذا هو منه والصواب جعله معطوفا على قوله ذو خابط وقبضه كسرى او لا عبارة  
الهداية قبضها لان الدار ثوبت سماعي **قوله** لانه التفرع اي تفرع الطريق كما في الهادي  
**قوله** لان الحافز وابا بالنسبة مستقدا باعتبار ملكه وشريكه واما في ملكه فهو مستقدا  
**باب جنابة البيعة وجنابة** فيما يمكن الاحتراز عنه كالابطا والكدم والصدوم

والصدوم واجتط لانه ليس من ضرور السبق فبذلك بشرط السلامة عنه ولا يمكن الاحتراز  
عن النفع بالرجل والذبح مع السير على الدابة فلم ينعقد بها كقوله الربيعي **قوله** لان تبعه بها  
هو عبارة الربيعي بعينها والظاهر ان الضمير الاول بالمرور والثاني الى السلامة كما قال بعد  
اسطر فبقيد بشرط السلامة **قوله** حتى يحرم الميراث ويلزم الكفارة متعلق بالاشياء ضمن  
ما تلف مطلقا اي سواء كانت واقفة او سائرة ذكره صاحب الكفاية **قوله** فان الاحتراز  
عن ههنا الاشياء لتعيل لقوله ضمن الراكب **قوله** عطف على وطئت واتبعت ولقد اصاب  
صاحب الوقاية حيث لم يوصل بينهما شيء ولا يذهب عليك ما في كلام صاحب الدرر من سوء التفسير  
**قوله** برجلها او ذنبها قيل فيكون النفع بمعنى مطلق الضرب ههنا انتهى وقد سبق منه تفسير  
بضرب الدابة كذا حافزا ويحتمل ان يكون ههنا العبارة من قبيل علقها بمنها وما دبارد الا  
ما نحت برجلها او ضرب بذنبها **قوله** اذا لم يكن الاحتراز عنها اي من النفع على ما يظهر  
من صريح كلام الربيعي **قوله** حتى لو وقعها في الطريق يضمن اي يضمن النفع كما قال الربيعي **قوله**  
وان لم يمكنه من النفع اي ان لم يمكنه الاحتراز عنها **قوله** فصار مستقدا بالاتفاق لفظ الربيعي  
فصار مستقدا بالاتفاق وسئل الطريق فيضنه انتهى **قوله** لا رجليها اراد به النفع بالرجل كما سبق  
في لفظ القدوري في مقابلة وهذا اقتضا وان صاحب الهداية حيث فسرها الاصابة بالرجل  
وان على خلاف الظاهر اذا كان ان تفسر بالوطي كما صرح به صاحب الكفاية ثم انه لا بد من ان يتعلق  
قوله هذا الحكم بالابن اذ لا بأس له بالتقيد كما سبق من كلامه فلا يذهب عليك ما في اختياره  
من سوء الترتيب **قوله** اي كل صورة يضمن فيها الراكب هذا عبارة اجماع الصغير المسئلة  
وعبارة القدوري فيهما والضام من ما اصاب بيد ما او رجليها والقائد ضامن  
بيد ما دون رجليها على ما صرح به في الهداية فلا وجه لتفسير احديهما بالآخرى مع عدم  
اتحادهما لا مفهوما ولا مالا مع في المتن من خلط احديهما بالآخرى بلا داعية الى ذلك  
فيكون في تقريره معهما ضبط من وجهين **قوله** كالمراكب في غير الابطا فانه مستلزام  
لا يتصل به الا المحل شيء واما المراكب في الابطا فبما سيرة فيه لان التلف يتلفه ونقل الدابة  
تبع له فان سيرة الدابة مضاف اليه وهي التي لا كما يظهر من الهداية **قوله** كالمراكب اي كالمراكب  
في الابطا على ما صرح به في الهداية **قوله** وهذا الحكم مطرد ومنعكس في الصحيح الحكم  
المثاليه على ما يظهر من كلام الربيعي هو ما ذكره بقوله كل صورة يضمن فيها الراكب  
القائد **قوله** وذكر القدوري ان الراكب يضمن النفع بالرجل اي ولا يضمنها القائد  
والراكب فما ظهر من قوله وغايته عن بهر الراكب وهو ما أخذ من كلام الربيعي ثم انه يبي



ان يجعل هذا القول مربوطاً بقوله في الحق لا راجعاً لها والقول المأخوذ الذي عليه اكثر المتأخرين  
ان التابع لا يغير النسخة ايضا وجبارة الحق غير وافية بذلك كما تحققت **قوله**  
وعليه على الراكب الكفارة قال في الهداية ليس على الراكب فيما وراءه الا بطاء  
كفارة انتهى وقد فانت صاحب الدرر هذا التفسير ان الصواب وعلى الراكب  
الكفارة بالاطهار لان الراكب ليس بمذكور في كلام الوقاية **قوله** وفيه  
خلاف زفر وان افني اذ يجب عند هذا على كل واحد منهما نصف **قوله** لان في  
تعلق برقبتهما حج قال في غاية البيان لان الجناية متعلقة برقبته العبد لانه وبهذا  
يرفع فيها الا ان يعزبه المولى فلما مات فانت تحمل الجناية بلا حلف ولا يضمن المولى شيئا  
لان موت العبد لم يكن من فعله انتهى وبه يستوضح ما في الدرر من الاجمال **قوله** وهذا  
القدر يأخذه وفي المقتول قال في غاية البيان يأخذه ورثة المقتول لان المقتول في صورة  
العبد نصف القيمة وقد اختلف هذا القدر فبطل ما زاد على ذلك من نصف دية المقتول لان  
ما زاد سقط بموت العبد من غير خلف انتهى **قوله** او لعدم احكام الضمير لشرطه على  
ما يظهر من عبارة الرزقي **قوله** وضمن في قفاء عين ثمة القصاب قال في الكفاية  
هذا هو الحكم في كل ثمة والقصاب ليس بقيد والحل بقرة وبغيره كالحكم في بقرة الجزار  
والجزار هو ربع القيمة في العين الواحد من ماله والنقصان في الثمة وانما وضعت  
في بقرة الجزار وجزوره لئلا يتوهم انهما معدان للثمة فيكون حكمها حكم الثمة انتهى  
**قوله** فلا يغير فيها النقصان الا بحسب عبارة الهداية فيضم النقصان وقال في الكافي  
من غير تقدير انتهى **قوله** اي ابله قال في الغاية الاكلمية الجزار القطع وجز الجزار واعتد  
من الابل للخر انتهى فني تفسيره بالابل مطلقا من التسامح ما لا يخفى **باب جناية الرقيق**  
**وجناية عليه** **قوله** فقامت القيمة مقام العبد قال في شرح الجمع لان الاصل فيه كان  
الربع فلما تعدر بسببه المولى وجب عليه فاذا كان الارش اكثر لا يلزم الا القيمة لان  
المنع من المولى لم يوجد في اكثر منها واذا كان القيمة اكثر لا يلزم الا الارش اذ لا حق للمولى  
في اكثر منه انتهى **قوله** ولا فائز في التمييز بين الاقل والاكثر وذلك لان الجاني  
متخذ كما سيجي تفصيل **قوله** اي ان قال قتلت زيدا فانت حر فقتل قال في النهاية  
لكن يجب ان يكون قتل او حبس لدية كالحكم وبه لا النقصان انتهى **قوله** لانه يصير  
مقترا للغداء اي ان فعل العبد ذلك كما صرح به الرزقي **قوله** فالعبد صليح  
اي بالجناية كما صرح بها في عبارة قال في الغاية الاكلمية سماه صليح بناء على

على اختياره بعض مشايخ من ان الموجب الاصل هو الغداء فكان الدفع بمنزلة  
الصليح سقوط موجب الجناية انتهى **قوله** - ختم لرب الدين الاقل في قيمة ومنه  
دية حج صاحب الدرر معتق في ذلك اثر صاحب الوقاية وقال في الهداية فعليه  
فعليه قيمتان قيمة لا وليا الجناية انتهى وبوافقه ما في الكافي والاكثر ولم اظفر بتحقيق  
هذا المبحث وتبرجج احد هذين الجوابين **قوله** لان ديتها في ذمتها تكون الدين  
وصفا حكما **قوله** متعلق برقبتهما اي استيفاء كما صرح به في الهداية **قوله** والدفع  
للجناية في ذمة المولى اي لانه ذمتها **قوله** وانما بلا فيها حج وذلك لانها قبل البيع  
كانت رقبتهما حالية عن دية الجناية فلذلك لا يجري القصاص عم الا ولاد ولا تحريم  
لانها فعلا محسوسان كالدفع ولا يتبعه فيه كما قرره الرزقي **قوله** والسبب في كون  
في الاموال شرعية لفظ الهداية يكون في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية  
قال الرزقي والدين في الصفا الشرعية لانه وصف حكم طائفي يري الى الولد كمالك  
والرق وكحرية انتهى والامر اذ بالسرية السرية في اصل الامر **قوله** فمراة قوله  
اقتلته قبل عتقي ما قبلته بقدر حذرا لزم الضمان عليه فان لزم الضمان عليه  
انما هو في صورة كون الضمان قتله بعد العتق واما اذا كان قبله فيكون على غيره  
**قوله** لان معناه الظاهر لغيره لزم الضمان على المولى بالاقل فيكون مرجع المسئلة  
مذكورة قبل اسطر حيث قال وان وجهه او باء او اعتقه حج فالصواب بالاقل في قيمة  
ومن البدية كما يوجد في نسخ هذا الكتاب بل في نسخ هذا الكتاب بل في نسخ هذا الكتاب  
ايضا ثم ان الصواب ما جرى عليه صدر الشرية حيث قال فيعتبر قوله في قتله بعد العتق  
لانه انه ثبت على المومات لان قوله لا يكون حجة على المولى انتهى فان ذلك على بناء  
الكلام المذكور على معناه الظاهر وغاية الامر الامر بخلاف حكمه مقتضى اللفظ لعدم كون  
المعتق حجة على المولى وهذا كما مر فليست بر **قوله** - لا اجتماع والعدة هي ما يحصل من ربيع  
ارض او كراها او اجرة او غلام او نحو ذلك كذا في المغرب **قوله** فالدية على عاقلة القاتل  
وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وعاقلة العبد مولا كما ذكره الاتحاف في لا على البقي  
الامر اي لارجوع لعاقلة البقي القاتل على البقي الامر ابد كما في الهداية **قوله** لقصور  
اهلية بخلاف العبد فان عدم الاعتبار على المولى وقد زال لانقصان اهلية للعبد كذا  
في الهداية **قوله** وكون ما تور العبد كحج رجا قتله كحج رجا ما لو قال كان العبد الامر  
ما دون فانه يجب عليه قيمة الما مورصا لانه غاية البيا **قوله** بلارجوع حالاً اي بلارجوع



من المولى الى العبد الامر ما ذواتا فانه يجب عليه قيمة المأوى حال كذا في غاية البيع **قوله** بل ارجو  
حالا اي بل ارجو من المولى الى العبد الامر او الى مولاه في حال كذا في شترى الهداية وبنى  
قوله بل بعد عتقه ان ولى العبد القاتل يرجع الى العبد الامر بعد العتق بالاقل منهما **قوله**  
لا تخارن في دفع الزيادة لا مضطر هذا لفظ صاحب الهداية بعبارة وقال صاحب الزهراء  
اي لا ضرورة له في اعطاء الزيادة لانه يتخلص عن عتق الضمان باعطاء الاقل من العذر او قيمة  
العبد لانه انصف بامره ما هو الاقل منها انتهى واقضى اثره صاحب معراج الدراية وصاحب  
النهاية ولعل منبه ارجاع الضمير في لانه الى العبد الامر كما قيل في المفهوم من بعض شروحه  
الهداية ارجاعه الى مولى العبد القاتل ولعل قول من قال من تقريره انه يرجع باقل من قيمة  
ومن العذر لان القيمة اذا كانت اقل من العذر فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة  
على القيمة بل يرجع العبد انتهى مبنى على ذلك يبنى لو كان مولى العبد القاتل حين فوطب  
بان يقال ادفعوا او اخذوا اخيرا العذر اعني اعطاء الدية لا بعد ذلك في الرجوع بالكل  
من القيمة والعذر لانه غير مضطر في ذلك كيف لا ومنه ما قلناه هو عدم الرضا بدفع العبد  
فلزمه الزيادة باقضاء قلنا لعل ذكر الهم المذكور بصورة التعليل يرجع الى احتمال التنا  
وان فانه شراح الهداية على الجزم بالاحتمال الاول فانه فائت في التعليل المذكور على ما قرره  
قليله جدا كما لا يخفى **قوله** فلذا قيل اوفى نصفه اي نصف العبد الى الذين لم يعفوا من  
وزن القتلين **قوله** واما العذر اي بدية كاملة لانه لا يخفى احد وبنى كل منهما مسقط  
التقصا ووجب ان يغلب كلاما وذلك رتبنا فيجب على المولى عشرة اوقية الف او في  
العبد غير ان نصف العاقبين سقط جازا فان غلب نصف الكين مالا وذلك دية واحدة  
لكل منهما نصف الدية او دفع نصف العبد لهما فيخرج المولى بينهما كما قرره الزبلي **قوله** ولم يطل  
شي من حق ولى الخطا فيجب عليه عشرة اوقية كما في الهداية **قوله** لان ما يجب من المال وجوب  
المال بانقلاب التقصا ودية يعفو احد الوليين **قوله** والمولى لا يستوجب على غيره  
وتتأخر بد ان مقتضى ما ذكره من انتقال المال وهو الدية مع المقتول الى الورثة ان يستوجب  
المولى على غيره وان كان مقتضى الظاهر ان يقول فلا يخلف فيه ارجاعا للضمير الى المولى  
والضمير كجور الى المال هذا غاية ما يمكن في تصحيح التعليل المذكور والذي يظهر من كلام الزبلي  
ان يكون الدليل المذكور بعبارة تعليل المسئلة اخرون ومن ان يكون جديا قريب لما قيل  
مولاه فليست **فصل** هذا الفصل في احكام الجنائيات على الرقيق كما ان ما قبله في احكام  
جنابة الرقيق على غيره كما اجمل في اول الباب **قوله** وهي عشرة الاف درهم كما قال في

في غاية البيهنا هذا قول ابا حنيفة نعم وزفر ومحمد بن وهب ذلك على العاقلة في ثلث سنين كذا  
ذكره الكرخي في مختصره **قوله** ينقص من كل منهما اي من دية حر ومن دية حرة **قوله** عند ابا حنيفة  
والشافعي يجب قيمته على اي حال ولا يحمل العاقلة منها شيئا هذا ما روى اصحاب الاما عن ابي  
يوسف وروى محمد بن عيسى انه قال قيمته على عاقلة بالثا مائة كذا في غاية البيهنا نقل عن محمد بن الطحا  
**قوله** كما في دية الحر فيه اجمال محلي والمراد كما في اثناف بل هو يكون الواجب نصف دية الحر  
ومنه ما سبق منه في اول هذا الفصل من ان دية عبدا واحدة قيمة **قوله** في الصحيح اعتماد هذا الخبر  
على نقل صاحب الكافي في المبسوط والظاهر من كلام الهداية ترجيح الرواية الثانية حيث انصرف جواب  
المسئلة على ذكرنا **قوله** الا في رواية عن محمد بن عيسى انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف  
المذكور في الهداية والكا في بل في غاية الكتب استثنى دية منها في هذه الرواية  
**قوله** فان قتلها رجل اي رجل واحد في وقت واحد معا اي اذا قتلها على التتابع  
فيجب عليه القيمة للمولاه والدية للثا لورثته لتقينة للعتق بعد موت الاول كذا قال  
الزبلي **قوله** والفروع ان البيهنا في حق القتل اظهر في حق المولى عبارة الكتب  
ان دية وجهه واظهاره وجهه والتوضيح لصاحب الدرر مراد القوم لما قرره **قوله**  
وبعد الموت اي في ان صورة ان قتلها رجل كما هو وضع المسئلة **قوله** فيجب قيمة  
عبد ودية حر فيكون القتل ينقص بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلف  
قيمتهما يجب نصف كل واحد منهما ودية حر فيقتل مثل الاول كما قرره الزبلي **قوله**  
ولو قتل كل منهما رجل اخر هذا على ان يكون القتل معا كما صرح به الزبلي **قوله** فان قتل  
مولاه دفعه اليه هذا قول ابا حنيفة **قوله** واخذ قيمة الكاملة **قوله** وقال لا يخبر بين الرقيق  
اي مع اخذ قيمته كما صرح به الزبلي ثم في احكام الادوية ان الادوية ان لا ينقسم الضمان  
على الاجزاء لفظ الزبلي ان لا ينقسم الضمان على اجزاء الغائب بل يكون بازاء الغائب  
لا غير ولا يملك **قوله** ولا يملك اجنة بلمح الى اجواب عن قول ان في بيعه ينقسم على القيمة  
ونكس اجنة **قوله** ومن احكام المالية ان ينقسم وتملك لفظ الزبلي ان ينقسم  
على اجزاء الغائب والقائم وتملك اجنة **قوله** فوقرنا على الشبه بين خطهما في الحكم قال  
الزبلي فعلى باء لا ينقسم على اجزاء الغائب والقائم وتملك اجنة اعتبار الادوية وتملك اجنة  
اعتبار المالية انتهى فليس في دية كونه واما قوله **قوله** بمقابلة عين واحدة  
قال الزبلي الاصل فيه ان جنابة المهر لا توجب القيمة واحده لان دفع القيمة كدفع العين  
في الفل ودفع العين لا يكره فكذا ما يقوم مقامها انتهى وتصح من كلامه ان المهر بمقابلة



عين واصل هو القيام **قوله** ويتبع مولاه فاذا اخذ منه رجوع المولى على الاول بما فيه  
 للثاني وهو حصته لانه قبضه بغير حق فينتزعه منه كما ذكره الزبلي **قوله** يسترد او المقتوب  
 والاستيلاء عليها باسترداد المولى المقتوب كما في عبارة الزبلي ثم الظاهر ان يترده  
 بالاسترداد تحقيقا وبالاستيلاء عليه الاسترداد تقدير كما يظهر من الهداية حيث قال  
 كيف وانه استرداد عليه وهو الاسترداد فيبراء القاصب عنه الضمان مرة اخرى الى  
 القاطب فيكون المراد بقوله فيما بعد وبذلك لا يرجع الرجوع الثاني فان الرجوع الاول  
 مقرر في كل جملة الصورتين اجماع انتهى قال في الكفر وبذلك لا يرجع به ثانيا **قوله** فاستحققة  
 المولى كدسب كان في يد القاصب المقتوب المولى لان كلام الزبلي ان يقال لان  
 اجنابين كانا في يد القاصب فاستحق كدسب كان في يد اهل البيت فاستحق المولى كد  
**قوله** فانه هناك استحق النصف بسبب كان عندك انت خير بان الاستحقاق  
 لا يكون الا من جانب الحق عليه فلا وجه لما قيل في تفسيره اي المولى استحق منه النصف  
**قوله** غصب شيئا من اهل البيت لا يوجب غصبه بغيره نعم بطل ما اذا كان بغيره نعم لانه يعارضه  
 بلبانه فلا يثبت بغيره حكما كذا في الثاني قلنا نعم الا بمرار **قوله** ضمن عاقلة الدية اي عاقلة  
 القاصب كما في الكفر فلو قال في هذه المسئلة غصب شيئا كان اظهر **البيان**  
**قوله** اي اكثر البدن هذا حاصل المعنى والا فيكون الضمير ارجعا الى الميت متعين ليس  
 في اللفظ البدن **قوله** او مضطرب راسه لا يذهب عليك ان هذا دخل تحت قوله  
 او اكثره على ما يدل قوله في شمره سواء كان معه راس المال او لا **قوله** لا تنهال في اهل  
 النقرة اجماع هذا تحليل جاز في الصبي والمجنون ايضا كما يظهر من كلام الزبلي ولما كان فيها  
 تحليل كما هو المستفاد استغنى صاحب الدرر عن تعميم لهما **قوله** ان الدار حال ظهور القتل لو  
 لفظ الزبلي ولان القامة انما يجب بنا على ظهور القتل في ملكه ولهذا لا يدخل في الدية  
 من مات قبل ذلك وحال ظهور الدار لو رتبة فيجوز على عاقلة من انتهى **قوله** لما قال ان الدار  
 في بيع حال ظهور القتل لفظ الزبلي لان الدار في بيع حين وجد الجرح وان كان اسكيا بالجر  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان قسم حرمين المسلمين كذا قال الزبلي **قوله** واهل جبرقون  
 على اطلاقهم لفظ الزبلي لو اهل جبرقون النبي صلى الله عليه وسلم كان اقرهم على اطلاقهم  
 فيأخذ منهم على وجه الجرح انتهى **قوله** ان صاحب المخط في كل محلة يقومون بتدبير المحلة  
 كذا في عامة النسخ والصواب صاحب المخط في كل محلة يقومون بتدبير المحلة كذا في عامة  
 النسخ على ذلك **قوله** وفي سوق مملوك في المالك هذا اخذ ابا حنيفة ومجوده واما

واما اخذ ابا يوسف فعلى السكان وقد مرت تقاضى الخلفيه **قوله** وهذا ما قال في الهداية  
 ومن وجد في اجماع وان رجع الا عظم واما او رده ان يكون نائبا على اهل المال او لا  
 القى في الحال فهو محفوظ بحفظ اهل المحلة فيكون القيامة والدية على اهل المحلة انتهى فان  
 مقتضى قول النهاية ان يقتصر على ذكر خارج البلدان ولا يتعرض في سبابة لذكر الطرق  
 الواسعة لا التواضع وقواني المولى ابو السعود على موافقة ما في النهاية بانه لا يعمل في تلك  
 المسئلة باطلاق المتن **قوله** الا ان يدعى الولى على القوم المذكور ولو قال على اولئك  
 فما في الكفر كان اول على المقصود **قوله** ادعى بعض منهم اراد به بعض المعين ولو  
 قال ادعى معين منهم كما في الكفر كان اظهر **قوله** تضمنت برأءتهم عن القامة انتهى  
 بذكر ما ذكره ابراهيم في دية ايضا **قوله** لا على القوم حتى يقيموا البيعة الصواب حتى يقيم  
 فان اقامة البيعة انما هو معنى من الولى **قوله** على سكينها كذا يوجد في النسخ بالضم  
 المؤنث مفردا والظاهر كونه مشنئ كالضمير في قوله وفي خارجها **قوله** اي القامة  
 والدية بالاجماع موافق بكلام الزبلي وفي الهداية وان كان الارض مملوك فالعكر  
 كالتكافى فيجب على المالك عند ابا حنيفة نعم خلافا لابي يوسف نعم انتهى **قوله** خلافا  
 لابي يوسف هو اي لا ضمان ولا قامة عندك كما قال الزبلي **قوله** ولهذا وجب القصاص  
 لفظ الزبلي ولهذا وجب القصاص في العمد والدية في الخطا **قوله** بخلافه اذا لم يكن  
 صاحب فراش اي ان لم يزل صاحب فراش اضيف الموت اليه والافلال لا يحتفل  
 ان يكون الموت جرحا فلا يلزم بانك ذكره الزبلي **قوله** في قول ابي يوسف وخبر  
 نعم انه اقتصر الزبلي على ذكر ابي يوسف فينظر هل في الهداية **قوله** لا احتمال ان قيل  
 نفع لفظ الزبلي لانه يحتمل ان قيل نفعه ويحتمل ان قتله الاخر فلا يضمن بانك **قوله**  
 ولابي يوسف ان الظاهر ان الات لا يقتل نفعه فكان يوجب ذلك ساقطانصار  
 كما اذا وجد في محلة ذكره الزبلي **قوله** والتمتع من المرأة تحققة اراد بها تامة القتل كما  
 صرح به الزبلي **قوله** كالوصية اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد فان تلك  
 الشهادة لا تقبل اي بطلان شهادتها ثم اجماع يظهر من كلام صاحب المجمع ان الخطا المذكور في  
 المسئلة المتقدمة جاز فيه ايضا فالذكر كونه من بطلان الشهادة هو قول ابي  
 يوسف ولهما خلافا فيه **كتاب النفاق** **قوله** ولا ينافي القتل كما هو ان تنكح  
 وقال ابن الاثير في النهاية اصله ان القاتل اذا قتل قتيلا جمع الدية من الابل فعلمها  
 لغناء الاولين المقتول اي شدة فعلها ليس لها اليهم وليتصوا منه حيث الدية عتقا

في الاسواق



بالمصدر وكان اصل الربة الابل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقرة والغنم  
 وغيرها انتهى **قوله** العاقلة هم الذين لا يخجلون من انفسهم في الزمان وهي صفة جماعة  
 عاقلة واصلاها اسم فاعل من العقل وهي جملة الصفات العاقلة انتهى **قوله** كالولاء  
 والخلف قال في غاية البيان الخلف بكسر الخاء وسكون اللام العهد والامداد والاموالاة  
 والكرامة قوله والولاء العاقلة **قوله** وهو ان يتدرج من قبيلة لفة الصواب ان يقال  
 هو ان يكون الرجل بعد وادام القوم وان لم يكن من قبيلهم كما في غاية البيان كما يقال  
 فلان عدو من فلان **قوله** وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديون الظاهر صارت كما في الهداية لان  
 هذا الفعل مستدال بالضرورة لا محالة فجعلها على اهلها اتباعا للمعنى ناظرا الى قوله في  
 البقا وليس ذلك نسخ بل تقرير بمعنى انه اذا كانت العلة بالضرورة على كذا  
 الضميمة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين يكون الاعتبار بها فمن حصلت بالضرورة يكون  
 دافعا في هذا الحكم كذا في غاية البيان والضميمة جعلها للعقل باعتبار ان دية وفي اهل الدية  
**قوله** اي الاكثر او الاقل انت خير بان الاكثر في الحق عبارة عن الوقت ككلمات سنين مثلا  
 وضميمة راجع الى ما يؤخذ به لانه البقا **قوله** وكأنه سهو من ان ضمير من الذي يظهر  
 من قوله ولا وجه لارجاء اليه ان يكون مراده لمن ما تقدم هذا الكلام حيث قال  
 لمن هو منهم وذلك لان من هناك عبارة عن اهل الديوان وليس المراد ههنا  
 جى اهل الديوان لا محالة والذي يظهر ان يجعل الضميمة **قوله** في قول صاحب الوقاية  
 اما في الموصولة بعد لا الى في الموصولة قبله غاية الامر ان يكون مرجع الضميمة نحو  
 عنه لفظا فقط ولا بأس به ثم ان قوله وجب معطوف على اهل الديوان خبر انما نيات عنه  
 المبتدأ الذي هو قول العاقلة **قوله** الاصل في الايجاب للدين على العاقلة بانها او شبه  
 العهد والخط كما صرح به في الغاية الاكلية قال الزيلعي قوله كل دية وجبت بنفس القتل  
 بحتر زعمنا تغلب ما يصح او بالشيء لان الفعل العمدة يوجب العقوبة فلا يستحق الخفيف  
 فلا يتحمل عنه العاقلة **قوله** وان التمثل للخر زعم الاستصحاب في القليل لفظ الهداية  
 ولان التمثل للخر زعم الجفاف في القليل انتهى يعني ان حمل ان حمل العاقلة للارثان الخفيف  
 على التمثل للكل يلزم الاجفاف به ما يجاب بحال الكثير ولا يلزم الاجفاف في المال القليل فلا  
 يتحمل ما دون ارش الموضحة كذا في غاية البيان والصواب الموافق للهداية كان ان يقال  
 فان التمثل للخر زعم الاستصحاب والاستصحاب في القليل ثم ان هذا الدليل العقلي يختص  
 بمسئلة ما دون ارش الموضحة بخلاف الدليل العقلي المذكور قبله فانه ينظم اكثر من المسئلة

الاجابة ايضا كما في خلاص بغير غش ولا ريب  
 في كتاب الرهن

من كلام صاحب الوقاية

المسئلة المذكور ههنا في الحق فخطف هذا على ذلك لا يرى له وجه ظاهر **قوله** والتقدير  
 الفاصل بين التمثل وعدمه بان يتحمل العاقلة قدر ارش الموضحة ضاعدا ولا يتحمل ما دون  
**قوله** ولو صدق العاقلة لكان له متعلق بقوله لم يصدق العاقلة **قوله** بان لا يتحمل  
 واختلف في الضال قال صدر الشريعة الضال هو المملوك الذي ضل عن الطريق الى  
 منزله من غير قصد انتهى **قوله** ولهذا لا يوجه ان كان له منفعة قيد الشيء على الايجاب  
 بان كان له منفعة بناء على ان المحتاج الى البيان انما هو صورة ان كان له منفعة اذ لو لم  
 منفعة يكون مانع عن الاجارة عقليا لا شرعا والضميمة لا للعبد ويؤيد ذلك قوله  
 في الضال وان كان له منفعة اجرة وانفق من اجرة ومن زعم ان الضميمة للمولى وان  
 الوصلية الا ان استعمالها بلا واد وغيره فهو فقط ضبط غشوا **قوله** وقيل لا وهو  
 الاصح لانه لما ثبت بينه مما حرم تأخير حقه وكذلك الرفع بذكر العاقلة لان الرفع  
 فيه في هذه الحالة خير واجب ولهذا جاز منعه فكذا العدم الاستحقاق بخلاف الباقية  
 بالبينه لان الرفع مستحق فيه ذكره الزيلعي في مسائل شتى من القضاء **قوله** وامسك عنه  
 وانفق عليه انت خير بان مؤدى هذه العبارة الاتفاق عليه بعد امسك الثمن ولا  
 صحة له اذ لا يبقى للمولى حق في العبد بعد البيع حتى يصح الاتفاق عليه في الثمن والصواب  
 وما امسك ما اتفق عليه اي من غم **قوله** وان لم يقد لها اي وان كان قيمة اقل منه  
 هذا قول ابو يوسف وهو ما عند محمد فاذا كانت قيمة اقل من اربعين يجب قيمة الادراج  
 ذكره الزيلعي **قوله** وكذا المدة ترى بعقود يموت المولى فيكون حرا ولا جعل في الحق **قوله**  
 اذا اخاف لا يتجرى عندها كذا في النسخ لكن معاق الكلام في العتق بالندب وهو  
 ليس باختصاص والصواب في العتق كما وقع في عبارة الزيلعي ولا يرى بغير ما وجهه  
 وان كان يرد عليه ايضا ان يقال ان عدم كثرى العتق متفق عليه وانما الاختلاف  
 بينهم في جري الاختصاص وعدم حيث ذهب ابو حنيفة نعم الا الاول وابو يوسف ومحمد  
 اما انما كثره صدر الشريعة وغيره قوله ان العتق لا يتجرى عندها لا يجوز في شاعة لما  
 ان ذلك من ذهب الجميع وغاية ان يكون هذا دليلا للجمعة وهو لا ينافي ذكر دليل مستقل  
 بعد لا با حنيفة **قوله** صار غاصبا لو قال صار ضامنا ولا يستحق الجعل اذ اردة هذا  
 عندهما كما قال الزيلعي لكان كلامه احسن انتظاما باصانة مالية العبد كذا في نسخ  
 هذا الكتاب والصواب باصانة كما قال في الهداية لان حقه بالقدر المضمون الضميمة  
 للمرئ فان حصته الرهن امانة لا مضمونة كما يستفح ان شاء الله تعالى فله

من كلام صاحب الوقاية

من كلام صاحب الوقاية  
 كتاب الرهن







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

ان التعريف لا يدخل في كون اللفظ امانة وكان الواجب استقاطه في هذا الاشياء  
كما يتضح ذلك من لفظ الهداية والكثرة والوقاية ثم ان التعريف واجب على من يصرح  
فكان ذكره عقيب ما هو المندوب او **قوله** قلت او كثر او اخذت الضماير الموثقة  
للفظة **قوله** اي الثواب هو مرفوع تفسير للاجر والضمير الى التصديق **قوله** قالوا لم يصر  
لفظ الربيعي لا يضمن بالاتفاق **كتاب الوقف** **قوله** فقال عليك لم يصدق باصدا  
هكذا في نسخ الهداية بتأنيث الضمير لان المال هو مناصفة كما صرح به في طلبه الطائفة  
بتدبير الضمير **قوله** فلم يصرح في رواية هو والمذكور بعد ان قوله ولم يتم الا بذكر تصرف  
مؤيد عند محمد تفرقا على قول ابي حنيفة **قوله** يعني ان الاصح انه صحيح اجماعا المقصود  
بالذكر ههنا هو قول ابي حنيفة **قوله** وقوله هذا مركب من الصحة وعدم اللزوم فلا وجه لذكر  
اجماعهم ههنا على الوجه المذكور **قوله** الا بالقضاء اي بلزومه كذا في الثانية **قوله** وطريق  
القضاء ان اسم الواقف هذا غير النقود واما في النقود فيلزم او لا الحكم بصحة قول زفر  
**قوله** الحكم ان غير لا يلزم اي على قول ابي حنيفة **قوله** وقد عرفت ان الحكم لا يرتفع بحكم الحكم فلا  
ينعقد حتى جاز للقول ان ينعقد ههنا لم يبين كونه مولى لا يكون سجلا صحيحا وسياح  
كلام صاحب الحكم في صريح في ان المراد ذلك من علم بقوله فان الاختيار يحكم الحكم  
في محل مجتمعة فيه لا بهذا المكتوب لم يأت بشئ وكذا في زعم ان مرفوع ذلك  
اي كون تعريف القاضي بالاسم والنسب شرطاً في كون القاضي محمداً لا يستدعي ذلك  
واما الكلام في المقصود بالسولي ههنا والذي يظهر في الثانية ان العبارة المذكورة  
منقولة عن شمس الايمنة السرخسي وهي بموجبها تدل على ان الحكم ذلك في كثير من  
المسائل ويدخل فيه اجماعه بالاسم والنسب ايضا **قوله** صحح ولزم هذا الحكم اجماعا كما  
صرح به صاحب الحكم ولقد اصحاب صاحب الدرر في عدم التفرغ للاجماع ههنا  
فان سياح الضم في فروع قول ابي حنيفة **قوله** **قوله** وقوله او بالموت اذا علق  
بمنارة الى ان مجرد التعليق بالموت لا يفيد زوال الملك كما كان الصواب ان  
يقول لا يفيد اللزوم لان الحكم المستثنى منه ليس الا ذلك اذا ملازم بينهما  
كما يضح لفظ الهداية وهو ما نقضه اما تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزيل ملكه الا انه  
تصدق بما فقه مؤيداً فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤيداً فيلزم انتهى **قوله** او بقوله  
وقتها او رد عليه بعض الاما ان اللزوم في هذه الصورة ليس بهذا القول  
بل بالموت ايضا اذا قال كذا الا ترى ان للوقف ان يرجع على مانع عليه صاحب

انما يصدق في قول ابي حنيفة ان المال هو مناصفة كما صرح به في طلبه الطائفة

انما يصدق في قول ابي حنيفة ان المال هو مناصفة كما صرح به في طلبه الطائفة

الحكم لا يرتفع بحكم الحكم فلا ينعقد حتى جاز للقول ان ينعقد ههنا لم يبين كونه مولى لا يكون سجلا صحيحا وسياح

الدرر نف فلو قال وقها في حيوة يح عطف على قوله اذا علق به كان اقل كما لا يخفى  
**قوله** وذكر الرابع بقوله او بناءً فصحح الذي يظهر من الهداية والكثرة ان ما ذكرنا  
يوجب زوال الملك عنه عند ابي حنيفة لولا اللزوم ولما كان زوال الملك عنه يستلزم  
اللزوم جعل صاحب الدرر هذا ايضا مستثنى منه من حكم عدم اللزوم عند وان كان  
كلام القوم على خلاف فعله وكذا حال الثالث ولذا جعل القوم الاستثناء من عدم اللزوم  
مقتصر على شيئين القضا والتعليق بالموت **قوله** الا بذكر مصرف مؤيد عند محمد ذكر  
في الهداية ههنا قولاً احدثها ان الوقف لا يتم عند ابي حنيفة لولا محمد لولا حتى يجعل  
آخوه لجهة لا تنقطع ابداً وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار بعد ما  
للفقهاء وان لم يستفهم والقول الآخر ان التأنيذ شرط بالاجماع الا ان عند ابي  
يوسف لولا لا يشترط ذكر التأنيذ وعند محمد ذكر التأنيذ شرط وهو الصحيح انتهى وقد مر  
صاحب الدرر كلامه ههنا على القول الاول حيث اقتصر في ذكر الخلاف على قول محمد وابي  
يوسف لولا حيث قال لان المقصود التبريد لا الله تعالى وهو نارة مح حيث قال  
اذا انقطع الموقوف عليه مح وبضمن كلامه على القول الثاني حيث قال وعند ابي يوسف  
يتم بدون ذكر التأنيذ حيث قال في آخر كلامه فالصحيح ان التأنيذ شرط اتفاقا لكن  
ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف مح وجميع ذلك ظاهر من الهداية فلا يذهب عليك  
ما في كلام صاحب الدرر من خلط احد المسكين بالآخر **قوله** فلو وقف على اولاده  
عاد الوقف الى ملكه عند مح لا يذهب عليك انه لا يصح تفرع ذلك على قول محمد  
بل حكم هذه الصورة عند عدم صحة الوقف رأساً ولفظ عاد يستدعي صحة والصواب  
ان يجعل هذا التفرع على احد القولين لابي يوسف لولا كما ان قوله واذا انقطع صرفه الفهم  
تفرع على قوله الآخر ويوضح عن ذلك ما في البرازية وهو ما نقضه ثم اخذ قولاً اشترط  
الامام الثاني التأنيذ قبل كراهية انه ليس بشرط اصلاً حتى لو وقف على اولاده  
جاز فاذا انقضوا عاد الى ملكه ان كان حياً وان كان ميتاً وقبل التأنيذ  
شرط بالاجماع لكن عند من ثبت بغير وقوف بلا اشتراط والنقض حتى لو وقف  
على اولاده فبعد انقض الاولاد تنصرف العدة الى الفقراء انتهى ومنه تعرف ان نسبة  
احد هذين التعيينين الى محمد لولا والآخر الى ابي يوسف لولا من شأنه الغفول عما قرأ  
عندهم من ان لابي يوسف فيه قولين وعليهما تفرقان وان محمد لولا مدخل به  
في ذلك اصلاً ثم ان قول البرازي فاذا انقضوا عاد الى ملكه على القول لابي يوسف

مسألة كلام على الصواب

مسألة كلام على الصواب



خالف للمداينة والمذكور فيه صرف الغلة الى الفقراء فيه ايضا وهذا موقوف على ان فيه اية  
 يوسف في روايتين والفتوى على ما في البرازية كما نقله غاية البيان عن ابن سريج  
 على ان صاحب يوسف الناطق ثم ان الملك في قوله عاد الوقف الى الملك عند اعم  
 من ملك الوقف ان كان حيا ومن ملك ورثته ان كان ميتا كما يظهر مما نقلنا عن  
 البرازية **قوله** فالصحيح ان التأييد شرط اتفاق المراد بالتأييد ههنا جعل الوقف موقوف  
 مؤبدا اما صراحة اوله كيدخل فيه قول باب يوسف لم يوقف ولا يترتب ذلك على  
 الوقف حتى يحتاج جعله شرطا لا يمكن ان يكون المراد بالتأييد نية عند باب يوسف لم  
 كما ظن **قوله** فيخرج بنفس القول قال في فتح القدير قول باب يوسف لم يوقف او عند  
 المحققين وفي المنيبة الفتوى على قول باب يوسف لم يوقف وهذا قول شيخنا واما  
 البخاريون فاخذوا بقول محمد بن يحيى انتهى **قوله** اي تسليم الوقف الى الملك  
 وقال في ثمانية اوراق الموقوف **قوله** كما في الصدقة المنقذة اي الصدقة الخاصة  
 المسلمة الى الفقراء وهي المملوكة احترز عن الصدقة الموقوفة وهي التي نحن فيها كذا  
 في الكفاية **قوله** بين الوقف والمالك سواء كان المالك هو الوقف نصف كما اذا  
 وقف نصف ارض كلها او غيره كما اذا وقف الواقعة نصيبه عن فقار مشرك بينه  
 وبين غيره على ما يظهر من تقرير صاحب الهداية **قوله** اي اذا قضى فاضل يجوز وقف  
 المثلث ونفذ قضاؤه هذا هو الموافق لتصور صاحب الكافي حيث اخبر قضاة فاضل  
 يجوز وقف المثلث لثلاثة ذكر خلاف محمد ايضا في المسئلة اذ لا يجوز وقف المثلث  
 عند الامام بعد القضاء ويجوز له ولولا ذلك لكان حق المقام ان يقتصر في ذكر خلاف  
 على قول باب يوسف لم يوقف لانه كبر **قوله** وقف المثلث بدونه كما لم وصاحب الهداية خالف  
 هذا الملك **قوله** فان القسمة تميز واقرار لا يبيع وتملك فجزوله انها بيع  
 الحق هذا عن مدعي الكافي وتوضيحه على ما يظهر من كلام القوم ههنا وفيما يجيء في اول كتاب  
 القسمة عند محمد لا تقرى عن معنى المبادلة والافراز والاقراز هو الظاهر في الملكية  
 والموزونات وهي دلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض الا ان باب يوسف لم  
 جعل الاقرار غالبا في الاوقات نظرا للوقف فلم يكن بيعا وتملك ويرجع ما قالوا الى  
 انه لا فرق عند باب صنف لم يوقف بين الملك والوقف في جعل المبادلة غالبة في  
 غير الملكية خلافا لباب يوسف فانه جعل الاقرار غالبا ولا يذهب عليك ان ما ذكره  
 صاحب الكافي غير موافق لحق المقام ولو قبل لهما ان الاقرار غالبا في الوقف

بما ذكره في هذا الموضع من ان الوقف لا يملكه الفقراء فيه ايضا وهذا موقوف على ان فيه اية يوسف في روايتين والفتوى على ما في البرازية كما نقله غاية البيان عن ابن سريج على ان صاحب يوسف الناطق ثم ان الملك في قوله عاد الوقف الى الملك عند اعم من ملك الوقف ان كان حيا ومن ملك ورثته ان كان ميتا كما يظهر مما نقلنا عن البرازية

وقال في ثمانية اوراق الموقوف كما في الصدقة المنقذة اي الصدقة الخاصة المسلمة الى الفقراء وهي المملوكة احترز عن الصدقة الموقوفة وهي التي نحن فيها كذا في الكفاية بين الوقف والمالك سواء كان المالك هو الوقف نصف كما اذا وقف نصف ارض كلها او غيره كما اذا وقف الواقعة نصيبه عن فقار مشرك بينه وبين غيره على ما يظهر من تقرير صاحب الهداية

هذا هو الصحيح

في الوقف عند في غير المتعلق كان اوضح في افادة المرام وتعلقك بوقفت كلام صاحب  
 الهداية وصدر الشريعة ههنا حق التأمل وجدت مرجعها الى ما قرناه في كتابنا  
 في هذا التحقيق والله تعالى هو الواسع للتوفيق ثم ان قوله لما ان القسمة يحتمل قوله  
 عند ههنا تقسيم كما قيل ولعله سهو من قلمه والصواب لهما ان القسمة يحتمل كما في  
 الكافي ولو قدم على قوله لا الموقوف عليه كان اصوب **قوله** لا سيما لما في الاقرار  
 والمبادلة الاول من جهة انه يأخذ عن حق والثاني من جهة انه اخذ عوض عن حق  
 كما قرره صاحب الدرر في اول كتاب القسمة **قوله** في غير الملكية اراد بالملكية الملكية  
 والموزونة وبغير الملكية يدخل فيه العقار وعليه مدار الكلام في هذا المقام **قوله** لان التسليم  
 ليس بشرط عند ارادة التسليم التاب بالمسجد وهو الصلوة فيه كما قرناه فيما سبق  
 وبه يحصل المقابلة مع قولها **قوله** لانه اسقاط اي اسقاط لحق العبد قوله وذكر ههنا  
 لمخالفة احكام ساير الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند فتح الظاهر ان الدال  
 على ذلك وعلى حرجه عن ملك الوقف عند باب صنف لم يوقف وهو قوله وشركا الصلوة  
 فانه يفهم منه الاكتفاء بهما في الوقفية بلا حاجة الى تسليم وغيره واما الدلالة على منع شيوع  
 عند باب يوسف لم يوقف فانه لا يمكن في توجيهه ان يقال ان الشك في حيث انه مناع لا  
 يقال في حقه جعله مسجدا فيفهم منه ضمنا اشتراط عدم كونه مناعا **قوله** ومنع الشيوع  
 عند باب يوسف لم يوقف هو محذور عطف على قوله عدم التسليم يريد ان الشيوع يمنع صحة الوقفية  
 في ساير الاوقاف عند باب يوسف لم يوقف واما اجازة المسجدين ههنا فيجعل القسمة واما فيما لا  
 يحتملها كالحمام فالشيوع لا يمنع عند محمد لم يوقف ايضا قال في فتح القدير والاصل ان المناع  
 اما ان يحتمل القسمة او لا يحتملها فيما يحتملها جازا باب يوسف لم يوقف الا المسجدين والمقبرة  
 والى ان والسفاية ومنعه محذور مطلقا وفيما لا يحتملها اتفقوا على اجازة وقف الا المسجدين والمقبرة  
 فصارا اتفاقا على عدم المثلث مسجدا او مقبرة مطلقا سواء كان مما لا يحتمل القسمة  
 او يحتملها انتهى ثم ان قوله ههنا في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند محمد لا ينافي ما سبق  
 منه في اثناء قوله وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد الحق ان التسليم بشرط الصيرورة  
 مسجد اخذ ههنا فان المراد منه ليس التسليم الى المتولى بل هو توطئه لذكر قوله وبهذه المسجدين  
 بالصلوة فيه **قوله** يبقى مسجد اخذ باب صنف لم يوقف واما باب يوسف لم يوقف والظاهر من الهداية  
 ان يكون التحالفي ههنا ايضا بين محمد وباب يوسف لم يوقف ولا يكون رواية عن باب صنف لم  
 كالمدر في الحج الاصحار على ما سبق في كتابنا منع الحج من خوف او المرض من وصول الحرم الى

بما ذكره في هذا الموضع من ان الوقف لا يملكه الفقراء فيه ايضا وهذا موقوف على ان فيه اية يوسف في روايتين والفتوى على ما في البرازية كما نقله غاية البيان عن ابن سريج على ان صاحب يوسف الناطق ثم ان الملك في قوله عاد الوقف الى الملك عند اعم من ملك الوقف ان كان حيا ومن ملك ورثته ان كان ميتا كما يظهر مما نقلنا عن البرازية

وقال في ثمانية اوراق الموقوف كما في الصدقة المنقذة اي الصدقة الخاصة المسلمة الى الفقراء وهي المملوكة احترز عن الصدقة الموقوفة وهي التي نحن فيها كذا في الكفاية بين الوقف والمالك سواء كان المالك هو الوقف نصف كما اذا وقف نصف ارض كلها او غيره كما اذا وقف الواقعة نصيبه عن فقار مشرك بينه وبين غيره على ما يظهر من تقرير صاحب الهداية

هذا هو الصحيح







بالتسليم فلا وجه لتفسير احد هاتين الاخر كما وقع من صاحب الدرر **قوله** وان كان  
الوقف على قوم باختيارهم كذا في العادة والظاهر ان مناه ما يجي منه بعد ان  
المصرف من الاصيل **قوله** ثم ادعى اني كنت وقفت اى قبل البيع **قوله** لا يصح لنا  
لفظ الثانية فاراد تخليف كذا على ليل ذلك عند الكل لان التخليف بعد حجة  
الدخوى ودعواه لم يصح لكان التناقض وهذا على عدم البينة على ذلك كذا على فان  
اراد تخليفه هل يصح او لا بخلاف المسئلة الآتية **قوله** ولو قامت البينة قبلت  
الحج هذه المسئلة متعلقة بوجود البينة على كذا على المذكور بخلاف ما قبله ولفظ العادة  
وان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قبل ما قبل لانه متناقض وقيل قبل  
والى مال الصد الشهد لان التناقض يمنع الدخوى ليس بشرط لجماع  
البينة على الوقف هو الله تعالى وهو التصديق بالفتنة فلا يشترط الدخوى كذا على  
على الطلاق وحقق الامة انتهى فاما في الدرر صحتها اختيار هذا القول الاخير ولذلك  
قال قامت البينة ويظهر من هذا التقرير ان فرض المسئلة صحتها على عدم الدخوى  
رأى اولى القابها لا لا يلزم لا على سقوطها بالتناقض كما ظن **قوله** اى الواقف المتوكل  
الظاهر في العبارة اى جعل الواقف متوكلاً **قوله** ولو بات اى المتوكل مع عبارة العادة  
وذكر في الصغرى اذ اقامت والواقف في قال رأى نصب قيم آخر الواقف لا اى القاب  
فان كان الواقف ميتاً فوصيته وادع القاضى فان لم يكن اوصى الى احد فآثر اى في ذلك  
الى القاضى انتهى ومنها يظهر ما في تفسير صاحب الدرر من التحليل من جهة ان لفظ ثم في التحليل  
في عملها **قوله** ويجعل المتوكل من اهل الواقف ما امكن له الا جانب هذه المسئلة متبذرة  
ذكرت في العادة متعلقاً بالذخيرة فلا يظهر وجه لذكر ما في هذا المحل ولعلها متى في الاصل  
اهل في جعل معلماً بعد ان تم ان عبارة الذخيرة يدل قول صاحب الدرر ما امكن مادام يوجد  
من ولد الواقف واهل بيته من بعض ذلك فلا ينبغي تفويت فوايد ما يترك الاجمال **فصل**  
فيما يتعلق بـ **قوله** ولا **قوله** في الصحيح هو ظاهر الرواية كذا في الثانية وهو اخر از عارواه  
الحق في مجموع من انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا **قوله** يشتركون في الفتنة بيان الطريق  
الدخول بطريق الاستيناف وضمير جمع في يشتركون للقبلى واولاد بيته قال في الثانية ولده  
وولد ولده يوم وجود الفتنة يستحق واحد منهم كل الفتنة ووقت وجود الفتنة الوقت  
الذي يقع الرزح جبا وقال بعضهم يوم تصير الرزح متوقفاً انتهى **قوله** قال هلال يدخل  
فيه المذكور من ولد البنين والبنات الظاهر ان مبنى ذلك ما تقر في محله علم العربية

في قوله لا يصح لنا  
في قوله ثم ادعى اني كنت وقفت اى قبل البيع

العربية من انه اذا اراد لفظ صفة للمصاويين كونه صفة للمصاير حج الاول بنين وسلف  
لكن لا ان يصرف عن الاول صارف كما في قوله تعالى كمثل ابحار من اسفار او في بنين  
كون لفظ المذكور في العبارة المذكورة للولد الاول من قوله وولد ولدى وعليه جرى  
هلال حيث جزم بدخول المذكور من ولد البنين والبنات ومن غفل عن ذلك فبطل كون  
المذكور من اولاد البنين والبنات داخلين باجمعهم كما هو جواب هلال بان لا يكون  
لفظ المذكور صفة للتقريب كيف لا والتقريب بذلك منافى لجزءه كما تحقق واجهة الذكر  
ههنا لانه اذا ما كنا لنهتدى لولا ان ههنا الله **قوله** وان سفل سفلها منى على كذا  
منه من سفلها آخر وهو ان يكون قوله وقفت على اولادى شاملاً لا يقرب والابعد وقيل  
علمت ان ذلك خلاف ما في الثانية وعامة الكتب فكذا ما يبنى عليه **قوله** نحن التفاد  
عبارة الثانية والخاصة فقد خش مخمراً عليه والمراد بالفخ الشاؤن من اى مطلقاً  
قرباً لدة لفظ التفاد كما وقفت من صاحب الدرر ليست في محله **قوله** او قال ابتداء  
على اولادى يستوى فيه الاقرب والابعد هذا في الف لانه الثانية صريحاً وعبارة  
رجل وقف ارضاً على اولاده وجعل آخر الفقراء فمات بعضهم قال هلال يصرف الوقف  
الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد انتهى وموافق ما في الخاصة  
والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين نعم قال في الاختيار شرح المحتى لوقال  
على اولادى يدخل فيه البطون فيه على السواء قريتهم ويعيد هم انتهى ويوجد في بعض  
الكتب ايضا ما يوافق وقد استغنى ذلك بعض العلماء من المولى ابوالسعود وادرج  
في سؤاله لما تعلنا من الاختيار نعم قال هل يعمل بهذه المسئلة اولاً فاجاب عنه المولى  
المذكور بما حاصله ان هذه المسئلة قد اخطأ فيها رضى الدين السجسي في محيطه واعتمد  
عليه صاحب الدرر انتهى كلامه وما قاله حتى مطابق للكتب المعتمدة كما تحقق وما قاله  
من شواذ الاقوال لا مجال ولقد اصاب المذكور في التثنية المذكور جعل الله سعيه مشكوراً  
وعلمه مبوراً نعم ان ما في الدرر غير موافق لذلك القول ان دايقاً كما ظن **قوله** لان  
موتى كلامهم تقديم البطون الاول ثم البطون الثاني ثم الاشتراك بين الاقرب والابعد  
نحلاً ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الاقرب والابعد فيه اولاً وآخر **قوله**  
صرفت الفتنة الى الباقي في نسب هذا القول في الثانية اما هلال فلا يعنى يقول من قال  
ان ذلك مخالف لما في وقف هلال **قوله** لانه وقف على اولاده حج هو عين الحكم  
المذكور فلا يفسد في صورة التعليل لكلا المسئلة الا انما في لفظ الثانية لان في المسئلة

في قوله لا يصح لنا  
في قوله ثم ادعى اني كنت وقفت اى قبل البيع  
في قوله ثم ادعى اني كنت وقفت اى قبل البيع



الاول وقف على اولاده وبعد موت اهلهم بنى اولاده انتهى **قوله** فالغلبة كجيب  
 ولده ونسبه لو قال جميع ولده وولد ولده كما في الخلاصة كان كلامه بعد غم الشبهة  
 ثم ان هذا الحكم قبل ان يموت بعضهم **قوله** ولو ما بعض ولد الواقف اي ولده  
 كما وقع في لفظ الخلاصة **كتاب البيوع** **قوله** اي البيع الذي يدل عليه البيوع  
 كان الواجب عليه اسقاط حرف التفسير فان هو مبتدأ خبره قوله مبادلة له وهو  
 معنى شرعي فلا ينبغي ان يرجع الى البيع الذي يدل عليه البيوع لانه على ان البيع الذي  
 يدل عليه البيوع ينبغي ان يكون معنى شرعيه والظاهر ان يقال البيوع لغة مبادلة  
 مال بالمال **قوله** يقال اي الشيء او شراؤه او استبرائه الشراء ايضا هو الشراء  
 كما صرح به في عادة الكتب الا ان لم يرد في هذه العبارة ما يقال له بالناسية فزعموا  
 لا محالة لمنونه المقابلة بالاشترائه **قوله** وتعدى الى المفعول الثاني اي على المعنى  
 الاول وهو تفسيره ببيع شراؤه الشيء ثم ان هذا عين عبارة صاحب الكفاية ومراعاة  
 بالمفعول الثاني ما يقع ثانيا في استعمال العرب مع قطع النظر عن المعنى ثم كان استعمال  
 العرب في لفظ اعطيت مخصوصا على ان يكون اول المفعولين في معنى الفاعل والثاني  
 في معنى المفعول وذلك خبر جار في خبره من الافعال المتعدية الى اثنين **قوله** وانما جيب  
 لكونه انواعا اربعة يربط به الإشارة الى ان المؤدوي الى الجمعية هو اختلاف انواعه لا تعدد  
 انواعه فان مصدرية لفظه او كونه مصدرا في الاصل يكفي تلك المؤنة لان لفظ المصدر  
 يشمل القليل والكثير اذا لم يقصد به اختلاف الانواع كما سبق في اول كتاب الطهارة  
 ثم ان قوله لكونه انواعا اربعة باعتبار المبيع كذا في شرح الاكلبي وهو محل تأمل لان التبيين  
 الاولين كلامهما ببيع سلعة **قوله** وتسمى مقايضة انما تسمى ببيع العوض بالعوض بها  
 لتساوي العوضين في العينية يقال مما يقضيان اي متساويان كما في باب البيع القاهر  
 من الكفاية **قوله** لان التبيين الاول ان لم يقترن تسمية مبادلة في الكفاية ببيع المبادلة  
 هو البيع فمن ينعقدان عليه انتهى **قوله** تسمى به اول كلام احد المتعاقدين في هذا  
 التعبير الركائز كما لا يخفى وكذا في قوله هو نداء كلام احد المتعاقدين لان مثلا انما يقال فيما بعد  
 من قوله عن كلام والامر ههنا ليس كذلك ولو قيل الايجاب ما تقدم من كلام المتعاقدين  
 والقبول كما في شرح الهداية لكان نظيره **قوله** لانه يشبه للآخر خيار القبول كذا  
 في الشرح الاكلبي للهداية وقال في فتح القدير الايجاب لغة الانبات لما في شيء كان  
 ولما ههنا انبات الفعل الخاص الدال على الرضى الواقع اولاً ولعل ظهوره او الى لانه

قوله البيوع لغة مبادلة  
 مال بالمال

قوله وتسمى مقايضة  
 انما تسمى ببيع العوض

قوله تسمى به اول كلام  
 احد المتعاقدين

موقوف للدلالة على رضى المتكلم له الانبات خيار القبول للآخر فانه لا يصلح ان يكون  
 مقصوداً اصلياً **قوله** اذا التزم فيه للعهد الظاهر ان الضمير المجرور في عاقبة فائدة  
 لفظ الاخبار لا لال لفظ الموضوع وذلك بان يراد بالاخبار الاخبار عن الماضي  
 بخصوصه **قوله** فلا للاختراض عليه كما وقع في الشرح الاكلبي **قوله** واراد بلفظ  
 المستقبل صيغة الامر في قلبت لعل الاصول فيهم لفظ المستقبل المضارع والامر  
 بان يكون كلامه عاقبة الحال كما صرح به بعض شراح الهداية او يكون على اطلاقه  
 بان يكون هذا خبر رواية الطحاوي والخفة واما قوله ههنا مثل ان يقول زوجه  
 فلادلالة فيه على قصر الكلام على الامرات دائرة التمثيل كمثل التوسيع بقدر ما يقتضيه القام  
**قوله** كما ذهب اليه بعض شراحه اراد به الشيخ الاكلبي **قوله** نعم يفقد البيع اذا رتب  
 النية انت خبير بان لفظ نعم في اول هذا الكلام لم يقع في محله ثم ان المراد بالنية نية  
 الايجاب في الحال كذا صرح به في الشرح الاكلبي **قوله** اي الماضيين احد معايت  
 والاخر اشتريت في الماضي صريحا هذا كما فعل صاحب الهداية ليستظم امر هذا الضمير  
 مع ان قوله يعني ان كلامه دل على معنى بعت واشتريت يفقد البيع ايضا  
 مني على ذكرهما **قوله** فالتامع هو المعبر في هذه العقود الشرعية والآراء  
 المحس كما قالوا في قوله عليه السلام في هذه البنات الحديث ثم ان هذا التعليل  
 انما يصح تعليلاً حكم مسنداً رخصت واعطيت ولا تعلل له بمسند فانهما  
 معللة بتقدير البيع اقتضا وقدم بيانه بالامر يد عليه صريح كلام صاحب الكفاية  
 حيث قال بعد تم تعليل خبرهم ذكر وقوله رخصتك واعطيتك بكذا وضعت  
 لك خبري هذا باللفظ يعني قوله بعت لانه يؤدى معناه والعبارة في العقود  
 للمساواة الكفاية برأية بشرط الاصيل حواله واحواله بشرط مطالبة الاصيل  
 كناية انتهى **قوله** كناية كفاية من ذكر لفظ المساواة او بيا معناه  
 كما في فان بينا جميع ما يقتضيه المساواة صحت ايضا اذا العبارة للمعنى دون  
 اللفظ واذا تحققت ما قررناه ظهر لك ان صح العبارة كان ان يقول  
 اذ بينا جميع ما يقتضيه وهذا ظاهر **قوله** اي اعطاء البيع والتمتع قال الربيعي  
 اختلفوا فيما بينهم في بيع النعام قبل ان يتم بالرفع من الجاهلين وانما رجحناه  
 يكفي تسمية المبيع انتهى وما هو المذكور في الدرر هو القول الاول فخصاً في الماضيين  
 هذا على ما قرره والموافق لما بينناك عليه من الضوابط ان يقول فخصاً في بعت

قوله البيوع لغة مبادلة  
 مال بالمال

قوله وتسمى مقايضة  
 انما تسمى ببيع العوض

قوله تسمى به اول كلام  
 احد المتعاقدين



واشترى **و** بان يقول بعت هذا منك هكذا العاقل الصواب عدى  
 هذا بالف درهم من ابني كما في الآية اذ لا يترتب على خطاب غير المكلف شيء  
 وقد اصاب في تمثيل صور الشراء **و** فلم يحجج الى القول بالبرح وان كان  
 القول التقديري محتاجا اليه فان الاتفاق لا يدرى ان كان لا يحال كذا قيل  
 فاذا لم يرد عليه النعم وفي صورة شرايه اي شراؤه الاب مال طفله من **و**  
 وكذا لو قال بعت منك هذا بدرهم فقبضه المشتري لم يجرى مسمى مذكرة  
 في الآية والظاهر كون قوله كذا انشأه في قوله وينعقد بلفظ واحد كما في بيع  
 الابح والالتفات لها ما ذكر قبلها من مسائل الاب والابن ثم الظاهر ان هذا  
 من باب التعاطي لكن على ما اشار اليه محمد بن الاكتفا وبتبليغ المبيع كما تقتضاه  
 آتاء غير المتلقي **و** لان المبيع ان كان واحدا لم يضر ان يشترى كذا لم يشترى  
 الظاهر ان يقول للمشتري او للبائع اما عقلا فظاهر واما نقلا فمما عايناه  
 اكمل الدين في شرح الهداية فيقضي بالبائع بسبب الشبهة **و** وان كان متقدما  
 فالعادة ضم الجند الى هذا التصوير على تقدير البائع في صورة المتقد واما تصوير  
 المشتري فيها فما قاله في فتح القدير من ان المشتري اذا وجب البيع بان قال  
 اشترى هذا الاواب فليس للبائع ان يقبل في بعضه اذ ينصرف بغير الصفقة  
 لانه قد يتعلق بغيره بالجملة بسبب حاجة الكل وتوهم عليه تحصل في الاواب فغيرها  
 وبعضها لا يقوم بحاجته فلو الرضا المبيع في النقص انصرف له ولم ترفع حاجته انتهى  
**و** فان تعدد الصفقة في حال في المغرب الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة  
 ثم جعلت عبارة عن العقدة بعينه انتهى **و** قال القدرى ان رضى البائع في المجلس  
 بتفريق الصفقة يصح ويكون ذلك في هذا بان يقول البائع او لا بعثك هذا العقد  
 كما تخبر فيقول المشتري قبلت في نصفه فيرضى به البائع ويكون ذلك من غير  
 المشتري في الحقيقة استينافا لاجاب فاذا رضى به البائع في البيع يصح كذا في الكفاية  
 ثم ان في كلام القدرى على ما نقله صاحب الكفاية وغيره هو رضى البائع لفظ لا يصح  
 القدرى على ذكر النعم في مقابلة بعض المبيع فان ذلك ليس من تفريق الصفقة  
 لا محالة **و** ورضي قبولاً اي يكون رضى البائع قبولاً عطف هذا الجوز على مجموع  
 اسم كان وغيره ولا يتعلق له بقوله لا قبولاً كما توهمه ظاهر عبارة **و** واختصر  
 عليه بانه انما يصح في المعترض هو صاحب الكفاية كما يوجد في ما من اكثر النسخ

المراد بالمراد

المراد بالمراد

المراد بالمراد

المراد بالمراد

النسخ منقولاً عن المصنف وللنك او امعنت النظر في كلام صاحب الكفاية حتى  
 الامور يتبين لك ان مراده بتبليغ كلام القدرى بذكر حقيقة حقيقة في ثبوت  
 حصة المبيع وان كان ضمناً كما في صورة كون المبيع عبداً واحداً او الثمن موزون  
 لا الاختراص عليه فيرجع الى ما قرره صاحب الدرر بعينه وهذا ظاهر **و** حصة في النعم  
 اي حصة معلومة كما في العناية الاكلية **و** كالصورة المذكورة وهي ما اذا قال بعثتك  
 هذا العبد تخبر فيقول المشتري قبلت في نصفه فيرضى به البائع **و** وفي تقريرين هما  
 بعشرة وتوضيحان يقول البائع او لا بعثتك هذين بعشرة فيقول المشتري قبلت  
 في احدهما فيرضى به البائع ويكون ذلك في المشتري في حقيقة استينافا لاجاب  
 لا قبولاً فاذا رضى به البائع في المجلس يصح كما قرره صاحب الكفاية **و** لانه لا يلزم البيع  
 بالحصة ابتداء صورة البيع بالحصة ما اذا قال بعت منك هذا العبد بحصته في الالف  
 الموزن على قيمة وقيمة ذلك لا تخو وهو باطل لهما في النعم وقت البيع كذا في فصل  
 العام من التلويح **و** يدل على انه اختاره عبارة المشتري والبائع وذكر النعم في مقابلة  
 بعض المبيع فلا يكون صورة اضافة العقد الى عشرين او ثوبين داخله فيختلف  
 المستلزمين ان يتبين **و** ولا يبطل بان يقر اليه قال الزبني وهذا ان في بعض  
 القول لا يمتد الى آخر المجلس بل هو على الفور انتهى برده التبيين على كون قول صاحب  
 ويمتد الى آخر المجلس بل هو على الفور انتهى برده التبيين على كون قول صاحب اكثر ويمتد  
 الى آخر المجلس بوقا كذا في قول ان في **و** وانما لم يكن الخلع والعقود على مال كذا في  
 قد ذكر الزبني قوله بخلاف الخلع والعقود على مال حيث لا يبطل بقيام الزوجه والمولى لا يميز  
 من جهتهما القول بشرط والا بما لا يبطل بقيام انتم عند صاحب اكثر واما في  
 المجلس قبل القول بطل لا يجاب انتهى ويظهر لك منه ان ذكر المخالفة المذكورة في هذه  
 حال كما وقع من صاحب الدرر بوجوبه في الصواب وكان الواجب عليه ذكرها في انشاء قوله  
 فيما سجي ويبطل بقيام ايها عن مجلس كما فعله الزبني فان مودى تلك المخالفة عدم  
 البطلان بقيام ايها عن المجلس في الخلع والعقود على مال فيظهر مساس وذكرها في  
 القول بخلاف ما ظن بصدده ولنعطف بعض الاما لا ذكرنا في المحذور جعل الكفاية  
 في قوله وانما لم يكن الخلع والعقود على مال كذا في اي ما يفرق من البقاء كون امته او خيار  
 القول معنى باخر المجلس انتهى وفيه بحيث لان المقصود بالشروع في قوله وفيه الى  
 الى آخر المجلس رد قول ان في رده الله تعالى حيث ذهب المزموم القول على الفور



كما يظهر مما تقدمناه من كلام الربيع رحمه الله عليه وآله اخذ ذكر منه فبعد هذا بل هو مفهوم  
من قوله ويطلب بقيام احد هاتين ثم ان قوله كذا كانت اشارة الى ما بينهم من السباغ  
من كون امته اذ خيار القبول معنى باخر المجلس **قوله** بل توقف الايجاب فهما على ما در  
المجلس كان الصواب تبدل على ما في فان توقف الايجاب لما وراة المجلس معناه  
عدم بطلانكم الايجاب بنجام المجلس فيكون موافقا لقولهم لا يقتصر على المجلس فان  
عناصير جوابه ان يصلح ان قبلتكم اداة او العبد بعد المجلس بخلاف ما اذا كان تعدد  
بالا فان مودى التوقف حينئذ عدم صحة القبول في المجلس ولم يقل به احد **قوله**  
لما قرأتموها استملأوا اليقين من جانب المروج والمولى وذلك لان الخلع على ما في باب  
الزواج بين فان اليقين بغير الله ذكر الشرا وجزاءه والخلع تعليل الطلاق بقول المرأة  
وكذا العتق على مال من جانب المولى بين لانه تعليل العتق بشرا قبول العبد  
وصحاح من طرف الزوج والمولى فلا يقتصر على المجلس هذا خلاصة ما ذكره في باب الخلع و  
يظهر منه ان الخلع اذا كان من جانب الزوج فهو بين اي تعليل لا محالة وكذا العتق  
على مال اذا كان من جانب المولى فيقول في قال في صورة والا فقي صورة التخيير الظاهر  
انها ايضا يتقيدان بالمجلس انتهى مبني على الفصول عن ذلك قال في الكفاية حتى ان  
من قال خالفت امرأته فلانة الغائبة على الف درهم فيلقها بغير جازت وقبلت  
صح انتهى **قوله** وكان ذلك من انما في الرجوع في المجلس قد سبق في محل ذكر تنبيه  
المستلزم ان كون العتق والخلع من جانب الزوج والمولى بمنزلة احكام ثلثة الحكم  
الاول عدم صحة الرجوع الزوج قبل قبول المرأة والثناء عدم صحة شرط الخلع والثناء  
عدم الاقتدار على المجلس وماله اساس بهذا البحث في هذه الثلثة هو الحكم الثالث  
ليس الاثنا وقع من صاحب الدرر في ذكر الحكم الاول لا يظهر له وجه صحة خصوصاً بطريق التفرع  
بل على الصواب الموافقة لغير الكتب ان يكتفى بتعلق حق الفقر بالدفوع فانه كان  
في تحصيل المرام في المقام واما زوال حقيقة الملك في هذه من الزكي الحالة فدون اثبات  
خط الفتن **قوله** عن محل اسقط صاحب الاصلاح والايضا في هذه العبارة وقال  
انما لم يقل من محل لان الايجاب يبطل بغيره والقيام وان لم يذهب في المجلس لولائه  
على الاخر انتهى **قوله** لان القيام دليل الرجوع فانه لا يعمل على التفرع في هذا الكلام  
اشارة الى اتصال هذه المسئلة بما قبلها من جهة ان ردة الايجاب يكون صريحا واخرى  
دلالة كجانبه اليه في الغاية الاكيدة **قوله** لقوله عليه السلام المتبايعان بالخير في غير ما

هذا الكلام لا يثبت الايجاب بغيره وان لم يذهب في المجلس لولائه  
على الاخر انتهى لان القيام دليل الرجوع فانه لا يعمل على التفرع في هذا الكلام  
اشارة الى اتصال هذه المسئلة بما قبلها من جهة ان ردة الايجاب يكون صريحا واخرى  
دلالة كجانبه اليه في الغاية الاكيدة

ما لم يتفرقا اذ هما متبايعان بعد البيع وقبله من اياك اذ قال الربيع **قوله** اقول هو على ظاهر  
انه ان اريد بحق الاخر حق التملك لم يكن لا يفيد لآخر الظاهر ان المراد بما مر هو  
ان حق التملك للمشتري لا يوارضه حقيقة الملك لم يكن انما يتصور في الايجاب  
قبل القبول والكلام ههنا فيما بعد الايجاب والقبول فلا يطرأ له من صحة **قوله** وان اريد  
حقيقة الملك فممنوع وهو اول المسئلة بان يكون محل النزاع بينا وبين الشاخي ليع  
نبوت حقيقة الملك بحيث لا يثبت عن كون للمتعاقدين خيار المجلس وحسن ثبت  
خذنا لا يفتي لها ايجابا وفيه بحث ظاهر اذ ليس للشاخي ليع نزاع في نبوت حقيقة  
الملك للمقابل بل يقول ان حق الرجوع بطريق الفسخ ثابت للمتبايعين قبل انفصال  
احدهما عن الآخر والفسخ انما يترتب على تحقق الحكم وهو لا يوارضه نبوت حقيقة الملك  
وهذا ظاهر **قوله** ويمكن دفعه بان حق الملك ثابت قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة  
الملك بعد لم يكن للقبول في هذا اختيار المشتري انما يكون محذوره غير متفرع بعد اذا  
قد عرفت ان لا نزاع للشاخي في نبوت حقيقة الملك للمشتري بل يقول للمتبايعين  
حق الرجوع بعد فلو ادر هذا السوء **قوله** فالافس ان يقال في قال في الثانية واما  
كان احسن اذ لا ير وعليه سؤال يحتاج الى ايجاب انتهى ولا يذهب عليك ان ما ذكر لا يجري  
لنا نقول في رد كلام الشاخي ليع فانه لا يترك اعادة حقيقة الملك بالايجاب والقبول بل انما  
ينكسر سقوط حق الرجوع عنها في المجلس كما مر غير مرة وهو غير متفرع من **قوله** فاباح الكل  
قال في غاية البيا فلو ثبت لكل واحد من المتبايعين خيار المجلس لم يجر نزاع المشتري  
منه بالاكل انتهى ولعله كاحرة ولا نزاع فيما لا حد **قوله** والقول لا يجرى تنبيه وهو  
فلا يجوز تعليل هذا الكلام منه لقوله لان التقييد مما يتصور فيما اذا كان النقص مطلقا  
عن القيد تقييدا وانباتا وبعد ما صرح هو ونف بدلالة باطلاقة على تقييد الخيار كيف يتصور  
التقييد بالخير **قوله** اي قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس لا يذهب عليك ان  
قوله في المجلس وفائدة دفع توهم ان الواجب بعد ما اوجب لا يكون له الرجوع على  
تعميم هذا الكلام للموجب مع ان لفظ القبول لا ينظم ظاهر الا ان يحل على ان التنازع  
في تملكه عدم الرجوع من موجب قبول العقد ثم ان الظاهر من هذا اللفظ ان يكون  
المراد بالتفرع تفرع الابدان فان من حمل الخيار على خيار القبول في الحقيقة فترقان  
فرقة حملوا التفرع على تفرع الابدان وفرقة حملوه على تفرع الاقوال على ما قرره الاتقان  
ثم قال ومعنى الاول ان احد المتعاقدين اذا قال لصاحبه قد بعنتك هذا العبد فله

هذا الكلام لا يثبت الايجاب بغيره وان لم يذهب في المجلس لولائه  
على الاخر انتهى لان القيام دليل الرجوع فانه لا يعمل على التفرع في هذا الكلام  
اشارة الى اتصال هذه المسئلة بما قبلها من جهة ان ردة الايجاب يكون صريحا واخرى  
دلالة كجانبه اليه في الغاية الاكيدة



قبول في المجلس لم يفارق ولم يصرح الرجوع فيه قبل قبول الآخر فان اقر قائل  
 القبول وتام البيع لم يكن له القبول وانما البيع والقبول وقائده ان خيار القبول  
 مقصور على المجلس دون غيره روى هذا التاويل ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار  
 عن عيسى بن ابيان وبه روى ذلك عن ابي يوسف انتهى كلام الاتفاق بل يفظه  
 المعنى الثاني سيجي منه صريحا ما يتعلق به هناك ولا يذهب عليك ما في تقرير صاحب  
 الدرر من سوء التخيير وكان الواجب عليه ان يذكر كلامه احتما لين في لفظ التفريق  
 صريحا ويشعر فيما يجي بكونه احتمالا آخر غير ما ذكره هنا لتلايقونه بالزم عليه في كل المقامات  
 وصاحب الهداية اقر على كون المراد بالتفريق تفريق الاقوال **قوله** لا خيار الفسخ بعد  
 الايجاب والقبول لا عاطفة لعطف هذا الجرح والجرح والابح وهو قوله خيار القبول  
 وهذا الذي نقاه هو محل قول الشافعي **قوله** ما تقر في موضوعه اسم الفاعل حقيقة  
 في الحال يعني اجزاءه او اخر الماضي المحال في الحال في فتعنت الحالة الثانية وهي حالة  
 وجودها اصدعها اذ هي جامعة قريبة لا الحقيقة اذ ان رجع فعل الايجاب ما دام في  
 المجلس لم ينقطع القبول انتهى ولعله شبه ما قالوا في هذا المقام **قوله** بان يقول اصدعها  
 في المجلس لعل الصواب بان يوجب اصدعها **قوله** او يكتملها محمل عليها عطف على  
 حقيقة في الحال وصير المؤنث في المحلل للمحال لا محالة ومعنى قوله لتلايقزم ابطال  
 الآخر انه لو محمل لفظ الحديث على ان يكون المراد به اختيار فيما كان الايجاب والقبول  
 ما ضيقا او مستقبليين يلزم ذلك ولفظ الهداية او يكتمل محمل عليه قال بعض  
 الشافعيين في تفسيره اى يكتمل حديث خيار القبول ليعمل عليه عند قيام الدليل له  
 دل عليه ما ذكرناه انتهى وقال بعض المراد من حديث خيار القبول فوجب ان يحل عليه  
 كمال ابطال صح الآخر انتهى فاختر صاحب الدرر هذا التفسير الاخير مع تعليل فغير انه  
 حول الضمير الرجوع في قول صاحب الهداية اما خيار القبول ما حال المذكورة في سياق  
 كلامه وما لم يصرح ما قرره واحد فليست بمر **قوله** والتفريق المذكور في الحديث محمول  
 على تفريق الاقوال الى ما قرره في الجواب عن استدلال الشافعي نعم بان يكون اختيار  
 فيه محمولا على خيار القبول قال في فتح القدير لا يقال انما في خيار القبول خيار احد  
 المتباينين وهو الثاني القابل لا خيارهما لانه ممنوع بل الواجب اتصال خيار  
 ان لا يرجع قبل قبول الاخر وان لا يرجع وفي هذا التفريق هو غاية قبول اختيار  
 تفريق الاقوال وهو ان الآخر بعد الايجاب لا يشتري او يرجع الموجب قبل القبول



هذا هو المحمل الذي عليه  
 قوله لا خيار الفسخ بعد  
 الايجاب والقبول

القبول انتهى **قوله** بان يقول اصدعها بعت والآخر اشترى او بالعكس اراد بالعكس  
 ان يقول اصدعها اشترى وقال الآخر لا ابيع وتفسير تفريق الاقوال بهذا موافق لما في  
 الكافي وقد فسره صاحب الكفاية قال اصدعها بعت والآخر اشترى اذ لا يبيح الخيار  
 بعد انتهى وهذا التأويل رواه الطحاوي في شرح الآثار عن محمد بن الحسن ونحوه  
 ان البايع اذا قال بعتك هذا البعد فله الرجوع فيه قبل ان يقبله الآخر فقد تفريق هو  
 والبايع وانقطع الخيار وهذا كما قال الله تعالى وان تقربا بين الله كلاما ثم سعة فكان الرجوع  
 اذا قال للمرأة قد طلقك على هذا فصالت المرأة قبلت فقد ابايت وتفرق بذلك القول  
 وان لم يتقربا بغير انما كذا قرره الاتفاق **قوله** فان قيل التفريق يكون بعد الاجتماع ك  
 منشاء هذا السؤال هو تفسير التفريق في لفظ الحديث بتفريق الاقوال ثم تفسير تفريق الاقوال  
 بان يقول اصدعها بعت والآخر اشترى اذ التفريق في الاجتماع الاقوال انما يتصور ان  
 يقول المتباينين قبل ذلك بعت واشترى حتى يكون تفرقه ما ذكر وليس فليس  
 والمراد بالاجتماع ههنا الاجتماع بالاقوال كما بينناك عليه وكذا في قوله في اثنا جواب  
 عدم الاجتماع ابتداء ثم ان لزوم كون التفريق بعد الاجتماع كما هو معنى السؤال ممنوع  
 وانما هو في التفريق على صيغة التفعيل فلا توجه لهذا السؤال اصلا **قوله** عدم الاجتماع  
 ابتداء وهذا مبني على قاعدة مقرر في المفتاح والكشاف انهم يقولون صديق ثم  
 المركبة مع انت خبير بان القاعدة المذكورة في صيغة التفعيل بالياء لا في التفعيل  
 بالسين والتفريق من الثاني لانه الاول فلا يكون لها من يماضي بصدده وقد  
 عرفت ان ليس اصل التفعيل بالسين خلاف ذلك القاعدة الا يرى ان الضيق  
 والتوسع على ههنا الصيغة غير مقتضى سبق السعة والضيق نعم لو قيل ان التفريق  
 يقتضيه بما ذكرناه دون صيغة سبق الاجتماع كان وجه ولكن لا يكون مبينا على  
 ههنا القاعدة لانها متعلقة بالصيغة دون المادة **قوله** بخلاف السلم فان موافقة  
 قدر المسلم فيه وصفه واجبه فيها لفظ صاحب الكافي بخلاف السلم فان موافقة قدر  
 رأس المال شرط عند ابا حنيفة بنحو انتهى ولعل تخصيص رأس المال بالذكر منه  
 لما كان مسئلة منه كون قدر الثمن ووصفه معلوماين ورأس المال في باب السلم  
 هو الثمن بخلاف صاحب الدرر فان عبارة منه تنظم المبيع والثمن فلو قال فان  
 موافقة قدر المسلم فيه رأس المال ووصفها واجبه كان أظهر ويكون كلامه بعد عن  
 الاشتباه ثم ان الواقع في النسخ واجبه فيها بتأنيث الضمير المحرور والظاهر تذكيره

هذا هو المحمل الذي عليه  
 قوله لا خيار الفسخ بعد  
 الايجاب والقبول

سواء علم على الصانع

سواء علم على الصانع



لرجوعه الى التمسك بان باع غائباً وان كان له مكانة في هذه المسئلة صورة  
جزيئة فلا وجه لتفسير قاعده كليته بها **قوله** فهذا يطالبه في قريب التمسك وذلك بسبب  
بعيد ما الاشارة الاولى الى البايغ والثانية الى المشتري **قوله** اقول فيه اشكال لان النص  
البيع لا يذهب عليك انه ليس كلام القوم على ان كون الموكل معلوماً متفاد من  
هذا النص حتى يكون لهذا الاستسكال محل وبسطه ما قرناه مرادهم بذلك **قوله**  
ويمكن وقوعه بان اطلاق النص انما هو بالنظر في بر عليه ان مراد القوم بمعلومية الاصل  
معلومية من جهة الوقت لا الحالة والفروق بين نفس الاجل ووقت الاجل في الحكم اخر  
جدد منه ينبغي ان لا يعاب به واما ما جعله سند المدعاة حيث قال لم يأت في خبرنا  
انه اذا قال بعثك هذا الاجل او مؤجلاً صح في غير صالح للسند فان الاجل في معتد  
بالمعلومية من جهة تخصيص العرف فلا يكون خارجاً من قولهم لا بد ان يكون الاجل معلوماً  
ولعله لو قيل في دفع الاشكال المذكور ان النص يدل على البيع الصحيح مؤجلاً كان او غير  
مؤجل واعمال الراي في تحقيق ما هو الصحيح المؤجل لا يؤدي الى تقييد المطلق فلا يكون سخا  
لكن اولي واقوى ثم ان الامر الذي لا نوع تعلق بصفة البيع ولا يدل عليه اللفظ بوجه  
من الوجوه كيف يكون معتد بالراي والتقييد من احوال اللفظ لا حالة وايضاً اذا لم  
يكن البيع مطلقاً بالنظر في تعيين وقت الاجل كما قرره كيف يصح تقييده بالراي  
والتقييد فرع الاطلاق لا حالة **قوله** من الذخيرة الفضة بيان لما لا متعلق بقوله  
مصحوفاً للمعنى **قوله** والفلوس النافقة بالنون والفاء والقاف بمعنى  
الراية من نقاي السعة بالفتح اي رواها كذا في المغرب **قوله** اي صح البيع بنحو مطلق  
عن ذكر الصفة وكذا انما فقد البليد كما صرح به الزبلي **قوله** وان عينا لا يذهب عليك  
ان هذه الزيادة ناظرة الى ما قبل قبض الثمن وزيادة قوله في صحة ناظرة الى ما بعد  
القبض كما سيجي بحقيقة تعلق العادة في جميعها من اخره انما لا يخفى **قوله** وانما قال  
في صحة ما ذكر في العادة من نقل ذلك في العادة عن الامام رشيد الدين وقد ذكر  
فيها قولان آخران واقعات السيرة كبراهن حاروايه ان الدراهم والدينارين  
في العقود الفاسدة للرد والاخر رواية لا تتعينان وقد ذكر في العادة هذا القول  
ثم ذكره صاحب الدرر على السواء من غير ترجيح واحده من هذا القول على غيره فمن ابن  
لصاحب الدرر تخصيص هذا القول بالذكر وترجيحه على غيره ثم ان ما في الدرر حاصله  
الفروق بين الفاسد من الاصل والمستفيض بعد الصحة بخلاف بينك الروايتين فان

في قوله لا يذهب عليك

في قوله لا يذهب عليك

في قوله لا يذهب عليك

فان امدار فيها عدم الفرق بينهما **قوله** لان لهذا القبض حكم الغصب والدرار يتبين  
فيه **قوله** ولو كان البيع جوازا او وصليته وهو الاول بالحكم المذكور هو البيع كما لا يخفى  
به في الهداية وغيره **قوله** كوبيع بغير خبر بان يقول بعث هذه الصبرة في الحنطة بتلك  
الصبرة من الشجر **قوله** كل منهما يوجد في حواش بعض النسخ فاحتمل من قوله في بعض  
ولفظها قوله كل منهما اشارة الى ان قوله معين ليس صفة الاناء وجهر والاوجب  
ان يقال معينين انتهى ومقتضى ذلك ان يكون لفظ معين مراداً على انه خبر مقدم  
ومبتدأ وهما المؤخر قوله كل منهما وهو محل تأمل بعد **قوله** واما اذا كان كالزنبيل وكجوه  
فلا يجوز كلام الزبلي صريح في ان قرب الماء مستثناة من ذلك استحساناً للتعامل فيه وفاتت  
صاحب الدرر تلك الفاتحة الحلي **قوله** وباء بوزن شئ اذا جف بجف كالحياض والبطيخ  
كما قاله الزبلي **قوله** وقال يجوز مطلقاً اي يجوز في الكل سواء زالت بهالة بيع جميع الثمن ان  
نسبتها او بالكيل في المجلس قبل الاقتران او لا على ما صرح به الزبلي وغيره **قوله** وذكر  
في المحيط والايضاح ان العقد يصح على قفيز واحد منها اي عند اية حنيفة كما صرح به في  
الحاشي وقال في السراج الوهاج وقال ابو يوسف لا يجوز في الصبرتين جميعاً كذا في  
الكرخي انتهى وصيغ المثنى في انهما الى الصبرتين من الجنس اي من كل واحد نصف فغير  
على ما به عليه سراج الهداية **قوله** حيث لم يصح البيع عند في قفيز واحد قال في السراج  
الوهاج وفي المنظومة فاسد في جميع عند الامام الاعظم الى حنيفة رحمه الله انتهى **قوله**  
وهي قطع ختم تقسيم للتدة ولا يخفى ما في ربط قوله كل شاة او شاتين بكذا بما قبله من  
التحمل والظاهر بان قطع ختم كل شاة بدرهم وكذا الامر في قوله كل ثوب او ثوبين  
بكذا **قوله** والعدد المشتمل على الاثواب المتفاوتة اي الذي في الهداية بل في عامة  
المتون بوجه مسئلة من باع ثوباً مزارية كل ذراع بدرهم ولم يسم جملة الذرعان  
قال في الهداية غير ان بيع شاة من قطع وذراع من ثوب لا يجوز للتفاوت وقال  
في الحاشي في الذرعيات ههنا ملحقة بالعدديا المتقاربة كالاقناع ونحوها وكان صاحب  
الدرر وقع من قول صاحب الهداية لا يجوز التفاوت من حيث ان جويانه في صورة الثوب  
الواحد غير ظاهر وقد حفت ان مبناه التوافق الذرعيات ههنا بالعدديا المتقاربة  
فلا يلزم لها تقليل مستقل وقد ثبتت كتب القوم فلم اجد فيها ما يوافق ما في الدرر  
وكذا تعليل بقوله لان التفاوت في الفاضل يقتضي اجماله المؤدية الى النزاع ليس  
من كلامهم والمبني على الفاسد فاسد **قوله** متفاوتا ولا اراد به تقييد جواب المسئلة

في قوله لا يذهب عليك

في قوله لا يذهب عليك



بمسئلة البصرة والتلة والعدل جميعا والمتفاوت مسئلة البصرة وغير المتفاوت  
 مسئلة التلة والعدل وما يدل على ان البصرة داخله فيما سبق قوله فان باعها  
 على انها مائة حيث فرغ مسئلة البصرة عليه وقال في الشرح يعني بعد ستمائة  
 جع ولم يوصلها فان باع البصرة صح لكن المناسب لذلك التعميم ان لا يقتصر في شره  
 قوله فان ستمائة جع على مسئلة التلة والعدل بل يذكر مسئلة البصرة معها **قوله**  
 فان باعها الظاهر فان باع البصرة بالظاهر كما في سائر المتون وتأنيث الضمير غير  
 للبصرة لكان التلة فانها ايضا مؤنثة ثم ان هذا الحكم مفهوما بعبارة قوله وان  
 ستمائة جع بل لا تفصيل فيكون تكرار امر غير فائز والمعذرة عنه بكونه توطئة للذكر  
 مسئلة اخرى وهو كون البصرة اقل واكثر لا يفيد في دفعه شيئا لكان المندرجة عنه  
 بترتيب سائر المتون وكذا الامر فيما سيجي من قوله وان باع المتفاوت صح **قوله** والعدل  
 ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب قال في بعض شروح الهداية يتعيب  
 بالتفصيل والتفصيل فهو وصف وما لم يتعيب بهما فهو اصل فالكيل لا يتعيب  
 بالتفصيل والمزورع يتعيب انتهى ومنه يتفهم معنى قوله كما في الثوب وهو متعلق  
 بالدخول في البيع **قوله** فيصير كانه باع نوباً من احد وجهين هكذا في النسخ ولكن  
 انصواب كانه باع من نوباً من احد وجهين كما في نسخ غاية البين **قوله** اي المزورع  
 وهو مفهوم من سياق الكلام وان لم يذكر صريحاً وهذا فيما اذا باع نوباً من احد وجهين  
 اذ ع كل ذراع بدرهم كما في الهداية وخبره **قوله** فان وجد اقل واكثر في طلاءه  
 هذا طويل بلا طيل فلو قال فان وجد اقل اخذ بالاقل وترك وان كان اكثر  
 اخذ بالاكتر او نسخ لكان اولاً واحص **قوله** او لم يشرح كما اذا احاط به  
 المشتري الثوب بالبيع ثم اطلع على عيب كذا في الكفاية والعناية اي لو ظهر عيبه  
 القديم في هذه الصورة لا ياخذ البائع بل يرجع المشتري بنقص العيب والاول  
 البائع انما اخذ معيباً لا خلو ط ملك المشتري بالبيع فهو ايجب وسبب ذلك  
 من صاحب الدرر في باب خيار العيب ثم قال هناك نقلاً عن العارضة ان الرد  
 في هذه المسئلة ممتنع من جهة الشريعة لان المشتري يردده والبائع  
 يقبل الا ان الشريعة تمنعه عن الرد وانفسخ حصول الرد انتهى ومن غفل  
 عن ذلك قال قال وماذا بعد ايجب الا الضلال **قوله** اخذه في الاول عشرة  
 بلا خيار قال في الكافي وسلم له نصف ذراع مجانا انتهى **قوله** وفي الثانية تسعة

في البيع

في البيع

تسعة اي بالجنا رايضاً لكن ايجاز في الوجه الاول لما اورد عليه الثمن بزيادة  
 نصف ذراع وفي الوجه الثاني لما انتقص الثوب عما شرط فيخبر كيلاً ينتظر كما  
 قرره الزبيلي **قوله** فيجزي عليها حكمها الظاهر فيجزي عليها اي يجزي على مقابلة النصف  
 من الذراع بالنصف من الدراهم مقابلة الذراع بالدراهم ثم ان الواقع في اكثر النسخ  
 اي نسخ الهداية فيجزيه عليه قال بعض شراحه اي ينقسم الذراع على الدراهم  
 فيكون نصف الذراع نصف الدراهم انتهى **قوله** نزل كل ذراع منزلاً فاذا وجد  
 ناقصاً لا يسقط شيء من الثمن لما ذكرناه انه وصف وتغير الاوصاف لا يوجب سقوط  
 شيء من الثمن انتهى **قوله** حيث لا يضره الفصل هو بالقضاء المأملة بدرهم  
 ولا يذهب عليك ما فيه من التنازع فان ما يذكر في بيع المتفاوت ليس ذلك  
 بعينه بل بطل وهو كل شاة بدرهم مثلاً والمراد نوع ذلك القيد المذكور لا عينه  
**قوله** ان توطئها جواز البيع اذا كانت الدراية ذراع الظاهر ان هذا ليس هو  
 الذراع مائة ذراع فانه اذا كانت الف ذراع فاللازم عشرة اذرع في كل مائة  
 منها ايضا كذا قيل **قوله** حيث قال الآن عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة  
 الدراهم وبيع عشرة الدراهم بالاجماع كذا في غاية البين وقوله فاشبهه عشرة اسهم  
 ايجب لجواز ذلك **قوله** واستعير ههنا ج قال في غاية البين ان استعير الذراع  
 بمحل الذراع وهو المسموع وكان القياس ان يقول استعير لانه استعير الذراع  
 وهي مؤنثة لكن ذكر الفعل على ما قيل في الذراع بما يزرع به انتهى **قوله** لكنه مجهول الموضع  
 اي لم يبين ذلك الموضع انه مقدم الدار ومنه مؤخرها وجوابها متفاوت قيمة فكان المعقود  
 عليه مجهولاً جهالة مفضية الى التنازع فنقد كبعض بيت من بيوت الدار كذا في الكافي  
**قوله** ولا توبين اي ولا يصح بيع توبين اذ البيع فاسد في الهوى والهوى عندنا  
 حنفية وعندهما يجوز في الهوى كذا في الهداية **قوله** واشترط قبول المودوم في العقد  
 قيل هو متعلق بالمودوم ويحتل تعلقه بالشروط ايضا وهو ظاهر انتهى قلت واذ صح  
 تعلقه بهما فالظاهر حمله على التنازع **قوله** والثالث اما ان لا يكون من القسامين  
 ايجب هذا الاصل زيادة منه على الاصلين السابقين وقد ذكرهما صاحب العناية  
 مقتصرين عليهما والاشبه ما قرره الزبيلي من ان الاصل في جنس هذه المسئلة  
 ان الشيء اذا كان منفصلاً بالبيع انما يرد في البيع بتمامه والا فلا اذا  
 جوى العرف بالدخول فيه كالمفاتيح انتهى فاما قول صاحب الدرر في تدبر بعد **قوله**

ان توبين ونقص الثوب لا ينتقص  
 الثمن وتلك جارية من هذا ما  
 وقد انتقص قال الزبيلي صح

في البيع

في البيع



ومرافقة قال في المصباح المنير واما مرفق الذراع المبطخ او الكنيف وكفه فيكس مبرمج  
 وفتح الفاء لا في غير التثنية باسم الآلة وجوه مرفق انتهى **قوله** اذ يتأتى فيه مرفق الخ  
 الخ لان المنزل ما يكون فيه بيتان او ثلثة وكفه ذلك يتحقق فيه الرجل المتأهل ولا يكون  
 فيه مرفق الرواب كما قرره صدر الشريعة وشبهه بالبيت لا يدخل فيه برونه توفيراً  
 للشبهين صحتها كما قال الزبيدي والفعل ومفاد الخ اي المفصلة فهو تكرار بلا طائيل  
 والشرب هو بك الشربين المجرى لخطم الماء وفي الثانية رجل باع ارضاً بشرها  
 فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبائع انتهى **قوله** انا الظلة فلانها  
 مبنية على هواء الطريق في المغرب ظلة الدار السدة التي فوق الباب وعند صاحب  
 الحصر هي التي احد طرفي جذوعها على صدر الدار وطرفها الاخر على خياط الجاه المقابل  
 كذا قرره صدر الشريعة ثم ان ما ذكره الظلة قول ابا حنيفة واما عندنا فيدخل اذا كان  
 بغوها من داخل ذكره الزبيدي **قوله** ويدخل الشجر قال في العناية واذ باع ارضاً دخل  
 ما فيها من النخل والشجر كبيرة كانت او صغيرة او مثمرة او غير ما على الارض انتهى **قوله** والزرع  
 متصل به الخ اي بالارض هذا لفظ صاحب المداية وقال شراحه نذكر الضمير به على تأويل  
 الارض بالمكان **قوله** لان الاتصال وان كان خليفاً للقطع كذا في النسخ والظاهر ان جعل  
 قوله للقطع خبراً واللام فيه لام العاقبة كما في قوله تعالى ليكون طعم عدو او خزان قال  
 في الكافي ولا يدخل الزرع والتم استحساناً لان لفظها غاية معلومة فنصاره حكم  
 كالمقطوع بخلاف الشجر والبناء لانه ليس لها غاية معلومة للقطع انتهى **قوله**  
 الا بكل ما فيها او منها هذا اذا لم يتعل بعدهما متصلاً بهما من حقوقهما او مرافقتهما والآن  
 فلا يدخل بذكرهما ايضاً ذكره في الكافي **قوله** لا بحقوقهما سواء ذكر الحقوق او المقتضا  
 رأب او ذكرهما بعد ان قال الا بكل ما فيها او منها وان قوله لا بحقوقهما متعلق بكلمة  
 الزرع والتم ظليهما كما يظهر من كتب القوم وكذا الرقعة هي بفتح الراء وسكون الطاء  
 المهمله ويقال له بالوجه قصه وبالتركية يوكجه **قوله** ان شرط تخلية المشتري اي  
 تخلية المشتري الارض فالمصدر مضاف الى فاعله والمفعول متروك كذا قيل  
 وفي شرحه اشارة الى تعيين المفعول به المتروك **قوله** كذا منفر دباع طه الذي  
 يظهر ان هذا متعلق بقوله وبعد ما يصح ان شرط تخلية المشتري يعني انه صورة  
 ما لم يشترط منفر دباع طه تخلية المشتري يتعبد البائع اما الصورة ان لم يشترط  
 الحصاد **قوله** في قسم الاول انما قيد بالاول لان خلاف الثاني في قوله ما قسم

في قوله ما قسم

اما قسم الثاني فنحو اتفاقاً كما قال صدر الشريعة **قوله** ولنا ما روى عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النخل اي عن بيع التمر على النخل كذا قال شراح  
 الهداية ومعنى قوله حين يترهى على صيغة الافعال اي يحجر **قوله** قال في العناية وفيه  
 نظراً لانه استدلال بمفهوم الغاية الخ اراد بمفهوم الغاية ان يكون حكم ما هو المذكور  
 بعد حتى خلاف حكم ما ذكر قبلها كان يكون بيع ما ابيض ويأمن العاهة صحيحة بخلاف  
 بيع السبل قبل الابيضاض وامن العاهة **قوله** اقول فيه بحث لان الشريعة  
 التي تقتضيها النهي هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهي على  
 الفاء الخ معني هذا البحث على ان مدار قول صاحب العناية على كون الاستدلال يقتضي  
 على قول الراي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السبل حتى يبيض ويأمن العاهة ولا  
 يكون لما بعد يدخل فيه وهو حق لا يجزئ عنه فلا وجه لما قيل ويمكن اجواب عنه  
 بان مقصود الاستدلال النهي يقتضي مشروعية الاصل وفي الوصف وهي  
 لا سقاط الحكم عما وراه فيلزم منه مشروعية الاصل لا انتهاء الفاء وجود  
 مدخول حتى انتهى فان مدار هذا الجواب كون حتى لا سقاط الحكم عما وراه فلا يصح ان يكون  
 موسوماً من طرف صاحب العناية جواباً عما ورد عليه وان كان كلاماً حسنًا في نفسه  
 تصلح للاستدلال على حكم المسئلة رأيت **قوله** من قبيل الاشارة اي اشارة به  
 النص وهي على ما قرره صاحب التوضيح دلالة النص على بيان الموضوع له او جزئية اول  
 المتأخر ان لم يكن النص موسوماً بخلاف عبارة النص فانها ما يكون ثابتاً بالنظم  
 ويكون سوق الكلام له **قوله** او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة والتم  
 الخ قال صاحب الدرر في المرأة والمرقات بعد ما نقل من صاحب البدائع ان مفهوم  
 الغاية من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو الجمل الكلام التلويح في بحث المعارضة  
 والتمرجح ان مفهوم الغاية متفق عليه انتهى وقد مر هذا على الظاهر وكان الواجب  
 كلامه هناك ان لا يجعل الثاني مقابل الاول يعني ان بعض العلماء جزم بان دلالة ما  
 بعد حتى على خلاف حكم ما قبلها بطريق المنطوق لا المفهوم وكلامه محل تردد بعد الا ان  
 يريد بالمنطوق ما يقابل المفهوم فيتم الاشارة لا الحالة لانه شرط لا يقتضي العقد  
 اراد بهذا الشرط شغل ملك الغير كما خرج به الزبيدي **قوله** وجعل اي النص زبوني  
 مرجع هذا الضمير غير مذكور في سياق الكلام فلو قال وهذا النص زبوني بالظاهر كان حسن  
 ثم ان صاحب الدرر ذكر هذه المسئلة في هذا المحل تبعاً لصاحب الجمع من ايجاب العبارة  
 من كلامه على المصباح

في قوله ما قسم

في قوله ما قسم

في قوله ما قسم



غالباً ويجوز منه قبيل باب الصرف ذكرنا أيضاً وقفنا في الهداية فاحذر مما ذكرنا منه  
 بلاطيل **و** فالتلفظ العذب لو اسقط هذه العبارة كان اصوب لانتظام سياق  
 الكلام الترديد المذكور يعبر في المتن عن القيام وعدم القيام والمذكور في الشرح  
 من الهلاك والاستهلاك نعم قيد به صاحب الجمع لكون الحكم المنتهي على كلامه هو  
 على قول ابو يوسف كما سيجي **و** وقال ابو يوسف يراد مثل الزئوف قال في  
 الاحتياج نقلنا عن العيون ان ما قال ابو يوسف حسن وادعى للضرر ولهذا اخرناه  
 للفتوى انتهى وكذلك صرح في الجمع بماه المعنى به ثم انه صرح في شرح الجمع لاسيما  
 بان الزئوف ان لم يكن قائمة بل مائلة يرد مثلها عند **و** لانه لو علم عند القبض  
 انها ستوفى في الصواب انما زئوف كما شهد به السبب واللفظ شارح الجمع ان  
 عالماً عند القبض لصفة المستوفى في غير الهداية **باب خيار الشراء**  
**و** قوله عليه الصلوة والسلام لبيان من منفذ بفتح الهمزة والباء ومنفذ باللام  
 المجرى والخلافة بكسر الخاء المعجمة الزاع كان رضي الله عنه يقيس في البيعة لما مودة  
 رأسه كذا في مخرج الدراية **و** لكنه جوز بهذا النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
 بلفظ بايوت الذي يظهر من لفظ ان يكون اخذ ذلك من صيغة المفاعلة كما صرح به  
 صاحب العناية ويدل عليه كلام صاحب مخرج الدراية والذي يلوح ان يكون هذا  
 سهواً ظاهر ان استجاب حكم هذه الصيغة على معنى اللفظ المشترك بحسب  
 عادة عمالها كاد يفتح والعجب من صاحب العناية انه ناقض هذا حيث قال في تعليقه  
 لان البايوت في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة انتهى فان مبنى ذلك  
 ان يكون دلالة الصيغة المذكورة على المشتري ليس الا ولعل الصواب هو  
 الاقتصار على التعليل المذكور وترك التعرض لصيغة المفاعلة ثم الظاهر ان يكون  
 كما فرت بمعنى سخرت وهذا اكثر ذكره في الشافية وغيره **و** لم نذكره بالفاء  
 كما ذكره في الوقاية إشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة لا يذهب عليك  
 ان ما قاله صدر الشريعة من انه انما دخل الفاء في قوله فان شئني لانه فرع مسئلة  
 خيار الشرط لان خيار الشرط انما يشترع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه  
 سواء كان الضرر ناجماً عن اداء الثمن او غيره انتهى كما قلنا دفع ما شئت به صاحب  
 الدرر لكان ما قاله وجهه اجملة وان ادعى عدم كونه ذلك من صور خيار الشرط  
 حقيقة بحسب الاصطلاح يطالب بالبيان وقد قرر الزبيري كون هذه المسئلة من عين

في غير الهداية

والظاهر ان قوله في معنى المشتري في المعنى المناط فيلحق به دلالة انتهى فان مبنى ذلك ان يكون دلالة الصيغة المذكورة على المشتري ليس الا ولعل الصواب هو الاقتصار على التعليل المذكور وترك التعرض لصيغة المفاعلة ثم الظاهر ان يكون كما فرت بمعنى سخرت وهذا اكثر ذكره في الشافية وغيره لم نذكره بالفاء كما ذكره في الوقاية إشارة الى انه ليس من صور خيار الشرط حقيقة لا يذهب عليك ان ما قاله صدر الشريعة من انه انما دخل الفاء في قوله فان شئني لانه فرع مسئلة خيار الشرط لان خيار الشرط انما يشترع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر ناجماً عن اداء الثمن او غيره انتهى كما قلنا دفع ما شئت به صاحب الدرر لكان ما قاله وجهه اجملة وان ادعى عدم كونه ذلك من صور خيار الشرط حقيقة بحسب الاصطلاح يطالب بالبيان وقد قرر الزبيري كون هذه المسئلة من عين

من عين شئنا خياراً بما لا مزيد عليه **و** واما اكثر لا يند قول ابا حنيفة نعم  
 واما يوسف خلافاً لما ذكرناه يجوز في اكثر فهو جري على اصله في التجوز في اكثر اياه ابو  
 يوسف انما يجوزهما جرياً على القياس وجوزهما لافراس عمر وفاته جوزهما لافراس  
 ذكره صدر الشريعة **و** اذا تقرر فيها ايضاً جواز الاحتياج حكم ثبت على القياس  
 بغيره بطريق النص لا يذهب عليك في هذه العبارة من التماسه وكان  
 اللفظ الاول بناوياً مقصوده جواز الاحتياج شئ في حكمه بغيره بطريق النص  
 وان كان ذلك الغير مما ثبت على خلاف القياس **و** ودفعه ان المقر في  
 كتب الاصول عدم جواز القياس الجلي على ما ثبت بخلاف القياس الخفي في مخالف  
 للواقع ولو قيل هو من بعد قوله بخلاف القياس دون الخفي يكون لغواً في الكلام  
 كما سيجي من قوله وبطريق الاستحسان الذي هو القياس الخفي فانه مسوق لافادة **و**  
 بطريق دلالة النص حيث قالوا الا ان هذا في معنى اشتراط الخيار اذ الحاجة مست  
 اما الانفاق عند عدم النقد خزائن المحاطة في الفسخ كما مر منه قبيل سطر  
 ولا يذهب عليك ان كون المخرج اولاً بالكم من الاصل ليس بلازم في دلالة النص  
 كما ظن **و** ولا يملك المشتري التصرف فيه من البيع والهبة والاعتاق **و**  
 ضمن قيمة هذا اذا لم يكن مثلياً فاما اذا كان مثلياً فعليه المتك كذا في الكفاية **و**  
 على سوم الشراء اي على جهة كما في بيع المطلق اي المطلق عن الخيار فان البيع صحيح  
 بهلاك المبيع ثم فكذلك هنا كذا في بعض شروحه الهداية **و** فان هلك المبيع خرج  
 اي المشتري ضمن الثمن سواء هلك في مدة الخيار او بعد ما فعله الثمن في الوجوه  
 كذا في شروحه الهداية **و** فان الهلاك لا يخلو عن مقدرة عيب كذا في الهداية  
 والظاهر انه من بناء الحكم على الغالب وامثال كثيرة في الفقه فان كلمة الحكم تراعى  
 في الجنس لانه كل فرد مكتشف السفر له خص ولا يقدح ذلك في كون حكم المسئلة  
 ما ذكره فيما يملك بغيره كما ظن **و** وسئل انه اذا دخله في باق في هذا الباب ان ثبت  
 ما شرط فيه الخيار بما لا يرفع كقطع يد يطل الخيار فان الرد حينئذ يمنع حتى لو مرض  
 وزال جاز رده **و** بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع اي فملكه عند المشتري  
**و** كان ملكاً بلا ملك الصواب كان زائلاً لا مالاً ملك كما في الهداية وسائر الكتب  
**و** حكماً للمعاوضة احترار عن الضمان في غضب كذا في بعض شروحه الهداية  
**و** انما يشترع نظر المشتري في كذا في الهداية والظاهر ان تخصيص المشتري



بانكركون حديث جيان بن منقذ سقوله وان كان الحكم عاما للبائع ايضا  
 وقد سبق منا ما يتعلق بذلك في اوائل الباب **قوله** ولا اي لعدم ملك  
 المشتري للمبيع فروع اى على انه ذهب ابا حنيفة لانه لم يملكها باختيارها وعندها  
 بعد النكاح لانه ملكها كذا في الكافي فانما قيل في شراء زوجة لان المشتري  
 اذا لم يكن امرأته لا تفصيل فيه بين كونها بكر او ثيبا كذا في الكافي ان يكون خيرا للبائع بالوطى  
 بالاجماع سواء نقصها الوطى او لم ينقصها كذا في الكافية **قوله** جاز رد ما هذا قول ابي حنيفة  
 وقال لم يرد ما لان الوطى حصل بكم ملك الرقبة فتمنع الرد **قوله** الا انه البكر يعني ان الاطلاق  
 بينه وبينها في المسئلة المذكورة بالرد وعدمه انما هو اذا كانت الزوجة ثيبا واما  
 اذا كانت بكرا امتنع الرد عند النقص كما يظهر من الكافي وغيره فهذا الاستثناء مسوق  
 بتقييد ما يفهم من سياق الكلام **قوله** الثالث قرينة لا يوقع عليه يعني ان المشتري  
 بشرط اختياره ان كان ذارح محرم من المشتري لم يوقع عليه عند لانه لم يملكه وبقي خياره  
 وعندها يوقع وبطل خياره كذا في الكافي **قوله** اى لا يوقع ايضا في شراء قائل كذا اى  
 لا يوقع في مرقه اختياره كذا في الكافي قال ذلك بخلاف ما لو قال ان اشتريته  
 فهو حرة لانه عند وجود الشرع كانه ان العتق او المعلق بالشرط كالمسلسل عند  
 وجود الشرط فلهذا يوقع عند كذا في الكافي **قوله** اى لا يوقع ايضا في شراء  
 قائل كذا اى لا يوقع في مرقه اختياره **قوله** اى جسد اشتراه بالخيار من قال ذلك  
 بخلاف ما لو قال ان اشتريته فهو حرة لانه عند وجود الشرع كانه ان العتق او المعلق  
 بالشرط كالمسلسل عند وجود الشرط فلهذا يوقع عند كذا في الكافي **قوله** لعدم  
 وقوع الشرط حيث لم يملكه هذا عند ابي حنيفة بخلاف ابي حنيفة **قوله** كذا في مسخرها في كذا  
 لا يعدم الاستبراء اى لو اشترى امه على انه بالخيار في حاضرت في يد المشتري في مرقه  
 اختياره واجاز المشتري العبد لا يجزى بها كذا في الكافي **قوله** التام ان اردت  
 الامه المشتراه اى بالخيار اى ردت بكم اختياره واما كون الاستبراء بالخيار مستقفا  
 من سياق الكلام كما تحققت في نظائره **قوله** فلا استبراء عليه هذا عند ابي حنيفة  
 يجب الاستبراء عليها اذا ردت بعد القبض قياسا واستحسانا وان ردت قبل  
 القبض يجب قياسا لا استحسانا كذا في الكافي **قوله** التام مع ولدت كذا اى  
 ولدت المشتراه في مرقه اختياره بالنكاح لم تصرا ثم ولد عند وبقي خياره كذا في الكافي  
 لانها لو ولدت في يد المشتري اى ان قبضها المشتري فولدت في مرقه اختياره

في حنيفة

اختيار كما قاله الربيعي **قوله** لزوم البيع بالاجماع كما ذكره الربيعي **قوله** لا ارتفاع القبض  
 بالرد بعد ملك البائع قوله بالرد متعلق بالارتفاع وذلك لان المشتري لم  
 يملكه فلم يرفع الا بداع بل رده الى البائع يكون دفعا للقبض فيكون الهلاك قبل  
 القبض فيكون على البائع وعندها لا ملك للمشتري صح ابداعه ولم يرفع القبض فانه  
 ملك في يد المشتري فيكون الهلاك منه حاله على ما قرره صدر الشريفي **قوله** اى ان  
 عند ما دون شيئا كذا قال في النهاية ولو كان المشتري حرا والمسلية كالمسا  
 ان يرد خيار الشرط وان برئ من الثمن في قوطهم جميعا لان تحريم بيع تخليكه بدل  
 وبغيره بول انتهى **قوله** بغيره اى مع صحة الابداع قال في الكافي فان اختار كان المبيع  
 بلائحه وان فسخ عاد المبيع الى البائع بلائحه انتهى ثم ان هذا قول ابي حنيفة  
 واما عند ابي حنيفة فبطل خياره لانه ملكه فكان الرد والفسخ منه بملكه البائع بلائحه  
 وهو تبرع والمأذون لا يملك كذا في الكافي **قوله** العاشر بطل شراء ذمي في هذا عند  
 وقالا في هذا الشرع وبطل خياره كما قاله صدر الشريفي وفي الهداية لانه ملكه فلا يملك  
 رد ما وهو مسلم انتهى قال بعض شروحه يمنة الاسلام عن اخراجه من ملكه انتهى **قوله**  
 ان اسلم اى المشتري فان اسلم البائع وخيار للمشتري لا يبطل بالاجماع وخيار  
 المشتري على حاله لان العقد من جانب البائع بات فان اختار المشتري المبيع  
 وان فسخ البيع صار حكمه للبائع حكما والمسلم من اهل ان يملك حكمه كذا في الارث  
 ولو كان اختيار للبائع فاسلم هو بطل البيع ولو اسلم المشتري لا يبطل العقد والبا  
 على خياره وهذا الحكم فيما اذا اسلم احداهما بعد القبض اختيارا لاحدهما وان قبل القبض  
 بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتا او بشرط اختيار او لهما لان القبض  
 شبرا للعقد في حيث انه ينفذ ملك المتصرف فلا يملك بعد الاسم ذكره الربيعي **قوله**  
 ولا يفتن بدونه اى بدون علمه قال في الكافي ولا يلزم ما اذا كان الخيار للبائع عتق  
 المبيوع او تبرأ كات او رهن او وطي او قبل بشهوة او وهب او اجر فانه يفتن  
 البيع وان لم يعلم المشتري لان ثبوت الفسخ هنا ضمنى لا يقصده المتصرف فلا يفتن  
 على العلم للموكل اذا اعتق العبد الذي وكله ببيعته يفرل الوكيل وان لم يعلم به بخلاف  
 ما لو خله قصد انتهى فليكن هذا على ذكر منك فانه يفتن ان شاء الله تعالى **قوله** ولو كان  
 غائبا لعل الصواب اسقاط الواو وجعل الوشرطية فان فرض المسئلة انما هو في صورة  
 الغيبة **قوله** ولانه مسلط عليه قبله اى لان من له اختيارا مسلط على النفس في قبل

وان كان المشتري يفتن في بيعه  
 بان يفتن في بيعه بان يفتن في بيعه  
 بان يفتن في بيعه بان يفتن في بيعه  
 بان يفتن في بيعه بان يفتن في بيعه



صاحبه ثم ان النسخ توجب بالواو ولعل الصواب الموافق للهداية اسقاطها وقد  
تعتسف بعض العلماء في توجيه هذه النسخة على ما وجدت بانه عطف على ما فيهم  
التي اتي لها قياس النقص على الاجارة ولا **قوله** ولها ان تعرف في حق الغير  
بالرفع في الضمير في انه للنقص لا محالة واما ضمير المنى فلا بد صيغة ومحمد وهو دليل  
سوق لقوطها ولا ينقض بدونه وانما نفعنا لم جود عدم سبق مرجوع مع تقدم ذكر  
ابا يوسف والشافعي في نفيه لا يخفى من ترك الاول **قوله** وان كان للمشتري جازان  
لا يطلب البائع سلعة مشترى بالاشترى **قوله** فيتوقف على علم اي علم البائع  
**قوله** كعمل الوكيل يعني اذا دخل الموكل الوكيل قصد يتوقف العمل على علم الوكيل حتى  
لا ينصرف بل يروم الثمن عليه اذ كان وكيل بالشيء وبطلان اذ كان وكيل بالبيع  
كذاته غاية البيان **قوله** ادلا الزام فيها اي الزام ضررها فانظر الى قوله في صورة  
النقص ولا يفرى عجز الضرر ثم ان الصواب الموافق للهداية والشافعي وغيره ان يقول  
لانه موافق له فيها **قوله** وان نقص العقد في ماله اختيارا في سببه في غيبه صاحبه **قوله**  
اي علم الاخر النقص النسخ على جميع هذا الكلام من الشرح ولوجعل لفظ الاخر متنا  
كان الصواب ولا يورث هذا اي خيار الشرط لعل قول صاحب الهداية واذا  
مات ماله اختيارا بطل ولم ينقل الى ورثته او لم منه الشمول عدم التصرف الوارث  
بغير طريق الارث ايضا بخلاف هذا اللفظ كما يستفهم وهو مقصود بالافادة في هذا  
المقام لا محالة **قوله** في العيب والتعيين كذا في الهداية قال في فتح القدير خيار التعيين  
جعل اصلا آخر لثبتي لا يتحقق على اصله لانه لا يخير فيما بالتعيين فكل ما ذكره الزمانا  
انتهى وبهذا التصرف ان ما قال بعض الامام من ان هذا رد المختلف لا المختلف لانها لا  
يوزنان عندنا ايضا على ما سياتي فلا يفيد الا الزام انتهى لا يري له وجه حتى فان الشافعي  
اذ لم يخير فيما بالتعيين على ما سيجي كيف يكون توريت فيه عند الذي يظهر ان يتحقق  
انتقال التصرف الى الوارث فيها وان لم يكن بطريق الارث كان في مقام الزام  
خصوصا مع قوله لانه حتى مع حقوق البيع وكما ان يكون الاصحابا فيه مسكان احد  
ان يكون تصرف الوارث في خيار العيب والتعيين بطريق الارث كما هو الظاهر كلام  
صاحب الهداية وصاحب الكافي والاخوان يكون بطريق الارث كما يظهر من كلام صاحب  
الوقاية فيكون سوق الشافعي دليل على منطك المتنا **قوله** واما جموعه ان لو مات  
رجل اى جمعت الكفينة والشافعية وهو شرط بقوله فاذا كان اختيارا للبائع ومات

هذا على ان يكون القول في بيع  
اصحابنا واحدا بخلاف سبب في البيع

ان كان المالك قد مات ولم يرثه احد من الورثة

ان كان المالك قد مات ولم يرثه احد من الورثة

ومات رج مع ذكر خلاف الشافعي وادعى ان لا خيار له احد عاقدين حال كذا المطلقا  
**قوله** ولا خيار التعيين لما ذكر بل ثبت رج حاصل بقرره ههنا ان جميع اخبارات  
الاربعة مستتر في عدم الارث ويفرق خيار الشرط وخيار الرؤية من غيرهما  
بان التصرف فيها للوارث اصلا بالوراثة ولا ابتداء بخلاف غيرهما وخيار التعيين  
والعيب وهذه الطريقة موافقة لكلام صاحب الهداية وصاحب الكافي وينبغي حمل  
قول صاحب الوقاية ويورث خيار العيب والتعيين لا الشرط والرؤية  
على التام ثم ان درج اخبارات الاربع تحت قوله لا يورث كما وقع في صاحب  
البدرة قاصد في جهة الافادة فان عدم الارث يجمع مع تصرف الوارث بعد في  
اثنيين فيهما ويقتضي عنه في الاخرين وحيث المقام افادة ذلك المقصود مستوفى  
لا غير واما اطلاق التوريت واردة تصرف الوارث مطلقا لتنظيم حال اختيار  
الاربعة فبعد جدا **قوله** بل ثبت للوارث ابتداء قال في غاية البيان والوكيل  
على ان هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث ان المشتري كان له ان يختار احدهما  
او يرددهما وليس للوارث ان يرددهما وخيار المشتري كان موقفا وللورثة ثبت  
غير موقت انتهى **قوله** ولهذا ثبت له اختيار فيما عيب في يد البائع بعد موت المورث  
لو قال بعد موت المشتري قبل ان يعقبه الوارث كما في الكافي كان اوضح **قوله**  
وان لم يثبت للمورث قال في الكافي وخيار التعيين الثابت بالشرط لا يورث  
وسقط ولكنه ورث المبيع مجهولا مطلقا بملك الغير فثبت له خيار التعيين ابتداء  
كن اضطر ما لم يمال رجل يثبت له خيار التعيين انتهى يعتبر تصرف المورث نقضا كان  
او اجازة **قوله** وتصرف الناقض في احدى سواء كان الناقض وكيل او موكلا  
وقوله في المتن النقص او في سوق على هذه الرواية **قوله** ولان الاختياط طيب  
عطف على قوله لان الجواز يحققه النقص فهو تعليل آخر يكمن النقص او **قوله** ثم  
قبل بشرط ان يكون في هذه القيد خيار الشرط اي مع خيار التعيين فلا بد  
في الصورة المذكورة من ان يقول وهو بالخيار ثلثة ايام كما وقع في لفظ الجامع  
الصغير وذلك لان القياس بانه اخبارين والصحة بالنسبة وهي خيار الشرط  
لاخير الا ان يجوزنا خيار التعيين بتقوله او كمالا للمرضى المطلوب منه وفيما عدا ذلك  
جريا على قضية الدليل كذا في النهاية **قوله** وقيل لا بشرط وهو المذكور في المسوط  
والجامع الكبير اى قال بعضهم يجوز هذا البيع وان لم يذكر فيه خيار الشرط بتقائه

هذا على ان يكون القول في بيع  
اصحابنا واحدا بخلاف سبب في البيع



وان كان يبطل قصد الكذا في النهاية قال في الكافي وذكر خيار الشرط كان له ان  
يردها ولو لم يذكر فيه خيار الشرط له ان يرد احد الخيارين التبيين وليس  
ان يردهما كذا في غاية البين نقلا عن شرح جامع الصغير للعلامة **قوله** انتهى  
بالحيارية بخلافه اذا كان البائع اثنين والمشتري واحدا وفي البيع خيار  
او العيب فمرد المشتري نصيب احدهما دون الآخر بحكم خيار جازا اتفاقا كذا  
في شرح المحقق على جامع المجتبى كالمخيرة في وقت مقدرا اي كالتخيير في تطبيق  
نفسها **قوله** او تصرف لا يحل الا في الملك جعل هذا التصرف متنازعة على  
الموتون وقد اخذه من كلام صاحب الكفاية **قوله** كالوطي قال في الكفاية وانما كان  
كذلك لان الوطي لا يحل بدون الملك كمثل مكان الاقدام عليه اختيار للملك حتى  
لا يقع وطئه في غير الملك انتهى **قوله** كالبيع اي الذي بدون خيار الشرط وكذلك  
قيد صاحب الوقاية بالمطلوع وفسره صدر الشريعة بذلك **قوله** فانه يفعل  
الامتحان والتجربة ولذا يبيع خيار لو ليس الثوب مرة اخرى او ركب  
الآلة مرة اخرى ذكره صاحب الكفاية **قوله** لان الخيار لا يثبت بالشرط كذا  
في النسخ اي نسخ هذا الكتاب والصواب الا بالشرط كما في الكافي **قوله**  
اذ لم يمنع الرد بسبب من الاسباب قال في شرح مجمع واما اذا امتنع بسبب  
من الاسباب رجع المشتري على البائع من الثمن كجسده الوصف الغائب انتهى **قوله**  
اذ لا يعرف ذلك حقيقة قال الزيني لانه لا يحتمل ان يبين او حمل او انتفاع **باب**  
**خيار الرؤية** **قوله** يعني يجوز ان يبيع كح اراد بهذا التفسير التبيين على ان يرجع  
ضمير المنفي في قوله لالم يرياه وليس للبائع والمشتري في عقد واحد وان احتمل  
اللفظ **قوله** من ظن بين جداته كذا في نسخ هذا الكتاب بلفظ المبكر والصواب  
بعبارة بل بلفظ التصغير كما في الهداية وسائر الكتب **قوله** وان شئت ردت اي غير  
قضاء ولا رضا كما ذكره في الهداية **قوله** ولنا العمومات المجوزة اي للبيع وقوله بل بلفظ  
الرؤية تفسير من حيث المعنى للعموم **قوله** انها كالنسخ الضمير لزيادة قيد الرؤية  
على تلك العمومات **قوله** ولم يعلم عدد ذرعه انه هو على وزن القرآن جمع ذراع ذكره  
صاحب المصباح المنيّر نقلا عن النصاب وان كان كجوهري نقل عن سيبويه كالح  
رجوع ذراع على غير ذراع **قوله** لان خيارا معلق بالرؤية هذا اللفظ الهداية وقال  
في الغاية والمعلق بالشئ لا يثبت قبله لئلا يلزم وجود المشتري وطردون

قوله

بدون الشرط انتهى لا يقال قد تقرر عندهم ان المعلق بالشرط يوجد  
قبل وجود الشرط بسبب آخر لانا نقول يجوز ان يكون مبنى كلامهم على  
عدم تحقق سبب آخر كخيار قبل الرؤية فلا يكون ما نحن فيه مما قالوا نعم الظاهر  
ان ما يتحقق فيه سبب آخر قبل الشرط مستثنى عن الكلمة المذكورة **قوله**  
اقول فيه بحث اما اوله فلما تقرر في الاصول ان كل ما دخل حرف الشرط لا يثبت  
عليك ان قول صاحب الهداية ومن تبعه لان الخيار معلق بالرؤية ليس بمبناه  
كون ما دخل عليه حرف الشرط تاما يتوقف عليه وجود الشئ على ما ظنه بل  
كون اذ النظرية في الحديث للشرط كما تقرر في بحث حوف المواني في الاصول  
ومقتضاها تعليق الحكم الشرعي بشئ لا غير ثم ان صحة الرد عند الرؤية بعد  
الرضا مضافة الى عدم الحكم عند عدم الشرط وهذا ليس من مفهوم المجازفة  
على ما تقرر في باب وبهذا يعرف ان دفاع البحث الثاني ايضا غير ظالم القوم قول  
من قال في تحقيق مراد القوم ان اذ ان الحديث بمجرد الوقت مبنى على القول  
عن قول صاحب الهداية لان الخيار معلق بالرؤية والمصلحة يتم بدون هذه الدعوى  
كما عرفت ومرادهم من التعليق في قوطهم تعليق قوله عليه الصلوة والسلام اذ ارأه  
بقوله فله الخيار ومن غفل عنه ذلك قال **قوله** قال **قوله** فالوجه ان يقال لو لم يرد العقد  
بالرضا وقبل الرؤية لزم امتناع الخيار عند ما كان هذا الوجه ما خوذ من كلام صاحب  
الكافي ومن تمته قوله وهذا لانه حينئذ يوجد رؤية المقصود عليه خاليا عن  
الخيار واشتت الشرط انما رجع عند الرؤية انتهى ومن غفل عنه تحقيق ذلك  
المقال قال **قوله** وهو ثابت بالنقص الضمير الى الخيار دون الامتناع  
**قوله** ولا يثبت للماني الشرع والاحارة كذا في خلق وكما ج وصليح قصاص  
وما شبه ذلك وكما اصله يثبت فيما تنفس بالرد من العقود لا غير كما في  
المنية **قوله** لانه يعرف حال البقية من التعريف والضمير لانه للوجه **قوله** وجه  
الربح وجبارة الهداية اجارية وجبارة الوقاية الامة ولقد اصاب في تفسيره  
بناء على ما قال صاحب الكفاية من ان ذكر الجارية وقع اتفاقا لان الحكم في الفلام كذلك  
على ما صرح به صاحب الايضاح **قوله** كفرع شاة القينة فنوت المال اجمعة فنواو  
قنوما واقينة الخدنة لنفسه اي اصل مال للثمن لا للثارة كذا في المغرب  
**قوله** اما اذا كان فيما ظنه كح يوجد بعض النسخ في اول هذا الكلام واو بالاداد



الاخر على ان يكون قوله اما اذا كان يحتمل بينه وبين قوله موضع علم  
وهو الصواب الموافق لعبارة الوقاية لكن الركائز في ربط قوله فلا يترجم روية  
الما بعد من الماتن باقية بعد **قوله** وجبت وهو بالجيم والسين المهملة  
بالبدل كذا في القاموس **قوله** او روية الرهن في الرجاء هذا المراد من ابا حنيفة  
وحججهما الله على انه يبطل ذكره الزيلعي **قوله** وكفى نظركم بالقبض  
قال الزيلعي احسن ازعم الوكيل بالشراء فان نظره بالاجماع كنظر الموكل فبيده  
بالقبض بالشراء انتهى **قوله** واما اذا قبضه مستورا في هو جواب عن طرف  
ابا حنيفة عن قياس الاماين بانه توكل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يملك  
ما لم يتوكل به وصار خيار العيب وخيار الشرط وصار كما اذا قبضه مستورا  
واراد ان يقطع قصدا على ما يظهر من الهداية **قوله** وسقط خياره اذا  
اشترى بجا اذا وجد الحق قبل الشراء واما اذا اشترى قبل ان يحبس  
لا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق الروايات ويمتد الى ان يوجد منه  
ما يدل على الرضا من قول او فعل في الصحيح ذكره الزيلعي **قوله** ولا جبرة لوقوفه  
اراد بالوقوف القيام على ما هو العادة في امثال هذا المقام **قوله** فوجد معينا  
لا يذهب عليك ان الكلام هو هنا في الرد بخيار الروية فالصواب الموافق للهداية  
وخبره اسقاط هذا القول بغير شك لما قلنا قوله في الشرع فانها لا تتيمم مع  
خيار الروية قبل القبض وبعد على انه سيجي في باب خيار العيب ان لو اشترى  
جدين صفقة واحدة وقبضهما رد المعيب فقط وقد وجد بان ليس المراد  
بالمعيب ما يعيب العيب الشرعي بل ما يكون عاملا للمشتري على عدم قبول  
السلعة ولو كان على زعمه **قوله** وبعد اي فان قبضه مستورا كذا في بعض  
مشروع الهداية **قوله** او رجوع الاول في الهبة اراد بالاول من يشترى عدل  
ثوب وقبض ثم ان الحكم ذلك سواء كان الرجوع قبضا او بغير قبض ذكره  
في غاية البيان **قوله** بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب القضا قال في غاية البيان  
وكذا اذا رد عليه في البيع بخيار الشرط او روية انتهى **قوله** وقد مر ذكره كونه  
مطلقا لا ترى موافقة لما عندنا من الكتب فليست برب بعد **قوله** اما التصرفات الاول  
اراد بها التصرف الذي لا يفسخ كالاغنى والتدبير والذي يوجب حقا لغيره  
كالبيع المطلق والرهن والاجارة على ما يظهر من كلام صدر الشريعة وقوله

وقوله لان بعضها لا يقبل الفسخ ناظر الى النوع الاول وقوله وبعضها اوجب  
حق الفسخ ناظر الى النوع الثاني يعني ان توصيف التصرفات بالاول احتراز  
عما لا يوجب حقا لغيره كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بل انما يتصور  
في كلام صاحب الوقاية واما في كلام صاحب الدرر فلاما في له لا بالنسبة الى كلامه  
هو هنا ولا بالنسبة الى كلامه في باب خيار الشرط فذكره عبارة صدر الشريعة  
بعضها هو هنا مع عدم التدارك لماسا بما قبله دفع من الشناعة عن طرف  
اعلى **قوله** كذا اطلب الشفعة بما لم يره لم نجد هذا المسئلة في ما ذكره صاحب الدرر  
من الكتب يوافق ما قاله وهو بظاهره مخالف لما سبق منه في مسألة الشفعة  
من خيار الشرط نقلنا عن غايه البيان حيث قال بخلاف خيار الروية فانه لو اشترى  
دارا ولم يره ما قبضت دارا كجنتها فانه قد ما شفعه له ان يرد الدار الا ان  
بخيار الروية انتهى وهو الموافق لما نقله صاحب الكفاية عن الامام الترمذاني من  
ان عدم بطلان خياره هو المختار من الرواية واما قول صاحب الدرر في الشرع  
اي يبطله بعد الروية لا قبلها فلا يذهب عليك انه خير صالح ما افده فليست برب  
**باب خيار العيب** **قوله** ما يتقص ثمنه عند التجار فقال بعضهم عيب وقال بعضهم  
ليس بعيب لم يكن له ان يرد اذا لم يكن عيبا عند الكل كذا في الثانية **قوله**  
لان الاوصاف لا يتباينها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول حقيقة  
كما قطع البائع يد المبيع قبل القبض فانه اسقط به نصف الثمن لانه صار  
مقصودا بالتناول او حكما بان يمنع الرد كحق البائع بالتعيب عند المشتري  
او كحق الشرع كالحياطة كما في الكفاية **قوله** اضطرر بكل الثمن اي مع العيب  
**قوله** والشفعة قال الزيلعي ولا تختلف بين ان يكون من المولى او من غيره  
الا اذا سرق من المولى شيئا لا كل فانه لا يكون عيبا فان التقصير جامع المولى  
حيث اخوجه اليه وان سرق طوعا من المولى لبيعه يكون عيبا لانه لا ياتى به حفظ  
ماله انتهى **قوله** كان عيبا حادنا اي خير الاول لمر والاول بالبلوغ لاختلاف  
سببها فان البول قبل البلوغ لضعف في الثانية وبعد لدار في الباطن و  
الابا قبل البلوغ في اللعب والشفعة قبل البلوغ لقلة المبالاة وهما  
بعد لجنب في الباطن كذا قال الزيلعي **قوله** بناء على انه عيب قد مر قيد  
للمنفى لا للمنفى **قوله** لان المقصود قد يكون الاقتران وهي محلة به اما



كون الزنا محلاً للاستغفار فظاهر واما كونها ولد الزنا فلا المقصود الاصل  
منها الاستيلاء والولد يعتبر بالأم التي هي ولد الزنا كذا في مخرج الدراية **و** اي  
بعد ما ظهر الغيب القديم لو حدث غيب آخر لعكس لو عكس وقال فان ظهر غيب  
قديم بعد ما حدث غيب آخر كما قال صدر الشريعة كان اوضح **و** فان كان  
تفاوت ما بين العقبين العشر اى عشر القيمة كما صرح به الزبلي قال زين  
الدين بن النجيم في الاشباه وهل المعبر بقيمة يوم البيع او يوم القبض لم يذكره  
قاضحان ولا الزبلي ولا ابن الرهام وينبغي اعتبار ما يوم البيع انتهى **و** وجاز  
لما يؤخذ كذلك الذي يظهر من تزويج قوله فلما يرجع من تبره ان باع على  
هذا القبول ان يكون هذا القول من لواحق قوله كنوب بشره كج فلما يبر عليك  
ما في ذلك من اختلاف معنى ذلك الكلام فان المقصود بالافادة من ذلك تلك  
المسئلة بكاف التشبيه هو الرجوع بالنقصان فيما لو حدث غيب آخر عند المشتري  
وبهذا لا حاجة بنوت تلك الافادة لا محالة **و** او ثبنا نفعها الوطئ او لا  
كما سيجي منه في آخر هذا الباب **و** اذ لا يقول لنا اخذنا بذلك الغيب  
هو تصوير لرضا البائع وان كان مسوقاً في صورة التعليل **و** فبذلك يكون  
الزيادة في المبيع اتفاقاً فانه لو صنفه كج اخذ ذلك من شرح المجمع لابل الملك  
لأن مصنفه أم المسئلة بفعل مستتر فاعله وهو على ما وضعت في قواعد كتابه  
يدل على ان المسئلة غير خلافية واما سائر اصحاب المتن فمستترهم ذكر قول الب  
صنفه عند اختلافهم مقتصر عليه فكان الواجب على صاحب الدرر ان يقول  
قيد به لان الكلام في الزيادة والتواضع عند اخذ الب صنفه عند اختلافهم مقتصر عليه  
فكان الواجب على صاحب الدرر ان يقول قيد به لان الكلام في الزيادة والتواضع  
عند اخذ الب صنفه نقصان ثم ان عبارة الهداية او صنفه امر لا باخضع اى البائع  
قال في الهداية وليس للبائع ان ياخذ وان تراضيا لان الامتناع حتى  
الشرع وتوضيحه ما سيجي نفعاً في العادة **و** الا ان الشرع يمنع من  
الردة والفسخ لحصول الرجوع او كلام شرح الهداية كصاحب العناية وغيره موافق  
ههنا لما نقله صاحب الدرر من العادة وما قيل ان حرمه الرجوع بالقدور والحق  
وحامى فقود ان ههنا انتهى ليس بكلام محرر فان الرجوع ليس بمحصر عندهم  
في الصورة المذكورة الا يرى الى ما يجي من الزبلي في كتاب الصرف من ان الرجوع

من ان الشرع والفاسق من باب الرجوع هو في المعاوضات والبرعات  
لان الرجوع هو الفضل الى من العوض وحقيقة الشرع والفاسق كما مر  
هي زيادة لا يقتضيه العقد ولا يلزمه فلا يكون فيها فضل خال عن العوض  
وهو الرجوع انتهى وهو موافق لعامة الكتاب من شروح الهداية وغيره ما ويجي  
من صاحب الدرر ايضا ولا يذهب عليك ان حرمه الشرع والفاسق  
ليست بخصوصه القدر والجنس ايضا ذكر في فصل الرد بالغيب من الثانية  
ان الرجوع عبارة عن التزام الزيادة لا عوضاً عن شيء والمسئلة مسئلة  
اجارية ونحوه اى الثوب المصبوغ والسواك الملتوت **و** او اعتقه  
قبلها اى قبل رؤية عيبه واما ان اعتقه بعد العلم به فلما يرجع بالنقصان  
لان اقدامه على الاعناق يدل على رضاه به ذكره الزبلي **و** فلان الرد به  
كان ممتنعاً قبل البيع اى بسبب الحيطة **و** لا يفعل في المشتري **و**  
بخلاف البيع قبل الحيطة قد اخذ صاحب الدرر هذا المبحث من غاية البيان  
الا انه زاد قوله قبل الحيطة على ما فيه وهي زيادة مفيد لا يلزم مع قوله  
بعد في العبد **و** ولهذا يملك المشتري اى المشتري الثاني **و** انما البائع  
اى البائع الثاني **و** لان الملك في الاول يثبت على منافاة الدليل الى  
غاية العتق قال في غاية البيان واما وقع الملك فيه يعارض الكفر اغنى انه  
وقع جزاء للكفر الاصل فلما لم يكن تخليفه للملك لم يكن الملك فيه امر اذا تبطل  
هو موقوف اما غاية العتق فقوله لا متعلق بقوله يثبت **و** والمقتضى متقرر في نفسه  
يعني ان الشيء يتقرر بانتهائه فيجعل كان الملك باع والرد متقرر كذا في الهداية  
**و** وقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشرع هذا الكلام ناظر الى ما  
سبق منه في تعليل حكم الاعناق والتدبير والاستيلاء وقوله حقيقة او حكماً  
تقر لبقاء الملك في الاشياء الثلاثة المذكورة اما الاول فمتعلق بالتدبير والاستيلاء  
فان الملك فيها باع لا محالة واما الثاني فمتعلق بالاغناى الا ترى الى قوله في  
هذا البيع ولهذا يثبت الاول بالعتق وهو من آثار الملك فتفاوته مثل بقاء  
الملك وجميع ذلك ظاهر من كلام صاحب الثاني **و** وان كان يجوز الا ترى  
انه يثبت الاول في الموضوعين جميعاً **و** واما في التعليل وما بعد اراد ما بعد  
المسئلة الثالث وهو اكل كل الطعام واكل بعضه وليس الثوب وحده



ذلك الاصل فيها يظهر من دليل اية حنيقة على ما يحكي وان كان من كلامه غير  
حال عن المضايقة **و** اذا يفعل مضمون من المشتري كالقتل والتملك  
من غيره ذكره الربيعي **و** فصار كالمستفيد بالملك عوضاً وهو سقوط  
الضمان او سلامة النفس للمشتري كذا في غاية البيان **و** اما الاكل  
الليس فهو الخلف لا يرجع عند اية حنيقة وعند هاهنا يرجع الى هذا ان كل  
الطعام كله وان اكل بعض الطعام فكذا الجواب عند وعند هاهنا يرجع بقصا  
العيب وليس له ان يرد الباقي وعند هاهنا انه يرد الباقي ويرجع بقصا  
ما اكل ذكره الربيعي **و** وعند هاهنا يرجع لانه ضبيع في المبيع ما يقصد به  
ويقتاد فعله فيه احتراز عن القتل كما صرح به في شرح الهداية **و** متعلق  
بقوله رد بعد ما يتعلق به قوله بعيب اراد رفع به عسى ما يورد في التلخيص  
خرج جوبين واحد بفعل واحد ممنوع عند اهل العربية فذوقه يحكم على تقدير  
المقيد مثل قولهم اكلت من ثنائك في العنب كما قالوا في قوله تعالى  
كلوا من ثمره انتم انتم رزقا وقد توجه تحمل الباقي الاول على البنية والثانية  
على الملائكة فانه اذا لم يكن كلاهما فحين يبيع واحد ينزف المخذور **و** لانه  
فسخ في الاصل اي لان الرد على المشتري الاول فسخ للبيع الثاني من  
الاصل كذا في شرح الهداية **و** غاية الاحكام انكر في اي غاية الامر  
الاول هذا جواب لما يقال من جهة زفر لما انكر العيب لم يكن له حق الخصومة  
لانه متناقض في كلامه فقال نعم انه انكر العيب لكنه كذب في كذا نصا كان  
لم ينكر اصلاً كذا في شرح الهداية او المراد من كونه كذا بائناً في كذا نصا  
له بالحق لمن يدعي العيب **و** ثم ظهر المستحق لو قال نعم جاز ان وانما  
بالبنية كما في العناية كان اظهر **و** والبائع الاول ثالثاً فصار في حقه  
كان المشتري الاول اشتري ما باع ثانياً فلا يكون له حق الخصومة مع  
باييه لان الرد لان الرجوع في النقض كذا في الكافي **و** هذا اذا رد المشتري  
الثاني المشارة الى الفرق بين القضاء والرضا في الحكم بان يرد على باييه في الاول  
دون الثاني **و** اما اذا ردته قبله اي ولو بالتراضي كما صرح به الربيعي **و** فلا فرق  
بينهما الذي يظهر ان يكون ضمير المتن في بينهما عائداً الى القضاء والرضا فلا يكون  
بهم ان يجعل قوله ببيع سواء كان الرد بقضاء او بغيره تفسير القول

لقوله فلا فرق بينهما ولو بتعسف ولو قال فلا فرق بين ما كان الرد قضاء او بغيره  
كما قاله صاحب العناية كان اظهر فان عدم الفرق بينهما من جهة ان له ان يرد  
على باييه وان كان بالتراضي كما صرح به الربيعي بقي ان سوق المسئلة على الوجه  
المذكور موافق لما في العناية وكلام الربيعي صريح في ان هذا فرقاً بين بيع العيار  
وبين غيره ولم نجد ذلك من جهة غيره وان كان صاحب العناية وصاحب فتح  
القدير مثايرين له في ايراد البحث المذكور **و** فصار كالمرد بجوار الردية انما  
الشروط اي كما لو باع المشتري الاول للمشتري الثاني بشرط ان يرد او بغيره  
جوار الردية فانه اذا فسخ المشتري الثاني الحكم انما كان للمشتري الاول ان يرد  
مطلقاً وعلمت ان الفسخ بالجارين لا يتوقف على قضاء القاضي كذا في فتح القدير  
**و** ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحدث مثله في فتح القدير المراد  
لا يحدث مثله مطلقاً او في مدة كونه في ملك المشتري الاول اما رد المشتري الثاني  
انتهى والتمثيل بالاصبع الزائدة غير قاض في ذلك التقييم لان دائرته اوسع  
**و** هو الصحيح كذا في الكافي وهو احتراز من بعض روايات البيهقي ان فيما لا  
يحدث مثله يرجع للتيقن بقيام العيب عند البائع للاول كما ذكر في الهداية والذكر  
فهنا هو مانع اجماع الصغير **و** وتختلف في توجيهها ما تعلقوا وذلك لما كانت  
العبارة المذكورة دالة بظاهرها على غير المشتري على تسليم الثمن عند اقامة البينة  
ان العيب كان موجوداً عند البائع فده واضح **و** والحق انها من قبيل اللف  
والنشر كان موجوداً عند البائع التقدير في حال في حاشي جلال الدين الجازي  
تقلاً عن الفوائد الظهريه وامكن تصحيحه بتقدير ان يرد ثانياً ومعناه او يقيم  
المشتري البينة فيتم عدم الاجبار انتهى وقد صح صدر الشريفة هذا التركيب  
بان يجعل قوله او يقيم كعطف على قوله حتى يخلف باييه لانه يكون اقامة البينة على  
وجود العيب وعدم الجبر على دفع الثمن بخلاف انتهى ولفظ يقيم المشتري على هذه  
التوجيهات مرفوع وقد ذكر صدر الشريفة توجيهها آخر للعبارة المذكورة على كونها  
منصوبة فليراجع في شرح الهداية طاه توجيهها آخر وليس الاثبات ثانياً  
تعدلاً وجهاً من وظيفة ما علقناه **و** على انه لم يأت بوجع عند المالك كذا في عامة  
النسخ ولعله سهو من قلمه والصواب المذهب عليه بوجع بغير لفظ عند بعد ذلك  
حيث ارجع ضميره الى المذهب بقوله اي عند نفسه ثم ان قوله ثم اذا ائبته خلفه خشو



لا طائل تحت فان قوله لم يخلف البايع حتى يثبت كذا في انه ابيع عند يفتي غناوه  
**و** لان القول وان كان قول البايع هو عبارة الهداية بعينها لتعليق لقوله  
لم يخلف البايع حتى يثبت كذا في انه ابيع عنده كما صرح به في معراج الدراية  
وذلك لانه منكر الاباح والقول للمنكر كما صرح به في العناية لكن انكار  
البايع اولاً بان قال لم يأتني عندى لما لم يكن انكاراً معتبراً يترتب عليه  
الحلف او جوبوا اقامة البينة من المشتري على البايع على قيام العيب في يده  
هذا ملخص ما في شرح الهداية ومن غفل عن فائده العبارة المذكورة  
وما اريد بها قال ما قال **و** مع انه فعل الغير وهو العبد **و** لانه توهم  
تعلقه بالشترطين اى تعلق نفي العيب بوقت البيع والتسليم فان  
المعلق بالشترطين لا ينزل الا عند وجودهما والصحيح المرفوع في قلنا  
راجع الى الحالف **و** ابيع عندى اى عند المشتري **و** واختلفوا على  
قول الامام فيقول كيف ايضا عندى وقيل لا كيف عندى وانما هو الاصح كذا  
في الكافي **و** وله على ما قاله البعض الظاهر انه اراد بالبعض من قال لا كيف  
عندى وهو صحيح من التولين **و** بعد التقابض اى بعد ان قبض البايع  
النمن والمشتري البيع **و** فائده دعوى البايع خبر نفع تخصيص النمن  
اي هو بالجار المأمله من خصص الشئ تخصيصاً اى نفع جعل النمن حصه حصه  
اذا تحقق تعدد البايع فان بيع العبد من اذ كان على الف يقول البايع عندى  
المعيب عليه انما اعطيتك خمسمائة لما كان المبيع على الف هو العبد ان لا عبد  
واحد قال الزبني لانه البايع يدعى بفأ بعض النمن في ذمته وهو حصه الآخر  
والمشتري ينكره فالقول قول المنكر مع بيمينه انتهى قال عبد الرزاق يبيع  
البايع هذا النمن مقابل هذا الشئ مع شئ آخر انتهى فمن رجم ان العبارة  
المذكورة بالجار المبيع لم يوافق للصواب **و** ولهذا قال وتقابضاً كان الظاهر  
ان يقول بعد التقابض **و** ولو استخفى بعضه اى بعض المكيل والموزون  
لم يجز بعد القبض الظاهر تقديم قوله بعد القبض على قوله لم يجز **و** لو اشترى  
جارية ولم يبرأ من عيوبها لم يضره المسئلة قد حوت منه بعينها في اوائل هذا  
الباب **و** واستخذه كان الواجب تقييد بكرة ثانية كما فعل صاحب  
الكافي **و** كاستنى اى كالكوب لشيء وشراء العلف **و** بان

بان لا يستنى اى فلا يكون له يدرم الركوب **و** او يكون العلف في عدل  
واحد فلا يكون له يدرم الركوب اذ لا يمكن حمل الآيه **و** بسبب وصرح  
بده البايع من قتل نفس او قطع طريق او ردة ذكره الزبني **و** ولم يعلم به اى  
المشتري لم يعلم يكون العبد من اى وقت البيع ولا وقت القبض اى كان  
المشتري عالماً بذلك وقت العقد او بعد العقد قبل القبض صار راضياً  
بالعيب فلا يرجع على بايوع شئ في قوطم جميعاً كذا في شرح الهداية **و** انه  
ان يترده وياخذ النمن كله وهو موافق لما في الهداية قال في معراج الدراية هكذا  
ذكر في عامة شروح الكامع الصغير وهكذا في بعض روايات المبسوط وفي جامع  
التمهيد وفي بعض روايات المبسوط يرجع بنصف النمن ووضا التوفيق ان  
القطع كان مستحقاً بسبب كان عند البايع واليد من الادنى نصفه فينقص  
قبض المشتري في النصف فيكون للمشتري الخيار ان شاء **و** يرجع بنصف  
النمن وان شاء ردة ما بقي ويرجع جميع النمن كما لو قطع يده عند البايع **و** قول  
من قال يرجع بكل النمن منصرف الى اختيار ردة العبد المقطوع وقول من قال  
بالنصف ينصرف الى اختيار رما كنه انتهى **و** وهو بمنزلة الاستحقاق سواء  
كان عالماً او جاهلاً قبل القبض او بعد بطل البيع ويرجع جميع النمن في قوطم  
جميعاً كذا في غايه البيا **و** في الصحيح كذا في الهداية قال شمس الاثمة في شرح  
الكافي اذ اشتراه وهو يعلم بكل دمه فبقي الصبح الروايتين في ايه حنفية نعم  
يرجع بالنمن ايضا اذ قيل عندى لان هذا بمنزلة الاستحقاق وفي الرواية الاخرى  
قال لا يرجع لان حل الدم منه وجه كاستحقاق ومن وجه كالعيب حتى لا يمنع صحة  
البيع فاشبهه بالاستحقاق قلنا عند الجهل يرجع بجميع النمن وشبهه بالعيب قلنا لا  
يرجع عند العلم بشئ لانه انما جعل هذا كاستحقاق لدفع الضرر عن المشتري  
وقد اندفع حين علم انه اشتراه ولنا في دعوى صحة تلك الرواية نظر وقد ذكرناه  
اننا كذا قال الا تراه في غايه البيا **و** باع بشرط البراءة من كل عيب يعني  
بشرط براءة البايع عن دعوى كل عيب كما دل عليه عبارة الامراء في انشاء التميز  
قال في الوقاية باع وبرئ من كل عيب **و** لان فيه اى في الامراء مطلقاً **و**  
حتى يبرأ بالرد كما اذا ابرأ رب الدين المديون عنه ونيه فردة لم يقبل فانه  
لا يبرأ كذا في غايه البيا **و** فلا يكون مفسداً اى انما لا يكون مفهوماً للامراء



**قوله** او اولد الامة هو عبارة الكافي بعينها ولعل اولد بمعنى استولد كما اوج  
 الفقهاء باستعماله وان قال في المغرب لا يقال اولد الجارية بمعنى استولد انتهى  
**قوله** وصدقة فلان كذا وان كذا به رده بالعيب لم يطل اقراره بتكذيبه كذا في الكافي  
**قوله** لانه اخرجه عن ملكه في الظاهر اقراره كان ذهبه قال في الكافي ولا ينبغي ان  
 تملك لكن التملك يثبت مقتضى الاقرار ضرورة تجعل كانه ملكه بعد الشراء  
 ثم اقر به انتهى **قوله** فاذا اثبت عليه العيب على ان الخصم المنصوب من قبل الامام  
**قوله** ورد اي على ذلك الخصم المنصوب من جهة الامام فلا ينافي قوله  
 لا يرد عليه ما ثم ان الامام في قوله لان الامام لا يثبت قطعا ينبغي ان يجعل  
 احتم من الامام وامينه والآن لا يكون الدليل موافقا للمدعى وذلك لان الامام  
 نفسه امين بيت المال فيستدبر **قوله** من اربعة الاخماس اي من حصص الغزاة  
 هو عبارة الكافي بعينها **قوله** وان كان من الخمس اي حصص بيت المال **باب**  
**البيع** **قوله** وكثرة وقوة بتعدد اسبابه يعني انه من باب التغليب فان للينة  
 التي لم تمت حنف انهما مثل الموقودة ليعني ان قوله المنة حنف انهما اشترازا  
 عنهما كما ان قول ساير اصحاب المتون ان ماتت حنف انهما كذلك والموقودة  
 هي التي ماتت بضرب كغيره مثلاً قال صدر الشريعة اما ان حنف او حوت  
 في غير موضع النزاع كما هو عادة بعض الكفار وذا باج الحوتى قال الا انها غير  
 منقولة انتهى وسيجي ذلك في كلام صاحب الدرر ايضا **قوله** والمعدوم  
 هو بالكل موطوفا على مدخول الكافي **قوله** وهو جيل جيلة قال في الموطوفا جيلة  
 الكرمه وهي شجرة العنب ومنه الحديث منى عن جيلة الجبل مصدر جبلت الكرامة  
 جبلاً فهي جبل وجعلت قسماً به المحول كما سمي بالمحجل وانما ادخل عليه التاء  
 للتشعار بمعنى الانونة فيه لان معناه ان يبيع ما سوف يجله الجليل ان كان  
 اشئى ومن روى الجيلة تكسر الباء فقد اخطأ انتهى وذلك كان يقول بعث  
 منك ولد ولد من الناقة ان كان اشئى وكان معناه ان يبيع الجاهلية فابطله  
 النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وبيع انه يمين الى الذي يقتضيه قوله فيكون  
 بيع معدوم ان يكون هذا موطوفا على قوله حتى البيع او قوله والبناء فيكون  
 الواجب عليه اسقاط لفظ بيع متناً كان او شراً ثم انه لو قال يبيع شخص على انه  
 امة وهو جليل كما قال صاحب الوقاية كان ادخل في افادة المرام **قوله** فان

فان الامة ليست بعيد وكذا العكس فيكون بيع معدوم وذلك لان الذكر  
 والاشئ في بني آدم جنس بضمين التفاوت والاختلاف في الاعراض وفي غير  
 بني آدم جنس واحد كما اذا اشترى كذا فاذا هو نجي فان البيع منقذ في  
 الاصل في ذلك ان الاشارة والتسمية اجتمعتا في مختلف الجنس يتعلق  
 بالمسمى وينبطل لانعدام المسمى وفي متحد الجنس يتعلق بالمتشابه اليه  
 لكن المشتري بالجناز لغوات الوصف كما قرره صدر الشريعة **قوله** ويجري  
 فيه البذل والمنع اي بطل الثمن لاجل تحصيله ومنعه بلا بطل الثمن كذا قيل  
 وعبارة صدر الشريعة يجري في التناقض والابتدال اما التناقض في  
 الحال فظاهر والابتدال فهو احراز عن آخره فانه بطل ولا يجري فيه الابتدال  
 كما صرح به صدر الشريعة ولعل صاحب الدرر لم يصل الى ما يريد في العبارة  
 المذكورة على ما قررناه وغيره اما ما ترى **قوله** والتقوم انما يثبت في مسمى  
 هذا الفرق بين المالية والتقوم انما هو اصطلاح القوم والعهد في ذلك  
 على صاحب الكافي وهو مخالف لما صرح به في النهاية في مسئلة بيع الكلب  
 من ان اتيه بالملك والتقوم بالفترة والهبة مال متقوم انتهى وقد  
 قال صاحب التمهيد ان افواظهم في بيان المال والتقوم مضطرب  
**قوله** فانه يرجع الى بطلان بيع متروك التسمية عامداً كما يفهم من الكتاب  
**قوله** بخلاف ان في فيه فان ما ترك التسمية عليه حال الذبح عند الجبل اكله  
 عند ان في بطلان عندنا **قوله** ولا مانع للاجتهاد في مورد النص اراد  
 قوله تلح ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **قوله** والبيع بالمصحة بقاء جائز كما  
 مر كما اذا اشترى عبد بن وهلك احد هما قبل القبض حيث يعني العقد في الباق  
 بخصه من الثمن كذا في الهداية وشروحه **قوله** بالثمن عبارة الهداية في الكافي  
 بالدين والدين وغير صدر الشريعة عنها بالثمن والعروض وما وقع في الدرر  
 التغير عنها بالثمن والدين ملك ثالث وقد فاته مصلح التقابل **قوله**  
 وان ثوبت بعين اراد بالدين ما يتقابل الدين وهو ما جرت عنه ثوب بالثمن  
 قال صدر الشريعة وكل ما هو مال غير متقوم ان يبيع بالعرض او يبيع العرض ببيع  
 في الارض فليد انتهى **قوله** وان سمي ثمن كل هذا اخذ ابا حنيفة واما حنيفة فان سمي  
 لكل واحد ثمن العبد والذكية كذا في الهداية **قوله** وجعل غير المال شرطاً لقول

في تحصيله بالضمير



المبيع كان الظاهر ان يقول بقبول المبيع في المال **قوله** وبيع بغير حق اي صح البيع  
في العبد كحصة من الثمن عند التملك كذا في الهداية **قوله** او قن غيره كون القن الاخر  
قن نف كما هو وضع المسئلة في الهداية وغيره فيفهم من المقابلة **قوله** وبيع لا  
فخره الذي يظهر ان يكون لفظ بيع مرغوباً معطوفاً على قوله بغير حق اهـ واما قوله  
وصح ببيع قن ضم الى مدبر فمن لواحق مسئلة الجمع فلا يضر توسط بين هذين  
المتطابقين **قوله** لانه يصير كالمقبوض على سوم الشرائل او له منه لوجود صورة  
العلقة منها دون المقبوض على سوم الشرائل كذا في العناية الفتاوى **قوله**  
فان رضى به اشتريته لما ذكرنا في ما ذكرناه من الثمن المستحق كعشرة  
مثلاً والضمير ان في به واشترته للمبيع **قوله** نص عليه الفقيه ابو الليث فيل  
وعليه الفتوى الذي من شروح الهداية نحو والضمير من في عليه وعليه ان حكم  
المقبوض على سوم الشرائل كقولنا على كلام الفقيه ابو الليث في العيون  
لان القول الثاني لا يمكننا مرجح على القول الاول **قوله** وبيع غير مقدور تسليم  
اي فيما ارسله من يديه بعد الاخذ **قوله** اما اذا كان له وله عند بطريق الهواة كذا  
في النسخ هذا الكتاب في الصواب اذ ان له وذكر كما في النسخ الزيلعي عليه  
قوله بطريق من الهواة فان رجوع هذا الضمير الى الولد كما لا يدريه واما  
الضمير في عنده قال البايغ لا محالة **قوله** لتعززه وبغضته في الخطر وقد نهى النبي عليه  
الصلي والصلوات عليه من بيع العذر وهو بيع التملك في الماء الطير في الهواة كذا  
في الصلوات **قوله** لا التملك سيجي مسئلة التملك من بعد بطريق فلا يظهر  
حسن لذكر ما هننا **قوله** ذكر القطع او لا كذا في الهداية ولفظ الزيلعي سواء ذكر  
موضع القطع او لم يذكر **قوله** اذ لا يمكن تسليم الا بالضرر وذلك الضمير غير مستحق  
عليه فان قلت هو ارض به قلت كم من ضرر ارضى به مالكه ولا يجوز في الشرع  
كذا في شروح الهداية لان الشريعة **قوله** فيتمكن من الرجوع ويتحقق المنازعة  
تحقق المنازعة فيرتب على التمكن من الرجوع ولذا اورد الزيلعي بالثبوت والمراد  
رجوع البايغ وانت خير بان انقطاع المنازعة انما يكون عند تحقق الرجوع  
منه لا عند تمكنه من الرجوع والكلام فيه ودفع ما يورد في المنازعة باب وكذا  
في علم الفقهاء **قوله** وضربته القاض القاض الضابط تنص اذا اصاب  
يقال ضرب الشبكة على الظاهر **قوله** مثل كسبه ضرباً قال صدر الشريعة

الشريعة قوله مثل كسبه حال عدم التمسك على النجيل وحراً تمير عن المثل اي يكون  
التمسك على النجيل مثلاً بطريق كسبه كليل التمر المجز وذا انتهى وانحصر بما معة ورا  
ساكنة وصاروا كسبه التقدير **قوله** والمراينة من الرزب وهو الرزق لانها تودى  
ان التراج والرفاع كذا في المغرب **قوله** تجزوا اي مقطوع ضبط شراج  
الهداية بدالين مهملتين قال في القاموس اجد وضامة النخل كالجداد والجداد  
واحد اد اى اي كذا انتهى **قوله** وهو ما يحويه الارض من النبات قال في المغرب  
هو كل ما رعت الدواب من الرطب واليابس انتهى **قوله** الا مع كوارات  
حتى جمع كواراة بضم الكاف وكسر ما فعل النخل اذا سوى من الطين كذا  
في العناية **قوله** لان الشئ انما يدخل في البيع بغيره اذ كان من حقوقه  
والنخل ليس من حقوق العسل **قوله** فان بيعها لا يجوز عند ابي حنيفة قال  
في الكافي وصح ببيع دود القز وبفضه عند محمد وعليه الفتوى انتهى وكذا المذكور  
في الكفر قول محمد المفتح به واختار صاحب الدرر في المنقول ذكر قول ابي حنيفة كما  
هو عادة ولكن ينبغي ان لا يفوت ههنا ذكر قول محمد في الشرع عند ذكر  
مذهب اصحابنا اجمالاً مع انه هو المفتي به من اقوالهم في المسئلة والظاهر  
كونه بطريق السقوط من قلم الشريف الايرى الى تعليقه فيما سيجي بقوله  
ومحمد ان الدود ينفع به وكذا ابي حنيفة في المال وبه يعني كذا في الكافي بوجه  
نسخ هذا الكتاب قوله وبه يعني على صورة المنق وهو مخالف لما في الكافي  
وغيره فان المفتي به في هذا المسئلة انما هو قول محمد وهو كسبه ببيع دود القز  
وبفضه كما عرفت واما كونه من هذا الكتاب ليس ذلك بل قول ابي حنيفة  
من عدم جواز بيعها فلا يكون لربطه بعباراة المنق ما في بل ينبغي ان يحرم  
بكونه من الشرع مربوطاً بقوله فيه ولمحمد ان الدود ينفع به وكذا ابي حنيفة في المال  
**قوله** والابن قد بيع الابن من البيوة الفاسدة موافق لما صرح به صدر الشريعة  
ولعله جعل العدة في ذلك عليه واما اطلاق الباطل عليه من صاحب الهداية فيحل بغير  
بعد **قوله** ولو باع شئ عادى من اباة وقد باع ومن ليس عنده هل يعود  
البيع جائز اذا سلمه فباع ظاهر الرواية لا يعود صحاً وهو مردى عن محمد كذا في فتح  
التقدير **قوله** قلنا نفسمها على الرق وما خل فيه الرق يجوز بيعه والضمير ان المورد  
ان في اختصاصه وضيق الى الرق والضمير المرفوع في قوله وهو صحيح انما يحل القوة



والمراد بالقوة العتق وحاصله ان العتق والرق صفتان يتعاقبان على موضع  
واحد فهما ضدان واذا لا حيوة في اللين لا ير عليه الرق ولا العتق لانتفاع الموهوع  
كذا في شروح الهداية **و** قيدته دفقا لما عسى ان ينعقد لو قال لان المقصود  
بالبيع ههنا هو حكم لبن المرأة اذا كان في الوعاء واما حكم لبنها اذا كان في الثدي  
فقد سبق فانه داخل في لبن في فرع كان اظهر قال الاتقان ولو كان في  
الفرع لا يجوز بالاتفاق ولو قال في وعا كما قال صاحب الكافي وفي قدح  
كان اظهر ودخل فيه في الثدي ايضا **و** ولا ضرورة في شرايه لوجوده  
مباح الاصل وفي هذا قيل اذا كان لا يوجد الا بالبيع جاز بيعه لكن بشرط  
لا يطيب للبايع وقال ابو الليث ان كانت الاسكفة لا يجردون شتر التمر  
الا بالشرع ينبغي ان يجوز لهم الشراء وكذا في العناية **و** لان هذا  
الاختلاف اما ان يعتبر في قبض البايع الرق المقبوض اي المقبوض بمقتضى عقد  
البيع فانه هو المعبر بخلاف قبض البايع عند رده فانه ليس كذلك **و**  
وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في السمن كذا يوجد في نسخ  
هذا الكتاب بسبب مملوء وهو موهوم قلم والصواب الثمن ببناء  
مثنى كما وقع في نسخ الهداية والكافي فانه لو قيل وان كان الاختلاف  
في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في السمن لا يكون لهذا الكلام معنى  
صحيح **و** عطف قوله وبيع عرض اي فسد فيه ان تخصيصه بالذكر  
لكونه اول المعطوفات لامحالة وليس كذلك وكان الواجب جعله  
عطف على قوله ما سكت **و** ووقعت المقاصة اي بين الثمنين  
**و** وهو بلا عوض وهو ربوا فلا يجوز كذا في العناية ولذلك قال صاحب  
الهداية في الفصل ثمانية **و** وجه الفرق بين حق المرور وحق  
التسليم حيث جاز بيع الاول دون الثاني **و** وهو كحريف الظاهر يوم  
من حريف كما قال صاحب العناية **و** بفتح الخاء وكسر ما وقرئ بهما  
قوله فكذا وتوافق يوم حضاده ذكره الربيعي **و** وهو ان يوكا والطعام  
اي قال في العناية من الدوس وهو شدة وطى الشيء بالقدم انتهى والطعام  
الشر وما يطعم ذكره في القاموس والمراد ههنا هو المعنى الاول **و** قطع  
ثم النخل والصوف لهما معنيان لغة قال في القاموس خبر الشعر والخيش

والخيش خبرا وذكرهما موافق لما في شروح الهداية وقد اقتص الربيعي على ذكر  
قطع الصوف **و** لا اختلاف في الصابة رضي الله عنهم فان من الصابة من  
اجازها كما يشترى رضي الله عنها اجازت البيع الى العطاء وابن عباس  
وبه اخذنا كذا في فتح القدير **و** ولو باع مطلقا ثم اهل الثمن الى ههنا الاول  
كذا في الهداية بلا ذكر خلاف وقال في الثانية الصحيح من الجواب انه يفيد البيع اذا  
اجل الى ههنا الاول كما في البيع او بعين انتهى **و** ويجوز له في الدون منجمله  
الصواب ويجوز له في تأجيل الدون منجمله كما قاله الربيعي واراد صاحب الدرر  
ان يحل العبارة المذكورة فيما اجل وذلك ككل العقد في المفرد كذا اذا كانت  
الجملة في العقد لان الجملة مقارنة فيفسد كذا قرره الربيعي **و** والمبيع حقيقة  
اي النفع كذا في الوقاية وعبارة الهداية او يبيع وهو من اهل الاستحقاق كما في  
الهداية قال صاحب النهاية في شرحه اي من اهل ثبوت له حق ويصح منه كسوة  
وطلب الحق ثم قال حتى لو لم يكن المعقود عليه من الصفقة يجوز البيع كما اذا باع  
فرد بشرط ان يعلفه المشتري كل يوم من ثمنه الشرائع انتهى **و** او كسوة  
ان تجزوه اي المبيع وهو محرم نقلا ضمير الفاعل في يجزوه الى البايع قال في الهداية  
ومن اشترى نقلا على ان البايع حرمه محله بعض شراعه على ان المراد اشترى  
ادى كما على ان يجعله البايع نقلا له فاطلق عليه اسم الفاعل باعتبار اول وعليه  
جوز صاحب الدرر في سوق هذا **و** يقال جد الى فعل عملها كذا في المغرب  
وقال في القاموس النفل وقتت به القدم من الارض كالنفلة مؤنثة انتهى  
الموافق بهذا الاستعمال ان يقول ان يكون ومن الصرم له نقلا على ان يكون تعدية  
الى واحد كما وقع في عبارة الهداية **و** وصح البيع في النفل استحسانا وما ذكر  
قبله من فساد العقد في بيعها جواب القياس **و** فصارت كبيع النوب  
اي صار جواز شرا النفل شرا طهرا والبايع وشتر بكم يجوز بيع النوب  
بيع ان القياس يقتضي ان لا يجوز اشجار الصباغ ببيع النوب لان الاجارة  
تحتق على المنافع بعوض والبصغ عين فبايم بغيره والاجارة لا يستفاد العين  
لا يجوز كما اذا استاجر بقرعة لشرب لبنها الا انه جوزت ههنا الاجارة للتعا  
فصار كدخول الحمام واستجار النخل للتعا مل اشترى ترك القياس الا يرى  
انهم جوزوا الاستصناع بالتعا مل وان كان القياس ياتى ذلك لكونه بيع



المعدوم كذا في غاية البيع **قوله** . وانما قال شبرا لانه ان انما اذا كان ثلثة  
ايام لم يبيع منه شئ مثل هذا في باب خيار الردية ولا في غيره ولو سلم  
فلاما سله بمثلنا وانما المراد به ان لا يشترط ان يستعمل البائع المبيع  
شبرا يكون البيع فاسدا وعلى ذلك كلام صاحب الهداية والكفر وسائر  
اصحاب المتون والشروح **قوله** اي البائع يبا للضمير البارز في بيده  
وقا عليه المستر ضمير البائع **قوله** او يدبره اسقط ذكر اعتاقه مع انه اصل  
هذه التصرفات وشارك معها في الحكم المذكور وهو المذكور في الهداية والكفر  
والكفر مقدر على جميعها ولعله كان يتعلل منه اذ لا يرى له وجه صحيح ثم ان عبارة  
الهداية ومما باع خذ اعان ان يعقده المشتري او يدبره كما كان ينبغي من صاحب  
المرور هذا الصنيع الذي صنعه فان فاعل بيده هو الضمير الراجع الى البائع  
كما عرفت بخلافه من هذه الافعال فانه الما المشتري يجمع جميعها في قرن  
واحد مما لا يكاد يصح **قوله** فان العقد يفسخ بغيره يقال علة الشئ اذا صار محبوسا  
اليه كذا في تاج الاسماء **قوله** اذا قبض المبيع برضى باي وجه اقتضى في ذلك  
ان صاحب الوقاية واورد عليه صاحب الاصلاح والايضا بان العبرة بالاذن  
دون الرضى اذ لا خيرة لرضا في البيع الفاسد انتهى وعبارة الهداية والكفر بامر  
البائع وعبارة الكافي باذن **قوله** فبالاقتناع في المطالبة ادنا اي قد فقه  
قبل التقاض بالامتناع في المطالبة او **قوله** والهيئة ليست بحال  
في جواب قول الشافعي وصار كما اذا باع بالهيئة او باع بغيره بالمرحوم  
**قوله** وان كان بغيره فمما تقدم جهته بامره وادامسج منه في اول الباب  
عند قوله وبيع مال بغيره مقوم كالمقتر بغيره من انه انما بطل بيعها بالثمن لانه لا  
ينفذ الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على  
وجوده بخلاف الثمن والاصل ليس محلا للملك فكذا البيع انتهى **قوله**  
ويعتبر قيمته وكذا في الكافي **قوله** ولم يقل لكل منهما اشارة الى وجوب الفسخ  
على كل واحد منهما طوعا **قوله** لا يحل المتعاقدين والاخرى قدرة كل واحد  
منهما على الفسخ بالانفراد والمذكور في الهداية والوقاية والكفر والكافي هو  
الثانية دون الاولى ولا وجه لما فعله الريلقي من اخراج اللام عن ظاهر ما تقدم ان  
قول الريلقي واللام يكون بمعنى على قال الله تعالى وان اسأتم فلها اي فليها

اي فليها انتهى مجمل النظام فان اللام في الآية يدل على المنفعة والمقام مقام  
المنفعة وما نحن فيه ليس من ذلك القبيل بل من جهة الدلالة على الجواز والوجوب  
وابن هذا في ذلك **قوله** لم يقل ان كان الفاء في صلة العقد اي لم يقيد  
وجوب الفسخ لكل منهما بعد القبض كما ذكر والمراد بصلب العقد احد  
العوضين **قوله** وبمن له الشرط ان كان بشرط زائد بغير حق الفسخ  
لا يكون الا لمن له الشرط خاصة دون من عليه والشرط الزائد ان كان  
يهدي له هدية **قوله** لا نقل صدر الشريعة من الزخيرة ايج قال في الاصل  
والايضا في وكنت ذكر في الطحاوي بلا حكاية خلاف وبه اخذ صاحب  
الهداية انتهى **قوله** وحق العود يقدم لما جته اي اذا اجتمع حق العود  
مع حق الشرع يقدم حق العود لكونه تحملا وانما سيجأ في غير العالين  
**قوله** والكتابة والرهن كالبائع هما من فوعان على انه استدار كلام **قوله** اي يأخذ  
المبيع باي وجه الفسخ قبض العوضين كذا قال الريلقي **قوله** حتى ترد منه  
اي كان للمشتري ان يحبس المبيع حتى يرد البائع الثمن الذي قبضه كذا قال  
الريلقي **قوله** فان مات اي البائع ايج قال صدر الشريعة اي باع شيئا بيا  
فاسدا ووقع التقاض ثم فسخ البيع ثم مات البائع فقامت في حق حبس  
المبيع حتى يأخذ الثمن ولا يكون اسوة للقرناء البائع انتهى **قوله** كالمهرن حيث  
يصير محبوسا بالدين كالمهرن فانه اذا مات الراهن يقدم المهرن على  
ورثته وخزائنه **قوله** طاب للبائع ايج يقال طاب الشئ يطيب طيبا اذا  
كان لذيذا وحلا لا كذا في المصباح المنير والمراد في هذا المقام هو الثاني فلم  
يتعلق بالعقد الثاني بغيرها اي بيمين الدرهم الى باع المشتري الجارية بها  
**قوله** اقول لا يخفى على المتأمل المنتصف ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي  
الهداية وانما يفيد ليلا للمسئلة ايج قد توجه كلام صدر الشريعة بان حاصلة دفع  
التناقض من نظام صاحب الهداية بان الثمن في البيع الفاسد يتبعين بالتعين  
في حالة قيام الثمن ولا يتبعين بالتعيين في حالة عدم قيامه فليس هناك  
اتحاد الجنتين حتى يتفوق التناقض **قوله** اعلم ان الحبث في المال نوعان  
ايج التفصيل ما هو ذب عنه من الكفاية وارتباط بقول صاحب الهداية فيمكن  
الحبث في الربح وبقوله فلم يمكن الحبث والمراد بالحبث هو عدم الطيب



كما في شروح الهداية **قوله** - والناصب اذا تصرف في العروض والنقد بقي  
الرجح الى اى بعد ما ادى ضمنا كما صرح به في الكفاية **قوله** - فاجتهد لعدم  
الملك يعمل في النوعين اراد بالنوعين ما يتعين وما لا يتعين **قوله** - فقصاه  
اي اذاه ذلك الرقيل المدعى عليه **قوله** - بالتصادق على عدم الدين **قوله** - وبطل  
المتحقق بفتح الحاء هو الدين وبطله هو الدين المقبوضه اي مملوك ملكا فاسدا  
فلا يعمل فيما لا يتعين لانه كما شبهته الشبهة كذا في شروح الهداية ويحتاج  
الى القضاء والرضا وكان الواجب الاقتصار على الاول كما في الهداية **قوله** - لزم  
قيمتها وياخذ الدار والارض وقال في الكافي وينقطع حق الاسترداد انتهى وهذا  
قول ابو حنيفة لان حق الشفع اي في الشراء الصحيح كما صرح به الاتفاقان ثم  
ان المراد بحق الشفع حقه في الشفعة كما صرح به في الكافي **قوله** - اضعف من  
حق البايع اي في الاسترداد انتهى بالف كما في الكافي **قوله** - بخلاف حق البايع فانه  
يورث ويثبت من غير قضاء ولا رضا وحق الشفع يبطل بتأخير الطلب وحق  
البايع **قوله** - والاضعف اذ لم يبطل شئ في حال في غاية البياض ثم اضعف كحق  
وهو حق الشفع لا يبطل ببناء المشتري في الدار المشتري بل ينقض البناء وياخذ  
الدار فالبايع اول ولفظه في باقادة المشتري المرام ثم ان قوله صاحب الدرر في  
البايع كذلك بطريق التنزيل والافالمناسته لم يأت الكلام في حق البايع اذ لم يرد  
في عبارة غاية البياض **قوله** - وحق الشفع لا يبطل بالبناء والفرس بل ينقض البناء  
والبناء قال في الكافي ثم ذلك كحق مع ضوفا لا يبطل بالبناء والفرس له اول انتهى  
ولفظ صاحب الكفاية ثم ينقض بناء المشتري في حق الشفع وكحق البايع اولا  
**قوله** - وله ان البناء والفرس حصل للمشتري قال صاحب الهداية وله ان البناء  
والفرس يقصد به الدوام وقد حصل بتسليمه واستقط صاحبه الدرر قوله  
تأ يقصد به الدوام وما اصاب فان له مدخلا في تمام ما اورده حيث اخرجه  
عن الاجارة كما صرح به شرح كلامه **قوله** - وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد  
قال في غاية البياض ينقطع به حق الاسترداد لانه لا يجوز الا ان يبطل  
في بعض ما تم من جهة فصار كما اذا باع المشتري او وهبه من غيره **قوله** -  
بخلاف الشفع قال في غاية البياض فانه لم يوجد منه التسليم علم التعريف كان  
له ان ينقض البناء والفرس وياخذ الارض بقيمتها انتهى ثم انه جواب

جواب عن قولها لان حق الشفع اضعف من حق البايع اي يعني ان حق الشفع  
وان كان اضعف من حق البايع من بعض الجهات لكنه اقوى من حق البايع من جهة  
عدم التسليم في خلاف البيع **قوله** - ولهذا ولو وهبه المشتري هو مع  
قوله وكذا لو باعها تنوير لكون حكم الشفع بخلاف ذلك لما انه لا تسليم  
منه كما قال صاحب الهداية بخلاف حق الشفع لانه لم يوجد منه التسليم  
ولهذا يبطل به المشتري وبيع فكذا انشاء انتهى **قوله** - وان لم يكن في القاسم  
شفعة قلت لا يذهب عليك ان لم يرد فيما قبله هو الشفع اذ انبى المشتري  
في الدار بالشراء الصحيح على يظهر من الهداية وشروءه كيف لا وقوله وبخلاف  
الشفع جواب عن قولها لان حق الشفع اضعف من حق البايع وقد عرفت ان المراد  
بالشفعة بالشراء الصحيح فهذا القول من صاحب الدرر زيادة مفردة من  
عند ولم نجد من جهة غيره **قوله** - لان حق البايع قد انقطع في صورة الهبة  
والبيع فيكون ما تان الصورتان مستثنيتين عن قولهم ليس في القاسم  
شفعة حيث جازت فيهما شفعة قال في كتاب الشفعة من الدرر لا يثبت  
الشفعة في دار بيعت بغير فاسد ولم يقطعي بان بنى المشتري  
فيها فانها جازت في الشفعة فهذا معنى قوله هي مالا لان حق البايع قد انقطع  
ههنا قلت ووجه ذلك انه لو لم ينقطع حقه وكان له الاسترداد لما كان  
الشفع الشفعة لان الشفعة انما يكون بعد البيع والاخراج عن ملكه **قوله** -  
وان كان قبله في المنقول لانه العقار فعلى الخلاف المعروف للمذبي باقى  
عبارة الخلاصة وان كان قبله في المنقول لانه العقار على الخلاف المعروف  
وقد يوجد في نسخ الدرر على اسقاط الواو من قوله وفي العقار على الخلاف المعروف  
ولا يرى له وجه صحة ثم المراد بالخلاف المعروف ما ياتي في الفصل المائة عقيب  
باب الاقالة من ان بيع العقار قبل قبضه صحيح عند ابا حنيفة وابي يوسف  
واما عند محمد فلا يجوز واما المنقول فلا يجوز بيعه قبل قبضه رأسا فهذا معنى  
قوله وان كان قبل القبض في المنقول **قوله** - وبيع المرتد عند ابا حنيفة  
واما عندهما فافق **قوله** - وبيع الناصب فانه موقوف على اجارة الملك  
لا يذهب عليك ما بين هذا الكلام وما بعد من التدافع اذ لا معنى لقوله ان  
اقر به الناصب بعد ان قرض بايها وكذا بينه الموصوب منه بعد ان جرد



الفاصل والصواب الموافق للخاصة ان يقول في المتن وبيع المصوب ثم يقول  
في الشرح فقد ذكر محمد له موقوف ان اقتربه الفاصل ثم البيع وان مجد  
المصوب منه بينة فكذا كذلك وستوضح اصل المسئلة من مينة المنع والفظ  
بيع المصوب من غير الفاصل اذا كان الفاصل موقرا اوله بينة يفتح في البيع  
انتهى **قوله** ليس باجازة للبيع الموقوف الصواب اجازة بدون ليس كما  
في عبارة الخاصة والفصول العادية وغيرهما **قوله** لانه منهي عنه بصيغة النفي  
وهو ابلغ فان اخبار الشرح اكثر من الافاد قال في التوضيح اعلم ان اخبار  
الشرح يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان كل منعه ان لم  
يوجد في الاخبار يلزم كذب الشارح والمأمور به ان لم يوجد في الامر لا يلزم ذلك  
فاذا اريد المبالغة في وجود المأمور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا انتهى فان قلت  
هذا انما يتصور اذا كان الخبر على حقيقة واذا كان مجازا فمن اين يتصور الكذب  
قلت نظرنا الى ظاهر صورة كبر كذا في التلويح وقد يقال وانما كان اخبار الشرح  
اكثر لانيه من الاشعار بانه امر او منهي فامثل فافهم عنه فيكون ادل على الوجود  
**قوله** وهو محتمل انتهى في الخطبة ايضا يعني اذا ركز قلب المرأة الى الخطب يكون  
خطبة غيره واذا لم يركز فلا كذا في غاية البيع والذي يظهر ان يكون مرجع الضمير  
ركون احد هما الى الآخر وان لم يبيع ذكره الا في سياق النفي **قوله** المحلوب  
بالنصب لكونه مفعول يلقى كما قيل **قوله** اليه يعلق بالمحبوب والضمير المحرور  
راجع الى البلد ومن الطعام بيا للموصول وهو اللام في المحلوب كما قيل **قوله**  
هو بيع من اهل البدو والبدو على وزن ضرب بمعنى البادية ثم ان على هذا  
التفسير يكون قوله بيع كاضر المبادي بمعنى من البادية فان الاستعمال على  
باع منه دون باع له بخلاف الصورة الثانية فان اللام فيها باقية على ظاهرها  
فان كاضر مبيع لاجل البادية واتمام مصالحة هذا ما خصناه من شروح الهداية  
والذي يظهر من كلام القيد في المصباح المنير ان يكون باع له وباع منه سواء  
في الاستعمال **قوله** الكبر ينفع على الصغير كذا في الشرح ولعل الصواب والكبر ينفع  
على الصغير من الاستفاد لانه الاتفاق كما وقع في كلام صاحب الكافي والربط  
**قوله** حتى لو كان احد الصغيرين له والاخر لغيره في هذا المعنى ما في الهداية  
وقال صاحب الغاية في شرحه ذكر الخبر مطلقا ليتناول كل من كان خيره سواء كان

كان الغير ابنا صغيرا او كبيرا وعما في مؤنة اول انتهى وقد وضع صاحب الكافي المسئلة  
على وجه آخر حيث قال لو كان احد الصغيرين له والاخر لابنه الصغير وهو حجة له  
ان يفرق بينهما انتهى واقتضى الربط في اثره ولعله ليكون المسئلة منظمة بالمنع  
ولو في الجملة بخلاف ما في الهداية **قوله** والمنع من التناهي عبارة عن اصلاح  
شأنه كما يظهر من بعض شروح الهداية **قوله** حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب  
كأمرأة الاب واللام من الرضا **قوله** ولا قريب محرم كابن العم **قوله** ويؤيد  
بالدين اي دين لزم الصغير يستهلكه من مال الصغير كذا في فتح القدير وقال  
في بعض شروح الهداية اي الدين الذي وجب على العبد بالاذن **قوله**  
ورب بالعبان اشتراهما لنفسه فوجد باحدهما عيبا له ان يردده ويك  
انما كذا في الثاني **قوله** لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره الاضار به  
اي دفع الضرر عن غيره الصغير لا الاضار بالصغير وانما حصل الاضار بالصغير  
ضمنا كحج صحيح فلا ينفقت اليه لانكم من شئني ثبت بلفظ منفي  
ضمنا ولا ثبت قصد كذا في غاية البيع **باب الاقالة** **قوله** الاقالة ثبتت  
بلفظين بغير باء هما الماضي والآخر من المستقبل كالكاف قاله الربيع **قوله** لان  
المبيع بالزوم الربوا قال الاتفاق بخلاف البيع لان الشرط الفاسد من الربوا  
والزيادة تمكن بانتهاء البيع فيحقق الربوا بخلاف الاقالة فانها رافع ما كان زائدا  
على ما كان لا يتصور فلهذا لم يؤثر الشرط الفاسد في الاقالة انتهى قلت وهذا هو  
قول صاحب الكافي ولا ربوا في الفسخ **قوله** وجاز للبايع بيع المبيع قبل قبضه كان من  
الواجب عليه ان يقول بيع المبيع من المشتري لما يظهر من الشرح ان البيع  
من غير المشتري غير جائز **قوله** حتى لو باعه منه اي حتى باع البايع المبيع من المشتري  
**قوله** وجاز بيع المكمل والموزون كان الصواب الموافق لشرح المذكور ان يقول  
ضمنا وجاز قبض المكمل والموزون لان الكلام في الاقالة نفسه لانه لا يبيع بعدا  
واما ان يراد بالبيع نفس الاقالة فلا مانع له في هذا المحل قال في النهاية  
اخلاف فيما اذا ذكر كج اراد بالاخلاف ما ذكر القوم ومنهم صاحب الهداية من  
اخلاف الائمة وهذا المسئلة وان لم يذكر في سياق كلام صاحب الدرر وهو  
ان الاقالة فيسخ في حق المتناهي ببيع جديد في حق غيره عند ابا حنيفة الا ان  
يكن جعله نسخا فيبطل وعند ابا يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله سبقا فيجعل



وعند محمد هو نسخ الآ إذا انقضى جعله نسخاً فيجعل سيقاً **قوله** يعني إذا كان المبيع  
موجوداً كان هذا جارية الزبلي عينها ولا يذهب عليك ما في ذكر المبيع ومنها  
من الركاكة والصواب بدء المسئلة بالجنة كما وقع في الجوهرة حيث قال  
ولو وهب الرجل شيئاً وقبضه حتى لو باعه الموهوب له لم ينج نعم أصاب صاحب  
في وضع منه فان قوله وليس للواهب الرجوع خالف تلك الركاكة **قوله**  
لان الموهوب له وهو البائع في المسئلة **قوله** فاشتره منه أي اشتراه البائع  
الاول من المشتري الاول على ما يدل عليه قوله وكان في حق البائع والضمير في  
نقده إلى الثمن فان وضع المسئلة على ان لا ينقد الثمن **قوله** ولو تناقضا  
أي عقد أحدهما المقايضة وهي بيع عرض بعرض كذا في غاية البيان **باب** التوبة  
**قوله** وشروطها أي البيوع الثلاثة كذا في الجمع والمواقع للهداية ان يقول  
ونشرطها أي المراكمة والتولية إذا كان عوض المبيع الذي اشتراه البائع قيمياً  
مثل عبد أو ثوب **قوله** الآ إذا كان المشتري يبيع ملكه ذلك البديل  
من البائع بسبب من الأسباب وذلك الغير الذي في بيع الثوب يشتري هذا العبد  
بذلك الثوب ويبيع درهم كذا في غاية البيان ويظهر من ذلك التصوير ان المراد  
بذلك البديل هو الثوب مثلاً **قوله** فاشتره مراكمة ببيع معلوم أي بان قال  
أبيعك مراكمة بالثوب الذي في يدك ويبيع عشرة دراهم جاز لانه جعل  
البيع على الثوب عشرة دراهم وهي معلومة كذا في غاية البيان **قوله** وأما إذا  
اشتره ببيع درهم بآزده أي ربح مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان  
الاول عشرة ربح كالربح درهمين وان كان ثلثين كان ثلثه درهم كذا في غاية  
الأكليته ثم ان هذا الكلام مشروح في بيان فائدة قوله في المتن والربح مشي  
معلوم **قوله** ونفقة نفقة كذا في الجمع قال ابن الملك في شرحه يعني لا يضم  
ما انفق المشتري على نفسه سفره في وقت شراءه المبيع قبله لان نفقة  
المبيع وكسوة وكراؤه يضم كذا في المحيط انتهى **قوله** وكراؤه بيت يحفظ هو عدد  
في الكا في الهداية فيما لا يضم وفروع ذلك من كراء المبيع يحتاج الى تدبر وقد غلناه  
في المحيط ان كراء المبيع يضم ولعل التوفيق بحملها على اختلاف الروايتين **قوله**  
فان أي البائع في المراكمة هذا عندنا حنفية وقال ابو يوسف بطلانها وقال محمد  
بغير ثبوتها كذا في الكافي **قوله** لزم بكل الثمن المستحق وسقط خياره هذا عندنا حنفية

ابن حنيفة وهو المشهور من قول محمد وعن محمد ان المشتري يترد قيمة المبيع ويبيع  
على البائع بما دفع اليه من الثمن ذكره الزبلي **قوله** قبله اذ لو لم يكن على العبد  
دين محيط برقبته ليوافق ما في المتن وفي فتح القدير ثم العبد المذكور وهو كونه مدبوراً  
بما يحيط به رقبته مصرح به في الجامع من رواية محمد بن يعقوب عن ابن حنيفة و  
المشايخ في تقريره بين المسئلة يختلفون فمنهم من ذكره كقاضيان ومنهم  
من لم يقيده بالمحيط كالصدر الشهيد ومنهم من لم يذكر الدين أصلاً كشمس الأئمة  
في المبسوط انتهى **قوله** يعني إذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف  
أي بان دفع رتب المال إلى مضاربه عشرة دراهم على ان يكون الربح نصفين  
كذا في الكافي **قوله** وان كان صحيحاً في نفق لا فائدة ملك العين او التصرف بها  
قال الزبلي **قوله** اذ لم يحتسب عند شئ يقابل الثمن فان ما يقابل الثمن  
فان لم يقابل ما لا يقابل الثمن الا ترى انه لو توسخ الثوب المشتري  
لا يجب عليه البيان فصار ينظر ما اذا انقص صغير الثمن كذا قال الزبلي وفي مواج  
الدرية لان الغايته وصف فلا يقابل شئ من البديل اذا فات من غير صنع  
واحد وانما البديل كله مقابل الاصل وهو كجتي على حاله فيسوي مراكمة انتهى **قوله**  
لان الاوصاف لا يقابلها الثمن لكونها ابتاعاً كذا في عامة شروح الهداية **قوله**  
فاخورت بآفة سماوية كذا في معراج الدرية **قوله** ولا يجب عليه البيان لفظ الهداية  
ولا يبين قال في معراج الدرية أي لا يقول انها سليمة فاخورت في يدى أو  
**قوله** ولهذا قال ولم ينقصها الوطى وذلك لان منافع البضغ لا يقابلها  
الثمن اذ لم ينقصها بالوطى **قوله** قال الزبلي المراد بقوطهم بيع مراكمة بلا بيان  
انه اشتراه كذا في النسخ والصواب أي مخرجه ان اشتريه كذا وقع  
في جارية الزبلي بان يبين العيب والثمن لان بيان ما فيه من العيب واجب  
شرح القول على الصلوة والسلم من عيب فليس منافلاً يجوز اخفائه كذا قال  
الزبلي ولعل الصواب كان اسقاط ذكر الثمن من هذا المقام **قوله** كقص القار  
في الفوائد نظيره القرض بفاء مع من فوتهما بواحد فنقص على هذا صدر الاسم  
ابو اليسر كذا في الكافية وقال في الكافي الغرض بالفاء وقبل بالقاف انتهى  
**قوله** فاخذ ارضها كذا في الهداية وقد مر في المحققين من شراءه بآفة وقع  
انفاق لان بعض الاجنبي يجب الضمان ويجب البيان عليه اذ التسف بفساد العباد



موجب للبيئ وان لم يوفد الارش والتدليل الميسر طامع خير يرضى لانه  
الارش **قوله** لانه العذرة جرح في العين فإزالتها بعيت لها كذا قال الزبيدي **قوله**  
ولم يبين تعلم المشتري اي لم يبين انه اشتراه سنة بالالف فعلم المشتري  
بذلك كذا في فتح القدير **قوله** حتى يتراد في البيع لعل الصواب في الثمن كما وقع  
في عبارة الهداية وما يتنقصه هذه العبارة هو كون الزيادة المذكورة امرأ  
حقيقيا بخلاف كون البيع في حكم الزيادة وسبب منعه التفرغ له حيث يقول  
نصار كانه اشتري شيئين وباع احدهما رابحة بينهما انتهى فاذا تدبرت  
ما قدرت يظهر لك عدم صحة ما قيل في الصحيح هذه العبارة اي يجعل البيع  
في حكم الزيادة بالنظر الى بيعه بغير زيارته انتهى **قوله** فالشبهة هي ان في المراكمة  
والمراد بالشبهة شبهة الكفاية ان يكون احد الشئين شبه البيع ولو كان  
ميسرا حقيقة لكانت حياته حقيقة كذا في فتح القدير وكان الظاهر والشبهة بالواو  
**قوله** بينهما والباء بمعنى على ذكره في معراج الدراية **قوله** وهو الف وما به اي  
حالة **قوله** لان الاجل لا يقابل شي من الثمن اي حقيقة ولكن فيه شبهة المقابلة  
ولهذا يتراد الثمن لاجل كذا في غاية البيان **قوله** يعني اذا كان ولله اياه ولم يبين  
خبر اي التولية مثل المراكمة فيما ذكرناه من الخيار ما دام البيع قائما وبعد الهلاك  
والاستهلاك لا خسارة بل يلزمه جميع الثمن كذا قال الزبيدي **قوله** لانه بناء على  
الثمن الاول هو عبارة الهداية بعينها والضمير للتولية باعتبار ان بيع اي كما  
ان المراكمة ايضا بناء على الثمن الاول هو عبارة الهداية بعينها والضمير للتولية  
باعتبار ان بيع اي كما ان المراكمة ايضا بناء على الثمن الاول ولعل لو قال لا يملكها  
مشتريان على الثمن الاول كما قال الزبيدي لكان اظهر **قوله** والكل استهلاك الثمن  
على صورة الاستهلاك في المراكمة والتولية موافق لما في الهداية وقد نقل صاحب  
معراج الدراية عن المبسوط والفوائد الظهيرة انه لا فرق في ذلك بين الهلاك  
والاستهلاك وعليه كلام الزبيدي **قوله** لزمه بالالف حال الى الخيار له حيث يزل  
يلزمه جميع الثمن **قوله** لما قرأنا الاصل لا يقابل شي من الثمن لان الاجل  
ليس بمال منقوم وانما فيه بركة فيزداد الثمن لاجل فثبت له الخيار كما اذا كان  
المبيع قائما فاذا هلك او استهلك المشتري لم يبيع له الخيار كذا قال الزبيدي  
**فصل قوله** ثم لا يخلو اما ان يكون معلو لا لوزن الانفاق في الحق لفظ

لفظ الهداية هو انفاق العقد على اعتبار الهلاك وهو العقد الاول فيؤدي  
الى بيع مالا يملك كذا قرره الاتفاق **قوله** وان لم يكن وقع التراض بينه  
وبين ما روى مسند الامام الاخير انتهى **قوله** ويكون مختصا بوقوعه  
بهلاك العوض قبل القبض قيل اذا كان مختصا لا دلة انما وكيف يوجد  
التراض انتهى **قوله** وذلك للبايع كما هو شأن المقدر والموزونات  
اذ القيد ليس بوصف والتصرف في مال الغير حرام في التحريم  
الا بالكيل والوزن كذا في الكافي **قوله** لان الزيادة في اي لوزن كذا كانت  
الزيادة للمشتري ولو انتقص لم يرجع بشي فلم يكن فيه جهالة ولا غش  
المبيع بغيره لكون الزيادة ميسرا متعاقبا **قوله** وقد يكون المكيل ميسرا حيث  
قال كشيء الكيل كذا فان المشتري هو المبيع ليس الا دون الثمن  
ثم ان هذا سبب منعه في المتن صراحة حيث قال جاز التصرف في الثمن قبل  
قبضه فذكره ههنا فائدة للقيد لا يظهر له جهة حس **قوله** ومحل الحديث اراد  
ما قرره في النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه صاعان  
وقد ثبت بعضهم بظاهر الحديث واشترط فيه صاعين والصحيح انه يكفي  
كما صرح به في الهداية وصورة اجتماع الصفتين ان اسلم في كره فلما حل الكيل  
اشترى المسلم اليه من رجل كره امره بالسلم بقبض الكره فان صاحب السلم  
يحتاج الى الكيل مرتين مرة لبايعه ومرة لنفسه كذا في الكافي وشروط الهداية  
**قوله** ويكفي ان وزنه او عدد بعد البيع بخبرة المشتري اشارة الى ما سبق  
من انقلاع الهداية من ان الصحيح الاكتفاء بصاع واحد وان الحديث محمول  
على اجتماع الصفتين **قوله** وجاز خطا البايع عنه لوزنه عليه ولو هلك  
المبيع موافق للهداية لكان كلامه اوضح افادة للمقصود **قوله** ويتعلق الاحتجاج  
الحق حتى كان للبايع حبس المبيع الى ان يستوفي الاصل والزيادة واذا  
ادخل المشتري الثمن استحق المبيع مع الزيادة وليس للبايع ان يمتنع  
من تسليم الزيادة كذا في الكفاية **قوله** اي كل الثمن والمبيع الزايد والمزبور  
عليه كذا في النسخ والصواب اي كل الزايد والمزبور عليه وهو منتظم صورة  
استحقاق البايع والمشتري **قوله** ولهما ولاية الرفع اي بالاقالة **قوله** كما اذا  
ان يكون ولاية التبغير لانه التصرف في صفة الشيء اهلون من التصرف في اصله



كذا في الغاية **و** لان حقه في تعليل لقوله ياخذ بالاكل منها **و** في الزيادة  
ابطال له الضمير للحي **و** لانه معا وضعت انتهى **و** قال الربيعي في اعتبار الانثى  
لا يجوز التأجيل لان الجنس بانفراده يحرم النكاح لا سيما اذا تحلقت العلة  
و حرم التفاضل بها ولان الاجل لو لم يرد فيه لصار التبرع ملزما على المتبرع وهو  
لا يجوز لقوله تعالى ما على المحنين من سبيل **باب الربوا** **و** لو اجنبية يتو  
المعنى فان يكتل من البر ما يكتل من الرز من حيث الصورة دون المعنى لعدم  
الحاجة كذا في شرح الهداية **و** والنكاح كالتحريم مصدر فادنيه  
اي اخره ذكره في القاموس **و** كقوله تبر بغير منه احد هما او كلاهما  
هو عبارة صدر الشرع بغيرها واقتصر صاحب الاصلاح والايضاح على ان  
ان يقول واحد هاتين ثم قال وانما قلنا واحد هاتين لانه اذا كان كلاهما  
فلا يكون كحرمة الربوا التي بل لانه بيع الكاين بالكاين ومنه بالتقاضي انتهى  
**و** في النسبة احد البديلين قال في المصباح المنير والنسبة مهور  
على تعويل ويجوز الادغام لانه زائد هو التأخير والنسبة فعلية مثله وهما اسماء  
من فاعله في اجله انتهى **و** باقل منه قال الربيعي وان باع مادون نصف صاع  
بنصف صاع او اكثر ما يجز الآملا بمنزلة لوجود المعيار من احد الجانبين فحققت  
النسبة انتهى **و** وقال الشافعي يوترق التفاضل قبل الاقتران في بيع الطعام  
بالطعام قال في الكفاية ذكر لفظ الطعام مطلقا لتناول كل مطعوم سواء اختلف  
الجنس او الحكم بان باع كرهنطة او بكر شويخ او غم واقترع قامة خمر قبض فانه يجوز  
العقد عندنا وعند الشافعي لا يجوز انتهى **و** ومنع يدا بيد خياليين كذا رواه  
عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال الكفاية اذا اليدان التعيين كما هو الية  
القبض فلم يكن حمله على القبض او بل حمله على هذا الحق لما روى عبادة بن الصامت  
عن ابي بن الربيع المنفع بالمنفع منها بالفسخ حقا لا غير النوع الزبيب  
في تخاينه اذا القارة فيها البتل ويجز منها اكلاوة كذا في المغرب **و** والالم يجز  
اي وان كان خير بكموسين او احدهما كما صرح به الربيعي **و** وبيع حل الدقل  
وهو بفتح الفاء والعين ارداء النمرة قال في غاية البيان وانما خص حل الدقل  
اجزاء الكلام مجرى العادة لانهم اعتادوا ان ياكل من الدقل والافاعي في حل  
كل غير ذلك انتهى **و** ليكون الدهن بمنزلة الزيادة بالنحر هو بانها المثلثة

المثلثة تغل كل شئ يصير كذا في الصحاح **و** عند ابي يوسف واما عند محمد فيستقرض  
بها وعند ابي حنيفة لا يستقرض بها كذا قال الربيعي **و** حتى اذا كان عليه دين حر  
قال في الهداية هذا اذا كان مآذونا له ولم يكن عليه دين وان كان عليه دين لا يجوز  
لان ما في بيع ليس ملك المولى عند ابي حنيفة وعندهما تغل حتى ان يوفى فصار كالا  
فيستحق الربوا كما يتحقق بينه وبين مكانه انتهى **و** وكذا اذا ابتاع بغيرها بغيرها  
ينبغي ان جازئ كما صرح به الربيعي **و** فاذا اخذه برضاهم اخذ مالا مباحا بلا عذر  
فملكه بحكم الاباحة السابقة اذا تأثر الامان في تحصيل المراضى دون التملك فكان  
الملك في حق اجرة زائل التجارة كما رضى به وفي حق المسلم ثانيا بالاستيلاء على  
مال مباح بخلاف المستامن منهم في دارنا لان ماله صار محظورا بعبق الان ما ذكره  
الربيعي **و** لان مال من مسلم لم يصب له لو قال لانه ماله غير موصوم عند علي  
ما عرف في موضعه كما قاله الربيعي كان اظهر **باب الكسح** **و** كما ذكر في باب المثلثون  
لم يطلع على ذلك الا من جهة صاحب الوقاية وقد ذكر صاحب الكسح في باب آخر **و**  
لانها ذكرت في اوائل البيوع اي في هذا الكتاب وقدم ذلك في الفصل الذي اوله  
لا يدخل الكسح في بيع البيت **و** ومن تملك ذلك الشئ من جهة الضمير في جهة المثلثون  
واما المسترة تملك فراجع الى المستح لا محالة **و** ويدل عليه ان قاضيا قال في اوائل  
البيوع من شرح الزيادة ان قيل مقتضى ما نقل عن قاضى التقييد بان قال واما حكم  
بالعقود في الملك المورث ان لا الاطلاق انتهى النظام ان مراده بالاطلاق هو اسقاط  
التقوض لكون المحكوم به العقوق وفيه نظر فان قوله واما الحكم في الملك المورث يتعلق  
بقوله كذا العقوق وفروجه فيفهم منه كون الحكم المذكور متعلقا بالعقوق فان التعقيب  
قرينة على التقييد **و** يتبعها ولولا ما اى ياخذ ما المستح وولده ما قال الربيعي ثم قيل  
يدخل الولد في القضا بالام لانها تتبع لها فيكتفى به وقيل يشترط القضا بالولد  
وهو الاصح انتهى قلت فيكون المذكور في المتن خيرا هو الاصح **و** وان اقر بها  
الرجل لا ذكر في النهاية انما يتبعها في اقراره المبرر المقول اما اذا اذناه كان له  
لان الظاهر انه له انتهى **و** لانه يخص بوقف المعافضة في كلام هذا الجاهل فكل اذ  
يجب ان يكون مرجع هذا الضمير الضمان بالمعذور كما يظهر من كلام القوم قالوا هذا  
اذا سأل رجل غيره عن ابن الطريق فقال له اسلك هذا الطريق فانه اسلك  
فكسب التخصيص امواله لم يضمن بشئ لانه غور فيما ليس بموقوف **و** وفيه



ذكر المسئلة بطريق التفريع على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر في قوله  
انا خير بعد قوله انا خير تناقض لا محالة وحاصل الدفع ان التنازع لا يمنع  
صحة الدعوى لما ذكره من وجه التوفيق **قوله** لا جبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ  
الملك فيه بحيث يظهر بل يثبت المسئلة عدم اعتبار التاريخ حاله الا انما دخل  
ابن حنيفة قال في جامع الفصولين غير ان التاريخ لا يعتبر حاله الا انما دخل  
ابن حنيفة فبقى دعوى الملك المطلق تحكم للمشتري انتهى **قوله** يقتضي التذابة  
الى المشتري **قوله** ولكن يرجع الثمن كما البايع اذا العلم بالاستحقاق  
لا يمنع رجوعه على بايو عند الاستحقاق فهذا هو وجه تفريع المسئلة  
الثانية على اول **قوله** ولو اقام البايع بينة في اي بعد ما شري جاية  
مثلاً عالمًا بانها ليست لبايوها ثم استحققت **قوله** او كان المشتري  
سهم من فقه والصواب او كان المبيع الا يرى ان قوله في توضيح هذا المثل  
وكذا ان كان المعقود عليهما شيئين وفي الحكم كشيء واحد او صبرة  
حنطة او حلة او دابة عطف على ثوبين بكونه كلباً كان او وزنيا **قوله**  
فلزم البارة المشتري بحصة الظاهر بل افاد فانه جاز الشرح طم قوله  
استحقاق ما استحق **قوله** او بوضعه عطف على كل المبيع اي قبض بعض  
المبيع فاستحق بعض المبيع سواء كان المشتري منه هو البعض المقبوض  
بوعينه او البعض الذي لم يقبض بعينه وقد فانت صاحب الدرر ههنا  
المسئلة صورة وهي ما لو استحق بعض المبيع قبل ان يقبض من المبيع  
شيء وفيه ايضا يبطل البيع في قدر المشتري ويجوز المشتري في الباقي  
اولا وينضج لك ما قلنا سوار اورث لك استحقاق غيبا في البارة بالنظر  
الى ما في جامع الفصولين **قوله** اي فيما اذا قبض البعض كان الظاهر  
ان يقول ان فيما استحق مقبوضا او غيره **قوله** فوجب الرجوع الى وجه  
الى اصل حقه كما وقع في عبارة جامع الفصولين **قوله** ولها ان الملك  
ثبت موقوفاً يتصرف مطلقاً هو احتراز عن خيار الشراء **قوله** موضوع  
لا فائدة الملك بخلاف اعتاق الغاصب بنفسه لان الغصب غير موضوع  
لا فائدة الملك **قوله** اي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب كذا في النسخ  
ولعله سهو من القلم والصواب اذا جاز ان الملك بيع الغاصب **قوله**

قوله اذا اقدامها على الشراء لا يذهب عليك ان صحة هذه العبارة تحتاج  
الى اختيار تحمل والصواب على العقد كما وقع في عبارة صاحب الكافي والربيعي  
نعم لو قال اذا اقدامه على الشراء اقرار منه بصحة كفا في الهداية لم يثبت ثبوتية  
الكتابة قال في الكنز من باع دابة غيره في عبارة الهداية وفي شرح  
الدرار بالوصية **قوله** ولم يضمن البايع الدار هذا اخذ ابن حنيفة وهو قول ابو يوسف  
امراً او كان يقول اذا لا يضمن وهو قول محمد وهو مسئلة خصص الفقهاء على ما  
بان في كذا في الغاية **باب التسليم** **قوله** لانه بيع المودوم قال الربيعي لان التسليم  
فيه مبيع وهو مودوم وبيع موجود غير مملوك غير مودوم والتسليم لا يجوز قبض المودوم  
اولا ان لا يجوز ان يبي **قوله** فصح في التسليم المبيع اي ان كان التسليم  
ما جاز التسليم فيه وزناً لا عدداً لان المالح منه وهو القدر لا ينقطع من ايدى  
الناس وهو معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه **قوله** والطرق  
حين يوجد غير معتدرا في اي لو سلم فيه في حقه جاز وزناً لا عدداً ذكره الربيعي  
**قوله** واطرافه يبيع لا يجوز التسليم في اطراف الحيوان كالرأس والاكارع للنفقة  
الفاش وعدم الضابط ثم قيل هذا قول ابن حنيفة وعندهما يجوز كفا في البيع  
وقيل لا يجوز بالاتفاق ذكره الربيعي **قوله** والله لا يجوز التسليم في الله وهو  
هذا اخذ ابن حنيفة وقال لا يجوز ان يبي بين جنس ونوعه او سنة وموضعه وقبضه  
وصنعة قال في شرح الجمع وعلى قولهما الفتوى **قوله** اي الاجل هو وقف  
للحمل بكسر الكاف فانه يحكي بمقتضى الاصل كما صرح به في الصحاح وصاحب الدرر  
معتق في ذلك ان صاحب غاية البيان وقد فسر صاحب النهاية حين  
الحمل بوقت حلول احد التسليم في الله وهو هذا اخذ ابن حنيفة وقال لا يجوز  
ان يبي بين جنس ونوعه وسنة وموضعه وقبضه وصنعة قال في شرح الجمع  
وعلى قولهما الفتوى **قوله** اي الاجل هو وقف للحمل بكسر الكاف فانه يحكي بمقتضى  
الاصل كما صرح به في الصحاح وصاحب الدرر معتق في ذلك ان صاحب غاية  
البيان وقد فسر صاحب النهاية حين الحمل بوقت حلول احد التسليم في الله  
على ان الحمل بكسر الكاف مصدر بمعنى الحول في صري وخاها الحط الامام الرضا في  
ولعله في غاية البيان احكم واو **قوله** ولم يوجد في حين العقد اي المثل لان  
شرط جوازها ان يكون موجوداً في حين العقد لان حين المثل حتى لو كان موقوفاً



عند العقد موجوداً عند المحل أو بالعكس أو متوطناً فيما بين ذلك لا يجوز كذا قال  
الزبيدي وحاصله ان المعبر في عدم جواز السلم هو الا نقطاع في الجملة وموداه ان لا يوجد  
من حين العقد الى حلول وقت حلول الاجل مستمراً فقول صاحب الدرر بان  
استغرق العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل بمغول عن الصحة بل كان الصواب  
ان يقول بان السلم يستغرق وجوده جميع الوقت **قوله** كسفة اي كمنطة  
سقوة **قوله** وبكسفة وهي التي لا تسقي منسوب الى الحب وهو الارض التي  
بجست حطها **قوله** ومكان ايقاد ما يحل بمؤنة الى شرط جواز بيان مكان ايقاد  
المسلم فيه اذا كان له محل بمؤنة وهذا عند ابا حنيفة وقال السلي بن بشر ط وبوقية  
في موضع العقد لان التسليم موجب العقد فيقتضي له موضع وجوده كمكان البيع  
كما قال الزبيدي **قوله** كذا الثمن والغنيمة والاجر قال الزبيدي على هذا الاختلاف  
الثمن والاجر والغنيمة اذا كان لها محل بمؤنة وهي دين في الزمة مؤجلة بان  
اشترى شيئاً او استأجره كمنطة في الزمة موصوفة او اقتسام شيئاً وصحلاً  
اصدهما مكيلاً موصوفاً في الزمة الى اجل فغير شرط بيان مكان الانفاذ  
والصحة حتى يفسد اذا لم يبين وعندهما لا يشترط ان يكون في مكان البيع ومكان  
التسليم العين المستأجرة وفي موضع القسمة انتهى **قوله** بان اقتساماً واراً  
او شرطاً واحداً على صاحبه شيئاً الذي يظهر من كلام الزبيدي ان يكون ذلك  
الشيء مكيلاً موصوفاً في الزمة الى اجل **قوله** لزيادة غرس او بناء في نصيب  
كذا في الكافي ولا يذهب عليك ما فيه من ايهام خلاف المقصود بل لو قيل لزيادة  
في نصيبه كان احصوا ووضح **قوله** لوقوع السلم صحيحاً ابتداءً يعني في الكل  
كما صرح به الزبيدي **قوله** حتى لو انقضى رأس المال في المجلس ان اراد برأس  
المال المأتمن **قوله** لا يتصرف في رأس المال كقول صاحب الشريعة ومن صورة  
التصرف في رأس المال شيئاً آخر ومن صورة التصرف في المسلم فيه ان يعطى  
بدلاً شيئاً آخر انتهى **قوله** بان يقول ربنا السلم كاي لا خلاً للمسلم اليه  
**قوله** حتى يقبض كل حكم الاقالة كما صرح به الزبيدي وكذا المراد بالقبض المذكور  
في قوله لا يلزم التصرف في رأس المال قبل قبضه لا يقال المذكور في سياق الكلام  
هو القبض الواقع في عقد السلم بخلاف القبض في هذه المسئلة على ما قررت  
فكيف يصح تفرغ هذه المسئلة عن المسئلة المذكورة قبلها بالفا كما وقع من

من صاحب الهداية وغيره لانا نقول نقل الفاء في كلامهم للترتيب المذكورين المستلزمين  
وقد بان صاحب الوقاية في ذلك حيث سقط الفاء من اول المسئلة الثانية  
وذكر ما ستأنفه نظراً لما قلنا نعم قول صاحب الدرر وخرج على قوله لا يتصرف  
ان يقول فان نقابل كاي لا يخلو عن جواز ازالة ومثل هذا الغفلة منه غير بعيد  
ان تعليل مسئلة الاقالة بقوله لا يلزم التصرف في رأس المال قبل قبضه لا يكون  
محرازاً لو قال بدله لان الاقالة لما صار بيعاً جديداً وهو كان حكم رأس المال فيها  
حكمه في البيع الاول وهو السلم تنبأ للخلف منزلة الاصل فحرم التسليم اليه لولا اقالة  
كما كان يحرم قبلها كما قال الزبيدي كان كلامه لما غايب عنه **قوله** اشترى كراي  
المسلم اليه **قوله** وان امره ان يقبضه اليه كسبي هذه المسئلة بعد اسطر  
متناً واشترى كراي كراي هذا لغو بلا طائل **قوله** لاجتماع الصفقتين صفقة بين  
المسلم اليه والمشتري منه وصفقة بين المسلم اليه ورب السلم **قوله** شرط  
الكيل متعلق بصفقتين بناءً على ان الصفقتين في الاصل مصدر كوني ان خلا  
من الصفقتين لما كان مشروطاً بالكيل فلا يكون بدم الكيل مرتين في قضاء  
الصفقتين **قوله** لنهي النبي عليه الصلوة والسلام عن بيع الطوام حتى يكرى  
فيه صاعان ومحملة على اذا اجتمعت الصفقتان فيه واما صفقة واحده فيكتفي  
بالكيل فيه مرة في الصحيح كذا قال الزبيدي **قوله** اي امر ربنا السلم المسلم اليه  
المسلم فيه في ظرف ربنا السلم النسخ الموجودة عندنا على ان جميع هذه الكلام  
من الشرح ولا يذهب عليك ان اسقاط ذكرها مورب من عبارة المتن مع كونه  
مداراً في المسئلة ليس بتحسين ولفظ اكثر ولو امره ربنا السلم ان يكيل في ظرفه  
ففعلاً وهو غائب لم يكون قضاء قال الزبيدي يعني لو دفع ربنا السلم المسلم اليه  
ظرفاً مثل الفرايز و امره ان يكيل الطوام المسلم فيه ويجعله في الظرف انتهى  
**قوله** بعينه قال صاحب الشريعة حتى لو كان حاضر امكن قبضاً لان فعله تنقل اليه  
انتهى **قوله** او امر المشتري البايغ فكما في ظرفه كاي امره في امره ان يكيل  
ويجعله في ظرف البايغ ففعل لم يصح قبضاً كذا قال الزبيدي **قوله** لان الامر بالكيل لم يصح  
ان هذا تعليل للصورة الاولى لتعليل الثانية على ما ذكره الزبيدي هو ان المشتري  
صار مستعبراً للظرف من البايغ ولم يقبضه فلا يصح العارية لانا لا نعلم بدون القبض  
فلا يكون الواقع فيه واقفاً في المشتري فصار كما لو امره ان يكيله في اناجيه من



من بيت البائع انتهى **قوله** صار قابضاً كان لا بد له ان يقول قبله ففعل كما وقع  
 في عبارة صدر الشريعة واسقاط ذلك كان ينبغي له ثم ان هذا فيما اذا ابدار  
 بالعين ولو قال قابضاً لكلل اما العين فلكذا او اما الدين فلكذا كما قاله الربيعي  
 كان احسن **قوله** لمصارفة ملكه عبارة الربيعي لانه حاله حاله فملكه بالاتصال به  
 كن وقع لصانع فضة وامره ان يزيده عليه من عند فضة فرضاً انتهى ولا يذهب عليك  
 ان الحارفة غير الاتصال **قوله** لجواز ان يكون مراده البداية بالعين يعني فلم يتبين  
 رضاه حتى يكون شرطاً له كذلك قال الربيعي **قوله** عندهما بالخيار ان شاء انقص  
 حج كذا في الهداية وقال في الحاشية يصير قابضاً لهما جميعاً عند ابي يوسف كما بدأ به  
 ويصير قابضاً للعين دون الدين عند محمد **قوله** فصاير مستهلكا عند ابي حنيفة لان  
 الخلط استهلاك عند **قوله** وهذا الخلط اي الخلط بالبداية ثم العين كذا في شرح  
 الهداية وقوله غير مرضي به اي من جهة المشتري **قوله** فتقابلان في اي قبل اي بعضهما  
 رب السلم يحكم الاقالة كما قال الربيعي **قوله** ليكون العقد فاسداً اذا السلم لا يجوز الا  
 مؤجلاً موصوفاً كذا قال الربيعي لان رب السلم متعنه وكلام المتعنت وهو من ينكر ما  
 ينفعه مردود فيسبغ قول صاحبه بلا معارض كذا قال الربيعي **قوله** لا المسلم فيه زائر  
 على رأس المال عادة فان كان المسلم فيه ردياً **قوله** بهذان الصنف اي قدراً  
 وصورة **قوله** بكذا اي درهماً سلم اليه جميع الدراهم او بعضه او لا سلم شيئاً كذا  
 في العناية **قوله** ويجعل الماثل على التجبيل قال الربيعي ويجعل الاجل على الاستعمال لانه  
 محتمل كتحمل ان يكون ذكره للتجبيل ويحتمل ان يكون للاستعمال ولفظ الاستصناع  
 لفاده تحمل على السلم بل لانه اصل لتصرف العامل امكن وذلك لانه لا يمكن  
 العمل بحقيقة حمل على الماثل كذا في غاية البيان **قوله** كما نقل عن ابي كرم الشهيد قسماً  
 للمعنى **قوله** ولم كان عدة لم يجر في الهداية ولا خيار الصانع كذا ذكره في  
 وهو الاصح وعن ابي حنيفة ان له الخيار ايضا وعن ابي يوسف انه لا خيار لهما انتهى  
 وكتب بعض العلماء في ما مني نسخة ان الخيار عدم الجبر انتهى وما ندرى من اين له  
 هذا الترجيح بعد ما صرح صاحب النهاية بخلافه **قوله** ولو كان عقد لجاز رجوعه قبل بل  
 ان يرجع عنه كما صرح بقوله وله الخيار بينهما استدلاله قال انه عتق لا يذهب عليك  
 ان الخيار عند الردية حكم جميع الشاغل بخلاف الرجوع قبلها وهو المراد ههنا **قوله** عطف  
 على ضمير صنعه يرد به الضمير المرفوع المستتر اي بما صنعه غيره **قوله** فتح يرد قبل روية

روية الامر قال في الهداية ولا يتبين الا باختيار حتى لو باع الصانع قبل ان يراه  
 المستصنع جاز انتهى ويعرف من تقريره ان المسئلة الثانية من فروع المسئلة الاولى  
 فلا وجه لجعل صاحب الدرر كل واحد منهما مسئلة مستقلة **قوله** ولم يفتح اي السلم  
 صوابه اي الاستصناع كما نبه عليه بعض العلماء **قوله** شئ لقوله عليه السلام  
 فاعلمهم حج وهو حديث معاذ رضي الله عنه لما ارسل اليهم فان عقدهم كعقد السلم  
 على العصر والثا العصور ناظر الى اخره والثا ناظر الى اخره **قوله** وفرغ على السلم  
 فيه كالذي كذا في النسخ والصواب والزم فيه كالمسلم **قوله** قبض اي في حكم  
 قبض المشتري اشترى شيئاً ذكر في الاصل والايضاح ان علم الدار ليس على  
 هذا وجب كان ينبغي ان يبدل قوله شيئاً اما ان يقول عبد كذا في الهداية والكنز  
 وسائر المتون ليكون بينهما على ان هذا الحكم مخصوص بالمقبول على ان ما سيجي  
 من قوله والبيع العبد يدل على ان نسخة شيئاً ههنا سدوم فم المناسخة **قوله**  
 فغالب المشتري قبل ان يقبضه كما صرح به في شرح الهداية فانه اذا غاب  
 المشتري بعد القبض لا يجيبه الحاكم لان حقه غير متعلق به كما صرح به الربيعي **قوله**  
 فمهن البائع والم يرهون لا يكتف الا طلاء كذا في العناية **قوله** اي دين البائع  
 على المشتري وهو ممن المبيع **قوله** لا يمكن ان يصل البائع الى حقه بدون البيع  
 بالذماب اليه كذا قال الربيعي **قوله** وفيما بطل حق المشتري في العين كذا قال  
 الربيعي **قوله** والآي وان لم يعلم مكان بيع العبد وادى الثمن قال الربيعي  
 وان لم يدر اين هو اوجه القاضي في المنقول ان اقام بيته لان البيعة ههنا ليست  
 للقضاء على الغائب وانما هي لنفي التهمة وانكس فالحال لان القاضي نصب  
 ناظر الكل من خارج النظر ونظرهما في بيعه لان البائع يصل به الى حقه ويبرأ من ضمان  
 والمشتري ايضا يبرأ من دينه ومن تراكه نفقة فاذا انكسفت الحال على  
 القاضي بموجب قراره فلا يحتاج فيه الى فهم حاضر وانما يحتاج اليه اذا كانت البيعة  
 للقضاء انتهى ثم ان الظاهر والابيع بالخيار سواء كان المذكور فيما سبق شيئاً او  
**قوله** وباع شيئاً بالف من الذهب والفضة بلا ذكر المتقال مضافاً **قوله**  
 ودرهم وزن سبعة اي يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كما سبق  
 باب زكوة الاموال **قوله** وقال ابو يوسف يرد مثل الزئوف ويرجع بزيادة  
 في الثمنين نقل عن العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن وادفع للضرورة فافترناه





للمتقوى انتهى **و** حتى لو يجوز به حج اى اخذ من اهلها لفقاهه حقه يقال يجوز  
في الصلوة تركه فيما وت اهل منه يجوز اخذ الدراهم اذ ارجوها ولم يرد بها  
ولم يرد ما وقوله به كانه ضمنه مع الرضا فعدا بالبا وما لا يجوز الاستبدال كقول  
الصرف والتم **و** ولا يمكن متدركها بايجاب ضمانها اى لا يمكن تدارك  
اجودة منفردة لا عقلا ولا نقلا **و** لما مر حيث قال قبل اسطر ولا يمكن رعاية  
بايجاب ضمان الوصف **و** ولا بايجاب ضمان الاصل **و** لان المضمون يشترط  
هو الاصل والغرض انه من حيث الاصل متوفى كذا قيل **و** ولم يكف هو من  
كف مضاعفا بمعنى جمع متعذر وحذف مفعوله ههنا اى لم يجمع التوب الذى وقع فيه  
السكر **و** لانه قد مر انه اى من ربه كذا في المغرب وارجاع ضمير كذا الى الارض  
بتأويل المكان معروف كذا في قول الشافعي والارض اقبل اقبالها **و** وذلك  
كالطلاق والعتاق وما لا يخلف به فلا يجوز تعليقه بالشروط كذا في الوكيل والاشكاف  
وسبغ منه ومنه الرقبة ايضا كما يجب من انفاذا في الخلاصة **و** البيع صورة تعليقه  
بالشروط ان قال ان قدم فلان فذا بيعت وارى ههنا منك بكذا وان رضى  
ابى فعدم الصلة بنا على تعليق الملك لا يصح اتفاقا كذا في ايضا **و** الكرم **و**  
حتى لو قال ان زاد فلان ما في الثمن فقد اخذت البيع فهاهنا باع عبده بغير اذنه  
وقال منه ولاية الاجازة ان زاد المشتري كذا فقال المشتري زدت ذلك  
القدر فان ذلك يصح كذا في ايضا **و** والتمه صورة فادام بالشرط  
الفاسد بان كان للميت دين على الناس فاقسموا التركة بين الدين والعين  
وشروط ان يكون الدين لاحدهم والعين لآخر كذا في ايضا **و** والاجارة  
صورة بطلانها بالشرط الفاسد بان استأجر عبدا شرا بامانة تعالى ان مرض  
فله ان يعيد بقدر الايام التي مرض فيها من الشئ الداخل كذا في ايضا **و**  
والرقبة بان قال راجعتك ان انقضت عديت فانها تنفذ لانها لا تصح الا  
في العدة اجماعا كذا في ايضا فانها استدانة قال في الخلاصة انما يحتمل التعليق  
بالشرط ما يجوز ان يخلق به يجوز تعليقه مطلقا وسبغ منه في قول الوكيل والاشكاف  
**و** والصلح على مال بالان ادعى على رجل ما لا معلوما وافرعه على عليه  
بشرط ان يقبل كذا في عين الابن لاجل ما ادعى وتعليقه بالشروط بان قال  
صالحك على كذا اذا جازس الشئ وقبل الاخر فانه لا يجوز لانه في بيع

البيع كذا في ايضا **و** فانها استدانة الملك فيكون معتبرا بانتهاء تعليقه  
بالشرط قيل اى بانتهاء الملك وهو النكاح قال في الخلاصة وفي طلاق الاصل  
بتعليق الرقبة بالشرط باطل كذا في في عقد النكاح مما لا يبطل به فيما سبغ نوع  
اشكال انتهى لا يذهب عليك ان المذكور في حق الرقبة حكمان احدهما البطلان بالشرط  
الفاسد والاخر عدم صحة التعليق بالشرط فقوله ههنا فلا يجوز تعليقه بالشرط  
يدل على ان التعليق المذكور مخصوص بالحكم الثاني فلاننا قضى ما سبغ في عقد النكاح  
مما لا يبطل بالشرط الفاسد فانه انما ينافى الحكم الاول غاية ان لا يكون على الحكم  
الاول للرقبة مذكورة ثم انه انما قال باستدانة الملك ولم يقل استدانة النكاح  
امارة الى انتظام هذا الملك النكاح واليد كما سبق **و** والابراء عن الدين  
صورة فادامه عن الدين بالشرط الفاسد بان قال لمد يونه ابراءت  
ذمتك عن ديني بشرط ان لا اخيار في رد الابراء ونصحي في اى وقت  
شئت او قال ان دخلت الدار فقد ابرأتك وتعليقه بالشروط بان قال لمد يونه  
او كفيده اذا ادبت الى كذا او متى ادبت او ان ادبت الى خمسمائة فانت بريء  
عن البتة وهو باطل ولا يبرأ كذا في ايضا **و** فقال كذا في الكرم **و** سبغ  
رشد مارتو زاد دست كذا في نسخ هذا الكتاب وغير ما قيل في تفسيره  
يعني ان اعطيت شريكى واحال انه اعطاه اياه انتهى لكن لفظ است في اللغة  
الفارسية رابطة اجرة والمحل غير صالح لذلك ولعل فيه تحفيضا من لا يعرف استعمال  
الفارسية في الكتاب وبجى منه ههنا المسئلة في آخر كتاب الحجته لكنه مثلها هناك  
بمسئلة اخرى غير ذلك وهي ما لو قال لمد يونه ان كان لي عليك دين ابرأتك  
عنه وله عليه دين انتهى **و** والمرارة بان شرط ان يرفع صاحب البذر بذر  
ويكون الشئ بينهما نصفين وتعليقه بالشروط بان قال شاركتني المزارعة اذ اجأ  
رئيس الشئ في الخارج **و** فيكونان معاوضة مال بالقبول هكذا في غاية  
النسخ لكن الصواب ان يقول معاوضة مال بمنفعة لان مقتضى كونها اجارة عند  
من يجبر ذلك انتهى **و** والاقرار بان قال لفلان على الف درهم ان شئ فلان  
لا يبرأ بشئ لان منه فلا ليست بوجبة وتعليقه بان قال وقفت دارى ههنا  
اذا اجأ رئيس الشئ كذا في ايضا **و** الكرم وهو موافق لما في الكرم وشئ لا يبرأ  
وفي البزارة وتعليق الوقف بالشرط باطل انتهى وقد مر في قاضيان بان الوقف



لا يبطل الشرط الفاسد قلت قد صرح الاسترغشي بان في كون الرجوع محلة  
 ما لا يضر تعليق بشرط ويبطل الفاسد روايتين **قوله** تحت البراة قال في بوج  
 القينة فلم يفصل بينهما ان كان عالمًا بكونه كائنًا وبينهما اذ لم يكن انتهى **قوله**  
 ودخل الوكيل صورة في ادخل الوكيل بالشرط الفاسد بان يقول الموكل الوكيل  
 خلت فلان عن الوكالة على ان يعطيني حلفه وهو شرط فاسد لانه لا يعطى الوكيل  
 الموكل لاجل الغرض شيئًا للمكينة في ذلك فلهذا يحضر من الموكل غير شئ والوكالة باقية  
 لفاد الغرض وتعليقه بالشرط ان يقول الموكل الوكيل ذلك عند اذنه لا يضر  
 كذا قال قاضيان كذا في الايضاح **قوله** والاختلاف في الاختلاف  
 بان قال من عليه اختلاف ايام نويت ان اعكف عشرة ايام لاجل بشرط ان لا اؤم  
 او ابشر امر انتهى في اختلاف وان اخبر عنه في اى وقت شئت لى اوجه او غير  
 حاشية يكون الاختلاف فاسد او تعليقه بالشرط بان يقول نويت بان اختلاف  
 عشرة ايام ان شاء الله **قوله** والتحكم بان قال الحكماء لرجل حكماك ان شاء الله تعالى  
 او قال حكما هذا اذا كان كافرا او مجرما واذن قد افصح الحكم لانه جعل قاضيا بشرط  
 عدم اهلية القضاء وتعليقه بالشرط بان قال احكم بيننا ان رضيت فلما اذا قدم  
 فلما فاحكم بيننا في هذه ايام نتم ان هذا قول ابو يوسف وقال محمد بن زهير بشرط  
 و اضافته الى الزمان ذكره الربيعي **قوله** ولا يبطل به اى بالشرط الفاسد كان  
 من الواجب ان يذكر الشرط الفاسد صريحا بالاطهار كما فعل صاحب الكفر فان الفاسد  
 من الاضمار ان يكون راجعا الى الشرط مطلقا فانه الاقرب اليه ذكره ائمة المعنى  
**قوله** قال الربيعي الكتابة انما تفيد بالشرط المصدر هكذا يوجد في نسخ هذا الكتاب  
 بصورة الاثبات والالتزام بالشرط الربيعي انما لا يفيد بالشرط النافية كما بينت  
 عليه بعض الامام **قوله** فان الكتابة على هذا الشرط تفيد ويبطل الشرط فلهذا ان يجوز  
 من البلد ويعمل في شئ من انواع التجارة مع اى شخص شئ كذا قال الربيعي **قوله** واما  
 اذا كان الشرط اختلا في صلب العقد بان كان في نفس البدل **قوله** وتعليق والكتابة  
 بالشرط لا يجوز فانها تبطل بالشرط الفاسد عبارة جامع الفصولين ويبطل  
 بالشرط الفاسد وهو القبول لانها حكمان مستقلان ولا يربط وجه لتعليل احدهما  
 بالآخر كيف لا وان المراد بالشرط في قوطهم وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز الشرط  
 مطلقا لشرط الفاسد بخصوصه كما بينا في عليه ولو كان مستقلا ذكر الحكم الاول واكتفى

واكتفى بذكر ان كتابة تبطل بالشرط الفاسد كان احسن واو لا مدخل للحكم الاول  
 في هذا بحيث اصلا **قوله** وهذا قيد الشرط في الاول بالف وحيث قيل تبطل  
 بالشرط الفاسد ففي هذه الصورة لم تبطل الكتابة بفاد الشرط يظهر منه جمل  
 ذلك المتكلف عبارة الفاسد في قول الاسترغشي والعمادى على غير محله الصحيح  
 منه ما ت **قوله** بان يا ذن الموكل يعيد بشرط ان يكون موقته اياما او نحوهما  
 قال في الايضاح اذا قال الموكل يعيد اذنت في التجارة بشرط ان يكون  
 موقته اياما او اشهر يكون ماذونا مطلقا الى ان يحجر الموكل لان هذا شرط  
 فاسد بناء على ان الاستقانا لا تتوقف انتهى **قوله** بان يقول الموكل ان كان طهنا  
 الامة حمل متى كون هذا الشرط فاسد محل تدبر وصورة ذلك في الايضاح الكما في  
 بان ادعى نسب احد التوأمين بشرط ان لا يكون نسب الاخر منه او ادعى نسب  
 ولد بشرط ان لا يرث فيه ثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث ويبطل  
 الشرط لانها من ماء واحد فمن ضرورة ثبوت احد هاتين نسب الاخر كما حرف  
 بشرط ان لا يرث بشرط فاسد لى لغة الشرط والنسب لا يفيد **قوله**  
 والصلح عن دم العبد صورته ان قال ماله ولاية الصلح لى صلحك عن دم  
 العبد الف درهم بشرط ان يكون الصلح موقتا اياما او اشهر كذا في الايضاح  
 الكما في **قوله** وعلم بجراجه التي فيها القصاص بان شجع رجل موصيه خطا فصار له  
 بشرط ان يعطى الشئ زيادة من الراس الموصية فالصلح جائز بشرط الزيادة  
 باطل كذا في الايضاح **قوله** فان الصلح اذا كان عن القتل خطا وتعليل بتقييد  
 المسئلة الاولى بالعدم والمسئلة الثانية بالجراجه التي فيها القصاص **قوله** فان الامام  
 اذا صح بطل اى غنة محاصره به في المعبرات كان من القسم الاول اى مما لا يبطل  
 بالشرط الفاسد ولا يضره تعليقه بالشرط **قوله** والرد بالعيب بالخيار قد عثر  
 في التعاوية والاسترغشي ومجامع الفصولين عن هذا المسئلة بقوطهم وتعليق  
 الرد بالعيب بشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط انتهى ويوافق في  
 جارية والكنز وغيره صاحب الدرر اى ما ترى اذ هو مستند في ذلك غير مقتف  
 اثر احدى وكانه نظر الى ان لا يبطل بالشرط الفاسد هو الرد ولا تعليقه هو محل تدبر  
 بعد ثم ان صاحب الخلاصة للمسئلة الصورتين المذكورتين اخبر عن المستفي بغير  
 ان المتعلق في الصورة الاولى هو الرضا بالعيب دون تعليق الرد بالعيب



وكان المتقدمون محول في عبارة مرادهم تقييد الرد الفاسد وكون الشرط  
في الصورتين فاسداً غير مبنيين بعد التكميم إلا أن يقال قصر الرد بالعبء على  
اليوم خلاف قرره الشرط مع كون الرد بالعبء غير مقتصر على زمان كما  
في خيار الشرط وكذا قصر خيار الشرط على الفروع كونه في الشرع  
موسقياً أي ثلثة أيام وهذا يحتاج بعد التحريز إلى تحقيق ما في الكلام  
من القيد والفوائد ثم إن ما له بعض العلماء من أن ما ذكره صاحب المدرر إنما يدل  
على بطلان تعليق خيار العيب وخيار الشرط بالشرط لا على أنهما لا يبطلان  
بالشرط الفاسد انتهى لفظاً لأن بطلان هذا التعليق يؤدي إلى عدم بطلان  
الرد بالعبء والخيار على الأصل لا محالة وأما الإشكال من جهة فساد الشرط  
فارجع في دفع ذلك التي ما قررنا العقد بغير شرط لا سقوط ما أورده ذلك  
القائل **وقد** كان يقول بطلت خيارى عند الوفاة بطلت خيارى إذا جاء  
عقد أو قال بطلت خيارى عند كماله في الكيفية والكمية نكلاً في المنتقى كان كلامه  
أبعد عن اشتباه كما يظهر منه أن يكون أبطلت عند أبطلت إذا جاء عند فانه  
معنى الشرط وتقييد ما افاده لا محالة ولا وجه لقول من قال أي أن لم ارد عليك  
اليوم فقد أبطلت خيارى انتهى **وقد** بطل الشرط ينبغي أن يجعل تعليق  
المستلبيين وقوله خيارى الشرط عطف على الرد بالعبء والمراد بالشرط  
ههنا هو التعليق المذكور بما جمعه لا يري إلى ما في الكيفية قال فجمع هذا القول  
باطل وله أن يردده انتهى **وقد** وخيار الشرط عبارة التخصيص وفي خيار الشرط  
صح ما شرط انتهى أي بان قال تخلص العقد على الباقي ثلثة أيام وهذا معنى  
قوله وله الخيار أكثر من ذلك **وقد** وقيل لا يصح الشرط ولا يكون مغزلاً به  
وبمعنى كذا في العبارات والاسم وشبهة عبارة قال ظهر الوبن نحن نفى بصحتي  
التعليق وهو تنوي شيخ شمس الإسلام الأذخر خدي وبه يظهر أن الشرط ههنا  
بمعنى التعليق يعني أن كون العزل كما لا يبطل بالشرط الفاسد غير بيان على هذا  
القولين وكان القول المذكور في المتن غير هذين القولين فليست في كتب القوم  
**وقد** وغيرهما من المعبرات منها الوقاية في أبواب الأجازات **وقد** ونوقل  
إذا راس الشرط فقد استخفك لم تصح إجماعاً كذا ذكره في فوائد صاحب المحيط  
لا يذهب إليك أن هذا التعليق بالشرط فقد ذكر في خيار الأجازات

مع الأجازات من صاحب المدرر فيما لا يصح تعليقه من الأحكام مقتضياً أن صاحب  
الفصولين وصاحب الكنز موافق لهذا وفي الخلاصة نكلاً عن الغوى الصغرى  
أنه يصح وهو اختيار الأمام الحسيني وعلى بانه وقت كماله لا محالة وليس  
تعليلاً بالخط وفي النوارى من أبا بكر السكاف أنه لا يصح انتهى ثم ذكر ههنا  
المسئلة ههنا استطراداً لا منها ليست ما باب الإضافة بل من باب التعليق  
بالشرط وإنما هو توطئة لذكر مسئلة العبد **وقد** واختيار ظهر الذين أنه لا يصح  
ذكر قاضياً أن الشرط في بعض أصحابنا إضافة الفسخ إلى العقد أو غير  
من الأوقات صحح والغوى على قوله انتهى وبوافقه ما في الخلاصة نكلاً عن الغوى  
الصغرى أن أحد العاقدين إذا قال الآخر باستخفك ههنا الأجازة رأس  
اشهر صحح بالاجماع انتهى فبين الكلامين تشافداً بأحد الكلامين ما خبر فيه  
فسخ الأجازات مما يصح ما استخفك عنداً وليس في كلام الفصولين إشكال من جهة  
التشافي فإن القول الأول فيقول فيها من بالعدة والقول الثاني في فوائد صاحب  
المحيط وكل من الفصولين يحون في قولين من كتابين وليس هذا أول وقع  
فيها **وقد** أي جعل شخص وصيا لوقال والايضا بالمال أو بأقائه شخص مقام  
نفسه في التصرف كما قال الزبلي كان احسن **وقد** فانه تعليقاً لا تعليقاً  
على أنه عند الوقف فيما سبق مما لا يصح تعليقه بالشرط قال في البرزانية وتعليق  
الوقف بالشرط باطل انتهى وأما التعليق إلى ما بعد الموت فجازة لما كان حكم  
الوصية فلا ينبغي أن يتفرص له في هذا المقام لأن المذكور في غالب الكتب عدم  
جواز تعليقه أعني بغير موته وهو المعتمد **بالصرف** **وقد** صح ولا يبطل الصرف **وقد**  
بخلاف خيار الخيرة مرتبط بقوله صح يعني أن الصرف لا يبطل بذلك العاقدين خيار  
الخيرة يبطل وإن شئت مع زوجهما لا يستقلها بالمشي دليل للاعراض عما جعل  
الديما فيبطل خياراً وان لم تقارن الزوج كذا في شرح الهداية **وقد** لما قرأنا  
جوزي العلة يحرم التمسك لتعليل ما يفهم من قوله فالتقاضي من عدم اشتراط التمسك  
في هذه الصورة وأراد لما سبق من أنه في أول باب الرد بانه أن علة حرمة  
الرد بانه القدر والجس وان وجد احدهما فقط حل الفضل لا التمسك **وقد**  
أدركنا وضع هذه المسئلة على عدم التقاضي بخلاف مسئلة الاستحقاق  
التي ذكرت قبيلها فمن قال في تفسير ما أي لم يوجب المستحق عين ما استحق



بل مثله انتهى فلهذا **و** واخطأ **و** جازا في الصور الثلاث خلاف الزفر وهذا  
اختلاف بيني على ان النقود لا يتعين عندنا خلافا لثالثي وزفر مع كذا في الجمع **و**  
**و** وفيه بخلاف الشرط قيدته لان خيار العيب والرؤية فيه صحيح كذا في شرح  
الجمع **و** لانه واجب حقا الله تعالى الضمير في انه الى القبض وفيه يجوز ان ينصرف  
في نفس المصروف قبل قبضه وفي فواته الى الحق الواجب لله تعالى **و** فذكر في الحق  
قال الربيعي ولو كان الثمن مؤجلا فسد البيع في الجمع عندنا في حنفية وقال ينفذ في  
الطوق دون الحارية انتهى **و** يعني في المسئلة السابقة لا يذهب عليك ان  
مقتضى هذا الكلام ان يكون فرض بعد الالف في هذه المسئلة بعد ما عقد البيع  
على ان يكون جميع ثمن الالة والطوق اعني الاتين في سنة واحدة كمال المسئلة  
التي بقية ثم نفذت في الف اخرى على السنة وليس الامر كذلك بل فرض في  
المسئلة على ان يكون البيع بالاتين مجعلا لا مقيدا بالنسبة حال العقد كما يظهر  
من صريح لفظ الوقاية وما جمع صاحب الدرر بين مسئلة الكافي وهي المسئلة التي  
بعينها وبين المسئلة الوقاية لزمه لزمه من عدم انتظام الكلام على وقف المرام  
**و** اما في الادوار اريد بها ما يسميه في التبعي مسئلة سابقة اعني ما ذكره بقوله  
ولو نفذ الفاء **و** والظاهر منه الاتيان بالواجب قال الربيعي والظاهر منها الاتيان  
بالواجب لان بينهما وعقلهما يعنيهما من مباشرت بالاجور شرعا فيصرف المتأخر الى  
الحارية والمقبوض في الحال الى الطوق لاحل الظن بالمسلم **و** لا ذكرنا وهو  
ان الظاهر منه الاتيان بالواجب وقد اوضحنا معناه فيما سبق **و** وكذا اذا  
قال فخذ هذا من ثمنها كذا في الفسخ والصواب فخذ هذا من ثمنها كذا في الهداية **و**  
لا مر سبق ان الظاهر منه الاتيان بالواجب فيما ذكرنا ونعم احدهما اذ قد مر ان  
المنى واحد قال انه يخرج منها اللؤلؤ والمرجان كذا في شرويع الهداية وخبرنا  
**و** ان تخلص بلا ضرر ولا يذهب عليك ان الترديد بين التخلص بلا ضرر وعدم  
التخلص بلا ضرر لا يلاحظ الا في صورة عدم التقاض كما يظهر من كلام صاحب الهداية  
فلما وجه التفرغين لذكرهما قبل قوله فان لم يتقاضا حتى يفرقا فان المقرض في هذا  
الحال انما هو نقد الحين ليس الا وهو قبض الاحالة ثم ان قوله وكان المقبوض  
حصه الحلية اي خشنوا فاد فائدة قوله فهو حصتها **و** بطل العقد في الحلية اي لا  
في السيف اما الحلية فلما مر من انه صرف فيها **و** وفيه فيما وجد شرط ارا بشرط

الدرهم

بشرط القبض قبل اخراقتها **و** وبطل فيما لا يوجد اي فيما لا يوجد بشرط القبض  
فيه وقد عرفت قال في الهداية بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض **و** ولا يبيع  
تفرع على كونه طاريا **و** وان استحق بعض قطعه نقرة اي مفروقة **و** على النجوع  
لا على التقيين كذا في الهداية **و** وفيه صرف الجنس اما خلافة وفيه يكون من مقابلة  
الفرد بالفرد لا من مقابلة الجملة بالجملة كما يظهر من الهداية وشرويه **و** فيجوز عليه  
تصحيحا للتصرف عملا لا مورا للمسلمين على الصلاح لان الظاهر من حالهم ذلك  
كذا في غاية البيان **و** بالطريق المذكور الظاهر ان صراط بالطريق المذكور ما يفهم  
من التبيان انه اذا احتل مثل هذا الكلام الصرف يحل عليه التصحيح التصرف قال  
في الهداية لان شرط البيع في الاداء التماثل على ما روينا فالظاهر انه اراد به ذلك  
فيبقى الدرهم بالدينار وهما جنس لا يعتبر التماثل فيما انتهى **و** وهي ما يردده  
بيت المال ياخذها التجار كذا في الهداية قال في المقرب في العلة من الدرهم المقطوعة  
التي في القطعة منها قرا او طنسوج او جنة قال الربيعي ولا تنافي بينهما لاحتمال ان  
يكون ما يردده بيت المال ياخذها التجار هي المقطوعة انتهى ويؤيد ما في النهاية  
حيث قال في شرويع قول صاحب الهداية وهي ما يردده اي يعني بريد بيت  
المال العلة لزمها بما بل كونها مقطوعة انتهى ثم قال صاحب النهاية وفي بعض  
احواله درهم قلته اي منكسرة انتهى **و** وسقوط اختياره وجوده وذلك  
لان اجموده لا اعتبار له في الاموال الربوية عند المقابلة بحسنه بافصار كان الحق  
صاحبه او الجميع علة كذا في شرويع الهداية **و** وان باع بعشرة مطلقه ووجه  
وتقاصا العشرة بالعشرة صح قال صاحب الشريعة بغير تصور المسئلة اي لم يرد  
على عشرة وعشرة دراهم فباع عمر ودينارا اخر زيد بعشرة بالعشرة فيكون  
هذا التقاص نسبا للبيع الاول وهو بيع الدينار بالعشرة وبيعا للدينار بعشرة  
على عمر وخمس من تصويره **و** اي بالخاص قبل هكذا في جميع النسخ ولكن  
الصواب ان يقال بالغالب بدل بالخاص فان مقتضى التفريع ذلك انتهى  
صياغة الهداية فلما يصح جميعها لانه يبيع بها ولا يبيع بعضها ببعض انتهى ويظهر ذلك  
من قول صاحب الوقاية بم فلم يجر مع الحلية بظهورها **و** وذلك لان  
النقود لا تخلو عن قليل غيشت عادة لانها لا تنقطع الا مع لغش حلقيا كما  
في الردى منه كذا في الهداية **و** فيلحق القليل بالردء الوطرية كذا في بعض



شرح الهداية **و** وان كان اي الناحية اكثر من المغشوش يعني  
 ان الغشوة هي الصفة ان كانت ازيد مما في الدراهم المغشوش بان كان لها لصة  
 عشرة والفضة في المغشوش ثمانية يجوز فالثمانية والثمان في مقابلة الغش  
 كذا في النهاية وهذا التوفيق في قوله وغيره الى الزايد صرف بغير اجنس  
 وهو الصف الى الزايد بالغش نعم ان الصواب في التعبير اكثر مما في المغشوش  
 كما وقع في شرح الهداية فان لم يرد كون الناحية اكثر من الغش والذهب  
 الذي في المغشوش على ما صرح به الربيعي **و** وصرح ببيع ايضا بجنه متفاضلا  
 اي بالمغشوش مثله عدد او وزنا كذا قال الربيعي **و** صرح بالجنس الى خلاف  
 اجنس قال الربيعي لان الغش من كل واحد منها متقابل بالفضة والذهب  
 الذي في الآخر فلا يغير التفاضل فيها لاختلاف اجنس انتهى **و** بشرط التفاضل  
 به في المجلس لوجود الفضة من الناحية كذا في الهداية **و** وانما شرط لان الغش  
 في الناحية بشرط في الغش بعد التميز قال في الهداية واذا بشرط القبض في الفضة  
 بشرط الضم لا لانه لا يميز عنه الا بصر انتهى **و** اي مثل الغالب الغش الظاهر  
 اي مثل ما في المغشوش **و** ولا يدري اي او كان لا يدري انه اقل او مثله او اكثر  
 كما في شرح الهداية **و** ويجوز ان يعلم اي وان كان يعلم  
 حالها وبانها على اقل من الدراهم جينا وتعلق حقه بالاجناب وكذا قال الربيعي **و**  
 فالمباينة والاستقراض الذي يظهر ان يكون بين الترتيب المذكور لان محل  
 ذكر هذه المسئلة بعد ذكر مسئلة الرواج لا محالة لا يدري للتفرع وجه صحة لا يدري  
 الى ما في قول صاحب الهداية من يعكس هذه الترتيب ولعل لو اسقط مكان  
 اخوي **و** والمتاوي يعني الذي استوى غشه وفضة وغشه وذهبه كما صرح به  
 الربيعي حتى لا يجوز البيع بها ولا اقتراضها بالظاهر ان يكون الضم للثاوي  
 باعتبار كونه عبارة اجنس المعنى عن الدراهم **و** الا ان ثبت رايها اي  
 في المباينة فيكون بيانها لغيرها ووضعها كما لو ان رايها اجمدة كذا قال  
 الربيعي وبه يعرف ما اراد صاحب الدرر بقوله كما في الهداية **و** حتى يكون الناحية  
 اكثر مما في الناحية عبارة الربيعي من الفضة وهو الظاهر **و** فكذلك هو الظاهر  
 وكذا انقطع عن ايرى الناس وحد الكس وان يترك المقابلة بها في جميع البلاد  
 وان كان يرد في بعض البلاد ولا يبطل البيع ولكنه يتعيب اذا لم يرد في بلادهم

١٦٥  
 في بلادهم فيجوز البائع ان شا أخذ قيمة وقد انقطع ان لا يوجد في السوق  
 وان كان موجودا في يد الصارقة وفي البيوت ذكره الربيعي **و** بطل البيع  
 عند ابا حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل واذا لم يبطل البيع عندها وقد  
 تعذر تسليم كمن يعتبر قيمة يوم البيع عند ابا يوسف ويعتبر قيمة يوم الكس وعند  
 محمد كذا في الهداية **و** فكذلك رد مثلها عند ابا حنيفة وقال لا يجب  
 قيمتها كما استقرض مثليا فانقطع لكن عند ابا يوسف يعتبر قيمة يوم القبض  
 وعند محمد يوم الكس وقول محمد نظر لاجل ان يبين وقول ابا يوسف كس كذا في الهداية  
**و** اذا اشترى استقرضه لم يكون باعنا رمنية اذ القرض لا يخص بما هو ممنوع  
**و** صحح وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس كذا في الهداية وكذا الامر  
 في مسئلة الدائع والقراط **و** او دائع فلوس على ان يكون دائع عطف  
 على نصف درهم كما يدل عليه عبارة صاحب الهداية حيث قال وكذا اذا قال  
 بدائع فلوس او قرطاط فلوس فان مدخول البائع المسئلة الاول هو النصف  
 المضاف لا الدرهم ولا وجه لوطف دائع على درهم كما قيل فان اعتبا بنصف  
 الدائع ونصف القرطاط لا يرى له قابلية وضع المسئلة والداائع بفتح النون وكسر  
 سدس الدرهم والقرطاط نصف الدائع **و** قال شتر من اعطاه درهمه الصيارفة  
 الضمير المرفوع المستتر في اعطاه لمن الموصولة ضمير المنصوب للمشتري وقوله  
 من الصيارفة بيان للموصول **و** اي ما ضرب من نفقة على وزن نصف درهم  
 كذا في شرح الهداية التاج الشريفة غير انه غير عنة بدرهم صغير **و** فداي  
 البيع في الكل للزوج الراتب قال في الهداية جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي  
 عندها لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع النصف بنصف الاجبة  
 ربو افلا يجوز على قياس قول ابا حنيفة بطل في الكل لا الصفقة متحدة والفا  
 قويا فتشيع النهاية **و** تنزيه لكتاب البيع في البيع بالوفاء **و** وهذه الحجة  
 نفسها بخبرة الشهود مع تسمية المهل كالح كذا في العادة وكون كلامهم  
 في صحة النكاح بلفظ الهبة مطلقا غير قاصد في لزوم التسمية فان مقام  
 الاجمال لا يترتب عليه مثل هذه الاحكام على ان ما في الناحية من اذ اذ قالت  
 المرأة لرجل بخبر من الشهود وهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول  
 الرجل قبلت يكون نكاحا انتهى ربما يلوح ان يكون ذلك شرطا **و** انتهى



من يتخذ في هذا الزمان على وجه يتبع ما كان عليه بعض السلف في ذكره مجموع  
 النوازل ذلك فقلنا في الشئ ومجموع النوازل مؤلفه الشيخ الامام محمد بن  
 موسى الكشي والعرف في هذا النقل على الفصولين وجامع الفصولين  
**قوله** والعبرة للملفوظ ايضا دون المقصود كذا في الهداية ولعل الصواب  
 تعامل يدل ايضا **قوله** فاذا ايضا يفسد شئ يعني عنه قوله كذا مفسد الكلام **قوله**  
 او تلفظا بالبيع كما يزار ارباب البيع كما يزرع الوفا فان بيع الوفا قد يسمى به ايضا  
 كما صرح به في الكافية **قوله** عملا بزرعها لان كون البيع غير لازم شرط مفيد  
 للعقد لا محالة **قوله** وان ذكر اى العاقد ان البيع شرط ثم ذكر كذا في  
 نسخ هذا الكتاب والصواب الذي يستوعبه المعنى ان يكون العبارة  
 بغير شرط كما وقع في نسخ الهداية وفصول العاقد وجامع الفصول **كتاب**  
**الشفعة** **قوله** اى بعد ما سلمها الضمير المرفوع المستثنى في هذا الفصل الخليل  
 في نفس البيع كما ان الضمير المرفوع المستثنى سلمها ثانيا للخليل في حقها  
**قوله** معنى خصوصهما ان يكون الشراء من غير لا يكرى فيه الشفوع وان كان  
 كبير اكبر يكرى فيه الشفوع فليس بخاص فاذا بيع ارض من الارض التي  
 شغى منها لا يستحق اهل النهر الشفعة بسببه ولما راجع منهم بخلاف  
 النهر الصغير وقيل اذ كان اهل لا يحضون فهو كبير وان كانوا يحضون  
 فهو صغير وعليه عامة المشايخ ذكره الزيلعي والمذكور هو هنا قول الشافعية  
 ومحمد **قوله** الى ملاصق احسن ربه عن اى راجع الى اذا لا اعتبار له كذا  
 في غاية البيع **قوله** ولو ذميا او ما دونها او مكانا اى ولو كان اكليل  
 وارجح الملاصق ذميا فهو من الاحكام العامة الجارية في جميع احكام الشفعة  
 وانما ما كانا ظاهره صريح الكلام فيما سبق منه في باب ما يجب فيه الشفعة  
 وما لا يجب واذا حلفت هذا جزم بان ذكر هذه المسئلة في هذه الاشارة  
 لم يقع في محله بل كان الواجب عليه تأخير ما لا يقبل قوله عد الرواس كما في  
 الجمع اما توسيطها بين اجزاء مسئلة اى الملاصق كما وقع في صاحب الدرر  
 فلا يرى له وجه صحة **قوله** لينظر له وان كان غائبا اى الشفيع يكون على شفعة  
 وان غابت اذ لا تأثير للغيبة في ابطال حق تقرر والمنظر هو البائع لان  
 من اراد منع ملكه ينبغي ان يرضى على جازة كذا في شرح الهداية لتنازع

لتنازع الشريعة **قوله** والمراد اى المراد من اى جازة قوله عليه السلام جار  
 الدار احق الجار وهو شرك في الطريق على ما يدل عليه اخر الحديث  
 وليلا للقسم الثاني من الشفيع كما ان الحديث الاول دليل للقسم الاول  
 منه وكان ينبغي له على هذا القياس ان يذكر مع هذين الحديثين من قوله  
 عدم الجار احق بغيره ليكون الاولة ثلثة على وقف المدعى كما وقع  
 في الهداية وايضا يظهر مما قرأناه ان قوله لا طلاق ما روى عنه قوله عدم  
 الجار في اول الكلام لا يتطابق مع اخره كما هو **قوله** كان خليفان حق المبيع الجار  
 اى ثبت شفعة بهذا الطريق لا يكون جار مطلق فيكون من القسم الثاني  
 للشفعة لانه القسم الثالث لها واذا تحققت هذه الفرق ان هذا التفسير  
 ليعين الاقسام للمغايرة الاحكام **قوله** فان جار هذا المقدار لا يكون  
 خليفان حق المبيع لان العلة هي الشفعة في العقار ويوضع ايجالا  
 يكون شركا في الدار كذا في الهداية وبه يعرف ان صاحب الدار في حق  
 للمبيع لا يخلو عنه ركبة فان حق المبيع يكون في الشفعة والطريق مثلا  
 والصواب خليفان المبيع **قوله** ولا يخرج عن كونه جار ملاصقا لوجود  
 اتصال بينهما كبقية الاخرى فيتم الاخر الشفعة على انه جار  
 ملاصقا كذا في الزيلعي **قوله** وهذا العبارة احسن من عبارة الوفا  
 عبارة هكذا في الملاصق بانية في سكة اخرى كواضع جرح على صاخط  
 قال الصدر الشريعة في شرحه انما ذكر واضع الجرح ليعلم انه جار ليس  
 بخليفان انتهى جملة على ان يكون قوله كواضع الجرح على صاخط كذا في صدر الشريعة  
 في شرحه انما ذكر واضع الجرح ليعلم انه جار ليس بخليفان انتهى جملة على ان يكون  
 قوله كواضع الجرح مثلا لا يخرج هذا الحكمي بينهما على انه من القسم الثاني للشفعة  
 لانه القسم الثالث ولذا قال ثم لا ينظر الجار الملاصق وضع الجرح حتى لو لم  
 على الجار ان يكون الملاصق انتهى شرحها في سعة دائرة التمثيل واما دعوى  
 صاحب الدار ان المتبادر تغاير ما للجار فليس بصحيح فيشهد موارد  
 استعمال كان التشبيه في كتب الفقهاء كذا في الظاهر ان مراده بتغايرهما  
 للجار تغاير وضع الجرح على الجار او الحشينة للجار الملاصق ولكن المذكور في  
 عبارة الوقاية ادهما تعلناه **قوله** في مجلس علمه بالبيع قال صدر الشريعة

ع  
 كذا

يمكن



واعتبار مجلس علمه اختيار الكرمي واستمر القول الثاني الذي يأتي بعد هذا  
المابوض المشايخ **قوله** متعلق بالعلم اي يكون علمه سبب سماعه او ملابسه  
سماعه والتاء في قوله بالبيع فهي صلة العلم يقال علم به كما يقال علمه فلا يكون  
الباء بمعنى ما وجه حتى يلزم محذور وتعلق حرفين بمعنى واحد بفعل واحد  
**قوله** من رجلين او رجل واحد والمراد ان لا يجب الطلب حتى يوجب في اختيار  
التقابل مع قوله واحد عدل والمراد ان لا يجب الطلب حتى يوجب في اختيار  
احد طرفي الشهادة واما العدد واما العدة وهذا حاصل في معتبر الكتب  
**قوله** وقيل بطلان ما في سكوت اي اذا كان ذلك بعد علم المشتري بالثمن  
لان السكوت انما يكون دليل الرضا بعد العلم بهما كالسكوت لا يكون سكوتاً رخصي  
الا اذا كان بعد العلم بالزوج كذا قال الزيلعي **قوله** لم يصح الشهاد عليه  
هكذا ذكر القدر وري والناطى وذكر الشيخ الاسم انه يصح استحساناً ذكر  
الزيلعي **قوله** لم يصح الشهاد عليه كذا اي عند الدار والبايع والمشتري  
الظاهر ان تأنيت الضم باعتبار التثنية المذكورة **قوله** قال شيخ الاسم  
القنوي السوم على هذا الوجه قال في الاصل والارض كذا ذكره قاضيان  
في اجماع الصغير وصاحب المحيط انتهى **قوله** وبقي كذا في الهداية والكافي  
وقد رايت فتوى المولى ابوالسعود بخطه على هذا القول **قوله** لا يرفع به  
هو عبارة عن الدار المشفوع بها **قوله** انما يكتفى على احوال بمذهب الشافعي  
اذ لا شفوع للجوار عند فتحه ان ينوي اخذه كما قيل **قوله** فان شفيع  
اول هذا عند ابي حنيفة ووجهه عند ابو يوسف بنيت المشتري اي  
اصح ذكره صدر الشريعة **قوله** والتحقيق بالاجاب لانها حكم العقدة  
فلا يلتفت الى قوله كذا قال الزيلعي **قوله** ثبت باخذ المبيع بالاقبل الاخر  
في ذلك بين ان يكون الخط قبل اخذه بالشفوع او بعد موجوداً لا ينافي  
في الصورتين فيرفع الشفيع على المشتري بالزيادة ان كان واقاه  
ولو حظ بعض الثمن بعد تسليم الشفوع كان له ان ياخذ الباقي لانه بيان له  
ان الثمن اقل مما يرفع عليه كذا قال الزيلعي **قوله** لاحظ اللفظ عبارة الوقاية  
واخذ في خط الكل بالكل قبل في شروحه يعني لو حظ البايع كل الثمن ياخذ  
الشفيع بكل الثمن لان هذا الخط خبر ملحق باصل العقد اذ لو لم يلحق لبق

177  
بقي العقد لما نحن بخلاف خط البعض فانه ملحق باصل العقد ويخرج المخطوط  
من ان يكون ثمناً فباخذ ما الشفيع بما بقي من الخط انتهى ويظهر من هذا التقرير  
ما في الدرر من اجمال يؤدي الى الاحتمال وعبارة مثل الدرر ومنها لفظ الكثر  
ولا يخار فيه وانما الركائز في شرحه **قوله** لان العقد حاي حاي ملحق باصل  
العقد كما يظهر من كلام الزيلعي وفيه من الركائز ما لا يخفى **قوله** يكون بيعاً باطلاً  
لكونه بلا ثمن على ما صرح به الزيلعي **قوله** بطلت شفيعته هذا عند ابي حنيفة  
ووجهه وانه كان يقول ابو يوسف ثم رجع عنه وقال لا يبطل شفيعته بالتأخير اذ حلول  
الاجل ذكر الزيلعي **قوله** في الدار والارض تقدم قوله والارض من قوله وخبر  
من الركائز ما لا يخفى **قوله** حال كونها مستحق الفلج عبارة الوقاية في بناء المشتري  
وخبر بالثمن وقسمها مقلوعين انتهى وصدر الشريعة يوجب في شرحه بان المراد  
يقسمها مقلوعين فقيمة ما مستحق الفلج كما مر في باب الغصب انتهى في حري صاحب  
الدرر في مثله وشرح على ما قرره وغير عبارة الوقاية الى ما ترى **قوله** او طلق  
المشتري قلعها اي البناء والنوس الشفيع فاستحق في عبارة الكثر وان  
استحق وقلعها الشفيع اي قال الزيلعي ومعناه ان الشفيع لو اخذ الارض  
بالشفوع فبني فيها او خرس ثم استحق فكلف المشتري الشفيع بالقلع  
البناء والنوس رجع الشفيع على المشتري بالثمن ولا يرجع قيمة البناء والنوس  
على اجر انتهى ولم يصح صاحب الدرر في ذلك واعتبر القلع بعد  
الاستحقاق على ان سوق كلامه يشير بان يكون البناء والنوس في هذه  
المسئلة ايضا مع المشتري وليس الامر كذلك وضع هذه المسئلة على  
ان يكون من الشفيع كما ان القلع منه على ما يظهر مما نقلناه من كلام الزيلعي  
**قوله** ولا يرجع قيمة البناء والنوس معناه لا يرجع بما يقص بالقلع على ما قرره  
الزيلعي **قوله** فلم يبق شيئا حتى يكون للشفيع قال الزيلعي انما كان ياخذ  
بطريق التبعية للعرضة وقد زالت بالانقضاء انتهى **قوله** اذ لا يدخل بدون  
الذكر لانه ليس ببيع بخلاف النخل **قوله** اما الاول فلانه باعتبار الانقضاء  
وجه الاستحسان وفي القياس ان ياخذ الثمن لانه ليس ببيع الا يرى انه لا يدخل  
في البيع من غير ذلك كاشية المصنف في الدار كذا في الهداية **قوله** كما اذا اشترى  
حائلاً تولدت عنه اي لفظ الهداية على ما عرف في دار المبيعة انتهى يعني ان اجار



المبيعة اذا دلت قبل القبض بشئ الى حكم المبيع فيكون الولد في تلك  
المشتري كالام فكذلك ههنا التمر اذا دلت في المشتري قبل القبض  
بشئ الى حكم المبيع فيكون الولد في تلك المشتري كالام فكذلك  
ههنا التمر اذا دلت في المشتري قبل القبض اي قبض الشئ فيكون المبيع  
اخذة بتقلا ان المشتري كالبائع من الشئ كذا في غاية البيع ومنه تعرف  
ان قول صاحب الدرر فولدت عند عيين واقع في محله فاذ لو فرضت الولادة  
بعد القبض لا يكون لذلك ومنه تعرف ان قول صاحب الدرر فولدت غيره  
غير واقع في محله فاذ لو فرضت الولادة بعد القبض لا يكون لذلك المسئلة  
مسائل بما نحن فيه وهذا ظاهر وتصح ذلك بارجاع ضمير عن الالباع  
بعيد لا يخفى **قوله** لا النان يعني ياخذ في الفصل الاول حصه الارض من الثمن  
والفصل الثاني ياخذ كل الثمن ذكره صدر الشريعة **باب ما يكون هي اي**  
**الشفعة فيه اول يكون وما يطلها وما لا يطلها** اي جهة بل شرط عوض كما  
سنبين **قوله** وان لم يقسم اراد بما لا يقسم لا ينتفع به بعد القسمة فيه  
مثل انتفاع قبل القسمة ويقتضي جنس الانتفاع كالحمام **قوله** لا الشفعة  
لا يثبت فيه اي فيما لا يقسم **قوله** لانها عند رفع ضرر القسمة اذ لا شفعة  
لجار عند بل للشريك فقط ويظهر من كلام الرقيق كون المحذور عند دفع  
اجرة القسام **قوله** وعند رفع ضرر الجوار لا يذهب عليك انه يتطلم صورة  
الحليط لاولية نعم يجوز ان يترتب على المشتري ضرر آخر لا يفدح ذلك في  
اقتصار على ذلك ذكر ضرر الجوار **قوله** بلا شئوع فيها الذي يظهر كونه مشروطا  
آخر لقوة **قوله** الشفعة في الجهة وليس الامر كذلك بل انما ذكر صاحب  
الهداية ذلك استدراكا عما كون الجهة بشرط عوض بيقا انهما فان مقتضى  
كونها بيقا هو عدم اشتراط عدم الشئوع فيها لان عدم الشئوع ليس  
بشرط في البيع كيف لا والجهة لا يجوز في منافع يفسد مطلقا وليس ذلك  
مخصوصا بصورة الشفعة فمرفوعة باذ وان كان بيقا انتهاء لكنه لا كان جهة ابتداء  
ما كان في حكم سائر البيوع **قوله** فانما ليست بمعاوضة اي تحليل لعدم جريان  
الشفعة في الجهة لا بشرط عوض في العقد والضمير لها فهو كلام منقطع عن  
تفسير ضمير التثنية **قوله** وان لم يكن العوض مشروطا اي اذ لم يكن

168  
اي اذ لم يكن العوض مشروطا في العقد فلا شفعة فيها اصلا لان الموجب ولا في  
العوض ابتداء ولا انتهاء ولكن كما عرفت امتنع الرجوع بالحديث كذا في الهداية  
غاية البيع **قوله** ولا في دار قسمة يعني لا شفعة في دار بالقسمة بينهم **قوله** لا الشفعة  
فيما مع الاقرار وهو تمييز الحق **قوله** والشفعة لم يشترع الا في المباداة المطلقة  
وهي من كل وجه كذا قال الرقيق **قوله** او جعلت الدار اجرة اي جعلت الدار اجرة  
لدار اخرى مستأجرة على ما قيل **قوله** فلا شفعة في شئ منها لفظ الهداية فلا شفعة  
في جميع الدار عند ابا حنيفة نعم وقال لا يجب في حصه الالباع انتهى فالظاهر ان يكون  
قول صاحب الدرر فلا شفعة في شئ منها الا الدار لكن يظهر الركائز في ربط قوله  
لانما عندنا يكتفى الى فانه علة للثبوت في الماتن غير هذا الاضرب ومنها عدم الشفعة  
في دار تزوج الرجل عليها كما يظهر من كلام صاحب الكافي واما المسئلة المذكورة فالدليل  
المسبوق كقول ابا حنيفة فيما في الهداية والحافي ليس هذا بل غيره **قوله** يقتصر عليها  
اي على معاوضة مال بمال مطلق واحد الجانيين في هذه الامور ليس بمال **قوله** لانه  
يمنع زوال الملك عن التابع وبناء ملكه بمنع وجوب الشفعة لان الشرط وجوب  
ان يخرج عن ملكه **قوله** فان اسقط وجبت اي ان اسقط الخيار وجبت الشفعة  
**قوله** لزوال المانع عن زوال الملك لفظ الرقيق لوجود السبب وزوال انتهى **قوله**  
لان البيع نصير سبيبا لزوال الملك عند ذلك قال الرقيق لانه البيع انما صار سبيبا  
لافاضة الحكم في ذلك الوقت وجوب الشفعة ينشئ على انقطاع حق الملك بالبيع  
وهو يتقطع به عند انتهى **قوله** بان يبي المشتري فيها به بطريق التمثيل اذ لا يبي  
ذلك بالبناء بل يتقطع حق البائع باخراج المشتري المبيع عن ملكه بالبيع او غيره على  
ما عرفت في البيع القام كما ذكره الرقيق **قوله** ويثبت اي الشفعة للعبد المسترق  
للمدين اي معناه اذ اباع رجل دارا للبائع عبدا ذونا له في التجارة عليه دين  
بحيط ماله ورقية فللعبد ان ياخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه وهو ما اذا كان العبد  
هو البائع فلو لاه الشفعة كذا قال الرقيق ثم ان صاحب الدرر فانه يقيده العبد بالان زونا  
وهو ما لا يدل منه كما وقع في الوقاية **قوله** سواء اشترى اصاله او وكالة كذا قال الصدر  
الشريفة وخصه شرائع الهداية بصورة الوكالة حيث قالوا في تفسيره بان صار  
وكيلا بغير شراء **قوله** اي لمن وكل آخر بالشئ فاشترى لاجل الموكل بالشئ  
شريا ولله اشتريك اخر فلا شفعة ولو كان هو شريا ولله ارجاع فلا شفعة للجار



مع وجوده انتهى واذا بائنت كلام وكلام سراج الهداية ظهر لك ملخص تصوير صاحب  
الدرر من الحلل اما اول فلان اصل المسئلة بتحصيل في صورة الشراء والانتزاع  
له تقضى اثنين بشرى او جاريث اذا وكل احد هاجره واما ثانيا فلان هاهنا  
صدر الشريعة فائرة مخصوصة لصورة جزئية فقير صاحب الدرر بتغيير كلتي  
وسماه بصورة المسئلة المذكورة في المتن مطلقا وليس الامر كذلك  
واما ثانيا فلان القاض في تصوير صدر الشريعة بتحصل بعض ثلثة شرعا  
واحد منهم بايع ببيع فضته واخر شترى فضته وموكل بالشرع والخصنة  
غيره واما ثالثهم فهو شفع لا مدخل له في البيع بالاصل والوكالة لكنه  
يحتمل ان يكون بشرى كما فرض اولاً ويحتمل ان يكون جارا كما ثبتت  
واما فرض رابع فهو جاريث لا مدخل له في البيع بالصلب لا محالة **وله**  
لا اى لا تثبت محرم باع وكيل كان او اصيلا كذا قال صدر الشريعة  
**وله** او بيع له وهو الموكل قال صدر الشريعة في تفسيره وكذا لا يفتى  
لم يبيع له اى وكل بالبيع والموكل شفع فلا شفعة له انتهى **وله** لان تقرير  
البيع فكان كالبايع لو قال لان تمام البيع انما كان من جهة لا المشتري  
لم يرض بالبيع الا بضمه فلما ضمن يتم به العقد فلا يكون له نقص تم  
من جهة على ما بينا في البايع كما قال الربيعي فكان كلام اوضح **وله** ما وقع  
في الوقاية من قوله الا زراعا بالنصب كانه سهو من النسخ لعل صاحب  
الوقاية جعله شترى من قوله ما بيع وهو واقع في غير موجب فان عبارته و  
لا فيما باع الا زراعا وفي هذه الصورة يجوز النصب والبدل غاية انه  
اختار النصب فلا اعتبار فيه ولما تقر عند صاحب الدرر جعله استثناء من الضمير  
المرفوع المستتر تحت قوله بيع راجعا الى ما الموصول وهو عبارة عن الدار مثلا  
يكون مفرقا على حسب المعامل فيشترى رقبته وما قيل من ان الكلام حينئذ  
موجب فلا يكون مفرقا مرفوعا بانه قد يقع في موجب عند استقامة المعنى غاية  
ان المستثنى منه في المرفوع محذوف لا محالة وههنا مضمرة حكم المذكور  
وما قيل كان الشراء توهم ان الكلام ههنا بالنفي المفهوم من قوله  
كذا اى لا تثبت الشفعة فيما بيع الا زراعا يكون غير موجب وليس كذلك  
فان الكلام الاستثنائي فيما وقع في غير الموصول فخطا لبيع ما قبله انتهى

انتهى مردود وجب حين اما الاولان فلان مؤدى ماله ورده على ذلك  
انما يتم اذ لو جعل الاستثناء من الضمير المستر واما اذ جعل من ماء الموصولة  
فلا كما حكفت على ان التوقيض المفهوم كذا الامس له بعبارة الوقاية  
كما مر فليست **وله** الامم قد عرضت زراعا هو بيان بقوله في المتن الا زراعا  
كما ان قوله وطوله تمام ما يلزم صريح بيان لقوله من طول هذا الشفع نعم ان  
لفظ المقدار مرفوع مطرب باع اب قوله الا زراعا وقوله وحرض زراعا حله  
ابتدائية مرفوعة المحل وقوت صفة لقوله مقدار **وله** فاجازة بشفع في الاول  
اى فالشفعة للجاري في الشراء الاول فقط لان الشفع جاري في السهمين  
والمشتري شترى في السهم الثاني ومقدم على الجار كذا قال الربيعي وقول  
صاحب الدرر لانه المبيع اولاً لان الثاني بل هو فيه جار لا نظيره حاصل **وله**  
فالشفع لا يأخذ بالشفعة الا الاول بنم لا الثاني لا يذهب عليك ان معنى هذا  
الكلام ان لا يشفع اخذه بالشفعة الا السهم الاول فلا يكون هذا فيه تقييد  
تعليل رجعية الشفع في الشفعة وهن المقتدة من المسائل بقية المذكورة  
في المتن عاما نطقت ملك في كلام خلط لاهدي بالمستلزمين بالآخرى فكان  
الواجب عليه ان يقول ههنا فان المشتري شترى السهم الاول بجميع الثمن  
الا درهما والباقي بالدرهم فلا يرغب جاري اخذ السهم الاول لكنة الثمن  
لا سيما اذا كان السهم الاول قليلا كالعشر مثلا او اقل على ما اوضح الربيعي  
**وله** بنم قال صاحب الدرر منقذ في التقييد وهو بالنسبة الى قيمة الدار عشرة  
كما في بعض شروح الهداية اذ يجب ان يكون قيمة الثوب بقدر قيمة الدار على ما اوضح  
عنه الربيعي حيث قال لانه يتبايع العقار باضواف قيمته ويعطيه باثوابا قيمته  
قدر قيمة العقار ففي سبك كلامه على الوجه المذكور ما لا يخفى عليك من العوض على  
انه فرض المنزل في شرح هذا المتن فانه لا يوافق بين اول الكلام واخوه **وله**  
وهن حيلة نعم الشركة واجواز كمال بها في حق الجار والشريك بخلاف الجملتين  
للاولين اللتين ذكرهما القديري في قوله واذا باع دارا المقدار زراعا وقوله  
وان اتبايع بغيرهما ج فانها كمال بها في حق الجار والشريك في شترى المنزل  
الذي قيمته مائة وقد عرفت انما ان فرض كون قيمة الثوب عشرة منى على كون  
قيمة المنزل عشرة ج كان الواجب عليه ان يقول ههنا قيمة عشرة ج كما هو الموضع



لتصوير شرائع الهداية قيمة عشرة **قوله** لكن المنزل اذا استحق بيعه المشتري  
اي لو استحققت الدار المشفوعة يعني كل من على مشتري الثوب وهو بايع  
الدار فيلزم ان يرجع المشتري الدار وبايعه في الثوب فيثبت باستحقاق  
الدار لمشتريها الرجوع على البائع فمن الثوب فيتضرر بذلك بايع الدار كذا في  
النزاهة **قوله** او ظهر ان الالف لم يكن عليه اي لم يبين انه لم يكن في ذمة  
المشتري الف من الدار فلم يصرف ايضا في المجلس لكونه في ذمة قبطل العرف  
وفي هذه الصورة لا يلزم الالف والدينار **قوله** وبالاول يعني ههنا قال صاحب  
حيلة اسقاط الشفعة والزكوة لا يكره عند ابا يوسف ويكره عند محمد ويعني  
في الشفعة يقول ابا يوسف انتهى **قوله** فان مراده ان الشفع اذا سمع  
البيع في مكان حال عن الشهود ولا يذهب عليك اذ ليس معنى قول  
صاحب الهداية من اسباب عدم الغدرة على الشراء **قوله** وقد زال قبل  
التملك يوجب في الشفعة على صيغة التفعيل والتحويل للموافق لما في الهداية  
وبغية التملك على صيغة التفعيل بالتشديد قال صاحب الهداية لان حق  
الشفعة ليس بجو متضرر في المحل بل هو مجرد حق التملك وقد سبق منه  
صاحب الدرر قبل هذا **قوله** ولا يخلف المشتري هكذا في عامة النسخ و  
لكنه سهو والصواب ان يقال ولا يخلف الشفع بقرينة البيع والشراء  
كذا قيل **قوله** لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استحقه عبارة غايته  
البيع فكان التسليم وقع على الشرط الذي قد كان اخبر به فاذا لم يوجد ذلك  
الشرط فيم تولى الشفعة على حالها وهي اظهر مما في الدرر **قوله** لانه انما يأخذ  
بقيمه وراهم او دنانير قال صدر الشريعة فان كان قيمة النافذ سلم البيع  
وان كانت قيمة اكثر فسلم المبيع بالالف سلم للمبيع بالاكثير بالطريق الاولى انتهى  
**قوله** يعني اشترى رجل نصف دار اي اشترى نصف داره **قوله** معام  
لفظ صدر الشريعة ففهم البائع والمشتري فالشفيع ان يأخذ النصف  
الذي صار للمشتري اي في اي جانب كان وعن ابا حنيفة يأخذ اذا وقع  
في جانب الدار المشفوعة بما كذا قال الزبيدي **قوله** صحح للاب والوصي تسليمها  
اي الشفعة على الصغير هذا عند ابا حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يجوز  
وهو على سعة اذا بلغ احرار الموكل ذكره الزبيدي **قوله** الوكيل يطلبها اذا سلم

اذا سلم او اقر على الموكل الوكيل يطلب الشفعة انما يصح تسليمها اذا كان مجلس  
القاضي وغيره عند محمد وزفر ان تسليمها لا يصح اصلا واما في مسألة الاقرار محمد  
مع ابا حنيفة وزفر منفرد فيها كما ذكره الزبيدي **قوله** وقال زفر لا يجوز اصلا مطلقا  
ومحمد معه في مسألة التسليم ومع ابا حنيفة في مسألة الاقرار محمد مع ابا حنيفة وزفر  
منفرد فيها كما ذكره الزبيدي **قوله** وقال زفر لا يجوز اصلا مطلقا ومحمد معه في مسألة  
التسليم ومع ابا حنيفة في مسألة الاقرار على ما ذكره الزبيدي **قوله** وقال زفر لا يجوز  
اصلا مطلقا ومحمد معه في مسألة التسليم ومع ابا حنيفة في مسألة الاقرار على ما ذكره  
الزبيدي **قوله** فما كان ينبغي منه هذا الاطلاق لان مدلوله انفراد زفر في القول بعدم  
اجواز مطلقا في المسكتين وليس الامر كذلك **كتاب الهبة** **قوله** اي بالشرط  
عوض لان عدم عوض شرط فيه الذي يظهر ان عبارة المتن يحتمل لان مؤداه  
ملازمة تملك العين بعدم عوض وذلك يكون بعدم كون العوض شرطا ويمكن  
عدم العوض شرطا وانما الترجيح بمعونة الكلام بين الكلام في انه الهبة بشرط  
العوض واقعة لاحالة كما مر في كتاب الشفعة لان الشفعة لا تثبت في الهبة  
الا بشرط عوض وعلى ما قاله صاحب الدرر يلزم خروجها عن تعريف الهبة وهو ظاهر فلا يتم  
المراد بما ارتكبه فليست **قوله** لينقص بالهبة بالشرط العوض الذي يقتضيه  
سياق الكلام ان يقال بالهبة بالعوض كما قيل **قوله** مراد به تملك العين عبارة  
الزبيدي يراد به التملك بغير عوض وهو الهبة انتهى **قوله** حيث يكون عارضا فيكون  
المراد بالارض بالشفعة منها **قوله** لو نوى اي نوى بالحمل الهبة واما اذا لم ينو فحمل  
على العارية ذكره الزبيدي **قوله** قال الله تعالى او كسوتهم المراد به التملك لان الكفاية  
لا تتأدى بالمنافع ذكره الزبيدي **قوله** فيتم تفرع على قوله ويتم بالقبض الكامل  
لو قال في التفرع فيبيع اي فيصير في حله كما وقع عبارة الوقاية كما اوضح **قوله**  
ولو شغل الملك الواهب لا مشغولا به لا يذهب عليك ان مشروط عدم كونه  
مشغولا بملك الواهب داخل تحت في كونه على ما صرح به صاحب الهداية وشرطها  
حيث فسره ان يكون مفرغا على ملك الواهب وخفه وزيادة هذا على ما  
في المتن تبرع مفرغا لا يخفى **قوله** كالبيت الصغير والحمام الصغير والنور الصغير  
هكذا عبارة الكافي والصواب للموافق كقوله في اول كتاب الشفعة ان يقال ههنا  
وهو كالرعي والحمام والبنت القفر كما وقع في عبارة صدر الشريعة ههنا ايضا



**و** اي من ثلثة القصة لو قال اي لا يصح للجهة في مائة ولو قسم في منفعة  
كما قال صدر الشريعة كان **اول** **قوله** وعمل في السبوع فيه الضمير في فعل للقبض  
**قوله** ههنا المقصود بالمتاع في حكم عدم الجواز فقط لانه جهة اخرى وانتهى بها  
الدرر انما بخلاف كلام صاحب الكافي حيث لا يصح لانه اتصل به اتصال حلقه فكان بمنزلة  
المتاع الذي يحتمل القصة فلا يتم بدون الاقرار والنجاسة انتهى ولو جعل قول صاحب  
الوقاية كالتابع على هذه العلة كان **اول** **قوله** حتى اذا فاضل هذه الاشياء ملك  
الواهب وسلمت صحته جهتها كما في المتاع اخذه من كلام صدر الشريعة وقال في  
الكافي لو وهب زرعا في ارض ونمرا وسجرا وامره بالمحصار والجاذ وفعل صحته استحسانا  
ويجعل كانه وهبه بعد الحصاد والجاذ ولا يذهب عليك ان صحته استحسانا اذا امر  
بالحصاد والجاذ وفعل ما يشبه في هذه المسئلة من تلك الواهب وسلمت صحته جهتها  
كما في المتاع اخذه من كلام صدر الشريعة وقال في الكافي لو وهب زرعا في ارض  
ونمرا في شجر وامره بالمحصار والجاذ وفعل انما ينهي في هذه المسئلة لانه العكس كما  
زعم صاحب الدرر وعكس الامر كما سيظهر في اخر هذا الباب **قوله** على ما عرف في  
الغضب قال في الهداية ولهذا الواجب الفاضل بملكه **قوله** عطف على قوله فتم  
بالغضب لو رده بالفاء احترار اعني ان يتم بالغضب **اول** **قوله** ولو وهب دارا  
وفيما ساع الواهب كح هو شريح لقوله بخلاف العكس **قوله** فقبض الكل باذنه  
جبارة القوم فلم يملك وهو نفي عن التقييد بقوله باذنه ثم ان ما استدل به احوال الكلام  
الى الكافي ليس في هذه المسئلة بل في مسئلة لو وهب زرعا في ارض على ما سبق  
**قوله** واذا قبض الموهب باذنه قد سبق ان الجهة تتم في مجلس بلا اذن الواهب  
فالبعيد بقوله باذنه يوهب خلاف ذلك فكان الاذن اسقاطا كما توفيق بعض الاما  
**قوله** اقول على صورته الاستحقاق الضمير لصدر الشريعة **قوله** وهو قد قبضها  
جبارة الهداية وهو قد قبضها جملة وفائض التقييد به ظاهرة **قوله** فلا شيوع والمؤثر  
الشيوع عند البعض لاخذ العقد كذا قال الزبلي **قوله** بخلاف الجهة اذ يبراد بها  
وجه الغنى وهما اثنان كذا في الهداية **قوله** وهب نصف الدار وسلمت ثم الباقي  
لم يجز هو مسئلة الحيط والفظ انما يشترط كون الموهوب مغسوبا ومفرا وقت  
التسليم والقبض لا وقت الجهة بدليل انه لو وهب نصف الدار شيئا وسلم  
ثم وهب النصف الباقي وسلم لا يجوز انتهى والموافق له ان يقول ثم الباقي وسلم

وسلم لانه وضع المسئلة على ذلك وعليه مدار قوله فيما سيجي بخلاف ما اوتفوق التسليم  
والمنع يقدم الجواز انه لا يفيد ملكا وان اتصل به القبض حتى لو وهب نصف دار  
غير مغسوم ورفع الدار اليه فباع الموهوب لا يجوز بيعه كذا في وصول العادى **قوله**  
قبيل التسليم اي قبل تسليم نصف الدار **قوله** ويجوز ايضا جهة ابن متهرج النسخ  
على ان الملق وجهته الابن عطف على قوله درهم صحيح اي وكذا يجوز جهة ابني ابي ويكون  
قوله ايضا بياناً لما حصل المعنى لكن لا يذهب عليك ان جلال مسئلة من درجتهان بين  
المعطوف والمعطوف عليه محل الانتظام الكلام **قوله** فمنع ظهوره بين بملكهم ان  
دخل فيما الضمير لاهل الحرب ومنه فيما موضعين لدار الحرب لم يسبق لهن من الظاهر  
مرجع وانما يظهر لك من كلام الذي مر في باب استبدال الكفار ولو اسقط قوله  
تملكهم ان دخل فيما وصل قوله فمنع بين ابي قوله ولو وهبه بعد دخوله في دار  
الحرب لم يجز الاصاب ثم ان ضمير بين للتابع وقد حققناه في الباب المذكور بما  
لا مزيد عليه **قوله** وكذا يجوز جهة البناء دون العروة اي يجوز جهة البناء دون  
العروة وجهة ارض بدون ذرعها وجهة تخل بدون ثمرها اذا امره بنقصه و  
بالحصاد والجاذ وهو غلط استنبه عليه هذه المسئلة مع عكسها وهي جهة  
ذرع بدون ارض وجهته ثمر بدون شجرة فانه يصح استحسانا ان امره بالحصاد  
والجاذ وفعل وانما مسئلتنا فلا يصح مطلقا لانه متصل به اتصال حلقه وكان بمنزلة  
المتاع الذي يحتمل القصة فلا يتم بدون الاقرار والنجاسة انتهى صاحب الكافي  
وارضا جهة البناء دون العروة من مثل جهة القاء بدون ارضه لانه فك فعل  
صاحب الدرر طامع جهة ارض بدون ذرعها من يخط واحد عطف صريح لا يخفى  
**قوله** ان رده اي للموهب والواهب في نفسه كذا في الكافي قال بعض العلماء جهة  
البناء بترون ارض جائرة بدون هذا التقييد على المختار ذكره في الذخير والبنارسية  
وغيرهما مقسم اعليه التمر تاشي ذكر منه خلاف انتهى **قوله** لان المانع للجواز الانتقال  
بملك الموهب كذا في النسخ والصواب بتدليل لفظ الموهب بالواهب في التمييز  
وما قيل ان الموهب ههنا بمعنى المالك اي صحته فان اطلاقه على مالك غير الرقيق  
غير مسموع وصيه بخطة بعض العلماء مضبوطا بضم الميم وكلامه على وزن  
المعطى فيكون جبارة عن الواهب والعهد في ذلك **باب الرجوع عليها قوله**  
ما لم يشب هو بضم الياء العائنه ونحوها المسئلة مضارع مجهول مخروم من اناب



شيء في عوض **قوله** فان الملك قد ابتاع له ورثة وهم لم يستفيدوا منه جهة  
الواهب فلا يرجع عليهم كما اذا اشتغل اليهم في حال حيواته كما قال الربيعي **قوله**  
بان قال اي الموهوب له والضمير في قوله يقصص للمواهب وكذا في قوله لم يرجع **قوله**  
ولا يرجع المقصود على الموهوب له اذا كان الحي قال الربيعي لانه لم يودع شيئا  
واجبا عليه لان العوض ليس بواجب على الموهوب له بخلاف قضاء الدين  
حيث يرجع الاجتنبي اذا قضى بامر له لان الدين ثابت في ذمته وقدر امره ان يقطع  
مطالبته عنه فيكون امر بان يملكه عينا باكان للطالب وهو الدين فصار كالماله  
ان يملكه عينا انتهى **قوله** ثم رجع انما اي يرجع الواهب الثاني وجهه بقضاء  
ارض كان للواهب الاول الرجوع فيه كما في الثانية **قوله** او رد عليه هو زيادة  
منه على ما يراد المكتبة اخذت المعيط البركة والى يظهر ان يكون هذا ايضا متعلقا  
بالهبة بان يراد الموهوب له انما هو الموهوب على الواهب ولا يحل على الرد عليه  
في صورة البيع كما يتبادر لان جواب المسئلة في صورة بالقبض على خلاف ذلك  
كما صرح به في المحيط الرضوي ونقل عنه في شرح الجمع لابين الملك وبدل على ما قلناه  
تعليل المسئلتين بقوله لانه الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع للسبب  
جدد اكان للاول الرجوع فيه فانه جاز في رد الهبة لانه رد البيع **قوله** لان  
الموهوب لما عاد الى الثاني بالرجوع وعلمت المسئلة الاولى في الثانية بان  
الرجوع في الهبة فسخ عند الحل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد كما كان  
متعلقا به انتهى ان كان في غير القلة انما ذكر هذا العبد لانه لو كان غنيا كان العبد  
هبة فلا يكون سببا جديا كذا في خط بعض العلماء **قوله** كذا في المحيط وجدنا  
المسئلة الثانية في المحيط الرضوي بعينها واما زيادته قوله او رد عليه المسئلة  
التي بقية موافقة للمحيط البرهاني لا للمحيط الرضوي على ما قررناه فبعين ان يكون  
مراده المحيط ههنا المحيط الرضوي ويكون كذا في مخصوصة بالمسئلة الثانية  
ولفظ المحيط البرهاني ولو وصل الى الواهب الثانيين بهبة او صدقة او ارض  
او رعية او سري وما اشبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع انتهى **قوله**  
لان لولاية الرجوع في الكل في البعض او لا هو تعليل يجوز الرجوع في النصف  
في المسئلة الثانية اي فيما يتبع شيئا من الموهوب كما ان قوله ولا يمنع النصف  
تعليل يجوز الرجوع في النصف في المسئلة الاولى اي فيما اذا باع نصفها

نصفها **قوله** نصح احتيا الوهب اي يتخذ تصرفه من بيع وعقود وغير ذلك  
كذا قال الربيعي **قوله** بعد الرجوع قبل القضاء اي ولو كان بعد حرقه الى المحاكم  
ذكره الربيعي **قوله** لانه لا يخرج عن ملك الموهوب له الا بالقضاء محل تدبر الهبة  
لواهب خلافا لفرقة قال الرجوع هبة مبداه للواهب كما ذكره الربيعي  
**قوله** ولو كان هبة كما قال زفر ولم يخرج هبة الاب مال طفلة بشرط اي بشرط  
العوض **قوله** كما لا لم يخرج هبة به اي هبة الطفل بعوض قلت قد عرفت ان  
كونا تملك بلا عوض كونها تملك بلا شرط عوض لا عدم لا يذهب عليك انه اذا  
تحقق قوطم هبة بشرط عوض ثم تصور نعم لها بان يقول الواهب هبت  
لك هذا على ان تحبب لي ذلك كيف يدعي كون الهبة تملك بلا شرط عوض  
اذ يلزم خروج هذه الصورة من الهبة لا محالة واجواب الصحيح عن هذا السؤال  
ما قاله صدر الشريعة من انه يحل على المعينين في الحالين كابتداءه والبقاء انتهى  
وعدل عنه صاحب الدرر الى ما قاله وقد عرفت ما فيه **قوله** حيث لا يرجع الواهب  
في هذه الصورة والحكم المذكور في صورة تعليل جارية موافقة لما في الثانية وقال في  
تعليل حدوث الزيادة في العين وذكر الربيعي خلافا حيث قال لم يمنع الرجوع لانه  
هذه ليست بزيادة في الشرائع وهذا مبني على ان قول زفر في ابا حنيفة فيه  
روايتان كما ذكر في الثانية **قوله** لزيادة متصلة في الشرائع وهذا مبني على ان قول زفر  
عن ابا حنيفة فيه روايتان كما ذكر في الثانية **قوله** لزيادة متصلة في قيمة الموهوب  
هذا على ان يراد قيمته بالنقل من مكان الى مكان وهي احدى الصورتين في المسئلة  
فانهم فسروا الزيادة المتصلة بالزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب  
زيادة في القيمة ولها صورة اخرى ينبغي ان يقال في تعليلها ان يقال لان  
الرجوع يتضمن ابطال هي الموهوب له في الكبراء وموتة النقل ويظهر جميع  
ما قلناه من كلام الربيعي فلا وجه لقول من مال ان التعليل بقوله زيادة متصلة في قيمة  
الموهوب ليس بشئ والصواب ان يقال لان الرجوع يتضمن ابطال هي  
الموهوب له في الكبراء كما في شرح الجمع انتهى ولعل صاحب الدرر اعتمد ذلك  
على ما في الثانية من ان عدم الرجوع في المسئلة المذكورة اذا كان قيمة في المكان الذي  
انتقل اليه اكثر فان استوفيت قيمتها في المكانين كالمواهب ان يرجع في هبة **قوله**  
فوضع مسئلة المان موافقة لذلك في جوي عليه في الشرح ولو كان منه تخرج



في الحق يكون قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه كان اكثر واحسن واول قوله  
اعتبار اللفظ في المسئلة الاولى وحقق الرجوع حتى ضعيف فاذا وقع الشك  
في ولاية الرجوع فلا يرجع بالشك وهو من تمام كلام صاحب الحاشي قوله كذا في الثاني  
وفي الثانية ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة على المختار وعنه ان صنفه لا يرجع  
في الصدقة على غنى او فقير استحسانا انتهى **فصل في هبة امة الى حليها الى اخيه**  
**قوله** في الهبة والصدقة ههنا التعميم ناظر الى ما اجاب به فيما سيجي عما نفقه  
الربيعي من الكمال ولذا قال في آخر كلامه وكذا الحال في الصدقة **قوله** فلا يجوز  
استناده ايضا حتى صارت تجارية وحليها هبة كذا في النهاية **قوله** اقول بخار  
الشيء الاول قوله في والشرط جائز ان مخصوص وانما يجوز ان يحذف هذا ما ذهب  
الى صدر الشريعة في ابدل حال المذكور ثم ان ما جعل مني اجواب من كون  
شرط العوض المجهول شرطا فاسد موافق لما في الثانية في مسئلة هبة الارض  
المصراع بشرط اتفاق ما يخرج منها على الواجب لكنه مخالف لما قاله الامام الترمذي  
في شرح نجام الصغير نقله في الخلق في انه لو وهب بشرط العوض ولم يسم  
العوض جاز لان الهبة تقتضي عوضا مجهولا والقول في العوض انتهى واجاب  
بعض العلماء في الكمال المذكور باننا نحتاج الى الشرع الاول ولا نكر لان عبارة  
العوض مظنة القوة كما لا يخفى **قوله** العمري ان يجعل داره لا يخرج من عمره ان يقول  
ههنا الدار لك عمر كاي مدة حياتك فاذا امت انت فهي الى كذا في طلبة الطلبة  
وقد ذكر فيه للعمري صورة اخرى وهي ان يقول ههنا لك عمرى فاذا امت  
احد ورثتي منك انتهى **قوله** والرقب ان يقول ان مت قبلك ارحمني قال في  
الحاشي في الرقب ان يقول ههنا الدار لاخر ناموباهي من المراقبة لان لكل  
واحد منها برقب موت صاحبه كانه يقول اراقب موتك وترقب موتي فان  
فهي لك وان مت فهي لي فهي باطلا لان هذا الشرط يمنع نبوت الملك  
للحال انتهى ثم قال وادنا لم يصح حذوها عارية لانه اطلو له الاستقاع انتهى  
**قوله** واشترط الاسترداد مرفوع على العطف على قوله تملك الحال يعني  
ان الرقبين عبارة عن مجموع هذين الامرين وقوله عند طرف كذا في المجموع  
ضمير لابي يوسف وما تقدم لابي حنيفة **قوله** فيكون النزاع لفظيا فمن سأل  
تملك في الحال واشترط الرجوع الى الحال يجوز ما قطعنا كابي يوسف بناء على

على ان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وان بطل الشرط ومن فسرها  
تملك المضاف الى الزمان المستقبل لا يجوز ما كابد حنيفة ومحمد ذكره الربيعي  
**كتاب الاجارة قوله** وانما عدل عن قولهم تملك نفع بعوض لذلك عبارة  
القوم بيع متفوعة معلومة باجر معلوم **قوله** لم يكن مانعا لتناول الفاسدة  
فان صاحب تلك الاجارة ليس له جهة الجملة في المستحق على ما يظهر في  
باب الاجارة الفاسدة **قوله** وبالبيع الاصل ينبغي ان يصور فيما يكن  
النصب معين مثل ان يوجر ثلثة اسهم من داره واما اذا قبل اجرت  
نصيبا من الدار فلا يكون داخل في لفظ المعلوم **قوله** لم يكن لقييد النفع  
في العوض بالمعلومة صحيحا فان من الشرط الفاسد للاجارة ما يكون  
فاسدا ما به جهة الجملة فيلزم خروج مثل تلك الاجارة عن التعريف **قوله**  
واما الثالث فسيأتي توضيحه قال الربيعي وتصل المنفعة اخرى ان كانت  
مختلفة الجنس لا يجوز كما سيجي الدار السكنى بالسكنى وكما سيجي الارض  
للزراعة بزراعة ارضه اخرى لان المنافع معدومة فيكون بيعا بالنسبة  
على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المحدد لانه لبيع القوي بالقيود نسبة كمال  
مختلفي الجنس على ما قالوا انتهى **قوله** وبقوله وليقت اي للاخر بالنصيب لا يذهب  
عليك ان هذه المسئلة مما يتفرع على مسئلة وجوب الاجر للدرا المفوضة  
واما كونها فرعاً على يمكن الاستيفاء مثلها فلا يصح **قوله** للموخر طلب الاجر  
لدار والارض لكل يوم هذا اذا لم للاجرت مجلة وموجلة ومبخر وهو قولهم  
جميعا على ما قرره صاحب الخلاصة **قوله** فان اضرع بعد فله الاجر المتوافق  
لبعارة الهداية فان اضرعه ثم اضرع من غير فعله فله الاجر المسمى فتدقات  
صاحب الدرر قيدها لان زمان **قوله** ولا خرم وعدم الضمان على الجار اذا اضرع  
بعد الاخراج من غير فعله مذهب ابي حنيفة وعندهما يضمن مثل دقيقة ولا اجر  
وان شأ ضمن الجير واعطاه الاجر كذا في الهداية **قوله** وقال صدر الشريعة  
في الاجتران قبل الاخراج وبعد الاخراج ليس في نسخ صدر الشريعة  
ذلك فهو قرينة بلامرئيه وكون مرجع الضمير في عبارة الوقاية ما ذكر منفيين  
فلا حاجة فيه الى الاستظهار بكلام احد **قوله** على ان لا يحرم غيره لا يذهب عليك  
ان هذا زيادة مفسدة توهم ان لا يكون ما قبل كافي في التمثيل وليس



الامر كذلك فكان الواجب الاقتصار على ما قبله كما في العناية وغيره **و** ويقهر  
 بالتناء قال في القراء ثمانية فارس معرب فخره في شمس طحقيقا كما قالوا للمنازل  
 من انتهى والوهبة عليه والواقع في نسخ الكافي نسخا على ما هو قاطع العرب  
**و** فكان اجاباه وباع منه بالجمل الضمير في المكان الى راد الابن كالضمير المستتر  
 في باع واما الضمير المحرور في منه فهو عايد الى المولى والضمير المحرور في اجاباه راجع  
 الى اكره ومضوبه الى الابن **و** والاى ان لم يكفها معلومين فالاجارة  
 فاسقة انتهى **و** لا يصل قط كان الواجب ان يرد عليه والحي بالجواب  
 لانه لم استرط عليه المحي بالجواب وتر الكتاب ثم فيما اذا كان متينا او غائبا فانه  
 يستحق الاجر كما طاع على ما صرح به صاحب الكفاية فلا يصح قوله فيما سيجي وجب بالرجاء  
 بالاجماع بخلاف ما لو وضعت المسئلة على اتصال خط ومحى بالجواب كما في الهداية  
 وسائر المتنون لاشي له وهذا عند ابا حنيفة واما يوسف وقال محمد في الاجرة الزمان  
**و** لان المعقود عليه في الكتاب يحج في مسئلة القط هو المكتوب والمراد  
 بالنقل هو المنقود او وسيلة الى المقصود والمقصود هو العلم بما في الكتاب  
 لكن الحكم يتعلق بالنقل وقد نقص نفع الكتاب اما حقيقة فظاهر واما اعتبارا  
 فكان ترك الكتاب ازالة المقصود وتغيير لانه ربما يصل الى ورثته فيستفول  
 به او الحالت ينتفع به فاذا رد فقد فوت ما هو المقصود بالاجارة فيكون ناقضا  
 للنقل اعتبارا كذا في الكفاية **و** وكذا الزاد وعدم الاجر قيد اتفاقا بخلاف  
 مسئلة القط كما عرفت وجميع هذا مذكور في الهداية **و** فان رفع اللفظ الى  
 ورثته وكذا اذا وقع الى وصية ذكره في شرح المجمع **و** وجب الاجر بالزمان  
 بالاجماع لان عمله لم يتفقد باعادة كذا في شرح المجمع **و** ونصف الاجر بالزمان  
 بالاجماع لان عمله لم يتفقد باعادة كذا في شرح المجمع **و** ونصف الاجر بالزمان  
 لا يذهب عليك ان تفسير اجر الزمان بذلك غلط فاحش فانه كونه اجر  
 الزمان واجرا بين الاجر سوار على سبيل المتناصفة تعالى كما يتوقف ولم يجز  
 هذه العبارة في كلام غيره قال في النهاية فله اجر الزمان لانه كان مستأجرا لا يصل  
 انتهى ومنه ينضج مع قول صاحب الدرر لانه ان باقضى ما في وسع يرد في حق الاصل  
**و** او خسر قال في غاية البيان يرد في القرض بالفتح والكسر جميعا و  
 انما ظاهره الاول على ارادة المفعول من المصدر انتهى **و** الا ان تضمن الموجه

الموجه قيمة مستحق القلع بخلاف ما في الهداية والكنز وجامع الفصولين من  
 ان صاحب الارض يعزم قيمته معلوما والفرق بينهما ظاهر واضح والافضل  
 وان كانت الارض لا تنقص بالقلع واراوان يضمن له قيمته فليس له ذلك  
 الاثر صاحب الارض لا يستويان في ثبوت الملك وعدم ترجيح احدهما على الآخر فلا بد  
 من اتفاقهما في الترك بخلاف القلع حيث يتفرقه احداهما في هذه الحالة دون الآخر  
 على ما نبهنا في العارية ذكره الزيلعي **و** بان قال على ان يركب او يلبس شيئا  
 ويحمل ثوبا لا يذهب عليك ما في كلام من سواء التركيب وكان الاصل ان يقول  
 على ان تركيب او يحمل ما ثاب او يلبس من ثاب وكذا الحال في لفظ المانع بعد **و**  
 ضمن لانه تعدي لان التقدير متغير لتفاوت الناس في الركوب واللبس فغير فاذا  
 خالف صار متقدرا فيضمن كذا قال الزيلعي **و** وعند محمد لا يضمن الخلف بينهما في  
 الفسطاط فانه عند محمد كالدلالة للكنى مثل الدار وعنده ابو يوسف هو كاللبس  
 لا ضمان للناس في نصبه وضرب او تاديه واختيار مكانه ذكره الزيلعي **و**  
 فيما يختلف برأي بالمستعمل بطل التقيد كالدور للكنى لا يغير تعيينه حتى لو حترط  
 سكنى رجل بجيئة في الدار له ان يسكن غيره لان التقيد لا يفيد لعدم التفاوت  
 ويقر بالبنا كالحداثة ونحوها خارج بدلالة العادة ذكره الزيلعي **و** وضمن باردا  
 رجل ان ذكر ركوبه لو قال استأجر ما كبر كبره فاراد في رجل ضمن نصف قيمته كما  
 في الهداية كان اوضح **و** نصف قيمته قال في النهاية وهذا اذا طاققت الداية  
 الردف اما اذا لم تطف بضمن كل القيمة كما اذا حمل حملا لا تطيف انتهى لان نقل التركيب  
 مع الذي حملا اي حملا عاتقه كما صرح به في الكافي **و** واما اذا كانت لا تطيع هذا  
 الكلام ليس بمشغول بمسئلة الحمل على عاتقه بخصوصه كما يتبادر بل هو مشغول بمسئلة  
 المتن ايضا كما نقلناه من النهاية وعلى ما يظهر من قوله في آخر الكلام في الاحوال كلها  
**و** وان جيبا يمسك فهو كالرجل من الظاهر ان الرجل انما يتنظم بالبائع  
 فيخرج منه الصبي الممسك من ان الحكم فيه ايضا كما نقلناه من النهاية وهذا  
 اذا طاققت الداية الردف اما اذا لم تطف بضمن كل القيمة كما اذا حمل حملا لا تطيف  
 انتهى لان نقل التركيب مع الذي حملا اي حملا عاتقه كما صرح به في الكافي **و** واما  
 اذا كانت لا تطيع هذا الكلام ليس بمشغول بمسئلة الحمل على عاتقه بخصوصه  
 كما يتبادر بل هو مشغول بمسئلة المتن ايضا كما ذكره ضمان نصف القيمة على ما صرح به



**و** فانقسم عليها قال في شرح تاج الشريعة ان يتأجر دابة ليجل ما منه  
 الحظنة تحمل عليها مائة وعشرة بقسم على احد عشر جزء فيضمن جزا انتهى **و**  
 ليشح السوق بدونه كذا في الهداية والظاهر ان المراد السوق بطريق الركوب  
 فيتنظم صورة الضرب والكبح فيندفع به ما قيل انه مخصوص بصورة الضرب  
 انتهى **و** اي للذئب والحي متعلق بقوله استوجرت **و** عطف على جوارحه  
 بها وهما جرح وعطف على مدخول الكاف منه هلاكه وحكم المسئلة في جميعها ضمان  
 كل قيمة الدابة **و** فهو ضامن ما لم ير فيها ايا صاحبها كذا في بعض شروح  
 الهداية **و** ثم عاد الى الوفاق يرعى الضمان عندنا خلافا لغيره كذا في غاية  
**و** وقيل الجواب يجري على اطلاقه لا يراعى الضمان الا بالرد لا المالك  
 على كل حال كذا في غاية البيان **و** تبقي الامر بالحفظ بعد الفود الى الوفاق  
 لقوة الامر بكونه مقصودا كذا في القاية **و** فيحصل الرد الى نائب المالك  
 فان يدع المالك لانه نائبه في الحفظ لقيام الامر به مطلقا اعاد الى الوفاق  
 حصل الرد الى نائب المالك فيبر عن الضمان كذا في غاية البيان **و**  
 وفي الاجارة والعارية يصير الحفظ الى قال في النهاية يعني ان الامر بالحفظ  
 انما ينبت بمقتضى الاجارة لان اتصاله فيرفع بارفع الاجارة وقد اختلفت  
 بالاختلاف فلا يبقى الامر الذي في ضمنها فلم يوجب هونا بنا انتهى **و** فيضمن القيمة  
 اذا عطيت العطب الهلاك **و** وقد تناقنا في الطريقتين بالطول والقصر  
 الى لو قال وكان بينهما تفاوت بان كان المملوك او غيره او ابعدا وخوف  
 بحيث لا يسلك كما قالوا الزبلي كان كلامه او صح في افادة المرام ثم قال  
 الزبلي في تعليقه لان التقييد صحيح لكونه مفدا فاذا خالف فقد تعدى فيضمن  
 قيمة ان هلك وان لم يهلك وبلغ فله الاجر استحسانا لا ارتفاعا لاختلاف  
 انتهى **و** اي يضمن ايضا اذا هلك بملوك طريق لا يسلك الناس  
 قال في الكافي وان بلغ فله الاجر لانه اذا سلم بطل جانب الخلاف لان جنس  
 الطريق واحد انتهى **و** بلا اجر اي للمتأجر على الموجه **و** لانه صار غاصبا  
 والاجر مع الضمان لا يجتمع كذا في شروح الهداية **و** ان ضامنه قيمة توبة  
 يعني فيكون القيار للخياط لانه ملك القوب باء الضمان كذا في شرح  
 تاج الشريعة **و** قيل معناه القرط الذي الذي الح الضمير في معناه الم

الى البقاء قال في المغرب قباء ذو طاق وقيل انه معرب كونه والمراد به  
 الذي يليه الا تراك مكان القيص ويقال لها بالقرسية يكسني وكان  
 سماحا بفتح الطاء في القرط في الهداية وبكذا كان تصحيح كتاب  
 الامام حافظ الدين الكبير النجاشي لكن حفظناه في كتاب معذرة الارباب  
 سماحا في التفات بضم التاء ولها وجه لانه لا كان معربا تلاعبت به  
 السنة كما شاءت كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة ثم ان اخونا  
 وصي الى تقع في آخر المعربات كما يقال باده بادن **و** وقيل هو جري  
 على اطلاقه اي جواب الجامع الصغير في مطلق القباء لانه القباء الذي هو القرط  
**و** لانها يتعاربان ضمير المنى الى القيص والقباء مطلقا **و** لانه شدة الضمير  
 للقيص **و** ولم يرد على المسمى وهو درهم في فرض المسئلة وعليه قوله فيما يجي  
 ولا يجاوز به الدرهم المسمى **باب الاجارة الفاسدة** قوله يفيد بامور  
 قد تفرق صاحب الدرر بجعل المبدء في كلام القوم مما يفيد الاجارة تحت ضبط  
 في اول الباب ولما قصد مع ذلك التنبه على بعض احكامها بسط كلامه بعض البسط  
 وان كان يمكن ادخال بعضها في بعض قوله فمات احدهما اي احد الموجهين **و**  
 او بالعكس بان اجر رجل من رجلين ثم مات احد المتأجرين **و** ويقال ايضا  
 اذا استأجر خانوتا او دارا سنة بمائة درهم على ان يبرها المتأجر ويكون له انما  
 ذكر هذه المسئلة ههنا كما هو ما يفيد الاجارة فيما تقدم لواجب لا يدرج ذكرها الا انما  
**و** فيما سيجي فان فدت بها وجب جبر المثل الى كان اصله ثم ان قوله  
 ويكون مرفوع بالوطف على قوله ويفد ايضا **و** والا اي وان لم يفد بها  
 بل بالشط او الشبوع لم يزد اجر المثل على المسمى قال في الخلاصة وكذا  
 يجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى اذا كان الفاد بمائة الوقت انتهى **و** لا يجوز  
 فكل منهما ان ينقص الاجارة بشرط ان يكون الآخر حاضرا وان كان غائبا  
 لا يجوز بالاجماع وقيل لا يجوز عندهما الا بجهة الآخر وعند ابو يوسف يجوز كان  
 بني على الفسخ بشرط ان يرد ذكره الزبلي **و** وفي كل شهر سكن في اوله  
 كان الواجب عليه ان يقول سكن في اول ساعه كما يظهر من الشرح فانه  
 العمل فيما يجي من قوله في الشرح وهذا هو القياس وقد مال اليه بعض المتأخرين  
 وفي ظاهر الرواية كل منهما **و** وفي ظاهر الرواية لكل منهما خيار في التليطة الى



قال الربيعي وبه يفتي **قوله** وفي اعتبار الاول نوع جرح اى اعتبار القول الاول  
وهو اعتبار ان الشئ كما قرناه **قوله** متعلق بالمستلزم او رد عليه بان تعلق  
بالمسئلة الثانية وهي قوله اجد اراكل شئ بكذا صح في واضحا فاما تعلقه  
بالمسئلة الاولى فغير ظاهر انتهى قلت لم يسبح لظاهر ما يندفع به هذا الايراد والله  
الموافق للرد **قوله** اجماعا سنة بكذا انما لا بد من كون الاجرة معلومة  
فان كناية عن عدم معين **قوله** وانما اجماع اى جاز اجارة النكاح في راجد اجرة ودلالة  
الحديث المذكور على ذلك ما انما لا يحل دفعه لغيره ليأكل على ما قرره صاحب الكافي  
**قوله** لانما ايجاز وليس بارضاع قال في الصحاح تقول وجرت الصبي واوجر  
بمعنى انتهى وفي المغرب الوجود والرواء الذي يصيب في وسط الفم انتهى والظاهر  
من كلامهما عدم اختصاصه بما يندوى للمريض كما يوضح **قوله** في كتابه ظاهر بين الناس  
او عليه شهود وان شئت استوضح هذه المسئلة بما قرره صاحب الكافي  
حيث قال وهذا اذا كان الزوج معروفا كما اذا كان لا يعرف منها امر آخر الا  
بقوله كما فليس له ان ينقص الاجارة انتهى **قوله** سواء كان الزوج مع شئ  
اي بان كان وجهها بين الناس كما في الكافي **قوله** وهذه هي نية الدال  
اي جعل الصبي مطلى بالذهن بالضم كذا في بعض نسخ روح الوفاة او غدت  
بطعام يقال غدت الصبي باللبس ركبته **قوله** فلا ارجو لو قال فلا ارجو لها  
كما وقع في بعض نسخ روح الوفاة **قوله** او غدت بطعام يقال غدت الصبي  
باللبس ركبته **قوله** فلا ارجو لو قال فلا ارجو لها كما وقع في عبارة الكفر لكان كلام  
في الشرح اكثر ارضاء فان معنى قوله كما ترك الارضاع هو ما نحن  
الاجر كان ترك الارضاع مع الظاهر سببا كما منها عن الاجر لا يأخذ من الاب  
شئنا **قوله** ولهذا قال صاحب الهداية فان هذا ايجاز وليس بارضاع  
ليس في كلام صاحب الهداية ولكن ولعل الصواب ما قال صاحب الكافي  
فانه قال فان ارضوته في كنف بلبن ثاة فلا ارجو لها لان هذا اليتيم ارضاعا  
بل هو ايجازا انتهى قلت ايجازا دخال الرواء في الفم بطريق الصبي وقد  
استوعب ههنا لوضع اللبن في الفم على الوجه المذكور فالظاهر ان يكون وضع اللبن  
على ان يحل لبن الثاة في ثاة ثاة ثاة ثم صفة في ثم الصبي شئنا فنبينا ومن  
جملة على مضى الصبي من ثاة ثاة قال **قوله** فقولهم فان ارضوته من

من المشاكلة هي من جهة ان ذكر هذا الكلام وقع في خلال حقيقة ذكر الارضاع  
**قوله** حيث يستحق الاجرة شئنا اى يستحق النظر الاجر الكامل استحسانا لانها  
لم يشترط عليها الارضاع بنحوها بخلاف ما اذا شرط عليها الارضاع بنفسه كما في  
الكفاية وفي المحيط في كتاب الاستحسان في هذا متعلق لسبيل الفناء والنوع  
**قوله** وعسى التيسر لا يذهب عليك ما في هذه المسئلة في هذه الاحكام من تمام  
الفصل باجتنابى وكان الواجب عليه ان يقدم ذكر معنى المسئلة على ما يدل عدم  
صحة الاجارة للاذان والامانة في كما فعله صاحب الهداية وصاحب الكفر ويكون  
قوله في الشرح والاصل ان الاجارة لا يجوز عند من قبله ذكر المسئلة المذكورة  
لا تعلق له بمسئلة التيسر اصلا وانما تعلقه بما في جانب من تلك المسئلة **قوله**  
وهو ان يوجب تحكما ليس في الاناث لا يذهب عليك ان تفسير التيسر  
بذلك يقتضي ان يكون قوله عسى التيسر مرفوعا موطوعا على الضم المرفوع في  
قوله ولم يصح اى ولم يصح الاجارة للاذان ولم يصح ايجاز الفحل لكن به وعليه  
ان يقال ان يصح المذكور فحل مسند الى ضمير مؤنث راجع الى الاجارة فيلزم من  
عطف هذا ان يكون الفعل المسند الى عسى التيسر ايضا على صفة التانيث  
وهذا خارج عن قواعد العربية على ان تفسير التيسر بذلك غير موافق للرواية  
فاحسب الفحل هو جوابه يقال عسى الفحل الناقصة بعسا وعسا واهم او يهيه ع كراء  
العيب على حذف المضاف كذا في المغرب وذكر في المبسوط ان المراد يتعصب  
التيسر اخذ المال بالضرب وهو انشاء الفحل على الاناث كما نقل عنه صاحب  
النهاية وما في الدرر خالف لهما نعم والمراد اخذ الاجرة عليه موافق لما في المبسوط  
في الجملة ولو فسر التيسر بانشاء الفحل على الاناث ليحصل تمام الموافقة لما  
فيه لكان كلامه اسلم **قوله** ويفتي اليوم بصحتها اى الاجارة يعلم القرآن في  
قال في النهاية يفتي بجواز الاستيجار على تعلم الفقه ايضا في زمننا انتهى وفي كفاية المجموع  
على ان الاستيجار في تعلم الفقه باطل انتهى في عند ابن حنيفة في وقال ان الاجارة  
جائزة ويكون العقد على العمل في اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فلا اجر  
كاملا وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل في العقد لان المعقود عليه هو العمل لانه  
المقصود هو معلوم وذكر اليوم المتعجل فكانه استأجره للعمل على ان يفرغ منه  
اول اوقات الامكان فيعمل عليه بطريق العقد عند تقدير الجمع بينهما ذكره الربيعي **قوله**



لان في نظر لا تقدر الحق فلا يقتضي الاستغناء بخلاف ما اذا خذت في انه  
يقتضي الاستغناء وهو من نظره في الاطلاق في قوله انت طالع خذ اونه البقرة  
الربيعي **قوله** لانه يستحق الاجرة بمضي المدة يعني بتسليم نفسه كذا في بعض شرو  
الهداية **قوله** وهو الاستحسان ان الجملة ارتفعت قبل تمام العقد فانقلب صحيحا زال  
الموجب للنفذ وكذا قال الربيعي **قوله** فاستأجر احدهما الاخر او خاره ليحل  
من الحنطة كذا في الكافي **قوله** فلما تقرر ان الاجرة الضمان لا يمتنعان لانه صار غا صبا  
للعين فكان هذا اتلافا للمنافع بطريق الغصب استيفاء للمنافع المملوكة كالمهر  
فلم يجب عليه بطلان **قوله** بخلاف ما يبيح في جواب عما قال ان في من انه يجوز  
المستثنى لان الاجارة بيع فيصح في الشافعي في بيع على ما يظهر من قوله بخلاف  
ما اذا اختلف الجنب كسكنى وارب ركوب ذاة كذا في الخلاصة **قوله** وعند محمد  
كل اى يجب الاجر كله اى يجب من ركوب من قبل ومن بعد كذا في شرح المصنف  
لانه سلم من الاستعمال فمقط الضمان كذا في الكافي وجبارة صاحب المجمع في غيره  
لانه استوفى المنفعة وسلمها الى صاحبها فمقط الضمان وسواء في تمام المراد  
بلفظ الكافي **باب الاجارة قوله** ولا يضمن ما يهلك في بيع سواء يهلك  
في اى عند ارب حنيفة خلافا لابن يوسف ومحمد فان الاجير المشترك يضمن ما ضاع  
على بيع عندهما الا ان شئ غائب كذا في النهاية **قوله** واما فيما يمكن التفرار  
عنه فقول بخلاف في هذا على قول الفقهاء اذ جعفر في ان الشرط وعدم سواء  
خذ الكل لان اشتراط الضمان على الامين باطل وهو المقتضى من ان كفاية  
ان حاصلها الجواز عند حيا والنفذ وعند تكون مرتبطة بقوله وان شرط  
عليه الضمان على هذا الوجه كما بينهما في فريضة استظهارا بان النهاية واما  
الضمان عند عدم الضمان عندهما فمربى على الجواز والنفذ في هذه  
الخلافة اى ذلك الشرط يجوز عندهما فيضمن ويفد عند فلا يضمن  
فقول من قال حرم العبارة ان يقول فعند لا يضمن وعندهما يضمن واما  
جواز الاجارة وفدا فاما فمسلد اخرى واما اقتضى في ذكر ما بالربيعي كذا في الربيعي  
ذكر ما على انما مسئلة مستقلة لا تفصيل لانه المتق فلا خيار على كلامه اشهر  
وقد ظهر لك مما قدمناه انه لا خيار في ربط هذه المسئلة بالمتن هو هنا سواء  
ذكره الربيعي على هذا الوجه او لا ثم ان من قوله عندهما يجوز لانه يقتضيه العقد

العقد عندهما انه يصح الشرط والعقد لا يخذلها حكم ثابت بدون هذا الشرط  
والشرط لا يبرئ الا وكذا كذا في النهاية نقلا عن الجامع الصغير **قوله**  
واقى المناخرون بالصلح على النصف قال في الفتاوى النظرية كذا في شرح النجاشية  
الحسنى وفي الثانية والمجيب والتميم ان الفتوى على قول ابا حنيفة وقال في اليون  
وربما لا يقبل الصلح فاخبرت قول ابا حنيفة وقال الربيعي ويقولها يفتى اليوم بتغير  
احوال الناس وبه يظهر صيانة امواظهم **قوله** لا اختلاف الصحابة فيه قال في النهاية  
روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما انهما كانا يضمنان الاجير المشترك ما ضاع على  
بيع وعلى كرم الله وجهه انه كان لا يضمن القصار والصبان وكجوها ولاجل  
اختلاف الصحابة اختاره المناخرون الفتوى بالصلح على النصف فكان في القول  
بالصلح على النصف عمل في احوال الصحابة بقدر الاحكام انتهى قال في البرازية مفا  
عمل في كل نصف يعمل حيث النصف واوجب النصف انتهى قال بعض العلماء  
وكانه اريد بالصلح في زره وهو اخطأ انتهى **قوله** بل يضمن ما يهلك بعلمه هو متعلق  
بقوله في المتن ولا يضمن ما يهلك في بيع اى ان عدم الضمان عند ابا حنيفة انما  
اذا لم يكن تلف العين بصفه وعمله فكان الواجب تقديم هذه الجملة الاخرانية  
على قوله واقى المناخرون بالصلح على النصف لئلا يلزم تحلل اجنبى بين اتا  
ما يتعلق بقول ابا حنيفة وهو الذي جعل في المتن اصلا وما قرناه من السبا  
ينبغي ان يستوصى بالنظر في كلام صاحب النهاية بالامام **قوله** او خرج بقية  
من مدة فالضمير الى السفة فهو اضافة المصدر الى مفعوله بخلافه على الاول **قوله**  
كذا دابة جارة المان في النسخ كذا دابة لم يجزه ولا يذهب عليك انها غير كافية  
في توفية حتى المرام وكذا الوجه قول يهلك من قصد ونحوه من المتن مع ان نسخ  
لات عن ثم ان الظاهر ان لم يجز على صيغة المؤنث فصيحة الى دابة مع ان  
المناسب للمكان ان يكون على التذكير بسند الى ضمير القصد ولو قال ولا يضمن حجام  
او نراخ او قصار لم يعد الموضع المعناد كما في الوقاية كان احصوا ووضح **قوله**  
او مكان كسرة قال في اول المسئلة انكسر وقال هو هنا كان كسره  
اشارة الى انه لا فرق بينهما في جواب المسئلة كما يظهر من الكافي واعطاء اجرة بحا  
كذا في الكافي والضمير في بحا الى موضع الكسرة على ما يفهم من المتن اى بقدر  
ما استوفى واما في الاول فلا اجر له لانه ما استوفى اصلا كما يظهر من الهداية **قوله**



بان يقول على ان ترى ختم خمر مع غنى في قيد المنفى لا المنفى هو النص على  
خلافه ثم ان قوله او اخر المدة عطف بحسب المعنى على قوله لم يقص اي ما لم يقدم  
المدة ولو قال ولو بشرط ابر المشرک بان يقول على ان مرعى غنى في خمر غير  
لما وصح في عبارة صاحب الكافي والزبني لا ينظم كلامه **قوله** واجبر الواحد لا يتقبل  
الاغمال اي لا يتقبل الاغمال في خمره كحالة عبارة **قوله** كحالة البيع توضح ذلك  
ما صرح به صاحب الهداية ونسب ان المعترضة في جميع ذلك البيع فانه اذا اشترى  
ثوبين على ان ياخذ اثباتا ويكون الخيار للمشتري جاز وكذا في الاجارة انتهى  
كلامهم **قوله** لكن يجب عليه اشتراط خيار التبعين في البيع لا الاجارة وهو في  
ذلك متعلق ان صاحب الهداية وصاحب البيان وصدرا الشريفة قلت الذي  
نظروا المراد من الخيار في قول صاحب الهداية خيرة لا يتم اشتراط الخيار في البيع  
خيار الشرط على ما هو المتبادر الظاهر منه وعليه كلام صاحب النهاية وصاحب  
الكافي وصاحب معراج الولاية والزبني ولعله هو الصواب الذي لا يخفى عنه  
لما ذهب اليه الاولون ومنهم صاحب الدرر قال صاحب النهاية يعني انما  
يفارق عقد الاجارة البيع من حيث اعتبار شرط الخيار انتهى بيع احد العبد  
هو خيار التبعين وشرط الخيار الذي يكون معه هو قوله وهو بالخيار ثلثة ايام  
كما سيأتي وان شئت فقل ذلك فاستمع لا تبلى عليك مما سبق في باب  
خيار الشرط والتبعين من ان قبل بشرط ان يكون في خيار الشرط ايضا  
وهو رواية جامع الكبير وقال الزبني خيرة لا بشرط اشتراط الخيار ههنا وفي البيع  
روايتان انتهى والرواية التي بنى الكلام ههنا عليها هو رواية جامع الصغير  
وقد اوضحنا ذلك ههنا لك بما لا مزيد عليه فليترك **قوله** وعند هذا الشرحان  
جائزان والمذكور في المتن اعني جواز العقد في اليوم الاول دون الثاني بل في صيغة  
**قوله** ان العقد الضمير لا في صيغة وقوله ما ذكر في المتن **قوله** واجبر العبد  
وضع المسئلة فيما اذا اجر العبد المفوض بغيره فان اجره الفاضل كان الاجر  
له لا للمالك ولا ضمان عليه بالاتفاق ولو اجره المولى فليس للعبد ان يقضي  
الاجرة الا بوكالة المولى لانه لو قد كذا في الغاية **قوله** لان الاجر مال المولى اي  
مال مولى العبد لا كسب جبره وكسب العبد تبع لرقبته فيكون للمالك الرقبة  
كذا في الكافي **قوله** كنصاب السرقة بعد القسط كذا في الكافي ولفظ الزبني

الزبني فصار نظر المال المسروق بعد القسط انتهى ولعله اظهر **قوله** وقال الموصي  
في آخر ما اي مرض هو او ابى آخره بان قال مثلا اصابه مرض قبل ان ياتي  
بش **قوله** فان كان العبد ابى او مرضا في حال كيم انه كذلك من اول الحق  
فلا يجب الماخر لا يذهب عليك ان هذا المراد بعد ان قال في وضع المسئلة والعبد  
مرض او ابى ركبك جدا وكان الصواب ان يقول بدل هذا الكلام فيحكم  
بانه كذلك من اول الحق فيجب الاجر وحيث يكون قوله وان لم يكن ابى او مرضا  
مقابلا لقوله والعبد مريض او ابى **قوله** فالقول في الصورتين لصاحب  
التوب مع اليقين اي لم تكن لهما بنية كما يصرح به وان اقام البينة فالبينة  
احتمالا كذا في شروع الهداية **قوله** ان شأضمة قيمة التوب غير معمول  
اي وطرح عليه التوب كحالة شروع الهداية **قوله** ان شاء اخذه  
واحدا اخر من ذلك كذا في عامة الكتب ولفظ الزبني وان شأضمة  
معمولا وله اجر من ذلك هو ظاهر في لغت كلام القوم **قوله** والقول  
لرب التوب في الاجر وعنده هذا قول الجرح وعنده ابو يوسف ان كان  
الصانع معاملة كسب الاجر والا فلا وعنده محمد ان كان معروفا فله  
الصفة باخر فالقول له كذا في الكافي وقال في الكافية قال شيخ الاسلام  
والفتوى على قول محمد **باب في الاجارة قوله** اي التمتاخر ولاية  
الفسخ لا يذهب عليك ان ولاية الفسخ في بعض الصور الانية للموج  
وهذا التخصيص منه وجه خلاف ذلك في ان كلام صاحب الهداية  
صريح في ان اصحابا اختلفوا في مسائل خراب الوارد وانقطاع تشر  
الصنعة وانقطاع المأخض الرقي هل يفسخ الاجارة فيها او لا يتم الفسخ  
وهذا الاجمال من صاحب الدرر ان رة اليك تلك الخلافية لكن يظهر من سياق  
كلامه ان يكون تلك الخلافية جارية في غير هذه المسائل الثلاث وليس  
الامر كذلك فلو قال هي تفسخ معيب قوت للنفع كخراب الدار وانقطاع  
ماء الارض والرقي كما فعله صاحب الوقاية لما ورد عليه لا بهذا ولا ذاك  
**قوله** لاحتمال الانتفاع بوجه آخر تعليل بقوله لا انها تنفسخ باطلا  
بعض الصور الانية من مسائل خراب الدار وانقطاع ماء الرقي وماء الارض  
فان ارض الدار احرثية والارض التي انقطع النفع ماؤها قد تنفع بها



بغير العتباط عليها مثلاً وكذلك بيت الرضى بعد انقطاع ما منها فلو قلنا  
بالانفصال لكان مثل هذا المقصود من غير اختيار وهو لفظ صدر الشرع  
يعينه فمن قال محل هذا الكلام عند قوله الاله يفتوت النفع كمال الدار  
لم يصيب فيما قاله **قوله** فيجوز شرط الخيار فيه ويعبر اول الكلام من وقت  
سقوط الخيار كذا في الكافي **قوله** فان كلامهما بالاستحسان ولو انقطع  
ماء الرضى والبيت مما يتوقع به لغير الطوبى فعليه من الاجر حصته لانه شئ  
من المعبود عليه ما اذا استوفاه لزمه حصته كذا قال الرضائي **قوله** وانقطع  
اي المستاجر بالحق بالنفع لعل الصواب بدل قوله بالمحل بالنفع بالعب  
كما وقع في عبارة الوقاية فان المحل بالنفع عبارة العيب ولا معنى للاتفاق به  
**قوله** واستوفى المنفعة وقد رضى بالعيب اي اذا استوفى المستاجر المنفعة  
مع العيب فقد رضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كذا في الهداية **قوله** ولذا  
قالوا ان العيب اذا انحل بالنفع المقصود في متعلق بقوله في الماتن فلو لم  
يحل اي العيب به اي بالنفع وضمن كلامه فائق زائدة وهو يكون المراد  
بالنفع النفع الذي قصد بالاستيجار **قوله** استوجروا وتعلقه لفظا كذا وقع  
فهرنا في عبارة الهداية وغيره ونعكس على ان يكون معناه من يعمل بالحديد  
كما يطلق على السبي ايضا بناء على ذلك وهو مذكور في الصلح **قوله**  
ولزوم دين ولا فرق في ثبوت الدين باين ان يكون بمشاهدة  
او باقامة بينة او باقرار كذا في الكنت **قوله** لا بقدر على قضائها الا انهم  
ما اجر بان لا يكون له مال غيره **قوله** وان كان محمولا على الخدمة في المصروف  
هذا الكلام بان الوصلية لم يقع في محله والظاهر في العبارة ان يقول بان  
الاستيجار للخدمة مطلقا فيعقد بالخدمة في المصروف كما وقعت في كلام صدر الشرع  
**قوله** فان منع ما لك غير السفر بان قال ما لك العبد لا تزادوا من  
على الاجارة **قوله** وانما ليس صباط يعمل لنفسه حيث يحتاج فيه الى شراء  
التياب ليحط بها ويبيعها اي ان الخياط الذي يعمل بغيره باجر يتحقق انما  
بان يظهر جبانته عند الناس فيمتنعون عن تسليم التياب اليه ويحفظ  
ديون كثيرة ويصير حال ان الناس لا تاتمونه على امتنعهم كذا في  
الذخيرة **قوله** استاجر عبد اصفه بعد صفة لقوله صباط ومعنى قوله

قوله ليحط طمعه كما وقع لفظ الذخيرة **قوله** فترك عمله اي ترك العبد على ذلك  
الخياط **قوله** وبداه يقال بدالي في هذا الامر اي بغير اراي عما كان عليه كذا  
في غاية البيان **قوله** مذهب وقته اي وقت الحج **قوله** او طلب غير لم ينص  
على انه معطوف على قوله سفر الحج وكذا قوله والتجارة والضمير في ضمير قوله  
متعلق بقوله وصباط اراد بالتعلق المناسبة المعنوية بينهما وكذا الامر كذا  
متعلق بقوله وبدار المكرم **قوله** فانه ايضا ليس بعد تعلق بقوله في الماتن  
بخلاف ترك متاجره وكذا قوله فيما سبق فانه ليس بعد تعلق بقوله  
ويبيع ما اجره فانه في قوة ان يقال بخلاف بيع ما اجره **قوله** لانه البيع  
ما بيع اي من صحة الاجارة فيكون كالمقارن ذكره الرضائي **قوله**  
كقوله الطحاوي زيادة منه على ما في الكافي فورد عليه ما اورده بعض العلماء  
من انه ليس بسبب الف وفيه الجاهل بل جعل الاجر بعض ما يخرج من  
عمله انتهى والموقع في ان المستاجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض المطعون  
وفصوله بفعل الاخر فلا ينفذ قاررا بقدره غيره كذا في الهداية وسلكه تغير  
الطحاوي عبارة عن استيجار نور ليطحن برة ببعض وقته وقد سبق ذكرها  
في الاجارة الفاسدة **قوله** لانه شركة الوجوه في الحقيقة فان هذا  
كذا في الهداية وقال صدر الشرع وفيه نظر لانه شركة الصبايع والنقل  
انتهى وتوضحه على ما قرره الرضائي تفسير شركة الوجوه ان شركة كافي  
على ان يشتر بشيا بوجوهها ويبعا وليس في بيع ولا شراء فكيف  
تصور ان يكون شركة الوجوه وانما هي شركة الصبايع ثم قال صدر الشرع  
وكان صاحب الهداية اطلق شركة الوجوه لان اصد هي متعلق العمل بوجاهته  
انتهى واوضحه بعض العلماء بان ليس مراد صاحب الهداية شركة الوجوه  
ما هو المصطلح المأثور في كتاب الشركة بل مراده بانها هي ما وقع فيه تغل  
العمل بالوجاهة يترك اليه قوله هذا بوجاهته تغل وهذا كذا فانه يعمل  
فيندفع الاشكال انتهى **قوله** اي انبت صاحب الدر كونه ملكا له يعني  
بعد الحج كذا قال صدر الشرع **قوله** او اقرضه الخاص به عطف  
على قوله الا اذا انكر كما يظهر من كلام صدر الشرع **قوله** في لا يغير رضا  
ظاهر لا يذهب عليك ان صورة الرضى ظاهر انما يكون في المغير في سكوت



مختلف ما اذا لم يرض بالاجور وصرح بعدم رضاه به فلو قال فانه لا يكون  
راضيا بالاجابة فما وقع لفظ صدر الشرع بانه اصوب **قوله** المتأخر  
اي جاز له ان يوجر الاجير من غير موافقة الصواب الموافق لما في الكافي ان  
يقول ان يوجر المستأجر ويغير لفظ الاجير من صاحب الدرر يوجب ان يكون  
ذلك مخصوصا بصورة العبد وليس المالك كذلك بخلاف لفظ المستأجر فانه  
يتضمن العبد والعقار **قوله** فيما يختلف الناس في الانتفاع به قال في  
العقار ان استأجر دابة من غيره وقبضها فلا يوجب ما يوجبها ويؤجرها  
هكذا قال في الكتاب وهكذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس كذا  
في قنأوى قاضي طهر الدين انتهى كلامه فيقول صاحب الدرر اول لا كذا في الكافي  
موافق لاطلاق الكتاب وقوله ثانيا فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به  
للمسئلة على موافقة كلام قاضي طهر الدين فلا يذهب عليك في كلامه من عدم  
الانقطاع ثم ان قوله ويؤجر ويؤجر منصوص بان غطيا على الفعل في قوله  
ان يوجر وان قوله فيما لا يختلف في قيل للثلاثة كما يدل عليه التفرع في اثنا  
وان الاقتصار على ذكر الاجارة والاعارة من باب الاكتفاء فان الودعية  
ايضا حكمها **قوله** فاذا استأجر دابة ليس كاي يركب المتأجر فنفذ  
وقد سبق مسئلة في اوائل كتاب الاجارة حيث قال وان خصص بركب  
ولابس في الفرض لانه قد انتهى فان في التعدي هو اختلاف الناس  
في الانتفاع به **قوله** فصار قابضه حكما والآخر لو خاصه فيها حكم بها  
كذا في الكافي **قوله** على كتب المكاتب جمع مكتوب واراد به ههنا ما يكت  
تما يتعلق بالنقضاء السجلات والماضي والوفاق على ما يظلم لفظ العارية  
تلك في المنقط **قوله** ب الفارية قوله وهو مستعمل فيه اي المحل مستعمل في الاجاب  
وليس حقيقة متروكة بهذا المعنى **قوله** وداري لك بطريق السكتي قد اري هذا  
ولك خبره وسكتي يميز في النسبة لما في طب ذكر صدر الشرع **قوله** وداري  
لك خبري سكتي يقال اعمره الذاري قال له هي لك مع عمرتك وعمرى ام  
منه فيصير مناه جعلت سكتا لك مرة عمرتك كذا في الكافي **قوله** فلما لم يوجر  
لم يملك فيصح الرجوع يعني ان الرجوع بالاضافة الى منافع التي لم يملك  
يكون امتناعا على التملك ولاية الامتناع كذا في الكافي **قوله** عارية التميز



التميز في وجده باض الدرر بخلاف بعض العلماء ما نصه الاظهر ان يقول اعارة  
التميز فرض لكنه لا خط في العارية مع التملك كما مر انتهى قلت يرد بانها  
على معناه الشرع حيث فسره بها تملك منفع بلا عوض والظاهر ان يكون  
الفرض على هذا المعنى الا فرض ثم ان هذا اللفظ هو عبارة الهداية بعينه ما قال  
صاحب النهاية في تفسيره بان قال اخبرني عن ابي هاشم ان كان بمنزلة قوله  
اقرضتك هذا الدراهم انتهى **قوله** اذا لم يبين الجهة يستغنى بها مع فائدها  
كما صرح به الزبلي فلا يذهب عليك في لفظه الاجمال المؤدى الى الاضلال  
**قوله** كما ستارة الدراهم ليؤجر الميزان قال في المغرب استعار دراهم  
ليؤجر صاحبه اي لتسوى الصواب ليغايير انتهى **قوله** او تزيين بها وكانا بان  
استعار دراهم كثيرة يوضع على الدكان حتى ينظر الناس غنائه فيقولوا موه كذا  
في الكافية **قوله** لانه شاع على ارضه بملك اي لان المستعير على الارض المعبر  
بملكه والضمير في ملكه الى المستعير في ارضه الى المعبر واما شاع على فهو اسم فاعل  
وارضه منصوب على كونه مفعولا **قوله** ما تنقص البناء والغرس بالفتح هذا  
عبارة الهداية بعينها وما مصدرية وتجويز ان يكون موصولة كما في عبارة غاية  
البيان والظاهر ان نقص بمعنى انتقص ثم ان معنى قوله ضمن رب الارض ما نقص  
ان يقوم قائما غير مغلول لان القلع خبر مستحق عليه قبل الوقت على ما صرح به  
الزبلي **قوله** وفي الترك مراعاة الحقين اي حق المعير والمستعير وذلك  
لان ترك الارض في يد المستعير يوجب المثل لئلا يفوت منفعة الارض جمانا  
ولا يفتت زرع الارض ايضا فيعذر النظر في جانبين كما في الاجارة اذا  
انتقضت المدة ولم يدرك الزرع بعد كذا في غاية النفع **قوله** ان وقت الاقصار  
على تصور لا يخفى والصواب وان وقت فرفع قبله فما وقع في عبارة الكفر **قوله**  
واذا كتب يكتب كنه في الصك فان اهل الشرع وطالوا الاثر ان يكون  
المكتوب في الصك او يوضح ما يكون بحيث لا يشبه على احد ولا يكون له احوال اخر  
وقد فصل ذلك في مواضع من الشرع والحلاية بالبيع ما يكون وقول الزبلي  
وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل هو اول على المقصود واول على الاطلاق  
انتهى مراده على ذلك قال في المنقح شرح المنظومة اي اذا كتب بالعارية صكها  
يكتب هكذا انتهى **قوله** يعني اذا اعارة ارضا بيضا قال في المنقح شرح



المنظومة ووضع المسئلة في الارض اذا في الدار يكتب قد اخذتني اجماعا انتهى  
كذا في التا تاريخية **قوله** لانها تختص بالزراعة لان الاطعام اذا اضيف  
الى ما لا يؤكل يعرف منه ان المراد الاستقلال بالتمكين في الزراعة ذكره الزبيدي  
**قوله** صح التوكيل الصواب الموافق لما في الكافي صح التكليف **قوله** اي عبد  
المتأجر كذا في النسخ والصواب غير المتأجر **قوله** لا ما و به لا ليس  
في عباله كذا في الطهارة **قوله** لو كان المستقر غير نفيس لا يذهب عليك ان  
هذه المسئلة بما قيل ما في المان نفيس لا تحل زائد **قوله** فانه يضمن بالتأدية بالآ  
من عدم الانتفاع بحيث وينبذ في قبول العقول والافهام فان لم ينفذ بعد هذا  
في الكتب بما يؤدى القليل يكفون هذه غلظة ما ك مع ما في عبارة ههنا  
من التفسير والله هو الموفق **قوله** والمهرتين وقيل على الراهن وقد ذكره في فصول  
الاستدلال في كل من القولين في غير ترجمه احد على الآخر في صاحب الدرر  
القولين غير موجه **كتاب الوديعة** **قوله** وسلمنا او دعه بعض الناميين بعض  
القيمة الصواب الموافق لما في الخلاصة وادعه بعض القيمة بعض الناس  
انتهى **قوله** وقاضيا او دعه مال اليتيم ومات جرحا لا يقع ان القاض ان قبض  
مال يتيم ووضعه في بيته ومات لا يدرى اهل المال ولم يبين يضمن والضمان  
في تركه واما اذا فانه دفع لا قوم ولا يدرى الى من يدفع لا يضمن كذا في خلاصة  
**قوله** اي ووالده ووالدة النسخ على هذا اي على ان المراد بهما الاب  
والام كيف لا ويلزم حينئذ خروج الابن في هذا الحكم وهو غير صحيح رواية  
ودراية **قوله** وابيره يعني به الاجير شجرة او مساندة دون المناوذة  
على ما صرح بصاحب الخلاصة **قوله** لانه يدعى ضرورة سقط الضمان بعد  
تحقق سببه الضمان تسليم الوديعة الى غيره **قوله** اي يضمن ايضا المودع  
ينبغي ان يضمن الضمان ههنا ضللك الكل وضمان البعض حتى تنظم حكمه  
مسئلة اتفاق البعض **قوله** او اتفق بعضهم على جعل اتفاق البعض  
ثم ضمان مسئلة مستقلة وجعل خلط مثل ما اتفق بما في مسئلة اخرى  
ولذلك بينهما باو والاصله وهذا موافق لما في الكافي بخلاف ما في الهداية  
ولفظ فان اتفق المودع بعضها ثم رد مثلها فخلط بالباقي ضمن الجميع  
انتهى وقد اثنى ان في الكفر والوقاية ولعله في قوله كذا في الكافي بليغا الى

اي ما قرناه للآ يتوهم كون كلامه متوجها لجميع الكتب **قوله** صار ضمانا لجميعها  
لان البعض صار ضمانا مثله بالاتفاق لانه متفرغ فيه وصار للبعض الآخر  
ضمانا ايضا لكونه خلط ماله بها لان الضمان لا يصح الا بالتسليم الى صاحبه  
وقبله باق على ملكه فاذا خلط بالوديعة صار مستملا للوديعة فيضمن على ما بينا  
قوله الزبيدي **قوله** ثم اقرأوا لا يريد به ان المذبح اقام عليه نية بعد الحج **قوله**  
لان العقد ارتفع اراد بالعقد عقد الوديعة وذلك لان المطالبة بالرد رفع  
من جهة والحج دفع من جهة المودع كذا في الطهارة **قوله** فان اخلط اتمالك  
عند اب حنيفة مطلقا قال صدر الشريعة ان خلط بخلاف الجس ينقطع حرم  
المالك ويحب الضمان اتفاقا وكذا ان خلط بكنه عند اب حنيفة وكذا عند  
اب حنيفة يوسف الا اذا خلط بما هو اكثر منه لا بما هو اقل وعند محمد لا يقطع  
بل ثبت الشبهة سواء كان اقل او اكثر **قوله** بان او دعهما عند غيره اي ذكر مسئلة  
الابراج عند غيره ههنا بطريق التمثيل بناء على انه من جملة صورة التقدي قال صدر الشريعة  
كما اذا وضعت في دار اخرى بحيث لو هلكت ثم رد ما الى دار امر المالك بخلط فيها  
زال الضمان انتهى **قوله** زال الضمان قال صدر الشريعة اي ان كانت  
الوديعة بحيث لو هلكت كان مضمونة فزال هذا المانع وانما قلنا بهذا لان  
زوال الضمان حقيقة غير ممكن لان زوال الضمان بعد الهلاك وبعد الهلاك  
لا يمكن التقدي انتهى **قوله** قبل الخلاف في المتليات اي يعني ان الخلاف  
بين اب حنيفة وصاحبه انما هو في المتليات القيمات حيث قال ابو جهم  
فيهما دقا لا يقدم الضمان فيهما كما هو المذكور في المان هو قوله كما هو عادة  
اصحاب المتون **قوله** والصحيح انه في المتليات فقط اي قال ابو حنيفة يضمن في  
المتليات وقال لا يضمن فيهما واما في القيمي فيضمن عندهم جميعا ولذا قيد المسئلة  
بالمسئلة لما كان عا دهم ان يذكر وان المتون قول اب حنيفة وعليه مبنى قوله ولذا  
قال كذا في القيمي حيث يتجه حكم المثل والقيمي عند اب حنيفة من جهة وجوب الضمان  
**قوله** او دعهما ما يقيم اقتسامه وحفظه اي هذا عند اب حنيفة وقالوا اصدحا  
ان يحفظ باذن الآخر فيما لا يفسد قاله الزبيدي **قوله** وضمن واقع كل اي  
اذا دفع الكل الى الآخر فيما يفسد يضمن الدافع النصف ولا يضمن القابض  
**قوله** واكتمها المهر بما هي لونه معاكلة في الهبة وهي الحالة الظاهرة للمنتهي



للشئ كذا في آخر كتاب القسم من الدرر وهناك يفضل زائد يتعلق بها  
**قوله** وكذا المهرتان والوكيلان بالشراء أي إذا رهن شيئاً مما لا يقسم  
 عند رجلين فلكل واحد من المهرتين أن يحفظ الرهن بأذن الراهن وكذا إذا  
 وكل وكيلين بالشراء ودفع الثمن إليهما يكون لكل واحد من الوكيلين أن يحفظ  
 الثمن بأذن الآخر كذا في الكفاية **قوله** وما تحفظه التمسك به أي كرفع الخط  
 التمسك به عادة لأمارة **قوله** فان ضمن للأخوة اراد بالأخوة مودع المودع  
 وأما ان ضمن الأول فلا يرجع على الثاني لأنه ملك بالضمان فظهر أنه أودع  
 ملك نفسه كذا في الهداية **قوله** رجوع على الفاضل أي رجوع المودع بعد أداء  
 الضمان **قوله** فان فاضله المشتري منه أي فاضله الفاضل المشتري  
 منه الفاضل فيقسم تلك المسئلتين **قوله** وأما يختلف الكل منها بانفراده  
 أي يختلف الفاضل ثم أنه يبدأ بآياتها ثم فاقترع منها ذكره صدر الشريعة  
**قوله** ضمن الأول فقط بعد العتق وذكر في المحرر والمختلف أن كل واحد من  
 الكبير وله أن يضمن الثاني في الحال لأنه لم يسلط ولم يرض بقبضه فيضمن  
 بفعله وهو مؤاخذ بأفعاله في الرق وعند أبي يوسف أنه يضمن آياتها  
 في الحال وعند محمد أنه يضمن الأول ما لم يعنى كذا في الكافي **قوله** ولو ضاع  
 عند ثالث فلا ضمان عليه وعند أبي يوسف أنه يضمن أي الثالث شاء  
 في الحال وعند محمد لا ضمان على الأول ما لم يعنى لأنه مع أبي حنيفة في إبداء العبد  
 المحجور أنه يضمن الثاني والثالث في الحال بفعله ما لم يسلط المالك  
 كذا في الكافي **كتاب الرهن** **قوله** وهو كاف لأنه الكف من دين مودع كسبي  
 منه أن الرهن يصح بدين مودع مع أن هذا ذكره منه فيكون الصحة فيه  
 بالاولوية اراد بذلك دفع الاستيفاء عن الاكتفاء في صحة الرهن بالقبض  
 طائفة **قوله** ورهن دار فيها متاع الراهن أي بدون المتاع كما وقع  
 في عبارة صدر الشريعة **قوله** لأن المهرتين لم يجزه أي لم يجعه من خارج  
 كجاءه راجعاً أو خارجاً كسبيهما في المصباح المنين ويوجد في بعض النسخ  
 بالجمع من الجوز وهو القطع **قوله** لا ما قيل أن الأول اختار عن رهن المتاع  
 والثالث إلا أخوه القول الأول قائم لصاحب الكافي وصاحب الكفاية و  
 صدر الشريعة وينبغي أن يكون الجوز بمعنى المقسوم ثم لا ياب عنه كلام أهل

١٨٢  
 أهل اللغة بل جاز به عندهم بمعنى ضمة وجمعة لا غير وتفسير صاحب الدرر أن عدم  
 النمر على شجر واحد مجموعاً غير متبوع عن اختيار الطباع السليمة وأما القول  
 الثاني أي كون الثالث اختار عن رهن نمر على الشجر دون الشجر  
 فبأنه صدر الشريعة حيث قال في تفسير قوله متميز أي أن كان متصلاً  
 بجذع الراهن فخلقه كالنمر على الشجر فبأنه صدر الشريعة حيث قال في  
 تفسير قوله متميز أي أن كان متصلاً بجذع الراهن فخلقه كالنمر على الشجر  
 يجب أن يتميز ويفصل عنه وهو في ذلك معتنق أن صاحب الكفاية **قوله**  
 اختار عن القوم بأن التحلية ينبغي أن يكون في قبض الرهن كما ينبغي في  
 الرتبة بل ينبغي أن يرعى حقيقة القبض كذا في تيسير القاض بدر الدين  
 والآخر أن المذكور **قوله** فلا يجب أن يرعى وجوده كما ذكره في بيان يرعى  
 وجوده على الحمل الجهات **قوله** فلو صح ما قال المودع لبطل بيع المكره  
 ولم يفسد لانه لم يمتزج بالملازمة بل اللازم منه صحة ما قال المودع وهو  
 ثبوت صحة البيع بالرضا في الجملة على قياس التحلية في الرهن فانها قبض  
 في الجملة كما في البيع والهبية **قوله** حتى لم يجعل مضموناً أي لا يقطع بشئ من  
 الرهن بهلاك كماله الهداية **قوله** لكن يد المهرتين يد استيفاء وهو ملك  
 اليد والجس كماله الهداية **قوله** ويتقرر بالهلاك فلو استوفى ثانياً يودي  
 إلى التبرؤ بخلاف حالة القيام لأنه ينقص هذا الاستيفاء بالرد على الرهن  
 فلا يتقرر ولا وجه الاستيفاء الباق بدونه لأنه لا يتصور كذا في الهداية  
**قوله** لأن الاستيفاء يحصل من المالة دون العين أما العين فإما  
 كما يصرح به والتعليل المذكور متعلق بكون الرهن عندنا أمانة لكنه تضمن  
 الجواب عما يقال قبض خلاف جنس أي يكون استيفاء الاستيفاء وحصل  
 الجواب أن الاستيفاء يقع بالمالية وباعتبار ما كان المقبوض جنس حقيقة كذا  
 الجواز في شرح الهداية **قوله** فكان هو أمانة العين كالكس في حقيقة  
 الاستيفاء قال الجباري وهذا بمنزلة ما قالوا أنه مهرتين جنس حقيقة كبس يكون  
 ما فيه مضموناً على القابض ويكون الكس أمانة عند انتهى **قوله** وهذا  
 مع قوله عليه الصلوة والسلام عليه عنه لفظ الحديث لصاحبه عيم وعليه عنه  
**قوله** بحسب تعريفه باللام على موافقة عبارة الكثر **قوله** من قيمة أي من قيمة



يوم القبض كحالة الهداية وغيره **ول** قد وقع في نسخ الوقاية فكذا كان غيره  
منها الاستصحاب الشرعي في صحة عبارة الوقاية وذكر صاحب معراج  
الدراية تعليقا على البذرية ما نصه هكذا وقع في نسخ القدوري والصحيح بالاقول  
بالالف واللام واعتبر هذا القول الرجل مرت باعلم من زيد وعمر ويكون  
الا علم غيرهما ولو قال بالا علم من زيد وعمر ويكون الا علم غيرهما ولو قال  
بالا علم من زيد وعمر ويكون الا علم واحد منهما وكلمة من للتيميز انتهى وهو  
وهو خلاصة هذا البحث فيتم ك **ول** او يبرأ كذا في النسخ على  
الثلاثة والصواب يبرأ به من الافعال اي يبرأ المهرتين الراهن عن  
الدين **ول** فانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين كذا في الهداية قال  
صاحب الهداية في شرحه اي لان الرهن يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين  
اي موقا اما لو بقي القبض دون الدين او على العكس لا يبقى مضمونا  
لان كون الرهن مضمونا انما يشب لعل ذات وصفين وهما القبض  
والدين فلا يبقى مضمونا باحدهما انتهى **ول** سواء كان من المهرتين او الراهن  
اما كون حكم المهرتين وذلك فمذكور في عامة المتون واما كون حكم الراهن  
ذلك فما خود من اجمع وقد نسب صاحب غاية البيان الى الاقطع حيث قال  
قال اصحابنا لا يجوز المراهون استيفاء منافع الرهن الا باذن المهرتين وكذلك  
التصرف فيه خلافا لما في الآذ واجارية وليس الثوب انتهى وكان ينبغي  
لصاحب الدرر ان يقول في منته بعد قوله الا بالاذن وكذا الراهن وساق  
كلامه في الشرح على ما يقتضيه التلايم وما قيل من ان هذا التبع كان ينبغي  
ان يوافق وليس الكل منها الانتفاع انتهى **ول** لان هلاكه محتمل ان يظن يحتمل  
ان يهلك الرهن بعد ما قبض المهرتين وينه قيل ان يرد الرهن الى الراهن  
فينقض اما التكرار كذا في غاية البيان **ول** لتعين حق المهرتين لتعليل لقوله فان  
احضر اي المهرتين الرهن وهو في الحقيقة يترتب على امر القاضى بالانظار  
كما قاله قبل قبل اسطر امر باحضار الرهن **ول** ثم ثبت الثمن اي ثم يتم  
الثمن او لا كما صرح به في الهداية **ول** وجعله في اصبع اخره كقول قال الريلقي  
ولو جعله في بقعة الاصابع كان رهنا على حاله لانه لا يلبس كذلك عادة  
وكان في باب الحفظ لامن باب الاستعمال بغير اذن المالك الا اذا كان الرهن

المهرتين امرأة فتضمن لان النكح تلبس كذلك فيكون من باب الاستعمال  
**باب ما يقع رهنه والرهن** لكونها محل الاستيفاء منها فكانت محلا للرهن كما قال  
الزيلعي كان اظهر **ول** فلو رهنتم المذكور بخلاف جبرها **ول** وعدم جواز  
بيع ما سواه فان مدار الاستيفاء هو صحة البيع ولو قال بدله وقيام المانع في  
الباقين على موافقة الهداية كان اظهر **ول** واللام في المسلم متعلق بقوله  
رهن خرا او ارتها منها اي لا يجوز ان انت خير بما فيه من التمسوا الظاهر وكما  
الواجب ان يجعل قوله للمسلم متعلق برهن الخمر وارتها منها بخصوصه ويجعل الضمير  
في ارتها منها للخمر بخصوصه كشرح الكلام على منوال ذلك اذ لا معنى لتقييد  
عدم صحة رهن الخمر واما انه يكون للمسلم فان رهن هذا الاشياء غير مطلقا  
سواء كان للمسلم او غيره على ما يظهر ذلك من كلام صاحب الكافي وقد ناقض  
صاحب الدرر بما فيه كلامه اولا حيث خصصه بالخمر ولقد اصاب صاحب الوقاية  
حيث قال اولا ولا يصح رهن الخمر والمدر والكتاب واتم الولد ثم قال  
ولا رهن خمر وارتها منها من مسلم او ذمي للمسلم انتهى ولا وجه لعدول صاحب  
الدرر عنه في المتن الى ما يحل بالمراهم وبكره في الشرح على ما يبدو سرياني  
الكلام **ول** لتعذر الاثبات والاستيفاء وينبغي ان يجعل هذا ايضا مخصوصا بالخمر  
على ما قرناه ثم ان الاول ناظر الى عدم جواز كون المسلم راهنها فان لم  
لا يمكن اثبات الدين من الخمر والكتاب الى عدم جواز كون المسلم راهنها لانه لا يمكن  
استيفاء الدين من الخمر ويظهر ذلك من تعريض صاحب الكافي فيضمن الخمر باقل  
من قيمتها ومن الدين كذا في الكافي **ول** ولا يصح ايضا ما تاتى من رهن في ذكر  
ما لا يجوز الرهن به بعد ان ذكر ما لا يجوز رهنه نته عليه صدر الشرع **ول**  
وبين في يد البائع بان اشترى غنما ثم ان المشتري اخذ رهنها من البائع  
بالمبيع فان الرهن باطل لان المبيع ليس بمضمون كذا في الكافية **ول**  
ولا حكم لانه يجب ان يكون في الضمير لانه للدين في الحكم وهذا النسخ  
هو ما سمي القوم بالايمان المضمومة بنفسها كما بين اجماله في اول  
هذا الكتاب وسبب الحقيقة **ول** وليس فيه ضمان اي في هلاك  
المبيع نفسه فاذا هلك مرهون به يهلك من غير شيء لانه لا اعتبار بالبطل  
فتبقى قبضا باذن كماله في الكافية **ول** والقوم يستوفون اي المبيع في يد البائع



كما يستفهم من كلامه **قوله** تفير الرهن بالدرك في الغاية الدرك  
هو وجوب المشتري بالنقص على البايع عند استحقاق المبيع انتهى وقال في  
الغاية الدرك في اللغو عبارة عن الشيء مع كل شيء ويراد به ضم النقص  
عند استحقاق المبيع **قوله** حل الدرك ولم يجل أي وقوع الاستحقاق  
او لم يقع كذا في بعض نسخ **قوله** الهداية **قوله** ولكن حوز زيادة من صاحب  
الكافي على ما في الهداية وسائر المتون **قوله** حتى لو هلك الرهن لم يكن  
مضمونا قال في الجوهرة لو استأجر مغبنة او ناجة واعطى بالاجرة رهنا  
فهو باطل وان ضاع في يد مالك لم يكن عليها فيه ضمان لان الاجارة بالحملة  
والاجرة مضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلة شيء مضمون كان باطلا  
انتهى **قوله** لان المبيع غير مضمون على المشتري هذا لفظ الهداية الى الشفيع  
الا يرى ان المبيع اذا هلك لا يلزم للمشتري ضمان كذا في غاية البيان وقد  
ذكر صدر الشريعة للمصلحة صورتيين حيث قال بان رهن البايع  
او المشتري شيئا عند الشفيع لم يدر بالشفيع انتهى وفي بعض نسخ  
الهداية يحتمل وجهان احدهما ان الشفيع اذا سلم الشفيع بطل المشتري  
بالرهن حتى لا يرجع عن التسليم والثاني ان الشفيع اذا طلب الشفيع وقضى  
القاضي بها فطالب الشفيع المشتري بالرهن بالدرك المشفوع انتهى **قوله**  
وقصاص مطلقا أي في نفس ومادونها بان وجب عليه القصاص من رهن  
شيئا لئلا يمنع عن القصاص كذا قال صدر الشريعة **قوله** فانه اذا هلك  
لا يضمن احد منكما او قيمة لقوله لان الضمان ليس بواجب فانه اذا  
هلك العين لم يضمن البايع شيئا كما في الهداية كما ان حمله على المالك  
كما يحى منه **قوله** بغير هذا الاعتبار يستجوه بالعين المضمونة بنوعها  
فاذا اضر المشتري به رهنا فملك هلك بوزن شيء كما لم يفسد كذا في غاية  
البيان **قوله** فكانه من قبيل المالك فانه وقوع ذلك القسم في صحة القسم  
الاخر وهو المضمونة بنفسها حيث قسموا الايمان في صحة الرهن بها  
عند عدم صحة الثلثة اقسام ليسوع المالك ههنا حيث اطلق  
على هذه العين ايضا المضمونة مع انها ليست بمضمونة اصلا لما وقع في صحة  
ذلك القسم ومقتضاه على ما هو المعبر في المالك قلت قال في الكفاية

في الكفاية وانما سمي مضمونا بغيره باعتبار سقوط الضمان ان لم يقبض وردة  
اذا قبض والافهوليس مضمون لان اذا هلك هلك على البايع فلا  
يجب عليه شيء كما اذا هلك المودعة انتهى ولعل هذا التوجيه اشبه بحمل  
على المالك وقول صاحب الدرر ولكنها تشبه المضمونة ربما يشترط حمل ذلك  
اولا **قوله** فملكه في يد المهرتين عليه قوله فملكه مرفوع مبتدأ قوله في يد المهرتين  
صفة وقوله عليه خبر المبتدأ على ما قرره صدر الشريعة والهالك على وزن فعول  
الهالك **قوله** وهلك الرهن في يد المهرتين أي قبل ان يقضه الفاعل كما مر  
في الكافي فيجب تسليم الالف الى الرهن قال في الكافي لان الموعود جعل لموجود  
باعتبار حاجته فكان الرهن حاصلا بعد القبض حكما اذا الظاهر ان الحلف لا يجوز  
في الوعد فكان مقتضيا الى الوجود غالباً بل كان ما ويا او اقل اي ان كان  
الدين الموعود مثل الرهن قيمة يرد المهرتين الموعود وكذا ان كان الدين الموعود  
مثل الرهن قيمة يرد المهرتين الموعود وكذا ان كان في الرهن فضل يملك  
الفضل امانة كذا في غاية البيان ثم ان قول صاحب الدرر اذا لم يكن الدين  
اكثر من قيمة الرهن مع ما قرره في شرحه موافق لكلام صدر الشريعة الاتقان  
وان كان كلام صاحب الهداية مطلقا غير مقيد بذلك **قوله** حتى اذا كان اكثر  
اي ان كان الدين الموعود اكثر من قيمة الرهن ولا يرد الزيادة كذا في غاية البيان  
**قوله** فثبت الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر من ان الاستيفاء  
بالمالية اما العين امانة كذا في شرح الهداية للاتقان **قوله** فان هلك اي الرهن  
برأس المال ونقص الصرف ثم العقد كان لا بد له من ان يثبت الهلاك بان يكون  
قبل الافتراق كما في متن الكافي وغيره ليصح التقابل مع قوله وان افتراق قبل  
نقد وهلك فانه مقصود في هذا المقام لا محالة **قوله** وان افتراق قبل نقد وهلك  
بطل كذا في الوقاية اي قبل نقد المهرتين وقبل هلاك الرهن كما مر في صدر الشريعة  
ولفظ الهداية وان افتراق قبل هلاك الرهن بطلا **قوله** لغوات القبض حقيقة وحكما  
اما حقيقة فظاهر واما حكما فلان المهرتين انما يصير قابضا بالهلاك والهلاك  
والوجود بعد التفرق كذا في غاية البيان **قوله** فان هلك اي الرهن ثم العقد  
لفظ الهداية وان هلك الرهن بالمسلم فبطل السلم بهلاكه ومعناه انه يصير  
مستوفيا للمسلم فيه فلم يسبق التسليم انتهى كما في الاتقان وهذا ليس على إطلاقه



لانه انما يصير متوقفاً للمسلم فيه اذا كان في الرهن وقابله اما اذا كان الرهن قبل  
فلا انتهى **قوله** وان نسخ اى تعدل المبيع قال صدر الشريفة اى اذا كان شي  
مرهوناً بالمسلم فيه ثم نسخ عقد المسلم فمطوره من باليد اى يكون له السلم  
ان يحبس الرهن حتى يقضى رأس المال كذا قال صدر الشريفة بوجه يكون رهناً  
بقيمته لان المبدل حكم المبدل كذا في الكافي **قوله** وهلك رهنه بعد الفسخ يهلك  
اى بالمسلم فيه يعنى اذا رهن المسلم اليه عند رب السلم شيئاً بالمسلم فيه ثم  
فسخه فمهلك الرهن في يد رب السلم فمهلكه يكون بالمسلم فيه اى يكون  
عند رب السلم ان يؤدى الى المبيع مقدار الطعام المسلم فيه لانه اذا هلك  
الرهن صار كانه رب السلم استوفى المبيع لانه لم يرد منه ثم يستوفى بقدر  
بالمهلك فصار كانه رب السلم استوفى المبيع فمسخ العقد فعلى رب السلم  
اداء المبيع الى المسلم اليه على ما ذكره صدر الشريفة **قوله** والوصى كالاب يعنى  
اذا رهن الوصى متاعاً لليتيم بدينه **قوله** ان اقر ان لاديين الضيم في اقر لليتيم  
ولم يذكر في الفقه ولو قال ان تكاد قال لاديين كما في الهداية وغيره كان اصوب  
وقد جرى على ذلك في الشرح **قوله** فالرهن مضمون اى ان يهلك في بيع  
بعد ذلك كان على المهرتين ان يرد على الراهن فاصالة عليه لان الارثما حصل  
بدون مضمون اى ان يهلك في بيع بعد ذلك كان على المهرتين ان يرد على الراهن  
فاصالة عليه لان الارثما حصل بدون مضمون على الراهن من حيث الظاهر  
فانما لو اقتضا الى القاضى قبل ان يتصادق على ما تصادق عليه فان التمس  
يجزى المهر على ايقاعه وذلك كذا في بعض شروح الهداية ثم انه يروى عن ابي يوسف  
خلاف في الحكم المذكور على ما ذكره صاحب الهداية والاصل في هذه المسائل ما مر  
في اول كتاب الرهن حيث قال لان الدين وجب ظاهراً وهو كاف لانه  
اكثر من دين موقوف **قوله** متعلق ببيع ولا يذهب عليك ان الاقتصار عليه قصور  
والصواب يبرهن ويظهر **قوله** حال كون الرهن والكفيل معنيين كان لا بد  
منه وضع هذه المسئلة بتحديد الكفيل بالحضور في المجلس والقبول كما في الهداية  
وقد اهل به صاحب الدرر **قوله** فاذا كان الكفيل في اشارة الى فائز بتحديد  
الكفيل بالماخر معنيين قال صدر الشريفة وانما قال بعينها لانه لو لم يكن الرهن  
او الكفيل معنيين ببيع انتهى وهو اوضح واحصر مما في الدرر **قوله** وفيها

وفيها يؤتمم كل في نوبة كالعقد في حق الاخر شر ان ارتهان واحدهما  
باق ما لم يصل الرهن اما الراهن كذا في العناية **قوله** بطل حجة كل من شخصين  
في قال الرتبى هذا اذا لم يورثا فان ارثا كان صاحب التاريخ الاقدم اول  
لانه اشبه في وقت لا يباين فيه احد وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان  
صاحب اليد اول انتهى **قوله** يعنى اذا قام كل واحد من رجلين على رجل انه رهنة  
عبد الذي في بين وقبضة وحاصل رجل في بين عبد فادعاه رجلاً كل واحد منهما  
يقول الذي اليد رهنتني بالف درهم وقبضته منك واقام البينة على ما عيها  
فهو باطل كذا في العناية **قوله** فتعين التها تراى تها تر البنتين لتعذر العمل  
بهما **قوله** والرهن معهما ذكر الرتبى ان هذا القيد وقع اتفاقاً حتى لو لم يكن  
كذلك وانبت كل واحد منهما الرهن والقبض كان الحكم كذلك ولهذا لم يذكر  
في المسئلة او **باب** وضع الرهن عند رجل **قوله** قال في العناية ولما ادعاه  
هنا من رضى الراهن والمهرتين بوضع الرهن في بين ورضيا بسبب الرهن عند رجل  
الاجل انتهى **قوله** لم يغزل بالغزل اى لا يغزل الراهن ولا يغزل المهرتين كما يظهر  
من الهداية **قوله** الا يموت الوكيل لا يذهب عليك ما في عبارة الركاز فان صورة  
موت الوكيل ليست من الانوال لا محالة فلا يصح الاستثناء المذكور ولو لم يهداية  
وان مات الوكيل انقضت الوكالة **قوله** حنيفة يكرهها لرفع الضرر فان الوكيل  
اعتمد عليه وغاب فلو لم يحاصم بغير الوكيل ويضعه ذكره صدر الشريفة **قوله**  
ولو وكل بالبيع مطلقاً ثم نهاه عنه النسيئة لم يرد كذا في الكافي قلت لم يجب  
في الكافي لانه هذا المقام ولا غيره بل في مساره الكتب ايضا مما عدا ناعى ان  
بالجمل غير ظاهراً **قوله** وان لم يقبض اى وان لم يقبض بعد كما في عبارة الهداية  
وان وصيلة **قوله** فمهلكك الثمن اى بان نوى في المشتري بان مات مقلع  
او بعد ان قبضه الوكيل كذا في شروح الهداية **قوله** ان قبض الثمن اى حتى قبض  
المهرتين الثمن بمقابلة دينه كذا في بعض شروح الهداية **قوله** اى البيع القبض  
اراد بالقبض استيفاء الرهن بدينه كما في بعض شروح الهداية **قوله** فلا يرجع  
المهرتين على العدل بدينه كان الصواب ان يقول على الراهن كما افصح عنه الاقوال  
حيث ارجع الضيم المجرور في قول صاحب الدرر فلا يرجع المهرتين عليه سى اخيه  
الى الراهن فيمكن هذا عملاً في الصورة الثانية ورجع المهرتين على رهنه



بدنه كيف لا وموافق الكلام على استيفاء المهرتين الثمن من العول وعدم خروجه  
من بين بعد فلا يظهر لوجع المهرتين بالذي على العول وجه صحة **قوله** لم يرجع على  
القابض بل يرجع على الموكل كذا في شروح الهداية **قوله** لان كلامهما متعارف جواب  
بالسليم او بالقبض **قوله** بالسليم ناظر الى الرهن **قوله** او بالقبض ناظر الى المهر  
**باب التفرغ والنية في الرهن** **قوله** فيتوقف على اجارة الاقتضار على تصور  
لا تخفى والصواب ان يضم اليه وقضاء الرهن كما سيظهر من التمسك **قوله** وانتم  
رهن اقتفى في هذه الترتيبات صاحب الوقاية ولا يذهب عليك ان اساس  
لكون الثمن رهنا بالصورة الثانية كما يظهر من تقرير كلامه في الشرح فكان  
الواجب تقديم عليها ليتضح اختصاصه بالصورة الاولى وانما تخرج ذلك  
تويلا على قوة القرينة **قوله** اي المهرتين عقد الرهن كذا في النسخ والصواب  
الموافق للكلام الزيلعي وغيره عقد البيع **قوله** فلو اجازته اي اجاز المهرتين البيع  
اكتفى وضع المسئلة على ذلك موافق لما في الهداية وكان ذلك لا تصدق التوطئة  
لذكر الفرق الآتية ولفظ الكافي في زيل البيوع الاول ان اجازته وجاز البيع الثاني  
ان اجازته انتهى **قوله** اي صحت التفرقات من البيع وغيره الصواب الموافق  
للهداية وشروطه بيا التفرقات بالاجارة والرهن والجهة من غيره فان  
جواب المسئلة ما ذكره ان اقتصر على اجازة غير البيع على ما يظهر من شروح الهداية  
ثم ان المراد اجازته كل واحد منها وحده فيكون صورة المسئلة ثلثا **قوله**  
جاز الاول هو البيع اي جاز البيع وان جاز غيره كما قرره في شروح الهداية ثم  
انه لو قال جاز البيع كما وقع في عبارة الهداية كان عبارة متنة بعد من الاستنباه  
والفرق بين المسلمين في مبتداء خبره قوله فيما سيجي ان المهرتين فائتق في  
البيع اي يعني ان المهرتين في خطم البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببدله فيصح تعيينه لتعلق  
قائده كذا في الهداية ومنه كون المهرتين في خطم البيع الثاني هو زيادة الثمن في  
البيع الثاني دون الاول **قوله** سوى البيع لا يذهب عليك ان قوله بعد البيع يعني في هذا  
الاستثناء مع وجود الاجارة في الكل الموافق لسبب كلامه ان يحمل الكل ههنا  
على كل واحد من البيع والاجارة والرهن والجهة من غيره كما بينهما في عليه لكن  
الصواب الموافق للكلام التوم تخصيصه بغير البيع من تلك التفرقات كما تحققت  
**قوله** فان كان منها فضل ردة اي ردة على الرهن **قوله** وفي اقيته سمي

سمي في كل الدين سواء كان الدين اقل او اكثر من القيمة بخلاف الحق حيث سمي  
في الاول من الدين وجه القيمة وهذا اذا كان الرهن للمدبر والمستولدة معسر  
واما اذا كان مؤجرا فيضمن قيمتها على التوفصيل الذي ذكرناه في الحق **قوله**  
بلا رجوع على سببه الضمير الى كل من المدبر والمستولدة اي لا يرجع المدبر و  
المستولدة بما يؤذيان على الموكل بعد رده لانهما ادبارهما مال الموكل والمفتق  
يرجع لانه ادنى ملكه وهو مضطر كذا في الهداية وشروطه **قوله** واجبي انفسه ضمير  
المهرتين اي المهرتين هو الحكم **قوله** فيأخذ منه او قيمة اي قيمة الرهن يوم الاستهلاك  
لا يوم قبض الرهن هذا اذا كان المستهلك اجنبيا واما اذا كان المستهلك  
من المهرتين او هلك بدون الاستهلاك فيغير قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك  
كذا في الهداية وبعض شروطه ثم ان عبارة الهداية وعن الواجب على هذا  
المستهلك قيمة يوم هلكه بالاعتذار على ذكر القيمة فليست بر **قوله** او اصرها  
بان صاحبها اخذ اي اجنبيا كما وقع في عبارة الهداية **قوله** لان لكل منهما حقا  
محرما فانه اي في الرهن حق للمهرتين في الرقبة وحق للمهرتين في اليد كذا في  
غاية البيع والمراد بالحق المحترم ما يكون غيره ممنوعا في ابطاله ذكره صاحب  
النهاية في هذا الباب **قوله** والضمان ليس من لوازم الرهن قطعا  
جواب عن اشكال وهو ان يقال كيف يمكن القول ببقاء الرهن وان لم يبق  
مضمونا كذا في شرح الهداية لتأخر الشريعة **قوله** فلا ينفذ باجارة غيره  
اراد بغير المالك الخاص واراد باجارة اي صلة بفعله حيث رهن **قوله**  
وان كان الرهن عارية اي في هذه الصورة كما في الصورة الثانية فاما  
صح عطف اصرها على الاخرى باعتبار ان في الثانية استعارة دون الاولى  
**قوله** اي في صورتى الاذن والاستعارة وكذا قوله لعلم متعلق بكلمة الصورتين  
لان الجملة فيها لا تعنى الى المنازعة لان مبناها على التوسعة والمباحية  
ولهذا الاستعارة رداية مطلقا لانه يركب ويركب غيره وله ان يحمل شيئا  
اخر عطف بالطلاق اللفظ كذا في غاية البيان **قوله** يرجع عليه اي ليرجع  
الموثر على المستعير بالكثر كما يظهر من لفظ الكافي **قوله** ولو رهن باقل منه  
هلك الباقي امانة اي عبارة الكافي فاذا رهنه باقل ففقد الهلاك انما  
يرجع المعير على المستعير بذلك القدر ولم يحصل عرضه انتهى **قوله** ان خالف



المعبر المستعبر الذي يقتضيه المعنى كون المستعبر فوقاً على الفاعلة والمنصوب  
على المفعولية فتوضى الترتيب الطبعي تعويلاً على القرينة ولو عكس وقال  
وحالف المستعبر المعبر كان أصوب **قوله** ضمنه أي المستعبر كج بالنصب  
تفسير يرجع الضم المنصوب فهو من الشر **قوله** المعبر المراد به هو من فوع  
على أنه فاعل للفعل المذكور ولعله لو قال في المتن ضمنه المعبر ثم قال في الشر  
أي ضمن المعبر المستعبر كان كلامه العدم في الاشتباه والاضحى الاظهر قول صاحب  
الوقاية ضمن المعبر مستورة **قوله** ويتم الرهن أي يتم عقد الرهن بينه وبين المرتهن  
كذلك الهداية **قوله** وباقيته أي باقي دينه على المرتهن للرهن ونقص المستعبر  
قدراً ما أوفاه من الدين كذا في الهداية ليس للمرتهن أن يمنع الذي يظهر أن يكون  
هنا من المتن وأن كان النسخ على كونه من الشر **قوله** لأنه إن كان أكثر  
من القيمة يكون له بيان إذا كانت قيمة الرهن الفافر منه بالفين فما فاقه  
الملك يرجع بقدر ما يملك الدين به وهو الألف ولا يرجع بأكثر من الألف لأنه  
لو هلك الرهن لم يضمن المرتهن للمعبر أكثر من ذلك فكذلك إذا افترس كان مبرراً  
بالزيادة كذا في الكفاية وقال في العناية مع قول صاحب الهداية أن يرجع بما أدى  
إذا كان ما أداه بقدر الدين لا ما هو أكثر منه من قيمة الثوب انتهى وكانها جعلت قول  
صاحب الهداية ولو كانت قيمة مثل الدين حيث وضع المسئلة فمساوى الدين  
بالقيمة أكثر من هذه الصورة فقط ولم يتفرضا للاحتراز به عن عكس ما يكون  
الدين أقل من القيمة ولم يجده أيضاً كلام غيرهما من الشرح وخبر وصاحب الدرر له  
أن شرح تاج الشريعة فبره بلا مربة **قوله** فلا يجبر المرتهن على تسليم لأن الزيادة  
أمانة من جانب المرتهن كذا قيل **قوله** وجباية الرهن عليهما وعلى ما نهى به عن ذلك جيفة  
وقال أبو يوسف وجب جباية على المرتهن معتبرة كذا في الهداية **قوله** وكان قول  
وأما الموجل فقد أحاله صاحب غاية البيان إلى كلام سبق منه فقلنا نحن فحقه الكرمي  
وحاصله أنه لو استهلك المرتهن والدين إلى أجل ثم قيمته الرهن فكانت في يده جفا  
إلى أن يحل الدين وحسب من الدين ومثل له في الصفه قبض المرتهن فحقه منها  
فإن بقي شيء من القيمة كان للمرتهن انتهى **قوله** والمراد بالجباية على النفس ما وجب  
على أي المراد من قوله جباية الرهن عليهما هو جباية النفس أو دونها والمراد  
بجباية النفس ههنا ما يوجب المال دون القصاص كذا قيل **قوله** فلا يفيد

فلا يفيد وجوب الضمان لفظ الهداية وجوب الضمان له ولا بد منه لتقابل قول عليه  
فيما سبق **قوله** فصارت قيمة مائة أي رخصت قيمة المائة بالنقصان في  
الشيء كما يظهر من الهداية **قوله** أي باع المرتهن القيد أي العبد الذي يبدل  
الفا وكان رهناً بالف كما وضع المسئلة السابقة وعليه قوله في الشرح  
وهو تسحية والمراد بيع المرتهن العبد بامر الراهن بالمائة بعد أن صار قيمة  
مائة كما قاله صدر الشريعة وحرمي عليه الاتخاذ وصاحب الدرر اعتمد في ترك  
هذا التعبد على سباق الكلام رجوع بما بقي لأن الدين لم يسقط بنقص السعر  
لأن نقصان السعر ليس هلاكاً لاحتمال العود على ما كان وإذا كان الدين  
باقياً وقدم الراهن أن يبيع بمائة يكون الباقي في ذمته كما قرر صدر الشريعة  
**قوله** لأن الراهن إذا باع صار كأنه استرده في لفظ الهداية لأنه لا باع بادن  
الراهن صار كأنه استرده إلى أخيه انتهى وخبره صاحب الدرر لا ما  
ترى فوقع ما وقع وأما توجيه بيع الراهن بالأذن بالبيع فيما يجبه الطبع السليم  
قبله أي عبد أو موهون **قوله** فكذلك أي الرهن بكل دينه وهو الألف هنا  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد هو بالجباية أن شأ أفكلك جميع الدين وإن شأ  
سلم العبد ففوع إلى المرتهن بما قاله وقال زفر يصير رهناً بمائة كذا في الهداية  
**قوله** لأن العبد الباقي قائم مقام الأول إلى الجاود وما كان في الهداية ثم إن الوقف  
في النسخ لفظ الباقي من القاء والموافق للهداية وغيره أن يكون العبا رة  
الشيء كما هو الموافق للدرية أيضاً **قوله** فصار كأن الأول قائم وتراجع شؤره  
ولو كان الأول قائماً وتراجع شؤره لم يسقط شيء من الدين عندنا فكذلك  
إذا قام المدفوع مقامه كذا في الكافي **قوله** يعني رهن رجل رجلاً عبد أئمة  
الف درهم أو أقل منه لا يذهب عليك أن يكون الرهن بالف درهم أو أقل  
منه غير فيما سبق حتى يصح أخذه في تفسير هذه المسئلة على أن تعبد المسئلة  
فيما سبق بقوله أن لم يكن أكثر من قيمة يعني في تعبد ما ههنا يكون الرهن  
بالف درهم أو أقل وكذا قوله فيما سبق ودينه مستوفى لرغبة مستوفى عنه  
بما سبق يعني في آخر المسئلة **قوله** فيقال للمرتهن أخذ العبد في عانة  
البيان فقلنا غنى القيد وري وإنما ابتدأ في الجباية بالمرتهن لأننا لو خاطبنا الراهن  
بالجباية لجاز أن يجار الرهن فيمنعه المرتهن من ذلك لأن من حقه أن يقول أنا



أقضى حتى أصل الرهن فذلك وجبت البداية به في الخطاب فاذا أدى فقط سقط  
 الجناية عن رتبة العبد في انتهى كلامه **قوله** لأن العبد كله مضمون وجناية المضمون  
 كجناية الضامن كذا في غاية البيان نقل عن القذوري وقد علقه صاحب الهداية  
 وصاحب الكافي بأن الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اصطلاحها انتهى **قوله**  
 فسقط الدين فان اختار الرهن سقط دينه لأن العبد استحق بسبب كان في يدهم  
 فسقط الدين كالمهلك وكذلك ان أدى لأنه استحق عليه بدل العبد واستحقاق  
 المبدل كذا في العبد فانه لا يتنظم صورة الرهن ومع قوله وبطل الرهن بطل الرهن  
 في العبد وجميع ذلك لفظ الكرمي على ما نقله الاتفاق في غاية البيان **قوله** وانما اذا  
 فسقط منه الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي فكان العبد رهنا بما بقي  
 كذا في الهداية **قوله** مات الرهن باع وصية الرهن في اي باذن المهرتين كما قال  
 صدر الشريعة **قوله** اي نصب القاضي بيان للنائب فان الفعل التبعي صفة  
 المفعول وكان الحسن تقدم هذا التفسير على قوله ليس هو **فصل في رهن**  
**قيمة عشرة بها قوله** لأنه يصدر ان يعود بالتخلل وهذا لأن العقد وقع صحيحا  
 فاذا تخلف فقد ركن بالتخلل يعود العقد صحيحا العود كمالية المتعومة فيها وزوال  
 المفد كذا قال الزبيدي والضيمر لأنه يعود إلى الرهن وكذا في يعود إلى يصدر  
 ان يعود صحيحا **قوله** قيل ويعود ايضا بالبيع يعني من حيث انما يمنع مسألة  
 البيع ويقول يعود البيع كذا في الهداية اي يأخذ الجدة برهنهم ان شاء كذا في بعض  
 شروحه **قوله** صار له حصته من الثمن حتى لو استحقه حتى يرجع بحصته من الثمن  
 ولو وجد له عيبا تمكن من رده بالبيع كذا قرره الجبازي **قوله** ويسقط منه الدين  
 حصته الاصل في قال صدر الشريعة كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم  
 القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفكاك خمسة فثلث العشرة حصته الاصل يسقط  
 وثلث العشرة حصته النماء فينفك به انتهى **قوله** مثل ان يرهض ثوبا بعشرة  
 يادى عشرة كذا في النسخ فقوله بعشرة متعلق بفعل الرهن وقوله  
 يادى عشرة صفة قوله ثوبا وكان الواجب عليه تقديم تلك الصفة الى جنب  
 موصوفها على ان التعرض بقيمة الثوب مما لا يدخل له في وضع المسئلة فلو قال مثلي  
 ان يرهض ثوبا بعشرة كان احصوا صواب **قوله** لا الدين اي لا يجوز الزيادة  
 في الدين ولا يصير الرهن رهنا بها وهذا عند ابا حنيفة وحجده وقال ابو يوسف

بصد

ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر والشافعي لا يجوز في الدين والرهن  
 كذا في الهداية **قوله** اذا كان الزيادة في المعقود عليه والمعقود به الاول عبارة  
 عن المبيع والثاني عبارة عن الثمن **قوله** اما كونها غير معقود عليه فظاهر وانما  
 كونها كذا في النسخ والصواب من جهة اللفظ والمعنى تذكر الضمين ارجاها  
 الى الدين **قوله** لأنه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا ينبغي بغير لفظ صاحب الهداية  
 ولا ينبغي محبوسا بعينه فغيره صاحب الدرر الى ما ترى ولا يذهب عليك ما في فيه  
 من الركاكة **قوله** فان رهن عدا بوى الفاضل وضع المسئلة على ان يكون الدين  
 ايضا الفاضل كان الواجب عليه ان يقول رهن عدا بوى الفاضل كما وقع في  
 لفظ الهداية والكنزة وقد فانه ذلك التقييد **قوله** فخرج مثله كجريد الاسترداد  
 الاول كذا في شروح الهداية **قوله** فلا يخرج عنه ما بقيا الا ينقص القبض لا يذهب  
 عليك ان الاستثناء المذكور هو مفرد الصواب صراحة كما وقع في عبارة الهداية  
**قوله** فاذا كان الاول في ضمانه لفظ الكافي فاذا لم يوجد الرد في الاول هنا في بيع  
 ومن ضرورة بقائه ان ثبت الثاني لأن الرهن لم يرض بجعلها رهنا وانما رضى  
 باصدها فاذا لم يخرج الاول من ضمان الرهن لم يتعلق بالثاني ضمان انتهى **قوله**  
 فاذا زال الاول اي برده كما وقع في لفظ الهداية وقد اورد في قوام الدين الاتفاق في  
 حق هذا المقام من التوضيح حيث قال في بيان قول صاحب الهداية حتى يجعل مكان الاول  
 وذلك لان تمام عيد الرهن لما كان بالتسليم الى المهرتين كانت تمام نقصه بالرد الى الرهن  
 فاذا لم يوجد في الاول رهنا كان امانة عند انتهى كلامه جعل امانة عمله مبرورا وسفيكورا  
**قوله** وبد الرهن بد استيفا كذا في نسخ هذا الكتاب والصواب بد الرهن بلفظ  
 كما وقع في عبارة الهداية وغيره **قوله** لأن الرهن تبرع كالهبة وقبض الامانة بنوب  
 عن قبض الهبة كذا في الهداية **قوله** وقيمة امانة عن قبض العين انتهى **قوله** ولحكم القاب  
 بعلية ذات وضويع العلة ههنا هو الارتمان والمعلول وجوب الضمان والصفان  
 القبض وكونه في مقابلة الدين كذا قرره الاكمل **قوله** او شرأوه غننا كذا لوقال اوريا  
 بالدين غننا وصالح عنه على كذا كان كلامه اسلم عن احتمال التملك في الضم  
 المذكور لأنه في بقاء كون المعطوف عليه قوله استوفاه ويكون المخرج للضمين  
 المرفوعين في الفعلين المذكور ايضا هو المهرتين بل التحمل **قوله** لأن نفس  
 الدين لا يسقط بالاستيفاء وما يدل عليه انه لو ابرأ رب الدين المديون



بعد الاداء ان يسترد ما ادى كذا في النهاية قال صاحب النهاية في علمه هذا  
التعليل لقيام كوجب هو الدين او ينقل الذمة لان الدين تنقضي بانقضاء  
لا باختيارها ثم ان قول صاحب الدرر وكيفية زيادة مفسدة لان جميع ما ذكرنا  
الى الاستيفاء ليس الا **اول** لكن الاستثناء يتعدى اي ثانيا كما في شرح الطحاوي  
**ول** لانه تعقيب مطالبة من له طلب الدين عين ذمته طلب الدين  
عين ما ادى به الدين فلا ينقطع المطالبة من الجاهل كما قرر والضمير في لانه الاستيفاء  
ومعقب من الافعال وهو عبارة الهداية **ول** فاذا هلك الرهن يقر الاستيفاء  
الاول اي اذا هلك الرهن يقر الاستيفاء للكمي فانقضى الاستيفاء الثاني  
الحقيقي والا يكرر الاستيفاء كذا في الكفاية **ول** وبطلت كحواله لانه لم يبق المطالبة  
بهلاك الرهن لتقرر الاستيفاء كذا في الكفاية **كتاب الموصوب** **ول** اورد  
عقب كتاب الرهن لان في الاول كذا اراد بالاول ما ذكر في الكتاب والاول  
الرهن ثم اورد بالثاني الغصب **ول** هو بمنزلة الجنس في عبارة ما ذكر في الكتاب  
تليج الى ان به ايضا حصل الاحتراز عن بعض الاشياء كالمنته على ما افصح من صدره  
فهو ليس بجنس حقيقة **ول** متقوم احتراز عن كذا في اكثر المتون والشروح  
وهو محل ندر بعد فان الغصب خبر في مال الكافر لا محالة فما الداعي الى ارجاء  
عن تقرير الغصب ولعل الصواب ان يقال عن خبر المسم كما بان عنه عبارة  
صدر الشرح **ول** وفيه اي لو لم يعلم بان ظن ان المأخوذ ماله او شئ عينا  
ثم ظهر استحقاقه كذا في الكافي **ول** الاخير ان ان يرد على سبيل البدل ولو قال  
احد الاخرين كان اوضح **ول** ويجب المثل في المثل لفظ اكثر ويجب مثله ان  
هلك وهو منقول قال الزبلي في شرحه اي يجب عليه مثل المخصوص ان كان  
مثليا وهلك عند انقضاء كلام صاحب الدرر خالف في تخصيص ذلك بصورة  
الهلاك **ول** والمراد بالمثل ما يوجد له مثل في الاسواق لا في بيوت الاكابر  
كذا في شرح الهداية لانه الشرح **ول** لانه يوسف انه لا انقطع  
التحريم مما لا مثل له يجب قيمته يوم غصبه بالاتفاق **ول** يوم انقضاء السبب  
وهو الغصب والضمير في لانه الى ذلك السبب **ول** ولا بد حنفية لانه ان  
التفعل كذا اي التفعل الى القيمة يرد ان المثل هو الواجب بالغصب وهو  
باق في ذمته ما لم يقض القاضى بالقيمة كما يظهر من سياق كلام الزبلي **ول**

89  
**ول** وبقي القاضى كذا اي انما ينقل الى القيمة بالقضاء حتى لا يعود الى المثل  
لوجوده بعد ذلك كما قاله الزبلي **ول** فيعتبر قيمة كذا مربوط بقوله لا يثبت  
بغيره الا انقطاع **ول** فيما فعل ويجوز النقل والتحويل واحدا كما في قوله تعالى  
فيمنوس قنوط كذا في غاية البيان ولقد اصاب صاحب الدرر في ان يجعل  
احدهما في لائق والاخر معطوفا عليه وفي حكم الشرح **ول** فلو اخذنا  
كذا قال في غاية البيان اختلف عبارات مشايخنا في غصب الدرر والعقار على  
مذهب ابي حنيفة وابي يوسف فقال بعضهم يتحقق فيها الغصب ولكن لا على  
وجه يوجب الضمان واليه مال القدوري وقال بعضهم لا يتحقق اصلا واليه  
مال اكثر المشايخ انتهى فقول صاحب الدرر في بدر المسئلة اخذ وقوله في اخرها  
لاننا نسترط وهو الغصب بنا كلامه على قول اكثر المشايخ في هذا صوابه  
والوقاية والكنز فان كلامهم على الاقتفاء اثر القدوري في هذه المسئلة بلفظ  
الغصب بناء على ذلك **ول** قيل الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم لعل نقل  
هذا الكلام من عماد الدين ههنا يمس المسئلة الا انه للمسئلة التي يبيع  
اي الاصح ليس عدم الضمان في غصب العقار مطلقا كما هو حكم المسئلة التي  
بل فيما اذا لم يكن مع الغصب اخذ وتسليم واما اذا كان مع اخذ وتسليم فيضم  
ثم ان الضمير في انه بل فيما اذا لم يكن مع الغصب اخذ وتسليم واما اذا كان  
مع اخذ وتسليم فيضم ثم ان الضمير في انه بل العقار ويضمن على تسليمه المفعول  
**ول** كان ضامنا بالاتفاق فيه نظر الا يرى ان الامام علا الدين العالم به  
العقار وقال في طريقه الخلاف اذا وقع عنه انك عقارا فنجي نحن عند ابي حنيفة  
لا يضمن كذا في غاية البيان الا ان يدعى كونه من الرواية شاذة **ول** العبارة  
الصادرة عن المشايخ ههنا ما ذكرنا لكن العبارة المذكورة انما سبقت  
في عبارة الهداية عن انما لفظ القدوري ولذا قال ويدخل فيما قاله كذا  
في نقل كلامه **ول** وبما في شرح الهداية وغيرهم الفعل بالهدم والكنز  
بالسكني المخصوصة واما في تفسير الفعل بالهدم صرحا فهو صاحب الكافي لكنه لم يصرح  
لا اريد بالسكني بل انقصر في تفسيره بالنقص بالكنز على ان الانهدام سكناه واما في  
حمل الشئ على السكني المخصوصة على ما قرره فهم صاحب النهاية وصاحب الكفاية  
وصاحب العناية **ول** والسكني المخصوصة السكني اسم على ما ذكر في القاموس



ومثل ههنا الالف يجعل الاسم مؤنثا لفظيا على ما صرح به الرضا في بحث التانيث  
ولذلك وصفه بالمؤنث **قوله** يعمل بفضي الاله اندام البناء كالحداثة والقصة  
قال في الكفاية بان كان عمله القصة او الحداثة فوضعه اجدار برك او اندام  
كان مضمونا عليه **قوله** حتى قالوا في شرح قول الهداية ويدخل فيما قاله قال  
في غاية البيان وانما دخل اندام الدار بسبب كنهه وفعله فيما قاله القذوري وهو  
قوله وما نقص منه بفعله وسكنه وضمه في قوله جميعا لان اندام سبب كنهه  
لفقدان فمهما فعل الفاعل فبضمه في قوله جميعا انتهى قلت ويظهر من كلامه  
ان اخذ ما ذكره في عبارة القذوري انما هو مضمونه بالسببية الداخلة على لفظ  
سكنه بحكم العطف ويتفرع عليه كون السكنى في عبارة القذوري السكنى  
المخصوصة فلا يكون في عبارة قصور وانما اراد صاحب الهداية ببالامه تفسيره  
ثم انه ينبغي ان يكون مراد صاحب الهداية بقوله ويدخل فيما قاله اذا اندم الوار  
سكنه وعمله انزل تدخل هذه الصورة فيما قاله القذوري من ضابطة الضمان  
لا صورة اندام الدار سكنه فقط فانها لا تدخل فيه وحكمها مغاير حكم المسئلة حيث  
لا يضمن فيها ولعل فهم هذا المقام على ذلك المنوال من غناية الله سبحانه بوضوح عبادة  
وعند حقيقة الحال **قوله** لا سكنه وعمله كذا وقع عبارة صاحب الهداية ولعله لو قيل  
لا عمل كان اخيرا واظهر **قوله** فقال وما نقص بفعله كما ضمن ما نقص بسكنه وشرحه  
في قوله كنهه عينا ما اخذ صاحب الهداية من لفظ القذوري وهو عبارة  
العمل اذ لولا له لم يتحقق سببية للنقص **قوله** فلم عليه ان السكنى ان قيدت  
بالعمل الموهن لم يبق للسبب الاول اعني الهدم تعرض لا يذهب عليك ان دائرة  
التمثيل اوسع ولا يلزم من قوله كنهه وزرعه كون ما نقص بفعله من غير انما صحت  
لا يبقى تعرض للهدم وبالجمله فيه احتمالان احدهما ان يكون المراد بما نقص بفعله  
هو الهدم بخصوصه كما ذهب اليه شرح الهداية في لفظ القذوري ويكون النقص  
بالسكنى المخصوصة مسئلة اخرى شبه الضمان الثانية بالضم الاول او يكون  
المراد بما نقص بفعله ما نقص بتنظيم مسئلة السكنى المخصوص ايضا كما انه بتنظيم الهدم  
فيكون قوله كنهه مذكورا بطريق التمثيل على ان يكون من جزئيات مسئلة النقص  
بالفعل وعلى كل من الاحتمالين لا ورود ما اورد **قوله** فحصل له في مدة الاجارة  
ينقص سبب استقلاله بان عرض له مرض او يحاذيه كذا قال صاحب الهداية والاستقلال

والاستقلال اخذ الفعلة بالاجارة **قوله** وبيان للضمان في المنقول في اشارة  
الى وجه تكميلها ههنا بخلاف قوله وسكنه وقوله وزرعه **قوله** يعني اذا انقض  
شيء من قيمة المبيع كمال في الكافي فان المبيعة اذا اهورت في يد البائع لا يجب  
شيء في مقابلته ولكن يكبر المشتري بان يأخذ ما بكل الثمن او ينير كماله  
ضمان عذير وعلى الايمان لا على الاوصاف انتهى **قوله** وان لم يكن فيه تجر  
الملك بين اخذ القيمة في اراد بالقيمة قيمة المفوض في مكان الفوضي نعم  
المقصود على ما صرح به في العمادية وايضا المذكور فيها هو التجيز بين شيئين  
والثالث هو الرضا به فلا يذهب عليك في كلام صاحب الدرر من ان الحال المحل **قوله**  
فكان له ان يلزم الضمان كان للفاسد ان يلزم الضرر اللازم اذا اخذ المفوض  
في مكان الفوضي يوم المخصوصة فان فرض المسئلة على كون قيمة في بلد المخصوصة  
في اقل **قوله** ويطلبه بالقيمة لعل الصواب ويطلبه بالقيمة وله ان ينتظر  
كما سبق ذكرها فان في كلامه ما لا يخفى في تفكيك الضم وقد عرفت ان المراد بالقيمة ما اذا  
**قوله** فنقصه بالاستعمال كذا في النسخ والصواب للموافق لانه الهداية والكافي وغيرهما  
فنقصه بالاستعمال **قوله** لاستفادتها بيدل حيث كذا في النسخ والصواب للموافق  
لانه الهداية والكافي سبب حيث لا يرى في قوله وهو التعريف في مال الغير فانه التعريف  
سبب لا بد له ثم قال في الكافي والحكم ثبت مضافا الى سبب فلا بد من ثبوت اجتنابها  
بحكم ذلك السبب وسبيل منها النقص **قوله** او بالشر او بدرهم او بدينار  
اي من غصب الفاقا مشتري امة فباعها بالدينار ثم اشترى بالدينار امة فباعها  
بثلثة آلاف فانه يتصدق بكل الربح وهو الفان كذا في الهداية ثم ان عبارة  
صاحب الدرر في المتن موافقة لقول صاحب الهداية اشارة الى ان النقص  
انما يجب اذا اشترى بها وتقدمها انتهى ولفظ الكافي على قوله الاتقان انما  
الها وتقدمها وعليه بناء قول صاحب الدرر فيما سيجي فظاهر ههنا العبارة  
يرك على انه اراد به اذ اثارها وتقدمها ولعل ذلك لانه اشارة الى الدوم  
واخذ في الاستبراء بها فلا يخالف في العبارتين فيلزم **قوله** يعني ان المودع  
والفاسد اذا تصرف في الودعة او المفوض ورجع كمال الراتب فان كان  
ما يتبعين لا تحل له تناول منه قبل ضما القيمة ويعود على كل الاضمار اذ لا يرد  
القيمة وهو الرجوع المذكور ههنا فانه لا يطيب انتهى فيمكن ههنا على ذكره **قوله**



عند اب حنيفة لو ومحمد وعند اب يوسف لا يتصدق كذا في الكافي **و** كالعروض ونحوها  
اراد بنحو العروض الطوام كما صرح به في بعض نسخ الهداية **و** لان العقد يتعلق به  
هكذا عبارة الكافي وقال الرقي لان العقد يتعلق فيما يتعلق انتهى **و** في تنفيذ  
الرقبة في تفرع على قوله لان العقد يتعلق به **و** فظاهر هذه العبارة يدل على انه  
اراد به اذا اشترى رايها وتقدمها الصواب الموافق للهداية اذا اشترى بها وبقرتها  
كما في المتن **و** او اطلق ويعد منها اي لم يشتر اي شيء بل قال اشترى بالف درهم  
وتقدم دراهم العصب والوديعة وبه يظهر الفرق بين هذه الصورة المذكورة في المتن  
بقوله او بالشر او بدرهم الوديعة او العصب بخلاف هذه الصورة والاختلاف  
في حكمها مبني على ذلك **و** الا ان تأكيد بالنقد منها ليتحقق كذا في الهداية  
**و** وبه كان يفتي الامام ابو الليث هو قول الكوفي على ما صرح به صاحب الهداية  
**و** لان الفاضل فصوله في حق المال وان الفصول ان لا يكون  
شيء بعد اجازة مالك **و** لانه فصوله في حق ما له قد عرفت ان في الفصول  
ان لا يكون له شيء بعد اجازة مالك والضمير لانه للفاضل وعلى قول محمد في  
ثانيه بان الاجازة تنقضي فمضى وذكر في الثانية ان الفصول على قوله **و** لانه  
كالملك الظاهر لانه هو مالك اذا الكلام في استحاق الملك **و** اي رجل بالاشارة  
الى مفعول الفعل المذكور محذوف وفيه تنبيه على مرجع الضمير فيما سيجي في قوله فزال اسم  
**و** احتراز عما اذا خصت به فذكرها بيان حال قوله في المتن فزال اسم فلو كان  
اسقط قوله فزال اعظم منافعه البين كان احسن وكذا قول علي سيجي في  
آخر الكلام من كونه تأكيد **و** فان ملكه ملكها لم يزل بالرجح المحرر هذه العبارة  
مبسوطة من جهة شرح الهداية على وقوع جارية في حكم المسئلة حيث قال فزال ملك  
المفصوب منه عن ملك الفاضل وضمنا واما للموافق لعبارة صاحب الدرر فيما سيجي  
فان يقال فانما لا تدخل في ملك الفاضل بالفهم ان المراد بالندح المحرر وما يكون  
خاليا عن الطبع والنوى مثلاً وسيجي منه حكمه **و** حيث يقال ان لا يرد  
ذكر اكثر النسخ لهداية مع وثقة هبة وان كان لفظهم قاصراً عن افادة وقد  
اقدم صاحب الكفاية على ذكر ههنا وتبعه صاحب الدرر لا غناء عن نظم شيء آخر ثم انه  
اورده على ذلك بقوله مشبهة مع انها في الف المذمومة في حكم **و** ولم يقل اعظم  
منافعه اي في المتن كما قاله صاحب الهداية وصاحب الوقاية ثم ان من قال قصد قائل

قائل العبارة المذكورة تناوله كمنه اذا خصها به هو صاحب الكفاية بان قال الظ  
انه تأكيد لان قوله فزال اسمها يتناولها اذا اطلقت صارت دقيقاً لا صفة انتهى  
ثم ان قصد تناوله كمنه تاحج والمراد قصد انتظام الكلام ليس بهن المسئلة وذلك  
مع ملاحظة اسبق حكم الزوال على مضمون هذه العبارة ايضاً من جهة الوطف ثم انه  
اورده بعض الفضلاء على ما قاله صاحب الكفاية وتبعه فيه صاحب الدرر بان قال  
فيه ان الشاة اذا ارست بعد ذبحها او سلحها يذول اسم الشاة لا المنافع كما سيجي  
من المتن فالاولى ان يقال واعظم منافعها احتراز عما اذا خصت به  
فذكرها واربعاً قلت كلام ذلك الفاضل على ان يحل قول صاحب الهداية حتى  
زال اسمها ومفهوم منافعها على جميع القيد في كل صورة بخلاف ملك صاحب  
الكفاية وفيه بحث اما اولاً فلا عدم النقط حتى المال في المسئلة المذكورة  
ليس مبناه على عدم اعظم المنافع بعد ان اذنب بل على شيء آخر كما قرره صاحب  
الكفاية واما ثانياً فلان كلام صاحب الهداية صريح في ان العبرة ببقاء  
الاسم فقط انه يشتمل جميع الفصول المذكورة ومنها مسئلة غصب الشاة وفيما  
ذهب اليه ذلك القائل هم شيء آخر اليه من جهة عدم كفاية بقاء الاسم فيكون  
هذا محلاً للكلام ما اراد به صاحبه **و** كجعلها هربة ونحوها ومن هذا الوجه  
جعل كمنه بذراً وكذا على ما صرح به **و** ولا حاجة اليه لان قوله فزال  
اسم مفق عنه لانه يلزم اي يلزم زوال اعظم المنافع زوال الاسم لا النافع  
عنه فينفي عن ذكره وهو ما خذ من كلام صاحب الكفاية كما سبق نقلاً ولقد تناول  
زوال اسم اعظم المنافع في جميع الصور كما ادعاه صاحب الكفاية وتبعه فيه  
صاحب الدرر فحل توقف والاشتباه جمل على الغالب **و** وملك اي زوال ملك  
المفصوب منه عنها كذا في الهداية فيجب القيمة في الشاة اذا اطلقها او شواها  
على الفاضل وفي كمنه او طبعها المنحل وينزل ملك المفصوب منه على وجه لو ان  
المالك اخذ القيمة واراد اخذ النعم متوياً لم يكن له ذلك لان الملك قد زال كذا  
في الكفاية نقلاً عن الايضاح **و** اما المال فانه لا يثبت صفة متفوقة احترازاً  
عن غصب ديناً فان خذها لا ينقطع حق المالك لان الصفة في الاموال الربوية  
خير منقومة كذا في الكفاية **و** وفات اعظم المنافع اي المقاصد المتعلقة بغير  
الخط كما سبق منه **و** كان الرجحان في الذوات احوق منه في الحال قائمه بالذات



تابعه لا ينقطع حتى المالك بالشوى والطبخ لان الصنعة قائمة بذاتها وكل وجه  
العين ما كنته من وجه كذا في العناية قال صاحب التوضيح اذا تعارض وجود المهرج  
فما كان بالذات او في مكان في الحال اي التزجيج بالوصف كذا في قوله منه بالوجه  
العارض يقوم بالشئ بحسب امر خارج عنه انتهى **قوله** اما باده بده كان  
المناسب سباق كلامه ان يقول يقتضي بده **قوله** او تعين القاضي الرضا  
من المالك موجود في صورة الصورة ايضا لانه لا يقتضي الا بطله كما اشير اليه في  
الهداية **قوله** افاد الامر بالتصديق بزوال ملك المالك اي ببيان انه زائل  
ان الفاضل قد ملكه لان مال الغائب يحفظ عليه حينه اذا امكن ومنه بعد البيع  
اذا تعذر عليه حفظه حينه كذا في الكافي **قوله** وهي شجرة عظيم جدا ولا يثبت الا بال  
والهنا ويستعمل في ابواب الدور وبنائها وبها سائر كذا في الكافي وفي غاية البيان  
واعلم ان هذا الحكم الذي ذكره الله فيما اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة  
الساكنة واما اذا كانت قيمة الساكنة اكثر من قيمة البناء واما اذا كانت قيمة  
الساكنة اكثر من قيمة البناء فلم يزل مالكا حتى كذا في شرح الهداية نقلنا عن الترمذ  
**قوله** ان اخذت قيمتها الى قيمتها يوم الغصب كما ذكره الولولي في فتاواه **قوله**  
وضمن نقصانها يوجب هذه العبارة في الشرح غير معلومة بعلمه المتيقن والاصواب  
جعلها من المتيقن فيكون كلامه فيه موافقا لما في الهداية وهو ظاهر الرواية على ما مر  
حرة اي عليه ينبغي ما سبق منه حيث نسي قوله وكذا الوجه في جوابه بقوله وانما  
اخذ النوب وضمنه النقصان ثم قال في الفتاوى والواجب ان فيه خلافا وان هذا  
قول محمد وقوله هو ان المالك بالبيان ان شاء اخذ ما ولا شئ خيرا ما دان شأنا  
قيمة يوم الغصب وقول محمد اصح انتهى نقلنا عن الاتقان **قوله** وان كانت الدابة  
غير ما كثر اليه في ذكر صاحب الهداية بناء على ما سبق منه في سياق الكلام من ان  
حكم قطع يد الناقة والجور في حكم ذبحها ولم يسبق ذلك من صاحب الدرر في كلامه  
من زكاة عدم المناسبة لما قبله لا يخفى **قوله** وفوت بعضه وبعض تغداى بعض  
النوب المفضوب وبعض منافق ويبيع بغير بعضه وبعض المنفق على ما مر في  
الهداية **قوله** اي بالبناء والفرس الصواب بقلع البناء والفرس كما وقع في  
عبارة صدر الشريعة واذا عكس قلنا في صلبان بعض النوبة ولا يقال  
للفاضل قلع البناء ورد الارض كذا في النهاية **قوله** وسئل اي الغصب

اي الغاصب الضمير الى السوايق المملوكة باسم **فصل قوله** فان كان  
في قيمة الولد وفاء به جبر النقص بالولد وسيقطضها من الغاصب اي اذا رد لها رية  
وولدها لم يضمن الغاصب شيئا كذا في النهاية **قوله** فماتت عبارة الهداية و  
ماتت في نفاسها قال في النهاية قيد بالموت في نفاسها ليكون في اثر الولادة انتهى  
وقد حصل المستفاد لصاحب الدرر ببيان فاء التعقيب عن الصريح بذلك **قوله**  
ضمن قيمتها وهذا عند ابا حنيفة له وقال ابا يوسف المأنة اذا ماتت في نفاسها  
بعد ما ترة هكذا في غاية البيان نقلنا عن الجامع الصغير وهو اذ قيمتها يوم علق  
على ما صرح به في الهداية **قوله** فعلت بها اي في يد المالك **قوله** او وقت  
برايان كانت اجنابت خطا قوله بعد الرد متعلق بالفعلين على سبيل التنازع  
اي بعد رد ثمن المالك **قوله** يعني اذا رزى رجل مكرهه فيه ان حكم المسئلة  
واحد او كانت مكرهه او مطاع ذكره الاتقان نقلنا عن شرح جامع الصغير  
للمصدر الشريف ولو فظ الهداية ايضا مطلق ولم يجد هذا التقييد من جهة غيره  
فهو مطالب في ذلك بالفعل **قوله** فجلت اي اخذ الغاصب كما مر في الكافي قال  
في غاية البيان وانما قيد بالجل في زمانه اذا كان في الزوج او المولى فلا ضمان انتهى  
والتوصل فيه **قوله** رزى اي بامارة عجزا الى قال بعض العلماء من المسئلة في  
مذكورة في آخر كتاب الغصب في زيل مسئلة اخرى مرتبط بها فلا يصح تنفيع الا بمرئيه  
اليه ثم اوجه حتى يظهر لك ما في هذا التحريم من التفسير انتهى ولو فظ صاحب الكافي ولو انه  
او ولد فوله سبب رقيق وضمن بعضه انتهى اي لو غصبته من غاصبها على ما يظهر  
من سياق كلامه وابن هذا ما قاله صاحب الدرر **قوله** وقد مر معنا ههنا في كتاب الشربة  
في السكر فيما سبق بانتي من ما رطب نقلنا من الهداية والكافي ولم ينقض ههنا  
للمصنف ولا لغيره قال ههنا في الكافي السكر التي في ماء الرطب اذا اشربوا  
المصنف ما ذهبنا نصفه بالطبخ كذا في الكافي ثم قال وفي جواز بيع البارق وضمينه  
وهو المطبوخ اذ في طبعه عند ابا حنيفة له روايتان انتهى **قوله** ولو كان فعل جائزا  
في الهداية يعني اننا قلنا ضمان السكر والمصنف بالقيمة لا بالمثل لما في المسئلة يمنع  
عن ذلك ولكن لو اخذ المثل جاز لعدم سقوط المنقوم والمالية كذا في غاية البيان  
**قوله** والغنوى على قوطها لفظ الهداية قبل الغنوى في النقصان قوطها **قوله** كذا  
اي يضمن التي على قبل لفظ كذا لا وجه طاهرها كما لا يخفى لان التي على



انما يضمن لو سبي اخير حق كما هو جوابه انتهى قلت هذا اللفظ صدر الشرع بغيره  
والسهم في ذلك عليه **قوله** كان يقول له ارتقى ههنا الشجرة وانظر النخلة  
لناكلت الاوضح ان يقول في التمثيل لاكل نعم قد ذكر في العمادية ان الامام فاضل  
اقتى في هذه الصورة ايضا بانه ينبغي ان يضمن قيمته كل لانه استعمل في منفعة  
**كتاب الاكرام** **قوله** فلما يصرح ما قال في الوقاية هو قول بوقوع غيره فيفوت به  
رضاه او يغيره اختياره فان فيه وجوه قد يجاب عنه بان مراده فيفوت به رضاه  
ولا يغير اختياره بغيره المقابلة فلا يكون فيه جعل قسم شيئا **قوله**  
الا ترى انه مبرور وبين وخصه قال المزبلي والدليل عليه ان افعاله مترددة  
بين فرض وابطاح وخصه ويا ثم تارة ويوجب اخو كير افعال المكلفين  
في حالة الاختيار بحرمه عليه قتل النفس وقطع طريق الغير والزنا وبغض عليه  
ان يمنع من ذلك ونائب عليه ان يمنع ويباح له بالاكرام اكل الميتة وشرب  
الحمر ورهون له اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة واتلاف مال الغير واف الصوم  
واجتناب على الاحرام انتهى **قوله** في المبسوط اكد في الحبس الذي هو اكرام  
ما يجي يدخل فيه حبس ابية وابنه وكل ذي رحم محرم منه فانه في الاحتمال  
اكرامه ولا ينفذ بشي من التصرفات وان كان القياس يقتضيه صحة بيعه واقراره  
وهبة انتهى **قوله** والاضطرار يحصل بالاكرام المباح اي الاضطرار بالمعهوم  
من قوله تعالى الا ما اضطررتم كما قيل **قوله** فان عادوا فعداي ان اعدا الكفار  
الى الاكرام فعدا طمانينة القلب بالامان يعني فاشتب على الطمانينة كذا غاية  
البيان **قوله** وفرض ايضا اتلاف مال المسلم بان اكرامه رجل رجلا حتى يأخذ  
مال فلان فيدفعه اليه كذا في الاصل فعدا القدر في محضه **قوله** والاتلاف  
من هذا القبيل في هذا اللفظ الهداية بعينه قال صاحب معراج الدراية في تغييره  
اي من قبيل ان يصلح ان يغيره ويلقيه على مال الغير فيبلغه انتهى وقال في الغاية  
لان الاكرام يمكن ان يأخذ المكره ويلقيه على المال فيبلغه انتهى فوافق في بعض  
نسخ الدرر من لفظ فيقتله تحريف من قلم الناسخ لا محالة **قوله** اي لا يضمن  
قتل مسلم اي لو اكرامه يقتل على غيره لم يضمن ان يقدم عليه ويصير ضحي  
تقتل كذا في الهداية **قوله** لان قتل المسلم لا يستباح في ضرورة ما قلناه  
لهذا الضرورة كما في الهداية والاصل في هذا ان الاكرام يبيح ما يبيح الضرورة

بان

الضرورة فلا يبيح الاكرام ثم قتل المسلم لا يباح بضرورة فكذا لا يباح بالاكرام كذا  
في غاية البيع **قوله** الا ان يعلم انه لو لم يقتله قبله لانه يقتل ان فرض ما يباح الاكرام  
على هذا العلم فبما قضى ذلك قوله اي لا يرضى قتل مسلم ولم يحد هذه العبارة  
من جهة غيره **قوله** والحاصل بالتسبب والتسبب عندنا كالمباشرة كمن يهدى  
ذكره صدر الشرع يعني ان اذ استشهد ان زيدا قتل عمرا فاقضى زيدا ثم وجب  
يجب المدية عندنا وعندنا ان يرضى بقتل عمرا به الشهادة **قوله** ولا يرضى بالاول  
زنا الرجل اصناف الزنا الى الرجل لان زنا المرأة يحتمل الرخصة حتى لو اكرهت  
بالقتل والقطع على الزنا يرضى لها في ذلك لانه ليس في التكمين معنى القتل الذي  
هو المانع من الرخصة في جانب الرجل لان سب الولد عندنا لا يقطع كما ذكره الربيعي  
وعلى هذا مدار قوله فيما سيجي لان الاكرام المباح لم يكن رخصة في حقه كما كان في  
حق المرأة **قوله** وان لم يكن مكرهة يرضى بالاكرام الكامل وهو المباح كما يظهر من  
سياق كلام الحانية **قوله** وانما صار حجة اي في حالة الاختيار ويملك المشتري ان يرضى  
بشيء اي يشت بالبيع او الشراء مكرها ملك للمشتري **قوله** او لم يبيع طوعا  
بان كان الاكرام على البيع لا على الدرع كما في الهداية **قوله** فوجب دفع اي وجب  
كرما ووقع طابعا كما في الغاية حيث يكون فاسدا قال في الهداية لان مقصود اكرامه  
الاستحقاق لا مجرد اللفظ وذلك في الهبة بالدفع والبيع بالعقد على ما هو الاصل  
فدخل الدفع في الاكرام على الهبة دون البيع انتهى **قوله** بناء على اصلنا العبارة  
بهكذا في الغاية لكنه بين الاصل بان قيل ان في السب لا يمنع وقوع  
الملك بالقبض فان تصرف فيه فقد تصرفه وعليه ضمان قيمته انتهى وخبره صاحب  
الدرر اما ما ترى ولا يذهب عليك ان ما ذكره ليس من الاصول التي يترتب  
عليها احكام الترويع فلا وجه لقوله بناء على اصلنا **قوله** ولا ينفذ ما كان قبل  
اي قبل الشراء ذلك المشتري **قوله** فيعود الكل جائزا قال جلال الدين الجباري  
ونظرة المشتري واراخصه في بيع المشتري حتى تناسخه العقود واجازته  
الشفع واحدا منه فانه يجوز الكل بخلاف الفضول اذا باع وتناسخت البيوع  
واجازته ملك واحدا فانه يجوز ما اجازته بعينه **قوله** فان صدرت العقود لم يفسخ  
ترك صاحب الدرر من جنس هذه العقود والتدبير والعقود من الفضائل  
والجمع وهذا الثلث المذكورة في كلام القوم صريحة **قوله** لو وقع الفسخ من جهةها



بمعصية كان الظن الاكتمال بقوله بوقوع الوقت ثم محبتها كما في الهداية **قوله**  
وتأكد ذلك الطلاق وكان تقرير الكمال هذا اللفظ الربيعي وجبارة الهداية انما يتأكد  
بالطلاق كان اتصافا للكمال من هذا الوجه فبنياف اياكمه من حيث انه انكاف  
انتهى **قوله** فدان يضمه مؤسرا كان او مؤسرا ضم كان الحامل **قوله** لانه لا يملك  
الفن بعد وقوله لا يؤثر فيه الاكره من حيث منع النص كالعقاق انتهى **قوله**  
فلا يعمل فيه الاكره لو اكره بوجبه تلف عن ان يوجب على نفسه صدقة او صوما  
او حيا ما شئت يتقرب به الى الله تعالى فضل لزم ذلك وكذا اذا اكرهه على البهيم  
شيئ من ذلك او غيره كذا في الكفاية **قوله** وهو من اللاتي هن لهن خبر قال في  
النهاية وقد وردت الحديث ثلث حد من حد وحر لهن حد النكاح والطلاق  
والبيمين والنذر بجميع البهيم كذا في الارضاخ **قوله** اذا لم يطلب له في الدنيا  
فلا يطلب فيه ما كذا في الهداية قال في الكفاية وذلك لانه اوجب عليه حكم يطلب  
في الاخوة ولا يظهر اثره في الدنيا من حيث الارام فلو اوجبا عليه الضمان لكان  
الحاكم وجب فيه فيكون زائدا على ما اوجب وهذا لا يجوز انتهى **قوله** بخلاف التصرف  
الفعلي الصادر عن الجوارح لان الانسان ان الافعال لا امر ولها قضي ان ابن  
يوم لو انقلب على فارورة ان ان فكس ما وجب عليه الضمان في الحال كذا  
في الكفاية **قوله** واما المعنوية فاختلغوا في تفسيره فنج فعمل هو ما قص العقل  
وقيل هو الكمال هو من غير جنون والقول الثالث هو ما ذكره صاحب الدرر  
وهو في حكم باسنية معقبات الريلقي وقال في الهداية والمجنون قد يعقل البيع  
ويقتصد وان كان لا يرجح المصلحة على المضرة وهو المعنوية الذي يصلح وكذا  
عن غيره مما بينا في الوكالة انتهى والمعنوية في كتب الاصول تذكر في قس المجنون  
لأنما منه على خلاف ما في الهداية وهو مبني على تفكير المجنون باختلاف العقل  
بحيث يمنع ضربان الاقوال والافعال على نهج العقل الا نادرا وتفسر العنة  
باحتلال في العقل بحيث تخلط كلامه فيشبه مرة كلام العقلاء ومرة كلام  
الجانين وذكر صاحب الدرر تفسير المعنوية في انشاء بشرح الجنون ولم يتوض  
صراحا بان العنة هل هو قسيم للمجنون او قسم منه **قوله** مختلط الكلام اى يشبه  
بعض كلام العقلاء وبعض كلام الجنان كما صرح به الاتقاني **قوله** كذا يطل  
منه عند وجبارة الهداية بعينها قال الاتقاني في تفسيره لو لم يشبه في شدة

قوله كذا

تغذ البيع الذي باشره كذا في الشارح فيلحقه ويون فيأخذ ارباب الدون اك  
وهي منقولة المولى فينقطع منها فانه انتهى ويوافق ما في العناية والكفاية **قوله** ويجوز  
مغلوب قال في مخرج الدراية وهو الذي لا يضيق زمانا في كل الاحوال الى لا  
اصلا لانه عدم العقل ويجتزئه عن المجنون الذي يعقل البيع ويقتصد فان  
نصفه كنصف البصير العاقل على ما يجي فينتوقف الى اجازة المولى انتهى **قوله**  
فغير العاقل اى غير العاقل من جنس البصير كالمجنون وكذا التقدير في قوله  
العاقل لا يقف **قوله** ولا وقوف للمولى على عدم التوافق اى بين البصير  
وامرأة حين البلوغ **قوله** ولذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذان مشرة  
ضمير المشي في الفعلين للطلاق والعقاق كما يظهر من الهداية فلا يذهب عليك  
في كلام صاحب الدرر من سوء الترتيب **قوله** ولا قرارهما اى اقرار البصير المجنون  
المغلوب الكلام في المحرور اقرار البصير المأذون يكون صحيحا كما سياتي في آخر كتاب  
كذا قيل **قوله** لان اعتبار الاقوال بالشروع اى لان اعتبار الاقوال انما  
يكون بشروع الشارع وان الشارع لم يجعل اقوال هؤلاء مجابة وبين النفع  
والضرر معتبرة في حق النفاذ لان القصد وهو ارادة حكم ما باشره من العقود  
شرطه جنس هذا التصرف وكذا لم ينفذ بيع الهازل كذا في النهاية ويوضح ما قرره  
صاحب الكفاية حيث قال عند قول صاحب النهاية فان اعتبار ما بالشروع  
اما الاثبات فظاهر اذا التعلق والاعتاق والبيع والهبية ونحوها لا يؤثر في  
الحل حث وانما يصار بحل محررا ومحررا ومملوكا بالشروع واما الاخبارات  
كالاقادير والشهادات فموجبتها عفت سرعا لانها لا تعلق المحرر عنه فجزان  
لا يقع دلالة لانها كتحمل الصدق والكذب بذاتها انتهى قال في غاية البيان  
والاقرار انما جعل حجة ليرجع جانب المصدق على الكذب لانه لا يكذب على نفسه  
غالب مع الطواعية ومع وجود الاكره الذي بعدم الرضا لا يتحقق الصدق  
في الاقرار فيبطل الاقرار بالاكراه لان الظاهر انه اقر بذلك كذا بالرفع الشرح  
عن نفسه انتهى واذا تحققت ما قررناه ظهر لك ان قول من قال في بيان قول صاحب  
الدرر وقيل ان الشارع شهادة بعض دون بعض والاقرار شهادة المقر على  
على نفسه معنى لم يصيب **قوله** وان امكن رده اى رد الاقرار من البصير والمجنون  
المغلوب بناء على ما ذكره **قوله** في حق الدم هو عبارة الهداية وكان المراد بالحد



ما هو من قبيل الذم واللفظ الزبلي في حقها **و** ولما لم يصح اقراره عليه فيما تعليل  
لوقوله في الشرع لانه يبقى على اصله محتمية في حق الذم وانت خير من عبارة المات  
انما هي ولم يصح اقراره على عليه لا محالة فلما نهض عليك في شرح المات والشرع  
لما ترى في الاضلال باللفظ والمعنى **و** اي المحجوزون سواء عتقوا او لا قال في غاية  
البيان سواء كان الصبي يعقل او لا يعقل وسواء كان المجنون يحسن ويفهم او لا  
يفهم اصلاً انتهى **و** لما قرأنا جرح افعال الجوارح حتى ان ابن يوم لو انقلب  
على قارورة ان من مثلاً فلك ما يجب الضمان عليه في الحال وكذلك العبد  
والمجنون اذا اختلف شيئاً لهما ضمانة في حال كذا في النهاية ويوافق ما في الحاشية  
لكنه لا يجاب بالاداء الا عند القدرة قال بعض العلماء وهذا انما هو في الدين  
الثابت باقرار المحجور اذا كثر في ماله من ماله بل اذن ودخل بها واما  
ان كان بسبب لثمة فيه كدين الاستهلاك فيسوف في كسبه ومن رقبته  
ان يعده المولى ولا تأخر اذ عتقه لان دينه يثبت في حق المولى وان تعذر  
البيع كماله المدين يستحق في الدين وقد فصل كل ذلك في موضوع الكتب  
المفصلة وكان صاحب الكتاب اخبرني بما ذكر بالزبلي من غير تدبر انتهى في الاشكال  
في قول صاحب الكافي وان اختلفوا شيئاً ضمنوا وكان لفظ الهداية وان اختلفوا  
شيئاً لهما ضمانة الله من يطلب الحق ويصل اليه **و** عند ابي حنيفة لم يوافق  
بغيره من ساق ان يكون هذا تعييداً للثمة المذكورة جميعاً اعني السق والعقود  
والدين فانت خير بما في ذلك في التحلل فان الفاسق محجور عند ائمة الفقهية  
باجموم والاختلاف بينهم فيه على ما ظهر من الهداية وسائر المعقولات التي هي  
منفردة في جعله محجوراً فتقول صاحب الدرر بعد اسطر وعندهما وعندك ان في  
محجور على الفاسق وهو في ذلك مطالب بتضييع التقوى والصواب للموافقة للكتب  
ما يجي بعده حيث قال الزبلي في المال فاذا اختلفت مصلحة لاله لا يحج عليه ولو فاقا  
وعندك ان في الدين ايضا انتهى **و** وعندهما وعندك ان في محجور على نفسه  
قال الزبلي وعندهما يحج عليه بسبب السق والدين في تصرفات لا يصح مع الهزل  
كالبيع والابارة والصدقة ولا يحج عليه في غير ما كان لطلبه ونحوه ثم انه قال في البيع  
واقبل ابو يوسف ومحمد فيما بينهما في التقيع قال ابو يوسف لا يصح محجوراً الا يحج  
القاضي وقال محمد يحج بنفسه السق في غير حاجة الى جرح القاضي انتهى **و**

**و** فان ذاتها اذا ماتت في لعله لو ترك هذا التعليل يقول على ما سبق من تفسير الكافي  
المفصل حيث قال هو الذي كاري الدابة وبأخذ الكرايح كما فعله صدر الشريعة  
كان احسن فان طريق اتلاف اموال الناس من الكاري المفصل بينهم منه  
لا محالة ثم ان هذا التعليل مأخوذ بيمينه من الكافي **و** بمعنى المنع عن التصرف في  
اي لا يمنع الجرح الشرعي والذي يظهر منه ان يكون كلام صاحب البديع على ان  
قول القائل يحج مفت ما جرح مستأنف لا يتعلق له بما قبله بخلافه في كلام صاحب  
فان المراد بالبحر في قوله ولا يحج صريح الجرح الشرعي لا محالة فجعل الجرح المقدري في  
المعطوف على مرفوعه بمعنى الجرح حتى لا لا يثبت في كونه نعم قيل في قوله في قوله  
ولله سبحانه في السموات والارض الآية ان كون السجود المذكور على حقيقة  
لا ينافي كون السجود المقدري في المعطوف بمعنى الاتقياء لامر الله فان اتحاد  
اللفظ كاف في كون اللفظ قرينة للتقدير وان تعارض مع الفعلين الا ان مثل  
ذلك لا ينافي اعتبارها في عبارة الفقهاء **و** وعندك ان في الدين  
ايضاً وهذا الجرح الفاسق عندك كما سبق التصريح قبل اسطر **و** لا اي لا يصح  
التعريض وعقاره قال صدر الشريعة خلافاً لما قاله النعاس اذا امتنع عن  
بيع العرض والعقار للدين فالقاضي يبيعهما ويقضى دينه بالخصص انتهى قال في  
التحارير وعليه الفتوى **فصل في بيع البقي** **و** فوجب ان يدارككم عليه  
كذا في الكافي وقال في الهداية في بيعي الحكم عليه للتيقن به ولعله اظهر واسم **و**  
لاستطاع على الفصول الاربعة التي توافق المزارع كذا في النسخ ولعل الصواب  
واحد منها يوافق المزارع كما في الهداية والكافي **كتاب المأذون** **و** يعني اذا اذن  
يوماً او شهراً قال الزبلي ولا يتوقف بزمان ولا مكان انتهى **و** وينت  
اي الاذن دلالة اذا راى المولى في وقال زفر والشافعي لا يثبت الاذن  
بسكوت المولى عند ما يراه بيع او يشتري لان سكوتة يجمل الرضا ويجمل السخط  
فلا يثبت بالثبوت ذكره الزبلي **و** احسن ازعم اذا رآه بيع ملك مولا له  
جوي جوي في ماله وشهره على ما في وفي الحاشية وهو مخالف لما اخبره صاحب  
الهداية حيث قال ولا فرق بين ان يبيع شيئاً مملوكاً للوحي او لا يبي باذنه او غير  
اذنه بيعاً صحيحاً او فاسقاً انتهى وقد يقال ان مراد قاضي فان بقوله لم يكن ذلك  
اذناله هو ان سكوت المالك فيما اذا راى جيبه يبيع شيئاً من اعيان امواله



لا يصير اذ ثابته حتى ذلك التصرف الذي صا و قد استكوت لانه حتى سائر تصرفات ذلك  
العبد في باب التجارة مطلقا ويرشد اليه قوله وكذا الميراث اذا اراد الراعي بيع العبد  
فكنت لا يبطل الرهن فان المراد هناك عدم صحة التصرف الذي صا و قد استكوت  
لا محالة انتهى **قوله** ويشترى ما اراد لا يذهب عليك ان سياق الكلام على ان يكون  
الشيء الذي يبيعه العبد ويراه المولى ملكا من اعيان المالك والموافق له ان يكون  
المراد بما يشار منه الاستمرار بشئ معين للمالك فلا يظهر صحة هذه التعميم وتقيدها  
ما قرناه وما سيجي من قوله تعالى في الاستمرار وشبهه ولا يكون اذ ثابته في بيع ذلك الشيء  
او شراؤه **قوله** فلو اذن العبد مطلقا الى اي لم يبين بشئ بشئ بعينه ولا يتوعد  
من التجارة ذكره الربيعي ثم قال واما اذا امره بشئ بشئ بعينه كالطعام والكسوة  
لا يكون ما ذون له لانه استخدام ولو صار ما ذون له لانه لا يملك المولى باب الاستخدام  
انتهى **قوله** وله ان التجارة اي تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن  
الشيء كان حكم ذلك الشيء **قوله** اي ياخذها قبالة الارض ان يتقبلها ان  
يتقبلها الامام آياه اي يعطيها آياه اي يعطيها مزارعة او ساقاة انتهى **قوله** ووالد  
الظاهر والدين كما وقع في عبارة الربيعي **قوله** مثل كبط التجارة في قبيل لا صا و اليه  
على قول ابي حنيفة لو حيث قال في البداية وان كان الحظ من خيب نظر ان كان المولى  
مثل كبط التجارة عادة جاز لانه من توابع التجارة وان لم يكن بالمعروف بان كان  
جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو اراد سوق الكلام على قولهما كان او لا جاز في المثل  
انتهى **قوله** ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الامة دون العبد ذكره الربيعي  
**قوله** لانه فوق الكتابة فكان اولى بالامتناع وان اجازته المولى ولم يكن عليه دين  
جاز وكان العتق على مال وان كان عليه دين مستوفى لا ينفذ عنه ابي حنيفة ثم خلا  
طحايا على انه يملك ما في يده **قوله** ولا يكفل بكونه ضارا مطلقا كمنه المثل  
المثون والذي يظهر ان ما في الدرر صريحا ما خود من الخلاصة وعبارة ولا يجوز للمأذون  
بنفس او مال الا باذن المولى فان اذن المولى جاز ان لم يكن عليه دين لا يجوز ان  
وتطبيقه ما ذكره صريحا من جهة ان المفهوم من سياق الكلام هو اذن العبد مطلقا  
بان تقول مولاه اذنت لك في التجارة لا يفتح الكفالة منه مطلقا والامر كذلك اذن  
المولى بالكفالة بخصوصها شئ خارج من هذا المثل لم يتعرض له صاحب الدرر  
ههنا نعم ما وقع في كلامه من الاجمال او وقع ناظره في غيابة الجوب من الاصل ان

ثم ان ما نقلناه من خلاصة موافق لما في جامع الفصولين وعبارة كفالة الفقه باذن  
المولى نفس ويجوز ويؤخذ الفقه به في الرق وبعد عتقه انتهى ولما في النزاهة في عبارة  
وان كفل العبد باذن المولى نفس رجل ثم عتقه مولاه لم يضمن شيئا وان حال  
ضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء ابتغ العبد وان شاء  
ابتغ المولى واذا ادى احدهما رجع على الاصل انتهى ومنه فغل على حقيقة الحال قال  
في اول نظره ما قال **قوله** كبيع وشراء واجارة واستجارة الاظهار ان يجعل من العقود  
باجمعها امثلة للقسمين جميعا ويكون البيع والشراء مثالين للقسم الاول  
وما عداها للقسم الثاني كما صرح به شرح الهداية ولو كان قدم البيع والشراء على  
قوله او ما هو من معانيها كان اظهر ثم ان صورة وجوب الذي بالبيع وهو ان يبيع  
ويستحق المبيع والتمتع هلكت في بيع كما في الكافي **قوله** فينتقل من قبته قال الربيعي  
وتعلقه بالكتب لا يتاخر في تعلقه بالرقبة يتعلق بهما جميعا ويبدأ بالكتب لانه اهلون  
على المولى مع اتياء حق الفداء وهذا لعدم استوفى من الرقبة دفعا للضرر في الفداء  
ولا يجعل القاضي يبيع بل سلوم لا صا ل ان يكون له مال يقدم عليه او دين يقتضيه  
فاذا مضت مدة العلوم ولم يظهر له وجه باعه انتهى **قوله** وقال شراؤه بهذا  
ان ان البيع الى اي يبيع العبد نفسه ويطلب بياقته اي باقية الدين بعد ما قسم  
الفداء منه يطلب به بعد اطره ولا يطلب به للمال كما قال الربيعي **قوله** ولا يبيع  
ثانيا لان المشتري الى اي لو علم المشتري انه يبيع عليه ثانيا لم يمنع عنه ثم ان صاحب  
الدرر اقصى انه صاحب الهداية في الاقتصار على ذكر امتناع البيع ثانيا والربيعي اقصى  
ذكر امتناع الاستغناء ايضا ولا يكرهه **قوله** لتقدم جهتهم ولا ضرورة فيها  
قال الربيعي لانه لو لم يكن من ذلك لم يحصل عرض في فيها الا الفضل لانه بمعنى الزيادة  
كما يظهر من الهداية ولا يظهر موجب لتغيره **قوله** اما اذا لم يعلم الا العبد ثم حجر عليه بمعرفة  
رجح الى هذه العبارة توافق لفظ ثم حجر عليه يعلم منه اي يكون حجره بالعلم فقط  
بدون اعلام اهل سوة كما كان اذنه كذلك فتقول من قال قوله بمعرفة حجره لم يخطئ  
على العالم انتهى سهرابيين **قوله** لان المولى لا يرضى بتصرف جريح الخارج الى ارض  
هذا التعديل في كلام الربيعي وقال في الهداية ولنا ان الا باق حجر دلالة لانه اذا  
رضي بكونه ما ذون على وجه تمكين من يرضيه وينه من يكرهه **قوله** وموت مولاه و  
جنونه الى الصغير في جنونه لمولى العبد لا للعبد وكذا في قوله ولو قد كان يظهر من الشرع

انما حكمه في هذه الحالة  
انما حكمه في هذه الحالة  
انما حكمه في هذه الحالة



وهو الموافق لما في الهداية وقد ذكر بعض الاما ان لو رجع الى العبد ببيع ايضا حيث  
 قد صاحب البديع جنون العبد مطلقا ولو قد بدار الحرب ثم انه اسباب النجار  
 فلو قال وموت احد هما ولو طمعا او جنونا مطلقا كان اتم او احصا انتهى **قوله**  
 فانه يحسنها بعد الولادة يعني ان العادة جرت بتحصين احبات الاولاد وانه  
 لا يرضى لخر وجها واحتلاطها بالرجال في المعاملة والتجارة **قوله** فيكون الاستيلاء  
 دلالة الجحادة ودليل الجح كصحة على ما صرح به **قوله** وله ان المصطفى هو اليد  
 المصطفى لاخر قبل الجح عليه **قوله** لانه متم في حقه اي في حق المولى يعني ان العبد  
 منهم بالليل الى مولاه وابتاعه الى الفرما وطحا لم يخرج بنيه من مولاه بالعين اليسير  
 كذا في بعض شروح الهداية **قوله** لان مولاه اجنبي عنه كسبه اذا كان عليه بين  
 والحكم فيه **قوله** ويباع مولاه منه اي من العبد **قوله** مدونا قال صدر الشريفة  
 سواء كان الدين محبطا او لم يكن انتهى **قوله** وما وقع في كلام الرتبة من كون العبد  
 مستغفرا بالدين لا صحة له **قوله** وذا اي المأذون ضمن فضلا عنه على قيمته  
 قال في الهداية وما بقي من الدين يطالب بعد العتق **قوله** لان حقوقه كحل كذا  
 في النسخ والصواب حقه باقرار الضمير **قوله** وان باع مملوكا وبه هذا الاعلام  
 لسقوط خيار المشتري في الرد بعيب للدين كذا في حواشي الهداية للبخاري وقال  
 صدر الشريفة وانما قال مملوكا بدينه لان البايع اذا علم المشتري ان العبد الذي يبيعه  
 والمشتري رضى بذلك بوجه ان ينفذ البيع رضا البايع والمشتري فيقول ان بيع  
 هذا يكون للفرقة ولانه رد المبيع اذا لم يصل الثمن اليه **قوله** وان لم  
 يدينه فانه اذا بيع بغير الثمن لا يبي ويؤخهم كان لهم حق الاستعانة الى ان يصلوا الى  
 ويؤخهم وبعد البيع لا يمكنهم الاستعانة في ملك المشتري فكان لهم ان ينقضوا البيع  
 وان كان في الثمن وفاء بديهم لا يكون لهم ولاية نقض البيع كذا في الحاشية **قوله**  
 وان في ثمنه بدينه ولا يملك في البيع لا اي ليس ايج الذي يظهر ان وفاء ثمنه بدينه كفايته  
 عن وصول ثمنه الى الغريم واذا فرض ذلك لا يبقى له حق الرد وان كانت في البيع  
 حاجبا لوصول حقه اليه كما صرح به قاضيان حيث قال وان كان في الثمن وفاء بديهم  
 لا يكون لهم ولاية نقض البيع فلو كان اسقط ذكر الحاشية من هذا المحل وقال وان  
 وفي ثمنه بدينه لا كان اصوب **قوله** لانه حقه قد وصل اليه ايج لا يذهب عليك ان  
 مقتضى هذا التعليل اعتبار رد فاء الثمن بدينه فقط دون اعتبار عدم المجابات

المجابات **قوله** والبيوع اثنا اذن البصير والمعتوه مرتبط بقوله في اول هذا الكتاب  
 وهو نونا احد هما اذن الحق العبد **قوله** الولى الاب ثم وصيته في ذكر تفسير الولى  
 ههنا بتقريب ذكر الاذن للبصير والمعتوه في السبق فانه في حكم ذكر الولى للبصير  
 والمعتوه ولو ذكر في السبق صريحا كما فعله صاحب الوقاية لكان كلامه بعد عن  
 الاستثناء والمراد بالولى ههنا انه نصرته في مال البصير والمعتوه لا الولى في الكفاية  
 ثم ان قوله ثم القاضي او وصيته موافق لما في الوقاية وقد قال الرتبة بعد ذكر  
 وصي الجدة ثم الولى ثم القاضي **قوله** ولو اقر اي البصير والمعتوه لان ان يجر  
 يعني اذا كانا ما ذواين كما يدل عليه صريح لفظ صاحب الهداية وغيره واعتبر في  
 ذلك على ما في الكلام وعليه تعليل المسئلة بانضمام رأي الولى فانه انما يقول  
 في الاذن كما لا يخفى **كتاب الوكالة** **قوله** لم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة  
 التصرف المذكور في وهو التصرف الذي وكل به فان قوله تفويض التصرف في امره  
 قوة تولك تفويض الرجل تصرفه في امره على يتبادر **قوله** لاستلزامها بطلان توكيل  
 المسلم كافر مع انه جازع عندا با صنفه بعد على ما صرح به **قوله** اي يعقل ان البيع  
 سالب كحاله كان الظاهر ارجاع الضمير الى التصرف نعم من البيع والشراء الا ان  
 يقال مني الكلام على التامج والمراد ذلك وتخصيص البيع والشراء بالذكور  
 انما هو بطريق التمثيل **قوله** فخرج على قوله كون الموكل اهل التصرف بقوله نص  
 ايج الذي يظهر انه حشو بلا طائل فانه لو قال فصح توكيل كذا البالغ ايج لكان الكلام في  
 عن التصرف بمسئلة ايج بخصوصها كما فعله صاحب الوقاية **قوله** جسد كان او ضياء قال  
 صدر الشريفة والمراد بالماذون البصير العاقل الذي اذنه الولى والعبد الذي اذنه  
 المولى **قوله** يقتناول الصور الاربع هي توكيل كذا البالغ مثلا او المأذون وتوكيل  
 المأذون مثلا او كذا البالغ وهو ظاهر فان كذا ليس مثل العبد ولو كان مأذونا فلا  
 يتناول العبارة المذكورة الا صورتين من الصور الاربع المذكورة والعج من صاحب  
 انه قال ذلك بعد ما نص صدر الشريفة على خلافه حيث قال عند قول صاحب الوقاية  
 منها ولو قال كلامها لكان اشمل لتناوله توكيل كذا البالغ مثلا والمأذون وتوكيل  
 المأذون مثلا او كذا البالغ انتهى **قوله** والتوكيل عطف على توكيل المسلم لا يجب  
 ما في زيادة ذلك ايضا من ارجاع حسنة وكان الصواب ان يقتصر ههنا على قوله  
 بكل ما يعقده بنفسه بان يكون الباع متعلقا لقوله فصح توكيل كذا البالغ كما قرناه

عليك



**قوله** حتى لو صرح به ايضا اي اذن الموكل صريحا بان يوكل غيره كما صرح به بتوكيل  
**قوله** ولا يقبل قوله انه اريد ان اسافر وقال بعضهم يحلف القاضي انه يريد السفر  
ذكره مانع الشريعة في شرح الهداية **قوله** والخلاف في لزوم فعله بغيره  
ويؤثر حضوره وجواب بخصوصه الوكيل كذا في الكفاية **قوله** لانه من نوع شبهة  
شبهة العفو عن القصاص وشبهة ان يصدق القاذف في حد القذف وشبهة  
ان يدعي المال ولا يدعي السرقة كما قال صدر الشريعة **قوله** ولو زاد جازا امره كذا  
في الشيخ والظاهر امره على ما وقع في عبارة الثانية **قوله** حتى الظاهر والقائل  
الثانية واختلفوا في الاطلاق والوقف قال بعضهم يمكن ذلك وقال بعضهم  
لا يمكن الا اذا دل دليل كسابقة الكلام وكونه به اخذ الفقيه ابو الليث انتهى وما  
صاحب الدرر الى الفتاوى الصغرى بترجيح القول الاول **قوله** كما لو قال ما صنعت  
من شئ فهو جازي قال في الثانية ذكر الناطقي انه اذا قال انت وكيل من كل شئ جازي  
صنعك وروى عن محمد انه وكيل في المعاوضات والاجارات والتهب والاحتياق وعن  
ابن حنيفة انه وكيل في المعاوضات لان الحبس والاختصاص قال وعليه الفتوى انتهى وهو  
مخالف لما نسب صاحب الدرر الى الفتاوى الصغرى حيث قال وهذا التعليل يقتضي  
انه اذا اطلق امراته جازي فبقي بهذا حتى تبين خلافه **قوله** في عرف اهل المعاملة  
قال الامام الرازي في شرح مختصر القدر **قوله** كل عقد يضيف الوكيل  
الى نفسه اراد به ان يفتح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه  
شرط وهذا الواضف الوكيل بالشر او الشر الى موكله صحيح بالاجمال **قوله** وكل  
عقد يضيف الى موكله كالتكليف فماده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضاف  
الى نفسه لا يفتح فلفظ الاضافة واحد وماده مختلف انتهى نعم ان الوكيل بالبيع او الشر  
لو اضاف العقد الى الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كذا في الفصول  
الهداية وليكن هذا على ذكر من كان فانه يفتك في محل الحاجة ان شاء الله تعالى **قوله**  
ولا يقول بعث هذا منك من قبل فلان هذا قوله في صورة الشر او الشر  
لاجل فلان مخالف لما قرره الرازي من انه يفتح اضافته بهذا القسم الى نفسه  
ويستغنى عن اضافته الى الموكل كما مر نقله **قوله** اي يجازي لان الموكل  
اول الفعليين على صيغة المعلوم وثانها على صيغة المجهول وليستوزن كل واحد  
منها على ما اصرح من مسئلتى الشفوع والعيوب على ما يظهر من شرح الهداية

في البيع

**الهداية** **قوله** وللمشتري منع الثمن من موكله باليه قال صاحب مجمع الفتاوى في اول كتاب  
المأذون الا يوكل من جهة وكيله ولا يقدر على المنع انتهى **قوله** لانه المشتري  
اجبى عن العقد الصواب لان الموكل كما وقع في عبارة الرزقي ومن غلط  
صاحب الدرر التقصير في اخذ المراءى في عبارة الهداية حيث قال لانه اجبى عن العقد  
وحقوقه والضمان لانه للموكل على ما يقتضيه صحة المعنى وظنه صاحب الدرر راجعا  
الى المشتري فوقع فيما وقع **قوله** لانه المقصود حق الموكل **قوله** واخرضا  
عليه في مخالف لاطلاق قوله عليه السلام في هذا الاخر اض ما يؤخذ من العناية ولعل  
الجواب المذكور لصاحب العناية **قوله** وانما هو كذا في غير المنع لم يكتفى في الفتوى وفاد الثاني  
ومن جميع بين التفرعين فيما رآناه هو الرزقي وقد عرفت في الكنز والوقاية  
المسئلة او لا فقط **قوله** لانها من قبيل الاستقانا لا يذهب عليك ان هذا التعليل  
يتأتى في الثاني والصلح عن الثار واما في غير ما ينبغي ان يعلم بانها سفير  
لان احكام هذه العقود انما يثبت بالقبض فلا يجوز ان يكون الوكيل اصيلا فيه  
لانه اجبى عن المحل الذي يلاقيه القبض فكان سفير او مبعوثا المالك بخلاف البيع  
لانه يتعلق بالعبارة وهي على ما قرره صاحب الكافي **قوله** وكذا الحال في البوالة  
يعني ان البوالة كالمذكرة ان العقد من الاستقانا والوكيل فيها سفير محض بوجه آخر  
**قوله** واذا كان عن الثار فهو كذا يعني في حق المدعي عليه فانه لو انكر ولم يصالح  
يتوجه عليه الجبران فان صالح يكون بول الصلح فداء لذلك الجبران **قوله**  
وان اراد تمامه باعتبار تلك الاضافة كان اعترافا بصحة كلام القوم في انت  
غير بان صدر الشريعة معترف بصحة كلام القوم في حكم المسئلة وليس بمنكر للفرق  
ولا قابيل بالتسوية بين الصلح عن اقرار والصلح عن الثار يكون كببيع صحيح وليس  
اعراضه على القوم الا من جهة انهم قد والصلح عن اقرار ما يضيف الوكيل الى نفسه  
والصلح عن ثار ما يضيف الى الموكل ومقتضى ذلك ان لا يتم عقد الصلح فيما اذا كان الصلح  
عن الثار واطراف الوكيل الى نفسه والامر بخلافه وبهذا التفرع يفتح ما في قوله في الثاني  
الاول من التردد فانه حين النزاع اذا الكلام ههنا على ما سطرنا اليه انما هو في رجوع  
الحقوق دون تمام عقد الصلح وما ذكره صدر الشريعة هو الثاني دون الاول  
فكيف يكون عين محل النزاع بل حاصل ما ذكره هو اختلاف الصابغة المذكورة من جهة  
عدم الاطراد قلت ما ادعاه صدر الشريعة من انه لا فرق في الصلح بين ان يكون



عن اقراره والكار في الاضافة ممنوع بما قلناه عن الزاهد في فان مقتضى ما قرر  
هو ان الضلع عن الكار لا يصح اضافة الى الوكيل بل لا بد من اضافة الى الموكل كما  
الصلح عن اقراره فان يصح اضافة الى كل منهما وقد حوت اختلاف امر اذ في الاضافة  
في الموضوعين فافرق الصلح في الاضافة كما نبه عليه صاحب الاصلاح والايضاح  
**وله** حتى لا يثبت به الملك الى الموكل كما صرح به في الهداية فلو وكل به واستقرض  
الوكيل كان له لا للموكل كذا في العناية **وله** لا الرسالة كان يقول ارسلني اليك  
فلما وقع قرض منك كذا في نثبت الملك للمستقرض **باب الوكالة بالبيع**  
**والشراء** **وله** وهي ما بين النوع والجنس بان يكون الجنس النوعا  
ما يظهر من كلام الزبيدي **وله** يقع على التبر ودقيقه كذا في الهداية وقال بعض  
مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفة ينصرف للمتلبي لا لكل كالتحريم المطبوع والمشتري  
وكونه وقال صدر الشريعة وعليه الفتوى كذا في الكفاية نقلا عن الذخيرة **وله**  
يقع يقع الى اخذ دراهم وقال الى اخذه قال الزبيدي واذا لم يدفع اليه دراهم  
وقال اشترى طعاما لم يجز على الامر لانه وكذا ان يشتري له مكيلا ولم يبين له  
مقداره وجهالة القدر في المكيلا والموزونا كجهالة الجنس من حيث ان الوكيل  
لا يقدر على تحصيل مقصود الامر كما سمي له انتهى **وله** حتى لو تبايعا عينا  
بدون اي اشتري شيئا بدرهم على المشتري كما صرح به الزبيدي **وله**  
لا يبطل العقد ويجب عليه من كذا والزبيدي **وله** فصار الاطلاق والتقييد  
سواء في التوكيل اما صورة الاطلاق بان قال اشترى عيدا بالاف من غير  
ان يصفه الى ما عليه من الدراهم وصورة التقييد بان قال اشترى عيدا  
بالدراهم التي عليك كذا في غاية البيان وفيه ايضا يعني انه اذا بيع انه اذا  
اطلق الشراء بدرهم مطلقه جاز على الموكل وكذا اذا قيد بدرهم الدين  
فصار كما اذا عين البائع او المبيع انتهى **وله** وله انهما يتعين في الوكالة كذا في  
اذا قيد الوكالة بها عينا كان او دينيا من ملك او سقط الدين ينظر الوكالة كما  
قرره صدر الشريعة **وله** نعم استهلك العين او سقط الدين الى الذي  
ينظره قوله بالسقاط دين الدين عن المديون ان يكون هذان العملان على  
صيغة المفعول ثم ان ذكر الاستهلاك لئلا يتوهم ان الوكالة لا تبطل في  
استهلاك الوكيل الدراهم المسئلة اليه لانه يضمن الدراهم فيقوم مثلها

مقارها فتصير كعقوبة بآية قد ذكر الاستهلاك لبيان ما فيها من بطلان الوكالة بها كذا  
في العناية **وله** كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين ههنا هو البائع كما  
صرح به في شروح الهداية **وله** بل لا توكيل يقتضيه لا يجوز ذلك الا اذا وكل بقبض  
نفسه كما قال الزبيدي وهو الدين وانما يملك الموكل الدين لانه وصف ثابت  
في ذمة المديون فاذا كان لا تملكه قبل القبض كان امره او توكيل بالامانة وهو  
باطل وهذا كما قال اعط ما له عندك من العين من شئت والله في البحر كان  
التوكيل صحيحا لانه الموكل يملكه كذا في غاية البيان **وله** وكلاهما غير جائز ان يعلم  
القدرة على التسليم وكل منهما اي تملك الدين من غير من عليه الدين بل لا توكيل  
بقبضه والامر بدفعه بشي لا يملكه الموكل لا بقبض **وله** لكونه اجنيا عن مالته  
للموكل كذا في شروح الهداية **وله** لان مالته في بيع كذا في النسخ والصواب الا ان  
مالته في بيع كما وقع في عبارة الهداية قال الاتقان في شرحه استثنى من قوله  
اجنبي عن مالته وكانه قاله جوابا بالسؤال بان يقال لما كان اجنيا عنها كان  
البائع قبل العبد لاصل الثمن فقال ليس له ذلك لان مالته في يد العبد  
وهو مشتري انتهى وتوضيحه هو ان البائع اذا اراد حبس العبد حتى يأخذ الثمن  
لم يكن له ذلك لان العبد في يد نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء  
حاضرا في مجلس الشراء لا يكون للبائع حق الحبس لانه بنفس العقد يصير محليا  
بين المبيع والمشتري فصار قابضه بنفس الشراء فصار كالوديعه  
اذا اشترى ما المودع لنفسه ونفقه والوديعه حاضرة في مجلس البيع فانه  
لا يكون له رد الوديعه حبسا فكذا في ههنا كذا في الكافي **وله** حتى فعله لا يقال  
كذا في النسخ على انه من الصلح والصواب الموافق للهداية والکافي صلح فعله انما لا  
من الصلاحية **وله** حتى اى على الموكل كما صرح به في الوقاية **وله** وقد مر ان العبد  
اذا كان محجورا لفظ الزبيدي والوكيل اذا كان محجورا عليه لا ترجع الحقوق  
اليه انتهى **وله** حتى عليه عبارة الوقاية بعينها ولعل الضمير المحجور في عليه  
للموكل واما ارجاعه الى ذلك المال كما ذهب اليه صاحب الدرر فلما يرى له  
وجه صحه كيف لا وقد ذكر القوم ان الالف الذي اخذه من العبد ووجه  
الى الموكل كان الموكل محجورا وكذا على المشتري اذ على المعنى الالف  
كما قرره الزبيدي قال الامام قاضيان في الجامع الصغير وفيما اذا بين



الوكيل للمولى انه يشتري للعبد بل يجب على العبد الف اخرى لم يذكر في  
الكتاب ينبغي ان يجب ان الاول مال المولى فلا يصح بدل ان ملكه انتهى كلامه  
على ما نقل عنه صاحب الهداية فيقول صاحب الدرر اي على ذلك الحال كما لا يخاد  
بصح **قوله** فمات اقتضى في امراده ههنا عبارة اخرى صاحب الهداية والوقاية  
ولكن كما حال على الترتيب بحسب الموت والحيوة بخلاف كلام صاحب الدرر  
فما في كلامه من المحلل واضح بحيث لا يخفى على اخذ الصواب ان يقال كما مورخ  
يقال ولو كان العبد حيا حين اخذ الصواب ان كان الثمن منقودا في ثم يقول  
وان كان امره بشرا عند نفسه في كفا في الهداية **قوله** والمجرب في التحقيق  
والثبوت يستغنى عن الشهاد وهو على صيغة اسم الفاعل الذي  
اخر به ملك استناده **قوله** لانه يجزى عما لا يملك انشاء وهو البيع فيمكن  
من الرجوع بالثمن بواسطة البيع وانما اذا اضر بشي انتهى ولا يملك  
انشاء في الحال لا يكون القول قوله وينتفع بذلك في مسئلة الرقعة  
اذا قال الزوجه راضعتك ان كانت القعدة باقية صدق لانه اضر عما  
يملكه والا فلا كذا هذا كذا في حواشي الهداية للشيخ حميد الدين ثم ان المراد  
بالذي اضر عنه هو الرجوع بالثمن والمراد بما لا يملك استيناف سببه وهو  
العقد **قوله** وعرضه الرجوع بالثمن والامر منك اي عرضه الرجوع بالثمن  
على الامر وهو ينكر والقول للمكرك كما يظهر من الهداية وسجى بعبارة لان  
الوكيل لا يبيع منه اي من الموكل وهذا لا يفرجه ان بينهما جاذبة حكمية بدليل  
ما ذكره الاحكام فيكون معتبرا بالمبادلة وهو البيع ولا سلم ان العقد  
لا يفسخ بل يفسخ بينهما وان لم يفسخ في حقه البائع **قوله** لحصول راي  
وكيله وهم لهما لغة لفظ الربيعي لانه حضره رايه وهو المقصود فلم يكن  
في الفا انتهى **قوله** لكن نوى الشراء له بان قال نويت الشراء  
للموكل كما صرح به في الهداية **قوله** فان اضافة الى مال نفسه كان لنفسه  
كذا في الهداية ولو اورد بالاول كان كلامه احدى من ابراهيم خلاف المقصود  
**قوله** محلا لانه على ما جمل شرعا في تعليل لقوله لكان او اضافة العقد  
الى ماله اي لا يكون ما شره الوكيل في هذه الصورة له بل للامر بانه  
على ذلك يبرهان الظاهر من حال المسلم ذاك وان لم يتبعين الدرهم

الدرهم كذا في الكافي **قوله** اذ الوكيل سعى طامعا في اي الوكيل يقول  
التم **قوله** على ان يكون الثمن لغيره يعني به المسلم اليه **قوله** ولا ينظر له  
في الشرح لان من باع ملك نفسه من الايمان على ان يكون الثمن لغيره  
لا يجوز فكذا في الدين كذا في الكافية **قوله** وان لم يتعلق به الحق اي  
حقوق عقد الصرف في السلم لان حقوقها يرجع الى الموكل لا الوكيل **قوله**  
بخلاف الرسول لان الرسالة هي قال في الهداية وينقل كلامه الى امر من تصار  
قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يفسد **قوله** اي صدق المشتري زايده  
انكاره اي يقول فلما اشتري له لم امره بالشراء **قوله** اي لا يأخذه زيد  
بل يكون للمشتري كما قاله الربيعي **قوله** لان اقرار المشتري ارتد بده  
والاقرار بما يرد به لا ينفذ على المشتري لان الشراء اذا وجد فاعاذا  
لا يتوقف بل ينفذ على المشتري كما قاله الربيعي **قوله** الا برفاه عبارة الهداية  
وغيره الا ان السلم المشتري له وهو اظهر وقد جرى عليه في الشرح  
حيث قال فاذا سلمه واخذه **قوله** لان المشتري على صيغة المفعول هو  
زيد في التصور المذكور والضمير في له الى الموصول وهو اللام الداخلة على الصيغة  
**قوله** فاذا سلمه واخذه اي سلمه الى زيد المشتري له واخذه زيد **قوله**  
عما يباع منه قال صدر الشريعة وانما قال عما يباع منه بدورهم بل باقل يكون  
الشراء واقفا للوكيل لان الامر امره بشراء لم يرد عليه بدورهم  
لا اقل انتهى **قوله** لنرم الامر من ينصف هذا عند اب حنيفة وعندهما يلزم  
منه ان بدورهم كما ذكره صدر الشريعة **قوله** اما في الاول كذا في النسخة و  
الصواب اما في الثاني فان المذكور بعد حال المسئلة الثانية لا محالة والذي  
يظهر ان يكون هو ما سقط من اصل النسخة كان يقول اما الاول فظاهر  
واما في الثانية في **قوله** وبالاكثر كماله لا يفسد فيقع عن المشتري في  
هذا عند اب حنيفة ثم قال ابو يوسف ومحمد ان المشتري اصدها باكثر من نصف  
الالف بما يتقارب الناس في منه وقد بقي من الالف ما يشتري بمنزلة العبد  
الباع فهو جائز ذكره الربيعي **قوله** اي المشتري الالف لفظ المشتري على  
صيغة المفعول ولو قال بده اي البيع كما قاله صدر الشريعة لكان البعد  
الاستنباه **قوله** والامر يدعي عليه خمسمية وهو ينكر لفظ الربيعي والامر يدعي عليه



حق الرجوع بحماية والمأمور بغيره كان القول قوله صدق أي الأمر بلا مبيع  
وهو في ذلك مقتضى صدور الشرية حيث قال واعلم أن المراد بقوله صدق  
في جميع ما ذكره التصديق بعد الحلف انتهى لكنه في ذلك يطالب بتبسيط النقل ولم نجده  
صريحاً فيما عندنا من الكتب وكذا حال قوله في المسئلة الآتية صدق الأمر بلا مبيع  
**ول** لأنه أمره بشراء عبد بالف والمأمور بشراء بغيره فاحش أي لا ينبغي  
عليك ما بين المقدامين من عدم الجلاية وترك التسايب ظاهراً أو الصواب الموفق  
ما في الهداية ونفسه لأنه حالف حيث اشترى جارية تباوى بحماية والأمر  
بتناول ما يباوى الفاقضين انتهى وكان الموافق له أن يقول والأمر بتناول ما يباوى  
حالف حيث اشترى جارية يباوى بحماية والأمر بتناول ما يباوى  
الفاقضين انتهى وكان الموافق له أن يقول والأمر حالف حيث قال والمأمور  
بشراء أمه تباوى الف لا يملك شراء أمه تباوى بحماية فليزوم الأم  
انتهى ثم إذا اشترى ما يباوى بحماية بالف يكون جنباً فاحشاً والمأمور  
لا يملك أن يشترى بغيره فاحش فيكون فيه أيضاً مخالفة الأمر فليزوم الأمر  
كما يظهر من كلام الربيعي لكن يحل على ذلك يحتاج إلى ارتكاب تأويل بعيد في  
قوله لأنه أمره بشراء عبد بالف بخلاف تأويله في التعليل الأول **ول** فيقع  
كذا في النسخ ولعل لفظ عينه ساقط من قلمه كما قال قبيل هذا فيقع عن المشتري  
وعبارة صدر الشريعة والوكيل لا يملك الشراء بالغبى الفاحش فلا يقع  
من الأمر بل يقع عن الوكيل انتهى **ول** فيجب التحالف لفظ الهداية وموجبه التحالف  
**ول** وينسخ العقد الذي جرى بينهما أي العقد التقديري وهو ما يستجوه  
بالمبادلة الحكيمة لا الحقيقية في كذا في الهداية وبعض شروحه قال الربيعي ثم إذا قلنا  
ينسخ العقد بينهما ويلزم الجارية المأمور لا نقضان ملك الأمر بالف انتهى **ول**  
وصدق البائع المأمور فاحش صاحب الدرر هذا القيد في المتن وهو مذکور في جميع  
المتون وقول صاحب الوقاية وإن صدق البائع المأمور انتهى ظاهر كما سيظهر  
ثم إن في المسئلة قولاً آخر مذکور في الهداية وغيره وهو أنه لا يخالف فيما إذا اشترى  
البائع المأمور وهو قول أبي منصور الماتريدي وذكر صاحب الهداية أنه أظهر وحكم  
صاحب الكافي بأنه هو الصحيح والقول المذكور في الدرر هو قول الفقيه لا جعفر  
وقال قاضياً هو الصحيح وحكم صاحب الوقاية بأنه أظهر لا يقال قصد صاحب الدرر

في قوله  
فاحش

الدرر يترك هذا القيد في المتن الإشارة إلى تبسيط قول قاضياً فإن مقتضاه انتظام  
حكم التحالف للمسلمين فيكون موافقاً لذكر صاحب الوقاية ذلك بأن الوصلية  
لأن القول نعم ذلك وجه وجوه لولا تفسيره لذلك المتن مما شمل على الجمل  
المذكورة وقد ذكره في صورة التقييد تحالفاً لأنها اختلفت في مقدار الثمن وقد ذكر  
فيما قبل أن الوكيل مع الموكل تنزلان منزلة البائع والمشتري وحكم فيما إذا اختلف  
في مقدار الثمن ذلك **فصل الوكيل بالبيع والشراء** لا يعقد من يراد شهادته  
**ول** وسيد العبد الصواب وجب ومكانه فإن قوله كاصلة وما عطف عليه بيان  
للموصول وهو مشهود له والسيد لا يكون مشهود له والسيد لا يكون مشهود له  
للعبد العبد لشهادته له وما يقصد بالفاوة هي هنا هو عدم صحة شهادته  
السيد بعينه دون حكمه فإن عدم صحته للسيد وبغيره مضروب عنه **ول** في عيب  
لا يحدث مثله التقييد بذلك تكرار بلا كمال فإن المذكور جميعه هو حكم قوله فإن كان  
مما لا يحدث مثله مع ما فيه من الشائخ والمراد في عيب لا يحدث مثله أو لا يحدث مثله  
في حق المذكورة كما سبق ثم إن قرين الشراء المذكور على ما قرره صاحب الكافي  
وإن كان عيب يحدث مثله قرره بيته أو يباي يمين فذلك وإن رده باقراره  
فيما يحدث لا الأذكرة فاحش كلام صاحب الدرر هنا من تفسير ينبغي أن لا يذهب  
على أحد ثم إن قوله وبأقراره يوجد في النسخ على أنه في الشرح والصواب  
كونه من المتن كما ظهر من المتن والوقاية لتوقف انتظام المعنى على ذلك **ول** ولم يكن  
توكيدها بلفظ واحد كذا في النسخ والصواب الموافق لما سبق منه وكان توكيدها  
بلفظ واحد كما وقع في عبارة الربيعي **ول** لأنه تقويض المصلحة لوقال لا رأيها  
كما في الهداية كان كلامه أظهر فإن تعميم المشية للصورة يتبين يحتاج إلى تحال فليقتصر  
إلى المجلس لفظ الهداية لا يرى أنه تملك مقتصر على المجلس وإذا كان التطبيق  
مملوكاً لهما لا يجوز لهما التصرف بغير إذن صاحبه انتهى **ول** أي باذن الأمر قال  
بعض العلماء الأول أن يقول أي باذن الأمر أو بأمره أو بأمره أو بأمره أو بأمره  
الأذن بعمد الحال انتهى هو كلام حسن غير أن مقتضاه أن يكفي في المتن أيضاً ذكر  
أذن الأمر مع أن المتن مملوء بخلافه **ول** ظهر أن غرض اجتماع رأيها في الزيادة  
كان الظاهر أن يقول في الزيادة في البيع والنقص في الشراء وفي اعتبارهما في الزيادة  
كما قاله الربيعي والاقصا ر على ما ذكره تصور لا يخفى **باب الوكالة بالصورة والجنس**

في قوله  
فاحش



تعال افضت حتى في التفسير بحث ظاهر **ول** لكن الفرق بخلافه اي بخلاف  
ما في اصل الرواية والفرق حاكم على الوضع وغالب عليه **ول** والفتوى على انه ايضا  
لا يملكه هو ايضا قول زفر لصلو كذا نظره الكافي وغيره قال صاحب غاية البيان  
يملك القبض اتفاقا جواب كتاب الوكالة لكن فتوى المشايخ على انه لا يملك القبض  
الزمان انتهى **ول** الوكيل بما ادى بالخصوصه اذا ادى الى امتنع عن الخصومة لا يجز  
عليه لم يجز هذه المسئلة ههنا لا في المتن ولا في الشرح وقد سبق منه  
موافقا للهداية وغيره في باب رهن يوضع عند عدلان الوكيل بالخصوصه اذا غاب  
موكله كغيره على الخصومة وبينهما مخالفة ظاهرة اللهم الا ان يجعل الابا على الاب حيث  
يكون الموكل حاضرا والله في التوفيق وهو بالاستغانة في تحقيق الحق حقيق **ول**  
اي ان كان اقراره عند غير القاضي ثبت بهد بئ ههنا عند القاضي لا يصح عند  
ابا حنيفه ومحمد رحمهما الله وعند ابا يوسف لم يجز وان كان عند غير القاضي وعند زفر  
والشافعي لا يجوز اصلا ذكره صدر الشريعة **ول** وان انفرد بمقتضى بقوله  
دون غيره كما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال لكن اذا اقيمت البينة على اقراره  
في غير مجلس القضاء يخرج عن الوكالة حتى لا يورس برفع المال اليه انتهى وفيه قال  
في تفسيره اي غل فيه لاجل وقوع الحكم انتهى بناء على ما زعمه من ان يكون هذا  
القول متعلقا بقصد اخفاء خطا بينا **ول** وكذا اذا استثنى الاقرار على اي يقول  
به في هذه الصورة ايضا **ول** في الشرح ولكن يخرج عن الوكالة توضيح لذلك  
ولقد اصاب في التمثيل تجو وكذا في غير جاز الاقرار حيث افصح عن ان هذه المسئلة  
ليست متعلقة بمسئلة التوكيل بالخصوصه على ما يظهر من لفظ الحاشية حيث قال لو كان وكل  
رجل رجلا واستثنى اقراره صح هذا التوكيل وعن ابا يوسف اذا استثنى اقراره  
لا يصح التوكيل وان اقر الوكيل وان كان اقرار الوكيل ان الموكل استوفى دينه  
او ما شبه ذلك لا يصح اقراره على موكله المكان المستثنى الا انه يصير خارجا عن الوكالة  
المنتهى قلت هذا القول مخصوص بالحاشية بآب يوسف وعند غيره يصح هذا التوكيل  
ذكره الكافي ايضا ان الحكم عدم الصحة في المسئلة رواية عن ابا يوسف في ظاهر الرواية  
على انه يصح وليس في سائر كلامهم ما يرجح قول ابا يوسف في ايراد ههنا  
المسئلة ههنا على ههنا الوجه ما لا يخفى من الوكالة وههنا المسئلة غير معترضة  
لهذا في الهداية وغيره من المتن **ول** صورة كفل عن رجل بمال فوكله صاحب

صاحب المال بقبضه على الفرع لم يصح اي لم يكن وكيله في ذلك ابد الا قيل برأه  
الوكيل ولا بعد ما ذكره في الهداية وبعض شروحه وكذا هذا **ول** بخلاف الرسول  
وكيف لا امام بيع الغنيم الى ان مال ذكره الربيعي في كتاب الكفالة في ذيل  
المسئلة من سائر ما وصي الكفالة بالثمن للموكل وجبارة فاذا ثبت ان الموكل  
اصيل في القبض فاذا ضمن صار ضامنا لنفسه فلا يجوز بخلاف الرسول **ول** وكان  
الواجب ربطه بما سيكتنه من قوله والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن البايع غير المشتري  
لم يجز في واما ربطه بمسئلة توكيل كفيل بمال بقبضه كما وقع من صاحب الدرر فلما منع  
**ول** لكونها لازمة بخلاف الوكالة فانها غير لازمة لاننا نخرج يرجع الى الموكل  
**ول** فينفذ الادا قال في الكافي فلم يصير بقبضه قبض الطالب فبقى الدين في ذمة  
الغريم كما كان انتهى **ول** وهو مظلوم في هذا الاخذ اي الغريم مظلوم في اخذ  
رب الدين منه ثانيا كما شروح الهداية **ول** اي شرط على مدعي والوكالة الضمان  
عند الدفع وقال ضمن ما رفعت اليك حتى اذا اخذ مني الطالب ثانيا اخذ ما رفعت  
اليك منك فخرج يرجع على الوكيل وان صدقه على الوكالة كذا في غاية البيان **ول**  
لانه اقرار بمال الغير في الدين فانه يقض بماله لو قال لانه اقر له بقبض مال الغير كما  
وقع في عبارة صاحب الكافي كما ان اظهر **ول** لان اقراره على الغير غير مقبول هو لفظ  
الربيعي وجبارة الكافي لانها اذا انفردا على حيواته فقد اتفقا انه اهل الملك فكان  
اقرار بملك الغير **ول** تركها اي الوديع المودع ميراثا في اسقط منه لفظ الكافي قوله  
ولا وارث له غيري وهو كما لا بد من ايراده **ول** وادعي الغريم قبض دايته اي ولا بينة  
كما صرح به صدر الشريعة هو عليه بناء على قول صاحب الدرر فيما سبق ولم يثبت للاتفاق المحرر  
دعوة فيؤمر بالدفع **ول** لان وكالة تثبت بقوله اخذه رب المال هو عبارة الربيعي  
بناء على لفظ الكافي وكان المناسب لمن الدرر ان يقول ههنا تثبت بقوله  
قبض دايته **ول** واستخلف اي الغريم دايته يعني اذا حضر الدين ببيع وانكر القبض  
كما صرح به صدر الشريعة **ول** لا الوكيل لانه نائب انتهى واستوضح صاحب الكافي قوله  
ذلك بان قال ولا استخلف الوكيل بانه ما علم ان طالب قد استوفى في الدين **ول**  
على عدم العلم بقبض الموكل يعني ان فظمه والحق هو البين على عدم علمه فاذا لم يصح  
ذلك لا يكون للوكيل بين مطلقا فيصح التعليق بعدم جريان النيابة في البين  
قلت نقل صاحب الاصلاح والايضا في غير تقريب المقدوري ان زفر قال خلفه على علمه



فان اية ان يختلف خرج من الوكالة انتهى وجنود يكون فائز من الزيادة الشارة  
 اى كون المسئلة المذكورة خلافا بين الثمانية وبين زفر نعم ان صدر الشريفة قال  
 ههنا قول ان ادعى المدعي انك تعلم ان الموكل قبض الدين وانكر الوكيل العلم بشي  
 ان يختلف لانه ادعى الامر الواقعه الوكيل بزمه ولم يبق له طلب الدين فاذا انكره  
 يختلف انتهى **و** لانه عاقل امره لعله لو قال لانه انفق مال نفسه على غيره بغير امره  
 كما قاله الاتحافى كان اصوب **و** فغير العشرة الى الموكل فيه تيسر الى ان وضع  
 المسئلة على كون العشرة قائمة واما اذا استهلكها ثم انفق عشرة من ذلك يكون  
 متبرعا اجماعا لان الوكالة قد بطلت فذبح العوض الى غيره ما لم يغير امره كما قرره الاجماع  
**و** والوكيل بالشراء يملك التقدم من مال نفسه الى موت مسئلة في باب البيع  
 والشراء حيث قال له الرجوع بالنفس على امره رفوعه الى بايه اولا انتهى **و**  
 غل الوكيل قوله وهو نثر عند اب يوسف الضمير للمجنون المطبق **و** واما اذا تعلق به  
 ذلك فلا ينعزل وذلك بان كان وكيله المدعى عليه بالخصومة بطلب والتماس  
 من جهة المدعى اما اذا كانت بغير طلبه فصحة قوله وان كان فيه ابطال حتى الطالب من حيث  
 ان حقه يقوت الا ان الفوات برضاها لانه لم يلبس منه وكيلها بالخصومة كذا  
 في غاية البيان **و** وبقي انظر الى اثر ملكه قبل فيه شيئا الاول انه معطوف  
 على قوله عاد وهو ظرف للعود ولا يحون صورة بقائه الاثر والاثارة يلزم التكرار  
 بما سبق من قوله فينصرف بنفسه بحيث يجر الوكيل في الامتنال اى قوله حتى ان الموكل  
 اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة **و** لانه دخل حكمي اذا لم يكن الوكالة مصحفا  
 عند عقد الشراكة اى فلا يتوقف على العلم كالوكيل بالبيع اذا باع الموكل فانه يصير  
 مصرفا لا حكما لانه ما بقي محل تصرفه كذا في الهداية وبعض نسخ **و** وثانيتها  
 ان اصرها او كليهما **و** ذكر اصل مسئلة ليفر عليه ما نحن فيه بقوله فلو اقر فانزل  
 الحق وما نحن فيه مقصور على صورة الاول التي هي توكيل اصرها ولا تعلق بالثانية  
 نعم ان ما ذكره عبارة ثمانية الامر من لفظ الرتبة بعينه **و** اذا لم يصر قابلا دون في  
 التوكيل بان ياذن كل واحد من الشرعيين صريحا للآخر في توكيل ثالث اذ لو بقي  
 الاقرار على ظاهره لم يصح فوطهم وان لم يعلم الشرع بكيفية الظاهر ان ذلك  
 نقل المعنى وعبارة صاحب الدرر ولا فرق بين العلم وعدمه **و** اذا لا يصح ان ينفرد  
 اصرها بفتح الشريعة بدون علم صاحبه بل يتوقف على علمه لانه دخل قصدى

قصدى فكيف يتصور ان يتعزل بدون علمه **و** وله مطالبه استيفا ما وجب له  
 وله مطالبه مبتدأ وخبر واستيفاء منصوب منون على انه مفعول لاجل وما وجب له  
 في محل نصب على انه مفعول استيفاء واياك وان تظن لفظ المطالبة مضاعفة  
 الى ما بعد ما فيه من ف والمعنى ولو وجد في بعض النسخ لفظ مطالبه بالضمير  
**و** ولو قال كلما خلتك كج قال بعض الاما لولو قال يدل على خلتك كج كلما  
 خلتك فانت وكيل بعد تجزير الوكالة بقوله وكلتك بكذا فالملحقة هي الوكالة  
 جعله بقوله كلما خلتك كج والمنجزة هي الوكالة مما جعله بقوله وكلتك بكذا فظن ان  
 صاحب الدرر في المتن المنجزة بقوله كما صلا في لفظ كلما سد وقع عن قدم النسخ  
 كما أنه غفل عن قوله وكلتك بكذا فزعم ان الموكل يقول ابتداء كلما خلتك كج  
 بدون التخيير قبله فوقع انتهى قلت هذا الحق ولعل من غلط صاحب الدرر هو طي  
 الزبني ذكر لفظه وكذا لك بكذا او اول المسئلة اعتمادا على قوله لو قال الموكل للوكيل  
 كلما خلتك كج قال الزبني ولكن الصحيح اذا اراد دخوله واراد ان لا ينعقد الوكالة  
 بعد القول ان يقول ريت عن المتعلقة وخلتك عن المنجزة لان ما لا يكون لازما  
 يقع الرجوع عنه والوكالة منه انتهى التفسير المذكور بالمنجزة زيادة صاحب الدرر **و**  
 كتاب الكفالة قوله اقول لاصحة لكما اصلا ليكون الاول اصح بخرج الكفالة بالتفصيل  
 لا يذهب عليك ان مرادهم هو الحكم على حال القلم المشهور منها والاختلاف المذكور  
 مخصوص به ولا ينافي ذلك قسمهم الكفالة بعد ذلك ان الكفالة بالنفس وبالمال و  
 عقد ظاهر وليس مرادهم بذلك تعريف مطلق الكفالة مع يرد عليه ما قاله على انه ليس  
 في الكفالة بالنفس ضم ذاته ايضا فكيف يكون تعريف مطلق الكفالة بالاول صحيحا  
 فان الذمة لا تطلق في حقهم الا على محل الدين **و** ولهذا اقترن تعريفها صحيحا متنا  
 والجميع الاقسام صريحا بوجد في ما من بعض النسخ مفر بالالمقضى مانته واما قال  
 صريحا لاحتمال ان يقال الكفالة بتبليغ المال يبيع للكفالة بالمال وذكره عن ذكره  
 وان كان بعيدا انتهى **و** حتى لا يجوز الكفالة كما سياتي في كتاب  
 كانت بعد بقر وكفل كل عن صاحبه جاز استحسانا ولا يخفى انه كفالة بيد الكتابة انتهى  
 لا يذهب عليك ان كونه استحسانا يكون جوابا عن ذلك **و** كذا في الهداية لفظ صاحب  
 الهداية واما العبد فلا يطالب في الحال ويطلب بعد العتق انتهى ولا يذهب عليك  
 ان قوله هذا ينافي سعة عدم صحة الكفالة من العبد الله كما وقع في الدرر في الهداية مخالف





لما في جامع الفضولين من ان كفاية النفس باذن المولى يجوز وموافقا لفقهاء في  
الرقع وبعد حقه انتهى ولما في البرازية من ان العبد ان كفيل حال ضمن المولى الاقل من  
قيمتة ومنه الترتيب والطالب ان شاء الله العبد وان شاء الله المولى واذا ادى  
اصرها رجوع على اهل انتهى ثم ان ما ذكره هنا انما هو حال الكفاية بالمال وانما ان كفيل  
العبد بنفس رجل ثم اعتقه المولى لم يضمن شيئا ذكره في البرازية **قوله** وما يعقبه  
عنها اي عن النفس هو مخالف للكتب والقواب الموافقة لها وانما يعقبه عن البذل  
**قوله** لانه موجب الكفاية الترام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم لا يذهب عليك  
ان صاحب الهداية لانه الترام المعرفة وكون المطالبة اظهره في تبليط المسئلة وانظر  
**قوله** وقال الطالب في اي يصف مكانة **قوله** وبه يعني في زماننا هو قول زفر  
كما ذكره الزبيدي **قوله** فانهم يقولون اذا قال المصل بالفارسية لا تخم فلما تابت  
فتم ترانا بكس ال قبل هكذا في النسخ المنقولة بخط المص ولكن القواب بالياء  
اي لا يذير فتم انتهى قلت لفظ يذير فتم بالياء لغة في يذير فتم بالياء وكتب الفارسية  
مشحونة بذلك وقد وقعت العبارة في كلام الفروسي واختاله هكذا وهو ظاهر  
على من يتبع كلامهم براء الكفيل بموته لوقال يبطل الكفاية بموت الكفيل كما في الكثر  
لكن لفظ العبد في الركعة **قوله** وانما قال هذا في قولنا لو فهم ان العبد مال فاذا  
تغير تسليم لزمه قيمته فان هذا في اشارة الى ما ذكره المتقن من كون حكم المسئلة  
هو البراءة في قيمة العبد ثم ان ما بين المسئلةين سيجيان في آخر هذا الكتاب كن  
وضع كل منهما على ان يكون الكفيل غير المولى ويستبطل ذلك فاحضارة العبد لا الكفيل  
في المتن ليس لما جعل صحيح وقوله في الشرح ههنا ولعل نفسه دخل نياض  
ما فعله في المتن كما لا يخفى فالقواب للموافقة لما في الوقاية ولو كان جدي **قوله**  
وبرى الكفيل ايضا بتسليم الكفيل وما موره اظهره في مقام الاضمار بلانكته وكان  
الظاهر وبرى الكفيل بتسليم نفسه وتسليم مأموره **قوله** اي عن الكفيل في صورة  
تسليم المأموره نفسه هكذا في النسخ المتداولة لكن الصحيح ان يقال المطلوب  
بدل المأمور على ما يشهد بالقبول والتسليم كما قيل **قوله** فكذلك اي طلب وارثه  
لا يذهب عليك ما في هذا التفسير من المسألة فان الحكم المذكور فيما قبل هو الضمان  
لا الطلب والا دل ان يلاحظ معنى عام كاتقال حكم المورث الى الوارث **قوله**  
لم ينهها الاقتصار عليه مخالف لما في الهداية والوقاية وغيرهما وجبارة تلك الكتب

الكتب ينهها او لم ينهها او لم ينهها والمراد ببيانها بيان صفاتها اهل هي جيدة  
او رذيلة وبعد بيانها ان يقول مائة درهم ولا يذكر صفاتها على ما قرره شراح  
الهداية والحب من صاحب الدرر اسقط شق البيان واقتصر على صورة عدم البيان  
وليس اوجه ظاهر وكذا زعم ان ساق الكلام على عدم البيان اول حيث قالوا  
فتصح الدعوى على اعتبار البيان فاذا بين النسخ باصل الدعوى على وهو غلط  
خاص بسطر لك من ان **قوله** بانها جيدة او رذيلة في المواضع الكلام الربيعي ان  
يفسر عدم البيان قال له ان عليك حق ولم يدع عليه مالا مقدرا بخلاف البيان  
وصاحب الكفاية ذكر كلامه الوجهين في تفسير **قوله** والقول الكفيل في هذا  
سهو ظاهر والقواب للمدعى اما وراية فلا توظف لانه يدعى الصحة فيشهد بذلك  
فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه واما وراية فلما صرح به في مصراع الدراية  
حيث قال ويكون القول له في هذا البيان لانه يدعى الصحة والكفيل يدعى الف  
وذكر في الذخيرة انتهى وفي غاية البيان ويقبل قول المدعى انه اراد ذلك عند  
الدعوى لانه يدعى الصحة انتهى ثم الظاهر ان بيان المدعى يتنظم ما كان ابتداء  
صريحاً وما يكون بطريق الاستحقاق ولما قصده صاحب الدرر على الشق الثاني التزم  
الاقتصار اولاً في المتن على شق عدم البيان كما سبق التنبه في عليه وقد عرفت انه غلط  
ولعل من ان عدم التذمر في اخر كلامهم والوصول الى حق امر اهم **قوله** وعندها  
يجز في حد القذف وقال الزبيدي ليس تفسير الخبر عند هذا ان يجبر باليس وغيره من  
التعقوبه لكن يأمره بالملازمة ويدور معه وان لم ياذن له منه في الدخول واجله  
في باب الدار بجلا فيبيان بالخرزج من موضع آخر انتهى **قوله** اي يضمن للمشتري  
اي برؤ الثمن كما قال صدر الشريعة **قوله** اي ما يبيع منه كذا قال صدر الشريعة  
واورد بعض الفضلاء عليه بانفسه ومنه وهم ان موناه ان يبيع منه فلا يقدرونهم  
لان البايعة من الطرفين وتعدية البيع بمن اذا كان من طرف واحد انتهى **قوله**  
او ما ذاب لك اي وجب لك عليه اي معنى على ما يظهر من الوقاية **قوله** وما في هذا  
الصورة شرطية كذا في النسخ ولعله لو جرت ما يتنظم صورة ما ذاب ايضا كان  
اصوب **قوله** فانما اسباب لوجوب المال اي يفسح ان يكون كل من هذه الاشياء  
الثلاثة سببا لوجوب المال على الكفيل بالتمزاه والامر وكذلك فلا وجه لقول من قال  
بصلاح ان يكون الاول سببا لوجوب المال بخلاف الثاني والثالث كيف لا وهو لفظ

الهداية



بمعنى وموافق لما في الثانية في الاولين **ول** قال في الهداية لا يصح التعليق بغير الشرط  
كقوله ان هببت الرزق او جاء المطر الا انه يصح الكفالة ويجب كمال حاله اسقط قول  
صاحب الهداية بعد قوله او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها اجلا وقيل الاستثناء  
المسئلة الى المذكور كما فعله الرزقي اقتفاء اثر الاثرين من سراج الهداية حيث  
صرحوا بالاستثناء المسئلة التعليق فقط او الى مسئلتى التعليق والتأجيل معا  
فان ما اراد من الهداية حاصل على كلام الوجهين وانما ما بقي من ان قول صاحب الهداية  
الا انه يصح الكفالة ويجب كمال حاله متعلق بمسئلة التأجيل فلا يغير الشك في  
استبانتى المذكور ههنا فان كلامنا انما هو في التعليق نعم قوله ويجب كمال حاله  
ربما يتوعد كونه متعلقا بمسئلة التأجيل لكن العبرة بما قرره في سراج الهداية  
وتأويل العبارة المذكورة سهل عليهم كما لا يخفى **ول** لان الكفالة بما يصح تعليقها  
بالشرط اى في الجملة كما اذا كان الشرط ملابها لان كل ما جاز تعليقه بالشرط  
لا يفسد بالشرط الفاسدة على ما قرره صاحب غياية البيان والظاهر ان هذا  
الكلام على ان يكون الشرط الغير اللائم من الشروط الفاسدة ولعل حتى هذا  
المقام انما حصل توفيقا لنا على هذا الوجه يقول الله الملك المتان العليم **ول** وقال  
الرزقي وهذا سهو فان الحكم في ان التعليق لا يصح ولا يلزم كمال حاله ولعل ههنا  
العبارة سهو فان الرزقي والصواب لموافق لما في الثانية فان الحكم فيه ان الكفالة  
لا يصح ولا يلزم كمال فان ما فيها موافق لما في الهداية في عدم صحة التعليق اقل حاجة  
في هذا المقام الى التوضيح على انه غير مذكور صراحة في الثانية **ول** ان الكفالة مما لا  
يبطل بالشرط الفاسدة وحكم عدم البطلان بالشرط الفاسدة هو صحة الكفالة  
ولزوم كمال فيكون هذا موافق لما في الهداية مخالفا لما ذكره الرزقي متعلقا في الثانية  
كما هو المذكور **ول** يؤيد ان صدر الشرع بوجوب تعليق مسئلة حتى قبل عليه ان هذا انما  
يكون مؤيدا لو كان هذا من قبيل الشرط الغير ملئم ليس كذلك فانه من قبيل  
تقدير الاستثناء ان غايته عن المصداق هو كما انتهى ثم ان صاحب الهداية رد كلام  
صدر الشرح حيث قال وعندى ان المسئلة المذكورة لا تصح وليد لان كمالها  
باختلاف العبد ضمن تيمنه للغير فلهذا اضافة الزمان الى سبب الوجوب جازية فتصح تلك المسئلة  
في هذا الوجه انتهى **ول** ثم يقول ههنا المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط

بشرط غير متعارف جازية هذا الكلام من الصدر الشرح متعارف لما في شرح الجواهر الصغير  
الناضج ان الكفالة تجوز التعليق بالشرط المتعارف ولا تجوز بالشرط المتعارف  
كقول الدار انتمى بل لما في الهداية ايضا حيث قال لا يصح التعليق بغير الشرط  
ثم ان نقل هذا الكلام عن صدر الشرح ههنا استطرادى تكثير الفائدة ولا يخفى  
عن علمي وانما المقصود بالصوت في آخر التأييد هو صحة الكفالة ولزوم كمال المرتب  
عليها وقد حصل ذلك بقوله صحة الكفالة **ول** لانه استحق فعله يحمل على دابة معينة  
الفعل المذكور على صيغة المعلوم ولفظ الحمل منصوب على انه مفعول فقول في حال  
الظاهر في العبارة ان يقول فان المستحق ههنا الحمل على معين كما قال صدر الشرح  
انتمى غير موجه **ول** اى اذا باع رجل لرجل ثوبا بامره اى اذا وكل رجل رجلا  
بيع شيئا فباعه الوكيل كما قال الرزقي **ول** او باع المضارب قال المضاربة اى انما  
كما قال الرزقي لان حتى البعض للوكيل والمضارب بجهة الاصل في البيع كما قال صدر  
الشرح وانما لا يجوز لان الثمن امانة عند المضاربة والوكيل فالضمان بغير حكم الشرع  
لان حتى المطالبة للمضارب والوكيل فيصير ان ضامنين لنفسهما **ول** ولهذا  
لا يبطل بموت الموكل قال الرزقي وموت رب المال وبطل **ول** حتى لو كان له حج  
اى لو مات الموكل كان للوكيل ان يقضى الثمن **ول** ينعى اذا باع لرجلان  
عبد الرجل لوقال عبدا مشتركا بينهما رجل كما قال الرزقي كان الكلام ابعد من التنبه  
**ول** لان القسم يقتضى ان يصير حتى كل منهما مفردا في خبره او يوجد ههنا العبارة  
في النسخ من التقرير بالقاف والراءين والضوابط الموافقة للكتب مؤخر بالفاء  
والراء المملكة والراء المجمع من الافراز **ول** وبالعبرة اى لا يجوز الكفالة بالعمدة  
وصورتها ان يشتري عبدا من رجل مثلا فيضمن للمشتري اهل بالعمدة قاله  
الرزقي **ول** وهو غير مفطور له لان المستحق لا يمكنه منه كذا قال الرزقي **ول**  
لان معناه عند ههنا ضمان حتى لفظ الرزقي لان تفسيره عند ههنا تحصيل البيع  
ان قدر عليه ذروا الثمن ان لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى **ول**  
لان في معرض الزوال بالغير فلا يكون صحيحا قال الرزقي لانه مخير بين بيعه  
وبين ان يوفيه فلا يقدر اى به على الكفيل على ههنا الصفة لعدم التاثير  
وانبائه مطلقا في معنى الضم لانه من شرط الاتحاد انتهى **ول** لانه كلفيل بين  
سقط عن ذمة الاصل لان الدين هو الفضل ولهذا يوصف بالوجوب بالوجوب



من حصا بعض الافعال لا الاموال يقال وجب عليه الدين اي اداؤه كما يقال وجب  
عليه القلوع ويرادى بالاداء والاداء لا يتصور من كسبت فسقط سبوا كان كان  
المال ولم يكن له مال في حق الحكم الدين كذا اقرره في الهداية والكافي وغيرهما وما في  
الدرر من كون الدين عبارة عن اشتغال الزمة بدين يجب اداؤه لم يكن من جهة  
غيره على ان قوله بدين مفهوم فله ولعل الصواب مال **قوله** لكنه في الحكم بالرجوع  
اي لكن الدين انما اطلق بالمال في حق بعض الاحكام كالركوة وغيره لانه يؤخذ اليه في  
لما كان الوجوب لاجل كماله الربيعي **قوله** وقد جرحوا عن الاداء **قوله** وبكلمته اي في  
المال والكيفيل فان فرض المسئلة على عدمها **قوله** فيسقط ضرورة اي في حق الحكم  
الدين كذا في حق شمول الهداية **قوله** فمضمونا به مع عيبتهم اي ففرض به الوتر  
مع عيبتهم **قوله** ولا بالمبيع يعني ان الكفالة بما لية المبيع غير جائز لان ما لية  
مضمونة على الاصل فانه لو هلك ينفذ البيع ويجب رد الدين كما ذكره صدر الشريعة  
**قوله** اي تسليم الامانة قال صدر الشريعة قالو الكفالة بما لية الوديعة والعارية  
لا يصح اما يمكن مما لك من احد الوديعة تصح وكذا تسليم العارية انتهى **قوله** قيل  
هي ما يكون كجاء وقيل هي ما ليس كجاء الذي يظهر منه ان يكون الاختلاف  
في تفسير النوايب وليس الامر كذلك قال صدر الشريعة واما النوايب فهي اتيان  
واما بغير حق والكفالة الاولى صحيحة اتفاقا وفي الثانية خلاف والفتوى على الصحة  
انتهى فما دفع في الممن من حكم صحة الكفالة بما مطلقا لا بخلافه اما في القسم الاول  
فمن جهة انما قول منقول عليه واما القسم الثاني فمن جهة ان القول المفتي به كاجرة  
اي من اي البلد من بلاد الاسلام من الاعداء كذا في شرح تاج الشريعة وفردا الكافي  
على وزن جرحي جمع اسير والفراد عنهم للاختصاص عن ابي الكاف **قوله** وان ارد  
الاشقة اقتضت ان لا يقال صدر الشريعة والفتوى على الصحة فانها صارت  
كالتيون الصحيحة حتى لو اخذت من الكاف فله الرجوع على ما لك الارض انتهى  
**قوله** والقسم هي النوايب الا ان القسم لا يذهب عليك بما في حق من  
الركاكة الظاهرة وكان الظاهر ان يقول المراد بها ما يكون راتبا والنوايب لا يكون  
راتبا نعم ذكر صدر الشريعة في تفسير القسم ثلث احتمالات قال اما القسم فقد قيل  
هي النوايب بعينها او كجهة منها وقيل هي النائية المواظفة الراتبة والنوايب  
هي غير المواظفة انتهى وقال ابن الملك المراد بالقسم اجر القام انتهى **قوله**

**قوله** وقد مر بيانه اي في كتاب المرحون حيث قال هناك هو رجوع المشتري بالحق  
على البايع عند استحقاق المبيع **قوله** بل بالدية قيل اقول تصح الكفالة بالدية لكن صرحوا  
بانها لا تصح بالدية على العاقلة انتهى **قوله** الا اذا شرط البراءة اي براءة الاصل  
**قوله** ويجوز له الدراهم اي تساج الطالب في اخذ الزنوف مع كون حقه  
في اعيانها والظاهر ويجوز بها كما وقع في شرح الهداية **قوله** وان كان حاضرا يرجع اليه  
البيانة او فاه او ابراءه يرد اللاحتمال وينزل حكمه كذا قال الربيعي **قوله** لانه الكيفيل  
التزم الدين متوجلا في قال في الكافي كيفيل بدين متوجلا مات وصل الاجل وطوب  
وارثه بتجيلة ووارثه لا يرجع على الاصل حتى يكمل الاجل خلافا لفرقة الاجل  
انما بطل في حق الكيفيل بكونه اذ لا فائقة في بقائه لا انتقال الحق اليه التركة وهي لا تقبل  
التأجيل والاجل من الاصل وفي ابقائه فائقة لانه في ذمته فلا تبطل عين حقه  
ببطلان حق غيره بلارضاه انتهى وهو ظاهر قلت ما في الدرر من تعليل المسئلة  
لم يكن من جهة غيره ولعل ليس بصواب فان المفروض هو اداء الوارث  
مجتبا حكم الشرع كما يظهر من الكافي والربو انما يتحقق على ثبوت التأجيل **قوله**  
حل عليه الاجل فخط اي ان مات الاصيل حل الدين في حقه ويبقى متوجلا في حق  
الكيفيل حتى لو اخذ **قوله** المكفول له مقابو الكيفيل وون وزنه الاصيل ثم  
حتى يكمل الاجل كذا قيل ولا يذهب عليك ان قوله فقط هو هم ان يكون حل الاجل  
في المسئلة الا انه على الاصيل والكيفيل متى وليس الامر كذلك كما تحققت  
بل على الكيفيل فقط **قوله** لا يسترد اصيل ادى الى كيفيل **قوله** في لفظ ان في  
ان ان سوت ههنا المسئلة على ان يكون وفيه حال المكفيل على جهة القضاء  
اخضع على وجه الاقتضاء بان قال له وقت الدفع انه لا آمن ان ياخذ الطالب  
حقه فانا افضل لك المال قبل ان توتبه ويملكه بحقه فيجب ان ياخذ الطالب  
الدفع على سبيل الراتبة بان قال المطلوب للمكفيل خذ هذا المال واذهب الى الكاف  
حيث لا يصير كمودي ملكا للمكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للمطلوب ان  
يسترد من يد الكيفيل لانه تعلق بالمودعي حتى الطالب فالملسوب بالاسترداد  
يريد ابطال ذلك فلا يقدر عليه كما قرره صاحب الكافي وبهذا يظهر ان قول صاحب  
الدرر ليدفعه الطالب لم يقع في محلة فانه حكم الراتبة لا محالة لا يقال اذا كان الكفيل  
مقر في صورة القضاء والراتبة كما صرح به صاحب الكافي فلو عثمت عبارة المتن لها



مفرعان على صورة القضا فقط الا يرى قوطهم في تعليل المسئلة الاولى لانه تمككه  
بالقضاء وفي الثانية لوب دونه الى قاضيه قال الربيعي وان قبضه على وجه الرتبة  
لا يطيب له الرجوع على قول ابي حنيفة ومحمد لعدم الملك وعلى قول ابي يوسف يطيب  
لعدم التعيين التبيين **قوله** فلا يجوز الاستدراك باق هذا الاحتمال وانما ينقطع  
هذا الاحتمال باداء الاصيل بنفسه فاذا ادى بنفسه يسترد منه الكفيل كما ذكرنا  
في الكافي **قوله** كمن سئل زكوة ودفعها الى الساعي لا يتكلم من الرجوع لانه يمكن  
ان يصير زكوة عند تمام احوال واما اذا انتفض النصاب عند تمام احوال في موضع  
لانه فاشان يصير زكوة كذا في بعض شروح الهداية **قوله** وان رجع الى الكفيل  
اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطلوب ايج لا يذهب عليك ان وضعه عند  
المسئلة في الكتب على ان يكون المال مما لا يتعين من الدراهم والدينانير فلو قال  
في اول المسئلة لا يسترد اصيل انما اداها الى كفيله ثم ارجع الضمير في به الى اللفظ  
المؤد كما وقع عليه عبارة الوقاية لكان اصوب **قوله** ما لم يرد الى الكفيل ولا يصير  
كما صرح به في الوقاية **قوله** وان كان رجا بدل ملكه هو لفظ الربيعي ولعله لو قال  
فالرجع حصل على ملكه كما في الكافي لكان اوضح **قوله** ونوب رده الى الرجوع على قاضيه  
في لفظ هذا تنبيه على ان الحكم المذكور انما هو فيما اذا اعطاه على وجه القضا الدينية وان وقع  
اليه على وجه الرتبة لا يطيب الرجوع بالاتفاق كما ذكره الربيعي وهذا اذا قضى الاصيل  
الدين اي اذا كان الكفالة يكره حنيفة منقادا الى الاصيل الى الكفيل فباعه الكفيل  
وبرج فيه فالرجوع له لكن رده الى قاضيه وهو الاصيل احب كما قاله صدر الشريعة **قوله**  
بيان ان الاصيل امر الكفيل ببيع القينة فانما لعينه وهو يخرج اكله الرثا والمراومه  
بالعينة ان ياتى الخائن الى رجل يتقضى حشرة دراهم فلا يرخص المقرض  
في الاقراض طمعا في اصابة الفضل الذي لا يساله بالقرض انتهى **قوله** فاذا فعل ذلك  
تعد عليه يعني ان الشرع يقع للكفيل لم يصير وكيفا عنه بالشرع لانه لم يقل ببيع  
جويرا وانما قال ببيع على وجه كلمة ضمان لا كلمة توكيل ومعنى الضمان ضمانا ان يقول  
مديون للضامن من اشترى ثوبا لبيعه في السوق فتقصه ثمنه الدين فان امكن  
ان يتبع النوب بمثل ما ابتعته غيرها وثمنت وان لم يمكن ذلك الا بالخير ان  
فذاك على كذا في الكافي **قوله** فلا يجوز كما اذا قال في قال في الكافي خير ان هذا  
الضمان باطل لان الضمان انما يصح بما هو مضمون على غيره وحيوان ورحلين

ورحلين فمضمون على احد فبطل ضمانه كمن يقول الاخر انتهى **قوله** اي كفل رجل رجل  
عن رجل بما ذاب له عليه فغير ان نقطة عليه في الماتن متعلق بالمسئلين الاولين  
**قوله** ونكس في ذلك اي القول فيه قول الآخر وهو المقر وهو الذي  
زعم انما حاله كما صرح في الهداية وشروحه **قوله** لان البيع لا ينقض الحجر والاحتكاك  
اي هذا على ظاهر الرواية كما ذكره في الهداية **قوله** وصار الاصيل ان المعزور  
اي العبارة في العلمانية هكذا وهو لفظ ظهير الدين المرعشي في فوائده اي يخص  
من اجوبة المسائي ان المدار ذلك **قوله** بخلاف المسئلة الاولى وهو قوله لا يخرج  
اسلك هذا الطريق فانه امن **فصل في كفالة الرجلين قوله** لان الاولين  
مطالبة والثاني فقط كذا قال الربيعي لفظ الهداية لان الاول دين والثاني مطالبة  
وهو الظاهر لان المطالبة لا يخلف من الدين فلا حاجة الى التوضيح لجامع الدين  
**قوله** ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه فرجع عليه ولا يذهب عليك عدم اصابته صاحب  
الدين في اسقاط العبارة المذكورة فانها لازمة في استيفاء المرام **قوله**  
لان ادانائه كادائه اي لان ادا الكفيل عنه على سبيل النيابة كادائه بنفسه  
فلو ادى هو بنفسه حقيقة كان يرجع عليه فكذا اذا ادى تقديرا بادانائه  
فيؤدي الى الدين فلا يرجع مالم يرد على النصف كذا في غاية البيان **قوله** بان كفل  
المؤدى عنه لفظ المؤدى فانه على صيغة الفاعل **قوله** ثم يرجع على الاصيل  
لانها اذ يا عنه دينه بامر احدى هاتين والآخر نيابة كذا قال الربيعي **قوله** او يرجع  
هو بالكل على الاصيل اي ان المؤدى يرجع بالجميع على الاصيل لانه كفل بالجميع باخيه  
ذكره الربيعي **قوله** او الكل كفالة هو ناظر الى قوطهم في المسئلة التي تارة فلو  
ينصرف الى ما عليه اصاله اذ لا معارضة بين ما عليه اصاله وبين ما عليه كفالة  
**قوله** لان ابراء الكفيل في هذا التعليل ذكره الربيعي بناء على ارتباط بين  
المسئلة في لفظ الكفيل بمسئلة ما لو كفل عن رجل وكل صاحبه في وقت محلي في كلام  
صاحب الدرر بينهما ما يكل احده لا يتصور **قوله** والاخر كفيل عنه بكلمة فلا يذهب عليك  
في تحريره في المحلل **قوله** وكل منهما بانفاده باطل اما كفالة المكاتب فلا كفالة  
من التبرعات وتبرع المكاتب بغير وجه واما الكفالة ببدل الكفالة به فليعدم كونه  
دينا صحيحا كذا في غاية البيان **قوله** وعند الاجماع او قال في غاية البيان وادان

لم يصح الكفالة



لا يصح الكتابة لانها تبطل بالشروط الفاسدة واشترط الكفاية في الكتابة بشرط  
 فاسد انتهى **قوله** ولهذا قال بعض اهل الكتابة واصرة كما وقع في لفظ الهواة قال في  
 غاية البيان وانما قيل بالكتابة الواضحة لان المواعظ اذا كانت كل واحد منهما على  
 صفة وكفل احد معاني الآخر لا يصح ذلك قياسا واستحسانا انتهى قلت يظهر  
 من ذلك ان قول صاحب الدرر كما اذا تعاقبت كتابتهما ولو قال كما اذا كانا  
 يعقدين كما وقع في عبارة صدر الشريعة كان كلامه ابعد عن الاستنباط **قوله**  
 وقد امكن ههنا بان يجعل كل حال في حال في الهداية وطريقه ان يجعل كل منهما أصيلا في حق  
 وجوب الالف عليه ويكون عنقهما متعلقا باداة ويجعل كفيلا بالالف في حق صاحبه  
 انتهى **قوله** لا الكفاية حتى يقال كفاية الكاتب ببدل الكتابة كل منهما باقراده باطل كما  
 في ولد الكاتب يعني ان الشرع ورد بان يجعل جميع البديل على واحد ويكون الآخر  
 يتعاقب في الحكم كذا في غاية البيان **قوله** لا استوائهما اي لا استوائهما في الغلة وهي ان كل  
 البديل مضمون على احد معاني كذا في غاية البيان **قوله** فلورج بالكل اوله يرجع بشئ انتهى  
 في زيادة الاحتمال الثاني ان صاحب الغاية ولم يجده عن جهة غيره **قوله** ولم يبق وسيلة اي  
 لم يبق الحال وسيلة الى العنق لم يحصل العنق من غير حاجة الى المال **قوله** وانما جعل على كل  
 منهما اي انما جعل على كل واحد منهما كلمة لا يتعدى غير موضعها اي غير موضع الضرورة  
 جعل مرجع الضم في حكم المذكور كما كان لفظ الضرورة بمعنى المصن بالضرورة **قوله**  
 فاعبر مغالطة برتبها فتزوج عليها ضرورة فاذا توزع سقط حصته المعنوية كذا  
 قال الزبلي وبذلك يتضح معنى قول صاحب الدرر فلهذا انصف **قوله** واخره  
 بان اخذ المعنوية ههنا الاختصاص وجوابه المذكور وان ما نؤخذ ان من الغاية  
 اي لا يرجع عليه اي لا يرجع ذلك الاخر على صاحبه وهو المعنوية لتوافق كلامه ما في كلام  
 القوم وبعضه من الكلام **قوله** كما اذا كان المكفول بنفسه حر اي ما **قوله**  
 وانما لم يرجع في المسلمين على ما يدل عليه قوله في المتن لم يرجع واحد منهما على  
 الآخر اي انما يرجع كل واحد من المولى والعبد على صاحبه في المسلمين كما صرح به  
 وخبره **قوله** كما اذا كفل رجل عن رجل بغير اجرة فاجازة اي قبله بجاز كما وقع في عبارة  
 الزبلي **قوله** ثم فابح كفاية المولى عن عبده وجوب مطابقة باقائه الدين في هو  
 لفظ الزبلي ولا يذهب عليك انه لا معنى للوجوب **كتاب كفاية** **قوله** وهو لؤم  
 يعني الاحالة كذا في الكافي وهو الحائز بناسب رواية القدر في حيث اشترط رضا

رضا المحيل ايضا قال الشيخ اكمل الدين كفاية قد يكون ابتداء ما في المحيل وقد يكون  
 من المحال عليه والاول احالة وهو فعل اختيارى لا يتصور بدون الارادة والرضى  
 وهو وجه رواية القدر في والثاني احتمال يتم بدون ارادة المحيل بارادة المحال  
 عليه ورضائية وهو وجه رواية الزيادة انتهى **قوله** والدين محال ومحال له  
 قال في الكافي وتقدر المحال في الفاعل محمول في بالكسر وفي المفعول بالفتح وتقوم  
 للمحال المحال له لغولاه لاحالة الى صفة الصلة انتهى قال في طلبه المطلقة لاحالة  
 الى صفة الصلة وان كان يتكلم به المتفق عليه انتهى وقد يستعمل صاحب الدرر لفظ  
 المحال له في موضع من هذا الكتاب كما وقع في الثانية **قوله** يعني يطلق عليه صفة  
 الالفاظ الاربع في الاصطلاح الصواب الالفاظ الثلاثة كما قيل وقد يصح لفظ  
 الاربع بناء على ان لفظ محال ساقط من النسخة فانه ايضا يستعمل بمعنى الدين  
 كالحال له **قوله** حيث قال في الزيادة كفاية في المحال بل رضا المحيل وما سبق منه  
 ان يكون شرط صحة كفاية رضا الكل وهو رواية القدر في حيث يتحقق الاختلاف  
 بين رواية القدر في ورواية الزيادة في اشترط رضا المحيل ولا يذهب عليك  
 ان ما عناه فيما يحكي الى الثانية من انه لا يشترط حضور الباقيين في القائل قوله ههنا  
 بلا خلاف الا في الاول فليس في كلام نظام **قوله** وهو المحيل اي المحذور كما  
 سبق منه وهو غاييب في المسئلة المذكورة وهذا على ان يكون ابتداء كفاية من  
 المحال عليه لانه المحيل كما سبق حقيقة الدين منصوب على انه مفعول والفعل  
 المذكور مستند الى المحيل **قوله** تصح اي كفاية بالدرهم المودعة والمقصود بالدين  
 حواله معقولة فكلامه من ههنا الى قوله بخلاف كفاية المطلقة لبيان حال كفاية المعقولة  
 فتقوله فيما سيجي فلما بين حكم المعقولة اشارة الى هذا وان لم يكن لبيان حكمه بان ذلك  
 العنوان **قوله** لانه اقدر على التسليم اي لان الاحتمال عليه كما قال صدر الشريعة  
**قوله** اذا كان فيه اي في هلاكه وفارأي لم يبرأ الفاضل الهلاك الدرهم  
 المقصودة لان القيمة تملكونا انتهى ادخل منه في افادة المرام اي في صفة الصور  
 المعدودة من الصور المدركة المعقولة كما مر **قوله** مع ان المحال اسوة لغوا  
 المحيل بعد موته اي يابى المحال والغوا بعد موت المحيل قبل اداء المحال عليه  
 المحال به الى المحال وهذا عندنا خلافا لغيره وهو تقيده على الرهن كذا في غاية البيان  
 ومنه يظهر معنى قول صاحب الدرر في الشرح كما في الرهن **قوله** لم يبرح ملكا للمحال

**قوله** فبان يكون علاج  
 وهو بيان محال عليه دين  
 المستندة كما قيل **قوله** فبان كفاية



هو خبر ان ولو قال لم يصبر المملوكين لكان كلامه ابعده عن الاستنباط ثم ان الموجود  
في الشيخ المحال بلانا والصواب الموافقة لما ذكره في اول الكتاب المحال بالتاء  
او المحال له **ن** او يحل على رجل ليس له عليه دين في هذا بعينه عبارة  
الكافي والظاهر ان القسم الاول على ان يكون له عليه دين او التوبة عين  
ولكن لم يصف الحوالة اليهما وهذا على ان لا يكون له عليه شيء منهما اصلاً كما قال  
في ثمانية وصورة المصلحة ان يحل على رجل للمحمل عليه دين او لم يكن وقال  
الطالب اصلك بالالف التي لك في هذا الرجل ولم يقل ليتوبها منه المال الذي  
عليه انتهى **و** واما المقيدة فهي ان يكون للمحمل مال عند المحال عليه لو كان  
بدل لفظ المال بالعين كما وقع في عبارة الرتبة لكان كلامه ابعده عن الاستنباط  
**ن** اذ لا تعلق بين المحال بما عند او عليه في العبارة في الشيخ هو المحال  
بلانا والصواب المحال بالتاء او المحال له ثم الظاهر ان يقول او لا تعلق بين  
المحال بما عند المحال عليه او له بل هو المحال في ذمة الغنا عليه **و** سواء  
كانت الحوالة مطلقة او مقيدة فيه اشارة الى ان قوله لا ينطلم كلام مستأنف  
وان ضمير المؤنث في هذا الفعل راجع الى الحوالة مطلقاً لا الى الحوالة المطلقة  
**ن** اما الاخرى اي الحوالة المطلقة والمراد حكمها وكذا الحال في الثانية **و**  
فالقول له اي القول للمحال عليه ومؤداه ضمان المحمل مثل الدين كما صرح بذلك  
في عبارة الكفر وقول المنكر لان الاصل فراجح الزم كما صرح به صاحب الكافي قال  
في الهداية ولا يقبل قول المحمل لتحقيق سبب رجوع المحال عليه في هو لفظ الرتبة  
لعله لو اقتصر على قوله ولا يكون قبل الحوالة اقراره المحال عليه بالدين كما قال صدر  
الشريعة لكان الاول **ن** لان الحوالة بفتح وان لم يكن للمحمل على المحال  
عليه دين لا يذهب عليك ان وضع المسئلة على الاصل اولاً في المحمل فلا وجه  
لما قيل في تفسيره يعني اذ ارضى المحمل لامت ان رضا الكل شرط ويجوز ان يكون  
هذا بناء على ما في الزيادة من عدم اشتراط رضا المحمل انتهى **ن** بحجة المحال  
اذا ادى المحمل الى لفظ الثانية ولو كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحمل في دين  
المحال له يحل المحال له على القول ولا يكون المحمل مبتدئاً انتهى ثم ان قوله عدم  
الوجوب قبل البيع وتحقيق ما اريد به يحتاج الى تدبر زايد **و** فلم يقبل  
زيادة غير محتاج اليها **ن** وهي بضم السين وفتح التاء واحداً للشيخ

٢٠٧  
الشيخ كذا في المغرب وقال في الكفاية التقية تقرب فقته شيء  
حكم ثم نقل في المغرب والظاهر ان يكون كلامه الاول على فتح السين فان  
سقطت ففتحها لا محالة قال صدر الشريعة واما تسمى الاخرى بهذا الاسم  
تسميتها بوضع الدرهم والدنانير في الشيخ اي في الاشياء الخفية كما  
يحل العصا جوقاً ويخافه المال واما تسميته به لان كلامهم احتيال السقوط  
حظر الطريق انتهى وهو موافق لتفسير صاحب المغرب لفظ بضم السين  
قال في القاموس الشيخ كقولنا ان يقطع مالا لاصد ولا اخر مالا في يده  
فيؤتيه اياً ما يفتيد من الطريق ونحوه الشيخ بالفتح انتهى **ن**  
وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغاً فترضا احترزه عن دفعه امانة فانه لا يتفادى به  
سقوط حظر الطريق **كتاب المضاربة** **ن** وشطها في كذا في الشيخ  
والصواب ستة كما سيظهر **ن** وهو الدرهم اي لا يصح في الفروض  
والكيل والوزن **ن** فلو قال احمل الدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف  
لم يجز ويكون الربح لرب الدين في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وحججه  
الربح لرب الدين ونسب المضاير من الدين كذا في الثانية **ن** لاحتمال  
ان لا يحصل في الربح الا قدر ما شرط له كذا في الكافي قال الرتبة لا تؤدي  
الى قطع الشرع على تقدير ان يربح الربح على المسمى انتهى والظاهر انه لا مانع  
من الجمع بينهما **ن** فتقد شرط زيادة القدر المشر وطعنا به في  
خلافاً لما كذا في الكافي ثم قال ويجب الاجور وان لم يربح في المضاربة الفاسدة  
في رواية الاصل وحججه ابو يوسف انه اذا لم يربح فلا حجة له انتهى **ن**  
لو قال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه اي ذكر مجموع الثلثة بطريق الرد  
**ن** اي غير ذلك من الشرط الفاسدة التي تفد البيع كما صرح به  
صدر الشريعة **ن** لاننا جردنا لك من المال هذه عبارة صاحب الكافي يعنيها  
وضمير المؤنث في كلامه الى الوصفة وخر الدر لفظ الوصفة الى الجسر او لم يغير  
ضمير تام المؤنث لا المذكور وقد غر فيما سيجي بحيث قال لكنه شرط زايد **ن**  
ولو رب المال لو وصلة اي ولو كان دفعه بضاعة الى رب المال فلو اشترى رب  
المال وباع فهو على المضاربة كذا في شرح البحر لابن الملك **ن** والاستحار  
ذكره الوفاة الايجار ايضاً وهو استقاط من صاحب الدر ربهم اختلاف الحكم



بينهما **وهو** عطف على البيع في قوله في مطلقها في كان الصواب ان يقول ههنا وليس  
مضاربة في ارجاء للضم الى المضارب مطلقا كما وقع في الوقاية لانه ليس في  
حكم المضارب في مطلقها بخصوصه فيعطف ح والايضا وزيل عليه بلانقطف  
ويكون الكلام جاريا على كسني الصواب **وهو** لانه لا يباع فيه صنع التجارة بل  
والصدق ينعى ان امراده من قوله اعمل براك التعميم فيما هو من عادة التجار  
قال الزبيدي **وهو** بخلاف ما يراى في اللوا قال صدر الشريعة واما ما يراى في اللوا  
غير السواد فالحكمة انتهى للمضاربة اي ليس له في مطلقها انت خبير بان مطلقها  
هو ما لم يقيد بالمشقة على ان قوله عنه مالك صفة له على سبيل البدل لكل في البلد  
والسعة والوقت والشخص كما يظهر من صاحب الدرر عند قوله فان جاز  
فيلزم اعتبار الاطلاق في اول الكلام وملاحظة التقييد في آخره وقد سبق متاخر  
الى هذا الخذ وعند قوله لا المضاربة بطريق الاجال **وهو** والعقد لا يتضمن الا  
التوكيل بالتجارة يريد ان لفظ المضاربة يدل على تحصيل الحاصل بطريق التجارة  
لاباى طريقا كان كما قرره الزبيدي **وهو** لان نصيبه يعنى عليه فنفس نصيب  
رب المال هذا على قول به حنفية وعلى قولها يعنى كل العبد بناء على ان الاعطاء  
لا يخرج عن ذلك خلافا لما اشير اليه ههنا في الهداية واصل المسئلة متر في كتاب  
العقار **وهو** دون المضاربة فيضمن بالنقد مال المضاربة كذا في الهداية  
**وهو** لانتفاء المفسد لانه لا مانع من التصرف او الشكره فيه يعنى عليه كذا  
في الهداية **باب مضارب بلا اذن** **وهو** لو قال ما ربحت قايك هذا هو رب المال  
والدافع في قوله وقد وقع في غيره بالنصف هو دفع الاول بالثاني بالنصف كما هو به  
الزبيدي **وهو** لانه جعله كالان للاول الصواب للموافقة لعبارة الكافي للثاني  
كما قيل **وهو** ولو قال مالك بدارك بمرتباقه بالحق لان تصرف مضاربة  
قبله يتوقف عند اذ حنفية فان اسلم نقد وان مات او قتل على ردة بطل عند  
بجوز فلا يتوقف كذا في شرح الجمع **وهو** لانه كالموت الا ترى انه يقسم له  
بين ورثة كذا في الهداية **وهو** لا يجوز المضارب لا يذهب عليك ان ان يملك  
المسئلة منه بالحق اقتضاه ان صدر الشريعة في الف لانه في شروح الهداية  
من انه قتل على ردة او ما او لم يجرى في حكم المسئلة واحد وقال في الكافي  
لو كان المضارب لا يذهب عليك ان ينفذ المسئلة منه بالحق اقتضاه ان

ان صدر الشريعة في الف لانه في شروح الهداية من انه قتل على ردة او ما او لم يجرى  
دارك بمرتباقه بالحق اقتضاه ان صدر الشريعة في الف لانه في شروح الهداية  
من انه قتل على ردة او ما او لم يجرى في حكم المسئلة واحد وقال في الكافي  
لو كان المضارب لا يذهب عليك ان ينفذ المسئلة منه بالحق اقتضاه ان  
على حالها انتهى **وهو** لان تصرفه انما توقف بالنظر الى ملكه اي لكان التوقف  
في املاكه وهذا عند اذ حنفية كما صرح به صاحب الكافي وقال في العناية ويتوقف  
تصرف كمرته يتعلق حق الورثة ولا توقف في ذلك رب المال لعدم تعلقه انتهى  
فمنه يظهر من قول صاحب الدرر ولا ملك له في باب المضاربة والضرب في قوله للمضارب  
المرته ثم قال في العناية خلافا لما يلحق من العهدة فيما يباع واشترى يكون على  
رب المال في قول اذ حنفية وقول اذ يوسف وحجده حالة في التصرف بعد الردة  
كمن قبلها فالعقد عليه ويرجع على رب المال **وهو** وله عبارة صحيحة لان صحها  
بالادمية والتميز ولا خلل في ذلك والعبارة الصحيحة مبنى على الوكالة كذا  
في العناية فيثبت المضاربة على حالها اي في قولهم جميعا فان جميع ما فعل جائز  
والرجح بينهما على ما شرط كذا في العناية **وهو** ولا ينظر بالرفع الى المال كما لك  
اي لا ينظر للمضاربة الاولى ومبناه عدم صحة المضاربة الثانية فانها اذا لم تنجح  
ينبغي رتب عمل رب المال بامر المضارب كذا في شروح الهداية ثم انه انما يقيد  
برفع المضارب لان رب المال ان اخذه مال المضارب بغير اذنه وباع واشترى  
فان كان زائدا المال نفذ افتد نقص المضاربة بخلاف ما اذا كان عسافا لا يكون  
نقصا ثم ان هذا الحكم لا يتفاوت سواء كان المرفوع بعض مال المضاربة او كله  
كذا في العناية ثم ان صاحب الهداية قيد المسئلة بان يصدر من رب المال بعد  
ما وقع اليه المال بشر او بيع واعمله صاحب الدرر **وهو** ثانيا العقد اذا فسخ ابتداء  
باختيار سبوع الرجح بينهما يفرزه ما في العناية من ان الواجب هو التخلية وقد تمت  
فصار التصرف حقا للمضارب وله ان توكل ورب المال صالح لذلك والا فباع  
توكيل لانه استغناء المضارب بالاجنبي فيرب رب المال او لم يكو استغنى على المال  
فلا يكون استرادا بخلاف شرط العمل عليه ابتداء ولا يمنع التخلية انتهى كل **وهو**  
لا ينظر بتخصيص احد بها بالرجح فان البضاعة عبارة عن شرط الرجح للمالك كما سبق منه  
نق **وهو** وعند زفر بنظر اي ينظر المضاربة في الصورتين والراد بالمضاربة  
الباطلة عند في الصورة الثانية هي مضاربة الاولى على ما صرح به صاحب الكافي  
قال وعندنا لا يفتح المضاربة الثانية ولا تنفذ المضاربة الاولى انتهى **وهو** ولا يفرل عنه



الصواب الموافق للهداية ولا يمنع الغرض من ذلك الا يرى الى قوله فيما سيجي لان  
البيع بعد الغرض ولا يظهر ذلك الا بالنقد لفظ الكافي لان حقه ثبت في الترجمة وانما  
يظهر بالقسم وقسمه الربح تغتفر ان ينص رأس المال وهي بالبيع  
انتهى **قوله** والمال نقود لكن من خلاف رأس المال بان كان دراهم ورأس المال  
دنانير او بالعكس وفي المال **قوله** وفي المال دين على الناس **قوله** بل يجبر على ان يحصل  
صاحب المال لفظ الكافي ولكن يجبر ان يحصل رأس المال بالثمن على المشتري او يخرج منه  
فان اطلاق رأس المال على التاج ليس يستفيض في كلامهم **قوله** ثم عقد عقد آخر  
قال صدر الشريعة اي نسخ العقد والمال في هذا المضارب ثم عقد فملك المال  
انتهى **قوله** كما لو وقع اليه مالا آخر اي اذا وقع اليه رأس المال بالسوى الاول فملك  
ذلك المال لا يصير العقد الاول منقضا بملك المال المدفوع آخر كذا في غاية البيان  
**قوله** فخصته اي حصته المضاربة ثلثة آلاف والالف ملك المضارب خاصة كما  
قال صدر الشريعة **قوله** وان قد با اي اخذ الفداويين ارض ايجانية كما قال  
صدر الشريعة **قوله** وما حصته المالك كج قال في الهداية ونصيب رأس المال  
من العبد خرج من المضارب بمقتضى القاضي بانقسام الفدا على الماداة تنقص  
قسمه العبد بينهما والمضاربة تنتهي بالقسم انتهى **قوله** ولو ادعى كل  
نوعا بان قال رأس المال في البر وقال المضارب في الطعام كذا في غاية البيان **قوله**  
حيث يصدر زير مع البين اي يكون القول قول المالك كما لو ادعى منها مائة  
ثم ان البينة في كل جم المسكين بينة المضارب على ما صرح به في الهداية **قوله**  
لا ينكر دعوى كج قال في الهداية فالقول قول رأس المال لان المضارب  
يدعي عليه تقديم او شرطاً من جهة او يدعي الشراكة وهو ينكره انتهى هو فرض  
اي قال اقرضتني والربح كذا في الشرح في الهداية **قوله** ولو وقتا وقتا  
اي بين كل منهما وقت عند اقامة البينة عبارة الهداية ولو وقتت البينان  
في صفة الازمان وقد وقتا وقتا لوقت الاخير او على ما صرح به صاحب  
غاية البيان ولا يذهب عليك ان مقتضى كلام صاحب الدرر ان يكون  
هذا الترجيح في تعارض القولين لان تعارض البينين وهو مخالفة لعمامة  
الكتب فمضى خبره مالا يخفى من القصور كما نبه عليه بعض العلماء الا علم ثم  
تمثيل المسئلة ينبغي ان يكون بما قرره صاحب غاية البيان حيث قال

قال كما اذا قال رب المال وقوت اني انما مضاربة في برز رمضان وقال المضارب  
وقوت اني انما مضاربة في طعام في نوال واقامته كانت بينة المضارب  
اول انتهى واما تمثيلها بما في الدرر فلا يظهر له وجه صحة **قوله** لان الآخر يفسخ  
الاول لفظ الهداية لان آخر الشرحين ينقض الاول **كتاب الشركة**  
**قوله** جباله الصايد هي بكسر الحاء هي الشركة واجمع صبايل كذا في المصباح  
المعبر **قوله** ثم طلعت على العقد مجازاً قال في الكافي ويطلق هذا الاسم على العقد  
وان لم يوجد يكون اختلا النصيبين اذ العقد سبيل ولا يذهب عليك  
ان ما هو مجاز لانه يكون حقيقة عرفية في اصطلاح قوم فقول صاحب الدرر  
ثم صارت حقيقة عرفية ليس بصواب **قوله** فانها عقد من العقود الشرعية  
مرتبط بقوله وركنها الايجاب فلو قدر ان جنبه كان كلامه ابعده عن الاشتباه **قوله**  
فانه يقطع الشركة في الربح لو اقتصر على قوله يقطع الشركة في الربح كما وقع  
عليه عبارة صدر الشريعة لكان اصوب **قوله** متقايان للمفاوضة كذا في الترجيح  
والصواب الموافق للغة غاية البيان للمفاوضة والبيان **قوله** لانه لا يمكن تحقيق الكفاية  
والوكالة في الابدال وهي الثمن والمثمن كذا في الزاوية **قوله** لان كلامها حصل  
عنان التفرقة في بعض المال الى صاحبه كما ان راكب الدابة سمك العنابا حذا  
يديره وتعمل بالآخرى كما ذكره الرقيق **قوله** لانا نقول قد مر ايضا ان الفتوى  
على صحة ما قال في كتاب الكفالة من الدرر صحة الكفالة بلا قبول الطالب عند اتيه  
وبدقني انتهى **قوله** والادام يعني ان طعام اهله وادامه في حكم واحد وكذا  
ادام نفسه بمنزلة كسوته على ما صرح في الهداية **قوله** وكسوة هو منصوب  
بالوظف على لفظ كسوتهم في المثل فهو داخل في الاستثناء والذي يظهر في كونه  
عبارة المثل ايضا وان كان الفسخ على انه من الشرح قال في الهداية  
الا طعام اهله وكسوتهم وكذا كسوة انتهى **قوله** بقدر حصته متعلق بقوله مرجع  
**قوله** او كفاية بما لا يخفى اجبني كما في الهداية **قوله** باحر اي المكفول عنه وهو  
ممدون ثم ان مرجع الضمير في قوله باخره غير مذكور في الشرح ولعله لو قال باحر بلا  
ضمير لكان احق فان المسئلة معلومة **قوله** ضمة اي ذلك الدين منصوب  
على انه تفسير **قوله** ونقص بعض المال لفظ الهداية ويجوز ان يعقد كل  
منهما بعض ماله دون بعض كج وعبارة اوضح من لفظ صاحب الدرر **قوله**



وبالعكس اي تادى الربح للمالين لا يذهب عليك ان هذا هو صورة  
فضل احد على بعضه على ما يظهر من الهداية والوقاية فهذا القول منه يكون نكرار للمعنى  
نعم قال صاحب الكنز وعكس ذلك على ان لا يذكر في البيع مسئلة فضل احد  
وهذا ظاهر **قوله** لقوله عدم الربح على ما شرطوا والوضيعة على قدر المالين الا انها  
لفظ احديث والوضيعة المحيطة اي بان يهلك جزء من المال **قوله** مطلقاً مطلقاً  
حال من قوله عدم الربح وقوله بلا فصل تأكيد له اي من غير ان يفصل بين كون الربح  
مضيفين او اثنان مثلاً **قوله** او من احدهما دراهم بعض ومن الآخر ولو ذكرنا في البيع  
وفي تضييع عطفه على ما قبله يحتاج الى تحل زائد لفظ الهداية ويجوز ان يشتركا في  
جهة احدهما دراهم ومن الآخر دنانير وكذا من احدهما دراهم بعضاً ومن الآخر  
لو دانتهى وكان الموافق لمقتضى صاحب الدرر ان يقول في الشرع ههنا  
او يكون المال من احدهما دراهم بعضاً ومن الآخر سوداً **قوله** حتى جائز شركة  
الوجوه والتفصيل خلاف ذلك في كذا ذكره في الكافي **قوله** فاذا استندت الى  
لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والحيطة اشارة الى جريان العلة المذكورة  
في المثال الثلاثة المذكورة خلافاً لغيره وان في كل منها على ما صرحوا به  
المواد بالمساواة هو المال او في الربح في المسئلة الاولى وبالالاتحاد اتحاد  
المالين في المسئلة الثانية وما خلط هو الخلط بين مال الشركة في المسئلة الثانية  
وكل ما ذكره ههنا مأخوذ من كلام صاحب الكافي **قوله** ما صح فيه الشركة في  
المسئلة الثانية الحرار عن العرض اي لو هلك احدهما حصلاً لا تبطل المعاوضة  
ذكره الزبيدي **قوله** والمال في بيع اي يد كل من الشريكين اراد به التفرج  
على ان ذلك حكم الشريك مطلقاً كما نص عليه في فتح القدير **قوله** بان يكونا  
من اهل الكفاية الذي يظهر ان يقول بان يتاويان في التقريف شاذ على ما سبق من  
في المعاوضة حيث قال هناك وتاويان لا يفرقا وانما ذكر من الامثلة  
فليس من ذلك على ان اشتراط كون ما رزقا احد بينهما مضيفين لم يسبق من  
وانما سبق من العبارة المذكورة في كتاب المضاربة ولا محاسن لما هو  
المذكور هناك بما نحن بصدده على ان ذلك في لفك ما سبق من بعد اسطر  
حيث قال وضمنت وان شرط العمل بمضيفين والمال اثنان فان مقتضى  
ما ذكر من وجوه المسائل وان فيما نحن فيه فيما سوى المال عدم صحة ذلك

ذلك **قوله** اشارة الى ان اتحاد الصفه والمكان يحق قال في النهاية وانما  
اتحاد المكان فانه لو عمل احد الشريكين في مكان والاخر وكان يجوز عندنا ان يمتد  
في حاتين المتكئين خلافاً لما لك وزفر ثم ان اشارة في لفظ المكان الى ان  
اتحاد الصفه ليس بشرط في شركة الضابح مسلم حيث ذكر صورة الضابح  
عن الاحتياط واما الاشارة فيه الى ان اتحاد المكان ليس بشرط في  
المذكورة فممنوع **قوله** بخلاف شركة الوجوه كما سيجي مما ان جنس المال المتفق  
والربح متفق في جنس المتفق وربح مالم يضمن لا يجوز الا في المضاربة كذا في  
وقد يوجد ذلك بعينه في هاتين شيخي الدرر منسوباً الى المصنف لكن ذلك غير  
مذكور في كلام فيما سيجي وهو الحكم جواب عن قوطهم في العباس وصار شركة  
الوجوه قياساً واستحساناً هذا ما قال في الطهارة وهذا ظاهر في المعاوضة  
وفي غير ما استحسن والقياس خلاف ذلك ولا يذهب عليك ما في عبارة  
صاحب الدرر من القصور وهو مع ذلك يحمل على التوزيع **قوله** فخرى في  
المعاوضة ضمان العمل اقتضاء البديل هذا عبارة الطهارة وقال في النهاية وانما  
قيد جريانه في جري المعاوضة بهذين الشئين لان فيما عدا ذلك لم يجز هذا العقد  
فجر المعاوضة هذا قالوا اذا اقر احدهما حج ونظير مما نقلناه ان قوله حتى قالوا حج  
تفريع على ان فيما عدا الشئين من المذكور يمكن لم يجز العقد جري المعاوضة و  
قد اسقط صاحب الدرر ما هو المفترع عليه في الحكم فاحل بما هو المقصود في المقام  
**قوله** في ضمان العمل اي في ضمان العمل عن الآخر **قوله** واقتضاء البديل هو  
الاجرة **قوله** لم يصدق على صاحبه قال في النهاية الابنية **قوله** اذ لا يشترى  
بالنسبة الاخر وجاهة عند الناس قال في معراج الدراية سميت ههنا للشركة  
بالوجوه لانها مشتريان بوجاهة ههنا انتهى **قوله** فان اشتركت متاويان  
فيما ذكر من الامور التي يجز في المساواة في المعاوضة المذكورة كما صرح به صدر الشريعة  
**فصل في الشركة الفاسدة** **قوله** وهو اثبات ولاية التوقف فيما هو  
ثابت للموكل عبارة صاحب النهاية تعلقاً عن الايضاح فيما هو ثابت للموكل  
وليس بيبات للموكل ويوافق لفظ تانج الشريعة في شرح الطهارة وقد  
فات صاحب الدرر هذا القيد الذي ليس مدار الافادة في المقام الا هو كيف  
ولا هو اخذ الجاه وهو ثابت للموكل لا لجاله فلا يكون لقوله وهذا المعنى لا يتصور



ههنا حاصل يعني به نقوله لان الموكل لا يملك غرسا لم عما يدرج فيه **قوله** وما حصل  
اصدها باعانة الآخر بان قلعه اصدها وجمعه الآخر وجمعه الآخر كذا في الهداية **قوله**  
كما هو حكم الاجارة الفاسدة يعني ان وجوب اجرة المثل حكم الاجارة الفاسدة لا محالة  
مع ما بين الامامين من الخلاف في مثلنا وليس خلافا في حكم الاجارة الفاسدة  
مطلقا كما توهم عبارة قال الزبلي واصله ان الاجارة اذا فسدت يجب اجرة المثل  
ثم ان كان المسمى معلوما لا يترادى المثل على المسمى وان كان مجهولا يجب بانها  
ما بلغ انتهى ووجه خلافا ههنا ما قرره صاحب الكافي حيث قال فلو عين  
اجرة مثله لانه استوفى من اجرة المثل فلهذا اجرة مثله الا انه لا يجاوز عن نصف  
نعم ذلك عند ابي يوسف لرضاه بنصف المسمى وتقوم المنافع مقامه بالعقد  
والتمية وفيما زاد على المسمى لم يوجد التسمية وعند محمد اجرة مثله بالقياس  
لان المسمى مجهول اذ لم يدر اي نوع من الحليب يصيبان شيئا ام لا والرضا  
بالمجهول لغو فاذا سقط اعتبار رضاه وقد استوفى من اجرة مثله فلهذا اجرة  
مثله بالقياس انتهى **كتاب المزارعة** **قوله** فان الربيع تبع للبذر في المزارعة  
كذا في الهداية **قوله** وهي مزارعة الارض على الثلث والربيع في فسر صاحب  
الهداية بالمزارعة مطلقا **قوله** وهو الكار هو بالتشديد على وزن الحرات ومعناه  
الحقار ذكره في القاموس ومن فسر بالمواكزة فكانت زعمه بالكسر والتخفيف  
مصدر فاعل كالمأذبة والكذاب والكذاب مكسور الكاف مشددا ومخففا  
ليس بصواب فانه وقع تفسير الجير وهو على وزن صديق الاكار على ما حكي  
كما يظهر من القاموس **قوله** لمعاجلة الجواز هو كسبا لان في الارض واستمر في  
كذا في القاموس **قوله** كما قرره الاجارة من ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عن قبض الطحان وهو ان يستاجر رجلا حتى يطحن له كرامه منطة بعقير من  
دقيقها ولا شك ان ذلك استيجار العاقل ببعض ما يخرج من عمله فلهذا  
المزارعة والمسا فيكونان في معناه كذا في مشروعي الهداية **قوله** والعاقل  
الابن من هذا هو ما خوذ من كلام صاحب الكافي وعيانية على ما يوجد في نسخ  
الدرر وما قبل المناسب المصالحون باليمين فقد اتى بما لا يناسب كما لا يخفى  
**قوله** فيجب كذا في النسخ بالتاء والصواب بتشديد بالواو **قوله** والربيع  
بيان رب البذر قال في خلاصة وعنه بعض ائمة باع ان في كل موضع كما ينهم

كما ينهم عرف فاهران البذر يكون على اصدها بعينه لا يشترط بيان من عليه البذر  
انتهى **قوله** وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر لما ان الاجرة ههنا من جنس  
البذر وهو بعض الخارج **قوله** اي بيان من لا يدر من قبله الظاهر ان لفظ  
نصب قطع من قومه على ما يدل عليه قوله لانه يستحقه **قوله** لانه يستحقه  
عوضا بالشرط قال الزبلي وشرط ان يبين يمين نصب من لا يدر من جهة  
وهو ان يقره بقوله الآخر لانه اجرة عمله او ارضه فلا بد ان يكون معلوما انتهى  
**قوله** والتابع التحليف بين صاحب الارض والعاقل كذا في النسخ والصواب  
الموافق للهداية اسقاط لفظ الصاحب لان التحليف في اصطلاحهم هو رفع اليد  
بين شخصين وما كان من شأنه ان يقبض فلا يتصور بين شخصين فاما قبل في  
توجيه وتعيم الكلام لصورة البذر مع الارض مما لا يجب تداركه في المقام **قوله**  
وهو على صاحب الارض مع العاقل لفظ الهداية حتى لو شرط على رب الارض ان  
**قوله** وكل شرط يؤدي الى قطع الشر كمن شرط ان يسماه فانه يؤدي  
الى قطع الشر كمن في البعض المسمى او في الكل اذ لم يخرج الارض اكثر من ذلك ذكره  
الزبلي وسجي صاحب الدرر **قوله** بامرة ذلك كحيث لفظ الهداية ليحيط بابوة  
الحيث وهو اوضح **قوله** والباقي للاخراز والباقي ههنا العمل والبقر والبذر فيما بعث  
الارض والبذر والبقر على ما خرج الهداية **قوله** وانما تصح ايضا اذا كان نفقة  
الزرع عليها الذي يظهر كلامهم ان يكون نفقة الزرع خارجا عن اجرة حمل قبل  
الادراك كما جرى السقي وكذا في النذر فاطلاقها ههنا على الاشياء المذكورة ليس  
وجه صحة على ان حكم هذا القسم مغاير حكم ذاك القسم فان الاجرة الاولى على العاقل  
نحو الثاني كما سيظهر **قوله** قال في القاموس ذري الحنطة نقاها في الربيع انتهى  
**قوله** واستيجار البقر جزء من الخارج مقصود ان يصح اقتضى في ذلك ان صاحب الكافي  
ولعله لو اسقط قوله مقصود كان اصوب لتنظيم التعليل كلما الصور بين الاثر  
المقوله فيما يجي فلهذا المجاز لا يمكن جعل البقر تابعيا لمنفعة الارض ثم ان الظاهر  
في العبارة لا يمكن جعل منفعة البقر تابعة لمنفعة الارض **قوله** ولا يجوز استيفاء  
منفعة الارض مقصودا بالمزارعة الصواب الموافقة لعبارة الكافي منفعة البقر  
ثم ان صاحب الدرر لم يتعرض لعل عدم جواز ذلك وهي عدم ورود الشرع به  
على ما ذكره صاحب غاية البيا واما قوله لان البقر آلة العمل فيقولون



بجانب العمل **قوله** كما لو كان البقر مشروطا على اصدقا فخط هو عبارة الكافي  
بينها وقد فوط بغير لاصرها كما هو المتبادر فلو قيل كما لو شرط لاصرها  
البقر فوط كان احسن **قوله** لان كل واحد من البذر والبقر مالم يقع عند الاتواء  
يجب ان لا يجوز اذا كان البذر وحده من جانب واذا كان البقر وحده من جانب  
فكذلك لا يجوز عند الاجتماع بان يكون البذر والبقر جميعا من جانب كذا في غاية البيان  
**قوله** فيكون الشرط قاطعا للشرية قال في الكفاية المذمومات جمع الما ذواتها  
وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول فارسي مقرب وقيل ما يجمع فيه المليل  
ثم سفي منه الارض انتهى **قوله** فانه ايضا للشرط المذكور حيث يفيد لانه قطع  
الشرية في الحب وهو المقصود واخذ بهذا التعليل في كلام الصدر الشريفة  
وعملت المسئلة في الهداية بانه يحس بيقينه انه فلا ينعقد الحب ولا يخرج  
الا اليقين انتهى وبوافقه كلام قاضيان في شرح جامع الصغير والمقام مقام  
تدبر بعد **قوله** والتكوت عن البيع لا يوجب ايج الظاهر الموافقة للهداية و  
التكوت عن المفرد فان التكوت عن البيع ليس مطقة لذلك والعبارة  
والهداية والمفسر هو الشرط وهذا سكوت عنه انتهى يعني ان الشرط  
الفاصل هو الشرط الذي لا يلزم العقد وهنا سكناء على الشرط والتكوت  
عن الشرط الفاصل لا يكون مفقدا كذا في بعض شروحه **قوله** ولا الثانية فلا شرط  
موافق لحكم العقد اي حكم هذا العقد الذي عقد الا مطلقا عقد المزارعة وهذا لانه لو لم  
يشترط الذين له يكون له فاد اشترط فكذا في النهاية **قوله** فكلما حل اجره  
ولا يراو على المستحق هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واما عند محمد ففي  
الث في الفصلين له اجره مثله بالغا بل في كذا في الهداية **قوله** لاستفاد منافع  
الارض فقد فسد ضيق في العبارة مان وسوء صاحب الكافي حيث قال لانه استوفى  
منفعة الارض والعامل بغير فاسد فوجب رد ما وقد تقرر رد عنهما فيجب قيمتهما انتهى  
مع انه منتظم للصورتين بخلاف مان الدار كما لو اشترى اجره المدام واره فانه مذم  
لا يجبر عليه كذا في بعض شروحه الهداية **قوله** والقطع ابطال ايج العامل الصواب  
الموافق لعبارة الكافي وفي القلع **قوله** فعلنا بالقياس وهو ان يقيده العقد  
بموت احد المتعاقدين لعل لو قال فيما فوط فيهما على القياس موافقا للهداية كما  
او ما فعل المزارع اجره مثل نصيب من الارض ايج قال صدر الشريفة اي اجره مثل نصيبه

فيه نصيبه انتهى قال في النهاية حتى لو كانت المزارعة بينهما بالنصف كان على العامل  
اجر مثل نصف الارض وكان العمل عليه حتى يحصد الزرع انتهى وقال في الغنية  
في تعليل لان المزارعة لما انتهى بتبضاء المدة لم يبق العامل في منفعة الارض ولا  
يستوفى ما تشرية نصيبها من الزرع ايا وقت الادراك فلا يلزم مجانا انتهى  
وقول صاحب الدرر لانه استوفى في منفعة بعض الارض ايج راجع الى ذلك  
**قوله** وتنفقه عليها متعلق بمسئلة مضي المدة قبل ادراكه ومن تمتها  
بخلاف ذكر مسئلة نفقة الزرع فيما سبق حيث قال وانما يصح ايضا اذا كان  
نفقة الزرع عليها بقدر حقها فلا يتوقف التكرار نعم لو ارجحت احدى المسائلتين  
في الاخرى بطريق التعميم بعد التخصيص كما فعله صاحب الهداية ليخلص الكلام عن  
الانتشار والتحويل بتاكيل **قوله** نفقة الزرع كما جاز السقي ونفقة الحياطة  
الذي يظهر من كلام صاحب الدرر هو ان ما كان من عمل قبل الادراك  
كالحصاد والدياس وانما هو عليها بخلاف مان الدرر اما اولاً فمن جهة  
تحقيق الفرق بين السقي والحفظ وبين غيرها في مان الهداية وقد جعل  
صاحب الدرر جميعها تحت حكم واحد واما ثانياً فلان المفهوم من قوله  
حتى يدرك ان ما كان من عمل قبل الادراك عليها وليس الامر كذلك  
بل هو على العامل على ما ظهر من صريح لفظ الهداية وايضا الحصاد واما ثانياً  
من قبيل العمل بعد الادراك فيناقص آخر كلامه اوله هذا ظاهر ثم ان الظاهر  
من الوقاية وغيره ان لا يكون غير السقي والحياطة من المذكورات واما  
في نفقة السقي فلا يخفى مان كلام صاحب الدرر في اطلاق النفقة على جميع ذكر  
منها بل نعم ان قوله صدر الشريفة مثل اجرة السقي وغيره ينظم الكلام منونة  
الحفظ وكري الانهار كما يظهر من كلام صاحب الزبيري **قوله** ولا شئ على المزارع  
اي من اجره مثل الارض ونفقة الزرع على ما دل عليه المقابلة بالمسئلة الاولى  
فلا بد عليه استمرار العمل عليه كما يجب نعم ان هذا فيما اذا مات قبل انقضاء  
مدة المزارعة والا فليعمل المزارع اجره مثل نصيبه على ما مر يدل عليه قولنا  
مدة الاجارة كذا قيل لانا ايقينا عقد الاجارة ههنا استحسانا بقاعدة  
الاجارة وهو عبارة الزبيري بعينها بنا وعلى ما سبق في كلامه من ان المزارعة  
اجارة ولذا ابتطل باحد المتعاقدين اذا اعتقد انما لانفسهما ايج وكونه



على خلاف مصطلح القوم غير قاصدين في افعال هذا المقام قال الربيعي هناك  
وفي الاستحسان اذا مات احدهما وقربت الزرع يبقى عقد الاجارة حتى  
يستحصل ذلك الزرع يبطل في الباق **قوله** بقائمة الاجارة منفسحة  
بالموت **قوله** فامكن استمرار العامل مع لان العقد يستدعي العمل على  
العامل كذا في الهداية ثم ان هذا القول منه ناظر الى صورة موت رب الارض  
كما ان قوله او وارتة ناظر الى صورة موت المزارع **كتاب المساقاة**  
وتج الشجر بغداد عليه وغيره كان احسن ليوافق كلامه فيما يجي حيث قال  
وتصح الكرم والشجر **قوله** كالمزارعة اي اذا وقع الزرع ونقل جاز وان  
استحصل وادرك لم يجز كذا قال الربيعي **قوله** ويكون مع اي الاشجار والارض  
بينهما نصفان انما قيد بذلك لانه اذا وقعها على ما يحصل من الارض والثمار  
يكون بينهما فهو جائز صريح به في الحقيقة **قوله** وقد تقرر ذلك لا يتصل بالارض  
يؤخذ لوقوع الفرس وسلمها لم يكن تسليم الشجر الفرس بل يكون تسليم القطعة  
لشجره وهو ما شرط ذلك بل بشرط تسليم الشجر بقوله على ان يكون الارض  
والشجر بين رب الارض والفرس نصفين فلم يكن تسليمها وهي ثابته **قوله**  
قيمتها كذا في الهداية **قوله** لانه لا يدخل في قيمة الفرس تقوم بنفسها الضم  
في لانه اجماعا على حكمه وضمير الموثق في تقومها الى الفرس كما انضج عنه تاريخ شريفة  
حيث قال في قول المحقق لا يدخل في قيمة الفرس لعدم التجانس بينهما اذ منافع  
العامل تقوم بالفرس والفرس تقوم بنفسه انتهى واما قوله التنازع في شرح  
هذا القول انت الضمير الرابع الى اجماع المثل على ما قبل الاجرة انتهى فهو ظاهر  
قال التنازع عند قول صاحب الهداية وتقدر رة الفرس لا تصالحها بالارض  
الفرس بكسر الهمزة الموحية بسبيل النخل وانما انت الضمير الرابع الى الفرس على ما تدل  
الاخرى انتهى لكن صاحب القاموس صرح بكون الفرس يجمع غرس كالاشجار  
ويسمى الفرس بالفرس فلا يحتاج الى التأويل الذي يصوي لذكره  
الاتفاق **قوله** لان صاحب المزرعة المتاجر العامل يجعل ارضه اجماع الضمير في ارضه  
اما صاحب الارض وسائر الضماير الى العامل جميعا ولفظ اجماع مرفوع على  
انه اسم يكون وهو مضاف الى ضمير العامل ونصف البستان منصوب على انه  
خبر يكون والضمير في له ايضا الى العامل اي الآلة القائنة له لصاحب الارض

الارض فيكون لفظ موافق في الحق لقول صاحب الهداية اذ هو استجار بعض  
ما يخرج من عمله وهو نصف البستان وفي صحف هذا المقال قال في توجيهه قال  
**قوله** فاجل للعامل ان عمل على ما كان له فان ارضه ورثة العامل ان يقوموا  
عليه كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض كذا في الهداية **قوله** ويكون  
بينها على التواء عبارة الكافي ويكون بينهما على ما شرطنا في قول صاحب  
الدرر ينبغي ان يحمل على وضع المسئلة على التنصيف كما قال فيما سبق والارض  
بينها نصفين وما قبل فيه انه من انقض لما قال اولاً انه ان يبطل المسافات  
بموت احدهما ومضى مدتها والثمر في لان مقتضى بطلان عقود مسافات وجوب  
اجر المثل لا كون الثمر بينهما على السوية انتهى مبناه العقول عن انه وجوب  
اجر المثل غير متصور ههنا لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف المزارعة حيث  
على المزارع اجر مثل الارض الى ان يدرك الزرع لان الارض يجوز استجارها  
كما صرح به الربيعي وكون الثمر بينهما على السوية لتساوي عمل العامل في كل شيء **كتاب الدعوى**  
**قوله** والكلما للتأنيث فلا تنون وجموعها دعاوى بنتج  
الواو كفتوى وفتاوى كذا في شرح الهداية وقال القوم في المصباح كغيره  
جمع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل وبفتحها على الف التانيث  
قال بعضهم الفتح اوله لان العرب انثرت للتخفيف وحافظت على الف التانيث  
الى بنى عليها كغيره يشو كلام ابن العباس احمد بن ولاد ثم قال وعلى هذا  
فالفتح والكسر في الدعوى سواء وشبه الفتاوى والفتوى والفتاوى انتهى  
ومحقح بالفتح والكسر ابن الشحنة في شرح الوجيز واما ما قال ما في الكافي  
بفتح الواو لا غير **قوله** وبين ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه في فيه من الحقا والمالك  
**قوله** اذا عرفت ما علم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير من حدة  
اما قوله فلا تغبر اور وعليه بما نصه لا يخفى على العامل المنصف ان الشبهة الثانية  
في الدرجة الثانية فمن شبهة متعلقة غير متعلقة به الاولى وما وية طاعة القوة  
والضعف وشبهة على ما صور ما في باب الربوا حيث قال الوزن شبهة وشبهة  
الوزن شبهة الشبهة وهي لا يغتر ليست كذلك انتهى **قوله** لكن في شبهة  
كون اليد غير مالك الظاهر ان المراد كون اليد غير مالك كج واما اهل هذا  
القول ههنا فتدبر على ما سبق من كلامهم المنقول واما جرحنا بذلك لان شبهة



ان يدفعها العبارة المذكورة ليس الا زانك **قوله** قال في الكافي وان لم يبي  
القيمة حج وتحت هذه العبارة في كلام صاحب الكافي منقولة عن قاضي خان  
وصاحب الخزيرة معطوفا على قولهما ان بين المدعى قيمة وصفة حج كما سبق نقله  
من صاحب الدرر **قوله** وان كان الرجل مشهورا بين الناس وان كان  
الرجل مشهورا يكتفي بذكره حصول المقصود به كذا في الكافي قال الرزلي  
هذا عند ابيه صنفه لان تمام التعريف يحصل في الصحيح من مذهبه وجه ذكرناه  
غير مرة فلا يذهب عليك ما في كلام صاحب الدرر من الاجمال المؤدى الى  
الاضلال **قوله** لما قرأنا هذه عبارة الجهادية لانا المطالبة حقة فتذكر الضم  
في لفظ صاحب الدرر **قوله** كانت واقعة الفتوى اى وقعت فاستفتى فيها  
وهذا اصطلاح من كان يؤيد للمطالبة بالطلب ويجعل على عدم الاعتبار بان  
المصادر **قوله** لما قال في الكافي ان اطلاق لفظ توسع اى طلاق بطريق الجوز  
عن الزوم كما يظهر من العناية **قوله** لان الاصل في حصول الخصومة البينة  
لا يذهب عليك ان هذا التعليل غير مثبت للحكم الذي قبله بل لتعليل المناسب  
ان يقال لانها يصير جرحا باتصال القضا بها واما التعليل الذي ذكره فمناشور  
تعليل لطلب القاضي في المدعى البينة على دعواه في صورة الاثار وكل ذلك ظاهر من  
عبارة الكافي وانما وقع صاحب الدرر فيها وقع حيث تعرف في لفظ صاحب الكافي  
لما جعل المقصود لتعليلك بجرحه كلامه وتخص في عوض بناء ومراه **قوله** لانه تقوى دعواه  
بالبينة كذا في النسخ والاصواب الموانع العامة الكتب نور من التنوير وسبب منه  
هذه العبارة في اوائل باب التحالف من هذا الكتاب وكان اعتمد ههنا على صحة  
العبارة من بعض النسخ **قوله** فهي تعبلة هو بفتح الهاء وكسر العين وسكون  
الياء على وزن التوطئة **قوله** ولهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث قوله  
عليه السلام الك يمينه **قوله** على زعم الظاهر كونه متعلقا بقوله هو وهو اقترار  
كما كان حقه بحسب الواقع ونفس الامر ممكنة الشارح من انواع ثمانية في الضمير المنسوب  
في قوله كنهه الى المدعى بخلاف الضمير المحرور في نفسه فانه الى المنكر المدعى عليه وفيما قلنا على  
في زعم المدعى **قوله** على وجه التوطئة متعلق بذكر اسم الله **قوله** ولا غيره لليمين  
عند غيره لفظ الرزلي ولا عبرة اليمين عند غيره في حق الخصومة فلا معبر انتهى و  
لا يذهب عليك ما في هذا التعريف من المصادر الى الخط **قوله** وهل يشترط

وهل يشترط القضا على فور النكول فيه خلافا عما ذهب اليه يوسف ومحمد رحمهما الله ان النكاح  
ضم حتى تضي القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح ان ينفذ والوضوح انما مستحب ذكره  
الرزلي وكان ينبغي وذكر هذه الخلافات فيما يحتاج عند قوله فان لكل مرة حج **قوله** فترك  
هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذلا ومفرا الى باذل لئلا يقع ان النكول يدل  
عند ابيه صنفه واقرار عند طحا كما ذكر في العناية فالسرد كونه منبى على الخلاف المزبور  
**قوله** ودفعنا للفرع عن نفسه بديل المدعى متعلق بالضرر فان ضرره هو بديل المدعى  
دون الرفع عن اليمين المصادقة الرفع هو التكرار كما ذكرنا في الشريعة فترجى هذا  
الجانبا الى جانب البذل والافرار على جانب التورع عبارة الرزلي كذا في ترجمت  
منه لجهة على غير ما في الرفع والتورع والاشباه ومنها انه استدلال الشئ على  
مذهبه بانه النكول يحمل كميل ان يكون لاجل اشتباه الحال ولا لاجل التورع في اليمين  
الكاذبة او لاجل التفرع عن المصادقة فلا يكون جرحا مع الاحتمال فلا يقضى به بقول صاحب  
الدرر على جانب التورع بالقصر على احد الاحتمالات فاصح ما قد استشهد به على  
من قال صاحب الدرر على جانب التورع في نكوله هكذا في النسخ المتداولة ولكن الصواب  
ان يقال على جانب الرفع او لا ترفع عن اليمين المصادقة انتهى ثم يدل التورع  
على ما يشهد به الشئ الى ترجيح جانب البذل والافرار على جانب الرفع ان الظن  
قوله في نكوله متعلق بقوله فترجع ليوافق الكلام ما في الكتب فان جرحها نكولا يدل عليه  
عبارة الكافي وهي فترجى هذا الجانب في نكوله **قوله** فمن حصل الا بالجملة اى  
جنس الايمان ولو قال بعض الايمان كما وقع في كلام صاحب الكافي لكان البعد عن  
الاشباه **قوله** بان ادعت امة على سيد ما انما ولدت منه هذا الولد اولد  
ولها قدمات جمع بين المسلمين امتنا وانما صاحب الكافي بينها على عدم  
بين حيوة الولد وموته في ذلك وقد اقر صاحب الهداية على ذكر صورة الحيوة  
**قوله** ولا يتاخر من جانب الآخر وكذا الجحد واللعان كما ذكره الرزلي بخلاف ما في  
الاشباه المذكورة اذ يتاخر فيها الدعوى من الجانبين كما قرره صدر الشريعة وغيره  
**قوله** اذا ادعى المجهول انه عبد لفظ الكافي او ادعى المجهول عليه انه عبد لفظ  
صدر الشريعة وبالعكس وهو البعد عن الاشباه **قوله** بان ادعى على موقوف  
الزق انه معتق او مولاه قبل اى بيته وبين ذلك ولا العاقبة سواء كان  
معتقا ربا او معتوق معتق فيكون من قبل عطف العام على الخاص انتهى وعبارة



صاحب الكافي ومولاه بالواو والياء لا بالواو والياء صلة والظاهر على اللفظ  
التفسيري والاقتضار على ذكر نفقة لا يعرف المكان لكونه بطريق التمثيل ولو قيل  
بان لم يخصصه بان ولا العتاقة او ولا المولات على هذا الوجه كما قال الصدر الشيرازي  
كان احمر واسم **قوله** بان على عتق جسد بالترنا اي بترنا **قوله**  
ولنا ان النكول نزل واباح **قوله** فان قيل هذا الغليل مخالف للحديث  
المشهور وهو قوله عليه السلام واليهين علم في انك قلنا خسر منه احد ووالله ان  
يجاز تخييل هذه الصورة بالقياس انتهى كذا في الكافي واجاب عنه صاحب  
الغنية بان اباح لم ينف وجوب اليهين فيها لكنه يقول لما لم تغد اليهين فانهما  
وهو القضا وبالنكول لكونه بدلا لا يجري فيها سقط السقوط الوجوب عنه معذور  
لا يتحقق منه اذا الصلوة لغوات المتوضوء انتهى **قوله** بخلاف الاموال فانه لو قال  
هذا المال ليس له ولكن ليحتمل وانزل لا يخلص من خصومة حتى ينزل كذا في الكافي  
**قوله** وذلك لان المرأة في الكسرة الى قوله وحق حقوق لا يجري فيها النزل  
**قوله** لم يصح كلاما لو قال بنده لم يعمل بندها كما وقع عليه لفظ الكافي كان  
اظهر **قوله** وكذا اسير الامثلة فانه لو قال ليست بابن لعل ولا مولى له  
بل انا حر الاصل ولكن هذا يوازي ذنبى بالمدعى ما لم له ان يدعى لا يعمل بنده  
اصلا وكذا لو قال انا حر الاصل ولكن ابذل نفسي ليس رقي كذا في الكافي  
**قوله** ادعت طلاقا قبل الدخول قال في مواج الردية وفايدة تعيين صورة  
المسئلة في الطلاق قبل الدخول هي تعليم ان دعوى المهر لا تنفذت بين  
ان يكون المدعى في كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى المهر في ضمن الطلاق  
او بدونه لانه ذكر بعد هذه الصورة دعوى جميع المهر مع بقا النكاح وكذا في النكاح  
اذا ادعت هي الطلاق انتهى وقيل وفيه نظر لان الاطلاق يقع في ذلك وليس  
ما يوجب التقييد بذلك انتهى **قوله** لا النكاح لا يذهب عليك ان ذكره في العبارة  
في زيل مسئلة الطلاق هو ظاهر بل قوله لان دعوى المال حقيقة فثبت بنكول  
المال لا النكاح في مسئلة النكاح حيث ذكرت في الكتب مستقلة ولفظ الهداية  
وكذا في النكاح اذا ادعت هي الصداق لان ذلك دعوى المال ثم ثبت المال  
بنكوله ولا ثبت النكاح **قوله** او طلب من القاضي فرض النفقة علم المدعى عليه  
الاخوة وهذا اذا كان المدعى زنا كما صرح به في شرح الهداية ويظهر ذلك بتفصيل

ذلت بالمراجعة الى باب النفقة **قوله** فان المدعى عليه وهو الواهب يستخلف  
على صيغة المجهول اي يستخلف الموهوب له الواهب على ما يدعى الموهوب له  
من النكاح **قوله** ان كان اي النكاح لا يصح الاقرار به لا يذهب عليك  
ان قوله وكذا النكاح قول ابيه حنفية وليس بمقتضى شيء فربط هذا القول بما قبله  
بما لا يكا ويصح والصواب جعله كلاما مستقلا لبيان مذهب الامامية كما فعله  
صاحب الكافي حيث قال بعد تمام قول ابيه حنفية وانما يستخلف في النكاح  
عندها اذا كان النكاح نكاحا ثبت باقراره بانه ان اقرار الرجل على ان  
قول ابيه حنفية ووجه انه لا يستخلف في النكاح المحرم اذا كان نكاحا ثبت باقراره  
انما هو من جهة انه لا يستخلف عنك في النكاح المحرم مطلقا لانه جهة الابتداء على  
خلافة اخرى في الصورة ما كان النكاح نكاحا يصح الاقرار به كما زعم صاحب الكافي  
قوله لا يستخلف في النكاح المحرم اي بدون استحقاق النفقة والارث لان فيها  
يستخلف بالانفاق ويغني الحكم ان الاستخلاف في النكاح المحرم وانما هو يجري عندهما  
حيث ثبت النكاح باقرار المدعى عليه بعد المدعى لان فائقة الاستخلاف القضاء  
بالنكول عندهما اقراره بشبهة ينقض بالنكاح حيث يقضى بالاقرار كما قرره مانع الشبهة  
لان التبرير يخص حق العبد بهذا موافق لما سيجي منه في كتاب الصلح من ان التبرير حق  
العبد لكنه مخالف لما سبق منه في فصل التبرير ان حق العبد غالب فيه فبيان كلامه  
تراجع ظاهر **قوله** قال ما حاضرة في المهر واستخلف الخصم لا يخلف وهذا عند ابيه حنفية  
في رواية ومع ابا يوسف في اخرى ذكره الرزيني وكان لا بد له من ذكره في هذه المسئلة  
المقام ليكون قوله لا يخلف اتفاقا في محله **قوله** فيد بالمهر لانها اذا حضرت في مجلس  
الحكم لا يخلف اتفاقا في الرزيني وهذا الخلاف فيما اذا كانت حاضرة في المهر وان كان  
فان في المهر كلف بالاجماع وان كانت في مجلس الحكم لا يخلف بالاجماع انتهى فاقصر  
صاحب الدرر في بيان فائقة التقييد بالمهر على احدى الجانبين حضور لا يخفى ثم ان دلالة  
الحضور في المهر عدم الحضور في مجلس الحكم انما هي يجب الوقوف وان كان في مجلس الحكم  
في المهر **قوله** ولا يلزم القريب ولا ينفقه اه لا يذهب عليك ان الصواب للموافقة  
للهداية وغيره لا يلزم القريب ولا ينفقه الا آخر المجلس كما يدل عليه قوله في شرح لان  
في هذا الكفيل والملازمة زيادة على قدر الحكم المحلص احراز القريب **قوله** وله  
ان لا يغلظ ويقول والله او بالله اه الموافقة للكتب نسبة عدم التعليل الى القاضي



فالضمير في له اليه ولا يذهب عليك في ما في قول ويقول قل هو الله او بانه **قوله**  
وعند الشافعي تغلط بها قال الزبلي وقال ان كانت اليه في القاء اللسان  
او في مال عظيم مبلغ كما في من قال يغلط بالمكان والزمان انتهى **قوله** ولا يخلف الوثن  
الا بالله الوثني وهو الذي يعبد غير الله تعالى خالفه وانما يشترك مع الله تعالى في غيره ذكره  
الزبلي **قوله** الاصل ان الدعوى هي اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه  
المذكور في الكتاب ان التحليف على الاصل عند حيا الا اذا أدى الى  
الاضرار بالمدعى او كان سبب الاتي في تحليف على السبب وعند ابو يوسف  
التحليف على السبب هو الاصل الا اذا عرض في تحليف على الاصل ثم انهم قالوا  
وهذا الخلاف فيما اذا كان السبب يرتفع برفع وليس في تحليف على الاصل  
ضرر بالمدعى فان كان سببا يرتفع برفع فانه يحلف على السبب بالاجماع  
كما قال الزبلي وهو موافق لما في الهداية وشروحه وقال صاحب الدرر الا اذا كان فيه  
ترك النظر للمدعى ثم قوله ويحلف على السبب يرتفع **قوله** وكذا النكاح فيقول  
بانه ما بينكما نكاح قائم ويقول في الغضب ما بينكما ما يجب عليك ردة ويقول  
في الطلاق ما هي باين منك الا ان كان في الكافي **قوله** ويحلف على سبب  
لا يرتفع ولعله لو اكتفى بما سبق في المتن وادبرج ما ذكره ههنا في فوائده  
على ان يكون من الشرح كما هو عادة في امثاله كان كلامه اكثر انتظاما  
**قوله** اي المدعى كان الظاهر ان يقول اي المدعى او الشاهد ليعظم قول  
الشاهد لاشهاد **قوله** او كان لا يعلم ما فعله هذا انما يتأتى في المدعى فقط  
**قوله** قبل قبيل ان وقف وفاقا بيني وقف بين كلاميه يغفل بالانفاق ووجه  
التوفيق في ما صرح به صاحب المنطق ان يقول ما كالت في بيته حاضرة وقت  
الاختلاف لكن حصلت بعد ذلك **قوله** النيابة بحري في الاختلاف لا يحلف  
لا يذهب عليك ان هذا اصل ذكره في العادة ايضا بعد ذكر الاصل الاول **قوله**  
بالا وراق وحاصله ان ما يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف ما يصح اقراره  
كالوصي واما ما يصح بدل عليه فصرح لفظ صاحب الدرر من ان الوصاية والوكالة  
ما يصح اقراره وقد لا يصح فغير صحيح واذا تحققت ما قررناه يظهر لك ان توبيع  
الاصل الثاني في الاصل الاول كما فعل صاحب الدرر مما لا يكاد يصح **قوله** وفرع  
على الاول كان الاول اسقاط لفظ الاول بان يقال وفرع عليه كما قيل

كما قيل **قوله** صار با ذلا او مقرا او اقتصر على قوله صار با ذلا كما فعل صاحب الكافي  
**قوله** كان اصوب لان الكلام في تحقيق مذهب ابن حنيفة وهو عند باذن  
لا مقر كما مر في مرة **قوله** وكان الامام في الاسم يتردد عليه حقا قيل لمراد بالمراد  
ههنا هو الوجه كما في قوله عليه السلام نزل القرآن على سبعة احوال في سبعة  
وجوه انتهى وفيه بحث فاحر **قوله** وهذا تحليف على فعل الغير مع انه على البناء  
لكن لما سرق العبد في يد البائع الفصل السبعة به كما قيل **قوله** توبيع على قوله  
وفعل غير المدعى كذا في النسخ الصواب وعلى فعل غيره على العلم وهو بكر الصواب  
وهو زيد كما قيل **قوله** لا ذكره ان التحليف على فعل غيره يكون على العلم **قوله**  
اذا علم القاضي كونه ميراثا اه كان ينبغي ان يخصص التقييد بذلك بصورة العين  
كما يظهر من العادة فان جويان ذلك في الدتين مشكل ولفظ وذكره  
المحيط والذخيرة وانما يحلف على العلم في فصل الميراث اذا علم القاضي  
بكونه ميراثا له او لم يعلم القاضي ولكن اقر المدعى بذلك او لم يقر ولكن  
اقام المدعى عليه بيته على ذلك ففي ههنا الوجه يحلف على العلم بانه ما لم يعلم  
ان عليك تسليم ههنا العين الى المدعى فان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقر  
المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بيته تحلف على البناءات بانه ما علمك تسليم  
هذه العين الى المدعى انتهى ولعل ايراد هذا التفصيل شغفك في ايراد  
وحشيت ثبات من اجمال الدرر **قوله** يحلف على البناءات لان البناء  
لا يهب الا مال نفسه ولا يبيع الا مال نفسه فالظاهر انه لا يحلف على البناءات  
بخلاف الورثة فيما اذا ادعى اخ عليه فانه يحلف على العلم لانه لا يتوقف  
على حقيقة الحال ان مال الذي ورثه هل كان للوارث او لم يكن كذا في العادة  
**قوله** ادعى رجل منكموه البعير انها منكموه فانكرت المرأة كما مر فقلت  
انا امرأة هذا الرجل يحضر فصدقها المقوله في ذلك ثم ان النسخ على هذا  
الصواب بالموافق لعمارة فانه علم منكموه البعير **قوله** اي انه لا يعلم انها منكموه  
لغرض الخالية بانه ما يعلم انها امرأة هذا الرجل الذي يدعى كما مر فقلت  
فرضي بكماء المدعى فانك لست تقطعت الخصومة كذا في الخالية **قوله** اعلم ان كل  
موضع وجب فيه اليقين على البناءات اه ههنا الكلام نسبة صاحب الكفاية  
الامام الا اعني وقد اورد وبعض الاصل على قوله ويقضى عليه اذا نكل



الشكل لا حائل وهو انه لا يلزم منه القضا اذا نكل في هذا الى البيمين لانه لو كونه  
 الى الوجه الصحيح وهو ان اللزم عليه بادون البيمين على النبات فلا يلزم من ترك  
 الا ترك الادنى انتهى وكذا قيل كيف يغني بالكلول عن تحلف على النبات  
 في موضع يجب عليه تحلف على العلم فانه بعد هذا الكلول يحتمل ان يحلف على العلم  
 انتهى قلت عانه ما يمكن في دفعه ان يقال ان مبناه قول في الاسم بغرض  
 الى رأي القاضي فانه اذا كان رأي القاضي التحلف على النبات ودفع عنه  
 ذلك في مجلس القضا يتعين ذلك ولم يبق له تحلف على العلم **وبعد**  
 اقر برين كما اذا اقرت الدين بغرض الدين واشهد عليه ثم انكر القضا  
 واراد تحليف المديون والمقر على نفسه برين الرحل ثم انكر الدين وقال لئن عليه  
 وانما اقررت كاذبا وطلب بيان المحقر كذا في العبادية **وبعد** او خيره كما اذا اقر  
 الواهب ان الموصوب له قبض الموصوب في المجلس وجعل بامرته ثم قال  
 بعد ذلك انه لم يقبض وكنت اقرت قبضا كذا وبالسؤال القاضي ان يحلف  
 الموصوب له باسمه لانه قد قبضه بكمه من الرتبة التي تدعى فخذها لا تحلف  
 وعند ابو يوسف يحلف على الوجه المذكور وكذا البايع اذا اقر قبض الثمن ثم  
 ادعى انه لم يقبض وكذا البايع اذا اقر بالبيع ثم انكر كذا في العبادية وهو منافا بين  
 اور وما صدر الشريعة حيث قال ومنه المالك الشرة الوقوع انه اذا  
 اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فخذها بيمينه ومحمد لا يلتفت لما قوله لكن يعنى  
 على قول ابو يوسف رحمه الله المحقر يحلف ان المحقر لم يكن كاذبا وكذا الودعي وارث  
 المحقر فخذ البعض لا يلتفت الى قوله لانه في الورثة لم يكن ثانيا في ذمة الاقرار  
 والاصح التحليف لان الورثة ادخا امره الواقر به المحقر لم يره واذا انكر يحلف  
 وان كان الدعوى على ورثة المحقر فالييمين عليهم بالعلم انما لا تعلم انه كان كاذبا  
 انتهى ولما كانت النجاة المذكورة لا يتعين بان يجعل رخصة للكلول كونه الوالي بل  
 ولم يكن في جهة غيره اور وما في جهة هذا اشتقاق للطلابين ومنه انه التوقيع  
**باب التحالف قوله** لانه لا يقر دعواه باليمين في جانب الاخر مجرد الدعوى  
 والنية اقوى اه كذا في الكافي وفيه شبهة التكرار على ما قيل ولقد اصاب صاحب الهداية  
 حيث قال لان الجانب الاخر مجرد الدعوى والنية اقوى انتهى **وبعد** وان عجز ابرج  
 الى الصور التي ما اذا كان لا اختلاف في الثمن او في المبيع او فيها كذا قال

صدر الشريعة **وبعد** قيل للمشتري اه قال صدر الشريعة وان كان الاختلاف  
 في كل منهما يقال ما ذكره كليهما انتهى **وبعد** لان المبيع سلم للمشتري اه كذا في الهداية  
 وشروطه والوجه يظهر ان يكون وضع المسئلة على ان قبض المشتري ما ادعاه  
 جميعا كما بعد من في مثله السابق بان وضع يده جميعا فمدعى البايع اشتراط احدكما  
 فلا يرد عليه ما قيل ان البيع سلم له لكن الكلام في التسليم كما قلنا فان البايع  
 سلم العبد الواحد المشتري مثله المشتري تدعى عليه سلم العبدين انتهى  
 ثم ان سلم في العبارة المذكورة ينبغي ان يفتح ثانيا في باب علم كوا في الكافي  
 الهداية لا مشددا في التسليم ونقطة لان المبيع سلم له **وبعد** فيكون هو البايع  
 بالانكار والبايع اظلم فيكون انكاره في ازمته ما يتحقق انكار البايع فيها كذا  
 في موانع الدراية **وبعد** وصفه التحالف بانه باع بالف ولقد باع باليمين  
 ويحلف المشتري ما استتر به باليمين ولقد اشتراه بالف قبض الاثبات الى  
 النفي للتاكيد والاحتياط انتهى **وبعد** والاصل قال صدر الشريعة في اختلاف  
 في اصل الاجل او في قدره انتهى **وبعد** وقبض بعض الثمن قيل لا فائدة  
 في قبضه بعض الثمن لانه لو اختلف في استقنا وكل الثمن فالحكم كذلك  
**وبعد** وخلف المنكر والقول قوله كذا في الكافي **وبعد** لان هذا اختلاف  
 في غير المبيع والثمن اه قال صاحب الكافي اما في الاول فليست بالافاق وتقرير  
 الآتي واما في غيرها فلا ينما اتفاقا على المعصود عليه والمعصود به واختلف في امر ابر  
 فلا يخالف ان كمالوا اختلف في الخط والابرأ ويظهر من تقريره جوبان التعليق  
 المذكور في الاول والاخر قلت لعل صاحب الدرر نظر الى عدم كون الاختلاف  
 المذكور في الاول والاخر في نفس المبيع او في نفس الثمن اما في الاول فخط  
 واما في الاخر فلان الاختلاف في تعيين المكان المسموع وليس من الاختلاف  
 في المبيع نفسه وان كان المسموع فيه في باب السلم هو المبيع **وبعد** فاشد اختلاف  
 في الخط والابرأ اي ان اختلفا في خط الثمن فقال المشتري خط بعض الثمن  
 وابرأ كله وانكر البايع فانه لا يتجانسان بالاتفاق **وبعد** اذا قال سلم  
 ضمن كلامه الاشارة الى ان الضمن في اقالته الى السلم وان لم يبيع ذكره  
 لكن لفظ رائس المال لما كان مخصوصا بوعده السلم كان السلم في حكم المذكور  
 وهو في ذلك مستغنى باخر صاحب الوقاية ولو قال بعد اقالته السلم بالاطهار

ما  
 موافقة



كما قال صاحب الكفر كان احسن **قوله** واختلف في رأس المال اي بعد الاقالة  
تقال المسلم اليه كان رأس المال غنة وقال رب السهم لابل كان عشرة  
كذا في الكافي واما قط لا يسود قال في الكافي وهذا لان كاتبا قوله عقد الاقالة  
قد سقط وتلك شي اذ المسلم اليه ملك ما في ذمته فسقط عنه والى ان لا يحتمل  
العود فلا يحتمل المسلم ما فيه ملك ان رب السهم بعد ما سقط انتهى وهو قيل  
ما اجملة صاحب الدرر **قوله** بخلاف البيع لا يذهب عليك ما في لفظ المذكور من الاجمال  
الحمل ولو قال بخلاف الاقالة في البيع كما في الهداية كان احسن **قوله** بعد الاقالة  
اي بعد الاقالة في البيع كما عرفت **قوله** وقيل قبض البيع بحملها اي قبل قبض  
البائع البيع بعد الاقالة **قوله** تحالف يعني اذ لم لها بينة **قوله** وعاد البيع  
اي البيع الاول كما قال في الكافي **قوله** حتى يعود كل منهما الى اصله كذا في  
النسخ والموجود في نسخ الكافي والربيع الى رأس ماله **قوله** فلا يحتمل الغنى  
ايضا اي فلا يحتمل ايضا بالتخالف كما في الكافي وهو قيد لازم في هذا المقام كما لا يخفى  
**قوله** وان جرح عن البرهان تخالفا فيقدم التحالف على التحكيم في حجة كل واحد  
كان محرم المشكك مثل الجرح ان ما ادعته او مثل ما ادعاه او اقل او بين الدعويين  
كذا في الهداية وشروطه ثم ان البداهة في التحالف بين الزوج لتبطل النفاذ كما  
ذكره الربيعي **قوله** وايضا كل لزم دعوى الآخر لا يذهب عليك ان هذا داخل  
تحت حكم التحالف كما يظهر من قوله في المسئلة الثانية وان كل شئت قول الآخر  
حيث دخل في اثبات تقرير التحالف ونفسه فالغرض له بعد ذكر التحالف صريح  
وركبك قد اعلى ما يظهر من ترتيب الدرر مما لا يخفى على اذ كان من الواجب  
عليه اتصال **قوله** ولا يفسخ النكاح بالتحالف على ما يظهر من الهداية وسائر  
المتون وقد اجل صاحب الدرر بذلك حيث فصل بينهما بهذا القول وهو ظاهر  
**قوله** بل يحكم مهر المثل اعلم ان التحالف اذا اختلف في المهر اذ لم يكن بينة  
ثم يحكم مهر المثل على ما ذكره من ان هو قول الشيخ في الحسن الكوفي وما سبق منه  
في باب المهر من يحكم مهر المثل او الى اذ اوافق ذلك قول ابي بصير ثم ان التحالف  
في فصل واحد اذا اختلف مهر المثل قولهما هو قول ابي بكر الرازي صرح بذلك  
في الهداية وشروطه فذكر صاحب الدرر والآخر من غير تصريح او تلميح  
بكونها قولين لم يكن مستحسنا كما لا يخفى ثم ان شرائع الهداية كصاحب

كصاحب النهاية وتامح الشريعة على ترجيح قول الكوفي وهو المذكور وهذا **قوله**  
بان كان اكثر مما قاله واقل مما قالته كما اذا ادعى على الزوج كون المهر النفاذ  
المرأة كون الفايض فيكون المهر المفروض على هذا الفا وحسب ما **قوله** لم يذكر  
الاحكام اي اجل الاجارة اي لم يذكر اختلافا فموجب والمستأجر فيه كما اذا ذكر  
اختلافهما في البذل والمنفعة وبعد قبض بعضهما تخالف في الباقي  
ويفسخ في العقد فيه كما اذا لم يستوف شيئا وتمنع التحالف في المستوفى  
ويكون القول فيه قول المستأجر كما لو استأجر في الكلي ذكره الربيعي **قوله**  
فصار ما بقي من امدته كالنقد بالعقد آه قال الربيعي فيصير كل جزء من المنافع  
كالعقد وعليه عقدا مبتدأ على حدة فلا يلزم من تعذر التحالف في الماضي التعذر  
فيما بقي او حما في حكم عقدتين مختلفتين فتخالف انتهى **قوله** تعذر في كل ضرورة  
كيد يودي الى تزويج الصنفه على البائع كذا قال الربيعي **قوله** وادعى كل منهما  
ان المنافع كله فرض المسئلة في الكتب ليس على هذا بل في كل منافع من امته  
البيت كما سطره والكتاب وهو السبل ذكره في القاموس **قوله** قول الزوج  
مع يمينه قال في الثانية الا ان يقيم امرأة البينة وقال في قول المرأة مع يمينها  
الا ان يقيم الزوج البينة وقول صاحب الدرر في وضع المسئلة ولا بينة لهما  
مبنى على ذلك **قوله** والقول له اي للرجل قال في الثانية وبينه امرأة في الشكل  
اولا لانها خارجة انتهى **قوله** كالغرائض والامتنعة والا والاول والرفيع والمنزل  
والعقار والموت والنقود زيادة في البيان بناء على ان جميعها في حكم امتنعة  
البيت والتوضيح هو ان للرفيع والمنزل والعقار والموت والنقود زيادة  
في البيان بناء على ان جميعها في حكم امتنعة البيت وهو ذلك مقتضى اثر الربيعي  
**قوله** وما في يد ما يد الزوج ولا فرق بينهما اذا كان السبب بالذي يسكنان فيه  
ملك الزوج او ملك المرأة كذا في الثانية **قوله** فالشكل للحي يمينه ومالا اشكال فيه  
وهو ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للآخر فهو على ما كان قبل الموت ويقوم ورثته مقام فيه  
وهذا عند ابي حنيفة وخالف ابو يوسف في الشكل فقال يرفع الى المرأة ثم الشكل  
ما يجبره مثلها والباقي للزوج مع يمينه ولو رثته بعد موته وقال محمد مثل قال ابو حنيفة  
ان ما يصلح لاحدهما فهو له وما يصلح لهما فهو للزوج الا ان قوله هذا لا يختلف بين  
ان يكون في حيوتها او بعد موت احدهما ذكره الربيعي **قوله** صرحان او قريبا فيه بحث



لان هذه المسئلة بخصوصه بالترقية **و** وجامع الصغير للصدر المذكور  
بعض العلماء في بعض مصنفاته ان للجامع الصغير سبعة شروح لابي الليث السعدي  
ولما في حيان ولبير في و للصدر المذكور وللغاية وللمتر تاشي وقيل انها ثمانية والثامن  
لغير الاسم البندوي قلت قال صاحب الكافي هذا الموضوع منه وجامع الصغير  
لصدر السلام ثم قال سمس الائمة السرخسي في جامع الصغير وكون شروح  
الجامع الصغير اكثر من ثمانية والله تعالى اعلم **و** وقال سمس الائمة السرخسي في جامع  
يعني ان القول المذكور في ايمان هو ما مرود وعند السرخسي لكن صاحب الهداية  
اقتار قول العامة فاقضى اصحاب الكتب المشهورة اثر **و** ولو كان احد هاتين كاه  
وهذا التفصيل شرح لقوله فيما بعد والحي والموت كما صرح به في الكفاية **و** فالمتابع  
في حال حيواته **و** لان يدخر اخوي لا تبايد ملك ولا كذلك يدملك ذكره الزبلي  
**و** وللمتبع في الموت اي كان المتابع للحي منها بعد موت احد هاتين كان كما قال  
الزبلي **و** وهذا الجواب على اطلاقه فصل في يكون حضما ومن لا يكون **و**  
او عصبة عبارة اكثر او عصبة منه وهو لازم في المقام وبرهن عليه قال الزبلي  
والشرط اثبات هاتين الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالملك للغائب دون  
هاتين الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع **و** او قام بينة على ان المدعي  
اقر انه لفلان الذي يظهر من سوقي كلامه ان يكون هذا من تحت المدعى ليس  
الامر كذلك ونشأ الخرازة في كلام التقي في اخذ امر ادعي كلام الزبلي حيث  
قال اول لانه اثبت بينة ان العيان وصلت اليه من جهة الفاء وان يد له بينة ببر  
خصومة ثم قال فصار كما اذا اقر المدعي بذلك واثبت ذواليد اقراره بانتهى  
فخلص صاحب الدرر المثال بالمثل **و** وقال محمد لا تندفع اذا قالوا نؤذنه لوجه  
لا باسمه ونسب وقال ابو حنيفة نعم ان كان الظاهر الموافق للكتب منها الكافي  
والوفاية ان يقول هو منا وقال ابو حنيفة نعم تندفع ان قال الشهود نؤذنه  
بوجهه ولا نؤذنه باسمه ونسب فان الخلاف انما هي هذه الصورة والتعليل  
بقوله لان ذواليد يحتاج اه انما سبق في الكافي وغيره تعليلاً لهذا المسئلة كما يدل عليه  
قوله اذا الشهود يقولون كمودع بوجهه واذا قال قوله نؤذنه باسمه ونسب في المذكور  
وتعليله بالتعليل المذكور بقوله كما وقع من صاحب الدرر فليس له وجهه ثم ان وقع  
خصومة المدعي في مسئلة الخمة فيما اذا قال الشهود نؤذنه صاحب المال وهو كمودع

المودع والمخير باسمه ونسبه وجهه وفافيه كما يظهر من كلام الزبلي وغيره ثم ان كان  
الاول لصاحب الدرر والآشبه الحرفية ذكر قوله ابو حنيفة في الكافي اولاً ثم ذكر قول  
محمد في انشاء شرفه ولا يظهر نكته هذا التعليل **و** ولا نؤذنه اي لا يؤذنه  
باسم ونسبه ولا وجهه كذا في شرح الهداية **و** اما الاول ان خلاف المدعي انما صار  
بدعي الفاعل عليه لا بين اه الا يرى ان دعوى الغضب كما يصح على ذي اليد  
حتى ان من ادعى على آخر انه غصب عبداً وليس في يد عبده صحت دعواه ولم  
القيمة كذا في الكفاية بل ادعى للفعل عليه بخلاف دعوى الملك المطلق لانه صار ضمماً  
فيه بين حتى لا يصح دعوى الملك **و** على غير ذي اليد ويصح دعوى الفعل كذا  
في الكافي **و** فلو قضى عليه ثم حضر الغائب اه من فزوه ما لو قال المدعي خصمته  
وبرهن واليد على ايداع زيد حيث ينرفع الخصومة به كما يظهر من الكافي والبيان  
فذكره صاحب الدرر في هذا المقام لم يصيب محزه كيف لا والحكم في قوله غصب  
حتى اندفاع خصومة لا عدم اندفاعها حتى لا يتصور القضاء عليه **و** بل تجب  
اي بدون اقامة البينة **و** فان طلب المدعي يمينه على من ادعى من الابداع  
حلف على البينات ووقع هذا الكلام على ما قرر صاحب النہي ان يدعي الشراء  
اذ لم يكن له بينة على التوكيل حلف ذواليد لطلبه على الابداع ووجهه كما  
بعض العلماء في ما مشكنا به هو ما نصه كلمة الابداع واقوة في موقعها والحق  
ان مدعي الابداع اذ لم يعم البينة فطلب المدعي يمينه كلفه على البينات  
وان كان فعل الغير لقيام تمامه وهو القول به انتهى وهو قريب مما قرره صاحب  
التسهيل **و** اقول هكذا وقعت العبارة في الكافي والظاهر ان وقع  
التوكيل موقع الابداع يوجد هذا الكلام في بعض النسخ دون بعضها ولعله  
استقط بعد البينات كما سيظهر لك فافيه من عدم السواد **و** ويكون المعنى  
فان طلب مدعي الابداع يمين مدعي التوكيل الظاهر من كلامه هذا ان يكون  
الحالف هو مدعي التوكيل ولا يلزم ذلك **و** في حاشي الكلام يعني على عدم توكيله  
اياه فان حلف على هذا الوجه من مدعي التوكيل غير مستقور فلا يظهر من هذا الكلام  
خبره عن تداخل الصحة والاشطام قبل وحتى التصوير ان يكون هكذا وان عجز  
مدعي التوكيل عن اقامة البرهان عليه وطلب يمين مدعي الابداع على عدم توكيله  
اياه حلف على البينات انتهى ويؤيد ذلك صريح عبارة صاحب التسهيل حيث



قال وحلف ذو اليد على الايداع بطلب مدعي البيع اذ لم يكن له بنية على التوكيل **وله**  
لأن الوكالة لا يثبت بقوله اي يقول ذي اليد لانه جهة قاصرة فلا يلزم غيره فلا بد  
من اثباته كذا في شرح التسهيل **باب دعوى الرجلين جهة الملك**  
**المطلق قوله** لو لا يذهب عليك ان عقد الثاني لا دعوى الرجلين على ثالث والآتي  
الدعوى لا تكون الا بين اثنين ووجه لا يكون هذا المسئلة من مسائل هذا الباب  
فلذلك ذكر صاحب الهداية والكنز في اوائل كتاب الدعوى قلت ولعل صاحب  
انما اخبرنا الى هذا المقام اقتفاء في ذلك اثر صاحب الوقاية ليتحقق مناسبة بينهما وبين  
هذا بحيث يصلح ان يكون فائده لما يند وان لم يكن منه **وله** وفي خلاف ذلك في  
قائه قال بنية ذي اليد او مدعي بنية الخارج نكاه باليد فصار كما اذا قال البنية على  
النساج او على كذا امرأة وامرأة في يد احد هما فان يكون او كما قال الزبيدي **وله**  
فاذا نكل المدعي عليه قضى عليه الامسلة ذكرت في الكنز مستأنفة بعد مسئلة هاتين  
ولما ساس لاحديهما بالاخرى فليس لذكرهما ههنا وجه صحة فصلنا عن ذكر ما يطرق  
التفريع وجبارة الكنز وقضى له ان نكل مرة بلا حلف او سكت وقد ذكر صاحب  
في اوائل كتاب الدعوى كاي صاحب المتون فليست **كره** خلافا له الى ان في  
حيث قال لا يقضى بنكوله بل ترد واليمين على المدعي اذ انكل المدعي عليه فاذا حلف  
يقضى له بالمال وان نكل انقضت المنازعة بينهما ذكره الزبيدي **وله** قيد الملك  
بالمطلق آه هذا التفضيل آه مأخوذ منه من كلام صاحب العناية ولعل منبأه المفعول  
عما ارادوا بالملك المطلق فانه عبارة عن ان يدعي الملك من غير ان يتعوض السبب  
بان يقول هذا ملكي ولا يقول هذا ملكي لسبب الشراء والارث او نحو ذلك وهذا  
لان المطلق ما يتعوض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات كما قرره  
الاتفاق وسير شرح الهداية للحصول الاقران عن المقيده بما اذا ادعى ملكي  
الملك من واحد واحد فابض غير متأت بخلاف الاحترار عما اذا ادعى الزم  
فان الشراء بسبب فهو دعوى الملك المقيده على معرفت فيتأتى الاحترار عما  
اذا ادعى الشراء فان الشراء بسبب فهو دعوى الملك المقيده على معرفت  
فيتأتى الاحترار بالمطلق عنه **وله** احترار عما المقيده بدعوى النساج فان ذلك  
اذا ادعى النساج يكون بنية او مدعي بنية الخارج سواء ادعى وايضا النساج  
والملك المطلق ما لم يدعي على ذي اليد فعلا اذ حينئذ بنية الخارج او كما سطر

كما سطر عليه وقيل هذا اذا لم يخالف فبذلك تاريخ ذي اليد موافق لتاريخ  
الخارج على ذي اليد مع تفضيل في بعض الصور انتهى **وله** وعن المقيده بما  
اذا ادعى ملكي الملك اه وكذا في العناية قيل هذه المسئلة مقيده بما اذا لم يكن  
تاريخ الخارج اسبق وقد ارخاذا الخارج في اولى وفي بعض الصور خلاف  
انتهى **وله** وبما اذا ادعى الشراء من اثنين آه وفي الكفالة لو ادعى وتاريخ  
احدهما اسبق اختلف رويا الكتب ما ذكره في الهداية يشير الى انه لا يخرجه سبق  
التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان الاسبق او لا كذا في الجامع الفصولي **وله**  
الا اذا ارخا وذو اليد اسبق واما اذا وقت الاثنين دون الاخرى فحقا في حنفية  
بموافقة الخارج او لا وقال ابو يوسف وهو رواية في تاريخ صاحب او لا كذا في الهداية  
**وله** اذا كان من الطرفين اسم كان ضمير التاريخ **وله** وهو قول ابو يوسف آه  
يعني ان ابا ج وابا يوسف في هذه المسئلة في جانب وهو رواية عن محمد وعنه  
لا يقبل بنية ذي اليد وهذا هو المصطوف في الهداية **وله** كل منهما زعم انها لو قال  
زعم كل واحد منهما ملكه ولم يذكر سبب الملك في التاريخ كما قال الزبيدي كان  
اظهر وسيظهر فائق اخوي **وله** وير هذا اي التاريخ ان بل تاريخ كما صرح به الزبيدي  
**وله** اي من اخوي وهو ذو اليد كما صرح به الهداية **وله** بيد اي دل النصف الثمن  
**وله** كما لو قال الوكان دعواهما في الملك المطلق واقاما البنية ومسئلة ما سبق من قوله  
ير ههنا على ما في يد اخر قضى به لهما **وله** وذكر بعض الشرحين آه هذا الكلام مأخوذ  
بنية من العناية الاحكامية لكنه مربوط بالخارج اخذ الجميع قبل القضاء على ما يشهد به  
النظر الصحيح وما فعل صاحب المتون من ذكره في هذا المقام فمت آوه القصود  
في اخذ المقصود من الكلام **وله** ان ذكر كل منهما تاريخا كما قال صاحب الشريعة كان  
اوضح **وله** ولذي يد ان لم يوزع ضمير المتن التاريخ ذي اليد لا الخارت  
حين كما فرض المسئلة للثبوت **وله** وكيفية يتوقف على مقدمتين ان مأخوذ  
من العناية الاحكامية لعينه **وله** او ارخا احدهما هذا ايضا على ان يقع التاريخ  
بين الخارج وذو اليد لا بين الخرجين والقصود الموافقة للوقاية او ازرع من لادله  
**وله** ولذي وقت ان وقت احدهما فقط لا يذهب عليك ان ذكر ههنا العبارة  
ههنا لا يظهر له وجه صحة فانه اما ان يحل على صورة كون المدعي في يد احد الطرفين  
او على كونه في يثالث فلا مجال الى الثاني لانه من كونه بعيد هذا بقوله ولذي وقت



من وقت احدهما فقط بلا بدله كما قرره هو بقوله بان كان المبيع في يده  
وكذا في الاول فانه ايضا مذکور بقولا وازيح احدهما علم ان حكمه ليس يكون  
المدعى لذي وقت فليست برؤية مع احتمال الآخر ان يكون آه كان الاصح  
في التبعية ان يقول واحتمل الآخر ان يكون قبله او بعده كما وقع في لفظ الهدية  
**و** ينعى اذا ذكر شيئا في الخارج اذ لا يذهب عليك ان المفروض في هذه  
الصورة هو تخصيص ذكر الوقت لاصحها راجح انهما كان على ان الاقوام  
ههنا هو ذو اليد وفي مسألة الممن ذوالوقت الخارج او لا فلا حجة متغيرة  
اصدي المسلمين بالآخرى **و** الا ان شمس هو الذي اخرج آه هذا  
الاستثناء مذکور في الهدية لكنه في مسألة ما لو ذكر الآخر وقتا فان ذا اليد  
فيها اول الآخ ههنا الصورة وقد ذكر صاحب الدرر ههنا المسئلة بقوله  
او اخرج احدهما وان لم يتوض استثنائا ثم ان التوافق ان يقال ينعى اذ ذكر  
شيئا احدهما وقتا كما لا يخفى **و** ان بين كل من الخارجين آه كذا في النسخ  
والصواب ان يبرهن **و** اذ الكا لا يقبل الاشتراك في صيغتها اما بعد  
موتها فيقبل بينهما لان المقصود من الميراث اتمال وهو يقبل الاشتراك كذا  
في بعض شروح الهدية **و** الاخر اه استثناء من الاستثناء ان ابقى على ما يظهر  
من تقرير حاصل المسئلة **و** فان ارضا وتاريخ احدهما اقوام كان هو اول  
حكم ههنا المسئلة مهوم من قوله ان لم يورثا او استوى تاريخهما **و** فان وقت  
غير ذي برهان آه ههنا مسئلة متباينة في ما قبل الكا مآخوذة من الكا  
ولفظ ان اقرب لاصحها قبل فانه البينة هي امرأة لتصادقها عليه وان اقام  
الآخر البينة قضى بها لان البينة اقوى من الاقرار لانها ملزمة انتهى ولا يظهر وجه  
التغير في صاحب الدرر تلك العبارة الواضحة **و** ثم لا يفتى بغيره في ههنا  
ايضا مسئلة مستقلة مأخوذة من الكافي ولفظه ولو ادعى على امرأة ان كان في  
فان اقام البينة فغلبت به ثم ادعى آخر و اقام البينة على امرأة لا يكتم بها انتهى قوله  
نظير عدم تعللها بمسئلة التصديق كما توهم عبارة صاحب الدرر **و** لكونه معاوضة  
قال في الكا لانه عقد ضمان يوجب الملك في الغنيين والرهينة بترجح توجب  
الاستحقاق في جانب واحد والبنات مرجح بكثرة الانبئات انتهى **و** مشتبا للملك  
بنفس هو علمه اخرى لترجح بنية الشراء على نية الهبة ولفظ الكافي ولان الشراء

ولان الشراء يوجب للملك بنفس والرهينة لا توجب للملك الا بالقبض فكان للملك  
المدعى سابقا فيه فكان اول انتهى **و** اذ كل منهما الضمير للشراء والمهر **و**  
وبرهن من جهة معاى هبة **و** لا ثابت للملك والرهين لا تثبت  
فكانت البينة المشبهة للزيادة اول كذا قال الربيعي **و** وعقد الضمان  
اولا في عقد التبرع كما وقع في لفظ الكافي **و** لان بينة اكثر اثباتا لعله يوجب  
ذلك بان عقد الضمان يثبت للبدلين المهرهون والجهة لا تثبت الا به لا  
واحد اقضاء وكما بشره والجهة كما وقع في الكافي كان اصوب ولو كان مرجح  
ان يكون نية اكثر اثباتا يكون ما نحن فيه من باب المعاوضة والتبرع ولا يثبت  
الاكتمال **و** اخر از ههنا اذ ابر ههنا على ملك مطلق او شرا مؤخر في  
ذو اليد **و** فلا يتعلق الملك الا في جهة فلم يقبل كذا قرره في مشروعه **و**  
من آخر متعلق بلفظ شراء اي قال اصدا خارجين اشتريته من زيد والآخر قال  
اشتريته من عمرو وذكر ان تاريخا واحدا كما قال صدر الشريعة **و** اذ وقت  
احدهما فقط فيما اذا ادعى واحد شرا من آخر وبينى على اعتبار ذلك القيد **و**  
فيما سيجي بخلاف ما اذا كان احد كما سيوضح ان شاء الله تعالى كذا في نصف العارية  
يحتاج الى تحمل زائد **و** بخلاف ما اذا كان البائع واحدا قال في الكا في اذ اخرج  
احدهما ولم يورث الآخر فيما اذا ادعى الشراء من واحد فهو للمورث مطلقا انتهى  
فهذا ما ذكره صاحب الدرر بهذا القول **و** حتى يتبين ان غيره تقدم اي تقدم  
في الشراء **و** برهن خارج على الملك له ولم يذكر تاريخا كما ذكره صدر الشريعة  
سقطت البينات ولو ترك اتمال في يد صاحب اليد وعند محمد يفتى بالخارج **و**  
وجاء بصرف قال في الحانية كما لو تنازعا في صوف اقام ذو اليد البينة انه ملكه  
جزة من شاة هو دبره حوا قبل هو ينيخ فاذا يلى بعدل مرة اخرى ثم ينيخ  
انتهى قوله فاذا في شكل اي كونه يملكها و اقام آخر البينة انه ملكه جزة من شاة يملكها  
يقض لذي اليد لان حوا الصوف لا يترك فيها لآخر ثانيا **و** ومثل حجر قال في  
الكفاية حجر اسم دابة ثم ستمى الثوب او لتيخه من كونه مكررا او غير مكرر **و** يرجع  
الى اهل الجزة الواضحة منهم كفي والاحوط اثنان ذكره الربيعي **و** لان القضا  
نسبة هو الاصل يعني انه مقتضى القياس ولكن ترك القياس بالجزة كذا في غاية البيان  
**و** حديث السناج وهو حديث جابر رضي الله عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل



وقام البينة انها مائة واقام الذي هو في يد البينة انها مائة منقضا فقص بها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو في يد **قوله** فاذا لم يرجع الى اصل  
 اي لا يلحق به الا ما في معناه من كل وجه ذكره الربيعي **قوله** ولو عند بايو الضمير  
 من الخارج وذي اليد على سبيل البديل كما يدل عليه قوله في الشرح فان كل  
 منها ما لا يلو قال عند بايوها كما وقع في عبارة التمهيد كما اوضح **قوله** فان كانا  
 اذا اتى الملك من الرجل قال الربيعي ولو اقام الخارج البينة انه اشتراه في فلان  
 اخوانه ولو عند كان ذا اليد او لا كل واحد منهما خصم في اثبات نتائج  
 بايو **قوله** فذو اليد او لا ايها كان ذكره الربيعي **قوله** برهن كل من خارج  
 وذي اليد على الشراء من الآخر اي قال الخارج اشترى من ذي اليد وقال  
 ذو اليد اشترى من الخارج كذا في النهاية وذكر الربيعي انه لو برهن كل واحد من  
 الخارجين او ذوي الاديان في جواب كسنية ذلك بعينه **قوله** بلا وقت اي بلانا ريخ  
 معها كذا في النهاية والهداية **قوله** سقط اي تها برت البيا **قوله** بان يجعل ذو اليد  
 كانه اشترى يجعل ذي اليد مشتر باخره الخارج وقبضه ثم باعه منه ولم يقبضه فيؤثر بالبيع  
 اليه لان كونه من القبض دلالة السبق على مرق **قوله** ثم باع اي ولم يسلم الربيعي  
 بالتسليم الى الخارج كذا في بعض شروح الهداية **قوله** ولا يعكس اي لا يجعل  
 كان الخارج اشترى ما في ذي اليد او لا ثم باعه اياه كذا في العناية الاكتمية **قوله**  
 لان البيع قبل القبض لا يجوز عن ذي اليد كذا في شروح الهداية **قوله** ولها ان الاقدام  
 ولعلها اظهر ثم ان الضمير في قوله بالملك له للبايع **قوله** كما اذا قاما على اقرارين بان اقام  
 كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر **قوله** لكون البيوعين جائز على القولين اي على قولهما  
 وقول محمد لان الخارج باعها من بايو ما قبضها وذلك صحيح كذا قال الربيعي **قوله** قضى  
 للخارج سوا شهد الشهود وبالقبض او لم يشهد به لان صاحب اليد قابض  
 وقد ثبت شراؤه بان يجعل كذا اشترى او لا كما شهد به شهود ثم باعه  
 من بايو وهو الخارج فيجعل على انه لو لم يسلم اليه ان لم يشهد وبالقبض او لم يسلم اليه  
 ثم عاد اليه سبب اخوان شهد وبالقبض ذكره الربيعي **قوله** ثم باع اي باعه  
 من بايو هو الخارج **قوله** ولم يسلم هذا اناظر الى صورة ان لم يشهد الشهود  
 بالقبض والكراد دعواه اليه بغيره او ودية مثلا **قوله** برهن على نتائج دابة

٢٢٢  
 دابة اي برهن الخارج كما وقع في لفظ الوقاية **قوله** بان يوافق الثاني قبل  
 اول ان يقول بان لم يعلم موافقة شهادتهما التاريخ او شبهه انتهى قلت هو  
 حتى كيف لا ويحكم الخلفي لها ليس كما ذكر بل بطلان البينتين وكون الدابة لها على  
 ما سيجي وقد احسن الربيعي حيث قال اي ان اشكلت الدابة في موافقة احد  
 التاريخين انتهى **قوله** فصارت كما لو يورثا واذا ادعى الناجح ولم يورثا  
 كانت الدابة الذي اليد على ما مر قوله بطلت البينتان وترك الدابة مع ذي اليد  
 كما قاله صدر الشريعة والذي يظهر من كلامه فيما بينا ان يكون جواب الشرط  
 المذكور في اثنين قوله وفيما سيجي كانت لها كناية له الوافقة قلت هذا التقدير غير  
 سديد لالفاظ ولا معنى اما الاول فظاهر واما الثاني فلهيانية النافذة بين كون الدابة لها  
 وبين بطلان البينتان **قوله** يفضي بها لا يذهب عليك مصدر من العبارة  
 في الافادة والصواب بينهما كما وقع في عبارة الربيعي **قوله** برهن احداهما على عصب شئ  
 قال في الهداية واذا كان العبد في يد رجل اقام رجلا عليه البينة احداهما يغصب  
 والاخر بوجوه فهو بينهما استوائهما في سبب الاحتجاج فيقول صاحب المذلة في تصويره  
 اي اذا كان غيره في يد رجل سهر فظاهر وقوله من قال اي قال غصبته من زيد والاخر ادعى  
 زيد مني على ذلك التمهيد **قوله** وهي شيكات توضع على الجذوع آه الدراوي جمع الدراوي  
 وهي قصبات بضم طوية بطاقات من الكرم فترسل عليها قصبات في الكرم كذا في ديوان الادب  
**قوله** في بيع زيادة مفردة والصواب الاقتصار على قوله كالتعاش كما فعل الربيعي  
**قوله** لعدم المعارض لدعوى الحق كذا في المنتج والصواب **قوله** بدعوى باليار  
 كما وقع في عبارة الربيعي والناية ولعله لو قال بوجوه بدعوى ذي اليد لا باقراره  
 وبأقراره اندفع المعارض كما قال صاحب الكان اظهر واستوضح صاحب الهداية  
 بان قال واجيب بان الرمي لم يثبت بأقراره بل بدعوى ذي اليد الا ان عذر معارض  
 اياه بدعوى الحق لا يقرر بين عليه وعند عدم ما يقرر فيكون القول في قوله في رقة كذا  
 لا يقبل اذا كان فائض انتهى **قوله** فيقبل اقرار ذي اليد على الصبي كما يظهر من عبارة  
 العناية **قوله** يسمع بالبينة ولا يقبل قوله كذا في النية **باب دعوى النيب**  
 اعلم ان الدعوة نوعان اح الدعوة الى الطعام فتخرج الدال والدعوة في النيب  
 بالكره هذا اكثر في كلام النوب فاما دعوى النيب فتخرج في النيب وبكسر ون  
 في الطعام كذا رأيت في اما تغلب وكذا ذكره ابو حنيفة كذا في غاية البيان ثم ان ذكر الدعوة



وتغير ما قسمها ههنا وان لم يسبقها ذكر بعد اقتفاء اثر صاحب الكافي بناء على  
انتفاء ما قبل هذا الباب عليها كان استحضار ما ارد بها عند ورود ما يلزم  
اهم المتكلم نعم لو ذكر ذلك في انشاء شرع المسئلة الاولى من الباب حيث ذكر فيها  
الدعوة كما فعله شرع الهداية كان احسن الى عادتهم اقرب **وله** والا اول اول  
لانه اسبق آه فكانت سابقة مع **وله** فكانها باب صورة كما قرره البخاري **وله**  
فادعاه الضمير للولد وهو من الدعوة لانه الدعوى **وله** وقال زفر والنفى لا ثبت  
الحج اى لا تصح دعوة الا ان تصدق المشتري وهو القياس كما قال الزبلي لان بينة  
اقراره بانها امة اى ليست بآتم ولد قال الزبلي لان اقدامه على البيع دليل على  
ان الحمل ليس منه اذ هو اعتراف منه بجوازه لان المسلم لا يبشر بالاطفال كما هو انتهى  
**وله** فيبصر من انما قال الزبلي نصا في دعواه مناقضا لثبته في نقص ما ثم من  
جهته هو البيع فلا يقبل اذ التناقض يبطل الدعوى **وله** بالولادة الاقل للاقول  
من سنة اشهر كما وقع في عبارة الزبلي **وله** بخلاف دعواه الى البائع جواب عن قول  
زفر والنفى في حيث قال انما نصارى كما اذا ادعاه ابو البائع بيع لادعي ابو البائع للولد  
ولذبة المشتري فانه لم يثبت النسب كما في الكافي ومع قوله بخلاف دعوة الى البائع  
ان شرط صحة دعواه نبوت ولاية الدعوى من وقت العلوق الى وقت الولادة  
على ما بيناه من قبل ولم يوجد ذكره الزبلي ولما لم يذكر صاحب المدرر استدلال زفر  
والنفى في ذلك فيما سبق كما التفتض له بهذا الطريق ههنا غير جليل عن الكاكة **وله**  
ولدمه او بعد لا يقع ان دعوة البائع او ما في هذه الصورة كما صرح به في شرح  
الهداية **وله** والحقيقة اقوى غير موافق لقوله مستبعد اى فلو قال بدل قوله اقول على  
كالم قال صاحب الهداية كان اعلى واقوى **وله** بخلاف بيعه فانه اذا باع احد مسئلة  
ما سبق قوله باع المولود وعنف فادعاه **وله** صحت دعوة له ولا يصح في حق الام  
حق لا يصير ام ولد كذا في الكافي **وله** والتدبير كالا عناق لعده لوقال واعنا فاما تدبيرها  
لولادتها كان اصوب اذ لا يظهر فاي في تشبيه التدبير بالا عناق **وله** يرد البائع  
على المشتري حقيقة من النقص ان بان بقسم النقص على قيمة الام وقيمة المولود فما احصاها  
الولد ويرده البائع الى المشتري واصحاب الام لا يردوه كما قال صدر الشريعة  
**وله** كذا ذكر في الهداية قلت يظهر من كلامه الاتقان في غاية اليسار وما اختاره صاحب  
الهداية ههنا مروج **وله** لم تصح دعوة البائع الذي يظهر ان يكون هذه العبارة

العبارة في المتن وان كانت توجد في النسخ غير معتمدة **وله** وصدقة المشتري  
الظاهر ان لو لم قطعه من قلمه وقيل توجد في بعض النسخ **وله** فلا يثبت حقيقة  
العتق ولا حقه الا اول متعلق بالولد والثاني بآتم يعني انه لا ينقص البيع ولا يصير كارية  
آتم ولده وسقى الولد عبد المشتري وهو ثابت النسب من البائع كذا في غاية  
البيان **وله** وكانت آتم ولده كما كان اى لا يصير ام ولد له وهذا مع قول صاحب  
الهداية ويحل على الاستيلاء بالكلية انتهى ثم ان المراد ههنا بآتم الولد كما كان هو  
القسم الثاني على ما صرح به صدر الشريعة **وله** ولو ولدت فيما بين الاقل  
والاكثر لال المراد اقل من سنتين من وقت البيع واكثر من سنة اشهر منه ولا يذهب عليك  
ان حلق المسئلة من تنتم المسئلة المذكورة بقوله ولو ولدت لاكثر من سنتين متعلقا به  
كما يظهر من جميع المتن فاما فعله صاحب المدرر من فصل هذا من ذلك بمسئلة اجنبية  
عنها وهو المعنوي وبقوله باع المولود وعنف **وله** لم يقع مستحبا يعني يثبت فيه  
وامتنها ويصحح البيع ويرد النقص و مراده بالاقل ما ذكره في اول الباب بقوله  
باع آتم فولدت لاقل من سنة اشهر من بيعت **وله** ثم انه اذا لم يصدقه المشتري  
لم يصح دعوة البائع كذا لو كانت له الضامير المستمرة تحت هذه الافعال للمشتري  
**وله** ثم زوجه كذا في النسخ والصواب للموافق للهداية وغيره او زوجه **وله**  
ثم ادعاه اى وجد دعوة البائع بعد وجوده ههنا الاشياء من المشتري **وله**  
بخلاف الاعناق وبخلاف ما اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه البائع لا يثبت  
النسب البائع على ما صرح به في الهداية وانما افراد الاعناق بالذكر التفاء والا  
فالتدبير ايضا في ذلك كالا عناق على ما صرحوا به اذ لا حمل اقل الى هو بالتحريك محمل  
يقال جلت من باب طرب كذا في الصحاح **وله** ثم ادعى البائع الآخر وهو الذي  
في بيع كما صرح به في الهداية **وله** وكان هذا بعض بامر موقه وهو حرة الاصل  
كيف لا وهو ثابتة باصل الخلقة ثم ان هذا يصلح جوابا عما يرد من ان نقض الاعناق  
ههنا يخالف ما سبق من ان العتق بعد وقوعه لا يحل البطان والانتقاض  
وهو ما نحو ذم الكافي وحاصله ان النوع هو انتقاض العتق الى الرقعة وهي  
دونه لا الى شيء فوقعه وهي كحرة وقد يرفع ذلك بان الانتقاض يكون  
بعد تعلق حق العتق وتقرر المعنوي وليس الامر في هذا المقام كذلك  
فان بحرية احد القوميين يظهر حرة الآخر وينعدم تأثير انتهى قلت لعل الاول او



**و** قال الصبي هذا الولد مني قلت بجي في الأصل لا في بعيد هذا صاحب الدرر  
ما يدل على ان صنع العبارة لا توجد في نسخ العبادية وانما اوردنا ههنا استظهار  
القول العبادي الذين اذ بالاقرار بانه ابني تعلق حتى المقر والمقر له انما فيجمل عدم  
ذكر ما على السقوط فلم يسمي ويستخص لك ذلك في ابلغ وضوح **و**  
اذ بالاقرار بانه ابني تعلق حتى المقر والمقر له كذا في العبادية ولعله لو اقتصر  
على قوله تعلق حتى المقر له كفي في ايقار حتى المقام **و** لانه اقرار على الغير  
بانه تخرى هو لفظ جزم مضافا اليه المكملة **و** فهو ابن للمولود كذا في النسخ  
والصواب للمقر وعبارة صدور الشرع لذي الصبي في بيع ومن غلط  
صاحب الدرر عبارة الكافي في مسئلة الهداية وهي ما اذا كان صبي في يد  
رجل فقال الذي في يدي هو ابن جدي فلما التفت ثم قال هو ابني حيث قال  
واشقا وتوهم ما هو ابن للمولود **و** لم يصح دعوة المقر عندهم يعني ان قلنا فيه  
انما هو صورة محجود زبد واما في غير ما فلا يصح دعوة المقر بانما هم **و** وان لم يحل  
التفرض اي بعد ثبوته كان ابناء الوفا لم يوجوا ان تصرا كماله صاحب الكافي  
كان اظهر قوله في العكس ثبت الاسلام بتعاي شعا للمولود وادار بالعكس  
جعل عبد المسلم كما خرج بشرائه الهداية **و** لو كان غير معتبر والا فهو من صدقة  
اخذ لك في الكفاية فينبذ اطلاق المتن في صنع المسئلة كما قيد ما به صاحب الكفاية  
ومن زعم كون هذا الكلام من صاحب الكفاية متعلقا بمسئلة سابقة مشونة بقوله  
قال له هو ابن زير ثم قال انما فقد اخطا مرتين **و** لا سواء اريد بهما عليه وقيام  
الفراس بينهما دليل ظاهر هو لفظ الربيع بعينه ولعل المراد بقيام ايد بهما عليه  
كون الصبي منهما ظاهرا على ما وضعت عليه مسئلة باستواء ايد بهما يكون وضعهما  
عليه بالاثبة والاثوية سواء في ذلك وعبارة الهداية والكا في قيام ايد بهما  
او لقيام الفران بينهما اه قلت لا يذهب عليك كونها اذ في افادة الامام واقفة دية  
انما قيد بذلك لانه ان لم يأخذ الدية من القاتل لا يضمن شيئا لانه لم يمنع الولد أصلا  
لا حكما ولا حقيقة كذا في غاية البين **و** اي بايع الولد بيع امة الذي يظهر ان يكون  
كلامه هذا تنبيها على ان الضمير في بايعه في عبارة الهداية وغيره الى الولد بالتأويل  
المذكور ان الولد ليس بموجود في وقت البيع يعني ان بيع امة كبيع الولد  
فكان كانه موجود في عقد البيع وهو من جملة البيع ولعله سئل ظاهر والضمير في

في عباراتهم المذكورة انما هو المشتري فلا يحتاج الى مثل ذلك التمثل ثم ان قوله  
لانه ضمن له سلامة الى آخر الكلام تعليل للرجوع بقية الولد على بايعه كما يظهر من الدرر  
وشروحه **و** لا بالعقر الذي اي بالعقر الذي اخذ منه استحي على ما ذكره  
صدر الشريعة **فصل** وضع الفصل في هذا المقام لذكر ما يبل مائة من كتاب  
الدعوى من مختصرات صاحب الدرر اكثر مما في العبادية **و** قالوا على هذا اذا كان  
الدعوى عليه ممن يتوهم الاعمال بنفسه لا تقبل البينة والاقبلت يعني انهم قالوا بوجوب  
التفصيل في ذلك كما يظهر من فتح القدير **و** ولو ادعى اقرار الدعي عليه كذا في  
النسخ والصواب للموافق في البينة اقرار الدعي لا سيما في ان الناقض في موضع الكفاية  
اه لفظ العبادية لانه الناقض في السب لا يمنع من صحة الدعوى والمال واحد لان  
السب ايضا من مواضع ائتمار **و** ولا منازع ثم اي لا يدعي هناك مدعي هذا الغير  
كما سيظهر وضمير الفاعل في قوله ادعى عايد اليه ولا يذهب عليك ما فيه من التام  
لان المرجع المذكور عام والدعي واحد افراد ذلك العام قال في الفتاوى  
الظهيرية وعند عدم المنازع لا يصح حتى لو ادعى هذا العايد رجل آخر وادعاه  
ذو اليد ايضا وقال هو كما صح دعوى ذي اليد بالتلف الروايات انتهى **و** ولو كان  
ثم منازع كان اقرار بالملك المنازع اي المدعي كما عرفت **و** ادعى زير  
مالا كذا في النسخ والصواب للموافق بنف على زير **و** كذا في الفقيه ولفظ  
بهكذا ادعى على زير انه وقع اليه كذا دينا ريد فوه اما غيره فلا تجد زير وحلف  
ثم ادعى هذا المدعي ذلك المال على غيره وقال انما دفعته اليك لتدفعه الى عيالي  
وزعم ان دعواه على زير كان خطاء وظنا لا سمع دعواه على غيره وللتناقض  
انتهى **و** ثم دعواه لغيره يعني بالوكالة كما صرح به في غاية **و** فدفعه ان يد  
خصمه قبل الحكم اقراره يعني قبل القضاء بالعصوبة اما بعد القضاء فلا يصح  
كذا في العبادية **و** ولو عكس اي قال هذا الولد مني قبل فيكون العكس  
بالنظر الى بعض الكلام السابق لا خلا مما لا يخفى انتهى قلت كانه تصور العكس  
على اصل عبارة العبادية فلا ينبغي وجه لذلك بعد زيادة ما زاده والجواب وضع  
المسئلة في الكلام ايضا موافقا لما في العبادية والاسرة وشبهة كون العبارة  
انتهى لانه لا ينبغي الخلل في كلام العبادية والاسرة وشبهة من جهة تعليلها لانه جهة  
العبارة في وضع المسئلة **و** ورجع الموصى ولم يعلم به الوارث قبل انما ارادة

مصطفى القائل ابو الميا من  
مفتي افندي مفتي



لان العلم بالرجوع يستلزم العلم بالوصية مع انها انكر ما انتهى قلت توضيح  
ذلك تمام الكلام في العادة حيث قال بعد قوله تجد نابع ذلك فاذا اخرجنا في  
الرجوع لسمع انتهى **كتاب الاقرار قوله** وحكم ظهور المقر بلا تصديق ولا قبول  
في المقر قال في الكافي وحكم ظهور المقر بلا ثبوت والملك ثبت للمقر بلا تصديق  
وقبول ولكن يبطل برده والمقر له اذا صدقه ثم رده لا يصح رده وانه يلزم على  
المقر ما اقر به لو قوه وبيد على صدق المجزئة انتهى قلت يظهر كلامه ان ظهور  
المقر بغير ثبوت الملك للمقر وما تصح بلا تصديق في كلامهم هو الثاني للاول فلا وجه  
لقول صاحب الدرر بلا تصديق الا انه نسب زيادة على المعتمدين فان منناه  
على هذا السر هو الظاهر فليست **قوله** وكذا اذا اقر هو الضمير الى رجل في قوله يعني اذا اقر  
رجل مح كما يستظهر في آخر كتاب الاقرار **قوله** والولد اي لو اقرت امرأة ذات  
زوج او محنة بالولد صح اقرارها اذا صدقها الزوج كما سيجي في باب اقرار المحنة  
من هذا الكتاب فما كان ينبغي منه هذا الاطلاق فانه لبنية الى اقرار امرأة غير صالح  
في الحرارة **قوله** وهو ان يقر رجل او امرأة بالزوج الصولي الموافق كما سيجي  
في باب اقرار المحنة ان يقول او يقر رجل بالزوجة او امرأة بالزوج **قوله**  
وهو ان ينظم المعنى بالفتح والمعنى بالكسر كما سيجي عند ذكر هذه المسئلة  
نقلنا عن بعض مشرعي الهداية **قوله** الم يحل ان يكون حلالا فيما بينه  
وبين ربه **قوله** الا يطيب نفق فيكون تمكينا مبتدئا منه على سبيل الرهبة كذا في الكافي  
**قوله** واما الثاني فلانه ملحق بالا حراز في حق الاقرار يعني فيما هو من باب التجارة  
بخلاف ما ليس كذلك كالمهر والجنابة والكفالة حيث لا يصح اقراره بها كذا  
قرره الزبلي **قوله** ونشرط التكليف لان الصبي والمجنون لا يتعلق باقرارهما  
حكم قال الزبلي ونشرط التكليف لان اقرار الصبي والمجنون والمعنوه لا يصح  
الا لعدم اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي والمعنوه ماذونا لا فيصح اقراره  
بالمال لكونه من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا يباح احد فلا يجد ربه  
فدخل في الاذن كل ما كان طريقه التجارة كالتبوت **قوله** والوديع والعواري  
والمضاربات والنصوب فتصح اقراره فيها لا التجارة في حقها بالبالغ العاقل لان الاذن  
يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجنابة والكفالة حيث لا تصح  
اقراره بها فلا يرتفع الاذن انتهى قلت اذا صح اقرار كل من هؤلاء الثلاثة

الثلاثة اذا كان ماذونا كما صرح به الزبلي يكون كالعبد الماذون فلا وجه ان يرضى  
الاخر اجمع عن صحته اقرارهم مطلقا **قوله** فان الجاهل لا يمنع تحقق النصب  
لان الاذن ان نصب ما يصارف ولودع ما عذر من غير كبر في قدره ومنه  
ووصفه كذا قال الزبلي ثم قال فيجوز عليه ان يفسر السبب فيصح حتى لو فسر  
بالبيع والاجارة لا يصح اقراره لان من العقود لا يصح مع الجهالة فلا يجزى  
على البيا ومنه الصورة فانت صاحب الدرر ثم ان الاقتصار منه على ذكره  
النصب لا يلائم طباق كلامه والظاهر تحقق النصب والوديع **قوله**  
وان لم تخش بان اقراره شرع من بيان قول آخر في المسئلة وهو قول  
شمس الانام السرخسي واما القول الذي اختاره ذكره في حق فصول الشيخ  
الاسم في المسوط والناطقي في واقعة كما ذكره الزبلي **قوله** وانه لا يعيد  
وقد تعرض صاحب الكافي لسان ذلك وسيجي في كل كلامه بعبارة **قوله**  
ويقال له بين المجهول لان الحال لا يذهب عليك ان من نظر في الهداية في شروحه  
بالته نظر في ان هذا الكلام مربوط بمسئلة صحه الاقرار مع جهالة المقر  
المسئلة عدم صحه الاقرار بالجهالة في المقر على ما اخذه صاحب الدرر  
لفظ الكافي ولا ما في كل كلامه ايضا على ذلك لكان قوله واثنا تلك  
المسئلة في كل طريق لانه اقرار المجهول وانه لا يعيد لان فائدة الحكم على البيا  
ولا يجزى على البيا لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول انتهى فان صاحب الثاني  
اعلى لعمدة ان من ناقض بين كلاميه الاستيفاع قرب بينهما من المبرنة وكان  
الواجب على صاحب الدرر ان يذكر هذا الكلام في اننا بشر في قوله ولو اقر مجهول  
صح ايضا لوافق كلامه كلامهم ويطابق مراده من اقراره **قوله** لان اقراره  
عنده موجب له هو في **قوله** الهداية فيلزم ان يكون المجهول عليه لا يصح اقراره  
بالمال ولا يظهر في بيان كلام صاحب الدرر عموما ما يصح ان يكون هذا مسوقا  
لتعليقه بل كان الواجب اخبره انما سياتي قوله فيما سيجي وكذا الجواب عما فيه تارة  
كالحال **قوله** بخلاف ماذون له في متعلق بقوله لان اقراره عند موجب متعلق  
الدين لرقبته وفي مال المولى وكذا قوله بخلاف لكونه والقود كان الصواب في طه  
على خلاف الماذون له بالو او كما وقع في لفظ الهداية **قوله** اذا لم يجمع بين ثلثة  
اعداد كذا في الكفاية قال الزبلي لانه لا ينظر له فلا يراى على الاول انتهى **قوله**



لان المضمون عليه كحفظ اى المضمون على ذلك كحفظ الوديع لا يمن  
 كما يظهر لفظ صاحب الكفاية **قوله** فقد ذكر كماله كماله كماله كحفظ  
 على ما يظهر من الهداية **قوله** واذا يكون امانة لا يحل ان يذهب عليك ربح عبارة  
 هذه من الحرازة ولو قال ذلك يتنوع المضمون واما لا يخرج لا يذهب عليك  
 ربح عبارة هذه من الحرازة ولو قال ذلك يتنوع المضمون واما لا يخرج لا يذهب عليك  
 الهداية كان كلامه عن الحرازة اسلم **قوله** اما كون الاربعة الاولى اقرار فلان  
 الضمير راجع الى الف في الظاهر ان حديث الفجر جاز في الجمع ومنشأ هذا التخصيص  
 هو ان كلامه في الشرح ما يؤخذ من ظلم الربيع والمذكور من الحق اى ما من  
 اكثر ليس الا هذه الاربعة وليس في كلامه ما يؤخذ من ذلك التخصيص **قوله**  
 كما لو اقر بعد في بيع اذ لفلان استأجره منه فانه يقبل اقراره له ولا يسمع  
 دعواه الا يخرج كذا قال الربيع **قوله** لزم مائة درهم من ان كلها دراهم  
 كما في الكافي ثم ان الواقع في النسخ على هذا الصلوك مائة درهم بالقرار  
 كما قيل في المقدمة الحاشية ومميز مائة والف محفوظ انتهى **قوله** ووالا يكثر  
 في الكافي ولعل الشارة هي ان اسلم والكافي ينعى انها لا يكثر ان  
 بالنسبة الى باير العقود فلا يلزم التكرار **قوله** وفي جميع كتابها يتبين  
 فيه المقدرات وغير ما ذكره الربيع **قوله** لا يقال الاقواب لا تصلح بمئة لانه  
 مميز المائة مفرد كما عرفت **قوله** ونصف هذا العبد هي مسئلة اخرى اى لزم  
 في نصف هذا العبد وهذا جار **قوله** نصف كل مرفوع على اذ قال لزم  
 المقرر **قوله** ينعى عنه او عينه الاول منصرف الى مسئلة الدراهم والدينار  
 والنوب وانما مسئلة العبد والجارية قال الربيع بخلاف ما اذا كان بقبضه  
 غير معين باق قال نصف هذا الدينار والنوب والثاني الى مسئلة العبد  
 والجارية قال الربيع بخلاف ما اذا بقبضه غير معين بان قال نصف هذا الدينار  
 ودرهم حيث يجب عليه نصف الدينار ويجب الدراهم كذا انتهى **قوله**  
 فان الدراهم الثمانية والثلاث لا يتحقق بدون اولها ولا اذ لا يقبل ثمانية ولا ثلاث  
 بدون الاول **قوله** اى اقر للحمل فلانة على الف درهم كذا في الهداية **قوله**  
 ان بين سبباً صالحاً بثبوت الحكم كما وقع في الهداية **قوله** بان قال مات  
 ابو هورثة وزاد عليه في الكافي فاستهلكه **قوله** فلا بد من وجود المقر

المقربة كذا في النسخ والصواب لمقره باللام لان المراد به الحمل على ما يشهد به  
 السبب كما قيل **قوله** لان هذا الاقرار في الحقيقة لهما اى المورث والمورثة  
 اذا التزمت مائة على تلك المبتة لم تصر امانة او امانة او وصى له كذا  
 في الكافي **قوله** او انتم الاقرار ولم يتبين سبباً كفاية لم يصح عند ابي يوسف  
 وعند محمد تصح كذا في الكافي ولم يبرح قول احمد على الاخر ولا يدرى من اين  
 وقع جزم صاحب الدرر بتصح قول ابي يوسف ولم ينظر في ذلك فيما عندنا  
 من المعبرات قال الربيع حاصلة اى للمسئلة ثلث صور اما ان ينهم الاقرار  
 فهو على اختلاف واما ان يتبين سبباً صالحاً فيجوز بالاجماع واما ان يتبين سبباً  
 غير صالح فلا يجوز بالاجماع انتهى **قوله** لعدم تصورهما من اجاب كذا في النسخ  
 بضم المثنى والصواب لعدم صور حالان المذكور ثمانية منشأ التثنية اقتصار  
 صاحب الكافي على ذكر المبيع والاقرار اى اما الرينة فزيادة صاحب الدرر **قوله**  
 لانه لا يؤيد عليه على صفة المجهول من ولاية ولا على كما يشعر عنه قول صاحب الكافي  
 لا يكون لاحد ولاية عليه حتى يصير تصرفه كمنصرفه انتهى ونقطة الربيع لا بد عليه  
 فلا وجه لقول من قال لم القولية لا يجزى عليه ولاية الواح انتهى لا لفظ ولا  
**قوله** ولهذا حمل اقرار المادون والمتقاضين عليه اى على الاقرار **قوله**  
 قال في الكفاية ولم يحل على الاقرار بغير القارة كدين المهر والرشى اى بانه حتى  
 لا يؤخذ العبد المادون في حال وقته ولا الشريك الاخر نداء انتهى **قوله**  
 فعند ابي حنيفة رحمه الله يلزم الفان بشرط معايرة الشاهدين الاخيرين  
 للماولين في رواية قلت يظهر بالنظر الى اية ان احدى الروايتين في  
 المسئلة هو ان يلزم المالا ان يشهد على كل اقرار شاهدين بلزم المالا ان  
 جميعاً سواء شهد على اقراره والثاني في الاولين او غيرها وما ذكره صاحب الدرر  
 ثانياً هو ما ذكرناه من الرواية اولاً فاما ما ذكره اولاً فليس بحجج ودل على  
 ابتداء قول ثالث غير مسند الى احد ولا سطور في الكتب **قوله** لما فيه الموم  
 عبارة لما فيه من وقع الموم وهو الصلوك لان المانع من الشهادة هو وقول الموم  
 للموم نفسه كما تقرر في محله **باب الاستئذان او ما معناه قوله** بخلاف ان  
 فلانا او فلانا ولا غلام له غيرهم يعني احدهم **قوله** يعني لو قال له على مائة درهم  
 الا فغير شعور ولا خسة وراهم حتى انتهى **قوله** صح عند ابي حنيفة وابي يوسف



وقال ان في بفتح فيه كما يصح في مسئلة التوبع على ما يحكي ذكره من صاحب البر  
قال في الهداية قال ان في بفتح فيها **قوله** حتى لو عينا تعلق العقد باعيانها  
هذا بيان لمعنى قوله مبيع باعيانها كما ان قوله ولو وضعا ولم ينعى بيان  
لمعنى قوله مبيع باوصافها **قوله** ولهذا استوى الجيد والردى في ذلك  
فرعين اقتفاده في ذلك ان صاحب الكافي ومنه فروع ذلك الثبوت في الزنة  
وجواز الاستقراض والنبوت بالا وتوكل كما ذكره بعض شراح الهداية  
**قوله** ولو استثنى غيرها اي غير وزنه وكيفي كالنيوب بان قال له على ثمانية درهم  
الا توأ **قوله** حتى لو قال هذا العبد لزيد الا يبيع او رطل لم يجز قال بعض  
العلماء عدم صحة الاستثناء المذكور ليس لان المستثنى غير داخل في المشتري منه  
بطريق العقد والآلة لان كون العبد لرجل وعدم كون يبع له غير منظور  
فان الاشتراك في الجوابات انما يتصور بشرط ان يكون الشئ لا التبعين  
انتهى **قوله** وهو ان يصدق وسلم القن لا يذهب عليك انه لم يتوض في  
الماتن لتعبد المسئلة بالتصديق **قوله** وجواب ما ذكرنا اراد بما ذكرنا  
لزوم الالف اذا سلم وانما يفتك قنا غيره وسلمته اليك كذا قال الريني  
**قوله** فلا يعبى النكاذب في السب بعد اتفاقهما على وجوب اصل المال  
كما اذا اقر له بنصيب الف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يؤمر بالرفع  
اليه لاتفاقهما على الاستحقاق كذا قال الريني **قوله** ان وصل صدق اي  
في المسكتين **قوله** وان فصل لم يصدق قال الريني وان فصل لم يصدق  
واذا انكر المقر له ان يكون ذلك من عنده او حرم وقد فات صاحب الدرر  
هذا العقد **قوله** وقال الاخر هو صاحب المال كما صرح به في الكافي **قوله**  
فكان القول قوله مع يمينه الا ان ينكل عن اليمين الضمان كما في الاخر  
هو المنكر **قوله** في يلزم المال الضم المنسوب اليه لا محالة فالصواب  
لا يلزم معنى لزوم المال للمقر له فانه صاحب ولو كان قد عهده على قوله الا ان ينكل  
عن اليمين كما فعل صاحب الكافي حيث قال كان الفعل قوله مع يمينه وجوب  
الضمان على المقر باقراره الا ان ينكل عن اليمين لا يدفع المحذوفة **قوله**  
لانه لم يقر بسبب الضمان بل اقر بالا عطا وهو فعل المقر له فلا يكون سبب  
الضمان على المقر له **قوله** وهو مقر له يدعي عليه بسبب الضمان وهو الغصب

الغصب **قوله** وهو ينكر كان القول قوله لفظ الكافي فكان القول المنكر مع  
اليمين الا ان ينكل المقر عن اليمين في يلزم المال انتهى ثم قال صاحب الكافي  
والغصب في هذا كالاخذ والدفع كالاخذ **قوله** لان الاخذ باليد  
الاخذ منه قلت فيه من الركابة مالا يجني ولو لم يبق لان المقر اقر باليد  
ثم بالاخذ منه وهو اوضح في افادة المرام اقر بدين لان له قد مر ذكر  
هذه المسئلة منه كتاب الدعوى انما ما يجب من صورة الخلف كما اذا  
استقرض مالا في مرضه وعائين الشهود ودفع المقرض المال اليه واشترى  
شيئا وعائين الشهود قبض المبيع او استأجر شيئا بمعاينة الشهود  
او تزوج امرأة بمهر منها وعائين الشهود والكافح وعليه ديون الصفة  
فان هذه الديون نوى ديون الصفة كذا في الكفاية **قوله** او مثل  
عنه وجبارة الوفاة او مدعى وصاحب الدرر مستبعد في اختياره  
العبارة ان صاحب الهداية حيث قال او تزوج امرأة بمهر منها انتهى **قوله**  
وعلم معاينة اي علم وجوب ديون اقراره **قوله** وعند ان في هذا  
الاولينى استواء السب وهو الاقرار بهذا فو دفع كلام صدر الشريعة  
وقدر عليه بان من قال هذا لم يدرك ان الثابت بالاقرار بعض الاولين  
لا كله انتهى **قوله** ولنا ان المقرض يجوز له الاقرار بحج صدر الشريعة  
ونان اقرار المقرض وقع بما يتعلق به حتى الغير انتهى **قوله** ولم يجز عزم اي  
تخصيص المقرض كما يظهر من الهداية وغيره **قوله** لقوله عليه السلام ان  
تبع اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لو ارث قبل فيه بحت لان المدعى  
عدم جواز الاقرار والدليل يدل على عدم جواز الاقرار الوصية والوصايا  
الموافق للهداية وغيره ولنا قوله عدم الا الوصية لو ارث ولا اقراره بالدين  
انتهى **قوله** اي بنية الورثة اولانا غير التصديق بنية الزمان ذلك  
الزيم في صحة قضاءه لو لم يقبضهم ذلك القضاء كما يشترط وهو غير  
التصديق وهذا ظاهر من الهداية وغيره وان خفي عن من قال اي بنية الزمان  
في الدين وبنية الورثة في الاقرار لو ارث فافسد الكلام لفظا ومعنى قلت  
غاية ما يمكن في توجيه كلام صدر الشريعة وصاحب الدرر ان ينكل قولها الا  
ان يصدق البقية على ان لا ينافيها البقية بطريق عموم المجاز في تنظيم الصورين

على حد ما عليه في هذا الكتاب  
باب اقرار المقرض  
اي بالدين المودعة الكتاب



وفائدة بيان مسألة اخرى **قوله** ولو اقر لمن طلقها فيه اي اذا كان الموت  
في اثنا ر العرق كما يدل عليه قوله في الشرح لقيام التهمة بتأ العرق واما ان  
انقضت العرق دليل التهمة كذا في غاية البيان ثم ان الطلاق في الهداية والكفر  
والكافي مقيده بالتكليف ولا يظهر وجه صحيح لاجمال هذا العقد صاحب الدرر  
**قوله** فلما اقلع الارث في هذا اذا اطلقها بسؤلها وان طلقها بلا سؤل  
نافلها الميراث بالنفي ما بلغ ولا يصح الاقرار طحا لانها وارثه اذ هو قار كذا  
قال الزيني ولم نجد ذلك في الهداية وشرو **قوله** وقد مر بيان فائق  
هذا العقد اي في اوائل كتاب العناقا عند بيان قوله هذا بنى ولا يذهب عليك  
ان هذا كواله حشو كان قوله فيما سيجي بشرط جهالة النسب  
**قوله** لتلا يكون ظاهر الظاهر ان كذا باع صيغة المفعول لان المسئلة  
في غلام يعتبر عنه نفي اي رضى فيه رضى فيه فكذا قيل وهو من اوله و  
المعتبر في ذلك وضع لجامع الصغير او القدر وري كما هو عادة صاحب الهداية  
حيث يورد عبارتها بعينها وهذا القول قوله ومن غفل عن حقيقة الخالة  
قاله ما قاله **قوله** حتى اذا كان صغيرا لم يعتبر تصديقه وكذا اذا كان مملوكا  
ذكره صاحب الاصلاح والايضا كما سيجي من صاحب الدرر التصريح به  
في المسئلة الآتية **قوله** وبثرك الورثة لانه لما ثبت في شرو وعندي بيان  
قوله في الحق وبثرك الورثة **قوله** صح اقراره بالولد اي بالشرايط  
المذكورة كذا في مواج الدراية **قوله** والوالدين اي يصح الاقرار بالوالدين  
بشرط ان يولد لهم منها وبشرط ان لا يكون للمقر له سبب موافق  
غيرهما وبشرط ان يصدق الاب والام اذا كانا عاقلين وفي هذا الجاه  
لا خلاف فيه وكذلك المرأة اذا اقرت بالوالدين موافق لرواية التحفة ورواية  
شرو في التسمية لمصنفه وفي الف لعمامة النسخ من المبسوط والايضا  
ولجامع وغير ما وانه اعلم بصحة كذا في مواج الدراية **قوله** والزوجة اي  
اقراره بالمرأة يصح اذا صدقة المرأة وكانت خالية من الزوج وعدته ولم تكن  
تحت حق اختها او اربع سواها كذا في مواج الدراية **قوله** والمولى اراد بالمولى  
مولى العناقا سواء اراد المعتق على صيغة الفاعل او المعتق على صيغة  
المفعول فان الاقرار لكل واحد صحيح اذا صدقة المقر له ولا يكون ولاؤه

ولاؤه ثابتا فيه غيره لان الولاء كالنسب في الغير يمنع صحة الاقرار به فكذا الولاء  
اليه اشار في الذخيرة كذا في مواج الدراية **قوله** وبالاقرار مطلقا لا يكون  
اقرارا على نفسه كذا في النسخ بتذكر الضم في نفسه والصواب الموافقة لما في كلام الزيني  
على نفسه **قوله** فيثبت نسبه بمجرد الاقرار اي اقرار المولى **قوله** او شهادة  
امراة لا يذهب عليك ان ما قيل من ان المسئلة وما بعد ما مسئلة واحدة  
ولا وجه لذكر هذا المسئلة لاجنبية عن الطرفين في اثنا وان كان الواجب  
تقديمها لما وقع من عبارة الكثير قال في باب دعوى النسب في الهداية  
وان كان لها زوج وزعت ابنتها منه وصدقها فهو ابنها وان لم يصدق  
امراة **قوله** قائله او غير ما اخذ هذا التعميم كلام صدر الشريعة حيث قر  
بان ذكر العائلة ههنا من صاحب الدراية والوقاية خرج من العادة **قوله**  
في اقرار ذات زوج بالولد الاقتصار على ذكر ذات الزوج قصورا لا يخفى و  
الصواب بالموافقة للفظ الزيني ذات زوج او معدة ثم ان هذا انما هو ضابط  
اذا ادعت ان الولد منه لان فيه تحمیل النسب عليه فلما يلزم بقوله كما قرره  
الزيني **قوله** وعدم العدة في غير ما هو مرفوع معطوف على قوله تصديق الزوج  
اي بشرط عدم العدة في اقرار امراة بغير ذات الزوج وقوله في الشرح يعني  
اذا لم يكن المرأة ذات زوج ولا معدة في مسيوق لبيان هذا العبارة  
قال الزيني اما اذا لم يكن لها زوج ولا هي معدة او كان لها وادعت  
ان الولد من غير ما صح اقرارها **قوله** وصح التصديق بعد موت المقر به اذا  
اقر نسبا او نكاحا كذا قال الزيني وعليه ينبغي الاستثناء بقوله الاثم الزوج  
بعد موتها مودة **قوله** وان اقرت بنكاحا في شرو وعندي في المسئلة  
المذكورة في الحق بطريق الاستثناء **قوله** اقر نسبا من غير ولاد في اقتضى في التقيد  
بغير الولاء وان صاحب الوقاية وهو مخالف كما في الكا في حيث قاله وان اقر بواقية  
وعنه وجهه وابن ابنه بطل انتهى وكذا اصرح به الزاهد في شرو في حصر القدر وري  
وقول صاحب الهداية ومن اقر بنسب من غير الوالدين اذ الولد لم يولد له  
ذلك وخاتمة ما يمكن حمل الولادة الصليح وان كان على خلاف المصطلح  
**قوله** على آخره من لا يذهب عليك ما في هذا العبارة من الاستثناء حيث  
يظهر ان المراد بالآخر هو غير المقر من الوالدين وليس الامر كذلك ولو قال بدل



على رجل كما قال صاحب الكافي كان اوضح **قوله** ولا شيء له اى للمقر والمرد بالآخر  
هو المكذب كما يظهر لكل ذلك من الشرح **قوله** وكذب الآخر هذا لازم وضع  
المسئلة وقد فانه التصريح به في الحاشية وهو مصرح به في متن الكافي **قوله**  
لان الاقرار باستثناء الدين اقرار بالدين علم الميت لانه ثبت للمعزيم علم الميت  
النصف ثم يقع المقاصة كذا في بعض شروح الهداية **قوله** لان قبض الدين انما  
يكون القبض غير مضمون حتى يصير ديناً فيقتطع ان قال في غاية البيع لان الدين  
يقبض بامثالها فيجب المطلوب علم الطالب بقبض الطالب مثل ما وجب للطالب  
على المطلوب فيقتطع ان يقتطع ما علم المطلوب فاذا كذب اخوه في  
الاقرار لم ينفذ الاقرار علم المنكر فينفذ في حق المقر خاصة فينقط نصيب المقر  
انتهى **قوله** فاذا كذب اخوه استوفى الدين نصيبه ارا بالدين النصف الذي  
وجب علم الميت برغمه قال الرضائي فاذا كذب اخوه لا يصدق فينفذ في حق  
فوجب علم الميت لنصف الدين علم رعيه والدين مقدم على الميراث فاستوفى  
نصيبه فلا يأخذ منه شيئاً وليس له ان يشارك اخاه والمخبر انتهى **قوله**  
فالم يقبض جميع الدين لا يكون له الميراث شيء لانه اقرار بالدين وهو مقدم  
على الارث كذا في الكافي يعني فلا يأخذ منه شيئاً **قوله** وان قضا وقاعاً مشتركاً  
اى علم كون النصف الذي يقبضها غير المقر مشتركاً بينهما اما غير المقر فانه يقول  
الحل مشترك فيكون متراً يكون ما قبضه مشتركاً واما المقر فانه يرفع عن الدين  
بهذا المقدار وهو مشترك كذا في الكفاية وتوضيح المقام على هذا الوجه مما لم يفرغ  
في غيره من كتب هذا الفن اكرم الله في حياته كما يليق **قوله** اى المقبوض  
اى الذي قبضه المنكر كذا في بعض شروح الهداية فيرجع الوعظ على المقر بما زاد  
على النصف مما اخذه من اخيه المكذب لان الوارث لا يأخذ منه شيئاً الا بعد  
قضاء الدين كذا في روضة الربيعي فصل اخر صاحب التمهيد في بيان  
مما ورد في ما تحت فصل زيادة على سائر المتون واقتضى صواب  
الترتيب اشرده والتحق المسائل المذكورة فيمنه الكافي **قوله** وعند هذا لا يقتضى  
صحة ما ذكره في الكافي ان صاحب التمهيد وترك عادية المأثورة  
**قوله** يردنه وانه لانه مكذب في زعمهم كذا في الكافي **قوله** بخلاف ما لو كان  
رباً لان الاستحقاق له وقد اقر ان يحق للمقر كذا في الكافي **قوله** حتى لو

حتى لو علق بعد الاقرار ولم يكون رقيقاً لم يقع ذكر هذا الكلام في محله ومحل ما سيجي  
وسنذكره ههنا لك وكان الصواب ان يقول ههنا حتى يكون تلك المأثرة قتيلاً له  
**قوله** ونعم لا يمكن من اثبات تلك الاوصاف ههنا اى في نحو كتاب رقة **كتاب**  
**الشهادة** **قوله** حتى اذا ترك لم تقبل الشهادة فوضع على كون لفظ شهد ركن  
**قوله** وتلقينه للدين بقوله عليك مسترها او قبلتها آية ظاهرة على رجال السر  
لا يذهب عليك ان دلالة الحديث الاول على رجحان السر ايضا **قوله**  
ورعاية الجانب السر قال الرضائي لانه يحكى به الحق ولا يجب به اتحاد **قوله**  
في موضع لا يطلع عليه الرجال يوجد في الشيخ على انه من الشرح والصواب  
جعل في المتن كما جعل صاحب الكفر **قوله** امرأة واحدة الا ان المتن والثلاث  
احوط كما فيه من معنى الا لازم كذا في الهداية **قوله** ولزم في الكل لفظ شهد  
قد سبق ذلك في اول الكتاب على كونه ركن وذكره ههنا على كونه شرط القبول  
فلا يخفى احد صحاحه الآخر **قوله** في الصور الاربع المذكورة لوقال في المراتب  
الاربع كما وقع في عبارة الرضائي كان ابعد عن ارباب المعصود **قوله** لو كان  
عينا لا يذهب عليك ان قوله لو كانت على حاضر ينعني ذكره فلو قال يجب  
الاشارة اليه والى الخصمين كان اظهر واخضر **قوله** ولو كانت على غائب  
كما نقل الشهادة **قوله** والمراد بتعدله تركيته هذا الكلام مسوق لربط  
الدين بالدين **قوله** في يد من عرف قال صاحب الهداية اولاً ومن كان في يد من  
سوى العبد والامة وسلك ان تشهدانه له ثم قال وقال الشافعي دليل  
الملك لا يذم مع التصرف به قال بعض من يخاف وقال الرضائي وبه اخذ المحقق  
وكانه مراد صاحب الهداية ببعض المتأخرين انتهى قلت قد جرى صاحب الورع  
في قوله هذا على قول بعض المتأخرين مقتضاه ذلك انه صدر الشريعة وقد قال  
فاضلهم في شرح الجوامع الصغير ولا يشترط انضمام التصرف الى اليد انتهى  
**قوله** وان قسراى الشاهد للقاضي يحى بان قالوا شهد بانه لك لانا  
سمعنا من الناس لا نقل شهادتهم واذا شهد المشهود فبما يجوز به الشهادة  
بالتسامع وقالوا لم ينعين ذلك ولكنه شهد عندنا جازت شهادتهم كذا  
في تحاشيه **قوله** في الصورة الاولى ارادها كل موضع يجوز فيه الشهادة بالتسامع  
كما يظهر من الرضائي **قوله** في الصورة الاخرى اى في موضع يجوز له الشهادة



برؤية في مع **باب المقبول** و **خبره** **قوله** من علم اليقين الصغيرة ولم اذا  
اذنب ما دون الفاضل ذكره الزبلي **قوله** كما ترجمت العدة في اوائل هذا  
الكتاب يكون حسنات الرجل اكثر من سيئاته ثم قال وهذا يتناول الاهتيا  
من الكتاب وترك الاصرار على الصفا **قوله** واذا تركه استحقاقا بالدين لم يقبل  
لانه لا يكون عدلا الظاهر ان المراد بالاستحقاق هو ما يتولاه والتكاسل في  
امر الدين لا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من رغب عن سنتي فليس مني  
لا استنزه لان الاستنزه بشي من الشرائع كترك ما قيل ذلك في قوتهم  
واذا ترك الرجل الصلوة بالحاجة استحقاقا او بحاجة لم يقبل شهادته كذا  
في ادب القاضي وصرح فيه ايضا بان ان تركها على ما قيل وكان عدلا فها هو  
ذلك قبلت شهادته لانه ليس بدين فلا يوجب رد الشهادته كما  
تقبل عنه الاتقان **قوله** فجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا حتى لا يجوز  
مع رجل لم يضم اليه امرأة ولا مع الشا بمل رجل محض كما ذكره الزبلي **قوله**  
والشهود به ان كان منعولا فانه يجب احضاره في المجلس ولا يذهب عليه  
ما في ذكر هذا الظاهر من ان الركعة على ان الصواب في العبارة ان يقول  
والاشارة بالمشهود عطفًا على لفظ التيميم كما يظهر من لفظ الكافي  
ولا يميز الا على الآيات النظم هو مرتبط بقوله لان الاداء يقتضي ان التيميم يمين كصحين  
كما يظهر من لفظ الزبلي **قوله** وهي الشهادة على اهل الاسلام التي قلت في  
اختبار هذه العبارة معقولة صاحب الكافي ولقد خالف في الركعة بل انشئت له  
من الشهادة الجديدة هي الشهادة مطلقا سواء كانت على المسلمين او على الكافرين  
لانه ثبت له الشهادة على اهل الاسلام او لا ثم جازت شهادته على الكافر ضرورة  
قال في الهداية وبالاسلام حدثت له شهادة اخرى انتهى واقتصر عليه وقد استوفى  
الزبلي حيث قال لان هذه شهادة استفادة ما بعد اكد بالاسلام فلم يجزها ردولان  
التي ردت غير هذه الا يرى ان المراد دودة لا تقبل على الاسلام وهذا يقبل فيه  
الاول لا يبرئ الثانية انتهى **قوله** بل ارتكاب ما يجذب بالعدل الظاهر ان ذلك  
اعلم من ان يقع اكد ولم يقع بعد وحاصله ان يكون ذلك كناية عن ظهوره في  
من التعسف لا يخفى **قوله** بخلاف من لا يتركها كذا في الشيخ وعلل الصواب  
بخلاف من يكره كما وقع في عبارة الهداية والكافي ويكون الضمير بسبب السلف



السلف بخصوصه ولفظ الزبلي بخلاف ما اذا كان ما يخفى السبب **قوله** وهو يوجب  
قال المولى شيخ الاسلام سيد في خواصه على العناية اي الوضى برضى بذلك  
هكذا الشيخ للبيان ثم رايت في شرح اجماع الصغير لولانا علماء الدين الكو  
مانصة والمراد من الدعوى هو الرضا اذ يجوز لا يتوقف على الدعوى  
بل للقاضي ان ينصب وصيا اذ ارضى به هو انتهى **قوله** والزمين قصد  
نصبه يستوفيان حتما اي يستوفيان منه كما وقع في عبارة الكافي **قوله**  
قصد ان يستوفيان حتما هو حال الدين او يبرأ بالرفع اليه هو قال  
المؤيد فقد استعمل لفظ الزميين في استعمال واحد بين الزميين والمؤيد  
كما قيل **قوله** وهذا ليست كذا لك لئلا ينصب الوضى اذ ارضى الوضى  
والموت موقوف فيه انارة الى ان قبول الشهادة في هذه الصورة انما  
هو اذا كان الموت موقفا والا فلا كما ذكر في الهداية فتدبر **قوله** كفا سقا وكل  
الربواح جميع ذلك تمثيل للشهادة على جرح جرح **قوله** والغسق ليس كذلك  
فانظر الى تفسير الجرح المجرى لما فسق الى ان هذا ينظم الصور الثلث واما  
وان نظنه متعلقا بسبلة الفاسق فقط فانه ظاهر الكافي ثم ان الشهادة  
على الجرح المجرى انما لم يقبل لان الشاهد من الشهادة ليصرف فاسقا  
لا فيها من اشاعة الفاسق من غير ضرورة كذا في غاية البيان **قوله** لانه يرفع  
بالنوبة ولقد قداب في محل او فسد فلا يتحقق الزام قال الزبلي **قوله** فافهم  
ان الشهود في لفظ المخير في هذه العبارة مفود مئون وان بعد هذه  
بخلاف في قوله لاسيما اذا اخبر خبر ان الشهود في فان العبارة هنا  
على لفظ المنى وما بعد مبتدأ وخبر اي لاسيما اذا كان المخبر عن نفسه فمفود فوق الوا  
وقد تظن ذلك من قال في تفسير العبارة الثانية اي اذا قال فاني ان الشهود  
في فان رفع ما يقال له من انه لا يكمل كنه بل الصواب ان يقال اذا اخبر خبر ان الشهود  
في كمالا يخفى **قوله** كما ترجمت كتاب الكراهة حيث ذكر هناك ان قول العود  
العدل مقبول في البيانات **قوله** وبعد التعديل دفع للشهادة يوجب عبارة  
الرفع هناك بالعدل ايضا والصواب الموافقة لسباق الكلام ان يكون بالراء  
كما سطر **قوله** وهو مع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث زعم ان مثل  
هذه الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعد والامر على خلاف



ذلك كما سبق منه حيث فرق بين ان يكون جرح الشهادة قبل التعديل  
وبين ان يكون بعده وقد يقال انما لا يقبل البينة على جرح المجر ولا لا يدخل  
تحت الحكم والبينة انما يقبل على ما يدخل تحت الحكم وبيع القاضي الزام وهذا  
لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة علم العدالة وكونه بعد انتهى وبالحكمة  
ينبغي ان يطالب صدر الشريعة فيما ادعاه بالنقل فليست برؤية الزنا  
كذلك الكافي وكذا قولهم انهم زناوا على ما سيجي قلت لعلى هذا ان لا يصف  
الشهود الزنا وان لا يقولوا ولم يتقدم العهد بناء على عدم تحقق ذلك  
بخلاف قولهم انهم زناوا فانه مقتضى ما سيجي والافلاحي فرق بين قولهم  
زناوا حتى نقبل الشهادة في احد صيغ دون الاخر وقد اختلف في الزني لذلك  
غير انه لم يصب في قوله يحل الاول على كونه متقنا **قوله** وانما لا يقبل حتى  
الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبت الحج هذا مبني على ما سبق منه  
موافقة لصدور الشريعة والتعليل الموافق للحكم القوم ما قاله صاحب الكافي  
وهو ما نصه وانما لا يقبل لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفيه وسع  
القاضي الزام والفوق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزام  
لان يرفع بالتوبة انتهى وهو كذا في كلام صاحب الدرر في اول المسئلة فلا  
يذهب عليك ما في كلامه ههنا من حال الاضطراب **قوله** ووضعوا الزنا كذا  
في الكافي ولعل الشهادة انما يختص في كونها على جرح مجرد بذلك **قوله** ولم يتقدم  
العهد هو من تمام كلام المشهور **قوله** وان في لصاحبه على كذا قال المومنان  
الاسم سعدى افندي في خواشي الهداية لعل المراد بصالحات اخطيت الزنوة  
لرفع ظلمه والآفلاحي بالرفع الشرعي بينهما انتهى **قوله** لان في بعضها حتى انه تعالى  
الظاهر الموافق للكافي وغيره لما سبق منه مرة بعد اخرى ان يقول حتى اشرع  
**قوله** لانهم ربما سمعوا اقراره انما في بين وظنوا الحج لان اقراره بذلك  
لا يعتد به وكذا الامر لو فرض المسئلة على ما فهم اقراره انما في بين وانه متصرف  
الملك فانه ايضا غير مقتضى فلا وجه لجعل ذلك مرارا للحكم فما قيل في بيان  
مع ان يجرد اليد لا يجوز الشهادة بل لا بد مع ذلك من البيان هل متصرف  
متصرف الملك ام لا انتهى ثم لو لم يكن شرادتهم بين السماء منه لكان لا ذكره  
وجه على انه قد سبق من انه لا يشترط انضمام المتصرف الى اليد في تصحيح قاضيان

قاضي عليه كلام صاحب الهداية ايضا وما ذكره ذلك القائل ومن ذهب بعض  
الشيخ ويصح عما قرناه في العادة بعد هذا الكلام وهو ما نصه وقد اشبه  
على كثير من الفقهاء ان يجرد اقراره هل ثبت بين عليه حكما واذا كان كذلك  
موضع الاستنباط فما لم يذكر وان شرادتهم انهم عاينوا المدعي عليه لا يقبل  
القاضي منهم انتهى **قوله** وان شهد بالملك الحج من ان المصدر موطوف على  
قوله ان شهد بالدار وكذا في قوله بعد هذا ان شهد على الاسم والنتب الحج  
**قوله** شهد عدل فقال او عمت بعض شهادة الى او عمت في الزيادة او النقصا  
كما في النهاية **قوله** وبه يظهر القصور في تفسير صاحب الدرر حيث افترض على الثاني  
ثم انه لا يتفاوت وجوب المسئلة بين ان يكون قبل القضاء او بعد كذا في النهاية  
ثم قال رواه الحسن بن ابي حنيفة وبشر بن ابي يوسف وعلى هذا الوجه الغلط  
في ذكر بعض حدود والعقار وفي بعض النسخ ثم تذكر ذلك بقوله لا قد شيلي  
في مجلس القضاء فذكر ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياط في الامور انتهى  
**قوله** او كان مجنونا موطوف على قوله ثم اقام الزوج اي اذا خالغ امرأته وكان  
مجنونا وقت اخصومة على ما قيل **قوله** انه كان مجنونا اي وقت الخلع **قوله**  
وبينة الاكره اول من بينة الطلوع قال في مجمع الفتاوى هذا اذا كان تاريخها  
واحد اما اذا كان لم يورخا او ارخا تاريخا مختلفا فبينه المدعي اولى انتهى  
باب الاختلاف في الشهادة **قوله** وههنا ان الملك المطلق از يد من المقتد  
قلت الظاهر ارجاع هذا الاصل الى الذي ذكر قبله كما يتضح فيما سيجي من تعليل قوله  
وبذلك **قوله** لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقا  
الاخرى في عبارة الفصول العبادي ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقا للآخر  
في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى انتهى واین ههنا قال قلت الظاهر ان المراد  
الاختلاف في لفظ مشترك ولو ظن من احدهما حقيقة والاخر مجازا مثلاً  
فان مطابقة اللفظين في ما بين الصورتين لا تعيد المطابقة بين الشاهدين  
من جهة المعنى والنظر ليس الا له ولعله احسن من تفسير صاحب الدرر حيث  
قال فيما سيجي بان يطابق لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا التضمن **قوله**  
وبه يعلم ان عبارة الوفاة ليست كما ينبغي عبارة ههنا عبارة الهداية  
بعضها **قوله** كدعوى الدار بالارث مثلاً الصواب للموافاق للعبادة كالارث



مثلاً فان المتمثل له هو السبب **و** لانها شهدا باكثر مما ادعى لان الملك  
 المطلق ازيد من المقيّد كما سبق قبل **سطر** **و** ولفظ لا يوجب اختلاف  
 اى اختلاف المعنى في اللغة لانه المكتوب اما للهداية فلا عناية ويغير اتفاق  
 الالفين في اللفظ والمعنى عند اى حنفية انتهى وبواقفة ما في الوقاية والكفر  
 واما للموازية فلا لفظ ينبغي ان يكون كل واحد منهما مطابقاً للآخرى  
 في اللفظ الذي لا يوجب خلاً في المعنى والمراد به غير متين بل هو ان قوله  
 بان يطابق لفظهما في افادة اللفظ بطريق الوضع لا لتضمن لنفس  
 صاحب الكفاية لما في الهداية وقد حذفت لفظ **و** ردت وعندهما  
 تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الالفين واما اذا ادعى اقل المالين  
 فلا تقبل بالاجماع كذا في الهداية **و** **و** لاختلاف المعنيين قال في  
 الهداية ولا يوجب حنفية ايما اختلاف لفظاً وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه  
 يستفاد باللفظ وهذا لان الالف لا يغير به عن الالفين بل هو ما جلتان متباينان  
 فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد وصار كما اذا اختلف جنس المال انتهى  
**قلت** **و** على الف والفاء وماية كذا في النسخ والصواب على الف والفاء  
 وماية كما وثقت عبارة الوقاية **و** حيث لا تقبل اى شهادة ثبتت الزاوية  
 اما ان قال حتى الف وماية لكن استوفيت المائة واهلية عنهما قبلت منها ودية  
 للتوفيق كما ذكره صدر الشريعة **و** وهذا الذي ذكرنا هو في الدين الكاشرة  
 الى الروضة مسئلة ولو شهد احداهما بالالف والقبول في مسئلة وقبلت على  
 الف **و** وفي الفين تقبل على الواحد في ينقل بخرقة الصورة في المحيط  
 ثلث **و** القسم والمذكورة في سائر المعينات هو الدين والعقد فقط  
 ولم نجد ما من جهة غيره فليكشف عبارة المحيط **و** اي سواء كانت على الاقل  
 او الاكثر كان الصواب ان يقول سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما كما قال  
 الزبلي **و** ولان المدعى يكذب احد شهادته سواء ادعى الاقل او الاكثر  
**و** لا هو لا يقصدون اثبات المال بل اثبات العقد بهذا في غير الرهن  
 واما صورة الرهن فمعلقة بانه لا يظن للرهن في الرهن قربت الشهادة  
 عن المدعى على ما يظهر من الهداية **و** كما حذفت اشارة الى قوله فالباع  
 بالغير الباع بالالف ونحوه **و** وان ادعى الاخرى المولى في القرض

في القرض على المال وولي المقتول في الصلح عن العقد والمرتين في الرهن  
 والزوجه في الخلع **و** بان قال مولى العبد اعتقك بالالف ونحوه  
 والعبد يدعى الالف وشهدت احد بالالف والاخر بالالف ونحوه  
 القضاء بالالف اجماعاً وان ادعى الفين شهدت احد بالالف وشهدت  
 بالفين لم يحكم بشئ عند اى حنفية وعندهما حكم بالالف كما مر كذا في الكافي  
 وكذا الباقيات اعني الرهن والخلع قال الزبلي وصورة دعوى الرهن  
 ان يدعى انه رهنة الفاء ونحوه ويثبت اقلها انتهى **و** يدعى  
 الدين في وجوهها اي ان كان الشاهدان مختلفين لفظاً لا تقبل عند اى حنفية  
 وان كانا متفقين يعني فان ادعى المدعى لا تقبل شهادة ان شهد بالاكتر  
 وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل كذا قال صدر الشريعة **و** او ثبت  
 العقد ناظر الى الصلح عن قود كما ان العتق ناظر الى العتق بمال والطلاق  
 ناظر الى الخلع **و** بالكثر ان صاحب الحق وهو المولى والمولى والزوجه **و**  
 قال صدر الشريعة ليس هذا كدعوى الدين في هذا الكلام متعلق باصل  
 المسئلة لا بالرهن بخصوصه وهو مصدر في كلام صدر الشريعة بقوله ولما قيل  
 ان يقول **و** اما ههنا فاما ما ثبت بتبعية العقد والعقد بالالف غير العقد  
 بالاكتر وقد يقال يمكن ان يلاحظ التوفيق ههنا ايضا بان يراد ان العقد وقع  
 على الاقل والرايد معاً لا على الاقل فقط واما اختار ان شهد عن العبارة  
 لانه علم وحسب بقضا الدين فلو صرح بوقوع العقد على الزاوية لغير الرهن انتهى  
**و** كما في الطرف الاخرى ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة  
**و** اقول جوابه ان المشنة لا يجب ان يكون في حكم المشنة بجميع الوجوه  
 بل المراد بكونه في حاصلة ان المراد التشبيه في مجرد الحكم لا في علته وعلة  
 ههنا المسئلة هو ما ذكره صاحب الدرر بقوله وانما كان كذلك لان المال  
 في حقه كثير في كلامهم خصوصاً في متون الحنفية **و** فظهر ان قوله والمال  
 ثبت بتبعية العقد انما في حين عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله  
 لقد اوضح عما اراد به قوله سابقاً لان ههنا الصور الاربع وان كان ثابتاً  
 بالعقد وتاباً له لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى ولو قال بان  
 حدوث العقد وتقاء احكامه كان كلامه اوضح في افادة مراده من قال



في تفسير قوله بين ثبوت العقد وزوال اي بين كون العقد مقصوداً  
اصالة وبين كونه مقصوداً بغيره فخط جسط غوار **قوله** بان قال  
احدهما كانت بيضا والاخر سوداء او قال احدهما كان سوار كان  
القولان مما يشبهان في الصورة الثانية اولاً كما في الاول وهو اقرار  
بما فعل ان الاختلاف في لونين يشبهان كالسوداء والاحمر وهو  
ايضاً مذكور في الهداية **قوله** وبخلاف الغصب يعني اذا اختلف في لون  
البقرة المغصوبة حيث لا تقبل شهادتها **قوله** والاجارة كالبيع في  
اول كدة اي قبل استيفاء المقفود عليه وهو المانع والمراد بكونه كالبيع  
ان لا يقبل شهادتها كما ذكرنا في البيع كما قرره الرزقي **قوله** وكالدين بعد  
اي بعد الكدة والمراد مضيقها والمراد بكونها كالدين ان ثبت ما انفقا  
عليه ان كان المدعي يدعي الاكثر وان كان يدعي بالاقل لا تقبل شهادته  
من شهد بالاكتر لانه كذب المدعي كذا قال الرزقي **قوله** والمدعي هو الموجد وهو  
يدعي الاجرة **قوله** وانما قيد بقوله والمدعي هو الموجد لانه لو ادعى المستأجر  
عقد الاجارة بعد انقضاء الكدة كان ذلك اخرافاً منه بالاجارة فيجب  
عليه اعتراف فلا حاجة الى اتفاق الشاهدين او اختلافهما كذا في الكفاية  
**قوله** اي قضى خمسين في الاول وقضى الغرض في الثاني يعني ان شهادته  
احد الشاهدين في المسئلة الاولى تقضي الدين في المسئلة الثانية بقبض  
كله ولا فرق بين المسلمين في المسئلة الاولى بقبض بعض الدين وفي  
المسئلة الثانية بقبض كله ولا فرق بين المسلمين في جهة اخرى وهذا على ما  
قرره الرزقي وصاحب العناية لكن عبارة الوقاية لا تليق بعد ذلك **قوله**  
ولا يشهد في علمه اي يجب على الذي يعلم قضاء البعض ان لا يشهد حتى يقر المدعي  
عند الناس بما قبضه تماماً فيقر المدعي عليه كما قرره صدر الشريعة **قوله** حتى يقر المدعي  
اي عند تقريره الدعوى كذا في الاصلاح والايضاح **قوله** رجحان الاول بالثاني  
لان الاول ترجح بانصاف القضاء بهما فلا يتقضى بالثاني مثلاً كذا في العناية  
**قوله** وهما يقولان ملك الوارث فيجوز في حق العين **قوله** ويحل للمواريث  
العين اي لو لا يجد الملك لما حل له ذلك كذا في الكافي **قوله** والمتخذ يحتاج  
اما النقل اي بان يقول المشهود شاهدان مات وترك هذا الشيء ثم انما

ميراثاً كذا في غاية البيع **قوله** لان الايدي عند الموت تغلب على الامانة  
تصير امانة بالتحميل فصار بمنزلة الشهادة في قيام ملكه عند الموت كذا في الهداية  
وتوضيحي ان يد لا تخلو امانة ان يكون يد ملك او يد غصب ويد امانة فان كانت  
يد ملك فظاهر وان كانت يد غصب تصير يد ملك بالضمان وان كانت يد  
امانة تصير يد غصب بالتحميل فصارت يد ملك ايضاً فصارت الشهادة بيد  
مطلقة عند الموت بشهادة بالملك عند الموت والملك الثابت عند الموت  
ينتقل الى الوارث ضرورة كذا في الكافي قلت يعني ان ما ذكره صاحب الدرر  
بقوله اذ الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يتولى لاسبابه كذا  
في اكثر النسخ والقول الموافق لما في العناية اسبابه بدون الشك والظاهر  
ان الضم في اسبابه الى ذلك الوقت والمراد بتسوية اسبابه وقت  
الموت قيل لا يحل ما يتعلق بذلك وتدارك ما لا بد حينئذ من تداركه **قوله**  
قيد بقوله حتى لا يتم لو شهدوا للميت بانها كانت في يد وقت موته  
تقبل اجماعاً وتكون الدار لو ارثه كذا في الكفاية **قوله** يد كذا قال في الكفاية  
هو ليس بقيد فانه ذكر الامام الثوري انه شهد اني ان العين كان في يد  
لم تقبل وعند ابن حنيفة تقبل انتهى قلت لا يبعد ان يكون ذلك قيد  
القول اجماعاً **قوله** قيد بقوله انها كانت في يد المدعي لانهم لو شهدوا بانها  
كانت له تقبل بالاتفاق كذا في الكفاية **قوله** وان اقر المدعي عليه به ثبت  
اما المدعي اتفقاً فهو مذكور في الكافي بهذا الطريق **قوله** او شهد انه امانة  
المدعي عليه اخذ من يد قلت لا يذهب عليك ان ما نقله عن العادة قبل  
هذا حيث قال لا ان يقول ان احد ثا اليه موه فيغضى له باليد ويؤمر بالتسليم  
اليه هو من المسئلة بعينها فقيه من التكرار بل لا يخلو لا يخفى فكان الواجب له  
استقاطعه من الصور من بين الصور بالنقل **قوله** عي الكفاية **قوله** او اقر  
بملكه الظاهر كونه معطوفاً على قوله بيد المدعي لا على قوله او شهدوا اي او شهدوا  
ان المدعي عليه اقر بملك المدعي قلت الموافق للكا في ان يقول بداهة هنا



او شهد انها كانت ملكه **باب الشهادة على الشهاد** **و** وهذا جوزت  
وان كثرت اعني الشهادة على شهادته الفرع لا يذهب عليك  
ما في هذه العبارة من الركائز لانها لا تنظم المرتبة الاولى والصواب الموافق  
لما في الهداية ولهذا جوزت الشهادة على الشهادة وان كثرت انتهى  
قال الاتفاق في شروحه وان كثرت الشهادة على الشهادة انتهى وقد  
اعتبر صاحب الدرر بلفظ صاحب الكافي وهو قوله وكما يجوز في درجته يجوز في درجته  
حتى يجوز الشهادة على شهادته الفرع ثم ونم انتهى لكن كلامه لم يوافق  
من المخزوم وانقل صاحب الدرر من شأوه عدم التدبر في المذكور **و** ولذا لا  
تقبل فيما يقط بالشهادات يرد به كدود والقصاص **و** اي اصل  
الشهادة على القضية او قال اي الشاهد الاصل كان اظهر ويقع في عباراتهم  
كثيرا ان هذا الاصل وشاهد الفرع **و** فذلك ثمان شهادات والعبارة  
في عدد الشبكات والعبارة في عدد الشبكات لكلام الفرع فوط كما ذكره  
الربيعي وغيره **و** وهو ان يقول الفرع عند القاضي ان اي بعد ان يقول  
الاصل شهد شهادته **و** بكذا **و** هو اختيار الفقيه بالقياس عليه وعليه  
فتوى الامام السرخسي ذكره في الكافي **و** مع اهتمامه انما يشهد بصحة  
مقبول القول بهذا الكلام متعلق بقوله كما لا يتوهم في شهادته نفسه **و**  
ولا يخفى على مغايرة الشهادتين للشهادة فكيف يصح تفسيره وقال  
الربيعي عند قول صاحب الدرر وتبطل شهادته الفرع بانكار الاصل الشهادة  
اي الشهادة وقد فات صاحب الدرر ههنا نقل ما هو مدار الافادة في المقام  
وقد نقل لا مدخل له في تحقيق المرام **و** ولعل من أفلط قوطهم لان التخييل  
لم يثبت للتعارض عبارة صاحب الهداية في ذلك لان التخييل شرط وقد فات  
التوضيح بين الجزئين وانما قول صاحب الدرر فان من التخييل هو الشهادة وهو  
من كلامه بيان لا هو من أفلط لانه كلامهم **و** وفيه عليه ان التخييل  
لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ قلت يكون لما قال  
وجه لو لم يكن منها صورة المسئلة ومقصودا بالذات في المقام وهو  
ممنوع فان بطلان شهادته الفرع كما يكون بانكار شهادته الاصل تخييل  
الشهادة على الفرع يكفر بانكارهم اصل الشهادة ايضا والاول

والاول مرتبة الاداء والثاني مرتبة التخييل قلت ويوجه ما فعله الربيعي في تفسير الشهادة  
بالتخييل بالاشهاد انه ليقم كلتا الصورتين فان انكار الاصل الشهادة كما  
يكون بانكار اداء الشهادة يكون بانكار تخييلها بخلاف ما لو اقيمت الشهادة  
على ظاهرها وهو معنى التخييل فانه ينظم احدى الصورتين دون الاخرى مع انه  
يخيل ان يقول الاصل ليس ان تخيل شهادته في هذه لكني اشهدت الفرع  
في ذلك كما فيكون من انكاره الشهادة دون الاشهاد وهو من صور البطلان  
لا محالة وهذا عرفت ان كلام الربيعي ليس بمعنى على انه حتى عليه ان التخييل  
لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة فان قضاء مثله على مثله بعيد جدا بقي  
الكلام في طريق ارادة الاشهاد بالشهادة لا معنى لقوله في قال لم ترد الربيعي  
تفسير الشهادة بالشهادة كما لا يخفى **و** وليس فيها حد مقدر ضمير المؤنث  
في خبرها الى الكبيرة وانما الضمير في قوله فيضرف قال شاهد الزور لا محالة **و** هو استحج  
وجهه اي سؤده من الاستحجام وهو سواء القدر كما في الكفاية قيل يرد في هذا اللفظ  
بالجاء والحاء بالحاء المحملة من الاسم وهو الاسود كذا في المغرب **و** وشريح  
كان قاضيا في زمن الصحابة رضوان الله عليهم لجمعين وحاصله ما قال بخرج  
الى تحقيقه ان ذلك لم يكن تقليد لشريح لان ابا حنيفة لا يرى تقليد التابعي  
**باب الرجوع عنها** **و** فاذا ادعى المشهود عليه رجوعها اي في غير  
مجلس القاضي كما يدل عليه ما في كلامه فيما يجي **و** والربع بالباقية اي بالمرأة  
الباقية على شهادتها **و** وهو محتمل اس في قوله والنصف في قوطها  
**و** اي شهد اعلمها او عليه يعني سواء كانت هي المدعية او هو **و** لم يصح  
الشهود عندنا قال بعض العلماء اقول سياة قريبا ان شهود القصاص  
يضمنون الدية وان لم يضمنوا بالقصاص وانما اخرج في هذا الكلام بالربيعي وكان  
ينبغي ان يذكر ابدل القصاص فانها اذا شهدا به ثم رجعا لا يضمنان لان  
القصاص ليس بمال انتهى مراد الربيعي انهما لا يضمنان نفس القصاص  
كما يظهر مما سياة في المتن والشرح فانه في امره مما اوردته عليه في كل  
**و** اذا تقر هذا فتقول اذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي جاحصة في  
هي من مسائل الشهادة عليها في احدى مسئلة المتن المذكور **و** وان اتلفا  
البضع عليه يوسع لا يبدل ههنا ناظر الى صورة كون مهر المسمى المشهود به اقل من مهر مثلها



**وب** ولكن البضع لا يتقوم على المتلف وهو الثابت ههنا قال في النهاية  
لان التقويم يتحقق عند الاحراز والاحراز لا يمكن مع الاعراض انتهى **وب**  
ولا يضمن ايضا راجع في البيع قال في الهداية وان شهد ابيع شي بمثل القيمة  
او اكثر ثم رجعا لم يضمن لانه ليس بالتلاف من نظر الى العوض والاتلاف  
لعوض كالتلاف انتهى **وب** الا ما زاد على مهر مثلها هذا اذا دعت المرأة والزوجة  
منكر كما صرح به في شروح الهداية وعليه سوي كلامه في الشرح حيث فسره  
بقوله يعني ان كان مهر مثلها مثل التسمية الى ان قال وان كان مهر مثلها  
اقل من التسمية ضمن الزيادة للزوج ولا يذهب عليك ان قوله فيما سبق في تفسير  
قوله مطلقا اي سواء شهدا عليها او عليه لا ينافي ذلك لان كون التسمية  
مخصوصا ببعض صور التسمية منه ليس بمستوجب في كلامهم **وب** وهو  
التي هي ههنا راجع في مقول القول المذكور **وب** يضمنان نصف المهر  
لانها اكد اضمائنا على شرف السقوط الا ترى لو طاعت ابن الزوجة او ارتدت  
سقط المهر اصلا كذا في الهداية **وب** لان المهر تارك بالدخول اي لا يشترط  
كما قال الرزقي في هذا مع قول صاحب الدرر فلا اتلاف وضمن في العتق القيمة  
افراد الضمير الرابع الى ان هذا مقتضا اخر صاحب الدرر فلا اتلاف وضمن  
في العتق القيمة الوقاية وقد تبين الفرق فيما سبق بين رجوع ثل مدين  
وكان المناسب لهذا المتن افراد الضمير الرابع الى ان هذا مقتضى الشرح ايضا  
ولو قال وان شهدا على انه اعتق عبيد ثم رجعا ضمننا قيمته كما وقع في الهداية كان  
احسن واوضح **وب** يعني اذا شهدا على عتق عبيد اي اذا شهدا باعتاق  
عبد حكم على كونه عتقا ثم رجعا عن الشهادة ضمننا قيمة العبد سيده على ما قرره  
الربيعي **وب** بل شهدوا على غيرهم بالرجوع هو لفظ الثاني ولعل قول الربيعي  
وانما شهدوا على غيرهم بانهم كذبوا اولى منه **وب** يعني ان الاصول اذا رجعا  
بعد حكم وقالوا لم تشهد بشهود الفرع على شهادتنا قلت هو موافق لما  
في الهداية والثاني ولعل الرجوع عن الشهادة يتم انكارا في اصطلاحهم  
فلا يبرر عليه ما قيل لا يخفى ان هذا انكار لا رجوع فالاول ان يقال اذا  
انكروا وقالوا انتهى **كتاب نسخ** **وب** او زوجه ههنا لانه انما يصار اليه  
اذا لم يكن من المدة على اقراره ولا للمدة من قبل المبقاء على الغالب

على الغالب اذا الصلح قد يكون بعد اقامة البينة ايضا انتهى قلت فكان صوابه  
نسي ونسي الصلح عن اقرار ايضا وسبب كل منهما ولم تجد هذا التعليل في نسخة  
غيره **وب** وركنه الايجاب والقول قيل عليه فيما ذهب اليه من جعل القبول  
ركن الصلح على الاطلاق بحث فانه قال في الفتاوى وركنه الايجاب مطلقا والقول  
فيما يتعلق بالتعيين وقال واما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب  
الصلح على ذلك اجنس فقد تم الصلح بقول المدعي فعلت ولا يجزى فيه ما يقول  
المدعي عليه لانه اسقط بعض الحق انتهى قلت صاحب الدرر ليس بمستفيد في  
هذا القول بل هو مقتف في ذلك اثر صاحب الكافي والكفاية ولا يبرر ادعاءه ما ذكر  
نعم لو تعين كون المراد بالايجاب ايجاب المدعي عليه حيث يطلب الصلح والقول  
في المدعي حيث يقول فعلت فانه يقول لا يخفى **وب** يعني اذا ادعى الصلح الاذن  
على ان وينا فضا له الذي يظهر من كلام القصار للاستدلال والبرازي  
ان يقرض الصلح في هذه المسئلة في جانب الاب بان يدعي رجل دار الصغير  
فصالح ابوه على مال الصغير ان لم يكن للمدعي بنية لا يجوز وان كانت يجوز  
لا مع يجعل صاحب الدرر هذه المسئلة بصفة لعدم اشتراط البلوغ في الصلح  
وهذا المقام محل شبهة بعد تحققة يتوقف على تدبر زائد **وب** فان لم يكن له عليه  
بينة لم يجز جواز الشرط الاول وليكن في ما فوزه **وب** لما ذكر في الصلح الاذن  
المذكور معتقدا بان لم يكن له عليه بينة بخلاف هذا **وب** ان صبي في يد جارية  
صاحب الفتاوى هو بيد جارية صاحب الهداية والثاني غير مقيد باحد ههنا فالظاهر  
ان حكم المسئلة ذلك على كل حال **وب** فصاحت عن الويب على شي الظاهر موافق  
للكافي فصالح **وب** بطل قال في جامع الفصولين وثمره البطلان ههنا الصور  
هو ان يرجع الدافع بما دفعه انتهى **وب** لان النسب حتى الصبي في قتل يوحى  
ذلك صحة الصلح عن دعوى النسب اذا كان المدعي هو الوالد كما سياتي في اوائل  
هذا الكتاب قلت يجوز ان يكون المسئلة ذات عتقين احد بهما ما ذكر ههنا والاخرى  
ما ذكر ههنا فكيف يكون الصلح اسقاطا ومعاوضة كما يتضح ذلك من نظر في كلام  
الاتفا في بغاية الامعان على ان ما سياتي من صاحب الدرر محل تدبر بعد **وب**  
فلا عليك للاعتراض عن حق غير ما بينه اسقاطا كما قال صاحب الكافي والاعتراض  
افضل العوض **وب** ولو صالح الكفيل بالنفس على مال على ان يبرأ به من الكفالة



بطل اي لا يفتح اخذ المال وهل يسقط الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط وفي رواية  
لا تسقط ورايت في رواية المبسوط انه يجوز كذا في العادة **قوله** على شيء عبارة  
عن الدراهم مثلاً **قوله** على ان يسلم الدار للمشتري عبارة صليح الصلح على ما  
في العادة على ان يسلم الشفعة وهو ظاهر **قوله** فالصلح باطل اي لا يجوز له  
ان يأخذ الدراهم **قوله** او لا حق للشفيع في المحل سوى حق التملك عبارة  
العادة لان يسلم الشفعة لاقبته له ولا يجوز اخذ المال شيء لاقبته له انتهى  
اوضح مما ذكر في الدرر **قوله** يعني لا يجوز ان يكون المصلح عنه حتى انه يسلم سواها  
مالاً غنياً او ديناً او حقاً **قوله** بعد لو قدر المسافة وقال بين لا يصلح الصلح عند الزنا  
اي فهو باطل ويرد ما اخذه كذا في الكافي **قوله** لانه حتى انه يسلم ولا يجوز الصلح  
عن حقوقه تعالى الا في حق تقرير ذلك المرام لفظ الهداية وهو لانه حتى الله تعالى  
لاحقه ولا يجوز الا غنياض اذا ادعت كراهة نسب ولد لانه حتى الولد لاحقها  
انتهى ومنه يظهر ان قوله فيما سبق بشرط ان يكون المصلح من غير ذكر قوله ولو  
عن صديق لان مناه هو ذلك الشرط المذكور فيما سبق لا محالة **قوله** لان المصلح  
بالصلح يتصرف في حق نفسه لا يذهب عليك انه لو كان يسقط قوله في حق نفسه  
وقال يتصرف بما باستيفاء الحق لا يرفع الركاكة عن قوله فيما سبق وكل ذلك  
لا يجوز في حق غيره **قوله** وان قط لا يرفع اليها اي الى المنازعة **قوله** يعني اذا  
ادعى زيد على بكر داراً او بعضاً منها وصالح بكر في هذا الشرط ليس بمطابق  
للمشروع فان المفروض في المثل هو دعوى الكل صتما والانقسام المسئلة  
الكل الدار وبعضها انما هو في الاستحقاق لانه الدعوى والصلح فالصواب  
ان يقال يعني اذا ادعى زيد على بكر دار او صالح بكر عنها على الف كاستحقاق  
الدار كلها او بعضها **قوله** رجعي المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر  
بالمدة وهو الدار او بعضها لا يذهب عليك ان كون المدعى حلاً او بعضاً ليس  
بمفروض في وضع هذه المسئلة ايضا على ما يظهر من كلام القوم والصواب  
الموافق لانه اكثر يرجع الى الدعوى فيما بعضه او كله **قوله** لان كلا منهما لا يتعلق  
للمستلزمين جميعاً **قوله** ويجب اي الشفعة لو وقع الصلح عليها قال الزبيدي  
حتى لو ادعى عليه داراً فانك تصالحه عنها على دار اخرى وجب الشفعة في ذلك  
صالح عليها دون الاخرى انتهى **قوله** يرد المدعى البطل اي ترد على المدعى

المدعى عليه **قوله** اي بطل المدعى او بعضه اي ترد المدعى العوض الذي اخذه كله  
او بعضه قدر ما استحق على المدعى عليه كما قال الزبيدي **قوله** ويظهر ايضا ان كون  
لم يكن له خصوصية فيرجع عليه على صيغة المفعول صيره الى المدعى عليه قلت هذا  
متعلق بقوله في المثل يرد المدعى البطل **قوله** فاذا لم يسلم له رجع بالبطل  
وهو المدعى قال في الكافي لانه المبدل في الصلح على الاثار هو المدعى فاذا استحق  
رجع بالمبدل وهو المدعى انتهى **قوله** كاستحقاقه في الفصيلين يعني يتبطل به  
الصلح قال الزبيدي هذا اذا كان البطل معيناً بالتعيين وان كان عاماً لا يتعين  
كالدرهم والدينار لا يتبطل به لانه لا يتعينان في العقود والعقود  
فلا يتعلق العقد بها عند الشارة اليها وانما يتعلق بمنه في الذمة انتهى **قوله**  
صالح على بعض ما يدعيه لم يصح وفي البنية هذا هو المذكور في اكثر النقاوي على  
خلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا يصح الدعوى بعين وان مرص  
انتهى **قوله** او ابرأ عن دعوى الباطل قيل صنف مذكورة في كثير من الكتب المعتمدة  
بلا ذكر خلاف لكن في العدة وغير مسئلة يدل على خلافه حيث قال فيها المدعيان  
لو مصالحا وكتب الصلح وفيه برأ كل منهما الا اصر عن الدعوى فظهر ان الصلح قد  
فالمتحار ان رفعه في دعواه ولا يصلح الا ابرأ السابق لانه ابرأ عن ضمن صليح  
فكس فلا يعمل به انتهى قلت عدم محالفة ما في العدة لما ذكر في كثير من الكتب بل هو  
عليها ما رأت الظهور ومن لم يجعل له نورا قاله نور **قوله** واخذ العوض  
عن البعض اراد بالبعض ما بقي في يد المدعى عليه والعوض عنه هو الدرهم  
او الثوب مثلاً **قوله** وكان عتقا بال مطلقا اي في حق المدعى عليه للقوم  
ههنا مكان احد هما الصد شرعية والاخر لصاحب الهداية وصاحب الكافي  
وقد اختار صاحب الدرر المثل الاول غير قول صد شرعية وان لم يكن  
مع الاقرار فهو عتق بمال في زعم المدعى الى ما ترى وليس له وجه ظاهر **قوله**  
والا فوطع نزع في زعم المدعى عليه هذا معنى قول صاحب الهداية في حق  
المدعى عليه يكون لرفع الخصومة لانه يزعم انه حو الاصل حجاز الا انه  
لا ولا له لانكار العبد الا ان يعيم البينة فتقبل ونسب الولاء انتهى ومنه  
يظهر وجه ترتيب قول صاحب الدرر في لا يثبت الولاء على قوله في المثل  
فوطع نزع في زعم المدعى عليه فتدبر **قوله** وينسب الولاء كذا في كل موضع اقام بينة



بعد الصلح لا يستحق المدعى لانه يأخذ البديل باختياره نزل ما يوافق اقال الرقيق  
**قوله** لانه المال عن ترك البضع الظاهر للموافقة بعبارة الرقيق وغيره لان  
اخذ المال وكأنه سقط من قلمه سواء **قوله** ودعوى نسب لم تحده فلما عذنا  
من الكتب غير انه قال في الكافة الاحتياض عن حجة الغير لا يصح ولما قلنا اذا  
ادعت المطلقة على زوجها نسب ولم يأتها بان قالت انه ابنه منها وحده الرحل  
فصلح من النسب على شيء فالصلح باطل لانه النسب ثبت حقا للولد  
لاقسامه اليه لا حقا لها فلا يملك الاحتياض لا سقطا انتهى قلت قد روي  
ما نقلناه عن الكافي ان المسئلة مقيدة بدعوى المرأة مما كان ينبغي فيه صاحب  
الدرر هذا الاطلاق وما روي عليه من تعليل بما ذكره **قوله** لانه نفق ليس  
من كسبه فلا يجوز له التصرف فيه شيئا فكذا استخلاص مال المولى **قوله** نصار  
كاذبا على ما يدل من اجل يوافق بعد العتق وقوله يوافق بعد العتق في قوله  
صفة لقوله برل وهي كاشفة للصفة الاولى فان ثبوت البديل المؤجل في حقه  
ذلك **قوله** ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يعيد لفظ الغاية ولم يكن له  
ان يعيده ولا ان يسوي بين ما لم يوتى ثم قال فكذا **قوله** يوافق المولى قلت  
هو سواه فان الكلام في حقه المسئلة ايضا على مصالح العبد المأذون  
كما يظهر من الهداية وشروط وجعل المولى عبارة عن العبد المأذون تعسف  
لا يخفى **قوله** وصح صلح المكاتب عن نفق اي فيما لو قتل عذرا او صالحا عن نفق كما يظهر  
من العناية والمراد اظهار الفرق بين العبد والمكاتب في ذلك **قوله** لانه  
كالحرة وجهه عن يد المولى هو لفظ الرقيق وهو موعود فوطئ ان المكاتب حر يد أو ألت به له  
**قوله** وهذا ان ادعى احد رقبته كذا في النسب والصواب للموافقة بعبارة  
الرقيق ولهذا الواجب ان يضاف كالكون المكاتب كالحرة كيف لا وقد عرفت ان المسئلة  
التي متعلقة بالقتل عذرا فلا يصح ملها على دعوى الرقبة وهو هذا ظاهر **قوله**  
وعند جملة الاجوز اي يبطل الفضل على قيمة بما يتغيب الناس ويلزم رد الزيادة  
كذا في الكافي **قوله** لانه حقه الضم للمقصور منه **قوله** هذا اذا صالح على احدى  
مقادير الدية الشارة الى عدم جواز الزيادة ومقادير الدية هي ما يبيع بولدها ما  
بغرة او الفضة او ما سواه او الف دينار او عشرة الاف درهم كما ذكر  
حرفه في الكافي **قوله** وصالح عن بانيه هذه العبارة موافقة لعبارة صاحب

صاحب الوقاية اي صالح ذلك المولى الذي اعتق نصف العبد مع الشريك الآخر  
عن بانيه وقد عكس في الهداية ذلك حيث قال فصالح الآخر على اكثر من نصف  
قيمته واقتضى ان يراه صاحب الكافة والمعين واحد **قوله** وتقدر لشرع لا يكون  
دون تقدير القاضي اذا قدر القاضي لا يجوز الصلح عن اكثر من ذلك فكذا الاجوز  
الفضل على التقدير الشرعي كذا في شرح الهداية **قوله** هذا اذا كان الصلح  
عن اقرار ربح والظاهر من شرح تاج الشريعة للهداية ان الصلح عن مال بمال  
بمنزلة البيع سواء كان عن اقرار او انكار قال ما في الاقرار فقط واما انكار  
فنبأ على ربح المدعى وهذا يحالف ثم ان ما ذكره نقلنا عن الكفاية ههنا  
بوافقه ما فعله في اوائل كتاب الوكالة فليتم ذكر **قوله** وصار اي المصالح مبرعا  
ههنا اي في الصورة الرابعة كذا في النسب والصواب ترك قوله ههنا  
مع تفسيره بقوله في الصورة الرابعة كما ينبغي والاصوب ترك هذا  
الكلام رأت وجعل المالك الرابع تحت قوله صالح ففصله ثم تعليل حكم  
جميع بقوله لانه فعله باذن المدعى عليه كجوابه في جميع ولعل من غلط  
صاحب الدرر بما قاله الرقيق من انه لو امتنع في الصورة الثالثة من التسليم  
يجز عليه بخلاف غير ما في الصور **قوله** فان لم يضمن فاما ان يشير الى نقد  
او عرض كذا فيما رأينا من النسب ولعل ههنا ساقط ما قدمه الفاسخ  
والصواب فان لم يضمن فاما ان يضيف الى ماله او لا فان لم يضيف فاما  
ان يشير الى نقد او عرض كذا **قوله** وفي ههنا الاجنبى والمدعى عليه سواء  
قال الرقيق وفي مثله لستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يملك المدعى عليه شيء  
كما لا يسلم للاجنبي ومع ذلك جاز اشتهر ابطال الصلح على نفق فكذا الاجنبى انتهى  
**قوله** واما الرابع فلان دلالة التسليم رض المدعى كذا في الظاهر ان العبارة  
على رض المدعى فسقطت لفظه على من قلم التسليم **قوله** والاضافة الى  
مجرور عطف على لفظ الضمان وعلى قوله على رضا متعلقة بقوله دلالة  
ثم ان الظاهر ان يقول فلان دلالة التعيين للتسليم **قوله** الصلح على ماله  
عليه اي الذي للمدعى على المدعى عليه **قوله** يعقد ههنا قال الاتقان في العبدانية  
البيع بالدين وانما وضع المسئلة في الدين وان كان الحكم في الغصب كذلك  
مما لا امر المسلم على الصلح لانه هو المشروع لا الغصب انتهى **قوله**



ما فيه من الرتبة **و** قال صدر الشريعة لان بعض الشيء لا يصلح عوضا للشيء  
 انتهى **و** فصيح على الف من الدراهم وكذلك الالف احياء وفسامة  
 الزئوف على ما يظهر من الهداية **و** وعلى خمائة زئوف حالة او موجد  
 كما قال الزئبقي **و** لان غير من الحجة كما يوجد في النسخ والقصا  
 الموافقة لعمارة الكافة هي الحجة **و** كانت مستحقة بذلك العقد الذي  
 ادعى الدين به كذا في النسخ والقصا الموافقة لعمارة الكافة الذي يدعى الدين  
 عليه به فسقط لفظ يدعى من علم ثم ان وجه هذا التعليق ظاهر في المسئلة  
 الاولى واما الثانية فان من استحق احياء يستحق الزئوف ولهذا يجوز في  
 الصرف والسلم جاز ولو لم يستحق بالعقد لاجاز لان المباداة من اس المال  
 اي برأس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز الا في حكم وهو ما اذا كان له الف زئوف  
 فصالح على خمائة احياء حيث لا يجوز لانه لا يمكن حمله على انة استوفى في بعض  
 حقه واسقط البتة لانه لا يستحق احياء فيكون معاوضة ضرورة فلا يجوز التقاض  
 فيها لان جبرها ورد بها سواء على حرف في موضوعه كما قال الزئبقي **و** فلا بد من حمله  
 على تأخير قيمته من الاسقاط اراد به اسقاط وصف اكلول كما يظهر من كلام صدر الشريعة  
**و** لان معنى الاسقاط لازم في الصلح يح هو في التعليق بذلك مقتضا  
 صاحب الكافي ولفظ الهداية لان معنى الاسقاط في هذا الصلح الرزم واستوفى  
 الاتفاق بان قال في شرحه لان الصلح يبنى على الخطيئة والخطيئة هنا اكثر  
 فيكون معنى الاسقاط الرزم انتهى يعني ان شأن الصلح على ما قرره بصحي  
 معاوضة ان امكن والا فيحمل على انة يوفى الثمن وخط الباقي والظنما  
 ذكره صرحا صاحب الكافي هو عكس ذلك **و** لان المعجل غير مستحق  
 بعقد الهداية اذ لا يستحق هو الموصل والمعجل غير منه لان تجبيل الحسمائة  
 التي كانت مؤجلة في الاصل يكون مقابلة الحسمائة المحسطة المؤجلة  
 فيكون اعتبارا عن الاجل كذا في غاية البيان **و** فقد وقع الصلح على لم يكن  
 مستحقا بعقد الهداية قال الزئبقي فلا يمكن حمله على انة اخذ غير حقه فيكون  
 مباداة بالضرورة فلا يجوز الا مثلا بمثل انتهى **و** فكان اعتبارا عن  
 الاجل وهو حرام وهذا لان الاجل صفة كالجودة والاعتراض عن الجودة  
 لا يجوز فكذا عن الاجل **و** فكان يحرم حقيقة او لا كذا في الكافي يعني

يعني فلان يكون مقابلة المال بالاجل حقيقة حراما او لا كما في غاية البيان **و**  
 قال اي من له على اخر الف درهم كما وقع في لفظ الهداية **و** وهو باطل يعني  
 ان تعليق الابرار بالشرط باطل كقوله ان دخلت الدار فقدر ابرأ منك لان البراءة  
 اسقاط حتى لا يتوقف على القول وفيه معنى التملك حتى يرتد بالرد والتملك  
 لا يحمل التعليق بالشرط والاسقاط يحتمل ذلك فلمع التملك فيها قلنا  
 اذا اصرح بالتعليق بالشرط لم يصح وبمعنى الاسقاط اذا لم يصح بالشرط  
 يتعبد به كذا في الكافي **و** صح اي التأخير والخط جاز لا يزم على رب الدين  
 حتى لا يمكن من المكاتبته في الحال في صورة التأخير ولا يمكن من كل الدين في صورة  
 الخط **و** لانه ليس بكرة ثم ان لفظ المكره على صيغة المفعول اي رب  
 الدين ليس بمضطر في فعل التأخير والخط على ما يدل عليه قول صاحب الهداية في تعليقه  
 لا مكان اقامة البينة او تخليف انتهى نقول من قال في تفسير قوله لانه يحاي  
 المديون ليس بكرة على الدين فقط ضبط ضبط خشا قلت واما قول تاج الشريعة  
 في شرح الهداية اي غير مكره على الخط والتأخير اذ لا كراه بالهداية بالضرب والجس  
 والقتل غاية ما في الباب انه ادعى اليه نوع ضرورة ولكن ذلك لا يمنع الجواز  
 فليس بواقع في غيره **و** اخذ لان موافق القول صاحب الوقاية اخذ  
 للحال والظان امر اذ كونه مواظبا قراره بدون جاهدة اقامة البينة  
 او تخليف كما يظهر من سياق كلام صاحب الهداية واما حمله على ما حمله عليه  
 صاحب الدرر من اخذ المال من المقر في الحال بلا تأخير فقط فليس بذلك لازمة  
 ولا وراية ولفظ الهداية في الكافي اما اذا قال على انية يؤخذ به انتهى **و** لثمن  
 المبيع اذا اكل الصفقة يعني با عام رجل واحد واحترز بالصفقة الواحدة  
 عن الصفقتين حيث لا يكون للشريك ان يكت المشاركة في صورته بعد  
 بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل كسمائة درهم وباع الآخر نصيبه  
 من ذلك الرجل كسمائة وكتب عليه صك واحد بالف درهم وقضى احداهما منه  
 شيئا لم يكن للاخر ان يشاركه لانه شريكه طما في الدين لان كل دين  
 وجب بسبب على حدة كذا في غاية البيان **و** وكذا ذلك من ثمن المال  
 المورقت بينهما وقيمة المستملك المشترك كما ذكر في الهداية **و** قيل  
 يجب طما عليه اي قبل وجوب الدين المشترك بان اخر احد الشريكين



ان للمدعيون عليه ديناً قبل ثبوت الدين المشترك **قوله** لم يرجع الشريك  
 على المدعيون هو كونهما حراً والصواب على ذلك الشريك كما وقع في عبارة  
 صدر الشريعة وقول صاحب الهداية لم يرجع على الشريك اظهر منها **قوله**  
 فلم يرجع نصيب المشتري بالبرائة كذا في النسخ والصواب للموافق لوجوب  
 الكفاية نصيب المشتري **قوله** لان الأصل في الدينين اذا التقيا قصاصاً ان يصير  
 الاول مقتضياً بالثاني والقابض قاض المأمود ودينه بنصيبه لا مقتضى كذا في معراج  
 الدراية **قوله** ان يأخذ نصيبه من رأس المال اي يكسب المصالحه من نصيبه في السلم  
 فيه على نصيبه من رأس المال كما قرره الاتقان نقلاً عن شرح القدرى لا قطع  
 قال الزيلعي انما شرط ان يكون هذا الصلح على رأس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز  
 بالاجماع لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه انتهى ثم ان مبنى المصاحفة على رأس المال رادة  
 ان يأخذ رأس المال ويفسخ عقد الشركة وانما سماه صلحاً مجازاً اذ هو فسخ  
 في الحقيقة كما قرره صاحب غاية البيان **قوله** وقال ابو يوسف مجازاً اعتباراً  
 قال ابو يوسف يجوز ذلك في حصه وشاركه بالخيار ان شاركه فيما قبض وتبع  
 المطلوب ببقية الطعام وكان بينهما وان شاركه في المصالح والمطلوب وسلم للقابض  
 ما قبض كذا نقل الاتقان في مبيع التقرير للمقدور **قوله** ويدل ايضا وراهم  
 ودناير كذا في النسخ والصواب للموافق لعبارة الهداية وبطل الصلح **قوله** الا اذا كان  
 الموطى هو بفتح الطاء على صيغة المفعول والمراد به بدل الصلح **قوله** بطل الصلح اي  
 في العين والدين جميعاً فيكون من قوله واذا بطل في حق الدين بطل في العين به  
 ايضا كذا في بطلان في العين ايضا لا كذا في الصفة كذا في **قوله** ولا يرجع عليهم  
 نصيب المصالح اي لا يكون الرجوع سائر الورثة بعد ذلك على الغرامة بنصيب  
 المصالح من الدين كذا في غاية البيان **قوله** فالاول ما ذكره قوله في قال الزيلعي والاول منه  
 ان يستوعب الكفاية ثم ان يحوز به الدين ثم يكملهم على الغرامة او يكملهم ابتداء ثم غير  
 بيع شئ ليقتضوه له ثم يأخذوه لانفسهم انتهى **قوله** واخر صفة قدر حصه منه  
 فيكون لهم عليه كذا في غاية البيان **قوله** وصلحوا عن غيره ولو قال يصلحوا عما  
 وراء الدين كما وقع في لفظ الهداية كان اظهر **قوله** واحالهم بالقض جارة  
 الخصام كتاب كميل وتوكلهم المصالح بقض نصيبه وتبايضونهم بما لهم عليه  
 انتهى **قوله** وقيل يصح قابله هو الفقيه ابو جعفر وفي فتاوى قاضي ان الصلح

في قوله لا يرجع عليهم نصيب المصالح اي لا يكون الرجوع سائر الورثة بعد ذلك على الغرامة بنصيب المصالح من الدين كذا في غاية البيان

ان الصلح هو قال كذا في الكفاية **قوله** لاحتمال ان لا يكون في التركة كميلاً او موزناً  
 عبارة الكفاية بدل صفة العبارة من جنس بدل الصلح وهي اظهر **قوله** ولا جارة بها  
 وانما الجارة للشبهة نفسها **قوله** وصح في الاصح اي صح الصلح عن نصيب بعض  
 الورثة على كميل او موزون على ما يظهر من تقرير الاتقان فلا يذهب عليك كذا في  
 عبارة صاحب الدرر من هذا الاجمال المحل المؤدى الى الاخلال ثم ان توبيله في هذا  
 التبرجيع على كلام الاتقان **قوله** لانه لا يقتضي اما المنازعة في عينه ان العلة في عدم  
 جواز البيع مجمل ولا افصاؤه اما المنازعة وهو هنا لا يقتضي اما المنازعة لان المصالح عنه  
 في يد بقية الورثة ولا يطلبونه شيئاً آخر من المصالح لمعاطة بدل الصلح كذا في غاية البيان  
**قوله** وقيل لا يقتضي لانه يبيع قال الاتقان لان المصالح باع نصيبه من التركة  
 وهو محمول بما اضمه المكيل والموزون **قوله** لقيام المصالح عنه في يد بقية  
 من الورثة صح يبيع فلا يحتاج الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقدار  
 اذا كان لا يحتاج فيه الى التسليم صح كذا في الكفاية **قوله** ومنع الجاهل اي جهالة  
 المبيع **كتاب القضاء** **قوله** وكذا مر ذلك في كتاب الشهادة ما مر هو القتل  
 والصلب والولاية وفي القضاء شرط آخر وهو الاسم ولا اعتبار في قوله واهله  
 اهل للشهادة لكن في قول صاحب الوقاية حيث قال اهل للشهادة اهل  
 للقضاء وشرط اهليتها شرط اهليته اشكال **قوله** ولو امر رجلاً بالقسم في  
 الرضا جاز باتفاق الروايات لان القسم ليست من اعمال القضاء  
 ذكر صاحب الدرر فيما سيجي من كتاب القسم ان الاصح ان القسم من جنس  
 عمل القضاء وهو مانسبه ههنا الى المحيط **قوله** وهذا شكل عندى لان القاضي انما  
 يفعل ذلك بولاية القضاء لا يذهب عليك ان هذا محل النزاع كما شهد به قوله  
 الا يرى انه لو لم يؤذن له بذلك لم يملكه والمدعي في القول الاول هو عدم كون  
 القسم من اعمال القضاء **قوله** وقيل ينقل لانه المقلد اما اخوه وعليه  
 الفتوى صرح به في الايضاح **قوله** لقوله عليه الصلوة والسلام من سأل  
 القضاء وكل ما نفع في صيغة المبني للمفعول بتجفيف الكفاية فوض امره الى  
 كان محذوفاً ولا غير مرشد الى الصواب ككون النفس اماراً بالسوء كذا في غاية  
 البيان **قوله** وقيل قد ارداه بعض القضاة اي آخر الحديث المذكور  
**قوله** وهي ما لو علم المصنف ان القاضي لا يحضره لا يمنع من اتخاذ الدعوة

لا يقتضي

البقية



فان القاضي كسبه هذه الدعوة فهي دعوة كذا في غاية البيع **قوله** لما قال في الثاني  
ولا يخرج منه ولا مع غيره انتهى كلام القاضي ههنا واما ما وقع في نسخ الدرر بعد  
ذلك من قوله ولا يلحقه حجة للتمهة فتكرير لما طاب **قوله** اي القاضي المفسر قلت لا  
لتخصيص المفسر بالذكر بل الظاهر ان يقال بول المفسر كضم ما يدل عليه فيما سيجي من  
الشرح بشرط الا بآء بعده ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بنية  
او اقرار **قوله** اي وقع الحق اي ما عليه كما وقع في لفظ الكفر وقد جزم بعض الامة  
يكون ذلك سهواً من فكم النسخ ولم يتبين لنا وجهه **قوله** لان المال اذا اصيل  
في بيت ثبت غباؤه بلفظ الربيع ظهرت قدرته لانا يتقنا بحصول المال و الظاهر  
بقاؤه بالتعلق فيه وهذا التعليل ناظر الى العلم الاول المذكور بقوله في المال حصل له  
كسبه مبيع و قد وقع الحق ان قوله واقداً على التمسك باختياره دليل بار  
ناظر الى تعليل القسم الثاني المذكور بقوله او التمسك به بغيره **قوله** وفي غير ما هم الذين  
يرحل فيها التريات والكن كما انما كان قد صدق له و دون النفقات  
وضمان الاغنى كما قال الربيع **قوله** ثم ان عند القاضي ان من المحسب  
بعد ما حصر قدير ما يراه فان قامت بنية على اعساره اخذه من الجس كذا  
قال الربيع **قوله** فنظرة الى مبصرة اي فالحكم لا يتطارا الى الباري **قوله**  
ولم يمنع من ما به عنه اي لا يمنعهم عن ملازمة وهذا عند الاظم وقال ابو يوسف  
ومحمد وزر يمنعون انتهى وقال صاحب الهداية في كتاب الحج ولا يجوز بينه وبين غداية  
بعد خروجه من الجس بلا زونه من البيع والتصرف والسود انتهى قلت لكن  
قول صاحب الدرر في شرح هذا القول لان بنوت حقه عليه لا يمنع طلب الاخر حقه منه  
يوهم اخراج هذا الكلام عن محمد الصحيح وتخصيص الزمان بغيره لا جلا ولا ليس  
الامر كذلك بل هو وسائر الزمان سواء في ذلك كما يظهر مما نقلناه من لفظ الهداية **قوله**  
ولا تقبل بنية على افلاس قبل حبه وعنه محمد بن احمد بن محمد بن يحيى الفقيه ابو بكر محمد بن  
الفضل بن نصر بن يحيى وعامة المشايخ على الاول ذكره الربيع **قوله** وبعد فقبل  
على سبيل الاحتياط ينع لا على الوجوب كما صرح به الربيع **قوله** لما مر ان القضاء  
يستغنى من الشهادة اقتصى في ذلك اثر الربيع ولم يجر في كلامه ذلك **قوله**  
فان يستخاف في الصلوة من الخطية قال الربيع ثم احث قبل ان يشرع في  
اجمعه لم يجز له ان يستخف الامة من شهدة الخطية وان كان شرع فيها جاز ان

ان يستخف منه لم يدر ك الخطية انتهى ولا يذهب عليك عبارة صاحب الدرر قاصرة عن افادة  
ذلك **قوله** او بنوت حل الوطى بجره النكاح في مطلقه الثالث اي حل الوطى للزوج  
الاول بجره النكاح الزوج الثاني بدون ان يدخل بها وقوله مطلقه الثالث على الاضافة  
بادخ ملبسة ولم يصح الدفع لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا يبطل بنية خصمه  
موت فلا تارة وقبل ينقض كذا في جامع العضولين **قوله** ينع العقود تفسير للسبب  
المعيق **قوله** حتى تسع الاخر عبارة الاخر في لفظ الربيع حتى تسع كلام الآخر **قوله**  
كوضى القاضي قال في موانع الولاية هو احراز عن المستح وهو ان ينصب القاضي وكلياً  
عنه ليسمع الخصومة عليه فان فيه اختلاف الروايتين فانه ذكر في الوجيزة انه اذا  
نصب القاضي شخصاً على الغائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه كذا في النهاية **قوله**  
بان يكون ما يدعى على الغائب سبباً لا يدعى على الحاضر اي يكون سبباً في وقت دون  
وقت لما ينصب الحاضر شخصاً على الغائب كما لو ادعى على امرأة ان زوجك وكنت ان  
احلك اليه فقلت طلقني فلما وبرهنت قبلت في حق قصر يد الوكيل عنها لا في اثبات  
الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الطلاق اعادت البينة لان المدعى  
على الغائب ليس بسبب لنبوت ما يدعى على الحاضر وهو قصر يد الوكيل عنها لا محالة  
فان تحقق الطلاق لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكلياً بالحل قبل الطلاق  
وقد يوجب بان كان وكلياً قبل الطلاق كان ما ادعى على الغائب سبباً لا ادعى  
على الحاضر ومن دون وجه فقلنا يقتضي قصر يد لا الطلاق كذا في موانع الولاية نقلنا  
عن الزخيرة **قوله** اشترى المدعى على صيغة المفعول كالمدة او مثلاً **قوله**  
واقام البينة اي بعد ما انكر ذوال اليد وادعى انه ملكه **قوله** اي لا يكون حكم  
على الحاضر حكماً على الغائب الظاهر التوافق لكلام الربيع وغيره ان يقال اي  
لا يكون حكماً على الغائب لانه لم تقبل بنية على الحاضر **قوله** لا تعليل بنية هكذا  
في النسخ حتى في نسخة بخط المصنف والصواب بينهما **قوله** لا للورثة وفي  
جامع العضولين انه يجوز رضى الزمان انتهى **قوله** اي بصحة في غير ما ذكر الضمير  
في قوله بصحة الى النكح والمراد بما ذكره والدية والمراد بغيره ما يعم جميع المجهلات  
وغيره مما ليس فيه مانع الاجتهاد كالاثبات بالكتاب وبالسنة المشهورة او الاجماع  
او الاشك في صحة الحكم فيه على اقره صدره شبهة ومن قصر في اخذ المرام من كلامه  
اخر من على صاحب الدرر فانما غنى عن قوله ان قول ذلك المعترض ان هذا الكلام



حج يتم عدم جواز الافتاء بصحة حكم مطلقا وليس كذلك عمالا واصله فان عدم  
 جواز الافتاء بصحة حكم الحكم بعد استثناء الامور الثلاثة المذكورة مما لا شبهة فيه  
 كما يظهر من تعليلهم المسئلة بان لا يفي السراوم فيه مما يستوضح من المحلانية وغيره  
**قوله** لا اضياريه حكمه اي بانه قد حكم **قوله** لا نقضاء ولا يفي اي بالحكم فانه يقول به  
**قوله** قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون بجميع اجزائه بشرط لبقاء ذلك  
 الشيء لا يذهب عليك ان مقتضى هذا السواد ان يكون نوات بعض الاجزاء  
 غير مفقوت لبقاء ذلك الشيء والامر ههنا بالعكس فلهذا انما صاحب الدرر  
 سهر ظاهر والظاهر في العناية حيث قال كان وجوده من شئيين لا بد له من  
 وجودهما واما عدمه فلا يحتاج الى عدمهما بل بعدم احدهما انتهى واجاب عن  
 الرئيقي بان الحكم في الامور الحادثة من غير لزوم شبهة احدهما فيفضله كالمضاربات  
 والشركات والوكالات **قوله** حكم القاضي المولى الشيخ على ان يرفع العبارة  
 باسمه الشرح وتعليل الصواب كوان حكم المولى من الامن ولفظ القاضي في الشرح  
 لكان قوله فيما سيجي في شرح قوله بخلاف حكمها اي المولى والحكم **قوله** وكذا لو غاب  
 المدعي عليه كذا في اكثر النسخ وكل النسخ وكذا لو مات المدعي عليه على يده  
 سوى كلامه كذا قيل **قوله** على نائب الصغير يدخل فيه وصيته وابوه وجده فان لها  
 ايضا ولاية على مال الصغير **كتاب القاضي** **قوله** لان حكم القاضي قد يمد على  
 الاول اي المدعي عليه نفسه **قوله** اقول لا يخفى ما فيه من التكلف وكان صاحب النهاية  
 اراد يخرج كلامه في التزديد على كون المدعي عليه نفعا غائبا ليكون الكلام بعد شأنيته  
 اللغو مما امكن **قوله** فالجواب ان يقال ان قوله فان شهدوا اي هو ما هو من كلام  
 صاحب الكفاية **قوله** والامانة والمضاربة المحجوبين قال في غاية البيان واما قال والامانة  
 المحجوبة لانها لو لم يكن تجوزة لانيته الضمان فلا يكون واجبا في الذمة انتهى وقال  
 في الكفاية انما قيد الامانة والمضاربة المحجوبين ليكونا بمنزلة الذين اذلولوا لم يكن تجوزة  
 لانهم حيلة الاعيان المنقولة ولا يقبل كتاب القاضي فيما انتهى **قوله** واما قال في  
 المختار بما قبل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة حج بخلاف العفارة وغيره مما لا يحق  
 وهذا كما هو الرواية والمذكور في المتن هو قول محمد واخرا ذكره في المتن لما كان هو  
 المفتي في المسئلة **قوله** وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القول الاول في الذي  
 يخص من كلام صاحب الكافي ان لا يوجب يوسف في هذه المسئلة ثلثة اقوال الاول انه

انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالتيب والعبيد والامانة وهو من الرواية والثاني  
 انه يقبل في العبيد دون الامانة والثالث انه يقبل فيما لا يشترط له وانما القول المذكور  
 في المتن من انه يقبل في المنقول مطلقا وهو قول محمد على منسجي منه وبما قرناه بشيئين  
 كمن اراده صاحب الدرر بالقول الاول دون الامانة كمن المنقول لا على ما صرح به  
 الرئيقي **قوله** وعنه انه يقبل منها بشرط اي يكلف المدعي اقامة البينة انه كان له  
 البينة وهو اليوم في يد فلان ويوفى العبد غاية التوفيق بصفته واسمه ونسبه  
 وقيمته والدار التي جلب منها كذا في الكافي **قوله** وسئلهم اي الا الشهود  
 قال في الكفاية وعمل القضاة اليوم انهم سلكوا المكتوب الى الشهود كذا في النهاية  
 قال وكذا وجدت بخط شيخنا انتهى **قوله** وكذا اذا كتب اليه لكنه جوز فيما ثبت مع  
 وجود الشبهات ولا يندري بها احترز عن الحدود والقصاص ولو قال مع الشبهات  
 كما وقع في عبارة الكافي كانت المصلحة سهلا **قوله** وصحة اي ولا حجة بخبرهم وكذا  
 حفظ ما في الكتاب من وقت التحلل الى وقت الاداء ليس بشرط عند كفاية الكافي  
**قوله** اذا كثر الناس يجوزون عن اداء الشهادة على الشهادة على وجهها فيحتاج  
 الى نقل الشهادة بالكتاب الا ان لهذا النقل حكم القضاة ولهذا لا يصح هذا النقل  
 الا من القاضي ولم يشترط فيه العدد ولفظ الشهادة ووجب على القاضي ان يكتب  
 هذا النقل بسماع البينة قضاة قدل ان لهذا النقل حكم القضاة ولا يتم بعد لان  
 تمامه بوجوب القضاة على المكتوب اليه كذا في مراح الدراية واما كون نقل الشهادة  
 بالكتاب بمنزلة اداء الشهادة عن الشهادة منسجي عن صاحب الدرر **قوله**  
 لان شهادتهم ملزمة حكم على القاضي اي الحكم على القاضي الكاتب بان الكتابة له  
 فمن اورد عليه بانه يلزم من هذا ان لا يجوز الحكم بشهادة الكفار اصلا انتهى  
 فقد ابعد عن الصواب ولا يحتاج الى ايراد الجواب كما يظهر من المبسوط ولفظه  
 ولا يجوز شهادته الكفار على الكفار اصلا انتهى فقد ابعد عن الصواب ولا يحتاج  
 الى ايراد الجواب كما يظهر من المبسوط ولفظه ولا يجوز شهادته اهل الذمة  
 على كتاب القاضي المسلمين لمدعي على ذمي ولا على قضاة لانهم يشهدون على فعل  
 المسلم وشهادته اهل الذمة لا يكون حجة في اثبات فعل المسلم وهذا لان قبول شهادته  
 بعضهم على بعض كان لاحاجة الضرورة فعلمنا بخبرون لم يكون معا ملائمة  
 بينهم خصوصا لانهم والوصايا وهذا لا يتحقق في قضاة قاضي المسلمين وكتابه وحاله



لأن الشهادتين على ذلك منه في مجلس قاضي المسلمين بحضرة المسلمين و  
أهل الذمة انتهى وقال في المحيط البرهان أن عدم جواز ما على قضاة قاضي مسلم  
كما في كذا لأنها قامت على اثبات أمر على المسلم لأنها قامت على القاضي بآيات  
قضاة وهذا بخلاف الوشود على كذا حال فإنه تقبل بشهادتهما وأن كان فيه  
إيجاب القضاء وهذا بخلاف الوشود على كذا حال فإنه تقبل بشهادتهما وأن كان  
فيه إيجاب القضاء القاضي المسلم الآخر ما فصله انتهى **قوله** فإن انقطع الشهود  
أي شهود الطريق ولم يصل ولم يطو إلى المكتوب إليه قال في الحاشية وإذا مرض  
شهود الكتاب في الطريق أو بداهتهم الرجوع إلى مواطنهم أو أرادوا السفر إلى بلدة  
أخرى فاشهدوا أقومًا على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي انتهى  
ثم قال وكذا لو اشهد هذا الطريق في بقا آخر ثالثًا أو رابعًا أو خامسًا أو أن كثر انتهى  
**قوله** أو وصلوا إلى المكتوب إليه قال الزيلعي ويكره للقاضي المكتوب إليه أن يكتب كتابًا  
القاضي آخر إذا تقرر حضور خصمه عند ذلك المكتوب إليه أن يكتب إلى آخره ما لا يتناهى  
انتهى **قوله** وكبرها على طريقها أي كتب القاضي المكتوب إليه الشهادتين الذين  
اشهدهما الأصل على شهادتهما قلت لا تنظم ذلك إلا المسئلة الثانية بخلاف  
المسئلة الأولى وهو صورة انقطاع الشهود إذا دخل في القاضي المكتوب إليه  
**قوله** أي كتب بدلها تفسير البازر النصيب فإن بدلها يوجد في النسخة على  
صيغة المنى ههنا أيضًا **قوله** بدلها أي بدل الشهادتين الأصليين كذا يوجد في  
النسخة بتبني البدل في المكان واخره في التفسير **قوله** فإنها أي ما كتب بدلها  
النسخة في بدلها على التنية **قوله** ثم إلى آخره أراد به أن يكتب القاضي المكتوب إليه  
القاضي آخر ثانيًا أن لم يكن الخصم في بلد ويكتب القاضي الثاني إلى القاضي  
آخر ثالثًا أن لم يكن الخصم في بلد كما يدل عليه لفظ الحاشية والزيلعي ولا يرد عليه  
أن العبارة المذكورة في الدرر فاصرة عن أفادة ذلك ثم إن ساق كلام صاحب الدرر  
على أن يتخرج حكم الحكم ههنا إلى آخره على حكم المسلمين ودونه حوط القناد  
أي أن كلام صاحب الدرر ههنا غير حال عن الركائز والارتياح ولم يطلع على أفاده  
من غيره كما هو عادة في هذا الكتاب لعل يوفقنا للوصول إلى ما هو الصواب إليه  
المرجع والمآب **قوله** أي مما كان الخصم في ولايته لا يذهب أن أراجع هذا الخصم  
اللفظ من كان الخصم تحت ولايته مع كون العبارة المذكورة من لواحي

مواحي المسئلة الماضية غير حال عن الحارزة فإن ما نحن فيه مسئلة متأنفة لا تعلق  
لها بما قبلها **قوله** لأنه بمنزلة أداء الشهادة وحيت يشترط فيها حضور الخصم  
عند الأداء لا عند التحلي ذكره الزيلعي وكما لا تسمع الشهادة لا بخبرة الخصم  
فكذلك لا يفتح الكتاب إلا بخبرة الخصم هي مسئلة أخرى غير مسئلة المآل ذكرها  
صاحب الكافي استراوت الفائق وقد ساقها تقريبًا على ما قرنته في أثناء  
المسئلة السابقة هو كون كتاب الشهادتين بمنزلة أداء الشهادة على الشهادتين  
فقول من قال في الرد على صاحب الدرر لا يخفى أن الكلام في القبول لا في الفسخ  
الذي هو امر وراره انتهى فقد ضبط ضبط **قوله** يخفى سماع القاضي  
الكتاب الشهادة حيث يغير خصم **قوله** لا الحكم كتحليل شهود الفرع شهادة  
الأصول كذا في غاية البيان **قوله** ولا يقبل أيضًا إلا بشهادة رجلين  
قد فاته ذكر النظر في الحكم قبل هذه الشهادة وهو لازم على ما هو المذكور في الكافي  
وغيره **قوله** فتجد أي عند الخصم كما صرح به قبل أسطر **قوله** أو زوال أهلية  
بأن جن أو ارتد أو قذف في دعوى كما ذكره الزيلعي **قوله** قال في الكافي الصحيح  
أنه إنما فتح الكتاب بعد ثبوت العدالة أي عدالة شهود الطريق كذا في غاية  
البيان **قوله** بما يحتاج إلى زيادة الشهود لا أن العدالة متى لم تظهر احتياج  
المدعى إلى أن يرد في شهوده وإنما يمكنه أن يزيده شهوده إذا لم يثبت القاضي  
الحاكم حتى يشهد على أن هذا حاتم القاضي فلم يكن فيه فائدة وكان فيه ضرر المدعى  
فلا يثبت الحاكم ما لم يظهر عدالة الشهود كذا في بعض شروح الهداية **قوله** فإذا لم يبق  
عاد الأمر إلى الأصل لأنه التحق بواحد من الرعايا كذا في الهداية وقد سبق مضبوط  
من صاحب الدرر أيضًا **قوله** لم يقبل الانتقاء الولاية قال في الكافي لم يقبل منه لأن الخطاب  
والسماع واحد هما وحدث غير القاضي حيث لم يكن في عمله انتهى **قوله** وإن مات  
أي الخصم فعده وشمل بينهما إذا كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب وقبله  
كذا في الحاشية **قوله** من شتى **قوله** وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار كذا في  
النسخة والصواب الموافق لما في الهداية والكافي بتدليل لفظ السكة إلى السكة  
**قوله** فقال محمد في الجهة هذا قيد اتقاني ذكر بطريق التمثيل والافتقار ذكر الزيلعي  
أن لا فرق في ذلك بين أن يقول محمد في الجهة أو لا يقول **قوله** ثم الفسخ بأخران العمل  
على له وطها وله أن يرد ما على ما يرد بالعبان وجد بها عيبًا قد يبعد ذلك التمام



الفسخ بالتراضي حتى اذا قام المشتري بعد ذلك بنية انه اشتراها منه لا تقبل  
 بنية كذا قال الزبيدي **قوله** اقر قبض عشرة دراهم ثم ادعى انها زبوف في سواه  
 قال ذلك موصولا او مفصلا ذكره الزبيدي **قوله** ولهذا يجوز في الصرف والسلم  
 بالزبوف والبرهنة كما لا يصدق اذا ادعى الشئ في الاقرار قبض عشرة دراهم  
**قوله** والشئ ما عليه النفس قال في الكافي وهي موصولة بـ ما في ثلث طاقات  
 او ما في فتح القدير واللفظ هو بالفتح قبل هو موصولة بـ طاعة بيني ثلث طاقات  
 الطاق الاية والسفل فضة والاوسط صفر انتهى والستوة اروي في البهجة  
**قوله** ظهر التناقض فيمنع صحة الدعوى ولا يسمع البينة في حقوق العباد بل لا يسمع  
 كذا في الكافي **قوله** وعن ابي يوسف انه يقبل اعتناء راى انفصل الدين هو ما اذا ادعى  
 على اخيه مالا فقال المدعي عليه ما كان لك على شئ قط فترهن المدعي على الف  
 وبرهن المدعي عليه على القضاء او الابرار فانه تقبل خلاف الزبوف انه كذا في الكافي  
**قوله** ولا كذا كذا ههنا فان دعوى المرأة من الغيب يندعي تمام البيع وقد انكره  
 كذا قال صدر الشريعة **قوله** لان الذكر كذا هو في اضطلالهم النصك لانه ذكر  
 بما جرى والاشتقاق هو ان كيد كقوله عبد حمزة **قوله** فان الاستشهاد ينصرف الى  
 الكل لا يلزمه شئ كذا في شروط الهداية **قوله** ولو ترك زوجة بين قوله ومنه قام بهذا  
 المذكور وبين ما قبله ثم كتب ان الله متصلا بقوله ومنه قال فانه لا يبطل لصحة  
 بالاتفاق كذا في شروط الهداية **قوله** قالوا لا يلزمه الا مالا يلزمه الاستثناء بالكل اذا  
 اخبره في الصكوك كالسكوت في النطق كما صرح به صاحب الكافي **قوله** حيث يحكم  
 الحال يعني ان كان المأجرا ياتي الى حال كان القول للمؤخر وهو صاحب الطاقونة وان كان  
 منقطعا كان القول للمتأخر **قوله** فان القول للورثة ايضا ولا يحكم الى حال في ههنا  
 المسئلة لان يحكم ههنا يودي الى جعل الاستصحاب في الاستحقاق **قوله** كسبهود  
 لم يقولوا لا يعلم له وارثا غيرهم لا يؤخذ منهم كغيره بالاتفاق ذكره الزبيدي **قوله**  
 وتنادي عن الانوار النفاذي بالفاء اي تحاشيا عن الابهلاك **قوله** لنفسه  
 الغائب اذا تامة انها كذا في الكافي وزاد عليه ولا وارث لسواهما **قوله** وترك باقية  
 ذي اليد واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة في الصحيح وبسبب النصف اليه  
 بذلك القضاء كذا في الكافي **قوله** وقال اذا جحد ما ذواليد اخذ ما القاضى في اقفى  
 في ذلك ان صاحب الكافي وفيه المسألة مالا يخفى والامر في ذلك واضح وكان

وكان حق العبارة ان يقول اخذه القاضى منه ويجعله يد ايا من تذكر الضمير  
 في الموضوعين ارجاها الى الباع ويظهر ذلك من الهداية ايضا واستوصى صدر  
 الشريعة بما لا مزيد عليه **قوله** لان الجاهدين ظهرت خيانة بالجهة كذا في فتح القدير  
**قوله** فيؤخذ منه يعني لا يترك في بيع اذ لا يؤمن الجحودا نيا كذا قال الزبيدي **قوله**  
 ولا وارث كذا في النسخ والقول بالموافق لما في الكافي ولا ارث **قوله** وانما لا يؤخذ  
 الكفيل بحه هو ناظر الى قول ابي حنيفة بلاكفيله **قوله** يقع على كل شئ الثمنان  
 للورثة **قوله** ولان اية ايجاب العبد معتبرا اخوه هذا استحسان **قوله** والفرق ان الوصية  
 استخلاف بعد انقطاع ولاية الوصي الى اخوه هذا على رواية الطاعن ابي يوسف  
 انه لا يجوز الفصل الاول ايضا **قوله** لا استخلاف بعد لا يذهب عليك ان قوله  
 بعد خستومفد ثم انه لو قال وليس كذلك الوكيل فان تصرفه بحكم النيابة  
 لا يحكم بخلافه كما في بعض شروط الهداية كان احصوا ووضح في افادة المرام  
**قوله** كعلم السيد اي شرط احصا شرط الشهادة في الاخبار استيد العبد بانه حتى  
 حتى لو باء كان تخارا للقضاء كما ذكر في باب جنابة الرقيق **قوله** والشفع بالبيع  
 حتى يسقط حقه بكونه وابكره للكلح فانه اذا كان المبني فصولا يشرط العدد والولاية  
 عنه خلافا لما ذكر في كتاب النكاح من انه **قوله** ومن لم يهاجرا بالشرع اذ اخبره  
 عدل بالشرع لزمه او اذ اوباه الباء في قوله بالشرع متعلق بلفظ علم المقدر على ايدى عليه  
 العطف **قوله** لان الخبر بهذه الجمل اي الاخبار بالاحكام المذكورة وهو عبارة الكافي **قوله**  
 في التوكيل بحيث الى اخوه كذا في الكافي وقال الزبيدي ولا حجة ان في هذه الاشياء  
 الزمان وهو يشترط فيه ههنا شرط الشهادة اما العدد والعدالة بيان الالتزام  
 ان الوكيل يلزم العهدة على تقدير ان يتصرف ولا يلزمه شئ على تقدير عدم التصرف  
 انتهى **قوله** باع القاضى او امينه عند الغواة اي باع عبد المديون لاهل الوايان  
 كما قال صدر الشريعة **قوله** فضاغ اي ضاع ثمن العبد من يد البائع وهو القاضى  
 او امينه **قوله** او القاضى او امينه بمنزلة الامام لفظ الهداية لم يضمن لان امين  
 القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم مقام الامام وصاحب المودار اذ قصر  
 المسافة فاقصر على ما قال **قوله** فانهم تجاؤون الى امثال هذا اكثر المستوضح ذلك  
 بما في الهداية ولفظ وكل منهم لا يلزم ضمان كيدا يتقاعده عن قبول هذه الامانة بوضوح  
 الحقوق **قوله** يرجع الى الموكل لان العقد وقع له **قوله** او ما قبل قبضه اي الثمن



كذا في النسخ ولعل الصواب في العبد المشتري لان الفرض ضياع النسخ من يد الموصي  
فكيف يتصور ان يكون ذلك قبل قبض النسخ وانما قد استحقاق العبد وموته  
من البائع بذلك ولو وقع احد هما بعد قبض من العبد المشتري لاي رجع المشتري  
على وضي ولا على غيره لان ملكه في بيع انتهى **قوله** لانه وان نصبه القاضي فيه اشارة  
الى ان وصي الميت اولى بهذا الحكم من منصوب القاضي **قوله** لانه يصل اليه مخرج  
لا ضمن للموصي او المشتري في المسئلة او الاولي وهو ما اذا كان البائع القاضي او امينه  
لا ضمن ذلك وهو مضطرب فيه كما ذكره الربيعي **قوله** ولو ظهر بعد للميت مال رجع  
الغيريم فيه بدينه قال في غاية البيان او رد الفقيه ابو الليث في شرح اجماع الصغير  
سؤال وجوابا في هذا المقام فقال فان قيل لو ظهر للميت مال اخر بعد ذلك  
ما حكمه قيل للغيريم ان يأخذ دينه بلا شك واما الهامة التي عزم يجوز ان يقال رجع  
في ذلك ايضا لان ذلك المضمان حكمه لام الميت فيرجع ذلك في مال الميت انتهى  
فليكن ذلك على ذكر منك لما اذ ينشك في تحقيق ما سيجي في القولين **قوله** وقيل  
لا يرجع ايضا بما عزم للموصي من النسخ لانه يجب عليك ان قوله ايضا لا موقع له هنا  
ليس في عبارة الحكم في نعم لو ذكره عند قوله والاصح انه لا يرجع بما عزم ايضا كما وقع  
في عبارة الهداية لكان له وجه صحيح كما يشترط لك بالامر بدعليه **قوله** لان قبض  
الوصي لقبضه لانه الوصي باع له فصار كالوكيل في قبضه كما في مواج الدرر **قوله**  
والاصح انه يرجع قال في الهداية قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالامانة التي عزمها ايضا لانه  
حكم الميت انتهى ومع قوله ايضا كما رجع بدينه على ما صرح به صاحب مواج الدرر  
وبذلك يتضح ما اشترنا اليه قبل اسطر ومع قوله ايضا كما رجع بدينه على ما صرح به  
صاحب مواج الدرر وبذلك يتضح ما اشترنا اليه قبل اسطر من ان محل عبادة ايضا  
هذا المقام لا الذي اورد فيه صاحب الدرر ثم قال وانما قال بهذا اللفظ لان  
اقتضاها قال ابو الليث يجوز ان يقال يرجع باضمن للموصي او المشتري لان الضمان  
لحكم لام الميت وعن بعض من اجاب لا يرجع انتهى **قوله** فجعل القول قول بلابين  
في الظاهر ان ذلك مبني على كون المخلوف عليه في حال القضا فلو هو النسخ يكون  
مضافة اليه فكانت فيه وهذا من عبارات الفقهاء وقول صاحب الهداية لانه ثبت  
فعله بالتصادق ولا يمين على القاضي مرجو اما ذلك كيف لا وصاحب الحكم في اعط  
كعبان ان يشبه عليه مثل هذه الامور ثم الظاهر ان المستند في قوطم اذ لو لم

لزم اليمين خصما هو الحكم الواقع في قوله عليه السلام واليمين على من انكر **قوله** فالقول  
قول القاضي ان قال صدر الشريفة هذا اذا لم يكن له بينة على ذلك فليكن اقام  
بينته فالقاضي يكون مطلقا في هذا الفعل ذكره صدر الشريفة ثم ان قوله ايضا ناظر  
الى صورة الاقرار المذكور في المتن قلت قوله في الصحيح احتراز عن قول من ان  
حيث قال اذا عزم المأخوذ منه او المقطوع به اذ جعل ذلك بعد الغزلان  
القول قوله كما في الكفاية وهذا القول الصحيح هو اختيار فخر الاسلام البزدوي وصور الشهد  
على ما قاله الربيعي قلت بقي ان مقتضى تصحيح هذا القول اختيار الاطلاق في المتن  
ليتظم الكلام بين الصورة ايضا مع اذ مقتضى بيان اقراره المأخوذ منه  
او المقطوع به يكونان في قضية **كتاب القسمة** **قوله** عما يد صاحب من نصبه  
**قوله** لكن يجزى عليها حج الصواب الموافق لما في الكفاية لكن يجزى على قسمتها ان كانت  
من جنس واحد كما يقتضيه المقابلة فيما سيجي بقوله وان كانت اجناسا فتختلف  
**قوله** او يقي فيه خيار الرؤية العبارة في نسخ فتح القدير هكذا والظاهر انه  
مفعول مطلق للفعل المذكور ويحصل المقابلة مع ما قبله من جهة المعنى **قوله**  
فان احد هم بطلب القسمة ما في تضاعيف كلام هذا اثر الامان المحمدي  
القاضي وان في شرط وجوب القسمة الطلب من احد الشريكة كما صرح به في الكافي  
**قوله** لتعذر المبادلة باعتبار خش التفاوت الى اخوة كما بالباقي نسخة  
المصنف بخطه والصواب المبادلة بالويل كما في الهداية **قوله** لان الاصح ان القسمة  
من جنس القضا فانهم اختلفوا في كون القسمة من اعمال القضا في ثلثي الاثمة  
انها منه ذكره في الفصل الاول مع دليله في الهادية **قوله** ولا يمين واحد طامنا  
لا يجزى القاضي الناس على ان يستاجرهما في الهداية **قوله** ويشترك القسام بشر كون  
كلما يصير الاجر غالباً كما في الاصلاح والايضا **قوله** قسم ثلثي ادعوا اربعة  
وكذا لو ادعوا شريكة او ملكة مطلقا فان ادعوا اربعة من زبائنهم ايضا كما قال صدر الشريفة  
فصار مطلقا في كلام صاحب الدرر لو صرفت المسئلة التقليل ايضا كما هو الظاهر  
لاختلاف البينة اما ادعوا ثلثي التقليل عن زبائنهم فليس مع كونه غير مطلقا وان خصص  
بالعقار يلزم خروج شراء التقليل او عكس مطلقا فليست **قوله** ولو ادعوا اربعة عن زيد الصغير  
في اربعة للعقار على ما يظهر من المتن **قوله** ولا يكون قضا على شريك اخطم يعني  
ان يظهر بعد القسمة **قوله** يعني ادعوا الملك في العقار ولم يذكر وكيف التقليل اليهم لم يقسمها

فاما ان



ذكر ههنا في الهداية مسئلتان احدهما ان ادعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل اليهم  
بينهم والاخرى ارض ادعيا رجلا واقاما البينة انما في ايديهما وارادوا القسمة  
لم يقسم بها حتى يقيا البينة انما طحا لاحتال ان يكون عليهما فلا يذهب عليك في كلام  
صاحب الدرر مع اكلط بينهما والعدول عن الصواب كما يظهر ذلك من اختلاف الجواب  
ولو قال في شرح هذا المتن اي لو اقام رجلا بينة ان العقارة في ايديهما وطلبنا في القضا  
ان يقسم بينهما لا يقسم حتى يقيا البينة ان العقارة ملكها لاحتال ان يكون هو غيرهما  
كما قال الزبلي كان احسن ثم الذي يظهر من كلام الزبلي ان يكون المسئلة المذكورة  
في المتن ههنا عن المسئلة المذكورة بقطعهم او ملكه مطلقا في ماسبق وقد ذكرت في  
على رواية القدوري وهنط على رواية اجماع الصغير وكان ينبغي للمصنف ان يبين اختلاف  
الروايتين قلت الظاهر الموافق لما في الهداية والكنز ان يقال ولا ان يبرهنه ان  
اي العقارة في ايديهما وانما عدل عنه صاحب الدرر وقال بدل في ايديهما معهما بينهما اي انما  
اورده الزبلي ههنا من دفع بان كون العقارة في ايديهما لا يوجب كونه ملكها بل معناه  
اي يكون معهما فينتظم الاجارة والعارية والوديعة فينصرف احدي المسئلتين عن الاخرى  
بهنط الجمة ولا يبقى شبهة في اختلاف جوابها فليست بر وامتنع الاول ههنا اي  
فيما اذا برهنه ان معهما لانه محفوظ بنفسه الصغير في لانه الا العقارة فاذا لم يظهر فيه  
حق الملك وحق السيد فلا بد من اقامة البينة على الملك قاله صاحب الشريعة  
برهنه على الموت اي برهنه بالحقان حاضرا ان فيكون الصغير والغائب ثالثا  
وعلى ذلك قوله عند الورثة والضريان قوله معهما وفي قوله فهم فيهم كل ذلك كما هو من الهداية  
وشروحه وان برهنه واحد عبارة هنط موافقة لعبارة الوقاية الا مع جهة  
انه بدل القضا التفرعية بالواو ولا يذهب عليك فائدة التفرع مع حيث انه يوجب  
في هنط المسئلة باعتبار المسئلة الباقية من كون البرهان على الموت وعند الورثة  
وكون العقارة معهما وفيهم صغير او غائب وفي اختيار العبارة المذكورة بقوله وان برهنه  
مع عبارة الهداية وان حضور وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة انتهى ثم الظاهر  
مع كلام صدر الشريعة وغيره ان المعبرة في المسئلة هو حضور وارث واحد وذلك  
اختار صاحب الوقاية تلك العبارة قصر البينة فلا بد عليه ما قيل ان المانع من  
القسمة هو كون الحاضر واحدا انتهى وعلى هذا الوجه انما من الورثة فالحكم كذلك  
اذا لم يكن اقامة البرهان منها بل من احدهما ثم ان وضع هنط المسئلة على ان واحدا

واحد ام الورثة غائب كما هو هناك عليه وهو طم الهداية وشروحه وعليه قوله فيما سبى  
من الشرح فليس اهل هذا خصما عن الميت وعن الغائب **وله** بخلاف لو كان الحاضر  
من الورثة اثنين حيث يكون الا آخره قال في شرح الهداية لتابع الشريعة لانه  
امكن ان يجعل احدهما مدعيها والاخر خصما عن الميت وعن باقي الورثة كما ذكرنا ان الهداية  
ينصب خصما عن الميت وعن ساير الورثة انتهى ولعله اوضح مما قرره الاتفاق  
حيث قال في تعليقه لان المطالب للقسمة يقوم مقام نفسه والاخر يقوم مقام الميت  
وحق الغائب ثبت على طريق التبع انتهى **وله** فلتفرق بين الارث والشرع  
مسئلة الارث هي ما ذكره قبل هنط المسئلة بقوله برهنه على الموت وعند الورثة  
الاخره فان الحكم فيها هو عدم القسمة بخلاف مسئلة الشرع وهي ما ذكره بقوله في  
وغاب ادهم **وله** حتى يرد باليوب على بايع المورث لفظ يرد على صيغة المجهول ان يرد  
الوارث وذلك في صورة اشتراء المورث **وله** ويرد عليه بالعيب اي يرد على  
الوارث بالعيب وهذا في صورة بيع المورث **وله** فان نصب احدهم خصما عن الميت  
فيما في بيع قال في شرح الهداية لتابع الشريعة ولهذا الواو على رجل على ميت شيئا  
فاقام البينة على وجه احد الورثة تعقل انتهى **وله** نصارت القسمة قضا بحجة القضا  
لوقال بحجة المتخاصمين كما في الهداية كان اكثر تناسبا لذهب الامام كما يظهر من كلام  
تابع الشريعة وشرح قول صاحب الهداية لان الواحد لا يصلح خصما وفيما ذكرنا  
مقاسما ومقاسما انتهى حيث صرح يكون الاول ناظرا الى قولنا لا ينفذ وكون الثاني  
ناظرا الى قولنا لا ينفذ بانه على انه يحتاج الى اقامة البينة عند ما انتهى وجه  
تغيره للفظ الهداية غير متضح بعد **وله** بلا خصم حاضر عنهما قبل هذا اذا لم يحضر وصية  
لانه اذا حضر فهو خصم حاضر عنه وقد صرح به بعض مشايخ تحت الوقاية انتهى قلت  
كما لو كان الحاضر كبيرا او صغيرا نصب القضا عن الصغير وصيا وكتم اذا قيمت  
البينة وهي ايضا مذكورة في الهداية والفرق مع جهة ان المفروض في مسئلتنا  
هو كون العقارة الصغير او الغائب بخلاف ملك المسئلة قلت واما في صورة  
كون العقارة في يد الوارث الغائب فقال صاحب النهاية ما نصبه وكل واحد  
من الورثة قبل القسمة يرتفع بنصيبه وينصب شركا له والحاضر يدعون القسمة  
كما يدعي ازالة ما بقي من ملك الميت يدعي على شركا له قطع الاتفاق بنصيبه فليس  
جاز للقاضي نصب الوصي من حيث انه يدعي على شركا له الويب فلا يجوز له نصب



الوصي بالشك انتهى **قوله** وان كانوا ذكورا او انثى تقسم القاض بينهما كذا في  
النسخ على الاثبات والصلوات للموافق لما في الغاية لا تقسم فان هذا هو مسئله  
المتن قال الرقيق وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شيء آخر  
من العوض وهم ذكور فقط او انثى فقط واما اذا كانوا مختلطين بين الذكور  
والاناث لا يقسم بالاجماع وان كان مع الرقيق شيء آخر يقسم جائز القسم  
في الرقيق بتعالي غيرهم بالاجماع ويكره القاض بطلب البعض انتهى **قوله** فالاولا  
ان لا يجبر على القسم يعني في الجواهر **قوله** فاذا لم يكن كل نصيب متنفذا متقاعا  
مقصودا لا يذهب عليك ان ما سبق من قوله لا ان يضر كل للعدالة الا بطلبهم  
مغنى عن التصريح ههنا يكون الحكم في الحكم والبر والرحمي وكذا انه جبه  
استثناء صورة الرضا منهم **قوله** بعد لزوم سبب ظهور العقد كذا في نسخ هذا  
الكتاب والصلوات للموافق لكافي بعد ظهور سبب لزوم العقد **قوله** فصار نظرا  
لاختلاف في مقدار البيع ولعله من قبيل الاكتفاء روي لا اختصارا لفظ الرقيق في  
مقدار البيع والتمس **قوله** ولو اختلفا في التقويم اما اخوه ههنا عبارة اما اخوه  
القول في الهداية وهي مسئلة التي يذكر صاحب الدرر فيما سيجي بقوله ولو ظهر في جنس  
في القسم اما اخوه فذكره ههنا مشوبلا كائلا وسجي هناك تفصيل شيع  
يتعلق بذلك **قوله** وقول محمد مضطرب فغيره مع اياه حنفية فيما حكاه سليمان  
كما ذكره الزبيدي **قوله** بالقضاء بالقسم **قوله** وان كانت بالتراضي له ان يبطل  
القسم كانت تقسيم القاض كذا في الكافي لا يذهب عليك ان الصواب المطابق  
لكلام الرقيق ان يقطع قوله ان يبطل القسم ويجعل خبر الشرط قوله  
فقد قيل فيسخ هو هذا القول بغيره **قوله** فقد قيل لا يلتفت في المواريث الى تقييد  
القسم ويجعل بالقضاء عبارة صاحب الكافي فيما سيجي على خلافه **قوله** وهو  
الصحيح كذا في الكافي الضمير فروع عايد لما القول بالفتي فان المذكور عبارة الرقيق  
لا عبارة الكافي ولفظ وان كانت بالتراضي له ان يبطل القسم كما لو كانت القسم  
بقضاء القاض في الصحيح كذا ذكره في الدين قاضيان انتهى وفي الغاية الاكملت  
وصدرا شريفا ثم الدين كان ياخذ بالقول وهو تحت المص وبغض المشتري  
كانوا ياخذون بالقول الثاني **قوله** وحتى الزوم يتعلق بالمعنى وهو الماتية الا يرى  
ان الورثة حتى ايقا الدين واستخلاص التركة لا كفهم فلم يكن الاقدام على قسمه

على القسم اخر اربع الدين كذا في شروح الهداية **قوله** وهي لغة متاعلة الاخوة  
قال في الكافي واما المهاداة بابدال الهمة القاطنة انتهى فظهر من كلامه ان اللغة  
المشهودة وهو التلقظ بالهمة **قوله** اذا كانت المهاداة في المكان او الزمان  
كل وجه الى اخره اذ الجيع الانضياف لا مبادلة كذا في بعض شروح الهداية **قوله** ولهذا  
الاشترط فيه التوقيت ولو كانت مبادلة كانت اجارة في شرط التوقيت  
وههنا الاجارة فاسدة لانها تكون اجارة السكنى بالسكنى كذا في بعض شروح الهداية  
**قوله** واما فلان ذلك لان مع الاقرار بتحقيق في المكان اما اخوه الظان ما سبق  
قبيل اسطر مغنى عن هذا التبريح **قوله** اما في عبد واحد وبغل واحد فلا يبيعان  
يتحققان مع والتمس ولا يصح ههنا الصورة بالانفاق كما ذكره الكافي ثم المطابق في العبارة  
اما في غلة عبد واحد كما يظهر لفظ المتن **قوله** اما في عبد واحد او بغيين فلا يبيعا  
لا يصح التمايز ههنا الصورة خلافا لما كذا في الكافي **قوله** بخلاف الاغنيان فانها  
باقية يمكن قسمتها فلم تحقق الضرورة كذا في الكافي **كتاب الوصايا** قوله حتى يوب  
الاشتراء عليه للجارية الموصى بها كذا في حق نسخ موجوده عندنا فلا ينبغي ان يفتد  
بقوله قال ان العبارة في عامة النسخ الموصى به دون بها **قوله** لانفاقا بسبب  
زوال اليمام وهو استنفاد عه المال بما را بهم يتعلق الى الزوال والظكون به  
منضمين الاستئصال والضمير في قوله جوزه في حق الاجانب الى الاستنفاد وكذا في قوله  
ولم يجوز على ما يظهر من شروح الهداية **قوله** بخلاف ما بعد الموت اي بخلاف اجازتهم  
بعد الموت **قوله** لقوله عليه السلام اذ يبقى بها رضا الله تعالى وبالهمة يتغير رضاهم **قوله**  
لقول النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح هو العود الذي  
يخفي عداوة او الذي رحم العداوة تحت كسبه وهي حاضرة كذا في بعض شروح  
الهداية **قوله** كثر كما مع احد ههنا اي ان لم يكن الورثة اغنياء مع وقيل هكذا في النسخ  
العدالة ولكن الاظهر ان كلمة لا ساقطة عن الاصل فان المعنى كثر كما لا مع احد ههنا  
بقرينة تفسيرية بقوله ان لم يكن الورثة اغنياء مع مشهور بسيان الكلام انتهى قلت  
فيكون المقصود بالسوق من الكلام على ما قرره انه اظهر اذ لم يجمع في الورثة غناهم  
استغناء وجسمهم لا يكون الوصية مندوبة وكذا اذا لم يكن واحد منهما وقوله اي لولا غناهم  
ولا استغناء وهم كجسمهم في تفسير قوله ولولا ههنا قرينة على ذلك ايضا قلت لكن  
يرد ههنا على صاحب الدرر انه لو قيل كثر كما بلا احد ههنا كما وقوت عليه عبارة الوقاية



يكون الكلام احضر واظهر فانه اذا ثبت كون ترك الوصية مندوبا بلا احدى ما ثبت كونه  
مندوبا مع عدمها معا بطريق الاولوية وهذا **قوله** ولا استغناهم كذا يوجد في  
النسخ بلا وادوات عدة الرسم تقتضي كتابته بالواد بخلاف قوله غناهم فان الغني  
قد يكون متصورا فيجعل عليه **قوله** ولو اوصى لغيره القن او لامة القن الى اوصى ثبت  
ماله كما سيظهر من سياق كلام **قوله** او يطلق ويجعل على غير الاصح قلت لا يذهب عليك  
ان كلام الخاتمة ايضا فيما سيجي على الاطلاق فلما وجب بحكم هذا القول غير الاصح ويرجع ماني  
الخاتمة عليه **قوله** ولو اوصى لغيره القن الى اوصى ثبت ماله كما صرح به في الجمع وقال  
شاهد ابن مالك قيد بالثلاث لانه لو اوصى بواحد من الاغنياء في ماله او الدرهم للطفة  
فانها لا تصح واما تعييد العبد بالقن فاحترار عن المكاتب وحمد تبرؤا من الولد **قوله** جازت  
الوصية في كلهم كذا في النسخ والصواب لموافق عبارة الخاتمة في قوله **قوله** لا اخذ  
اي حنيف لم يرد الوصية للقن يعق ثلثه مما انا اى بعد موت المولى لانه من جملة مال الميت  
فيملك ثلث نفقه كما يملك ثلث ميراثه اى للعبد ثلث ماني تركته لانه قد تسع  
والمستسقى كما كانت عند الوصية كما تبيح **قوله** فيتقاصا ويبراد ان الفضل  
وتوضيح ذلك ان ثلث الباقي المال ان كان مثل ثلثي ما عليه من التسعة يقع المقاصدة مع  
الورثة التسعة قلت فقررناه عن المقاصدة مطلقا هو على في الخاتمة في عدم تعييد  
المسئلة يكون ذلك فيما كان حاله من جنس قيمة العبد من الدرهم والدنانير وما يكون  
بتراضيهم وهو موافق لا نقل في الكتاب عن جواهر زاده وكلام شراح الجمع  
على خلاف ذلك حيث قالوا وان كان من خلافه يقع المقاصدة بتراضيهم  
وان لم يرضوه استرد العبد ثلث الباقي ويسمى في ثلثي قيمته **قوله** وعند طائفة  
يعق العبد كله من الثلث لانه حر مدين ويقيم له الثلث الباقي وذكره الخلاف يظهر  
فيما اذا اجمع مع هذه الوصية وصية مؤخره رتبة عنهما مثلا اذا اوصى بثلث ماله  
لعبد القن الذي قيمته الف درهم واوصى بثلثي الف درهم للفقراء ومات  
وترك العبد والقن درهم يعق عند ابي حنيفة ثلث العبد جازا ويكون ثلثا قيمته  
بين العبد والفقراء على التوبة ويرفع العبد الفقراء ثلث قيمته وعند الامامية  
يعق كل العبد جازا ولا شيء للفقراء **قوله** فان فضل من الثلث شيء كان الفضل  
للعبد يعني ان بقي من الثلث شيء دفع الى العبد وان لم يخرج من الثلث شيء  
فقد راضا عن الثلث وهذا الخلاف بناء على تحرير الاعيان وعدمه ثم ان تحقيق

ان تحقيق مسئلة الخاتمة على الوجه المسطور في خصايص هذه الوريقات والعمدة  
في ذلك كلام شراح الجمع فانه استعيز بانه من ان استند في مثل هذا المقام ثبت  
ما جاء في النظره الاولى الى السنة الاقلام **قوله** ولكن الثانية انما يصح ان ولد  
اي يحمل ما آخوه قلت فيه بحث كما صرحه فان كلام صاحب الهداية وشراحه  
في ان قوله ان ولد له قيد للمسلمين جميعا كما هو مقتضى الدراية ولم اجد ما يوافق  
ذلك من جهة غيرهم **قوله** اى في وقت الوصية هذا ما ذكره الطحاوي واختاره  
صاحب الهداية وصححه السجاني في شرح الكافي وهو من وقت موت الوصي على اذهب اليه  
الفقيه ابو الليث واختاره صاحب النهاية كذا في الوصية والاكليته وذكره الكافي  
ما يدل على انه اذا اوصى لم يعبر به وقت الوصية وان اوصى به يعبر به وقت الموت ذكره  
الزيلعي **قوله** فكذا المات فيه تاج والظاهر الموافق للفظ الزيلعي فكذا النص  
اما بعد المات **قوله** اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق مع قال بعض العلماء هذا كلام  
عجيب فان لفظ السير الكبير على نقله صاحب المحيط لو اوصى سلم لم يرد في دار الحرب  
لا يجوز انتهى فكيف يمكن ان يكون المستامن هو الممراد عما ذكره السير الكبير  
انتهى كلامه قلت قول صاحب النهاية وصاحب الكافي وفي السير الكبير ما يدل على الجواز  
نص في عبارة السير الكبير يدل عليه صريحا بانها ما موانع الاخذ والنقل فلا ينبغي  
ان يحتج فيه بالخاطر شي **قوله** فتوجب لحرمان عن مقصوده وهو الارث  
لا يذهب عليك ماني سوق هذا الكلام من القصور والصواب لموافق كلام صاحب  
الهداية فيحرم الوصية كما يحرم الكبر **قوله** وقوله مباشرة احترار عن السبب  
قال في بعض شروحه الهداية لانه اذا لم يكن مباشرة لا يتعلق به حرمان الكبر  
وبطلان الوصية ولا تحجب الكفارة ايضا انتهى **قوله** لوضع الحجر في غير ملكه اى اذا تلف به  
نفس **قوله** الا باجازه ورثته اى ورثته جميعا كما في المسئلة الثانية او رثته  
ورثته كما في المسئلة الاولى كما في قوله عدم لارثته لوارث الا ان يخرج ما الورثة مما اذره  
صاحب الهداية ولعله لو قال الا باجازه لكان اظهر في النظام المستلين والقرينة  
قائمة في تعيين الحجر ثم ان القائل بالجواز لو اجاز الورثة الوصية القائل ابو حنيفة رحمه  
وقال ابو يوسف لا يجوز ذكره في الهداية **قوله** ولا من معتقل الثلث في بضم الميم وفي القاف  
على بناء المفعول اذا كان مجوسا عن الكلام ولم يقدر عليه كذا في المنتقى شرح الجمع  
**قوله** فصا كشر قبل قبوله بعد ايجاب الجواز كان الصواب ان يقال فصا كشر



المشتري قبل قبوله بعد ايجاب الباي فمات المشتري قبل قبوله كما في الكافي **قوله** كثر هو  
 على نسخة الواو وقد يوجد في بعض النسخ بالياء والظاهر كونه على صيغة المفعول وعلى كل  
 وجه هو قاصر في افادة المرام اذ لم يتوض فيه كون الموت قبل القبول فليست **قوله**  
 كما في بيع شرط فيه انما للمشتري اذ ابات قبل الاجازة فان البيع **قوله** يتم ويكون  
 السلعة موروثة عن المشتري كذا في مشروعي الهداية لتتابع الشريعة كما اذا باع  
 الموصي به ثم اشتراه او وصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه كما قلت لا يذهب عليك  
 ما في كلامه من عدم الانتظام ولو قال وكذا لو باع العبد الموصي بهما او وجهها بطلب  
 الوصية لو زال ملكه عنه حتى لو ملكها بالشر او بالرجوع في الهدية لا تعود الوصية كما قاله  
 الرزبلي كان كلامه بالتأني من حسن السبك غاية **قوله** فصار هذا المعنى اصلا ايضا  
 هو عبارة الهداية بمعنى ما يعني ان زوال ملك الموصي صار اصلا ثالثا في كون فسخه والّا  
 عارضا عن الوصية كما يظهر من عبارة من الورثة **قوله** ثم الورثة بالخير يعني في  
 المسئلة الثانية لان وصية للوارث حكمها اجواز ان اجازة الورثة كما مر آنفا **قوله**  
 لجواز الوصية وفي دما اللق والنشر غير مرتب صريحا كذا في ما يبي من قوله لجواز  
 وفي **قوله** اي الوصية والهبة وغيرها ولو فاسم الابن او اعتق قبل موت الاب  
 ثم مات من ذلك لم يرض كما قاله الرزبلي كان اوضح وكذا لو قال بطل وغيرها والافراد كان  
 كلامه بعد عن الاستثناء **قوله** واما الاقرار فانه وان كان ملما بنفسه لكن سبب  
 الارث وهو البتة ان قال الرزبلي هذا اذا كان الابن كذا وان كان عبدا فان كان  
 عليه دين لا يصح اقراره لان الاقرار وقع له وهو وارث عند الموت فيبطل كالوصية وان لم يكن  
 عليه دين صح الاقرار لانه وقع للموكل اذا العبد لا يملك انتهى قال صاحب الهداية هو رواية  
 كتاب الاقرار والمذكور في الدرر من الاطلاق هو رواية اخرى وقد مرها صاحب الهداية  
 على رواية كتاب الاقرار في الذكر اخذ صاحب الدرر منه الترجيح فاقصر على ذكر ما **قوله**  
 ثم مات عدم التوض للموت في المتن غير خالف عن التشويز في اخذ المرام منه لا محالة وان كان  
 مقتضاها ذلك ان صاحب الوقاية وكان الاطراف ان يتوض له موافقة هذه الشرا **قوله**  
 فني التوض والتفعل قدم الفرض في لعل تخصيص هذه الصورة بالذكر على سبيل البدل  
 وحالة حكم الاضمان في غيرهما على ذلك بطريق القياس حتى اذا اجتمع الوصية بالذكرة  
 وحج يقدم الذكرة على الحج على قول الطحاوي وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله  
 وفي رواية عنه يقدم الحج على الذكرة وهو قول محمد ثم يقدم الذكرة والحج على الكفارة

على الكفارة والكفارة في القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لانه خوف  
 وجوبها بالقرآن دون الصدقة اي صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية لانها  
 على وجوبها والاختلاف في الاضحية وعلى هذا القياس تقدم بعض الواجبات على بعض كما ذكر  
 في الهداية **قوله** كذا في كذا اي من بلده هو قول ابي حنيفة وقد ذكر صاحب الدرر هذه المسئلة  
 في آخر كتاب الحج فتلا عن الحائفة وعبارة خروج الحاج فمات في الطريق واوصى بالحج عنه  
 ان فسر شيئا فالامر على ما في التفسير والافضل ابي حنيفة في حج عنه من بلده ان وفيه ثلثة وعندها  
 يخرج من حيث مات وان يبلغ النفقة ذلك فمن حيث يبلغ انتهى **قوله** واما من وطنه  
 فيجوز عنه الحج قلت الذي يخص له من النظر في كلام الرزبلي جعل هذا الكلام مرتبطا بقوله يخرج  
 كذا في الامن بلده والافضل يبطه بما قبله من الف وما لا يخفى وقوله وعلى هذا الخلاف  
 اذا مات الحاج عن غيره في الطريق من كلام صاحب الهداية لا الرزبلي **قوله** لم يعنى باليا  
 هذا قول ابي حنيفة وقال لا يعنى عنه بما بقي كذا في الكافي **قوله** بطلت عند وقال المشتري بثلث  
 كذا في الكافي **قوله** كذا اذا اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم الحج اى بطلت عند وقال  
 يشتري بالثلث عبد ويعنى كذا في الكافي وصورة الرزبلي المسئلة بوجه آخر حيث قال لو اوصى  
 بان يشتري بثلث ماله وهو الف عبد فيعتق عنه فان هو اقل من ذلك فالوصية  
 باطلة انتهى **باب الوصية بالثلث** **قوله** وان لم يجزوا اي الورثة فيه ايضا قبل ذكر المرح  
 نقول على معونة المقام وهو في ذلك مختلف ان صاحب الوقاية ولم يجز الورثة كما قال  
 صاحب الكفر كان احسن والمراد عدم اجازة الورثة الوصية كما صرح به الرزبلي  
 ثم الظاهر ان عبارة المتن هو ان لم يجزوا والواو من الشرع **قوله** فكذا اخذ  
 ابي حنيفة هو يقول الوصية بالثلث اذ لم يجز الورثة فذوق باطلا فانه اوصى  
 بالثلث لكل واحد فنصف الثلث بينهما كذا في اربعة صد الشريعة **قوله** فالثلث بينهما  
 اثلاثا اي يقسمان الثلث على قدر حصتهما فيجعل الثلث بينهما لانه اقل نصارت  
 ثلثة اسهم لصاحب الثلث سهم واحد صاحب الثلث سهمان فاما قال الرزبلي **قوله**  
 قال في العناية اي لا يخفى هو تفسير قوله لا يضرب ومنه قوله لا يضرب ماله سهام خوف  
 الاجارة يعني ان لا يضرب بهذا المبلغ ما قد ذم استعماله هذا وقوله اي جعل تفسير للفظ  
 ضرب في الاستعمال كذا كونه ثم ان العبارة في نسخ الدرر من ماله بين وكذا كونه ثم  
 تانج الشرع يضرب ماله لا يضرب بها **قوله** ومفعول لا يضرب محذوف اي لا يضرب  
 شيئا قال في شرح الهداية لتانج الشريعة فاعلم هذا يكون قوله في المحرم على حذف المفعول



اي لا يجعل شيئاً منه ولا يوطئه وقال الفقهاء بضرب فيه بالثلاث هي يأخذ منه شيئاً بحكم  
 ما لم يثبت انتهى **قوله** واما اصل الرواية فمخلافه قال في الوقاية ولهم السدس في ختمهم  
 وهو كالجواز في حرفنا انتهى قال في ردة قول صاحب الدرر وهذا ما اضاياه الشيخ لا ما لم يكن  
 عليه الكلام في المتن كون المسلم كالجواز والضمير قوله وهو المذكور في الوقاية غاية ما اضاياه  
 المتأخر لا ان اصل الرواية وان كان اقرب لفظاً **قوله** وان كان التناكب ان يكون له  
 النصف عند اجازة الورثة اي اجازتهم للوصيين وبنا ذلك انه اذا تقرر كون الثلث  
 للموصي له وبقي الثلثان في طرف الورثة فاذا اتفق نصف نصيب واحد من ثلثي الورثة وهو  
 سدس الجميع اما نصيب الموصي له صار نصيب الموصي له واحد ونصف من آخره وبقي نصيب الورثة وهو  
 كسباً او نصفاً في الآخر فيكون للموصي له نصف جميع المال كما ان نصيب الورثة كذلك فلهذا منعه  
 قوله يجب ان يكون النصف عند اجازة الورثة ثم ان الظاهر من قوله فيما سيجي وان كان  
 في السدس اخباراً وفي الثلث **قوله** ان شاء ان يكون سوق كلامه هو ما على ان يكون  
 قوله في السدس ان شاء ايضاً **قوله** اورده هذا السؤال ولم يجبه قلت رأيت بخط بعض  
 العلماء في ما من النسخ خرج ما نصه قلت قوله ثلث مالي بعد قوله سدس مالي لا محتمل ان يكون  
 مراده بهذا زيادة سدس آخر ويجوز ان يكون مراده ثلثاً آخر غير السدس فخذ احتمال  
 الحمل على المتيقن اوله وهو الثلث انتهى وقد كتب ذلك في الفصل ايضا بخط في ما من تلك  
 النسخ تعليلها وعبارتها ولم يذكر في بعض النسخ مقول القول في جواب سوي قوله في المتن  
 وفي سدس مالي مكرراً لسدس فلان اياه اداة يخرج الجواب عنه بما ذكر في المتن حيث  
 لم يلزم فيلزم ان يكون السدس الثاني وراء السدس الاول فلم يلزم في المسئلة الاولى ان يكون  
 الثلث وراء السدس فاما ما انتهى قلت لا يذهب عليك انه مما لم يتحقق اتجا والفظان  
 لا يكون مستلزام خروج اعادة المعرفة وهذا ظاهر **قوله** وقال زفره ثلث باق في  
 هذا النوع كما قال الزبلي **قوله** وصار كما اذا كان الموصي به اجناساً مختلفة **قوله** ولهذا  
 يخرج في الجبر على القسمة اي وفيه جمع كما قال في الهداية **قوله** واذا امكن الجمع مع متفرع عليه  
**قوله** ثلثة منها لامهات الاولاد لان المذكور في الفقهاء والمالكين لفظ الجمع جمع كذا  
 في النسخ ولا يذهب عليك ما في جملة كمال الاختلال وكان الصواب للموافقة للهداية وغيره  
 ان يقول وعند جملة يفسر على سبعة لثمن ثلثة ولكل فرعان سهان له ان المذكور لفظ  
 الجمع واذا في الميراث اثنان كان من كل فرعي اثنان وامهات الاولاد ثلثة وانما لم  
 لصاحب الدرر ما لم يلزم حيث خبر ترتيب كلامهم فاقول بتوضيح مرادهم **قوله** فلهذا لم يكل منها به

منها قال في الهداية لان الشكر لله واداة الله وقد امكن اثباته بين الكل بما  
 قلناه لا كما دأبوا له لانه نصيب كل واحد منهم ثلثا مائة كذا في الهداية وما وقع في نسخ الدرر  
 مع افراد قوله ثلث مائة لا يظهر له وجه صحة والصواب ان يكون على التثنية كما وصفت  
 عليه عبارة الهداية **قوله** فان اوصى بالثلث مع لفظ الهداية فان اوصى بوصايا  
 غير ذلك وقال شراحه اي غير ذلك الذين المجهول وعليه قوله فيما سيجي وكذا الوصايا  
 معلومة **قوله** اي مع المقوله لعل الصواب ان يكون المذكور ولفظ الوقاية فان اوصى  
 مع ذلك **قوله** دخل على صيغة المجهول اي اقرز قال في القاموس دخله حاجة جانباً فتعني  
 انتهى **قوله** اي للمقر والموصي له كان الصواب للموافقة للهداية وغيره ان يقول في المتن  
 بدل قوله لهما للموصي له واما ايراد ضمير المتني ثم تفسيره بالمقر والموصي له كما وقع في نسخة  
 الدرر خطأ في خط **قوله** وهذا مجهول اي حتى هذا الرجل ليس بدين معلوم ولا وصية  
 معلومة كما قاله الزبلي **قوله** يقال لكل من اوصى الوصايا والورثة صدقة فيما يشاء لان هذا دين  
 في قدر المستحق وصيته في حق التنفيذ كذا في الهداية **قوله** وفي القول فابتنى اخرى  
 والخبر في الاول ما هي ما ذكره بقوله لان ميراثهم معلوم **قوله** لانه يكلف على جري  
 بينه وبين غيره اي بين الميراثي والتميت والحل للميت قد سبق منه جنس المسئلة بعينها  
 حيث قال ولو اوصى بثلثة لزم وبكر الميراث كان لزم فيكون تكراراً بلا طائل ثم لو ذكره  
 في اثناء شرح المسئلة السابقة بان قال بكذا فاذا اوصى به للميت ليس باهل  
 كما فعل صدر الشريعة كان موجهاً **قوله** والوارث من اهلها كجاء اشارة الى تحقيق  
 الفرق بين هذين المسئلة والمسئلة التي قبلها **قوله** لكنه حرم لعارض الظاهر ان المراد  
 بالعارض هو تعلق حق الورثة بالتميت **قوله** الا ان يتم الورثة النوبين الباقيين طلبة  
 لذكر الحق الواقع بعد **قوله** زال المانع الذي يظهر ان جواز قوله وان سلم الباقيين  
 هو قوله اخذ ذو الجهد وموجب ذلك ان يكون هذين العبارات بالواو **قوله** وصحت  
 الوصية قال في الكافي فان قالت الورثة سلمناكم هذين النوبين فاقسموا هاتين  
 انتهى يفسر بينهما كما قال الزبلي **قوله** فكان تنفيذ وصيته من محل يكون حقه اولاً  
 لو قال من محل محتمل ان يكون حقه اولاً كما وقع في الكافي كان اول **قوله** اي البيت  
 المعين الموصي له النسخ على ان لفظ الموصي من الشرع وكان الواجب جعله في المتن  
**قوله** يعني اذا اوصى بمال رجل لاجل وصيته لفظ الهداية ومن اوصى بمال رجل لاجل  
 بعينه انتهى **قوله** لعله خطأ في الاصل وهو صحيح في ان قوله بعينه صفة الالف جعل صاحب

لا ينفذ خلف عاقل البنت كذا  
 في شرح الهداية في حق البنت



صفة للموصي غير موصية وقد استوصى الربيعي حيث قال اي اذا اوصى رجل بالف درهمين  
 في مال غيره **قوله** وله ان يمنع من اي بعد الاجارة قبل الدفع والتسليم كما يظهر من نص  
 كلامه **قوله** بوجبة ابيه لانه يجب عليك ان حق التبرع يقال بوجبة ابيه بالثبوت موافقة  
 لما في الهداية والوقاية كما يظهر من قوله في شرح لانه اقر له بثبوت شايخ في التركة **قوله** رفع ثلث نصيب  
 في ائتمانه وهو استحسان والعيس ان يعطيه نصف ما في يده كما ذكره صدر الربيعي **قوله**  
 وان لم يخرج من الثلث لم ينفذ الا بتفصيل القول في المتن والآخذ الثلث منها ثم ينعى ان  
 الموصي لم يترك الثلث واخذ بالجهة من الام فان فصل شئ اخذه في الولد كما قرره الربيعي وهذا  
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف في نسخة منه على السوية وصورة رجل استمارة درهم واثم تسلي  
 ثمانية فقلت وله اتاوي ثمانية بعد موت الموصي حتى صار له الف واثم ثلث الثلث  
 اربع مائة فنفذ ابي حنيفة الام وثلث الولد وعند محمد وابي يوسف ثلث كل منهما كما قرره **قوله**  
 وله ولدت بعد القبول قبلها الى اخوه لانه يجب عليك ان ما يصلح ان يكون خوار ولهذا  
 الزنا غير مذكوره فيما بعد في عبارات المتن وغاية ما يمكن ان يقال قوله لا يكون موصى به  
 وكان للموصي له خوار الزنا وان كان فيما انما في النسج غير معتمدا لانه **قوله** ينعى على  
 حكم ملكه اي ملك الميراث يعني يكون لورثته كيف ما كان كذا قال الربيعي **باب الاحتجاج**  
**قوله** وكذا النكاح فيه بمهر المثل فنفذ الكل يعني وكذا اهل تصرفات ليس فيه معنى  
 التبرع قلت اقتنى صاحب الدرر في ذلك انه صدر الشرع به ولو قال والنكاح فينفذ  
 قدر مهر المثل في كل حال كان اصوب لان كونه بمهر المثل ليس بشرط فانه لو كان بالزنا  
 عليه تصح النكاح بقدر مهر المثل وبطل الزنا وكما قيل والمسئلة مذكورة في اوراقه  
**قوله** تبطل اي الوصية بعقوبة عبده اي بان يعق الوارثه بحبده بعد موته كما صرح به  
 الربيعي وكان الموافق له ان يقول في شره يعني اذا اوصى بان يعق الوارثه بحبده بعد موته  
 فان ظاهر التفسير المذكور على عتق محبته بلا تراخ بان على عتقه بموته مثلاً  
 كجائته عليه **قوله** لان حق والجنابة مقدم على حق الموصي وعلى حق الموصي لانه يتلقى الملك  
 من جهة اي لانه الموصي لا يتلقى الملك من جهة الموصي ولفظ الهداية وكذا في حق الموصي وهو  
 في افادة ما يقصد في المقام اثبت نعم ان المراد بالموصي له هو العبد نفسه على ما صرح به الربيعي  
**قوله** الا ان ملكه قبل ملك الموصي باق في العبد **قوله** وقد اوصى بعقوبة العبد بعد حصوله طائفة  
 فلو اقتصر على ان قال بان ظهر عليه دين فباع الوارث له من الميراث فبطلت الوصية  
 كما وقع عليه شرع الهداية كان احسن **قوله** لانه العبد ظهر في الجنابة بالفناء هو

في هذا الباب ما هو عليه في الهداية والوقاية كما يظهر من قوله في شرح لانه اقر له بثبوت شايخ في التركة

هو بالظاهر المصلحة من الطهارة على ما صححه صاحب غاية البيان **قوله** وادعى عبد اعتاقه في صحته اي  
 ولا مال له غيره كما صرح به الربيعي **قوله** وله ان الاقرار بالدين اقوى من الاقرار بالعتق كذا  
 قال الربيعي ولهذا يعبر عن كل المال في معنى الاقرار بالدين مطلقاً **قوله** فقال رجل له عليه  
 الف درهم اي ديناً كما صرح به الربيعي **قوله** وقيل المالف بينهما نصفين عند ابي حنيفة  
 وعند ابي يوسف وحماد الوديو لوقال وقيل العكس كان احضر واظهر **قوله** والوارث  
 ينكر اي ينكر استحقاقه ثلث ما له سوى العبد **قوله** وله المال لفظ الربيعي فيكون له ثلث  
 جميع المال **قوله** وهو خصم قائمها قال الربيعي والموصي له خصم بالاجماع لانه ثبت حقه وكذا  
 العبد اما عند ابي حنيفة لم يظن اهر لان العتق في العبد على ما عرفت في مذهبه واما عند محمد  
 وابي يوسف فخلان العتق فيه حق العبد وان كان حتى تم فكيف يكون بذلك فصحا انتهى  
**كلامه باب الوصية للاقارب** **قوله** يعني اذا اوصى لواحد مما ذكره اراد بواحد  
 مما ذكره لفظ الربيعي الاقارباً ومنه **قوله** فحق عند ابي حنيفة الاقرب فالاقرب وقالوا جباه  
 الوصية لكل ما ثبت الا اقصى اب في الاسلام وهو اول اب اسلم او اول اب درك  
 الاسلام وان لم يسلم على حسب اختلاف فيه ولعله تفصيل اخر في الهداية وتنسك  
 استحضار هذا في انشاء قوله فيما سيجي فلو علمت ان وخلالان فهو لوجه حيث قال وعندهما  
 يقسم بينهما ارباعاً **قوله** اذا لا يطلق عليهما اسم القريب هذا متعلق بمسئلة الوارثين  
 بخلاف قوله ويقرب الولد يتقرب اليه غيره بواسطة الغير كان الظاهر الموافق للهداية والها في  
 ان يقول يتقرب اليه غيره بوسيلة الغير **قوله** وانما اجتر الحرمة لان المقصود في حال  
 في الهداية ولو انعدم المحرم بطلت الوصية عند لانها معتدة بهذا فلا بد من مراعاة  
 انتهى **قوله** وفيه ثم له نصف اي النصف الوصية يعني اذا كان له ثم وجعاً وقد اوصى لآبائه  
**قوله** ما ذكره اعتبار معنى الجمعية لان اللفظ جمع وادنا الاثنان في الوصية فيكون  
 كل منهما النصف فلهذا يعطى له النصف والنصف لآخرته الى الورثة لعدم  
 يستحقه كذا قال الربيعي ولا يذهب عليك في قوله واحد النصف في اجمال يؤدى  
 الى الاضلال **قوله** ومع الجمعية قد تحقق بهما فحقوا حتى لو كان له اخوان موما  
 لا تحقوا شيئاً كذا قال الربيعي ثم الاظهر في العبارة فاستحقا كما وقع في نسخ  
 الربيعي **قوله** لانه عليه السلام لا تزوج صفية اخوة كل في ملكه لفظ الهداية  
 اعتق بدل اخوة فيكون مرادة بالاخوة كناية عن الاحتجاج **قوله** وعندهما  
 كان عياله ونفقة قد استثنى الربيعي مما يليك **قوله** وفي الوصية للفقراء والساكنين

منه نصيب عليه



تحت تصرف اثنين منهم كج وهو موافق لما في الهداية ههنا وعندنا لا يصرفه  
 الا على سكتين انتهى وقال في الحاشية ولو قال ثلث مائة لكانت صحيحة الوصية  
 ويجوز صرفها الى سكتين واحد في قول ابي حنيفة واما يوسف وقال عليه السلام  
 لا يجوز الصرف الى سكتين واحد ويجوز الى سكتين انتهى **قوله** اولاً قوله يجوز  
 بلام قول ابي حنيفة **قوله** اقول لم ينظر في سرافيتا رصا لوقاية القول الذي خرج  
 عنه الامام قيل لعلي سره ان لفظ بني فلان نوع يكون اسم قبيلة كبنو بني  
 مناة ونوع لا يكون كذلك كبنو زيد وبني عمر ويخرج موافق لصاحب الهداية ولصاحب  
 الدرر ايضا حيث قال الا اذا كان اسم قبيلة او قد ثبتا دلالات قلت لعل ترجيح  
 ذلك الاحتمال على الاحتمال الآخر ضرورة استعماله دون الاستعمال الآخر ثم ان القائل  
 المذكور قال ثانيا على انه يرد النقض على القول بعدم الشمول بالوصية لا يتام بني فلان  
 على ما قال القاضي حيث يشمل المذكور والاثان مع ان كلامهم فيها مطلق متناول للتوحيش  
 اذ لم يقيدوا بكونه اسم قبيلة انتهى قلت المتناول في الصورة المذكورة للذكر والاثان  
 هو لفظ الاتام لا لفظ بني فلان وكلامنا ههنا في الثاني دون الاول ثم ان كلام  
 صاحب الهداية متفق مع صاحب الكافي في تعيين المرجوع عنه للامام والاختلاف  
 بينهما في جهة اخرى ووافقه ابو يوسف وفي رواية لا يذهب عليك في رواية صاحب  
 الهداية متفق مع صاحب الكافي في تعيين المرجوع عنه للامام والاختلاف بينهما في  
 جهة اخرى ووافقه ابو يوسف في رواية لا يذهب عليك في رواية صاحب الهداية  
 الموافقة لابي حنيفة من الامامين لانه ابي يوسف في محله فيكون في معنى العبارة  
 من الركعة ما لا يخفى ولو اسقطها كان اظهر **قوله** فلما ينظرها لفظ واحد لا واثنين  
 قيل على احد هما كذا في الاصل والاصح ولا بد منه كما لا يخفى **قوله** بخلاف ما اذا قلنا  
 لا يتكلم موال فلان في هذا الفرق المذكور في الهداية وان رايه صاحب التلويح في  
 فصل حكم المشرك بقوله واليه مال صاحب الهداية في باب الوصية **باب الوصية**  
**للحرة والسكنى والقرأة** **قوله** ويكون محبوس على ملكه اي على ملك الميت وقد ذكر  
 في عبارة الرزقي مخرجا **قوله** بخلاف كبريت حج وحاصل ذلك ان الارث لا يخرج  
 في اخذته بدون الرقبة على ما صرح به صاحب الكافي **قوله** فان خرجت رقبتهما اي  
 من الثلث كما صرح به في الوقاية **قوله** للوصية اي لاجل الوصية كما صرح به في الشرح  
**قوله** يعني اذا اوصى بسكنى الدار حج عبارة الكافي في الوصية كسكنى داره سنة

جاء في الهداية  
 في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف

في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف

في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف  
 في بيان ما لا يصرف

سنة ولا مال له غيره يقسم الدار ثلثا سكتين الموصل له ثلثا سنة وسكنى  
 الورثة الثلثين انتهى **قوله** والا اي وان لم يخرج من الثلث قال في الهداية  
 فان كان لا مال له غيره حذم الورثة يومين والموصل له بومالان حقه في الثلث  
 وصحتم في الثلثين انتهى واما ذلك مرجع قول صاحب الدرر يعني اذا اوصى  
 بسكنى الدار ولم يخرج من الثلث عتبت الدار ثلثا منه المهاباة تقدم احدهما  
 بالزمان فان هناك يسبق احدهما بالاستيفاء كذا في الكافي **قوله** وفي ملكها  
 بالمال احداث صفة المالية فيها اي في المنفعة **قوله** فانها يثبت بين الولاية  
 اي احداث صفة المالية **قوله** او بمن يملكها بوقد اوصى كالمستأجر فانه يجوز  
 للمستأجر ان يواجر العين ويملك منفعتها من غير ان اذا كانت العين مالا كيف  
 باختلاف المستعمل حيث يكون مملكا للمنفعة التي بالصفة التي ملكها كذا في  
 الهداية وبعض شروحه **قوله** وفيه ثمرة قيد به لانه اذا لم يكن فيه ثمرة وقت  
 موته يقع الوصية على الحادث منها ان يموت الموصل له يقضي للوصية باطلا في  
 الثمرة على ما سجدت حجازا بعد العدم ما يخصه بوقت دون وقت كذا قال الرزقي  
**قوله** او باولاد ما حج جبر في الشرع بالاولاد موافقة لعبارة الهداية وان كانت  
 العبارة في الثاني مفردة لان المراد بالضم اسم الجنس فيكون المراد بولدها  
 اولادها لا محالة وعلى ذلك قولهم بطونها وخر وعها وظهورها **قوله** ولا يبيح  
 بالبيع ولا بالهبة ولا بالوقف ولا بالمعاقلة كذا في شرح الهداية **قوله** وبعبارة  
 مقصود اصوره ان يقول المرأة لزوجها اوصني على ما في بطن جاريته او على  
 صحتها ما في بطنها وان لم يكن في البطن شيء فلا شيء له وما حدث بعد ذلك  
 فلكم كذا في العناية **قوله** لان وقف المنقول غير جائز عنده فكذا الوصية  
 عبارة الكافي لانه اصله ان وقف المنقول لا يجوز وان كان مضافا الى بائنه  
 الموت انتهى **قوله** وعندهما يجوز لفظ الكافي وعندهما بطريق الوقف لان وقف  
 المنقول جائز فيها هو متعارف عندهما **قوله** وذكر الجمل من سورة يعني  
 ان كلامه في صرف المال الموصل به الى استعماله كسجد وغيره ما خرج منه على  
 طريق الانزاع كذا في العناية **قوله** لان البيانات منقضة من الكل لفظ الهداية  
 وهو جائز سواء كان القوم باعيا منهم او غير اعيانهم لانه وصية بما هو قربة حقيقة  
 وفي معتقد هم ايضا **قوله** فيفتح مطلقا اي سواء عتقت كوتا او لا قلت لا يذهب عليك



بانه ذكر خلاصة من عدم الانتظام وكان الظاهر الموافق الكلام الزبلي ان يقول  
فيصح عنده ان كانت لقوم غير معينين وعندهما لا واما اذا اوصى بمعينين  
فهو جائز بالاجماع اذا استفاد من سوق صاحب الدار كون خلاف الاماين  
في الوصية ولو لمعينين والمقصود بالافادة ذلك لا محالة وايضا يكون مفهوم  
قوله وعندهما لا يصح مطلقا سواء عين قوما او لا فهو خلاف الواقع كما عرفت  
ولفظ الهداية وان اوصى بداره كنية لقوم غير معينين جازت الوصية  
عند ابي ج وقال الوصية باطلا انتهى قلت في شرح تاج الشريعة قال من جاز  
الاختلاف فيما اذا اوصى بان يبنى كنية او بيعة في القرى اما في الامصار فلا يجوز  
بالاتفاق انتهى **و** الا ان يوصى لمعينين ينبغي ان يجعل استثناء على الخلقة  
ينبغي ان يجوز في هذه الصورة التفاضل كما يظهر من الزبلي وغيره **و** ينبغي اذا  
وضع يهودى بيعة في قال في النهاية فالحاصل ان ابا حنيفة فرق بين الدار وداره  
بيعة او كنية وبين وصية بان يجعل داره بيعة او كنية فلم يجز في الاول كما هو من جهة  
او جاز في الثاني في الثلاثة انتهى **و** كما لم ترد في وصية امرته جازية عند هذا  
موقوفه عند ابي ج ان اسلم نذركا برتقفاة والافلا كذا في الغاية **باب**  
**الاوصى** **و** اوصى لزيد كذا في النسخ التي عندنا على موافقة الاستعمال الصحيح من  
ان الاوصى يبيع جعل الغير وصيا يستعمل بالاربع وجميع جعل الغير موصى له يستعمل بالكلام  
فمن زعم ان العبارة اوصى لزيد وخطا صاحب الدرر ما اتي بشئ **و** فلو جازنا  
رواه في جازية يبيعه عدم حضوره **و** وينفذ البيع لصدره عن الوصى وان لم يعلم  
كونه وصيا يوجد هذا من النسخ على كونه من الشرع والصواب الموافق للهداية  
ان يكون من الممن والافلا يكون ملائمة بين الممن والشرع على ما يقتضيه الطبع  
السليم **و** وليس يكون عليه اي على التصرف ومن يتصرف عليه عبارة عن  
مولاه كما سبق التفرع **و** وقال ابو يوسف ينفذ لكل واحد منهما بالتصرف  
**و** والخصومة حقوق الظاهر ان المراد بحقوقه على الناس كما قال في الثانية  
ونيفر واحد الوصيين بالخصومة حقوق الميت على الناس انتهى وقال صاحب  
الوقاية والخصومة في حقوقه وقضا دينه وطلبه انتهى **و** فان اوصى الى الحج  
او الى اخره قلت لا يذهب عليك ان قوله او الى اخره غير الوصى الذي كان  
حيلا لا يكون ذلك وصيا بل مع ذلك الوصى الحج فالصواب الموافق للهداية

هذا هو الوجه الصحيح

والهداية وغيره الاقتصار على قوله فان اوصى الى الحج **و** نصب القاضي وصيا  
امينا كافيا هذا القول لا قوله الا ان يكون عدلا حج نصيب الغنية اما **و**  
**و** لم ينزل بوزله اي يجعل القاضي موزلا **و** الا ان يكون عدلا فينزل  
في العبارة هكذا في اكثر النسخ بل في الثانية وهي موافقة لما في الفتاوى الصوكا  
نقل عن جواهر زاهر ثم ان هذا التفصيل على ما صرح به في الثانية انما هو في  
منصوب الميت فلا وجه لربط المنصوب القاضي كما وقع من صاحب الدرر وكلام  
صاحب الغنية مشتبه في ذلك فلا وجه لبناء الكلام على ما قاله وترك ما ذكره في الثانية  
صريحا **و** وينزل به ايضا اي ينزل القاضي العدل الكافي معنى وان كان الكافي  
من الماتن وان كان يوجد في النسخ غير معلم بعلامته **و** فاذا انزل وصى الميت  
في هذا الكلام نقله صاحب الغاية عن استاذة والحاوي صاحب الدرر ذلك ان  
كلام ظاهر الدين المرعشي في ترة بلا مربة **و** كالحالة لا ترى ان الولاية ينتقل معنى  
الى الوصى في المال ولجدة في النفس حتى كان له تزويج الصغار واستيفاء القصاص  
ثم اجد يقوم مقام الاب لانه خلف فيوصى الى اخره وكذا الوصى لانه خلف على الميت  
ايضا كما ان يوصى الى غيره فيما له ولاية عند موته وكان للوصى ولاية في ماله وتركه  
الموصى جسيقا فيصح وصاية فيها جميعا فينزل القاضي الثاني منزلة الوصى الاول فيهما  
كذا في الهداية وسره للاتفاق **و** واوصى الى زيد ولغيره ببيع كذا في النسخ والا وضح  
ان يقول واوصى لزيد لان هذا الاوصى ليس ببيع الا ايضا الاول **و** ويظهر  
منه وراي بشره الموصى حتى لو اشترى المورث جارية ثم مات فاستوله ما لوارث  
ثم استخف الجارية كذا في غاية البيان **و** فيكون ضمما للوارث اذا كان غائبا  
اي كبر اما لو كان صغيرا فلا حاجة الى الغيبة كذا في غاية البيان ثم الصواب ان النسخ  
على هذا الموافق للهداية ضمما للوارث **و** فيرجع الى الموصى له ان ضاع خط  
مع الموصى غلبت ما بقي قال الزبلي غير ان الوصى لا يضمن لانه امين فيه وله ولاية  
الحفظ في مال الكفار كما زله بيعة المحفوظ الا الوقار فانه محفوظ بنفسه فلا يجوز له  
وهذا من بيع فلا يضمن ذكره الزبلي **و** لانه شريك الوارث الضم للموصى له  
**و** وللغاي كسمتها الضم للتركة كما يظهر من الشرع **و** اي يجوز القاضي  
ان يقسم التركة على الموصى الثاني لان الوصية صحيحة وان كان قبل القول ولهذا  
لومات الموصى له قبل القول يصير الوصية ميراثا لورثته كما قال الزبلي **و** وقد ضاع



المقبوض اي في يد القاضي او امينه كذا قال الربيعي **قوله** لم يكن له على الورثة سبيل  
لفظ الربيعي لم يكن له على الورثة سبيل ولا على القاضي انتهى **قوله** في ثلث ما بقي  
هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان المورث مستوفيا للثلاث بطلت الوصية  
ولم يحج عنه وان لم يكن مستوفيا للثلاث حج عنه بما بقي من الثلاث لان تمام ثلث الجميع  
وقال حجة لا يحج عنه بشئ ذكر الربيعي **قوله** كوفي باع حصته الصغير لانيه عليك  
ما في هذه العبارة من ايهام كون حصته الصغير مشتركة بعدة والصواب الموافق للجمهور  
وغيره عبد الصغير فيكون قوله فيما سيجي من الشرح اي العبد في حصة ايضا والا  
لفظ الكافي حيث قال وان قسم الوصي التركة فاصاب صغيرا من الورثة عدا  
الوصي **قوله** وبما عدا توصي ان يعطى الثلثة الى الغير سبعا وبما عدا ثلثها على ما  
**قوله** فلو ملك اي عند الميراث **قوله** ضمن يعني مقدار الدين لا قيمة الرهن كما في الثانية  
وعبارة العادة فملك ضمن مقدار ما صار مؤديا من ذلك وبين ثلث انتهى فلو تعلق  
بالسنة الثانية **قوله** وله ان يعمل به مضاربة اي للوصي ان يجعل مال الوصي مضاربة عند  
نفسه كما في العادة **قوله** والا صدق اي ولو لم يشترط جعل له في ماله وبين ربه ولكن  
القاضي لا يقيد كذا في العادة **قوله** وله اي للوصي العبارة بمال القيم هذا ما غراه في العادة  
اي المبسوط والمذكور في الهداية وسائر المتون ولا يخرج في مال لان المقبوض اليه يحفظ  
دون التجارة انتهى **قوله** ولا يقرض اي الوصي مال التيمم كونه لو اقرض مع انه لا يجوز له  
لان يكون ضمانه حتى لا يستحي به القول كذا في العادة **قوله** وله انه ان يقرضه وقال  
الوقف هو منصوب عطفًا على الغير المنصوب به يقرضه ولو قال وان يقرض مال الوقف  
كان اوضح **قوله** الا العقار اي الا ان يكون كمال يملك لو لم ينعقد بغير العقار غير  
الروض كذا في الثانية **قوله** لان الاب يملك ما سواه اي يملك ما سوى العقار ولا يملك  
العقار وكذا الوصي الاب **قوله** وكان القياس ان لا يملك الوصي اي ان يملك الوصي ما سواه  
العقار **قوله** اذا لم يملك الاب على الكبير ينبغي ان يراد بالكبير الكبير في مال الاب يملك  
بيع ما سوى العقار للكبير الغائب لا محالة حتى يراده بصورة التعليل حرازة لا يحفي  
والصواب الموافق للجمهور الربيعي وكان القياس ان لا يملك غير العقار ايضا ولا الاب  
كما لا يملك على الكبير الا انهم حج انتهى ومنه يظهر ان قوله لكنهم استحسنوا في متعلق  
بسند ولاية الوصي على ما سوى العقار كالقياس **قوله** فملكه بغير الدين قيل قول  
يملك بيع الباقي ايضا عند ابي حنيفة خلافا لهما انتهى **قوله** في الفكاوي الظاهر بغيره م

خدم جواز بيع العقار للوصي اذا لم يكن على الميت دين حج قلت لانيه عليك  
ان على هذا التقرير يكون قوله اذا لم يكن دين قيد الاستثناء العقار فظهر انما رآه قوله  
او للدين فلما سيجي عن ذلك والذي يظهر اسقاط قوله اذا لم يكن على الميت دين  
فان الحكم ذلك كان على الميت دين او لم يكن **قوله** وان لم يكن له دين لانيه عليك  
ما في ذكره ههنا من عدم انتظام الكلام وكان الصواب ذكره بعد قوله بصفته قيمته  
**قوله** او للدين في الثانية دين لا وفا وله بمنزلة كذا قيل **قوله** قال في الهداية في اواخر  
باب النفقة الاب اذا باع العقار والمنقول على الصغير جاز لكمال الولاية ثم ان يأخذ  
منه نفقة حج قلت لانيه عليك ان ضميره وثقته في هذا الكلام على سون صاحب  
الهداية في اواخر باب النفقة انما يعود الى الاب دون الصغير فلما س **قوله** الا ان يبرعه  
المشهود به يوجد بين العبارة في النسخ على انها من الشرح والصواب الموافق  
لان الهداية والكفر كونها من المتن لان اخذها لهما يودي الى الاخلال بكمال المسئلة  
**قوله** فتقبل استحسانا والقياس ان لا تقبل كالأول كذا قال الربيعي **قوله** فلما يجوزها  
الوصي عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وحججه اذا شهد الوارث الكبير يجوز في الوجهين ان  
فيما ترك الوصي وغيره كذا في الهداية **قوله** لان له ولاية الحفظ وولاية البيع الى  
يعني ان للوصي ذلك في شئها الوصيان لهما بشهادتهما والا وضح ما قاله الربيعي لانها  
يتبين ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول ولا تنفسها عند غيبة الوارث بخلاف شهادته  
للكبير في غير الشركة لان غير ما انتهى ثم ان امراد بالبيع في قوله ولاية البيع هو المنقول  
كما صرح به في الهداية وغيره **قوله** المشهادة الاوليين بعده اي يعني **قوله** لان الشهادة  
قوي تركه في المشهود به وذلك لانهم يشتركون في ثلث العبد كذا في غاية البيان  
**قوله** من غير ابيه لعلة لو قال من غير الوصي موافقا لكلام الربيعي وغيره كان كلامه ابعد  
عن الاشتباه **قوله** لا قرآن تصرفه على مقدار تصرف موصيه لان الوصي قائم مقام  
الوصي وليس له احدث من هؤلاء التصرف في مال الصغير فكذا الوصي بخلاف الاب  
اب الاب حيث يكون له ولاية التصرف في مال الصغير مطلقا غير تقييد لا تركه ميراثا  
لان قائم مقام الوصي وللأب واجبة التصرف في جميع ماله فكذا الوصية على ما قرره الربيعي  
**قوله** لا يتقضى بيع الوصي كذا في النسخ والصواب الموافق للثانية لا يتقضى **قوله**  
او اشترى ما ينفع عليه العبارة في نسخ الثانية ايضا هكذا بضمير الجمع والظاهر  
ان يكون ذلك باعتبار كون الصغير عبارة عن الجنس قليلا او كثيرا فحججه اشترى

انما يجوز في مال الوصي



بيع الشرا وكما في الثانية **وهو** فقد سخط البيع هو هنا كذا في النسخ والاصواب  
 الموافقة لما في الثانية بينكما **وهو** وان كان تعليقا بالخط اي بامر معلوم وهو هنا صرح  
 الوحي **وهو** فيلزم الوحي اي كون الوحي كالمشترى منه بالنظر الى الموصى له فان الاقالة

بيع في حق الثالث كذا قيل والله اعلم

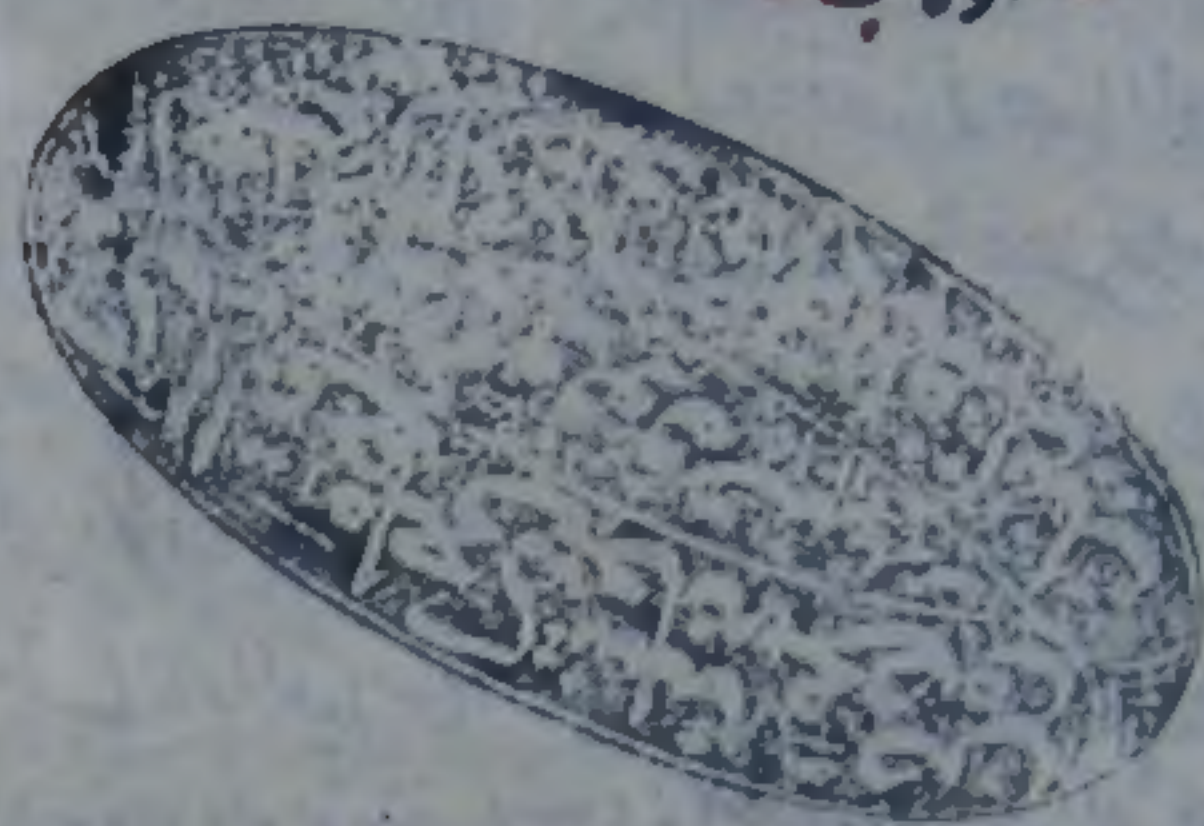
بالاصواب **وهو** واليه المرجع والمآب **وهو**

ثم الكتاب **وهو** بعون الله الملك

الوهاب **وهو**

فائدة المولى الوان

هذا هو الكتاب الذي في  
 يد المولى الوان



5530



|                         |        |     |
|-------------------------|--------|-----|
| Söleymaniye Kütüphanesi |        |     |
| Yıl                     | 1241 K |     |
| Eski no / Yeni no       |        | 754 |